الإكاديمية الليبية
للدراسات العليا - بنغازي

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

مجلة
دورية
علمية
الكترونية
محكمة



المجلد الأول
العدد الحادي عشر
يونيو 2024

LDN 430/2018
ISSN(ONLine) 2788-6573

https://lab.edu.ly
a.journal@aob.edu.ly
+218925647471
شارع الجزائر/ الصباري - بنغازي

VOLUME I
ISSUE II

مجلة أكاديمية الدراسات العليا

للبحوث والدراسات العلمية

مجلة دورية علمية الكترونية مُحكمة

تصدر عن الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي

إن الأفكار الوارد في هذه المجلة لا تعبر الا عن رأي أصحابها ولا تمثل وجهة نظر أسرة التحرير أو أكاديمية الدراسات العليا بنغازي.

ترحب أسرة التحرير بمراسلاتكم وآرائكم على البريد الالكتروني: journal@aob.edu.ly.

عنوان الاتصال: 0925647471

1- أن الأفكار والمعلومات العلمية والآراء التي ترد بالمجلة تنشر بأسماء كتابها وعلى مسؤوليتهم، لا تعبر عن وجهة نظر المجلة.
2- يسمح بنقل واقتباس المواد العلمية والفنية الواردة بالمجلة شريطة الإشارة إلى المصدر.
3- الباحث مسؤول مسؤولية كاملة عن الأمانة العلمية فيما تداوله من معلومات في بحثه.
4- ترتيب البحوث بالمجلة يخضع لاعتبارات فنية.
5- حقوق الطبع والنشر محفوظة لأكاديمية الليبية للدراسات العليا – بنغازي.
6- البحوث والمقالات العلمية وكافة المراسلات توجه إلى أسرة التحرير وفق المعلومات المشار إليها في الأسفل.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 430-2018
الرقم المعياري:ISSN-L 2788-6573

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

هيئة التحرير

1.	أ.د. خالد سعيد أسبيتة	رئيس هيئة التحرير	أستـاذ
2.	د. مروان عبد الكريم المنصوري	عضـــوا	أستـاذ مشارك
3.	د.عادل منصور النجار	عضـــوا	أستـاذ مشارك
4.	د. أدريس محمد اقناوي	عضـــوا	أستـاذ مشارك
5.	د. طارق عبد الحفيظ الشريف	عضـــوا	أستـاذ مساعد

اللجنة الاستشارية

1.	أ.د. محمد عبد الحميد الطبولي	أستـاذ
2.	أ.د. عمر خليفة قنيبر	أستـاذ
3.	أ.د. يعقوب محمد البرعصي	أستـاذ
4.	أ.د. مفتاح سليمان المغربي	أستـاذ
5.	أ.د. سليمان صالح الغويل	أستـاذ
6.	أ.د. بلقاسم علي الذرعاني	أستـاذ
7.	أ.د. أحمد محمد بونوارة	أستـاذ

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

دورية علمية محكمة تنشر على صفحاتها نتاج أعمال بحثية علمية متنوعة، ووجدت لتكون مصدر للنشر علمي إلكتروني، وتنقل خبرات أهل الاختصاص وتنشر المعلومة المتخصصة الأصيلة والمترجمة، وفق المعايير العلمية والعالمية وتضيف إلى المعرفة الإنسانية ما يستفيد منه الباحثون في شتى فروع المعرفة.

رؤيـــة المجلة:

المساهمة في توفير مجال لنشر الدراسات والبحوث العلمية المتميزة والرصينة التي تحقق طموحات الباحثين والأكاديميين، والوصول إلى مكانة متميزة في نشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع المحلي والإقليمي.

رســالة المجلة:

نشر البحوث والدراسات المتميزة والمبنية على الدقة والمصداقية لضمان الجودة والتميز.

أهـداف المجلة:

- التشجيع على نشر البحوث العلمية الأصيلة والمبتكرة في المجالات العلمية المختلفة.
- الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- إبراز جهود الباحثين من خلال ما يقدمونه من مواد علمية جيدة.
- التعرف على الباحثين المتميزين في التخصصات المختلفة وتطويرهم أكاديمياً.
- نَشْر البحوث المبتكرة التي يعدّها الباحثون في المجالات العلمية في مختلف القضايا من أجل إثراء البحث العلمي وتنميته في هذه المجالات.

شـــروط الـــنشر بالمجلة

1-ترحب المجلة بنشر كافة الأبحاث والمقالات العلمية في كافة التخصصات العلمية باللغتين العربية والإنجليزية، كما ترحب بالمقالات والبحوث المترجمة عن اللغات الأجنبية والتي يمكنها أن تتخاطب مع الثقافة العربية وتغني العقل والفكر بالمستجدات المعرفية في كافة التخصصات العلمية وفق الشروط التالية:

- ❖ أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ❖ ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.
- ❖ أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج Microsoft Word، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)، وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)، وترسل نسخة إلكترونية على إيميل المجلة.
- ❖ أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال- إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Simplified Arabic) للغة العربية، و(12) بخط (Times New Roman) للغة الانجليزية، وألا تزيد صفحات البحث عن (25) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
- ❖ بحيث يكون حجم الخط للبحث على النحو التالي:
  - خط (18) داكن للعناوين الرئيسية.
  - خط (16) داكن للعناوين الفرعية.
  - خط (14) للمتن.
  - خط (12) للملخص.
- ❖ تكون الهوامش على النحو التالي:
  - أعلى وأسفل 2.5 سم.
  - أيمن 3 سم.
  - أيسر 2.5 سم.
- ❖ أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة (10سم).
- ❖ أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت هوامش البحث ومراجعتها في نهاية البحث على النحو الآتي:
- ❖ أن تُثبت المصادر بذكر اسم المؤلف كاملاً، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين، ويلي ذلك ذكر عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر ومكان النشر ورقم الصفحة.

2. أن يراعى في المراجع الآتي:

- عند استخدام الكتب بوصفها مراجع للبحث: يتم كتابة اسم المؤلف كاملاً، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين، يلي ذلك عنوان الكتاب وتحته خط، ويلي ذلك ذكر اسم دار النشر ومكان النشر ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات(المجلات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة وتحته خط، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد ورقم الصفحات.

3. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (100-150 كلمة) بحيث يتضمن المنهجية، والأهداف، والنتائج.
4. وضع مفتاح الكلمات بعد الملخص.
5. تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

كيفيـــة تقييم البحوث:

1- تخضع كافة البحوث والدّراسات المقدَّمة إلى المجلّة إلى فحص أولي من قبل هيئة التحرير للتأكد من أهليتها للتحكيم والتزامها بقواعد النشر حسب الشروط المعلنة، ويحق للهيئة أن تعتذر عن قبول أي بحث دون إبداء الأسباب وإذا تمت الموافقة للنشر ترسل هذه البحوث إلى محكمين في مجال الاختصاص يشهد لهم بالخبرة والكفاءة في مجال البحث العلمي لتقييمها، ولا تنشر بالمجلة إلا بعد موافقة المقيمين.

2- للمجلة أن تطلب من الباحث بناءً على اقتراح لجنة التقييم إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية - جزئية أو كلية - على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر في المجلة.

3- يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه أو إبداء رأيه بشأن هذه التعديلات وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع.

افتتاحـية

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يرتهن تطوّرُ المجتمعات الحديثة وتقدُّمها جوهريا بما تنتجه المؤسسات البحثية والأكاديمية من علوم ومعارف، حيث تتسابق في مراتب التفوّق والتألق والإبداع في مجالات المعرفة المتنوعة، ولعلّ تفاوت المجتمعات في حظوظها في هذا التّقدّم يتناسب طرديا مع مستوى إدراكها ويقينها بالعلاقة السّببية الّتي تربط العلم بالمؤسّسة المعرفية، لذا كان لزاما علينا أن ننظر إليه بعين الاهتمام؛ لأنه المدخل الحقيقي للتطور الحضاري والتنموي للمجتمعات. وهو المرتكز الأصيل للمؤسسات الأكاديمية إذ تعدّ بيوت خبرة وعلم؛ لذا رأت أكاديمية الدراسات العليا- بنغازي أن تولي البحث العلمي أهمية خاصة ،إيماناً من أن دورها منبثق من رؤيتها في خلق كفاءات علمية وإنتاج بحثي للبيئة المحيطة، ومن أجل توثيق ذلك كان لا بدّ من إصدار مجلّة علمية محكّمة وفق الأسس والمعايير المتعارف عليها لمد الجسور بين القراء والباحثين في كافة المجالات، كما تسعى إلى إنشاء فضاء فكري تتلاقح فيه الرؤى والأفكار لتُسهم من خلال هذا الفضاء، في تدارس مختلف التحديات الفكرية الراهنة والمستقبلية وفق معايير النظر الأكاديمية، ومقتضيات التحليل العلمي، وتحقق الرؤية التنموية في المجتمع. ومن هذا المنطلق الفكري وتحقيقا لغايته، تهدف مجلتنا إلى اتخاذ مكانها اللائق بين المجلات الرائدة في البحث العلمي الأكاديمي الجاد والموضوعي. ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نقدم شكرنا إلى كل المشجعين، والداعمين من الأوساط الأكاديمية فَهُمُ الطاقة الداعمة التي تنطلق منها مجلتنا لمواصلة رسالتها.

وفي دائرة العمل الجاد ينطلق العدد السابع من مجلتنا ليقدم للقراء والباحثين والمهتمين في مختلف حقول المعرفة، باقة متميزة من الإسهامات البحثية والعلمية المتخصصة في ميادين معرفية متنوعة، وكما نقول دوما: هذا نصيبنا من الجهد، إن أحسنّا فللّه الحمد، وإلا فيشفع لنا أنه جهدٌ بشريٌ خالصٌ.

هيئة التحرير

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

محتويات العدد العاشر(يونيو2024)

ر.م	عنوان البحث	الصفحة
01	افتتاحية العدد	6
02	الضمانات القضائية لتعزيز الحقوق والحريات، دراسة مقارنة د.مصطفى عبد الفتاح العريبي	20-9
03	أحكام التجريم في الوسط الافتراضي" دراسة تحليلية مقارنة للقانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية " د.جازية جبريل شعيتير	51-21
04	المرفق العام الالكتروني أ.رحاب محمود الهوني	77-52
05	أثر الأسمدة والمبيدات على خصائص التربة في سهل المرج شمال شرق ليبيا أ.د منصف محمد صالح د.مروان عبدالكريم المنصوري أ. كريمه أحمد الجهيمي	91-78
06	المرأة الليبية العاملة، واقع وتحديات عملها بالقطاع العام في منطقة الجبل الأخضر د.موسى رجب عبد الشفيع سعد د.أمراجع محمد علي الهيلع	119-92
07	النشاط التجاري بميناء طبرق خلال المدة ما بين 2017-2022م ، "دراسة في الجغرافية الاقتصادية " د. زياد عبدالعزيز أبريك الدمنهوري	135-120
08	تأثير الإفصاح الاختياري على إدارة الأرباح، "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية" د. بوبكر خالد معيوف د. زينب عمر العموري د. محمد عباس حسن	157-136
09	العلاقات الليبية البريطانية دراسة في مفاوضات الجلاء 1964-1970م د.علي عبد السلام عبد الله خليفة	176-158
10	استخدام طلاب الدراسات العليا للباحث العلميGoogle Scholar وانعكاساتهُ على مجالاتهم البحثية: دراسة ميدانية على طلاب كليات ومدرسة الإعلام في الجامعات والأكاديمية الليبية. د. هشام فتحي بوشعاله أ.خالد شحاته رزق الله مفتاح	194-177
11	درجة ممارسة مهارات الاتصال من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية الاعلام جامعة بنغازي من وجهة نظر طلابهم،" دراسة ميدانية " د.سالم علي الطالب حمد	212-195
12	الوجود الإغريقي في شرق ليبيا وأثره السياسي والاقتصادي (361- 322 ق.م) أ.نعيمة على البحباح د.مريم سليمان هويدي	224-213
13	العصبية القبلية ودورها في ظهور المتنبئين وقيام حركات الردة من عام 10 هـ / 630م - 12 هـ / 632م د.سعد علي محمد أحميدة .	244-225
14	العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي لشركات التأمين الليبية،"دراسة قياسية على شركات التأمين الليبية: 2017-2022" د.عبدالمنعم حسن إجبارة د.محمد محمود صالح الدراجي	270-245
15	فلسفة الحضارة عند شبنغلر،"الطبيعة و المنهج" د. السعيدي امبارك عبدالكريم كارة	289-271

ر.م	عنوان البحث	الصفحة
16	نظرية مطابقة الحقيقة وعلاقتها بعلم الوجود - وليام جيمس أنموذجاً د. المبروك سليمان القداد.	301-290
17	L'oral dans la classe du FLE à l'université Dr.Miftah Bufarwa	314-302
18	La déchéance de l'identité d'Aicha Dans ''Aicha la rebelle ''de Halima Ben Haddou Dr. Souad Ameur.	330-315

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

الضمانات القضائية لتعزيز الحقوق والحريات،"دراسة مقارنة"

[1] د.مصطفى عبد الفاتح العريبي.

1. الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية - جامعة بنغازي

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: لا يوجد

الملخص

يهدف البحث إلى بيان دور الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية، بوصفها ضمانة من الضمانات الدستورية للحقوق والحريات وبيان مدى قدرتها على مراقبة التعديلات من الناحيتين الشكلية والموضوعية، ولاسيما في الدول التي تنص دساتيرها على منع الرقابة إما بشكل صريح أو ضمني،

وتبرز أهمية هذا البحث في بيان العلاقة بين الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية وحماية النظام الدستوري، من خلال منع انحراف سلطة التعديل؛ لأن انعدام الرقابة القضائية يسهم في تقويض النظام الدستوري، وفي الوقت فإن حوكمة القضاء تفضي إلى إعاقة الإصلاح الدستوري، بل يسهم في صناعة أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية تضر بالمصلحة العامة للبلاد، وهي الجديرة بالحماية

Guarantees to improve rights and freedoms-Study comparison

[1] Dr. Mustafa Abdel Fattah Al-A0ribi.

1. Department of Islamic Studies- University of Benghazi.

Abstract

The research aims to clarify the role of judicial oversight over constitutional amendments, as one of the constitutional guarantees of rights and freedoms, and to demonstrate the extent of its ability to monitor amendments from both a formal and substantive standpoint, especially in countries whose constitutions stipulate that censorship is prohibited, either explicitly or implicitly.

The importance of this research is highlighted in explaining the relationship between judicial oversight of constitutional amendments and protecting the constitutional system, by preventing deviation from the amendment authority. Because the lack of judicial oversight contributes to undermining the constitutional system, and at the same time the governance of the judiciary leads to obstructing constitutional reform, but rather contributes to creating political, social and economic crises that harm the country's public interest, which is worthy of protection.

Keywords:None

مقدمة

سن المشرع التشريعات التي تعنى بكفالة الحقوق وضماناتها، وتحديد العلاقات، وجعل الطريق الجزائي وسيلة لحماية بعض الحقوق التي ارتأى أنها جديرة بالحماية، وسماها بالمصالح الجوهرية، لتأثيرها على تحقيق أمن المجتمع واستقراره.

إن الثبات والاستقرار هو مبتغى دولة القانون وأهم دعائمها، ما يجعل التزام السلطات العامة بعدم مخالفة مبدأ المشروعية واجبا من أجل تحقيق الثبات النسبي للعلاقات القانونية وتحقيق استقرار المراكز القانونية المختلفة (عبد الحق لخداري؛ **مبدأ الأمن القانوني ودوره في حماية حقوق الإنسان**، مجلة الحقيقة، ع 37).

وتظهر القيمة الإنسانية والأخلاقية لـ (للقانون) من خلال الغاية التي يهدف إلى تحقيقها، وهي تحقيق (العدالة)؛ المجسدة للحق، والذي تعد الدولة ضامنة لتحقيقه بوصفها الممثلة للسيادة، والتي يترتب عليها الخضوع والإلزام لأفرادها؛ إذ لا يتصور وجود الحق خارج أطر القانون والمؤسسات، وكذلك لا يتصور انعدام مبدأ المساواة؛ أي أن الحق في اكتساب الحق في الأمن القانوني يستوجب المساواة، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ووفقا للمادة (7) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948). (أحمد إبراهيم حسن، 2000، ص 180:179)

ينصرف مفهوم الضمانات الدستورية بوجه عام إلى منع الاعتداء على الحقوق من خلال إقرارها في الدستور؛ إذ تنص الدساتير في إطارها العام على القواعد الأساسية للحقوق والحريات، وتمثل تلك القواعد تجسيد الشرعية الدستورية للقواعد القانونية التي تهدف إلى حماية الحقوق والحريات، بوصفها الضمانات الكفيلة بترسيخ الحق نفسه، ما يدعونا إلى دراسة الضمانات الدستورية؛ ولاسيما الضمانات القضائية للحقوق والحريات بدءا من النص على مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء والرقابة القضائية .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان دور الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية، بوصفها ضمانة من الضمانات الدستورية للحقوق والحريات وبيان مدى قدرتها على مراقبة التعديلات من الناحيتين الشكلية والموضوعية، ولاسيما في الدول التي تنص دساتيرها على منع الرقابة إما بشكل صريح أو ضمني.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في بيان العلاقة بين الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية وحماية النظام الدستوري، من خلال منع انحراف سلطة التعديل؛ لأن انعدام الرقابة القضائية يسهم في تقويض النظام الدستوري، وفي الوقت فإن حوكمة القضاء تفضي إلى إعاقة الإصلاح الدستوري، بل يسهم في صناعة أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية تضر بالمصلحة العامة للبلاد، وهي الجديرة بالحماية، لذا تلجأ السلطة التأسيسية الأصلية المنشئة للدستور إلى وضع قيود، والتي تُعد من الأسس الدستورية، ما يجعلها تحظى بقيمة تعلو أو تسمو على القيود الواجب مراعاتها لأجل تعديل الدستور؛ أي (قواعد فوق الدستورية)

وتعد هذه القواعد فوق الدستورية من أبرز الضمانات التي تسهم في تحقيق الحماية الدستورية للحقوق الأساسية.

وقد وقعت الدراسة في تمهيد ومبحثين على النحو الآتي

المبحث الأول: القواعد العامة للرقابة القضائية

المبحث الثاني: الأساس الدستوري للرقابة القضائية على التعديلات الدستورية.

تمهيد

تعد الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية من الضمانات الفاعلة في حماية حكم الدستور من خلال مراقبة القيود الشكلية والإجرائية المفروضة على سلطة التعديل بوصفه إجراء شكليا، حماية المبادئ الأساسية، التي يقوم عليها الدستور، بوصفه إجراء موضوعيا بغية الحفاظ على وحدة القواعد الدستورية وتكاملها، فضلا عن سمو الدستور وعلويته؛ وهذه الحجة قابلة للتطبيق في الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية، من خلال تقييد سلطة التعديل بموجب الدستور.

وهذا يعني أن وجود الرقابة القضائية على دستورية التعديلات يعد شرطاً ضرورياً، ولاسيما إذا كان الدستور جامدا، كما تقتضي التمايز بين السلطة المؤسِسة الأصلية والسلطة المؤسِسة المنشأة أو المشتقة؛ إذ تمثل الإرادة العليا للشعب.

وفي الوقت الذي توصف فيه الرقابة القضائية بأنها معارضة للنظام الديمقراطي، يؤكد (جون هارت إيلي) على تعزيز التمثيل، ما يوجب تدخل القضاء عند فشل العملية السياسية من أجل التمترس وراء السلطة والحفاظ على الوضع الراهن، أو التغافل عن حماية حقوق الأقليات، فيتوجب على القضاء منع استبداد الأغلبية من خلال سلطة الإلغاء

ما يجعل القول بضرورة الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية واجبا لحماية الأقليات من انحراف سلطة الأغلبية، ولاسيما أن القيود المنصوص عليها في الدستور تقييد المشرع العادي، دون المشرع الدستوري، ما يعني أن الحقوق والحريات قد تتعرض للانتهاك الدستوري من النص الدستوري نفسه، ما يجعل حقوق الإنسان في وضع في وضع أسوأ مما كانت عليه من قبل، فتسهم الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية في حماية حقوق الأقليات، ومنع الانحرافات المتعلقة بالحقوق والحريات العامة، والأخطر أن التعديل قد يسهم في تقويض النظام الدستوري وانهياره؛ إذ تعد الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية وسيلة ناجعة في الأنظمة الدستورية الضعيفة من خلال السلطة الأوتوقراطية، ولاسيما عندما تتم المعالجة بطريقة مستترة أو خفية. (د. محمد كامل ليله، 1971، د. ثروت بدوي، 1978، د. أحمد فتحي سرور، 1995، د. جابر جاد نصار، 2004، رمزي الشاعر، 2005، د. هشام محمد فوزي، 2009).

في ضوء ما سبق سندرس القواعد العامة للرقابة القضائية في المطلب الأول: القواعد العامة للرقابة القضائية، وفي المطلب الثاني: الأساس الدستوري للرقابة القضائية على التعديلات الدستورية.

المطلب الأول

القواعد العامة للرقابة القضائية

تعد الرقابة على دستورية القوانين الضمانة الحقيقية لقاعدة سمو التشريع ومبدأ تدرج القواعد القانونية، وأناط القانون سلطة الرقابة الدستورية في ليبيا إلى المحكمة العليا منذ صدور قانونها (1953)، من خلال الدائرة الدستورية وهي بذلك صاحبة الاختصاص الأصيل، ولكن التعديلات التي طرأت على قانونها جعلت هذا الاختصاص معطلا ولاسيما بعد صدور لقانون رقم 6 لسنة 1982 بشأن إعادة تنظيم المحكمة العليا، ثم جاءت أحكام القانون رقم (17 لسنة 1994) للنص على اختصاصها، وبات النظر في الطعون الدستورية موقوفا حتى صدور اللائحة الداخلية في (2004). ولكن تغير المشهد السياسي في ليبيا يستوجب التساؤل عن الرقابة على التعديلات الدستورية؛ ولاسيما أن ليبيا تشهد تحولا في نظام الحكم من نظام الجماهير والسيادة الشعبية إلى النظام الديمقراطي، من أجل صنع حالة التوازن بين الحقوق الدستورية المقررة في الدستور وحماية الحقوق والحريات العامة (أحمد فتحي سرور، 2006، ص 22 وما بعدها.)

الفرع الأول:القواعد العامة للتعديل الدستوري والقيود الواردة على سلطة التعديل الدستوري

أولا: القواعد العامة للتعديل الدستوري

معلوم أن تعديل الدستور ضمانة لحماية لمشروعية السياسية الجديدة المنبثقة عن إرادة صحيحة، وتماشيا مع التغييرات التي تطرأ اجتماعيا وسياسيا لضمان استمرار مشروعية السلطة، ولكن هذا التعديل تختلف باختلاف الدستور، فهي ميسرة في الدستور المرن، مشددة في الدستور الجامد، وتختص السلطة التأسيسية بوضع الدستور، وتكون مهمة تعديل الدستور مسندة على السلطة المشتقة وفقا للضوابط المنصوص عليها في الدستور (حقي بربوتي، 2010 ، ص 107)، رجب محمود طاجن: 2008، ص 263)، والكيفية المنصوص عليها و يتوجب على السلطة المشتقة وهي بصدد التعديل أن تكون ملتزمة بالفلسفة العامة للدستور وأهدافه والسياسة المنشودة فيهن ولا يتعدى التعديل حذف النصوص أو زيادتها دون أن يكون التعديل متعارضا مع نصوص الدستور نفسه، (عبد الحفيظ على الشيمي، 2006 ، ص 165) وفي الوقت نفسه فإن النص الدستوري يحدد الجهة المختصة بالتعديل فقد يكون التعديل عن طريق الاستفتاء الدستوري، وقد يكون عن طريق مجلس خاص، وقد يكون عن طريق السلطة التشريعية (البرلمان) (فهمي مصطفى أبو زيد: 1997، ص 174، 2006، ص 148).

ثانيا: القيود الواردة على سلطة تعديل الدستور

تلجأ السلطة التأسيسية إلى وضع قيود حول مسألة تعديل الدستور، من أجل الحفاظ على الدستور بوصفه الوثيقة الأسمى، ومن أجل الحفاظ على السلم الاجتماعي وفي الوقت نفسه لا بد من الاستجابة لمتطلبات التغيير، باستحداث نصوص دستورية توائم تلك الحالة، من أجل حالة من التوازن بين حظر التعديل والنص عليه بقيود، وهذا عرض لتلك القيود.

1.القيود الإجرائية:

تنص الدساتير على حظر أي تعديل لأحكامها عندما تكون الظروف المحيطة بعملية التعديل ظروفا

خطيرة واستثنائية تمس أمس الدولة وسلامتها، ويهدف هذا الحظر إلى اجتناب النتائج الخطيرة التي يسفر عنها تعديل الدستور، ويتضح هذا القيد جلّيا في نص المادة (94) من الدستور الفرنسي الصادر (1964) والتي تحظر إجراء أية تعديلات للدستور أثناء الاعتداء على أراضي الدولة أو على جزء منها.

2.القيود الموضوعية:

قد تفرض بعض الدساتير قيوداً موضوعية، ينبغي على سلطة تعديل الدستور عدم تجاوزها وهي بصدد ممارسة مهمتها في تعديل نصوص الدستور، وتشمل هذه النصوص بعض القواعد والمبادئ الدستورية الموضوعية التي هي على درجة عالية من الأهمية، كالتي تتعلق بشكل النظام السياسي في الدولة وبفلسفتها السياسية والاجتماعية، وكذلك ما يتعلق ببناء الدولة ووحدتها الوطنية والترابية، وما يتعلق ببعض الحقوق والحريات الأساسية التي ينبغي عدم الحيد عنها أو تجاوزها. ومن الأمثلة على ذلك : الدستور الفرنسي لسنة 1958 ، حيث ينص في الفقرة الخامسة من المادة 89 على أنه "**لا يجوز أن يكون الشكل الجمهوري للحكومة موضوع تعديل**" .

3. القيود الزمنية:

بالإضافة إلى الصور السابقة، فقد يتم تحديد نطاق تعديل الدستور، وذلك من خلال النص بعدم تعديل نصوص الدستور خلال فترة زمنية معينة، وذلك لإتاحة الفرصة أمام النظام السياسي الجديد لكسب تأييد أعضاء المجموعة، ولتثبت دعائمه، ومثال ذلك دستور الكويت ، الذي نص في الفقرة الاخيرة من المادة 174 بعدم جواز اقتراح تعديل الدستور قبل مضي خمس سنوات على العمل به .

وبذلك نلاحظ أن مهمة السلطة التأسيسية الأصلية تنتهي بتمام وضع الدستور وتختفي لتحل محلها السلطة التأسيسية المنشأة (سلطة تعديل الدستور)، وليس ذلك غريباً ولا يعني تنازل الشعب صاحب السلطة التأسيسية الأصلية عن سلطته أو عن سيادته، وإنما ينظم طريقة مزاولتها. وكما أن الشعب لا يتنازل عن السلطة التشريعية عندما يكلف بها البرلمان، فإنه لا يتنازل عن السلطة التأسيسية عندما يجعل مهمة التعديل الجزئي للدستور منوطة بهيئة معينة .

ويتضح لنا مما تقدم أن السلطة التي تتولى تعديل الدستور يجب عليها أن تلتزم القيود التي وضعتها السلطة التأسيسية الأصلية في صلب الدستور، لأن نصوص الدستور جميعها آمرة تتعلق بالنظام العام .

الفرع الثاني: ضوابط الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية

أولا: ضوابط تفسير التعديلات الدستورية والمبادئ المحظور تعديلها:

ترتبط مهمة القاضي الدستوري بالقواعد والمبادئ التي لا يمكن تعديلها، ولا سيما عندما ينص الدستور على قيود موضوعية صريحة على سلطة تعديل الدستور، والأمر منوط بالدستور، فقد ينص على حظر تعديل نصوص دستورية، مثل ما حظرت المادة (203) من دستور أرمينيا التي حظرت تعديل المواد (1،2، 203) وتارة ينص على حظر مبادئ معينة، مثل حظر المادة (288) من دستور البرتغال (1976) والتي حظرت تهديل مبادئ تتعلق بالاستقلال الوطني ووحدة الدولة والشكل الجمهوري للحكومة، والفصل بين المؤسسات الدينية والدولة، وحقوق

المواطنين وحرياتهم وضماناتهم، والفصل بين الهيئات السيادية، واستقلال القضاء، وقد يجمع بين حظر النصوص وحظر المبادئ، مثل المادة (120) من دستور البحرين (2002) والتي منعت اقتراح تعديل المادة الثانية، كما منعت اقتراح تعديل النظام الملكي، ومبدأ الحكم الوراثي في البحرين بأي حال من الأحوال، وكذلك نظام المجلسين ومبادئ الحرية والمساواة المقررة، ولكن الأمر يختلف عند غياب القيد النصي، ما يدفع القاضي الدستوري إلى القيود الضمنية، ليعهد إليه بتفسير الدستور، وفقا للمنهج التكاملي والبنيوي وفقا للمحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية (دونالد (د.ت)، جيفري جولدسورثي: 2007، ص199)

وبما أن لغة الدستور ليست لغة نصية فحسب، بل هي لغة ضمنية، ما يستوجب على القاضي الدستوري استنباط حظر التعديل الضمني الذي يتضمن المبادئ الأساسية التي تشكل روح الدستور وهويته، ومن ثم فإن هذه المبادئ المنصوص على حظرها في الدستور صراحة أو ضمنا تشكل وحدة واحدة، ولكن دور القاضي الدستوري يظهر في تطوير المبادئ الضمنية؛ لأن سلطته التقديرية واسعة عند تفسير تلك المبادئ، على أن يكون جوهر تلك المبادئ محاطا بالحماية وفقا فينيس الاستشارية (اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون) مثل الشكل الجمهوري للحكم، والديمقراطية، وحكم القانون خلافا للنصوص التي تحظر التعديل، فيقتصر دوره على تطبيقها (تقرير حول التعديل الدستوري، الذي اعتمدته لجنة البندقية، البندقية،11-12 ديسمبر 2009، ص 41-42)

وعند النظر في الحظر المنصوص عليه في المادة (5/89) من الدستور الفرنسي على حظر تعديل الشكل الجمهوري نجد أن اتجاها فقهيا ذهب إلى تفسير حظر تعديل الشكل الجمهوري بأنها جمهورية غير قابلة للتجزئة، علمانية، ديمقراطية واجتماعية تماشيا مع المادة (1) من الدستور الفرنسي. وذهبت المحكمة الدستورية في فنزويلا في (2009) إلى تفسير مبدأ تناوب السلطة وفقا للمادة (6) من دستور (1999)، وفي الوقت نفسه فإن المادة (340) حظرت تعديل البنيان الأساسي للدستور، بناء على مقترح تعديل المادة (230) بشأن تكرار إعادة انتخاب الرئيس وعدم تقييده، فذهبت إلى جواز إعادة انتخاب الرئيس بشكل مستمر، وأن ذلك لا يعد إخلالا بـ (مبدأ تناوب السلطة)؛ لأنها فسرت مصطلح البنيان الأساسي بوصفه نظاما متناسقا، متجاهلة الشكل المنصوص عليه في المادة (6)، واعتبرت الجانب الموضوعي بوصف البنيان الأساسي للدستور معبرا عن القيم الديمقراطية عماد النظام الدستوري، وقد جاءت إعادة انتخاب الرئيس تعبيرا عن إرادة الشعب صاحب السيادة، ومن ثم فإن المبدأ لم ينتهك (يانيف روزناي، 2014، ص 199-200)

وعلى الرغم من هذا الاتجاه يذهب إلى تقرير سلطة القاضي الدستوري بشكل واسع تماشيا مع التغييرات السياسية والاجتماعية، ولكن الأمر يصعب عندما ينص المشرع الدستوري على تقييد سلطة القاضي بتقييد نصوص الحظر من أجل كبح جماح التفسير ولا سيما في أحوال التجاذبات السياسية، وتظهر صياغة القيود الدستورية على الحظر العمل المحظور ولاسيما إذا الحظر ينص على حظر اقتراح

التعديلات، وتظهر أهمية حظر اقتراح التعديلات أكثر أهمية بحيث يمنع مناقشة المقترح من قبل السلطة السياسية، ما يجعل الحظر بمنأى عن السلطة القضائية مالم يكن الدستور يقضي بالرقابة القضائية على العملية السياسية في وقت مبكر، أو كان التعديل يقضي برقابة السلطة القضائية. ولا يكون تفسير التعديل الدستوري إلا تطبيقا لقرينة الدستورية والتي تجعل قاضي الدستورية بتطبيق قاعدتها والتي تنص على أن قوانين تعديل الدستور يجب أن تكون مطابقة للبنيان الأساسي للدستور أو المبادئ الأساسية التي يقوم عليها، وعلى من يدعي عدم دستورية القانون إثبات العكس، ويفترض أن يلتزم قاضي الدستورية بمعايير عند فحص التعديل وفقا للمبادئ المحمية أو تلك المحظور تعديلها.

ثانيا: معيار الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية والتقييد القضائي:

تتعدد التي يتبعها القضاء الدستوري في مراقبة التعديلات الدستورية؛ منها: معيار الأثر الأدنى ، حيث يحكم بعدم دستورية التعديل لانتهاك المبدأ الدستوري الذي قُررت له الحماية على الرغم من الانتهاك الواقع في مستواه الأدنى، وتتسع سلطة المشرع العادي بوضع قيود قانونية على الحقوق والحريات حماية للنظام العام، تمنع القاضي من الحكم بعدم دستورية القانون مراعاة لـــ(مبدأ التناسب)، وتتسع سلطة القاضي في الحكم بعدم دستورية التعديلات، ويشكل هذا المعيار عائقا أمام الإصلاح الدستوري بسبب القيود المنصوص عليها في الحظر الدستوري (زيلالم إيشيتو ديجيفي، المجلد 4، (2016)، ص63)

ويلجأ القاضي إلى معيار التناسب للرقابة على دستورية التعديل الدستوري بسبب القيود المتعلقة بتقييد الحقوق والمبادئ المحمية، ما يستوجب فحص الغرض المناسب، والارتباط بين الإجراء التشريعي والغرض، والضرورة التي تقضي باتخاذ هذا الإجراء المقرر لحماية الحق الدستوري عند غياب الوسائل البديلة الأقل تقييدا لهذا الحق، وكذلك فحص التناسب؛ لأن مهمة القاضي تقتضي مراقبة التناسب بين محل التعديل والغرض؛ من خلال المقارنة بين أثر التعديل على الحق الدستوري بسبر المنافع والأضرار (ماتياس كلات وموريتز مايستر، 2012، ص 704-707). ولا يصلح هذا المعيار إلا في مواجهة التعديلات المقيدة للحقوق والحريات؛ أي في مراقبة دستورية القانون

في الوقت الذي يلجأ قاضي الدستورية إلى معيار التخلي الأساسي في الأحوال يكون فيها الانتهاك استثنائيا في حال كان التعديل متخليا عن المبدأ أو يعمل على يغيّر جوهره، لذا أكدت المحكمة الدستورية الألمانية على المادة (3/79) من القانون الأساسي يجب أن تُفسَّر تفسيراً ضيّقاً، قضية كلاس (1970)، ومن ثم يحظر إلغاء جوهر النظام الدستوري القائم، من أجل إنشاء نظام شمولي عن طريق الوسائل الشكلية للتعديلات الدستورية ويلاحظ الانسجام بين معيار التخلي الأساسي والتقييد القضائي؛ وتفسير التعديل تماشيا مع الدستور أولى من الحكم بعدم دستورية التعديل؛ لأن الحكم بعدم دستورية التعديل لا يكون إلا في حالات الانتهاك الصارخ المتمثل في تقويض الديمقراطية أو إضعافها، بسبب انحراف سلطة التعديل، أو عندما يمثل التعديل تهديدا للبنيان

الأساسي للدستور عن طريق تغيير جوهر البنيان الأساسي، ومن ثم فإن التقيد القضائي يسهم في دعم شرعية الرقابة القضائية على التعديلات بإسقاط الخيارات السياسية لسلطة التعديل، وتحقيق مبدأ فصل السلطات، إذ يجب على المحاكم وهي تمارس سلطتها في حظر التعديل أن تمارس هذا الاختصاص بعناية وحذر وفقا لجنة (فينيس)، حفاظا على المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي، ويتوجب أن تتم التعديلات وفق خلال إجراءات خاصة تمتع بالشرعية الديمقراطية؛ مثل اشتراط أغلبية خاصة أو نوعية وتوفر عدد كاف من المداولات ومشاركة الشعب في الاستفتاء، لمنع رقابة القضاء خلافا للإجراءات المرنة التي توصف بضعف شرعيتها، وانحرافها (تقرير عن التعديل الدستوري، اعتمدته لجنة البندقية، مرجع سابق، ص 43- 47)..

المطلب الثاني

الأساس الدستوري للرقابة القضائية على التعديلات الدستورية

الفرع الأول: في حالة وجود النص الدستوري:

أولا: التصريح الدستوري بالرقابة على التعديلات الدستورية:

ذهبت بعض الدول إلى إقرار الرقابة القضائية الوجوبية السابقة على التعديلات الدستورية من الناحيتين الموضوعية والإجرائية، في دساتيرها؛ منها: رومانيا حيث جعل دستور (1991) الاختصاص معقودا للمحكمة الدستورية (لمادة (146) الفقرة (أ) من الدستور الروماني لعام 1991) ، وجاء القرار رقم (2003/148) الصادر عن المحكمة الدستورية الرومانية بعدم دستورية بعض نصوص التعديل الدستوري لتجاوز القيود الدستورية الموضوعية المفروضة على التعديلات الدستورية المتعلقة بحماية حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية وفقاً للمادة (148/ 2) من الدستور(كمال جوزلر، 2008، ص 6-7) وكذلك نص دستور أوكرانيا (1996) على الرقابة السابقة على التعديلات الدستورية وفقا للمادة (159)، ولكن رأي المحكمة استشاري وليس إلزاميا ، وكذلك نصت المادة (82) دستور جمهورية قيرغستان على اختصاص المحكمة بالرقابة السابقة وكذلك دستور كوسوفو، وفي الوقت نفسه فإن كوسوفو قامت بدسترة معيار التخلي ؛ لأن التعديل لا يكون مخالفا للدستور، إلا في حال قيام إلغاء الحق الدستوري. ويتوافق نص المادة (153) من دستور أذربيجان (1995) من نص (159) من دستور أوكرانيا (1996)، ولكن المادة (241) من دستور الكونغو (2015) نصت على عرض المبادرة الصادرة من رئيس الدولة مباشرة إلى الاستفتاء بعد أخذ رأي المحكمة، كما يمكن إحالة المبادرة إلى هيئة المؤتمر للتصويت بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء، وعلى الرغم من عدم إلزامية رأي المحكمة إلا أن له تأثيرا في الرأي العام رفضا للتعديل أو قبولا. وعقد الفصل (12) من دستور تونس (2014) على اختصاص المحكمة الدستورية بمراقبة دستورية مشاريع القوانين الدستورية، كما نص الفصل (144) على عرض مبادرة تعديل الدستور على المحكمة الدستورية لإبداء الرأي، كما حظر الدستور التونسي تعديل الفصل الأول الذي ينص على أن «تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها. لايجوز تعديل هذا الفصل»، كذلك حظر

الفصل الثاني تعديل المادة نفسها والتي نصت على أن «تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون. لا يجوز تعديل هذا الفصل»، كذلك الفصل (49/ 3) حيث نصت على أنه «لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور»، ... ويتوجب على المحكمة الدستورية إبداء رأيها الملزم من الناحية الموضوعية في مدى تطابق التعديل الدستوري بالأحكام المحظورة في الدستور في أجل أقصاه خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض مبادرة تعديل الدستور عليها، وتمتد الرقابة الإجرائية إلى تصحيح مجلس النواب إجراءات التعديل عند حكم المحكمة بعد دستورية الإجراءات (الفصل (5-40- 41- 42) من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية التونسية المؤرخ في 3 ديسمبر 2015)، (ممدوح حسن مانع العدوان، فيصل عقلة شطناوي: مج9 ،ع1، نيسان 2022، ص335: 376)، (شورس حسن عمر، تانيا طاهر جلال ، ع 79، 2002، ص 20:48)

ثانيا: التصريح الدستوري بالرقابة الإجرائية على التعديلات الدستورية:

قد ينص الدستور على اختصاص المحكمة الدستورية بالرقابة الشكلية على التعديلات الدستورية دون الرقابة الموضوعية، فإن هذا التقييد لاختصاص الرقابة الدستورية يجعل الرقابة قاصرة بمنع الرقابة الموضوعية، ويعد الدستور التركي (1982) مثالا بارزا على هذا النهج وفقا للمادة (175) والتي تطبق على كل إجراءات التعديل سواء أكان في مرحلة الكتابة أو المناقشة أو الاعتماد من اشتراط العدد في كل منها، ولكن المحكمة الدستورية التركية في مدت رقابتها الموضوعية لوجود قيود دستورية موضوعية صريحة على سلطة التعديل وفقاً للمادة (4) من الدستور حيث نصت على قيد يتعلق بمنع تعديل المادة (1) المتعلق بشكل الدولة الجمهوري والمادة (2) المتعلق بخصائص الجمهورية وكذلك حظرت اقتراح تعديلها، ومن ثم راقبت التعديل الدستوري الصادر في(2008) الذي يسمح بلبس الحجاب في الجامعات،، وعدته مخالفا لمادتي الدستور (1) و(2)، ويعد هذا القرار المتعلق بتوسيع سلطة المحكمة في مد رقابتها إلى الجانب الموضوعي مخالفا لأحكام الدستور، لأن المشرع استبعد الرقابة الموضوعية، كما أنه يجب على المحكمة احترام حدودها المرسومة في الدستور بوصفها سلطة مؤسَسة (جابور هالماي، 188).

أما مشروع الدستور الليبي(2017) فقد عقد الاختصاص للمحكمة الدستورية في إجراءات التعديلات الدستورية وفقا للمادة (2/139). وأوجبت المادة (195) عرض التعديل الشعب في استفتاء عام، بعد موافقة المحكمة الدستورية على صحته ولا يقرُّ إلا بالأغلبية المطلقة ...

ولكن تذهب دول أخرى في دساتيرها إلى تدرج إجراءات التعديل الدستورية، منها دستور ولاية كاليفورنيا (1879) في المادة (18) والتي ميزت بين إجراءات اقتراح التعديل والمراجعة؛ إذ توصف إجراءات الاقتراح من الشعب أو من ثلثي المجلسين بالسهولة خلافا للمراجعة التي تتطلب عقد مؤتمر دستوري ثم يعرض المقترح للاستفتاء، لذلك منعت المحكمة العليا في (1990) التعديل في قضية (رافان)

ضد (دوكمينجيان) لاختلاف الإجراءات في المراجعة (https://scholar.google.ae/scholar) .

كذلك ميز دستور فنزويلا (1999) بين التعديل والإصلاح الدستوري، وفقا لإجراءات كل منهما، وهذا ما دعا الغرفة الدستورية في محكمة العدل العليا في (2009) إلى القول بأن الإصلاح الدستوري أكثر شمولية، لأنه قد يتطلب استبدال نصوص الدستور دون المساس ببنيانه ومبادئه

وميز كذلك دستور النمسا (1920) بين إجراءات المراجعة الجزئية والمراجعة الشاكلة للدستور على الرغم من غياب القيود الموضوعية على التعديلات الدستورية، وتعنى المراجعة الشاملة للدستور بتعديل المبادئ الدستورية الأساسية وفقا للمحكمة الدستورية النمساوية، والتي تشمل (الديمقراطية، فصل السلطات، حكم القانون، الحريات الأساسية، والفيدرالية) لتظهر فكرة تدرج القواعد الدستورية وفقا لتفسيرها الواسع (Yaniv Roznai, op.cit., Pp.193-194) وأعلنت المحكمة الدستورية النمساوية في قرارها الصادر في (10 مارس 2001) بأن البند القاضي بأن الشراء العام بات من اختصاص الهيئات المنشأة وفقا للقانون المعدل دستوريا ما يعني خسارة الدستور لسلطته القاعدية أو المعيارية والتي تمثل انتهاكا لحكم القانون، ما يتطلب أن يكون هذا التعديل عن طريق الاستفتاء وفقا للمادة (3/44)، ومن ثم حكمت بإلغاء هذا النص من التعديل الدستوري (Kemal Gozler, op.cit., Pp.38-40) ويتشابه دستور نيكاراغوا (1987) مع دستور النمسا في التمييز بين إجراءات الإصلاح الجزئي والإصلاح الكلي. (ممدوح حسن مانع العدوان، فيصل عقلة شطناوي: مج9، ع1، نيسان 2022، ص335: 376).

ثالثا: التصريح الدستوري بمنع الرقابة على التعديلات الدستورية:

قد ينص الدستور صراحة على منع القضاء الدستوري من الرقابة على التعديلات الدستورية، ما يجعل الرقابة غير شرعية في حال أصدرت حكما على دستورية التعديلات، ولكن هذا المنع مقصور على السلطة المؤسِسة الأصلية دون المشتقة، ويعد الدستور الهندي (1949) والباكستاني (1973) المثال الأبرز على منع الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية، فقد نصت المادة (368) في الفقرتين (4،5) على منع تعديل الدستور، كما نصت على منع وضع أي قيود على إجراء تعديل الدستور من قبل سلطة البرلمان التأسيسية بالإضافة أو الإلغاء أو التغيير، وقد عبَّر هذا النص بموجب التعديل الدستوري رقم 42 لسنة (1976) عن التدبير المتخذ من السلطة التشريعية ضد السلطة القضائية لما أعلنت المحكمة العليا عن اختصاصها بإلغاء التعديلات الدستورية التي تمس البنيان الأساسي في الدستور في قضية (مينيرفا ميلس) ضد (اتحاد الهند) في (1980) ومن ثم أبطلت التعديل رقم 42 (فنكاتيش نایاك، ص 8-9، افتخار حسين بهات ، المجلد الأول، العدد 3، ص 31)، (شورس حسن عمر، تانيا طاهر جلال ، ع 79، 2002، ص 20:48)

ونصت المادة (5/239) من الدستور الباكستاني على منع الطعن على التعديلات الدستورية من أي محكمة ولأي سبب كما نصت (6/239) على رفع القيود على التعديلات الدستورية، ما جعل المحكمة العليا

الباكستانية تحكم في قضية (آشاكزاي) بعدم اختصاصها بالرقابة على التعديلات الدستورية من الناحية الموضوعية، على الرغم من اعترافها بمذهب البنيان الأساسي (Kemal Gozler, op.cit., Pp.8-9). (ممدوح حسن مانع العدوان، فيصل عقلة شطناوي: مج9 ،ع1، نيسان 2022، ص335: 376)

رابعا: سكوت الدستورعن مسألة الرقابة على التعديلات الدستورية:

يمثل السكوت عن مسألة تنظيم الرقابة على التعديلات الدستورية الحالة القائمة في دساتير كثيرة، ولكن يختلف اتجاه كل من النظام الأمريكي والأوروبي في الرقابة القضائية، حيث تمارس المحاكم الأمريكية الرقابة الدستورية، من خلال الدفع بعدم الدستورية أثناء القضايا المنظورة، على الرغم من غياب النص الدستوري المنظم للرقابة، في حين يعقد الاختصاص في أوربا للمحكمة العليا أو الدستورية من خلال النص الدستوري على تحريك الرقابة من خلال الدعوى الأصلية أو الإحالة من قبل المحاكم، الدستورية باختصاص محدد وخاص منصوص عليه في الدستور، ما يجعل اختصاصها بالرقابة على التعديلات الدستورية خارج ولايتها (Kemal Gozler, op.cit., Pp. 9-13) وقد تبن هذا الاتجاه القضاء الدستوري في كل من في فرنسا، وسلوفينيا، وإيرلندا، وجورجيا ومصر (إلين جانيليدز، 2016،ص 18-22). ما يعني أن الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية اكتسبت شرعيتها على الرغم من غياب النص الدستوري، خلافا للاتجاه الأوربي الذي منع الرقابة لمجرد سكوت المشرع عن الإفصاح عن مراده، وهذا ما دفع القضاء الدستوري في ألمانيا والبرازيل والتشيك والنمسا وليبيا إلى القول باختصاصه بالرقابة على دستورية القوانين دون نص صريح، فقد قضت المحكمة العليا الليبية، بعدم دستورية التعديل الدستوري رقم (3) لسنة (2012) للبند السادس من الفقرة الثانية من المادة (30) من الإعلان الدستوري من الناحية الشكلية والإجرائية، حيث أعربت المحكمة ذلك بقولها:

«وحيث إن دفع إدارة القضايا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن في غير محله، ذلك أنه وإن كانت الرقابة الدستورية وفقاً لنص المادة (23) من القانون رقم 6 لسنة (1982) بشأن إعادة تنظيم المحكمة العليا مقصورة على مراقبة مدى التزام القانون محل الطعن بأحكام الدستور، ولا تمتد إلى رقابة النصوص الدستورية في ذاتها، إلا أنه متى نص الدستور على طريقة معينة وإجراءات محددة لتعديل النصوص الدستورية تعين على السلطة التشريعية عند إصدار التعديل التزامها، فإن طعن في نص التعديل بأنه مؤسس على إجراءات تخالف الإجراءات والأوضاع الواردة بالإعلان الدستوري، فإن من اختصاص الدائرة الدستورية أن تتصدى لمراقبة مدى التزام تلك السلطة بالقيود الواردة بالدستور إعمالاً للمبدأ الأساسي في التقاضي الذي مقتضاه أن القضاء هو صاحب الولاية العامة في الفصل في المنازعات إلا ما استثني بنص خاص، ولو قيل بغير ذلك لكان للسلطة التشريعية أن تتحلل من القيود الواردة بالدستور بشأن التعديل، وهو إطلاق لسلطاتها وفتح لباب مخالفة النصوص الدستورية مما لا يستقيم قانوناً » (حكم منشور في الجريدة الرسمية، بتاريخ

18 / 7/ 2013 ، السنة 2، العدد 10 ، ص 620 وما بعدها.)

ولكن رقابة القضاء الدستوري اقتصرت على مراقبة الاجراءات الشكلية للتعديل الدستوري، ولكن التساؤل حول شرعية اختصاص القضاء الدستوري بالرقابة على التعديلات الدستورية لغياب النص أو أن يكون النص قد جاء بالحظر، وهذا يتطلب بيان ذلك. (ممدوح حسن مانع العدوان، فيصل عقلة شطناوي: مج9 ،ع1، نيسان 2022، ص335: 376)، (شورس حسن عمر، تانيا طاهر جلال ، ع 79، 2002، ص 20:48)

الفرع الثاني: الرقابة القضائية في حال حظر التعديل الدستوري

أولا: وجود حظر التعديل الدستوري مع حضور الرقابة

1. (رقابة التعديل الموضوعية النصية) وفقا للعبيدي؛ لأن الدستور ينص على حظر التعديل في فقرات المادة المعنية، ما يجعل عمل المحكمة الدستورية في الرقابة نصيًّا؛ ما يتطلب التزامها بتطبيق النص دون أن يكون هناك فرق موضوعي في اختراق الدستور بين بين التشريع العادي أو التعديل الدستوري؛ لأن الاعتراف بسلطة الرقابة القضائية في حال انتهاك التشريع العادي لأحكام الدستور.

أما التعديل الدستوري الذي يطال فقرة الحظر أو (الخلود) غير معترف به- ويترتب على المساواة في سلطة الرقابة من حيث التدرج علو فقرة الحظر الصادرة عن السلطة المؤسِسة الأصلية على قانون التعديل الدستوري، منعا تعديل أو إلغاء فقرة الحظر.(عصام سعيد عبد العبيدي: مج 9، ع 33، 2021، ص 393 : 455) وتأكيدا على هذا الاختصاص للرقابة القضائية على فقرة الحظر ذهبت المحاكم الدستورية في ألمانيا، والبرازيل، والتشيك، وتايلاند إلى تفسير اختصاصها بالرقابة على دستورية القوانين بشكل موسع لمصطلح (قانون) وفقا للمعيار، ليشمل قوانين تعديل الدستور والقوانين الأساسية والعادية، فقد نصت المادة (3/ 79) من القانون الأساسي الألماني (1949) على حظر أي تعديل على القانون الأساسي يؤثر على تقسيم الاتحاد إلى ولايات، وكذلك حظرت مشاركة الولايات المبدئية في عملية التشريع، وكذلك نصت على حظر تعديل المبادئ الواردة في المادة (20)، التي نصت مبادئ منها: ديمقراطية الدولة، والدولة الفيدرالية والاجتماعية، والقوة الملزمة للدستور والقوانين، والدفاع عن النظام الدستوري على الرغم من تكريس المادة (1) لمبدأ حرمة الكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان وأنهما غير قابلتين غير القابلة للانتقاص والنزع، وجعلت في قوة قانون للحقوق الأساسية، من حيث الإلزام.

ويشار إلى أن المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية هجرت فكرة القانون الطبيعي والعدالة لغرض تقييد القواعد الدستورية بعد (1953) ولجأت إلى التركيز على القيود الصريحة على سلطة التعديل (كمال جوزلر، 2008، ص 84: 87)، فقد رأي ثلاثة من قضاة المحكمة الدستورية في قضية (كلاس) (1970)، أن حكم المحكمة الدستورية بدستورية التعديل - القاضي بانتهاك خصوصية الاتصال لغرض حماية الأمن الوطني، واستبدال الرقابة القضائية بالرقابة البرلمانية- يشكل انتهاكاً لمبادئ الكرامة الإنسانية، وفقا للمادة (3/79)، وكذلك في التعديل الدستوري القاض

بالسماح بالمراقبة الصوتية في (2004)، أي أن المحكمة وافقت على التعديلات الدستورية لأنها فسرت المادة (3/79) من القانون الأساسي بشكل ضيّق ونصت المادة (60) من دستور البرازيل (1988) على حظر التعديل الدستوري لموضوعات تتعلق بتغيير الشكل الاتحادي للحكومة الوطنية، والاقتراع المباشر والسري والعام والدوري، وفصل السلطات، والحقوق والضمانات الفردية، ما جعل المحكمة البرازيلية العليا في (1991) أنها صاحبة الولاية في الرقابة على دستورية التعديلات الدستورية بعد إصدارها، كما أنه يمكن إثارة الرقابة يمكن أن تثار أمام محكمة الموضوع أثناء نظرها من خلال الدفع، أو ترفع الدعوى المباشرة أمام المحكمة العليا الاتحادية (ميشال فرومون، 2007 ، ص 108 – 110).كما أظهرت المحكمة الدستورية التشيكية أنها غير مخولة بالرقابة الدستورية، وفقا لنصي المادة (1/78) و (88) من دستور (1993) في قرارها سنة (2002)، ولكن طرا ملحوظا طرأ القضاء الدستوري التشيكي لما تعرضت لفحص دستورية التشريع الدستوري رقم (195)، وحكمت ببطلانه لانتهاكه مبدأ العمومية والذي يمثل أحد المتطلبات الجوهرية للدولة الديمقراطية، كما استندت إلى نص المادة (2/9) والتي حظرت التعديل بقولها: " أي تغييرات في المتطلبات الجوهرية للدولة الديمقراطية المحكومة بواسطة حكم القانون غير مسموح بها" (زدينيك كوديلكا، ع 2، 2018، ص 1: 19؛ يانيف روزناي، المجلد. 8، (2014)، ص 30-33)

كذلك حظر دستور تايلاند (2007) تعديل الحكومة الملكية الديمقراطية وشكل الدولة في المادة (313)، وأفصحت المحكمة الدستورية في يوليو (2012) عن اختصاصها بالرقابة على التعديلات الدستورية، وبينت أن حدود التعديل الدستوري تتعلق بتعديل مادة دستورية لا إعادة كتابة الدستور. وجاء في حكمها في (2013) إبطال مقترح تعديل اختيار مجلس الشيوخ، ونبهت إلى خطورة استبداد الأغلبية للأقلية مما يسهم في تحطيم القيم الديمقراطية الأساسية ولا سيما مبدأ الفحص والموازنة بسبب سيطرة الحزب الحاكم على مجلس الشيوخ (كيمثونج تونساكولرونجروانج، 2018، ص 16: 19).

2. رقابة التعديل الموضوعية: على الرغم من النص دستوريا على حظر التعديل، إلا أن القضاء يمدُّ نطاق هذه الفقرة من خلال التفسير الواسع ليضع قيودا غير منصوص عليها مستنبطة من مكامن الدستور، وبذلك تكون الرقابة على التعديلات الدستورية رقابة موضوعية مختلطة جمعت بين (النصية والمذهبية)، فقد نص الدستور التركي (1961) على قيد موضوعي واحد يتعلق بحظر تعديل الشكل الجمهوري للدولة، ولكن المحكمة الدستورية أضافت قيودا أخرى مستنبطة من مكامن الدستور؛ منها: روح الدستور، والحقوق والحريات الأساسية، ومبدأ حكم القانون، ومتطلبات الحضارة المعاصرة، وترابط الدستور (Kemal Gozler, op.cit., Pp.95-97)

كما نصت المادة (2/156/ من دستور جمهورية بنين (1990) على حظر تعديل الشكل الجمهوري للحكم أو علمانية الدولة ولكن المحكمة الدستورية أضافت قيودا أخرى في حكمها (8 يوليو 2006)، حيث قضت بعدم دستورية التعديل الدستوري رقم (13) لسنة (2006)، القاضي بزيادة البرلمان، حيث نعت في

حكمها على التعديل عدم مراعاة التوافق الوطني المنصوص عليه في مقدمة الدستور والذي يعد مبدأ دستوريا أساسيا إنفاذا لإدارة شعب بنين والذي قرر بصرامة منه أي مصادرة من السلطة، كذلك قضت بعدم دستورية قانون الاستفتاء رقم (27) لسنة (2011) (عصام سعيد عبد العبيدي: مج 9، ع 33، 2021، ص 393 : 455) وقد استند قضاء الدول المذكور إلى النص على فقرة الحظر في الدستور لا يعني أنها ذكرت على سبيل الحصر، ما يعطي القضاء مكنة في استنباط مبادئ أخر بغية الإفصاح عن مضمون الدستور وكشف هويته، وقد سلكت المحاكم الدستورية في الدول المذكور مسلك الجمع بين القيود النصية والضمنية من أجل منع المساس بالدستور.

ثانيا: وجود حظر التعديل الدستوري مع انعدام الرقابة:

خلافا لما حكم به المحاكم الدستورية في تركيا والبرازيل والتشيك وبنين من تفسير حظر التعديل الدستوري تفسيرا واسعا، تنص دول أخرى في دساتيرها على الحظر، دون أن يبسط القضاء الدستوري رقابته عليه، بسبب صياغة نص ذلك الحظر، إذ ينبئ عن طبيعة سياسية واجتماعية، دون أن يكون ذو طبيعة قانونية لصعوبة التنفيذ أو استحالته، من ذلك نص المادة (121) من دستور النرويج (1814) الذي جعل التعديل الدستوري مقصورا على إدخال تعديلات على أحكام معينة لا تغير من روح الدستور، كما افترض بصيغة الوجوب عدم تعارض التعديل الدستوري المقترح مع المبادئ المنصوص عليها في الدستور، ولم تبسط المحاكم ولايتها على رقابة التعديل الدستوري إجرائيا أو موضوعيا على الرغم من وجود الحظر، لأن الحظر في مواجهة السلطة التشريعية الذي يخضع التعديل لها، بوصفه عملية سياسية (إيفيند سميث)

كما قرر المجلس الدستوري الفرنسي بعدم اختصاصه بالنظر في القوانين الاستفتائية التأسيسية في قراره الصادر في (6 نوفمبر 1962) وفقاً للمادة (89) من الدستور، لأن تعبير عن السيادة الوطنية(دينيس بارانجر، العدد 5، 2010)

ويفهم من قرار المجلس الدستوري الصادر في (1992) أنه لا يقر بوجود حدود على السلطة المؤسِسة، وإنما تقتصر سلطته على مراقبة احترام هذه الحدود في المستقبل حيث قال: «مع مراعاة القيود الخاصة بالفترات التي لا يمكن أثناءها الشروع بتعديل الدستور أو القيام به، التي تنجم عن المواد (7، 16، 4/89) من نص الدستور، من جهة أولى، واحترام أوامر الخامسة منن المادة (89) من جهة أخرى، فإن السلطة المؤسِسة تكون سيدة» وفي (26 مارس 2003) أصدر قرارا بعدم ولايته على التعديلات الدستورية، وبذلك حسم الجدل حول ولاية المجلس الدستوري الفرنسي على التعديلات الدستورية، ما جعل الفقهاء يصفون قرارها بالجاف لأن عدم اختصاص المجلس الدستوري لا ينفي عدم خضوع السلطة المؤسِسة المشتقة للدستور وفقا لـ (لويس فافورو) وإلا أصبحت المادة (5/89) مجردة من نصها القاضي بحد التعديل الدستوري بشكل صريح، وتظهر خطورة التعديلات الدستورية بمنأى عن رقابة المجلس أن التعديلات بمعزل عن إرادة الشعب دون مراعاة لحقوقه وقد تنحرف عن المصلحة العامة؛ لأنها تعرض من قبل الرئيس على البرلمان، فيتوافقا

على الحالة المذكور ما يجعل رقابة المجلس واجبة حماية لحقوق الشعب ومراعاة للمصلحة، بجعل التعديلات الدستورية في إطار القوانين النظامية (موا فونسي، 2007 ، ص 792)

أما في الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من النظام الرقابي يسمح بمراقبة دستورية القوانين لجميع المحاكم عن طريق الدفع بعدم الدستورية من دون نص صريح لوحظ أن الخوض في مسألة دستورية التعديل الدستوري بات مرفوضا بعد قضيتي: (هولين غزوورث ضد فيرجينيا: 1798- وقضايا المنع الوطنية 1920)؛ لأن مهمة المحاكم حماية الدستور، ومن ثم فإن أحكامها لا تعلو عليه، فجاء حكم المحكمة الاتحادية العليا عدم خضوع التعديل لرقابتها لأنه مسألة سياسية في قضية كولمان ضد ميلر (1939)

ثالثا: الرقابة القضائية في حالات عدم حظر التعديل الدستوري:

تظهر مشكلة اختصاص القضاء الدستوري بالرقابة على التعديلات الدستورية عندما يكون الدستور خاليا من فقرة حظر التعديل أو مجردا من أي قيود موضوعية صريحة، فهل يعتمد القضاء الدستوري على القيود الدستورية الضمنية للحكم ببطلان تلك التعديلات ولبيان ذلك نعرض الاتجاهات الفقهية حيث يذهب اتجاه فقهي إلى عدم شرعية الرقابة على التعديلات الدستورية استناد إلى القيود الضمنية لغياب فقرة حظر التعديل الدستوري، ما يجعل السلطة التشريعية مطلقة، كما أنه يصعب تحديد المبادئ فوق الدستورية، وهذا ما أيده القضاء الدستوري في إيرلندا وهنغاريا وسريلانكا وماليزيا وجورجيا وسنغافورة (كمال جوزلر، مرجع سابق، ص 76-77؛ زيلالم إيشيتو، ص 10؛ جابور حلماي، المجلد 13، العدد 38، (2016)، ص 134) في حين أن (والتر ميرفي) ذهب إلى القول بأن غياب حظر التعديل الدستوري الصريح لا يعني امتناع الرقابة استنادا إلى فكرة وجود قيود موضوعية ضمنية على سلطة التعديل، ووافقه الفقيه (كارل شميت) محتجا باستمرارية الدستور للمحافظة على روحه، وهذا يقتضي من السلطة التشريعية المحافظة على هوية الوثيقة الدستورية واستمرارها، (زيلالم إيشيتو، 2016ص: 10، 11)

وقد أيد القضاء الدستوري هذا الاتجاه؛ من ذلك ما قررته المحكمة العليا الهندية في قضية (كيسافانادا بهاراتي) ضد ولاية كارلا (1973)، وأكدته قضية (أنديرا نهرو غاندي) ضد (راج ناراين) (1975) حيث نعت استبعاد انتخاب رئيس الوزراء من المراقبة القضائية، بأنه مناقض لمبدأ فصل السلطات، ومن ثم قضت بعدم دستورية التعديل التاسع والثلاثين للدستور (كمال جوزلر، مرجع سابق، الصفحات 91-92؛ غابور هالماي، مرجع سابق، الصفحات 186-187؛ افتخار حسين بهات، مرجع سابق، الصفحات 29-31)

كما أن المحكمة الدستورية في كولومبيا في القضية رقم (511) لسنة (2013) منعت الاستبدال الدستوري ويجب أن تستند الرقابة على القيم والمبادئ الدستورية (الكتلة الدستورية) على الرغم من أن دستور كولومبيا (1991) جعل اختصاص المحكمة الدستورية معقودا في مراقبة التعديلات الدستورية على أساس الخطأ الإجرائي فقط، ولكنها

اعتبرت الإجراء والجوهر شيئا واحدا ... (جويل كولون ريوس، المجلد 44، العدد 3-4، (2013)، ص 528 : 530)، وكذلك المحكمة العليا في بنغلاديش في قضية أنور حسين شودري ضد بنغلاديش (1989) والذي قضت فيه بعدم دستورية التعديل الثامن (1988) واضعة قائمة من المبادئ؛ منها : سيادة الشعب، وسمو الدستور والديمقراطية، والدولة الموحدة، وفصل السلطات، والحقوق الأساسية، واستقلال القضاء ... (يانيف روزناي، ص 59-60؛ محمد رازيد الرحمن، 2014، ص 4-5)، كما قضت في (2005)ببطلان التعديل الدستوري الخامس الصادر (1979) بشأن الإعلان عن الحرب، وأفصحت عن قولها بأن السلطة التشريعية لا تملك إلغاء المبادئ الدستورية في حال تعديل الدستور ، ولكن حكمها ببطلان التعديل الدستوري السادس عشر(2014) بشأن عزل قضاة المحكمة العليا بناء على أمر رئيس الدولة بناء على قرار صادر بأغلبية موصوفة من النواب ، في حالتي سوء السلوك وانعدام الأهلية، طال النص الدستوري الأصيل المادة (2/96) من دستور بنغلاديش الصادر في (1972) لا المعدل بموجب التعديل الدستوري الخامس (1979) الذي أناط عزل قضاة المحكمة العليا بأمر من الرئيس بناءً على توصية مجلس القضاء الأعلى، ثم عدل في (2014) بناء على التعديل الدستوري السادس عشر الذي استرجع النص الأصلي، ما جعل هذا القضية مثالا سيئا لتطبيق القيود الضمنية لحظر التعديلات الدستورية.

الخاتمة

تعد الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية من مظاهر النظم الديمقراطية، جاءت تجسيدا لمبدأ فصل السلطات ولاسيما السلطة المؤسِسة والمشتقة،

لا تمارس الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية إلا بموجب نص دستوري صريح، أما في حالة وجود نص دستوري يمنع ممارستها، إذا كان منصوصا عليه من قبل السلطة المؤسِسة الأصلية، ومن ثم فإن الرقابة القضائية تمتد إلى أعمال السلطة المشتقة، لتقييد أعمالها بنص الدستور.

تمتد الرقابة القضائية في حالة حظر ممارسة الرقابة من خلال تفسير القوانين عن طريق

أما في حالة سكوت الدستور؛ فإن الرقابة تمتد وإن مثلت حالة اغتصاب للسلطة المؤسِسة من خلال مذهب البنيان الأساسي للدستور والذي يوصف بالغموض لغياب النص

يتخذ مذهب البنيان الأساسي بوصفه تجسيدا للخصائص الأساسية التي يقوم عليها الدستور تعتمد عليه المحاكم في استنباط القيود الضمنية على سلطة التعديل

يشكل كلا من حظر التعديل الصريح والضمني، أساساً لشرعية الرقابة على التعديلات الدستورية.

تمارس الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية من خلال معيار الأثر الأدنى، ومعيار التناسب، معيار التخلي عن المبدأ.

تمارس الرقابة على التعديلات الدستورية من خلال التقييد القضائي، بشيء من الحذرمن خلال بتطبيق قرينة الدستورية لمصلحة التعديل.

لذا نوصي بأن ينص الدستور على الرقابة القضائية السابقة والوجوبية على التعديلات الدستورية، وأن تكون الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية من الناحيتين الموضوعية

المصادروالمراجع

1. افتخار حسين بهات، عقيدة البنية الأساسية كضمانة دستورية في الهند: التفكير في فقه البلدان الأخرى، المجلة الدولية للبحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م1، ع 3.

2. Iftikhar Hussian Bhat , doctrin of basic structure as a constitutional safeguard in india : reflection in the jurisprudence of other countries, international journal of research in humanities and social sciences, vol.1, issue 3. ,(2013)http://www.raijmr.com/ijrhs/wp-content/uploads/2017/11/IJRHS_2013_vol0issue_03_07.pdf (Accessed:16/9/2019)

3. أحمد إبراهيم حسن، غاية القانون دراسة في فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، (د.ط) ، 2000.

4. د. أحمد فتحي سرور، منهج الإصلاح الدستوري، مطبعة مجلس الشعب، 2006، ص 22 وما بعدها.

5. د. أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الانسان في الاجراءات الجنائية، القاهرة ، 1995.

6. إلين جانيليدز، المراجعة القضائية للتعديلات الدستورية في جورجيا، فرنسا، وألمانيا – سؤال الخلود، جامعة أوروبا الوسطى، بودابست، 2016.

7.Elene.Janelidze,.Judicial.Review of.Constitutional.Amendments.in.Georgia,.France,

8.and Germany – The Question of.Eternity, Central European University, Budapest,.2016,.http://www.etd.ceu.hu/2016/janelidze_elen.pdf.(Accessed:18/9/2019)

9.Eivind Smith, Old and Protected? «Supra Constitutional» Clause in The Constitution of Norway,https://www.researchgate.net/publication/332716405_old_and_protected_on_th_supra.constitutional_clue_in_the_constitution.of_norway(Accessed:1/10/2019

10. تقرير حول التعديل الدستوري، الذي اعتمدته لجنة البندقية، البندقية،11-12 ديسمبر 2009

11.Report.on.Constitutional.Amendment, adopted by the.Venice Commission, Venice12,Dec.2009,.Pp.41.42.http://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=cdlad(2010)001-e (Accessed: 5/9/2019).

12. ثروت بدوي، القانون الدستوري، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978

13. د. جابر جاد نصار، القانون الدستوري، القاهرة، 2004.

14. جابور هالماي، التعديلات الدستورية غير الدستورية: دستورية المحكمة كحراس للدستور.

15.Gabor.Halmai,.Unconstitutional.Constitutional.Amendments:.Constitutional.Courtas.Guardians.of.the.Constitution.https://www.researchgate.net/publication/263556407_unonstitutional_constitutional_amendments_constitutional_courts_as_guardians_of_the_constitution (Accessed : 12/9/2019)

16. جيفري جولدسورثي: تفسير الدساتير: دراسة مقارنة، مطبعة جامعة أكسفورد، 2007،

17.Jeffrey.Goldsworthy.Interpreting.Constitutions:.A.Comparative.Study, Oxford University Press,.2007.

18. جويل كولون ريوس، ما وراء السيادة البرلمانية والسيادة القضائية: عقيدة الحدود الضمنية للإصلاح الدستوري في أمريكا اللاتينية، جامعة فيكتوريا المجلد 44، العدد 3-4، (2013)،

19.Joel.Colon.Rios,.Beyond.Parliamentary.Sovereignty.and.Judicial.Supremacy:.The.Doctrine.of.Implicit.Limits.to.Constitutional.Reform.in.Latin.America.Victoria.University.of.Wellington.Law.Review(Vol.44,Issue3.4,(2013)www.austlii.edu.au/au/journals/VUWLawRw/2013/25.pdf. (Accessed: 10/10/2019).

20. حقي بربوتي: القانون الدستوري والتنظيم الدستوري في ليبيا، دار ومكتبة الشعب – ليبيا، ط2، 2010.

21. د. خليفة الجهمي، مدى اختصاص القضاء الدستوري بالرقابة على التعديلات الدستورية

22. د. رمزي طه الشاعر، رقابة دستورية القوانين مع دراسة تحليلية للعطاء الدستوري، مصر، 2004

23. دونالد ص. كومرز، الموازنة بين الحقوق والواجبات في ألمانيا Donald p. Germany Kommers , Balancing Rights and Duties, in

24. د. رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، القاهرة، دار النهضة، 2005.

25. د. رجب محمود طاجن، قيود تعديل الدستور، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008.

26. زيلالم إيشيتو ديجيفي، نطاق وحدود سلطة التعديل في إثيوبيا: التفكير فيما وراء الحرفية، مجلة القانون بجامعة ميكيلي، المجلد 4، (2016).

27.Zelalem.Eshetu.Degifie,.The.Scope.and.Limitation.of.Amendment.Power.in.Ethiopia.Thinking Beyond Literalism, Mekelle University Law.Journal, Vol.4, (2016).

28. زدينيك كوديلكا، إلغاء النظام الأساسي من قبل المحكمة الدستورية لجمهورية التشيك، الأكاديمية الروسية للعلوم القانونية، العدد 2، 2018.

29.Zdenek.Koudelka,.Abolition.of.Constitutional.Statute.by.The.Constitutional.Court.of.The.C

zech.Republic,.Russian.Academy.of.Legal.Sciences, No. 2 , 2018.

30.شورس حسن عمر، تانيا طاهر جلال موقف الدساتير من الرقابة على التعديلات الدستوري، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع 79، 2002، ص 20:48.

31.د. عبد الحفيظ علي الشيمي، نحو رقابة التعديلات الدستورية دراسة في بعض جوانبها النظرية والعلمية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.

32.د.عبد الحق لخداري، مبدأ الأمن القانوني ودوره في حماية حقوق الإنسان، مجلة الحقيقة، ع 37

33.فنكاتيش نايك، البنية الأساسية للدستور الهندي:

34.http://www.Vencatesh.Nayak,.the.basic.structure.of.the.indian.constitution,.humanrightsinitiative.org/pblications/const/the_basic_structure_of_the.ndian_constitution.pdf(Accessed:15/9/2019)

35. فهمي مصطفى أبو زيد: النظرية العامة للدولة، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية 1997، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، 2006.

36. ليلى حنتوش ناجي الخالدي؛ رقابة القضاء الدستوري على تعديل الدستور، مجلة جامعة بابل - العلوم الإنسانية، ، مج,26 ع8، 2018 .

37. ماتياس كلات وموريتز مايستر، ملاحظات على طبيعة الجدل حول التناسب – فائدة لحقوق الإنسان؟ ، 2012.

38.Matthias.Klatt.and.Moritz.Meister,.Proportionality.A.Benefit.to.Human.Rights?.Remarks.on.the.icon.controversy,.2012,http://www.corteidh.or.cr/tablas/r30063.pdf(Accessed: 7/9/2019)

39. كمال جوزلر، المراجعة القضائية للتعديلات الدستورية: دراسة مقارنة مطبعة إيكين، بورصة، 2008.

40.Kemal.Gozler,.Judicial.Review.of.Constitutional.Amendments:.A.comparative.Study.ekin Press, Bursa, 2008..

41.كيمثونج تونساكولرونجروانج، المحكمة الدستورية في تايلاند: من النشاط إلى التعسف، مطبعة جامعة كامبريدج، 2018،

42.Khemthong.Tonsakulrungruang,.The.Constitutional.Court.Of.Thailand:.From.Activism.To.Arbitrariness,.Cambridge.University.Press,.2018,.https://www.academia.edu/37608804/The_Constitutional_Court_o.Thailand.From.Activism_to_Arbitariness.(Accessed: 28/9/2019).

43.محمد حسنين عبد العال؛ ، القانون الدستوري، دار النهضة العربية، 1992، ص 122.

44.د. محمد عبد الحميد ابو زيد، القضاء الدستوري شرعاً ووضعاً، القاهرة، دار النهضة العربية

45.د. محمد كامل ليله، القانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1971.

46.ممدوح حسن مانع العدوان، فيصل عقلة شطناوي، رقابة القضاء الدستوري على التعديلات الدستورية، مجلة الميزان للدراسات الإسلامية

والقانونية جامعة العلوم الإسلامية العالمية، مج9، ع1، نيسان 2022.

47.ميشال فرومون، تعديل الدستور والقواعد الدستورية غير القابلة للمس في القانون الألماني، مجلة القانون العام وعلم السياسة، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

48.د. هشام محمد فوزي، رقابة دستورية القوانين بين امريكا ومصر، مصر، 2009.

49.يانيف روزناي، التعديلات الدستورية غير الدستورية: دراسة الطبيعة و حدود سلطة التعديلات الدستورية، لندن، 2014.

50.Yaniv.Roznai,.Unconstitutional.Constitutional.Amendments:.Study.of.the.Nature.and.Limits.of.Constitutional.Amendments.Power,London, 2014

51.يانيف روزناي ، ليتيسيا ريجينا كامارغو كروز، مراقبة الاتفاقية وتعديلها 2016/95 - حالة برازيلية لتعديل دستوري غير دستوري، 2019/9/22.

52.Yaniv.Roznai.and.Leticia.Regina.Camargo.Kreuz,.Conventionality.Control.and.Amendment.95/2016.A.Brazilian.Case.of.Unconstitutional.Constitutional.Amendment , 9/2.2019https://papers.ssrn.com/sol/papers.cfm?abstract_id=3099623(Accessed:018)

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

أحكام التجريم في الوسط الافتراضي،" دراسة تحليلية مقارنة للقانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية "

[1] د.جازية جبريل شعيتير.

1. الأستاذ المشارك بقسم القانون الجنائي - جامعة بنغازي

مقدمة

عرفت ليبيا الأنشطة الإنسانية في الوسط الافتراضي1 في أواخر تسعينات القرن المنصرم2 قبل أن يظهر تنظيم قانوني للنشاط الإنساني في هذا الوسط؛ وبعد ما يقارب الثلاثة والعشرين عاما تبين للمشرع إنه من الضروري أن ينظم هذه الممارسات ويؤطرها تشريعا؛ فكان أن شكل لجان لصياغة مشاريع قانونية إحداهما تكفلت بمشروع قانون شامل للمعاملات والجرائم والأخرى تكفلت بمشروع قانون بشأن الجرائم الإلكترونية فقط، وحين انهت هذه الأخيرة مشروعها أصدره المشرع في صورة القانون رقم 5 لسنة 2022 في أول أكتوبر3، بينما لحقتها اللجنة الثانية في تقديم مشروعها الشامل فحذف منه المشرع كل ما يحتويه القانون رقم 5 وأبقى على ما يخص المعاملات الإلكترونية وأصدره في صورة القانون رقم 6 لسنة 2022 في أواخر ديسمبر4.

نصت المادة الثالثة والخمسين من قانون رقم 5 بشأن الجرائم الإلكترونية على أن يعمل به من تاريخ صدوره5، منذ تاريخ: 27 سبتمبر2022؛ وبالتالي صار القانون نافذا قبل نشره في الجريدة الرسمية، مما تسبب في عدم إحاطة القائمين على إنفاذ القانون به علما، بعد ذلك نشر القانون في الجريدة الرسمية6 العدد الأول للسنة الأولى بتاريخ: 16 يناير 2023.

واليوم بعد عام من صدوره يعن لنا أن نسلط الضوء عليه من بغية التوعية به، ومحاولة لتقيم مسلك المشرع الجنائي الليبي الذي اتخذه في صناعة هذا التشريع من حيث الصياغة والأحكام في محاولة استكشاف ملامح السياسة الجنائية للمشرع الجنائي الليبي مستأنسين ببعض التشريعات العربية المقارنة: المصري والإماراتي والتونسي.

وسيكون ذلك من خلال مبحثين:

يخصص الأول للبنيان القانوني للجرائم الإلكترونية في قانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية، بينما يفرد الثاني لأليات مواجهة الجرائم الإلكترونية في قانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية.

[1] الوسط الافتراضي هو تعريب لمصطلح (cyber) وقد عرف قاموس (اكسفورد) كلمة سيبراني أو cyberبأنها صفة لأي شخص مرتبط بثقافة الحواسيب أو تقنية المعلومات أو الوسط الافتراضي، وقد عرفه المشرع التونسي بإنه عبارة عن فضاء رقمي يربط منظومات المعالجة الالكترونية للمعطيات بشبكات المعلومات والاتصال ويشمل عناصر مادية ولا مادية من حواسيب وخوادم وأنظمة تشغيل وبرمجيات وشبكات اتصال ومحتوى رقمي والمستخدمين سواء كانوا مشغلين أو مستعملين وجميع العمليات التي تجرى باستعمال هذه العناصر.

[2] The online Factbook, cia.gov

[3] بعد مرور عام على إقراره بحسب تصريحات المتحدث الرسمي لمجلس النواب ، المتحدث الرسمي: مجلس النواب يقر قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية وتعديل قانون الضمان الاجتماعي(parliament.ly)

[4] الكوني اعبودة في لقاء خاص مع الباحثة بتاريخ فبراير 2024

[5] قوانين مجلس النواب لسنة 2022 م | مجلس النواب الليبي(parliament.ly)

[6] الجريدة الرسمية | مجلس النواب الليبي(parliament.ly)

المبحث الأول

البنيان القانوني للجرائم الإلكترونية

تمهيد وتقسيم

البنيان القانوني للجريمة يتحدد من خلال ما يتطلبه النموذج القانوني من مكونات لهذه الجريمة، وتتمثل هذه المكونات في أركان الجريمة. إضافة لذلك يفترض القانون شروط سابقة لارتكابها يؤثر توافرها أو تخلفها على الجريمة وجودا أو عدما، وهي ما يمكن تسميته محل الحماية؛ ففكرة أركان الجريمة التقليدية لا تستوعب كل بنيانها القانوني، فمحل الحماية لا يدخل في أركانها ولكن بنيانها لا يكتمل بدونه؛ ولذلك سوف نستعرض في هذا المبحث: محل الحماية في الجرائم الإلكترونية في مطلب أول، وأركان الجريمة الإلكترونية في مطلب ثان.

المطلب الأول

محل الحماية في قانون رقم 5 بشأن الجرائم الإلكترونية

تمهيد وتقسيم

محل الحماية مهم جدا باعتباره شرط التجريم وعلته، وباعتباره سابق في الوجود عن الجريمة، وشرط مفترض لها سواء تمثل في المصلحة المحمية، أو في المحل المادي الذي يقع عليه الفعل؛ وتتعرض، من خلاله، المصلحة محل الحماية للخطر أو تصاب بالضرر.

سوف نحاول في هذا المطلب استقرأ الحكمة من التجريم الإلكتروني بتناول المحل القانوني في الفرع الأول، ونتبين الشروط المفترضة للجرائم الإلكترونية فيما يمكن تسميته المحل المادي في فرع ثان

الفرع الأول: المحل القانوني في قانون رقم 5 بشأن الجرائم الإلكترونية

المحل القانوني للجريمة هو المصلحة المحمية قانونا بالجزاء الجنائي[7] والتي يهددها سلوك الجاني بخطر الإصابة بضرر يلحقها.

أولاً: التنظيم القانوني العام للمصالح المحمية بالقانون رقم 5 لسنة 2022

تشي ديباجة القانون بشكل ضمني عن المصالح المحمية؛ فهي تشير إلى القوانين ذات الصلة والتي تقر أو تنظم المصلحة المحمية مثل:

- القانون رقم 5 لسنة 1990 بشأن النظام الوطني المعلومات والتوثيق.
- القانون رقم 22 لسنة 2010 بشأن الاتصالات.
- القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.
- القانون رقم 76 لسنة 1972 بشأن المطبوعات.
- القانون رقم 9 لسنة 1968 بشأن حقوق المؤلف.
- القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف.
- القانون رقم 13 لسنة 2010 بشأن تنظيم المؤسسة الليبية للاستثمار.

[7] عبدالفتاح الصيفي، المطابقة في مجال التجريم، ط 2، 1991، دار النهضة العربية ص 41.

وفي الحقيقة فإن قانون الجرائم الإلكترونية يثير التساؤل بشأن ضرورة تنظيم المشرع الليبي لعديد من المسائل الإلكترونية ومنها:

الملكية الفكرية فيما يتعلق بأسماء مواقع الانترنت وعناصرها ومحتواها والنشر الإلكتروني التجارة الإلكترونية والتشريعات الضريبية التي تغطي الميادين الخاصة بالضريبة في ميدان البرمجيات الصناعية وصناعة البرمجيات، والأعمال على الانترنت والتجارة الإلكترونية.

التراخيص والاستثمار والضرائب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

- أنظمة الدفع النقدي الإلكتروني.
- تنظيم كيفية عمل مقاهي الإنترنت.
- الحق في الحصول على المعلومات.

التنظيم الصحفي للنشر الإلكتروني، ولوسائل الإعلام الرقمي.

حق المجتمع في الاتصال والتواصل عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات.

ولعل من حسن السياسة التشريعية أن يكون هناك تنظيم قانوني لكل المعاملات الإلكترونية وضم القانونين؛ القانون رقم 5 بشأن الجرائم الإلكترونية، والقانون رقم 6 بشأن المعاملات الإلكترونية، معا وإجراء تطوير تشريعي يتناسب مع التطور الهائل في أنظمة المعلوماتية والأجهزة الإلكترونية وتسارع وتنوع السلوكات الإنسانية في الوسط الافتراضي.

ثانياً: أنواع المصالح المحمية بالقانون رقم 5 لسنة 2022

عادة؛ لا ينص المشرع الليبي صراحة على المصالح المراد حمايتها بالقانون؛ بل تفهم تلك المصالح ضمنا من خلال العناوين التي يبوب بها القانون، أو من خلال الفهم لمحتوى النص التجريمي؛ ولكنه في قانون 5 لسنة 2022 صرح بالمصلحة المحمية من خلال ذكره لأهداف القانون؛ حيث يهدف القانون إلى حماية التعاملات الإلكترونية، والحد من وقوع الجرائم الإلكترونية وذلك بتحديد هذه الجرائم وإقرار العقوبات الرادعة لها، وبما يؤدي إلى تحقيق ما يلي: -

- العدالة والأمن الإلكتروني
- التعاملات الإلكترونية
- الثقة العامة في صحة وسلامة المعاملات الإلكترونية
- الاقتصاد الوطني
- النظام العام والآداب العامة
- الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع لوسائل التقنية الحديثة

ويمكننا تقسيم المصالح المحمية في هذا القانون إلى نوعين من المصالح: مصالح عامة ومصالح خاصة؛ فالمادة التي ترسم الإطار العام للتجريم المادة (4) وضعت حدود الإباحة بالمخالفة؛ فكل استخدام لوسائل التقنية الحديثة يكون مشروعا (مباحا) إذا التزم الحدود القانونية ويكون لا مشروعا (مجرما) إذا لم يلتزم تلك الحدود؛ والحدود القانونية وفقا لتلك المادة حدين: حد عام، وحد خاص.

أما الحد العام فهو المساس بمصالح عامة تتمثل في: النظام العام أو الآداب العامة8، وأما الخاص فهو المساس بمصالح شخصية تتمثل في: الإساءة للآخرين أو الإضرار بهم.

ويلاحظ غلبة الاهتمام بالمصالح العامة دون الخاصة؛ حيث لم يفصل القانون في الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع لوسائل التقنية الحديثة ولعل أهمها الحق في الخصوصية، والحق في التعبير والحق في الوصول للمعلومة.

أما طغيان التركيز على حماية المصلحة العامة فعليه عدة آيات لعل أهمها نص المادة الثالثة منه؛ حيث حرصت على أن يكون النطاق المكاني لسريان قانون الجرائم الإلكترونية واسعا؛ فقد أشارت إلى مبدأ الإقليمية المنصوص عليه في المادة الرابعة والفقرة الأولى من المادة الخامسة (إذا ارتكبت كل أفعالها أو بعضها داخل ليبيا)، وقد منحت، المادة المذكورة، السلطات الليبية سلطات واسعة للملاحقة القضائية على الأفعال المرتكبة في الخارج، طالما امتدت آثارها إلى داخل ليبيا. ولو لم يكن الفعل معاقباً عليه في الدولة التي ارتكبت فيه.

بينما قام المشرع المصري والتونسي بوضع معايير لهذه الولاية القضائية الممتدة بشأن الجرائم المعلوماتية؛ فالقانون التونسي أسند الولاية للقضاء التونسي حال كان الجاني أو المجني عليه تونسي الجنسية وكذلك حال كان الجاني أو المجني عليه أجنبي الجنسية أو بدونها، ولكنه مقيم على الإقليم التونسي9. أما القانون المصري فتمثلت معايير سريان القانون المصري خارج الإقليم المصري بشأن الجرائم المعلوماتية فيما يلي:

- إذا كان المجني عليهم أو أحدهم مصريًا.
- إذا ارتكبت الجريمة بواسطة جماعة إجرامية منظمة، تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة من بينها مصر
- إذا كان من شأن الجريمة إلحاق ضرر بأي من مواطني مصر أو المقيمين فيها، أو بأمنها أو بأي من مصالحها، في الداخل أو الخارج.
- إذا وُجد مرتكب جريمة في مصر، بعد ارتكابها ولم يتم تسليمه10.

وقد طرح البعض تساؤل حذر بشأن مدى وجود تعريف دقيق للمصلحة المحمية حتى يصير الاعتداء عليها جريمة، وذلك بشأن المصالح العامة المعنوية، فقد ترك المشرع تفسير معنى مصطلحات فضفاضة مثل: "النظام العام" أو "الآداب العامة" و"أمن المجتمع" و"السلم الاجتماعي" للهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات11؛ ولمأمور الضبط القضائي،

---

[8] في 17 فبراير 2023، صرحت وزارة الداخلية التابعة لحكومة الاستقرار الوطني المتحصلة على ثقة البرلمان، عن توقيف واحتجاز مغنية شعبية ومدونة صانعة محتوى على شبكات التواصل الاجتماعي، في بنغازي بسبب "قضايا مُخلّة بالشرف والآداب العامة ولمُخالفتهما قانون الجرائم الإلكترونية رقم 5 لسنة 2022". لم يُقدم بيان الداخلية أي تفاصيل عن الاعتقال أو المحتوى المرفوض.
جاء في بيان الوزارة تفصيل للمصلحة المحمية محل الحماية: "...إلقاء القبض عليهما لإساءتهما لمكانة المرأة الليبية العفيفة والكريمة في مجتمعنا المحافظ بأفعال وسلوكيات دخيلة علينا وتسيء لعاداتنا وتقاليدنا ودينا الحنيف". ليبيا: اسحبوا قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية القمعي(hrw.org) Human Rights Watch |

[9] الفصل 34 من القانون رقم 54 لسنة 2022 بشأن الجرائم المتصلة بالمعلومات والاتصالات.

[10] المادة الثالثة من قانون رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

[11] ورقة تلخيصية: قانون مكافحة الجرائم الالكترونية الجديد يفاقم ظاهرة الافلات من العقاب - رصد الجرائم في ليبيا(lcw.ngo)

وعضو النيابة، ومن بعدهم قاضي الموضوع، وفقاً للسلطة التقديرية الممنوحة لهم مما قد يقيد ويقوض الحقوق والحريات12.

وهناك13 من يؤكد وجود صلة بين المحل المادي في الجريمة ومحلها القانوني، والحق أن هذه الصلة لا يمكن الالتفات عنها أو إنكارها، ولكنها صلة غير مباشرة؛ فالمحل القانوني للجريمة بوصفه المصلحة التي تحميها القاعدة الجنائية لا يكون بذاته شرطاً مفترضاً خارج الأنموذج القانوني للجريمة، إنما هو بمثابة الحكمة من املائه وتقرير العقاب على السلوك الموصوف فيه؛ وهذه الحكمة لا تتحقق الا إذا توافر محل مادي معين قد ينص عليها المشرّع صراحة أو يشير اليها ضمناً، وهذا المحل المادي هو ما درج على تسميته بالشرط المفترض في الجريمة؛ ومن هنا تبدو الصلة بين المحل القانوني للجريمة والمحل المادي فيها؛ فالمحل القانوني يفرض وجود هذه الشرط بالضرورة ويفترضه.

الفرع الثاني: المحل المادي في القانون رقم 5 للجرائم الإلكترونية

يطلق الفقه المقارن مصطلح المحل المادي للجريمة على ما يقع عليه فعل الفاعل، ويقر جانب من الفقه الذي يستخدمه إنه مصطلح غير جامع؛ لأن محل الجريمة قد يكون ماديا وقد يكون معنويا ولهذا يقترح البعض تسميته بالمحل الطبيعي للجريمة، ومع ذلك يتجنبون استعمال هذه التسمية الدقيقة ويعتمدون التسمية الدارجة وهي المحل المادي للجريمة14 وهو ما نعنيه في هذا المقام.

وللمحل المادي علاقة وطيدة بالمحل القانوني كما سبق وبينا ؛ فتلك المصالح والحقوق التي يعترف بها المشرّع الجنائي ويحميها لابد لها من (موضوع أو محل) تنصب عليه ويتعلق به مضمون هذه المصلحة أو ذلك الحق، أي لابد لهذا المحل القانوني من محل مادي ترد عليه تلك القدرات والسلطات التي خولها القانون لصاحب المصلحة أو الحق، فيقع عليه فعل الجاني المتمثل بالاعتداء ونتيجة جرمية تتحصل عنه، والمحل المادي أسبق على النتيجة لأنها تنصب عليه سواء كانت ضارة أم خطرة، بمعنى لابد من توافر محل الفعل لكي يوجد الفعل نفسه واذا تخلف وجوده تخلف وجود الفعل ذاته وهنا تتجسد صورة من صور الجريمة المستحيلة15.

من ثنايا الانموذج القانوني للجريمة يمكننا أن نقف على ماهية محله، وفي قانون الجرائم الالكترونية محال مادية منوعة، يمكن ردها إلى فئتين رئيسيتين هما: الأشخاص والاشياء. نفصل فيهما على التوالي:

أولاً: الأشخاص

يكون الانسان " الشخص الطبيعي" محلا ماديا للجرائم الواقعة على الحق في الحياة وسلامة الجسد والحق في صيانة العرض والشرف والاعتبار والحق في الحرية والحق في التملك والحيازة المستقرة. ويلاحظ على قانون الجرائم الإلكترونية إنه خص بالحماية الواسعة بعض الأشخاص الطبيعيين دون غيرهم وهم القصر أو المعوقين نفسياً أو عقلياً؛ حيث جرم الاستغلال في أعمال إباحية متى وقع على هذه

[12] قانون مكافحة الجرائم الالكترونية الليبي - تشريع للقمع وتحصين للقلة الحاكمة - أنير (annir.ly)

[13] مجيد خضر أحمد عبدالله، نظرية الغلط في قانون العقوبات، ص:143 إلى 150.

[14] عبد الفتاح الصيفي، المطابقة ص: 89 وما بعدها.

[15] عبد الفتاح الصيفي، المرجع ذاته، ص: 91

الفئات من الأشخاص الطبيعيين دون غيرهم كالنساء مثلا، وذلك في المادة 23 منه.

ويقتصر وصف المحل المادي على من وقع عليه فعل الفاعل بمعنى المجني عليه دون عن المضرور، ولأنه غالبا ما تتحد شخصية المجني عليه مع المضرور فلا تثار مشاكل عملية بالخصوص، كما أن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية الليبي قد خلطت بين الإثنين في معرض اشتراطها لشكواه لتحريك الدعوى الجنائية فقد ذكرت في المادة مصطلح المجني عليه والمضرور وكأنهما تترادفان على الرغم من إنهما ليسا كذلك؛ فقد تنفصل شخصية المضرور عن المجني عليه وذلك كما في جريمة سرقة المال من الحائز الذي لا يملك المال، أو في حال جريمة القتل حيث يسهل التفرقة بين المجني عليه وهو القتيل وبين المضرور من الجريمة وهو أولياء الدم أو الورثة. حديثا صار الفقه الجنائي يعرف ما مصطلح الضحية؛ وهو مصطلح يشمل المجني عليه والمضرور، وقد يتسع إلى أكثر من ذلك16.

في قانون الجرائم الإلكترونية يمكننا أن نثير عدة نقاط جديرة بالوقوف عليها فيما يتعلق بالمحال المادية في صورة أشخاص وهي:

مو افقة المجني عليه سبب إباحة

ليس للضحية دور بارز في التصدي الجنائي للجرائم، ولكننا في هذا القانون نتبين دوره البارز في إعطاء التصريح أو الموافقة القبلية الصريحة المكتوبة أو الإلكترونية بصفته مالكا لمحال مادية معينة، وهي موافقة تنقل السلوك الإلكتروني من دائرة اللا مشروعية إلى دائرة المشروعية.

وكان ذلك بشأن ثلاث محال مادية تنتمي لفئة الأشياء وهي:

المواقع الإلكترونية وأنظمة المعلومات الرقمية المملوكة لأصحابها حسب نص المادة الخامسة من القانون.

الاعمال الأدبية أو الفنية أو العلمية تنشر عبر شبكة المعلومات الدولية أو أي نظام تقني أخر المملوكة لأصحابه حسب نص المادة السادسة من القانون.

الأصوات والصور المملوكة لأصحابها حسب نص المادة الواحدة والعشرين من القانون.

تصريح المالك يعد سبب إباحة متعلق بانعدام المحل المادي حيث تفترض اللا مشروعية في حالات التعدي على هذه المحال المادية أن يكون التعدي بدون موافقة مالكها؛ ويشترط القانون في هذا التصريح أن يكون صريحا وأن يكون مكتوبا أو إلكترونيا

مسؤولية المجني عليه

كل الجرائم التي تهدف لحماية المواقع والحسابات والمنظومات والشبكات والأنظمة المعلوماتية يصعب تصور وقوعها في حال كان القائمين عليها قد أحكموا تحريزها واتخذوا ما يكفي من التدابير والاحتياطات وبالتالي يعن لنا أن نتساءل بخصوص ما هي الاحتياطات التي يجب أن يتخذها المسؤول عن إدارة تلك المحال المادية الإلكترونية والمعلوماتية سواء كان

[16] مشروع قانون إصلاح ذات البين يعرف الضحايا بأنهم: الأشخاص الذين أصابهم ضرر، ويعد ضحية أفراد الأسرة الذين أصابهم الضرر بسبب قرابتهم للضحية، وكل شخص تضرر أثناء تدخله لمساعدة الضحية أو منع تعرضه للانتهاك.

شخص طبيعي أم شخص اعتباري "مؤسسة حكومية أو غير حكومية أو شركة خاصة" ضد الممارسات الإلكترونية اللا مشروعة.

فالحماية الجنائية المتكاملة للمصالح العامة الأولى بالرعاية (المحل القانوني للحماية) تتطلب أن يحتوي القانون نوعين من القواعد التجريمية: قاعدة تنهى عن أفعال التعدي على المصلحة المحمية، وقاعدة تلوم باتخاذ تدابير الحيطة لحماية تلك المصلحة، فكما جرم الاختراق كان عليه أن يجرم عدم اتخاذ ما يلزم لمنع الاختراق.

ولعل هذا يقودنا لنتيجة مفادها أن نأخذ على المشرع الليبي إغفاله النص على التجريم السلبي من خلال عدم نصه على جزاءات جنائية على فعل الامتناع أو التقصير في أخذ هذه الاحتياطات17.

وعلى سبيل المقارنة نجد إن هذا المسلك التشريعي المعيب غير متبع في كثير من القوانين المقارنة ومنها التونسي؛ حيث نص في الفصل السادس والفصل السابع والعشرين من مرسوم بالقانون رقم 54 لسنة 2022على تجريم فعل مزود الخدمة الذي لا يلتزم بواجب الحفظ للبيانات المخزنة في نظام معلوماتي إذ كانت متعلقة بحركة الاتصال أو بالموقع الجغرافي للمستعمل أو متعلقة بالأجهزة الطرفية أو تمكن من التعرف على مستعملي الخدمة أو متعلقة بإتاحة واستغلال محتوى قيم ومحمي.

كما أن القانون المصري في المادة الثانية والمادة التاسعة والعشرين من القانون رقم 175 لسنة 2018 قرر مسؤولية جنائية للمسؤول عن إدارة الموقع أو الحساب الخاص أو البريد الإلكتروني أو النظام المعلوماتي متى عرض أياً منها لإحدى الجرائم الإلكترونية سواء كان ذلك بالعمد أو بالإهمال بعدم اتخاذ التدابير والاحتياطات التأمينية الواردة في اللائحة التنفيذية للقانون.

ثانياً: الأشياء

يطلق مصطلح الشيء على كل ما لا يعد شخصا، والأشياء تشمل ما له كيان مادي يدرك بالحس، كما تشمل ما له كيان معنوي لا يدرك الا بالتصور.

ويتمتع الشيء المعنوي بحمايتين: الأولى تتصل بالفكرة المعنوية نفسها التي تقمصها الشيء المعنوي، والثانية خاصة بوعاء هذه الفكرة وهو عبارة عن شيء مادي، إذ يستحيل الإفصاح عن شيء معنوي إلا من خلال ما هو مادي18 وهذه التفرقة بين المحل المادي والمعنوي مهمة في التجريم الإلكتروني لأن كثير من الجرائم تقع على محل معنوي (النظام المعلوماتي مثلا) من خلال الاعتداء على وعائه المادي (المحال الواقعية) وأحيانا يحدث العكس؛ يحصل الضرر للمحل المادي(أموال) من خلال الاعتداء على المحل المعنوي (بيانات إلكترونية).

من المحال المادية ذات خصوصية إلكترونية والتي حرص القانون رقم 5 لسنة 2022 على تعريفها:

الهوية الرقمية: هي تمثيل رقمي لمعلومات الفرد داخل المجتمع على المعلومات الدولية بالصبغة التي اعتمدها

[17] الهادي بوحمرة، في كثير من اللقاءات العامة التي يتناول فيها قانون 5 لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية.

[18] عبدالفتاح الصيفي، المطابقة في مجال التجريم، ط 2، 1991، دار النهضة العربية ص: 97

هذا الفرد والمتوقعة من قبل الآخرين، وقد يكون للفرد أو للجهة هويات رقمية متعددة في المجتمعات الإلكترونية المتعددة.

أدوات التعريف الرقمية: أي آلية أو نظام رقمي أو أداة رقمية تستخدم لتمثيل الهوية الرقمية للأفراد التي تمكنهم من العمل بطريقة آمنة مع واجهات استخدام متناسقة على الأنظمة المختلفة على المعلومات الدولية، وهي المحل المادي في جريمة الاستيلاء على أدوات التعريف والهوية، واستخدامها المنصوص عليها في المادة18.

النقود الإلكترونية: هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدماً وغير مرتبطة بحساب مصرفي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة.

البطاقة الإلكترونية: أداة صادرة عن مصرف أو مؤسسة مالية تتيح لصاحبها سحب الأموال وتحويلها، وهي المحل المادي في جريمة تقليد البطاقة المصرفية واستعمالها المنصوص عليها في المادة 28.

الدليل الرقمي: هو نتائج تحليل البيانات من أنظمة الحاسوب أو شبكات الاتصال أو أجهزة التخزين الرقمية بمختلف أنواعها، وهو المحل المادي في جريمة إتلاف الأدلة القضائية الرقمية المنصوص عليها في المادة36.

بالإضافة إلى كثير من المحال المادية ذات خصوصية إلكترونية التي أغفل القانون رقم 5 لسنة 2022 النص على تعريفها:

المواقع الإلكترونية وأنظمة المعلومات الرقمية: فهي ملك لأصحابها ولا يجوز الاعتداء عليها بأي صورة إلا بتصريح من صاحبها، حسب ما ورد في المادة 5 من القانون

الأعمال الأدبية أو الفنية أو العلمية ينشر عبر شبكة المعلومات الدولية أو أي نظام تقني أخر ملك لصاحبه لا يجوز تقليدها أو نسخها أو إعادة نشرها إلا بتصريح مكتوب أو إلكتروني من مالكها، حسب ما نص في المادة 6 من القانون الصور والفيديوهات في الوسط الافتراضي حسب ما ورد في نص المادة 21 من القانون ولعل الأعمال الأدبية أو الفنية أو العلمية وكذلك الصور والفيديوهات لا تحتاج إلى تعريف من حيث كونها معروفة قبل الإلكترونية والوسط الافتراضي؛ بيد أن المواقع الإلكترونية والأنظمة الإلكترونية بحاجة إلى تحديد لغموضها وهو ما قام به المشرع المصري فعرف النظام المعلوماتي بإنه مجموعة برامج وأدوات معدة لغرض إدارة ومعالجة البيانات والمعلومات أو تقديم خدمة معلوماتية؛ كما عرف الموقع الإلكتروني بإنه مجال أو مكان افتراضي له عنوان محدد على شبكة معلوماتية يهدف إلى إتاحة البيانات والمعلومات للعامة أو الخاصة.

غير إن القانون الليبي ما لبث أن تدارك هذا النقص بأن عرف بعض هذه المحال في القانون رقم 6 لسنة 2022 وإن لم يشر إي منهما للآخر ومثال ذلك تعريفه لنظام المعلومات الإلكتروني بإنه: "مجموعة برامج أو أجهزة معدة لإنشاء ومعالجة وإدارة البيانات إلكترونياً أو غير ذلك من الإشارات المعبرة عن معلومة أو بيان مفهوم".

كما يلاحظ إغفال المشرع الليبي في القانون رقم 5 لسنة 2022 لعديد من المحال المادية التي نص

عليها نظيره المصري ومنها: الدعامة الإلكترونية والمحتوى والبريد الإلكتروني والبرنامج المعلوماتي والبيانات والمعلومات الإلكترونية، غير إنه نص على تعريفها بالقانون رقم 6 لسنة 2022 بشأن المعاملات الإلكترونية.

ولعل هذه فرصة للتوصية للمشرع بإن يدمج التشريعين في تشريع واحد متكامل منعا لهذا اللبس والتشتت الذي سيعيق فاعلية عمل القائمين على إنفاذ القانون.

المطلب الثاني

أوصاف السلوك الإجرامي في الوسط الافتراضي (أنواع الجرائم الإلكترونية)

تمهيد وتقسيم

قام المشرع الليبي بوضع تعريف بدئي عام لما سماه الجريمة الإلكترونية في صدر القانون رقم 5 لسنة 2022 في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه:

(كل فعل يرتكب من خلال استخدام أنظمة الحاسب الآلي أو شبكة المعلومات الدولية أو غير ذلك من وسائل تقنية المعلومات بالمخالفة لأحكام هذا القانون)

ولعل من المهم الإشارة إلى أن المشرع الليبي تعامل في القانون رقم 5 مع مصطلحات: الإلكترونية، والمعلوماتية، والرقمية على إنها أوصاف مترادفة لمعنى واحد.

وبالعودة للتعريف السابق يتبين لنا العوار الذي يكتنفه؛ فهو فضفاض جدا لم يبرز أي معيار يفرق بين الأفعال القانونية واللا قانونية فلم يشر إلى النية الجرمية ولم يشر للنتيجة الإجرامية كما أن عباراته أوحت بأن الجريمة الإلكترونية لا تقع إلا بالفعل الإيجابي حيث سكت عن إيراد مصطلح (أو امتناع عن فعل).

كما يلاحظ على المشرع الجنائي الليبي إنه اختار عدم تصنيف الجرائم في فئات معينة في القانون رقم 5 لسنة 2022 وهو نهج لا يتسم بالاتساق الوطني ولا المقارن؛ فمن جهة الوطني فقد تميز قانون العقوبات الليبي بالتصنيف لكل الجرائم سواء منها الواقعة على المصلحة العامة أو الواقعة على المصلحة الخاصة. ومن جهة المقارن فقد اتجه كل من المشرع التونسي والمصري والإماراتي لتصنيف الجرائم الإلكترونية وفي حيث قصر الإماراتي تقسيم الجرائم إلى نوعين:

- جرائم واقعة على تقنية المعلومات.
- جرائم المحتوى أو جرائم واقعة بواسطة تقنية المعلومات.

أما المشرع المصري والمشرع التونسي فقد كانت تصنيفاته للجرائم الإلكترونية بناء على أربع معاير إلى:

معيار محل الاعتداء: المصري كانت فئة الجرائم ضد سلامة الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات؛ بينما صنفها التونسي إلى فئة الجرائم ضد سلامة أنظمة المعلومات والبيانات وسريتها

معيار الوسيلة المستخدمة: في كليهما كان التصنيف للجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة وتقنية المعلومات.

معيار المصلحة المحمية: خصص المشرع المصري فئة الجرائم الواقعة على حرمة الحياة الخاصة؛ بينما أفرد التونسي فئة لصالح الأطفال وحمايتهم من جرائم الاستغلال والاعتداءات الجسدية

معيار الجاني الموصوف: كان المصري أكثر عمومية فقد عنون الفئة بمسمى الجرائم الواقعة من مدير الموقع؛ بينما ركز التونسي على فئة جرائم الإخلال بموجبات جمع الأدلة الإلكترونية.

بالعودة لقانون الجرائم الإلكترونية رقم 5 لسنة 2022 وبالرغم من إغفال المشرع لتصنيف جرائمه إلى فئات رئيسة فإنه يمكن بالاهتداء بالنهج المعمول به في قانون العقوبات الأساسي الصادر في 1953 أن نصنف قواعده التجريمية إلى صنفين أساسين: جرائم تقليدية سبق تجريمها في قانون العقوبات وكل ما في الأمر إنها ترد في قانون الجرائم الإلكترونية وفقا لمعيار الوسيلة المستعملة في ارتكابها.

أما الصنف الثاني فهي الجرائم المستحدثة والتي لم يسبق لقانون العقوبات أن نص على تجريمها وهي ترد في قانون الجرائم الإلكترونية وفقا لمعيار محل الاعتداء سواء منه المحل القانوني أو المحل المادي.

الفرع الأول: نماذج التجريم التقليدية المرتكبة بوسيلة إلكترونية

الجرائم التي اوردناها في هذا الفرع هي الجرائم التي يمكن القول عنها إنها جرائم محتوى؟

أولاً: جرائم ضد المصلحة العامة المنصوص عليها في القانون 5 للجرائم الإلكترونية

اتباعا لمنهج المشرع الليبي في تقسيم وترتيب الجرائم وفقا لما لأولوية المصالح المعتدى عليها ستكون الجرائم ضد أمن الدولة متصدرة قائمة جرائم قانون 5 لسنة 2022 تليها باقي المصالح العامة تباعا على النحو الآتي:.

جرائم ضد أمن الدولة

تحت مسمى: مساعدة الجماعات الإرهابية ذهبت المادة 45 من القانون إلى المعاقبة بالسجن لكل من أنشأ موقع أو نشر معلومات على شبكة المعلومات الدولية أو إحدى الوسائل الإلكترونية لجماعة إرهابية تحت مسميات تمويهية لتسهيل الاتصالات بقيادتها، أو أعضائها، أو ترويج أفكارها، أو تمويلها، أو نشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة أو المتفجرة، أو أية أدوات تستخدم في أعمال محظورة.

وجعلت من أمن الدولة ظرف تشديد في جريمة حيازة مواد التشفير واستعمالها؛ فنصت في المادة 39 على إنه: إذا تعلقت الأفعال السابقة بوسائل تشفير تخص الحكومة أو المصارف أو المؤسسات العسكرية أو الأمنية.

وهو ما ذهبت إليه في جريمة التصنت المنصوص عليها في المادة 47: فإذا كان التصنت بقصد الحصول على أسرار حكومة أو أمنية أو عسكرية أو مصرفية.

وإذا نشر الأسرار المذكورة بالفقرة السابقة عبر شبكة المعلومات الدولية أو أي وسيلة إلكترونية أخرى أو مكن شخص أو جهة أخرى من الحصول عليها تكون العقوبة السجن المؤبد.

جرائم ضد الإدارة العامة:

نصت المادة 34 على معاقبة كل من عطل الأعمال الحكومية أو أعمال السلطة العامة أو قام بعرقلتها باستعمال أي وسيلة إلكترونية.

وكذلك معاقبة كل من أنتج أو زرع أو حاز برامج معدة لهذا الاستعمال.

جرائم ضد القضاء:

من قبيل الجرائم التي ترتكب ضد القضاء، جريمة عدم التبليغ عن الجرائم وجريمة إتلاف الأدلة القضائية الرقمية؛ حيث تعاقب المادة 35 كل من علم بارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو بالشروع فيها وكان بإمكانه تبليغ الجهات المختصة ولم يفعل، وتشدد العقوبة إذا كان الجاني موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة ووقعت الجريمة نتيجة إخلاله بواجبات وظيفته أو بما كلف به.

ويجيز القانون للمحكمة إعفاء الممتنع عن الإبلاغ من العقوبة إذا كان زوجا للجاني أو أحد أصوله أو فروعه أو أحد من إخوته، إي إنه عد علاقة القرابة عذر إعفاء قضائي.

وهو نص يختلف في الحكم عما تقرره المادة 258 من قانون العقوبات الليبي؛ فهي تنص على عذر قانوني معفي من العقاب حال ارتكاب الفعل بدافع ضرورة انقاد النفس أو أحد ذوي القربى من ضرر جسيم على حريته أو شرفه تعذر دفعه.

أما المادة 36من القانون رقم 5 لسنة 2022 فهي تعاقب كل من قام بإتلاف أدلة قضائية معلوماتية أو بإخفائها أو التعديل فيها أو محوها أو العبث بها بأي شكل من الأشكال.

ويعيب النص القصور في صياغته حيث لم يشترط قصدية إعاقة عمل جهات البحث والتحري أو التحقيق أو الجهات المختصة الأخرى، بخلاف المشرع الإماراتي.

الجرائم ضد الشعائر الدينية:

نصت المادة 42 على معاقبة كل من أساء إلى أحد المقدسات أو الشعائر الدينية باستخدام شبكة المعلومات الدولية أو أي وسيلة أو نظام إلكتروني أخر.

الجرائم ضد الأمن العام والسلامة العامة

نصت المادة 29 والمعنونة بإثارة النعرات العنصرية أو الجهوية على معاقبة من قام بنشر أو توزيع معلومات تثير النعرات العنصرية أو الجهوية أو المذهبية التي تهدف إلى التمييز بين أشخاص معينين عبر شبكة المعلومات الدولية أو غيرها من الوسائل الإلكترونية.

بينما نصت المادة 37 المعنونة بتهديد الأمن أو السلامة العامة على معاقبة كل من بث إشاعة أو نشر بيانات أو معلومات تهدد الأمن والسلامة العامة في الدولة أو أي دولة أخرى من خلال شبكة المعلومات الدولية أو استعمال أي وسيلة إلكترونية أخرى.

من الجدير بالذكر إن هذه المواد (37/29) قد أثارت حفيظة خبراء الأمم المتحدة19 في مارس 2022 حيث جاء في تعليقهم على مشروع القانون حينها "يمكن أن يكون له تأثير خطير على التمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الخصوصية"20.

جرائم ضد الآداب العامة

المادة 31 تعاقب كل من تملك أو أدار مشروع مقامرة أو عرض أو سهل أو شجع أو روج لإنشاء مشروع مقامرة على شبكة المعلومات الدولية أو بأي وسيلة

[19] الخبراء هم المقررون الخاصون المعنيون بتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير والرأي، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والحق في الخصوصية.

[20] OL LBY (3.2022) (ohchr.org)

إلكترونية أخرى، وكل من قامر على شبكة المعلومات الدولية أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى.

المادة 32 تعاقب كل من قام بترويج الخمر والمسكرات أو الدعاية لها على شبكة المعلومات الدولية أو باستعمال أي وسيلة إلكترونية أخرى.

المادة 33 تعاقب كل من روج أو باع أو شرح طرق إنتاج المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية على شبكة المعلومات الدولية أو باستعمال أي وسيلة إلكترونية أخرى.

جرائم ضد الثقة العامة

تعاقب المادة 28 كل من: قام بتقليد بطاقة مصرفية إلكترونية، أو بتزوير نقود إلكترونية أو استعملها مع علمه بذلك استولى على بطاقة إلكترونية مقلدة أو قام باستعمالها ولو لم يحصل على أموال.

قبل الدفع له بواسطة بطاقة مصرفية إلكترونية مقلدة مع علمه بحقيقتها.

كما تعاقب المادة 40 من القانون كل من أتلف الفحوص الطبية أو التشخيص الطبي أو العلاج الطبي أو الرعاية الطبية أو عدل فيها بما يخالف حقيقتها أو أخفى نتائجها دون مبرر. أو سهل لغيره فعل ذلك باستعمال شبكة المعلومات الدولية أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى.

من اللافت إن هذا النص يعد تجريم مستحدث على القانون الجنائي الليبي فلم يكن هذا الفعل مجرم بغير الوسائل الإلكترونية سواء في قانون العقوبات أو في القانون الصحي رقم 106 لسنة 1973 ولا في قانون المسؤولية الطبية ولم نجد من النصوص الطبية ما له علاقة بالتقارير الطبية سوى نص المادة 35 من قانون المسؤولية الطبية رقم 17 لسنة 1986على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تجاوز ألف دينار كل من يخالف أحكام البند و من المادة السادسة والذي يحظر على الطبيب تحرير تقرير طبي مخالف للحقيقة أو الإدلاء بمعلومات أو شهادة كاذبة مع علمه بذلك.

ويثار في الذهن سؤال بشأن الجاني الموصوف لهذه الجريمة؟ هل هو المستشفى والعيادات أم الأطباء والمشتغلين في المهن الطبية المساعدة أم يتصور أن يكون جانيها شخص عادي؟

كما يعن لنا أن نتساءل حول المصلحة المحمية من هذا النص؛ هل هي الثقة العامة في الفحوص الطبية أم إنها مصلحة خاصة للمريض أم إنها المصلحة هي الثقة في سلامة المعاملات الإلكترونية وصحة البيانات الإلكترونية.

في التشريع البحريني رقم 60 لسنة 2014 أعتبره ظرف تشديد لجريمة إتلاف في بيانات وسيلة تقنية المعلومات أو نظام تقنية المعلومات، وعلة التشديد تعود لأهمية البيانات الطبية.

الجرائم التجارية

نصت المادة 48 على معاقبة كل من استخدم أو سهل استخدام علامة تجارية مسجلة في الدولة باسم الآخرين أو استخدم علامات وشعارات خاصة بالدولة عنونها لموقعه على شبكة المعلومات الدولية

وتشدد العقوبة على كل من ألغى أو حذف أو دمر أو سب أو أتلف أو استولى أو استفاد أو استغل أو استعمل أي من الملكيات الصناعية ذات القيمة النفعية كالتصميم أو براءة الاختراع.

الجرائم ضد الاقتصاد

نصت المادة 44 على معاقبة كل من قام بتحويل الأموال غير المشروعة أو نقلها أو موه أو أخفى مصدرها غير المشروع أو استخدم أو اكتسب أو حاز تلك الأموال مع العلم بأنها مستمدة من مصدر غير مشروع، وذلك عن طريق استخدام شبكة المعلومات الدولية أو أي من الوسائل الإلكترونية الأخرى بقصد إضفاء الصفة المشروعة على تلك الأموال، ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أنشأ أو نشر معلومات أو موقعا لارتكاب أي من هذه الأفعال.

جرائم الاتجار غير المشروع

خصص المشرع الليبي المادة 27 للنص على تجريم الإتجار في الآثار والتحف التاريخية فكان نصها: معاقبة كل من أنشأ أو أدار موقعاً الكترونياً أو استخدم شبكة المعلومات الدولية أو وسيلة إلكترونية أخري للإتجار في الآثار أو التحف التاريخية أو تعامل فيها في غير الأحوال المصرح بها قنونا.

وبالمقارنة مع تشريعات عربية أخرى سنجد أن هذا المسلك التشريعي قد تفرد به الليبي عن التونسي والمصري حيث خلت تشريعاتهم من النص على تجريم المحتوى المتعلق بالإتجار غير المشروع.

بينما نجد الإماراتي قد خصص له العديد من النماذج القانونية بحيث أضاف لتجريم المحتوى المتعلق بالاتجار في الآثار خصص نصا لتجريم الإتجار بالأسلحة.

وفيما يتعلق بالليبي فقد جرم الإتجار بالبشر وإن كان موضع هذه الجريمة في الجزء المخصص للجرائم الواقعة على الأشخاص كما سيأتي لاحقاً؛ غير أنه وجب التنويه بإن كل صور الاتجار غير المشروع يجمعها قاسم مشترك وهو إنها تنتمي لفئة الجرائم المنظمة سواء كانت اتجار بالآثار أو البشر أو المخدرات. إضافة لذلك فقد جرم القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية في المادة 44 منه تحويل الأموال غير المشروعة أو نقلها أو تمويه أو إخفاء مصدرها غير المشروع أو استخدام أو اكتساب أو حيازة تلك الأموال مع العلم بأنها مستمدة من مصدر غير مشروع، وذلك عن طريق استخدام شبكة المعلومات الدولية أو أي من الوسائل الإلكترونية الأخرى بقصد إضفاء الصفة المشروعة على تلك الأموال، وعاقب كذلك عن نشر معلومات أو أنشاء موقع لارتكاب أي من هذه الأفعال.

ثانياً: جرائم ضد آحاد الناس المنصوص عليها في القانون 5 للجرائم الإلكترونية

عمد المشرع الليبي في قانون العقوبات إلى تصنيف الجرائم حسب أولوية الحقوق المنتهكة وبالتالي قدم الحق في الحياة عن غيره من الحقوق وجعل من الحق في التملك والحيازة المستقرة في أخر قائمة الحقوق ونحاول هنا تلمس هذا التصنيف في قانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية:

جرائم ضد الحق في الحياة

المادة 38 تعاقب كل من حرض شخص آخر على القتل أو الانتحار باستعمال شبكة المعلومات الدولية أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.

جرائم ضد الأخلاق

حوى القانون رقم 5 لسنة 2022 على كثير من النصوص التجريمية التي تحمي الأخلاق وهي:

المادة 19 والموسومة بإنتاج المواد الإباحية وترويجها؛ فهي تجرم عمل كل من:

أنتج لغيره مواد إباحية بقصد توزيعها أو بثها عبر نظام معلوماتي.

عرض أو قدم مواد إباحية للآخرين بواسطة نظام معلوماتي.

وزع أو بث أو نقل مواد إباحية للآخرين بواسطة نظام معلوماتي.

حصل على مواد إباحية لغيره عبر نظام معلوماتي لصالحه أو لصالح غيره.

حاز مواد إباحية لغيره على وسيط إلكتروني أو نظام معلوماتي.

كما جرم القانون في المادة 20 منه كل من شجع أو حرض غيره على القيام بأنشطة جنسية أوساهم في إعداده لهذا الأمر عبر شبكة المعلومات الدولية أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى.

واعتبرها ظرف تشديد في نص م 21

وفي المادة 21 المجرمة لمزج أو تركيب الصور والأصوات أعتبر الاعتداء على الأخلاق ظرف تشديد فغلظ العقوبة إذا كان المزج أو التركيب مع صور أو أصوات إباحية ونشرها عبر شبكة المعلومات الدولية أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى

وفي المادة 20 منه يعاقب كل من شجع أو حرض غيره على القيام بأنشطة جنسية أوساهم في إعداده لهذا الأمر عبر شبكة المعلومات الدولية أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى.

كما إنه في المادة 22 قصر تجريمه لفعل مضايقة الغير على شبكة المعلومات الدولية أو بأي وسيلة إلكترونية على الفعل المصحوب بقصد إشباع الرغبة الجنسية.

ويعاب على المشرع الجنائي الليبي إنه اشترط هذا القصد اللا أخلاقي مما قصر حماية التجريم على هذه المصلحة وقصرها عن باقي المصالح مثل المصلحة في حماية الشرف والاعتبار والمصلحة في الحق في الخصوصية.

وفي المادة 23 جرم فعل كل من استخدم شبكة المعلومات الدولية أو أي نظام إلكتروني آخر لغرض استغلال القصر أو المعاقين نفسياً أو عقلياً في أعمال إباحية

جرائم ضد الحق في حرمة الحياة الخاصة

المادة 47 تعاقب كل من تصنت لصالح نفسه أو لصالح غيره على الاتصالات التي تجري عبر شبكة المعلومات الدولية أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.

جرائم ضد الشرف والاعتبار

من قام بتهديد شخص أو تحقيره أو التعدي عليه بسبب انتمائه العرقي أو الديني أو المذهبي أو لونه بواسطة شبكة المعلومات الدولية أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى.

واضح طبعا أن هذا النص يحمي ما يجاوز الشرف والاعتبار، فالتهديد يضر الحرية والتعدي يضر السلامة الجسدية غير أن أغلب الوقائع لهذا النوع من الجرائم يكون على صورة السب. ولكنها جريمة يكون فيها التعدي بسبب الانتماء وبالتالي هي جريمة تميز، معايير التميز فيها هي: العرق والدين والمذهب واللون مع غياب

لمعايير أخرى مثل الانتماء لفئة أو جماعة أو منطقة معينة أو بسبب جنسه[21].

جرائم ضد الأموال

نصت المادة 17 من القانون على تجريم إرسال رسائل ترويج أو تسويق غرض غير مرغوب إلى غيره دون تمكين المرسل إليهم من إيقاف ورود هذه الوسائل متى أرادوا ذلك دون أن يتحملوا النفقات.

وقد المادة 41 تعاقب كل من استخدم بطاقات بيع الخدمة أو أرقامها دون وجه حق في الحصول على ما تتيحه من خدمات.

جرائم ضد حق المؤلف

المادة 24 تعاقب كل من قام بالاعتداء أو كلف غيره بالاعتداء على أي حق من حقوق المؤلف بوسيلة إلكترونية. بتقليد التوقيع الإلكتروني للمؤلف أو ختمه أو إشارته.

يعيب هذا النموذج القانوني إنه لم يجرم انتهاك الحقوق المجاورة لحق المؤلف وهذا يعتبر قصور في الحماية الجنائية.

أما المواد 25 و26 فهي تعاقب كل من قام بتقليد عمل رقمي أدبي أوفني أو علمي أو قام بقرصنة البرمجيات ويعد نسخ البرمجيات من أفعال التقليد، أو قام ببيع أو عرض للبيع أو وضع للتداول أو قدم عملا أدبياً أو فنياً علمياً مقلداً مع علمه بذلك.

الفرع الثاني: نماذج التجريم المستحدثة المرتكبة على الأنظمة المعلوماتية

أولاً: العناصر الخاصة في الجريمة الإلكترونية

كما سبق بيانه فقد عرف المشرع الليبي الجريمة الإلكترونية، على الرغم عدم وجود اتفاق عالمي على ما يمكن أن يكون جريمة إلكترونية[22].

من الفقه من اعتبر الجريمة الإلكترونية تكون كذلك بحسب محلها أو وسيلتها[23] فذهب إلى أن الجريمة الإلكترونية هي التي ترتكب بواسطة الكمبيوتر أو أحد وسائل التقنية الحديثة علي كمبيوتر آخر أو أحد وسائل التقنية الحديثة مع ضرورة توافر اتصال فيما بينهما[24] وهو ما أضطر المشرع الليبي إلى أن ينتهجه بعد أن حاول اتباع الأسلوب الحصري في بيان الجرائم الإلكترونية من المادة 11 إلى المادة 48 من القانون رقم 5 لسنة 2022، ثم نص في المادة 49 على إنه: "في غير الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب كل من ارتكب جريمة معاقباً عليها بموجب قانون العقوبات والقوانين المكملة باستخدام الشبكة المعلوماتية أو أي نظام معلوماتي أو اشترك في ارتكابها بالعقوبة المنصوص عليها في ذلك القانون."

ونحاول في هذا المقام أن نستخلص عناصر مشتركة للجرائم الإلكترونية على النحو الآتي:.

وسيلة ارتكاب الجريمة

لعل أهم عنصر يميز الجريمة الإلكترونية عما سواها هو الوسيلة المستخدمة في هذا النوع من الجرائم؛ فهي ترتكب بواسطة أنظمة الحاسب الآلي أو

[21] نص على هذه المعايير القانون رقم 10 لسنة 2013 الصادر بشأن تجريم الإخفاء القسري والتعذيب والتمييز.

[22] Human Rights Watch's Statement to Ad Hoc Committee on Cybercrime | Human Rights Watch (hrw.org)

[23] مفتاح المطردي، الجريمة الإلكترونية، دراسات و بحوث جغرافية: الجريمة الإلكترونية - د. مفتاح بوبكر المطردي(swideg-geography.blogspot.com) ...

[24] اسماعيل مهمل، الاجرام السيبراني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بو ضياف، 2017، ص9

شبكة المعلومات الدولية أو غير ذلك من وسائل تقنية المعلومات.

أداة الجريمة الإلكترونية قد تكون فيروسات حاسوبية، وقد تكون برامج تشفير، وقد ترتكب الجريمة بدون أداة معينة. وفي المجمل هي ترتكب في الوسط الافتراضي بمعنى؛ في تلك المساحة الفضائية العابرة للدول والقارات، تلك المساحة التي لا تعترف بزماننا التقليدي أو حدودنا الإقليمية؛ فيتصور أن تبدأ الجريمة في دولة وتمتد نتائجها لدولة أخرى، ويتصور أن يكون بدء السلوك بتوقيت يختلف تماما عن التوقيت الذي تحصل فيه النتيجة، ولذلك حاول المشرع الليبي أن يحتاط لهذه الخاصية فنص على سريان نطاق قانون رقم 5 لسنة 2022 على الجرائم الإلكترونية التي ارتكبت كل أفعالها أو بعضها داخل ليبيا، أو ارتكبت كل أفعالها خارج ليبيا وامتدت نتائجها و آثارها لداخل ليبيا.

الجاني الموصوف

ويذهب كثير من الفقه الشارح للتجريم الإلكتروني للتأكيد على لزوم أن يتصف جاني الجريمة الإلكترونية بصفات مميزة أهمها الدراية الكفاية بالتقنية والخبرة في المجال25؛ إلا إنه علينا التفرقة بين نوعين الجرائم الإلكترونية؛ فالنوع المتعلق بالمحتوى لا يتطلب إلا دراية بسيطة، وفي كثير من الأحيان تكتسب تلك الدراية بأقل قدر من التعلم. أما الجرائم المتعلقة بتقنية المعلومات فهي جرائم لا يتصور ارتكابها من صاحب دراية بسيطة، بل يشترط أن يكون جانيها على قدر معين من الخبرة الإلكترونية ويسمى أحيانا "الهكر" أي إنه يستطيع فك رموز الحماية واخترق أمن النظام المعلوماتي.

من جهة أخرى يلاحظ على القانون رقم 5 لسنة 2022 عدم تخصيصه نماذج تجريمية للانتهاكات التي تقع من مدراء المواقع أو مقدمي الخدمة الإلكترونية، وأهمها تعريضه لتلك المواقع أو الحسابات أو الأنظمة لأي من الجرائم الإلكترونية، وعدم احترامه لأحكام المحكمة بالحجبق أو عدم امتثاله لأوامر سلطات التحقيق بتسليم ما لديه من بيانات.

النتيجة الجرمية الإلكترونية

بعض الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية هي جرائم ذات نتيجة جرمية ضارة، يترتب على عدم تحققها توقف الجريمة عن حد الشروع.

ومن النتائج الضارة التي يشترطها القانون: التأثير الضار في أي نظام إلكتروني ذاتي أو نظام معلوماتي إلكتروني أو شبكة معلوماتية أو مستند أو سجل إلكتروني أو وسيلة تقنية معلوماتية أو نظام أو جهاز حاسب آلي أو توقيع إلكتروني أو وسيلة أو معلومات إلكترونية المادة 10من القانون، وكذلك إلحاق الضرر المادي بالغير كما في المادة 15 من القانون،

وفي بعض الجرائم عد المشرع النتيجة الجرمية ظرفاً مشددا للعقوبة وذلك مثل نص المادة 12 حيث تجعل الجريمة المتعدية؛ فبعض النظر عن القصد إذا

[25] إسراء جبريل رشاد، الجريمة الإلكترونية، المركز الديمقراطي العربي ،2016، الجرائم الالكترونية "الأهداف - الأسباب - طرق الجريمة ومعالجتها - "المركز الديمقراطي العربي(democraticac.de)

نجمت نتيجة خطيرة يشـدد العقاب بشـأنها: فإذا نجم عن الدخول إعاقة عمل النظام المعلوماتي أو تعطيل الشبكة المعلوماتية أو عمل الموقع الإلكتروني أو إفساد محتوياتهم يشدد العقاب.

غير أن أغلب جرائم القانون رقم 5 لسنة 2022 هي جرائم خطر أو ضرر محتمل26 ومنها على سبيل المثال: التصنت غير المشروع وحيازة وسائل التشفير.

الخطأ الإلكتروني

الأصل في الجريمة الإلكترونية أن تكون عمدية، تتطلب ما يتطلبه القصد الجنائي من عناصر متمثلة في العلم والإرادة؛ وفي بعض الجرائم صرح المشرع في القانون رقم 5 لسنة 2022 بهذه العناصر كما في المادة 16 حيث اشترطت علم الجاني بأن البيانات المعلوماتية التي يستعملها غير صحيحة، والمادة 18 التي اشترطت علم الجاني بأن استخدامه لأدوات التعريف بطريق غير مشروع، والمادة 26 التي تشترط علم الجاني بأن العمل الفني الذي يتداوله إلكترونياً هو عمل مقلد، والمادة 28 التي تشترط علم الجاني بأن البطاقة التي قبل الدفع بها مزورة، وتشترط علم الجاني بأن النقود الإلكترونية التي يستعملها مزورة.

وبعض الجرائم العمدية في القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية تتطلب قصد خاصاً في الجريمة الإلكترونية؛ تمظهر في النية البعيدة للجاني برغبته في الأضرار بالمصلحة المحمية وكانت له صور عديدة منها:

م 10 الحصول على منفعة دون وجه حق أو الإضرار بالآخرين، م 13 الحصول على بيانات رقمية أو للربط مع أنظمة إلكترونية أخرى، م 14 الاستخدام غير المشروع، م 15 للحصول دون وجه حق على منفعة مادية لنفسه أو لغيره، م 16 استخدام البيانات أو التعويل عليها في أغراض قانونية كما لو كانت هذه البيانات صحيحة، م 19 توزيع المواد الإباحية أو بثها عبر نظام معلوماتي، م 21 الإضرار بالآخرين، م 22 إشباع الرغبة الجنسية، م 44 قصد إضفاء الصفة المشروعة على الأموال غير المشروعة،

م 12 جعلت من القصد الخاص ظرف تشديد للجريمة الأصلية: فهي تشدد العقاب إذا كان الدخول بقصد إلغاء أو حذف أو إضافة أو تدمير أو إفشاء أو إتلاف أو حجب أو تعديل أو نقل أو نسخ بيانات أو تعطيل عمل نظام معلومات أو تغيير موقع إلكتروني أو إلغائه أو إتلافه أو تعديل محتوياته أو انتحال شخصية مالكه.

م 47 جعلت من القصد الخاص ظرف تشدد للجريمة الأصلية: فهي تشدد العقوبة إذا كان التصنت بقصد الحصول على أسرار حكومة أو أمنية أو عسكرية أو مصرفية.

ثانياً: صور السلوك الإلكتروني

عرفت الاتفاقية الاوربية المتعلقة بالجريمة الالكترونية (اتفاقية بودابست)27 الجريمة الإلكترونية في الفصل الأول؛ بإنها الجرائم التي تمس خصوصية وسلامة وتوافر بيانات ونظم الكمبيوتر، كما عرفت

[26] موسى ارحومة، الأحكام العامة لقانون العقوبات الليبي، الجزء الأول النظرية العامة للجريمة، ط2، 2020 دار الفضيل ، ص: 219.

[27] الصادرة عن مجلس اوروبا في 2001/11/23

النفاذ غير المشروع "إذا ارتكب عمدا وبغير حق النفاذ الكامل او الجزئي الى نظام كمبيوتر يجوز لطرف أن يستلزم ان ترتكب الجريمة عن طريق مخالفة التدابير الأمنية بنية الحصول على بيانات الكومبيوتر او بأي نية غير صادقة اخري أو في ارتباط بنظام كمبيوتر متصل بنظام حاسوبي اخر."[28]

وعرفت الاعتراض غير المشروع بأنه "إذا ما ارتكبت عمدا وبغير حق: الاعتراض باستخدام وسائل فنية للإرسال غير العمومي لبيانات الكمبيوتر إلى أو من أو داخل نظام كمبيوتر بما في ذلك الانبعاثات الكهرومغناطيسية الصادرة عن نظام كمبيوتر يحمل هذه البيانات ويجوز للدولة الطرف أن تنص على ارتكاب الجريمة عن طريق مخالفة التدابير الأمنية بنية سيئة أو بارتباط نظام كمبيوتر متصل بنظام حاسوبي اخر، وعرفت في الفصل الثاني (الجرائم ذات الصلة بالكمبيوتر) سواء التزوير المرتبط بالكمبيوتر أو الاحتيال المرتبط بالكمبيوتر[29]

صدر المشرع الجنائي في القانون رقم 5 لسنة 2022 مادة للتعريفات، ومما تناولت كان الكثير من صور السلوك العدواني الإلكتروني وهذه الصور هي:

الاختراق: هو القدرة على الوصول إلى أي وسيلة تقنية المعلومات بطريقة غير مشروعة عن طريق ثغرات في نظام الحماية الخاصة .

القرصنة: الاستخدام أو النسخ غير المشروع لنظم التشغيل أو البرامج الحاسوبية المختلفة في نظام الحماية الخاصة .

التشفير :عملية تحويل البيانات الإلكترونية إلى رموز غير معروفة أو غير مفهومة يستحيل قراءتها أو معرفتها دون إعادتها إلى هيأتها الأصلية .

إعاقة الوصول للخدمة أو التشويش عليها: هو إرباك الخدمة وتشمل السيطرة على العمل وحركته بشكل صحيح.

الالتقاط أو الاعتراض: مشاهدة البيانات أو المعلومات أو الحصول عليها.

الاستلاء على أدوات التعريف والهوية واستخدامها: الاستلاء على أدوات التعريف والهوية العائدة لشخص آخر المستخدمة في نظام معلوماتي، والقيام بصورة غير مشروعة مع علمه بالأمر باستخدام أدوات التعريف والهوية العائدة إلى شخص آخر في نظام معلوماتي.

إضافة لذلك فصل المشرع الجنائي الليبي في القانون رقم 5 لسنة 2022 في كثير من النماذج التجريمية في صور السلوك الإجرامي الإلكتروني وذلك على النحو التالي:

الدخول إلى المواقع الإلكترونية أو أنظمة المعلومات الرقمية أو إلغاؤها أو حذفها أو إتلافها أو تعطيلها أو تعديلها أو نقل أو نسخ بياناتها، بدون موافقة صريحة مكتوبة بطريقة تقليدية أو إلكترونية

الدخول لأجهزة وأنظمة الحاسب الآلي أو إلى نظام معلوماتي أو شبكة معلوماتية أو موقع إلكتروني غير مشروع، إذا تم الاختراق بشكل متعمد لوسائل وإجراءات الحماية لها بشكل كلي أو جزئي دون تصريح أو بما يخالف التصريح

[28] المادة 2 اتفاقية بودابست

[29] المادة 7و8 من اتفاقية بودابست

تقليد أو نسخ أو إعادة نشر الأعمال الأدبية أو الفنية المنشورة في الوسط الافتراضي، ويعد في حكم التقليد الاستيلاء على أنظمة المعلومات أو البرمجيات أو نسخها في غير الأحوال المسموح بها في القانون.

البرمجة أو الحصول أو الإفصاح أو النقل أو النشر لرقم أو كلمة أو رمز سرى أو بيانات سرية أو خاصية أخرى، بقصد الحصول على منفعة دون وجه حق أو الإضرار بالآخرين.

إدخال أو تبديل أو محو أو تدمير بيانات معلوماتية بأي شكل من أشكال التعدي على عمل نظام معلوماتي، أو إدخال أو تبديل أو محو أو تدمير بيانات معلوماتية بصورة غير مشروعة، نتج عنها بيانات غير صحيحة، أو استعمال تلك البيانات مع العلم بإنها غير صحيحة.

مزج أو تركيب الصور أو الصوت بوسائل إلكترونية استخدم بطاقات بيع الخدمة أو أرقامها دون وجه حق في الحصول على ما تتيحه من خدمات.

ويمكننا أيضاً أن نشير إلى فئة من صور السلوك الإلكتروني متعلقة بأداة الجريمة أو وسيلة ارتكابها وهذه الجرائم هي:

جريمة إنتاج أو حيازة أو توفير أو تسويق أو تصنيع أو استيراد أو تصدير وسائل التشفير دون ترخيص أو تصريح من الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات

جريمة إنتاج أو حيازة أو تقديم أو زراعة أو استيراد أو تصدير أو ترويج أو الحيازة أو الاستعمال حيازة واستعمال برامج فك الترميز المعدة لإظهار كلمات السر أو رموز الدخول أو لكسر الحجب

وقد رصدت في الأوساط الحقوقية ردود فعل غاضبة من هذا المسلك التجريمي؛ معللة ذلك بإن وسائل التشفير الرقمي من أهم المكتسبات التي تمكن الأشخاص من ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير مع احترام حقهم في الخصوصية، وبالتالي لا يجوز لأي سلطة أن تحد من امكانية حيازتها أو استعمالها إلا في حالات محددة تضبطها شروط الشرعية والضرورة والتناسب، وهو ما يتعارض مع محتوى المادتين 9 و39 من هذا القانون30. واعتبرت تلك الأصوات الحقوقية أن هذه المواد تطعن بشكل واضح في مبدأ سرية التعامل مع المعلومات التي تخص ضحايا انتهاكات القانون الدولي في ليبيا خصوصا في ظل استمرار النزاع المسلح وعدم الاستقرار السياسي والأمني والعسكري. حيث جرمت المادتين 9 و39 من القانون حيازة وسائل التشفير واستعمالها معرضة بذلك ضحايا التعذيب والمعاملة السيئة والمهينة وجميع أشكال الجرائم الأخرى التي من شأنها الإضرار بالحق في الحياة والحق في الحرية والحق في التمتع بالحماية من خطر المراقبة والتقييد والملاحقة. في ظل غياب العدالة داخل ليبيا، يعتبر التواصل الرقمي الأمن بين ضحايا الانتهاكات و بين الموثقين و المجتمع المدني و المدافعين عن حقوق الإنسان و الاليات الدولية المعنية بمسألة توثيق انتهاكات قانون حقوق الإنسان أمرا أساسيا لا مجال للاستغناء عنه31.

[30] منظمات حقوقية تطالب مجلس النواب الليبي بالغاء قانون الجرائم الإلكترونية فورًا Access Now -

[31] ورقة تلخيصية: قانون مكافحة الجرائم الالكترونية الجديد يفاقم ظاهرة الافلات من العقاب - رصد الجرائم في ليبيا(lcw.ngo)

إن طبيعة نشاطات المناصرة التي يقوم بها المدافعون عن حقوق الإنسان و المجتمع المدني، والتي تتمثل في التقارير والبيانات المنشورة على الإنترنت والنشر العلني للحقائق حول الجرائم والانتهاكات عبر مواقع الإنترنت والإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي هي الخيار الوحيد القائم لتسليط الضوء على الجرائم المرتكبة في ليبيا، وبالتالي فإن قيام السلطات بمراقبة محتويات وبيانات رقمية وإمكانية حجبها يعرض الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان لمخاطر أكبر، و يسكت ألاف الضحايا ممن يستفيدون من الفضاء الرقمي لغرض المساءلة. وتظل الخشية من إسكات وترهيب واستبعاد وملاحقة الضحايا والمدافعين عنهم، خاصة وأن العديد من الجناة المتهمين بارتكاب هذه الجرائم ينتمون إلى الحكومة نفسها.

إن مبدأ السرية الذي يعتمد عليه نجاح الرصد والتوثيق وبناء القضايا القانونية الذي يقوم بدوره على حماية أطراف التوثيق من ضحايا وشهود وعائلات ومحامين ونشطاء وعاملين في مجال حقوق الإنسان وقضاة وأطباء شرعيين وغيرهم أصبح غائبا معرضا بذلك كافة هؤلاء لخطر الملاحقة من قبل الجناة والتعرض للانتهاكات بصورة أكبر. وسيقفل ذلك الطريق في وجه المستضعفين وضحايا النزاع المسلح من ليبيين ومهاجرين في الوصول للعدالة[32].

من الجدير بالملاحظة ذلك الشجب الساخر الذي ابداه المختصين لهذا النوع من التجريم للتشفير واستخدام البرامج المقرصنة؛ لأن الدولة نفسها بكل دوائرها الحكومية تستخدم هذه البرامج المقرصنة لكتابة معاملاتها ومراسلاتها اليومية[33].

ومن الملاحظ نص قانون الجرائم الإلكترونية على أداة للجريمة الإلكترونية دون إن يرسم نموذجا تجريميا لحيازتها وإنتاجها كما هو الحال بالنسبة لأدوات التشفير وفك الترميز؛ فقد نص أدرج في المادة المخصصة للتعريفات مصطلح الفيروسات الحاسوبية معرفا إياها بإنها هي نوع من البرامج الحاسوبية ذات طبيعة هجومية تخريبية تلحق ضرر بنظام المعلومات أو البيانات، بيد إنه لم يدرج نموذجا تجريميا حول الإتلاف الفيروسي للبرامج والبيانات بيد إنه نص في المادة 5 والمادة 12 على تجريم إتلاف البيانات الإلكترونية وأنظمة المعلومات الإلكترونية.

كما يلاحظ عدم إدراج القانون لنصوص تجريمية تهدف لحماية البيانات الشخصية، للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المتعاملين في الوسط الالكتروني. ذلك لان الخصوصية وحماية البيانات الشخصية جزءا هيكليا من النظم القانونية ذات الصلة بالوسط الإفتراضي، وهي من أكثر الوسائل قيمة وفائدة للمتحكمين في البيانات ومعالجي البيانات التي يسعون الى معالجة صحيحة للمعلومات الشخصية لا سيما عند مواجهة مخاطر إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[32] ورقة تلخيصية: قانون مكافحة الجرائم الالكترونية الجديد يفاقم ظاهرة الافلات من العقاب - رصد الجرائم في ليبيا(lcw.ngo)

[33] قانون الجرائم الالكترونية: بين الواقع والمأمول(alwow.ly)

المبحث الثاني

آليات المواجهة للجرائم الإلكترونية

تمهيد وتقسيم

بعد أن انتهينا من تفصيل البنان القانوني للجرائم الإلكترونية سواء من خلال ما يتطلبه النموذج القانوني من مكونات لهذه الجريمة، إضافة للشروط السابقة لارتكابها وهي محل الحماية سواء منه القانوني أو المادي؛ ننتقل إلى آليات مواجهة المشرع الليبي لهذه الجرائم، وهذه المواجهة تكون في المقام الأول بجزاء جنائي يتوجب إنزاله على مرتكب الجريمة اقتضاء لحق الدولة ولكن هذه المواجهة الموضوعية لن تكون فعالة إلا عبر مواجهة إجرائية تسبقها وتصحبها وتلحقها؛ وسنلقي نظرة سريعة على نوعي آليات المواجهة في مطلبين على التوالي:

المطلب الأول

آليات المواجهة الموضوعية للجريمة الإلكترونية

نقصد بآليات المواجهة الموضوعية الجزاء الجنائي بشقيه؛ العقوبات والتدابير:

الفرع الأول: العقوبات

تتعدد العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية؛ وهي تشمل أيضا عقوبات للشخص المعنوي كما أن القانون نص على العقوبة الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى السابقة له، وتفصيل ذلك:

أولاً: أنواع العقوبات في القانون رقم 5 للجرائم الإلكترونية العقوبات السالبة للحرية " الحبس والسجن والمؤبد"

فكانت عقوبة السجن المؤبد فخصصها عن الجناية الخطيرة وهي: التصنت غير المشروع على أسرار حكومة أو أمنية أو عسكرية أو مصرفية، ونشرها عبر شبكة المعلومات الدولية أو أي وسيلة إلكترونية أخرى أو مكن شخص أو جهة أخرى من الحصول عليها

أما عقوبة السجن فكانت عما يقارب عشرين من الجنايات الإلكترونية وهي: إعاقة عمل النظام المعلوماتي أو تعطيل الشبكة المعلوماتية أو عمل الموقع الإلكتروني أو إفساد محتوياتهم، واستعمال البيانات المعلوماتية غير صحيحة الناتجة عن قيام الجاني بإدخال أو تبديل أو محو أو تدمير بيانات معلوماتية مع العلم بأنها غير صحيحة، كذلك حيازة وسائل التشفير أو استعمالها.

كذلك عن جرائم الإتجار الإلكتروني في الآثار والتحف التاريخية، والترويج للمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بالبشر.

الحصول على الخدمات التي تقدمها البطاقات الإلكترونية دون وجه حق، وكذلك جناية غسل الأموال،

وكذلك جناية الاعتداءات بأنواعها على أي من الملكيات الصناعية ذات القيمة النفعية كالتصميم أو براءة الاختراع.

وجناية مساعدة الجماعات الإرهابية، وكذلك بث إشاعة أو نشر بيانات أو معلومات تهدد الأمن والسلامة العامة في الدولة أو أي دولة أخرى من خلال شبكة المعلومات الدولية أو استعمال أي وسيلة إلكترونية أخرى.

كما قررها عقوبة لجناية الإساءة للمقدسات أو الشعائر الدينية، وتعطيل الأعمال الحكومية وإتلاف الأدلة القضائية الرقمية وإتلاف نتائج الفحوص الطبية.

وقرر السجن عقوبة عن كثير من الجرائم ضد آحاد الناس مثل: التحريض على القتل أو الانتحار، وكذلك التشجيع أو التحريض على القيام بأنشطة جنسية عبر شبكة المعلومات الدولية أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى. المزج أو التركيب للصور أو الأصوات الإباحية ونشرها عبر شبكة المعلومات الدولية أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى، وأيضاً استغلال القصر أو المعوقين نفسياً أو عقلياً في أعمال إباحية.

أما عقوبة الحبس كانت عن خمس وعشرون من الجنح الإلكترونية وهي:

التصنت غير المشروع على الاتصالات التي تجري عبر شبكة المعلومات الدولية أو أي وسيلة إلكترونية أخرى، والدخول غير المشروع لأجهزة وأنظمة الحاسب الآلي أو إلى نظام معلوماتي أو شبكة معلوماتية أو موقع إلكتروني، واعتراض نظام معلوماتي بقصد الحصول على بيانات رقمية أو للربط مع أنظمة إلكترونية أخرى، وحيازة برامج فك التشفير واستعمالها، والتعدي على عمل نظام معلوماتي للحصول على منفعة مادية، والاستيلاء على أدوات التعريف والهوية واستخدامها، وكذلك مزج أو تركيب الصوت أو الصور الإلكترونية.

كذلك جنحة الترويج لسلع غير مرغوب فيها، والتعدي على حقوق التأليف وتقليد الأعمال الرقمية والبرامج التقنية وبيعها، وكذلك استخدام علامة تجارية مسجلة في الدولة باسم الآخرين أو استخدم علامات وشعارات خاصة بالدولة تقليد البطاقة المصرفية الإلكترونية واستعمالها.

وكذلك إثارة النعرات العنصرية أو الجهوية والتعدي على الأشخاص بسبب انتماءاتهم، وكذلك مضايقة الغير بقصد إشباع الرغبة الجنسية، وإنتاج المواد الإباحية وترويجها، والمقامرة والترويج للخمور والمسكرات. والامتناع عن التبليغ عن أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون.

وكان الحبس عقوبة عن جنحة الإخلال بواجبات الوظيفة الصادر عن المسؤول عن الإدارة الفعلية للشخص المعنوي الذي ارتكبت إحدى الجرائم الإلكترونية من إحدى أحد العاملين لديه باسمه ولصالحه العقوبات المالية " الغرامات"

تتراوح الغرامات ما بين 100 دينار و10000 في الجنح، أما في الجنايات فهي ما بين 10000 دينار 100000 دينار.

تعد الغرامات عقوبة أصلية تخيرية أو بالمعية مع عقوبة الحبس في الجنح ولكنها تعد عقوبة تكميلية بجانب السجن العقوبة الأصلية في الجنايات.

وقرر المشرع أن يخضع عقوبة الغرامة للتفريد القضائي من حيث حرصه على أن يكون لها حدين أدنى وأقصى، وهذا اتجاه محمودا في السياسة التشريعية.

غير أن المشرع في القانون رقم 5 لسنة 2022 أغفل النص على الغرامة النسبية رغم مناداة السياسة الجنائية الحديثة بها ورغم تناسبها مع عديد من جرائم القانون ذات الطابع النفعي المالي مثل جريمة التأثير على النظام الإلكتروني المنصوص عليها في المادة 10 من

القانون وتقليد البطاقة المصرفية واستعمالها المنصوص عليها في المادة 28 وجريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة 44 من القانون.

ثانياً: عقوبة الشخص المعنوي عن الجرائم الإلكترونية تلزم المادة 20 من الاتفاقية العربية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، الدول الأطراف، بترتيب المسؤولية الجزائية للأشخاص الاعتبارية عن الجرائم التي يرتكبها ممثلوها باسمها أو لصالحها دون الإخلال بفرض العقوبة على الشخص الذي يرتكب الجريمة شخصياً.

بينما نصت المادة 48 من قانون رقم 5 لسنة 2022 على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل مسؤول عن الإدارة الفعلية لشخص معنوي إذا ارتكبت أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بواسطة أحد العاملين لديه باسمه ولصالحه إذا وقعت الجريمة بسبب إخلاله بواجبات وظيفته.

ولن تقضي المحكمة بحل الشخص المعنوي إلا إذا ثبت لها أن الغرض الحقيقي من إنشائه هو ارتكاب جرائم إلكترونية.

ثالثاً: العقوبة الأشد في القوانين الجنائية الأخرى نصت المادة من القانون رقم 5 لسنة 2022 على إنه لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بأي عقوبة أشد ينص عليها في قانون العقوبات والقوانين المكملة له.

هناك عدة مسائل تثار بشأن الجرائم التقليدية ومدى التنازع الظاهري بين النصوص المجرمة وهي مسائل تحيل للقواعد العامة المنظمة للعلاقة بين القانون الخاص والقانون العام في كل ما يتعلق بالقواعد العامة والخاصة في التجريم، وقد قرر جانب من الفقه الجنائي الليبي، بمناسبة التصدي للعلاقة بين القانون رقم 22لسنة 2010 بشأن الاتصالات الذي يجرم في مادته 36 فعل إساءة استعمال وسائل الاتصال للأضرار بالآخرين وقانون العقوبات الليبي فيما يتعلق بجريمة السب باستعمال وسائل المادة 438 عقوبات الاتصال بأن العبرة بخصوصية النص لا موضوع القانون عموما[34]، وأعتبر حينها بأن قانون العقوبات هو النص الخاص لأنه المستوعب لوقائع الاعتداء على آحاد الناس بصنوفها بعكس قانون الاتصالات العام من حيث تنظيمه لكل مسائل الاتصالات وليس التجريم فقط ولكن بالنسبة لقانون الجرائم الإلكترونية فهو الخاص في علاقته بقانون العقوبات لأن المشرع قرر فيه ينطبق في حال كانت تلك الجرائم قد ارتكبت بوسيلة إلكترونية أو ارتكبت في الوسط الافتراضي.

رابعاً: الأعذار المخففة للعقوبة

من علامات السياسة الجنائية الرشيدة ما نلمسه من تنصيص على سلطة قضائية واسعة لتفريد عقابي وهو ما قام به المشرع التونسي في الفصل 33 من المرسوم 54 لسنة 2022 بشأن الجرائم المتعلقة بأنظمة المعلومات والاتصالات حيث أجاز للمحكمة أن تقضي بنصف العقوبة في حالات ثلاث:

عذر يرتبط بظروف الجاني الشخصية: مفاده صغر السن

عذر يرتبط بالمصلحة المحمية: مفاده الشروع

[34] طارق الجملي، عبر صفحته الشخصية على الفيسبوك يناير 2024

عذر يرتبط بالسياسة الوقائية: مفاده أخبار الجاني عن معلومات مكنت من الكشف عن جرائم بما يتفادى تنفيذها أو حصولها

غاب هذا المسلك التشريعي المحمود عن القانون رقم 5 لسنة 2022 بما يعد مثلبة تحسب عليه وإن كان للقاضي الحكم بالإحكام العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات الليبي بخصوص المعاملة الجنائية للجاني الحدث في المادة 81 ق ع ل، وبخصوص الشروع في المادة 60 ق ع ل.

فيما يتعلق بمبادرة الجاني بالإبلاغ عن معلومات تكشف عن جرائم وتساعد في ضبط جناة فقد عدها المشرع الليبي عذرا قانونيا معفيا من العقاب في قانون العقوبات وهو يرسم سياسة جنائية في مواجهة جرائم كثيرة منها: جرائم أمن الدولة في المادة 187 ق ع ل؛ ولعله من الصواب معاملة هذه الجرائم ذات المعاملة العقابية لاتحاد العلة؛ وهي صعوبة الاكتشاف وصعوبة ضبط الجناة

الفرع الثاني: التدابير

أولاً: المصادرة

قضت المادة 50 من القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية بأن يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو الأموال المتحصلة منها، مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية.

ثانياً: إبعاد الأجنبي

نصت مادة 51 من القانون بإلزام المحكمة فضلا عن القضاء بالعقوبات الأصلية المنصوص عليها في القانون، بأن تقضي بإبعاد الأجنبي الذي يحكم عليه وفقا لأحكام هذا القانون.

وعقوبة إبعاد الأجنبي تعد من العقوبات التكميلية وفقاً للقواعد العامة من قانون العقوبات الليبي في المادة 158 منه.

ثالثاً: الإلزام بإنهاء استمرار التعدي

بعد أن عاقب القانون رقم 5 لسنة 2022 كل من استخدم أو سهل استخدام علامة تجارية مسجلة في الدولة باسم الآخرين أو استخدم علامات وشعارات خاصة بالدولة عنونها لموقعه على شبكة المعلومات الدولية، قرر في المادة 46 إلزام الجاني بتغيير عنوان الموقع المخالف للقانون، وهي عقوبة تكميلية

رابعا: إغلاق مكان ارتكاب الجريمة

قضت المادة 50 من قانون رقم 5 لسنة 2022 بوجوب أن يحكم القاضي بإغلاق المحل أو الموقع الذي ترتكب فيه أي من هذه الجرائم إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكه، وقد يكون الإغلاق كلي أو للمدة التي تقدرها المحكمة، وهي من العقوبات التكميلية وفقاً للأحكام العامة في قانون العقوبات الليبي[35].

[35] موسى ارحومة ، الأحكام العامة لقانون العقوبات الليبي، الجزء الثاني النظرية العامة للجزاء الجنائي، ط2، 2017، جامعة البحر المتوسط ، ص: 37

المطلب الثاني

آليات المواجهة الإجرائية للجريمة الإلكترونية

تمهيد وتقسيم

آليات المواجهة الإجرائية للجريمة يمكن أن تكون من إجراءات إدارية من السلطة التنفيذية وقد تكون إجراءات تحقيق ومحاكمة صادرة عن السلطة القضائية

الفرع الأول: الآليات الإدارية

الآليات الإدارية المنصوص عليها في القانون ر5م 5 لسنة 20200 بشأن الجرائم سواء كانت قبل الجريمة من خلال اشتراط الترخيص بحيث لا تضفي على السلوك المرتكب الصفة الإجرامية إلا بمخالفته هذا التنظيم، ومن خلال مراقبة ما ينشر ويعرض عبر شبكة المعلومات الدولية أو أي نظام تقني آخر، وقد تكون مصاحبة للجريمة من خلال ضبطها، أو أن تكون لاحقة لارتكابها من خلال إجراءات حجب المواقع التي ارتكبت خلالها الجريمة ومنع الدخول أو الوصول إليها.

أولاً: الترخيص المسبق

يسمح القانون في المادة 9 منه باستخدام تقنيات التشفير أو إنتاجها أو حيازتها أو توفيرها أو توزيعها أو تسويقها أو تصنيعها أو استيراد أو تصدير الأدوات ذات الصلة فقط إذا أعطت الهيئة موافقتها الصريحة وبعد الحصول على ترخيص منها. هذا الترخيص يضفي على السلوك المرتكب صفة المشروعية ولن يدخل في دائرة التجريم إلا بمخالفته هذا الترخيص.

ثانياً: ضبط الجرائم

وفقا للمادة 52 من القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية يكون الموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من الهيئة صفة مأموري الضبط القضائي في ضبط الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه.

وبهذا النص اليتيم لن تتحقق مواجهة فعالة للجرائم الإلكترونية لأنه لا يبين مجموعة الإجراءات الضرورية لمواجهة الجرائم الإلكترونية ومنها[36]:

إصدار الأمر أو الحصول على الحفظ العاجل للمعلومات المخزنة بما في ذلك معلومات تتبع المستخدمين والتي خزنت على تقنية معلومات، وخصوصاً إذا كان هناك اعتقاد أن تلك المعلومات عرضة للفقدان أو التعديل.

إصدار أمر إلى شخص من أجل حفظ معلومات تقنية المعلومات المخزنة والموجودة بحيازته أو سيطرته ومن أجل إلزامه بحفظ وصيانة سلامة تلك المعلومات لمدة أقصاها 90 يوماً قابلة للتجديد، من أجل تمكين السلطات المختصة من البحث والتقصي.

إصدار أمر إلى الشخص المسؤول عن حفظ تقنية معلومات للإبقاء على سرية الإجراءات طوال الفترة القانونية المحددة في القانون.

التحفظ العاجل والكشف الجزئي لمعلومات تتبع المستخدمين.

[36] نصت المادة 23 من الاتفاقية العربية على هذه الإجراءات

إصدار الأوامر إلى:

أي شخص في الدولة لتسليم معلومات معينة في حيازة ذلك الشخص والمخزنة على تقنية معلومات أو وسيط تخزين معلومات.

أي مزود خدمة يقدم خدماته في إقليم الدولة لتسليم معلومات المشترك المتعلقة بتلك الخدمات في حوزة مزود الخدمة أو تحت سيطرته.

تفتيش المعلومات المخزنة والبيئة أو وسيط تخزين معلومات تقنية معلومات والذي قد تكون معلومات التقنية مخزنة فيه أو عليه.

الإجراءات الضرورية فيما يخص:

الجمع أو التسجيل لمعلومات تتبع المستخدمين من خلال الوسائل الفنية

جمع أو تسجيل معلومات المحتوى بشكل فوري للاتصالات التي تبث بواسطة تقنية معلومات.

ثالثاً: حجب المو اقع

يجب على الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات حجب المواقع أو الصفحات الإلكترونية التي تعرض مواد إباحية أو مخلة بالآداب العامة، أو التي تدعو للدعارة أو الفجور أو تروج لها، ومنع الدخول أو الوصول إليها، بنص المادة الثامنة من القانون

وأعطت المادة السابعة من القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن التجريم الإلكتروني للهيئة الوطنية الأمن وسلامة المعلومات سلطة جوازية لمراقبة ما ينشر ويعرض عبر شبكة المعلومات الدولية أو أي نظام تقني آخر، وحجب كل ما ينشر النعرات أو الأفكار التي من شأنها زعزعة أمن المجتمع واستقراره أو المساس بسلمه الاجتماعي

وخطورة هذا النصوص إنها تعطى صلاحيات موسعة وغير منضبطة تقود إلى حجب الانترنت؛ مما يؤثر بصورة مباشرة على الحق في تلقي وتداول المعلومات. فمن المسلم به أن الوصول إلى الإنترنت عامل تمكين لا غنى عنه لمجموعة واسعة من حقوق الإنسان. فهو ليس ضرورياً لحرية التعبير فحسب، بل يشكل، في ظل تطور الرقمنة، عاملاً أساسياً أيضاً لإعمال الحق في التعليم، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع، وللمشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وللصحة، ولتحقيق مستوى معيشي لائق، وللعمل، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي حين أن حجب الإنترنت يؤثر تأثيراً غير مباشر على العديد من حقوق الإنسان السابقة الذكر، فهو يؤثر بصورة مباشرة على حرية التعبير والوصول إلى المعلومات – التي تمثل أحد أسس المجتمعات الحرة والديمقراطية. فهي محك لجميع الحقوق الأخرى المكفولة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره من صكوك حقوق الإنسان. ويشكّل أي تقييد لحرية التعبير تقييداً خطيراً لحقوق الإنسان. وفى تقرير المفوض السامي لحقوق الانسان37 بعنوان "حجب الانترنيت38: الاتجاهات والأسباب والتداعيات

[37] الدورة الخمسون-2022/5/13

[38] وعرف التقرير حجب الانترنيت " حجب الإنترنت هو تدبير تتخذه حكومة، أو يُتخذ باسم حكومة، ويتجسد في التعطيل المتعمد للوصول إلى أنظمة المعلومات والاتصالات المربوطة بالإنترنت واستخدامها. وهو يشمل إجراءات تحد من قدرة عدد كبير من الأشخاص على استخدام أدوات الاتصال عبر الإنترنت، إما عن طريق تقييد الربط الشبكي بالإنترنت بوجه عام أو عن طريق إعاقة إمكانية الوصول إلى الخدمات

القانونية والتأثيرات التي تمس بمجموعة من حقوق الانسان، يوضح اضرار حجب الانترنيت:

يتسبب حجب خدمات الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية في مساوئ شتى يتكبدها المستخدمون، وقد يتجسد جزء بسيط منها مثلاً في أمور مثل عدم تمكن المستشفيات من الاتصال بأطبائها في حالات الطوارئ، وحرمان الناخبين من المعلومات المتعلقة بالمرشحين، وعزل صناع الحرف اليدوية عن العملاء، وربما مواجهتهم إفلاساً اقتصادياً وشيكاً، وعدم قدرة المتظاهرين السلميين الذين يتعرضون لهجوم عنيف على طلب المساعدة، وعدم تمكن الطلاب من المشاركة في امتحانات الالتحاق بالبرامج الأكاديمية، وعدم قدرة اللاجئين على الوصول إلى المعلومات. بيد أن العديد من الحكومات تأمر بتنفيذ عمليات الحجب هذه، غير مدركة للتأثيرات القاسية التي يمكن أن تسببها أو غافلة عنها أو معتبرة أن كفة العوامل المبرّرة للحجب ترجح على كفة الأضرار الناجمة عنه. وتظل الآثار المأساوية لعمليات الحجب، التي يتكبدها على أرض الواقع ملايين الأشخاص وتمس بحياتهم وحقوق الإنسان الواجبة لهم، أمراً يفتقر كثيراً للتقدير الكافي ويستحق اهتماماً أكبر بكثير من جانب الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات الأعمال التجارية والمجتمع المدني.".

وتحمي المادة 3/19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تكرر المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حق كل فرد في حرية التعبير، الذي يشمل حرية التماس المعلومات بجميع أنواعها وتلقيها ونقلها دونما اعتبار للحدود. ويقع على الدول التزام باحترام وضمان الحق في حرية التعبير، دون تمييز من أي نوع. ولا يجوز فرض قيود على الحق في حرية التعبير إلا إذا استوفت الشروطَ المنصوص عليها في المادة 3/19 من العهد الدولي. وكل قيود تُفرض يجب أن تكون خاضعة للقانون. ويجب أن يُصاغ القانون بدقة، لتمكين الفرد تنظيم سلوكه على هذا الأساس، ويجب إتاحته للجمهور. وعندما تلجأ الدول إلى فرض حجب للإنترنت أو تعطيل الوصول إلى منصات الاتصالات، فغالباً ما لا تذكر الأساس القانوني لإجراءاتها. أما عندما تعتدّ بالقوانين، فقد تكون التشريعات المنطبقة غامضة أو فضفاضة للغاية، مما لا يفي بمتطلبات المادة 3/19. وعلى سبيل المثال، من المرجح في قانون يشير إلى (النعرات أو الأفكار التي من شأنها زعزعة أمن المجتمع واستقراره أو المساس بسلمه الاجتماعي) دون أن يحدد على وجه الدقة عناصر السلوك وتفصيل النتيجة، أن يكون غير دقيق مما يعيق تطبيقه على الوجه الأمثل.

وأي تقييد لحرية التعبير يجب أن يسعى أيضاً إلى تحقيق هدف مشروع، وأن يكون ضرورياً ومتناسباً لتحقيق هذا الهدف. ويجب أن يكون التقييد أيضاً أقل الخيارات تقييدا للحق ويجب ألا يمس بجوهر الحق. ويجب ألا تكون القيود تمييزية. ويقع عبء إثبات امتثال

الضرورية للاتصالات التفاعلية وسهولة استخدامها، مثل وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات المراسلة."

القيود لتلك الشروط على الدولة التي تسعى إلى تقييد الحقوق.

وقد خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى حدوث انتهاك لحرية التعبير في قضية أصبح فيها الوصول إلى موقع شبكي يدار بصورة قانونية مستحيلاً بسبب أثر جانبي نجم عن تعليق موقع غير قانوني في شبكة الإنترنت. ولاحظت المحكمة ما يلي: "في حالة وجود ظروف استثنائية تبرر حجب محتوى غير قانوني، يجب على الوكالة الحكومية التي تصدر أمر الحجب أن تكفل استهداف المحتوى غير القانوني بدقة وعدم التسبب في آثار تعسفية أو مفرطة، بصرف النظر عن طريقة تنفيذ الحجب. وأي إجراء حجب عشوائي يعرقل محتوى قانونياً أو مواقع إلكترونية قانونية كأثر جانبي لتدبير يستهدف محتوى أو مواقع إلكترونية غير قانونيين فهو يعادل عرقلة تعسفية لحقوق مالكي هذه المواقع39".

لعل هذه المقدمات تقودنا لمطالبة المشرع الليبي بأن ينزع من الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات أية صلاحيات تعطيها الحق في حجب معلومات أو تعطي تراخيص وتصاريح للتشفير الرقمي بشتى أشكالها إلى أي جهات.

ومما يحسب للقانون رقم 5 لسنة 2022 إنه أوجب أن تكون مراقبة الرسائل الإلكترونية أو المحادثات بأمر قضائي يصدر عن القاضي الجزئي المختص.

الفرع الثاني: الآليات القضائية

الآليات القضائية في مواجهة الجرائم الإلكترونية تنقسم إلى قسمين بحسب النطاق المكاني لها فهي أما آليات قضائية وطنية وأما أن تكون آليات قضائية دولية

أولاً: القضاء المتخصص

الطريق الإجرائي لدعوى الجرائم الإلكترونية هو الطريق العادي المرسوم وفقا لقانون الإجراءات الجنائية الليبي الصادر في 1953، وهذا يدعونا للسؤال عن مدى فاعلية هذا الطريق الإجرائي التقليدي في مكافحة هذا النوع من الجرائم، وإلى أي درجة يستلزم أن ينظم تنظيم خاص للجرائم الافتراضية " المرتكبة في الوسط الافتراضي" تحديداً، والقانون لم يجب عن هذا السؤال سوى في جانب سلطة الاستدلال والتحري فجعلها موكلة لموظفين من الهيئة أي لرجال التخصص التقني دون القانوني.

ويبقى الحديث عن النيابة المتخصصة والدائرة القضائية المتخصصة، أو على الأقل عضو القضاء المتخصص والمتأهل للتصدي لمثل هذه الجرائم. ولكنها مسائل تحيل الدراسة لما تقصر عنه، وتدعونا لدراسة أخرى مستفيضة خاصة بالجانب الإجرائي بمعناه الواسع.

ثانياً: الولاية القضائية

الممارسات المثلى في القانون المقارن تحدد الولاية القضائية للجرائم الإلكترونية من خلال عوامل

[39] العواقب غير المقصودة لحظر عناوين بروتوكولات الإنترنت(cloudflare.com) ، <4D6963726F736F667420576F7264202D20CDD1EDC920C7E1E3DAE1E6E3C7CA2E646F63> (yemen-nic.info)

أخرى، مثل: جنسية الجاني، وجنسية الضحية، ومبدأ العينية طالما أن "هناك صلة كافية" أو "صلة حقيقية" [يمكن إظهارها] بين الجريمة الإلكترونية والدولة التي تمارسها40 ".

وتنص المادة 3 من القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية على أن تسري أحكامه على أي من الجرائم المنصوص عليها فيه إذا ارتكبت كل أفعالها أو بعضها داخل ليبيا، أو ارتكبت كل أفعالها خارج ليبيا وامتدت نتائجها وآثارها لداخل ليبيا ولو لم يكن الفعل معاقباً عليه في الدولة التي ارتكبت فيه. مما يؤكد أن مبدأ الإقليمية هو الحاكم الموضوعي ذو الأثر الإجرائي في قانون رقم 5 لسنة 2022.

ولعل الصياغة المثلى لهذه المادة تكون على النحو التالي:

يعتبر الفعل أو الامتناع المرتكب خارج ليبيا والذي إذا ارتكب في ليبيا يعد جريمة بموجب هذا القانون قد ارتكب في ليبيا إذا - ... كان الشخص الذي يرتكب الفعل أو الامتناع ... ليبي الجنسية؛ أو ... المقيمين عادة في ليبيا؛ و ... ارتكب الفعل أو الامتناع ... ضد مواطن من ليبيا؛ ... ضد ممتلكات تابعة للدولة الليبية في الخارج؛ أو ... لإجبار دولة ليبيا على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه؛ أو ... يكون الشخص الذي يرتكب الفعل أو الامتناع، بعد ارتكابه أو امتناعه، موجودًا في ليبيا41.

وعلى الرغم من أن التعاون القانوني والشرطي والقضائي الدولي سواء بشأن تسليم المجرمين أو بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في مواجهة الجرائم الإلكترونية أمر لابد منه؛ فالدولة أي كانت قوة إنفاذ القانون فيها لن تستطيع بجهودها المنفردة أن تنجح في مكافحة حقيقية للجرائم الإلكترونية؛ لإنها جريمة عابرة للحدود؛ سواء الحدود المحلية أو الوطنية، مما يلزم أن تتعاون الدول في مواجهتها عبر الولاية القضائية، للتغلب على العقبات التقليدية التي تواجه التعاون الدولي في مواجهة الجرائم الإلكترونية.

إلا أنه القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية قد خلا من الإشارة لمثل هذا التعاون الدولي على عكس نظيره التونسي في الفصل الخامس والثلاثين من الباب الرابع منه حيث نظم عمل السلطات المختصة فيما يخص التعاون الدولي بشأن تبادل المعلومات وتسليم المجرمين مع نظيراتها بالبلدان الأجنبية وأكد على احترام الاتفاقيات الدولية والثنائية المصادق عليها.

وهو ما نص عليه نظيره المصري في المادة الرابعة من قانون 175 لسنة 2018 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري، حيث أكدت على ضرورة تعاون السلطات المصرية مع نظيراتها بالبلدان الأجنبية في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المصادق عليها أو تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل،

[40] Cybercrime Module 7 Key Issues: Sovereignty and Jurisdiction (unodc.org)

[41] المادة 66 من قانون كينيا، لإساءة استخدام الكمبيوتر والجرائم الإلكترونية، مشار إليه لدى: Cybercrime Module 7 Key Issues: Sovereignty and Jurisdiction (unodc.org)

وذلك بشأن تبادل المعلومات حول الجرائم المعلوماتية والتحقيق فيها وتتبع مرتكبيها.

خاتمة البحث

بعد هذه الإطلالة على سياسة المشرع التجريمية التي اتبعها في القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية تبينت مزايا ذلك القانون؛ لعل أهمها سياسة التصدي للسلوكات الضارة في الوسط الافتراضي، بعد اثنا عشر عاما من توقيع ليبيا على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

كما تبين عوار تلك المحاولة في كثير من المسائل، لعل أهمها ذلك الإغفال التشريعي لإقرار مسؤولية جنائية لمقدمي الخدمة الإلكترونية، ولمديري المواقع الإلكترونية، إضافة للإغفال التشريعي عن تنظيم آليات مواجهة إجرائية تلاءم الطبيعة الخاصة للجرائم الإلكترونية؛ كذلك إغفال النص على التعاون الدولي بشأن تبادل المعلومات وتسليم المجرمين.

ناهيك عن تفويضه للهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات بأن تراقب وتحجب المواقع الإلكترونية وهذه صلاحيات خطيرة قد يسأ استخدامها ويفضل أن توكل للسلطة القضائية

يصل بنا ذلك إلى أن نهيب بالمشرع الليبي أن يعيد النظر في سياسة التجريم في الوسط الافتراضي؛ سواء من حيث البينان القانوني للجرائم، أو من حيث آليات مواجهة هذه الجرائم.

ثبت المراجع

الكتب

1. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، المطابقة في مجال التجريم، ط 2، 1991، دار النهضة العربية
2. موسى مسعود ارحومة، الأحكام العامة لقانون العقوبات الليبي، الجزء الأول النظرية العامة للجريمة، ط2، 2020 دار الفضيل
3. موسى مسعود ارحومة، الأحكام العامة لقانون العقوبات الليبي، الجزء الثاني النظرية العامة للجزاء الجنائي، ط2، 2017، جامعة البحر المتوسط
4. القوانين الوطنية
5. قانون العقوبات الليبي، قانون العقوبات - Libya - DCAF Legal Databases (security-legislation.ly)
6. قانون رقم 22 لسنة 2010 بشأن الاتصالات ، قانون رقم (22) لسنة 2010 بشأن الاتصالات Libya - - DCAF Legal Databases (security-legislation.ly)
7. قانون 5 لسنة 22، قوانين مجلس النواب لسنة 2022 م | مجلس النواب الليبي(parliament.ly)
8. قانون 6 لسنة 22، قوانين مجلس النواب لسنة 2022 م | مجلس النواب الليبي(parliament.ly)
9. التشريع المقارن
10. الاتفاقية العربية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، الجامعة العربية، ديسمبر 2010، الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات - المجمع القانوني(lawsociety.ly)
11. مرسوم عدد 54 لسنة 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات الاتصالات

التونسي، Microsoft Word - Ja1032022.doc (carthage.tn)

12. قانون 175 لسنة 2018 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري، قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018 | منشورات قانونية(manshurat.org)

13. مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية الإماراتي، قوانين الجرائم الإلكترونية | البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة(u.ae)

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

المرفق العام الالكتروني

[1] أ.رحاب محمود الهوني.

1. محاضر بقسم القانون العام- جامعة بنغازي

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: المرفق العام الالكتروني – النشاط الالكتروني –العقد الإداري الالكتروني – القرار الإداري الالكتروني

الملخص

يشهد العالم تطورا في جميع المجلات وبشتى الطرق ولا سيما أن التطور التكنولوجي الذي حدث في مجال الاتصالات الرقمية ترتبت عليه ضرورة التطوير في الادارات العامة وفي المرافق العامة التي تمارس بواسطته الدولة نشاطها الاداري، فمواكبة التطور والسعي الى تطوير المرفق العام التقليدي والوصول الى المرفق الالكتروني لا يعني هدم المبادئ العامة التي ينشأ عليها المرفق العام، بل يقصد بذلك الحث والسعي والتطوير مع الحفاظ على المبادئ التي يسير عليها المرفق العام، كمبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد ومبدأ المساواة بين المنتفعين امام الخدمات العامة ومبدأ قابلية المرفق للتعديل والتغيير.

فالهدف من التطوير هو مواكبة التطور التكنولوجي الحديث وتجاوز الاساليب التقليدية التي تتسم بالبطء والرتابة، فاللجوء للمرفق الالكتروني هو نتيجة طبيعية ومنطقية لهذه التطورات الحاصلة في عالم الحاسوب والاتصالات والمعلومات.

ان تسارع وتيرة الحياة وحاجة المواطنين إلى خدمات جديدة وسريعة وفعالة يتطلب جملة من الضوابط و الآليات التشريعية و التنظيمية تنعكس مباشرة على النشاط الإداري للمرفق العام بحيث يتم تكيف القرارات الإدارية و العقود الإدارية و كذلك الدعاوى القضائية مع المقتضيات الجديدة للرقمية الالكترونية ، دونما إغفال الجانب الفني و التقني للمرفق الذي يمكنه من تفادي بعض العراقيل التي ترافق عملية التحول من مرفق عام إداري تقليدي إلى مرفق عام إداري الكتروني.

Electronic Public Facility

[1] Mr. Rehab M Elhoni.

1. Lecturer at the Department of Public Iaw- University of Benghazi.

Abstract

The The world is witnessing development in all fields and in various ways, especially since the techonological development that has occurred in the field of digital communication has led to the necessity of development in public administrations and in public untilities through which the state exercises its administrative activity.

Keeping up with development and striving to develop the traditional utilities and accessing the electronic utility does not mean destroying the general principles on which the public utility was based. Rather, this mean urging, seeking ,and developing while preserving the principles upon which the public utility operates, such as the principle of operating the public utility regularly and stably , the principle of equality between beneficiarries before public utility, and the principle of the utility's acceptance to be modified and changed.

The goal of development is to keep pace with modern technological development and overcome traditional methods that are characterized by slowness and monotony. Resorting to electronic facilities is natural and logical result of these developments taking place in the world of computers, communications and information.

The acceleration of the pace of life and the citizens need for new, fast and effective services requires a set of controls and legislative and regulatory mechanisms that are directly reflected on the administrative activity of the public utility, so that administative decisions and administrative contracts, as well as lawsuits, initiated and harmonized with the new requirements of electronic digitization, without neglecting the aspect the technician and technology of the facility, which enables it to avoid some of the obstacles that accompany the process of transforming from a traditional public administrative utility toan electronic public administrative utility

Keywords: electronic public utility- electronic activity- electronic administrative contract- electronic administrative decision.

مقدمة

ان الهدف من انشاء المرافق العامة من قبل السلطات العامة هو تحقيق المصلحة العامة او المنفعة العامة، فاذا كانت السلطات العامة تهدف دائما الى تقديم خدمات يستفيد منها المواطنين فإن اي تطور يطرأ على توفير الخدمات العامة يترتب عليه تطور فالمرفق العام الذي يقدم هذه الخدمات، اي أن المرفق العام يتطور بتطور احتياجات المواطنين.

ولا يقصد بهذا التطور الغاء الشكل التقليدي للمرفق العام بل يعني تطوير الوسائل التي يمارس المرفق عمله من خلالها وتكييف الاعمال الناشئة عنه كالقرارات الادارية والعقود الادارية بما يتواكب مع هذا التطور.

هذا الامر يجعل المرفق العام أمام تحدي كبير للموازنة بين ضرورة التطوير والحفاظ على المبادئ الاساسية التي يقوم عليها، بالتالي فإن معظم الإدارات العامة في الدول العربية ومنها ليبيا تنشئ مواقع الكترونية لها على الشبكة العنكبوتية، لأجل تقديم خدماتها للجمهور، ولم يعد أمام أي دولة تحتاج إلى مواكبة العصر سوا الاتجاه نحو المجتمع الالكتروني والتكنولوجيا الرقمية.

وباعتبار ليبيا جزء من العالم فهي ليست بعيدة عن هذه التطورات، حيث تضمنت سياستها العامة برامج تسعى إلى الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال بهدف بناء مجتمع المعلومات، وان كانت في الخطوات الأولى في بناء الإدارة الالكترونية، وبالبحث في التشريعات الليبية لا يوجد ما يمنع الإدارة من التعبير عن إرادتها باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

مشكلة الدراسة:

تدور إشكالية البحث حول ماهية المرفق العام الالكتروني وما هي مرجعياته الأساسية ومدى تأثير التطور التكنولوجي على النشاط الإداري وهل يعتبر المرفق العام الالكتروني بديلا للمرفق العام التقليدي.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الموضوع في السعي نحو تحسين الخدمة العامة وتطويرها في ظل التطور التقني والعلمي، ودراسة كافة الجوانب والأبعاد المتعلقة بالمرفق العام الالكتروني والعراقيل المرتبطة بالجانب التقني.

أهداف الدراسة:

1.توضيح مفهوم المرفق العام الالكتروني.

2.توضيح المقصود بالنشاط الإداري الالكتروني.

3.توضيح الأثر القانوني المترتب عن المرفق العام الالكتروني.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لمعرفة الواقع القانوني والقضائي للقواعد التي تحكم المرفق العام الالكتروني، مع بيان موقف الفقه والتشريع والقضاء.

وعليه سنتطرق في هذا البحث دراسة المرفق العام الالكتروني على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم المرفق العام الالكتروني وقابليته للتكييف

المطلب الثاني: النشاط الإداري الالكتروني

المطلب الثالث: الأثر القانوني المترتب عن المرفق العام الالكتروني.

المطلب الأول

مفهوم المرفق العام الالكتروني وقابليته للتكييف

يعتبر المرفق العام الالكتروني مظهرا ايجابيا من مظاهر تدخل الادارة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين وتحقيق المصلحة العامة، فالمرفق العام هو المنظمة أو الهيئة التي تنشئها السلطات العامة من أجل تقديم خدمة عامة للمواطنين.

ولتوضيح المقصود بالمرفق العام الالكتروني بشكل مفصل يتطلب منا التطرق إلى مفهوم المرفق " كفرع أول " وقابليته للتكييف "الفرع الثاني "

الفرع الأول: تعريف المرفق العام الالكتروني:

قبل البدء في تعريف المرفق العام الالكتروني لابد أن نتطرق إلى مفهوم المرفق العام بشكل عام ومن المتعارف عليه أن المشرع لم يعرف المرفق العام بل ترك مهمة تعريفه للفقه الذي بدوره لم يتفق على وضع مفهوم محدد للمرفق العام ، بل اختلفت الآراء حول تعريفه فمنهم من عرفه وفقا للمعيار الشكلي"

بأنه المشروع أو المنظمة التي تنشئها السلطات العامة المختلفة لتحقيق خدمة عامة أو منفعة عامة "1

وهناك من عرفه وفقا للمعيار الموضوعي " بأنه النشاط الذي يهدف لتحقيق منفعة أو مصلحة عامة " ، وعرفته المحكمة العليا الليبية بأنه " عبارة عن مشروعات تنشئها الدولة وتشرف على إدارتها وتعمل بانتظام واستمرار، لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التي يتطلبها بقصد نشر النظام و الأمن من الدولة لا بقصد الربح "2

أما الفقيه دوجي فعرف المرفق العام بأنه " الأنشطة التي يجب أن تضمن و تضبط وتراقب من طرف الحكومة بسبب طبيعتها التي يمكن تحقيقها بتدخل كلي للدولة " 3

وعرف أيضا بأنه " الجهاز أو الهيكل الذي يسير الشؤون العمومية " ، وعرف " بأنه النشاط الذي تقوم به الأجهزة الإدارية أو المؤسسات العمومية بهدف تحقيق المصلحة العامة "4

وعلى الرغم من تعدد التعريفات وتنوعها نجدها تتفق جميعا على أن المرفق العام هو كل نشاط يباشره شخص معنوي عام بقصد إشباع الحاجات العامة.

أما المقصود بالمرفق العام الالكتروني فهو لا يختلف عن مفهوم المرفق العام التقليدي إلا من ناحية الوسائل المستخدمة في تسيير عملها، فالمرفق العام التقليدي يعتمد على الإجراءات التقليدية، كحضور الموظف لمكان المرفق العام، أما المرفق العام الالكتروني يحتاج إلى وسائل الكترونية في تنفيذ الخدمات وإشباعها من خلال الطلبات الالكترونية.

و بالتالي يمكن تعريف المرفق العام الالكتروني بأنه " كل نشاط يباشره شخص معنوي عمومي بهدف تحقيق خدمة عامة باستعمال وسائل الكترونية حديثة و متطورة بهدف تحقيق السرعة في الخدمات وضمان الشفافية و الحكمة في تسيير المرفق العام "5

و عرف أيضا بأنه " نشاط يتم تنفيذه بوسائل الكترونية تضطلع به الإدارة بنفسها أو بواسطة أفراد عاديين تحت إشرافها و توجيهها بقصد إشباع الحاجات العامة و تقديم الخدمات العامة للجمهور ، فالمرافق العامة الالكترونية تدار بوسائل الكترونية بدلا من إدارتها بالطريقة التقليدية و ما تتسم به من بطء في الانجاز وزيادة في النفقات و مشكلات في الأداء ، و ذلك مع تطور وتفسير المبادئ العامة التي تحكم المرافق العامة للتوافق مع النظام الالكتروني "6

من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول ان المرفق العام الالكتروني هو الهيئة التي تنشئها السلطات العامة بهدف تحقيق خدمة عامة للمواطنين بواسطة وسائل الكترونية حديثة يكون الهدف منها تحقيق السرعة والشفافية.

1 سليمان محمد الطماوي ، مبادئ القانون إلاداري ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1973 ، ص 343

2 محمد علي ال ياسين ، القانون الإداري ، المكتبة الحديثة للطباعة و النشر ، بيروت ، 1973 ، ص 20

3 علي مختاري ، المرفق العام الالكتروني الواقع و المأمول ، ص 3

4 ناصر لباد ، الوجيز في القانون الإداري ، الجزائر ، ط2 ، س ، ص 186

5 حمدي القبيلات ، قانون الإدارة العامة الالكترونية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2014 ، ص 59

6 عثمان فارس ، الحكومة الالكترونية و أثرها على المرافق العامة ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، 2010 ، ص58

الفرع الثاني: مرونة المرفق العام وقابليته للتطور:

يقصد بالمرونة قابلية وسائل المرفق العام للتكوير والتجدد مع المتغيرات التي تطرأ على سير المرفق العام سواء كانت هذه التغيرات ذات طبيعة قانونية أو اقتصادية او تقنية،

وبالنظر إلى المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة نجد مبدأ دوام سير المرافق العامة بانتظام واطراد أحد هذه المبادئ الأساسية التي أكد عليها القضاء و الفقه و أكدها المشرع في تطبيقاته وان معظم الأحكام التي تقوم عليها نظريات القانون الإداري ترتبط بهذا المبدأ ارتباط وثيق .7

كما يرى العديد من الفقهاء أن مبدأ تكيف المرفق العام مرتبط ارتباط وثيق بقاعدة سير المرفق العام بانتظام واطراد، فالمرفق العام ينبغي أن تتغير قواعده ولا تتسم بالجمود كلما دعت الضرورة إلى ذلك واقتضت إلى ذلك ضرورات المصلحة العامة.

فان تبني المرفق العام أسلوب المرفق العام الالكتروني كأسلوب عمل جديد باستخدام التقنيات الحديثة والتطور التكنولوجي لأن في ذلك تطوير لعمل المرفق العام بشكل أيسر وأسرع مما يؤدي إلى كسب الوقت والجهد وأداء الخدمات العامة بشكل أكثر فاعلية.

المطلب الثاني

النشاط الإداري الالكتروني

يتمثل النشاط الاداري للمرفق العام في اعماله المادية والاعمال القانونية المتمثلة في العقد الاداري والقرار الاداري، ونتيجة للتطور الحاصل في مجال الاتصالات أصبح لزاما على المرفق العام ان يكيف نشاطه مع اساليب التكنولوجية الحديثة، وهذا بدوره يجعلنا أمام قرارات ادارية الكترونية وعقود ادارية الكترونية اتباعا لما سارت عليه الدول المتقدمة من تطوير للمرفق الاداري التقليدي وانتقاله للمرفق الالكتروني.

الفرع الأول: العقد الإداري الالكتروني:

يعتبر العقد الالكتروني من التصرفات القانونية الحديثة التي ظهرت نتيجة للتطور التكنولوجي الحاصل في العالم، ويتميز العقد الاداري الالكتروني بخصائص عديدة نظرا لطبيعة التعاقد والاساليب المتبعة مما ترتب عليه العديد من التحديات بخصوص مفهوم العقد الاداري الالكتروني وخصائصه واركانه والاطار القانوني له.

واول ما سنتطرق إليه في هذا الفرع هو بيان مفهوم العقد الإداري وخصائصه وأركانه على النحو التالي:

أولا: تعريف العقد الإداري الالكتروني:

يقصد بالعقد بصفة عامة تلاقي إرادتين أو أكثر من أجل إحداث اثر قانوني ، أما العقد الإداري فيعرف بشكل عام بأنه " ذلك العقد الذي يبرمه أحد الأشخاص المعنوية العامة لإدارة وتسيير مرفق عام ، ابتغاء تحقيق المصلحة العامة ، متبعا في ذلك أساليب القانون العام أي احتواءه على شروط غير مألوفة في عقود القانون الخاص "8

أما العقد الإداري الالكتروني هو العقد الذي يبرمه شخص معنوي عمومي بوسائل الكترونية كليا

7 محمد فؤاد مهنا ، دروس في القانون الإداري المصري ، دار الثقافة ، الإسكندرية ، 1947 ، ص 73

8 محمود عاطف البنا ، العقود الإدارية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2007 ، ط1 ، ص6

او جزئيا بقصد تسيير مرفق عام أو تنظيمه و تظهر فيه نية الإدارة في الأخذ بأحكام القانون العام متضمنة شروطا استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص "9

وعرف أيضا بأنه " اتفاق يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول على شبكة دولية للاتصال عن بعد بوسيلة مسموعة مرئية بفضل التفاعل بين الموجب والقابل 10"

كما عرفه البعض بأنه " العقد الذي تتلاقى فيه عروض السلع والخدمات التي يعبر عنها بالوسائل التكنولوجية المتعددة خصوصا شبكة الانترنت من جانب أشخاص متواجدين في دولة أو دول مختلفة ، بقبول يمكن التعبير عنه من خلال تلك الوسائط بإتمام العقد "11

وعرف الدكتور ماجد الحلو العقد الالكتروني بأنه " اتفاق يبرم وينفذ جزئيا وكليا عبر شبكة اتصالات دولية باستخدام التبادل الالكتروني للبيانات ، بقصد إنشاء التزامات تعاقدية وذلك بإيجاب وقبول يمكن التعبير عنها من خلال ذلك الوسيط " 12

و لقد عرف المشرع الليبي العقد الالكتروني في المادة (1/9) من قانون المعاملات الالكترونية بأنه " رسالة المعلومات التي يتم إنشاؤها أو معالجتها أو إدارتها بوسيلة الكترونية – وسيط الكتروني آخر ، ويكون قابلا للاسترجاع بشكل يمكن فهمه و معرفة محتوياته "13

و بالنظر إلى تعريف المشرع الليبي للعقد الإداري ، نجد أنه عرفه بالنظر إلى طريقة إبرام العقد التي تتم بوسائل الكترونية ، كإشارة إلى تكوين العقد الالكتروني عن طريق رسائل المعلومات والبيانات التي تتم بوسيلة تقنية المعلومات الالكترونية أو وسيط الكتروني آخر .14

وقد تناولت الفقرة العاشرة من المادة الأولى من قانون الأونسيترال النموذجي الوسيلة الالكترونية بأنها " أداة الكترونية أو بصرية أو كهروكيميائية أو أي أداة أخرى تستخدم لمعالجة ونقل البيانات وإدارة عمليات منطقية وحسابية أو الوظائف التخزينية أو يشمل ذلك أية قدرة أو وسيلة تخزين بيانات أو اتصالات تتعلق بالاقتران مع مثل هذه الأداة " وتناولت الفقرة الرابعة عشرة المقصود بالوسيط الالكتروني وحددته بأنه " برنامج أو نظام الكتروني يعمل تلقائيا كليا أو جزئيا من أجل تنفيذ إجراء أو الاستجابة له " 15

ومن خلال ما سبق يمكننا القول ان العقد الاداري الالكتروني هو العقد الذي يبرمه أحد الاشخاص المعنوية العامة لإدارة وتسيير مرفق عام بوسائل الكترونية حديثة من اجل تحقيق المصلحة

9 بشار خياط ، العقد الالكتروني ، مجلة جامعة البعث ، سوريا ، 2017 ، المجلد 39، ع 67 ، ص132

10 صالح المنزلاوي ، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 ، ص 12

11 قيدار عبد القادر، ابرام العقد الإداري الالكتروني و إثباته ، مجلة الرافدين ، 2008 ، مجلد 10 ، ع 37 ، ص 4

12 ماجد الحلو ، العقد الإداري الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007

13 القانون رقم 6لسنة 2022 بشأن المعاملات الالكترونية ، نشر في الجريدة الرسمية لسنة 2023م ، العدد 1، السنة الاولى

14 المهدي مراجع اسماعيل ، ابرام العقد الالكتروني

15 قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية ، نيويورك، 2000، راجع www.unicitral.org/pdf/arabic/electronhtml-economm-eabook.pdf

العامة وتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين بما يتواكب مع التطور التكنولوجي.

ثانيا: خصائص العقد الإداري الالكتروني:

يتميز العقد الإداري الالكتروني عن العقد الإداري العادي التقليدي من حيث الأساليب الالكترونية المتعلقة بإثبات وتنفيذ العقد، كما يتمتع العقد الاداري الالكتروني يتضمن جملة من الخصائص وهذه الخصائص تتمثل في الآتي:

من حيث الابرام، العقد الالكتروني عقد تم إبرامه بوسائل الكترونية ، فالوسيلة التي تم من خلالها إبرام العقد هي التي تكسبه هذه الصفة ، و تتمثل هذه الوسائل عادة في أنظمة الكمبيوتر المرتبطة بشبكة الاتصالات العالمية وبوسائل التطور التكنولوجي المتمثلة في الحاسب الآلي و الأجهزة الذكية و الهاتف المحمول وغيرها من وسائل التطور التكنولوجي .16

العقد الإداري عقد مبرم عن بعد ويقصد بذلك بأن التعاقد لا يجمع بين المتعاقدين في مجلس عقد واحد ولا يكون بينهما اتصال مباشر ، أي وجود فاصل زمني بين صدور الإيجاب وعلم القابل به وصدور القبول وعلم الموجب به و أن كان الفاصل قصير.17

العقد الاداري الالكتروني عقد دولي كون أن وسيلة إبرامه السائدة هي شبكة الانترنت التي تشترك فيها غالبية دول العالم ، وهذه السمة تثير الكثير من المسائل القانونية كمعرفة القانون الواجب التطبيق ، والمحكمة المختصة بمنازعات إبرام العقد الالكتروني.18

يتسم العقد بالإثبات و الوفاء ، إذ يمكن أن يتم إثبات العقد الالكتروني عبر التوقيع الالكتروني ، والمحرر الالكتروني .19

العقد الالكتروني غير مثبت بشكل ورقي على خلاف العقد التقليدي ، أي أن العقد الإداري الالكتروني تتجرد الآلية التعاقدية من ركيزتها المادية.20

العقد الإداري عقد مقترن بحق العدول، وهذا على خلاف ما نصت عليه القواعد العامة وبموجب القوة الملزمة للعقد لا يجوز لأي من طرفي التعاقد الرجوع عنه، فمتى ما تم التقاء الإيجاب بالقبول ابرم العقد، ولكن نظرا لأن المستهلك في العقد الالكتروني ليس لديه الإمكانية الفعلية لمعاينة السلعة والإلمام بخصائص الخدمة قبل إبرام العقد لأن التعاقد يتم عن بعد، فانه يجب أن يتمتع بحق العدول. 21

16 ماجد راغب الحلو ، مرجع سابق ، ص45

17 بشار محمود ، الاطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2006 ، ص 68

18 نزار حازم ، التعاقد عن طريق شبكة المعلومات العالمية الانترنت ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون جامعة الموصل، 2002 ، ص 24

19 عرفت المادة 2 من التوجيه الأوروبي الصادر بأنه " بيان يأخذ الشكل الالكتروني و يرتبط أو يتصل بشكل منطقي بمعطيات الكترونية أخرى ، والذي يمكن أن يخرج بشكل موثق" ، قيدار عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 5

20 صالح احمد عبطان ، الشكلية في العقود الالكترونية ، كلية القانون جامعة الموصل ، 2006 ، ط1 ، ص 8

21 تنص المادة 52 من قانون المعاملات الالكترونية الليبي رقم 6لسنة 2022على أنه " يجوز للمستهلك إرجاع المنتج على حاله إذا كان غير مطابق لشروط البيع أو إذا لم يحترم البائع اجال تسليمه خلال عشرة أيام تحتسب من تاريخ التسليم ، وفي هذه الحالة يجب على البائع إرجاع المبلغ المدفوع والمصاريف الناجمة عن ذلك إلى المستهلك خلال عشرة أيام من تاريخ إرجاع المنتج ، وفي جميع الأحوال يلتزم البائع بالتعويض عن الأضرار التي قد سببها المستهلك إذا كان هناك مقتضى " 21 القانون رقم 6لسنة 2022 بشأن المعاملات الالكترونية ، نشر في الجريدة الرسمية لسنة 2023م ، العدد 1، السنة الاولى

ثالثا: أركان العقد الإداري الالكتروني:

الرضـــا: هو توافق ارادتين على احداث اثر قـانوني معين عبر الوســائط الالكترونيـة، والرضـــا بالنسـبة للادارة كطرف في العقد يجب أن يصـدر من شخص الشخص المعنوي المختص بالتعاقد وبالشكل الـذي حـدده القـانون وأن يكون الرضـــا خـالي من أي عيب قد يشوبه كالغلط والتدليس والاكراه.

المحـل: هـو العمليـة القـانونيـة التي يراد تحقيقها من حيث انشـــاء حقوق والتزامات متقابلة للمتعـاقـدين، ولابـد أن يكون المحـل موجودا وممكنـا ومعينا أو قابل للتعيين، ومحل العقد يحدده الطرفان وان كان للادارة حق تعـديلـه وفقـا لما تتمتع بيـه من امتيازات السلطة العامة.

السبب: لابد أن يكون سبب التعاقد مشروعا ويهدف الى تحقيق المصـلحة العامة سـواء كان بشـكل مباشـر او غير مباشـر، فان خلا العقد من السـبب عد العقد باطلا لتخلف ركن من اركانه ويمكن التمســك ببطلان العقـد من قبـل الطرفـان في اي مرحلـة من مراحـل الـدعوى، كمـا يمكن للمحكمـة ابطـال العقـد من تلقاء نفســها اذا ما وجدت ان للعقد ســبب غير مشروع ومخالف للنظام العام.22

الفرع الثاني: القرار الإداري الالكتروني:

يقصـــد بالقرار الاداري افصـــاح الادارة عن ارادتها الملزمة بقصـــد انشـــاء أو تعديل او الغاء أحد المراكز القانونية، وهذا الافصاح يصدر عن الشخص الطبيعي في القرار الاداري التقليـدي ولكن في القرار الاداري الالكتروني لا يشـترط للتعبير عن إرادة الإدارة ان تصـــدر من شـخص طبيعي ، لأن الموظف العـام أصـبح معتمدا على الحاســب الآلي حتى في إصـــدار القـرار الإداري ، وهـذا يعني إمكـان صـــدور القـرار الإداري بطريقـة الكترونيـة متضـــمنـا لجميع مقومات القرار الإداري التقليـدي ، علاوة على صـــلاحيـاتـه لأن يكون محلا للطعن بالإلغاء .23

والحـديـث عن القـرار الإداري الالكتروني يتطلـب منـا التطرق إلى تعريف القرار وأركـانـه على النحو التالي:

أولا: تعريف القرار الإداري الالكتروني:

قبل الحـديث عن القرار الإداري الالكتروني يجـب التطرق إلى تعريف القرار الإداري التقليـدي ، فـالقرار الإداري التقليـدي لم يعرفـه المشـــرع بل ترك مهمـة تعريفـه إلى الفقـه والقضـــاء ، فعرف الفقهـاء القرار الإداري التقليـدي بعـدة تعريفـات ، فـالفقيـه دوجي عرفه بأنه " عمل إداري تصـدره الإدارة بقصـد تعديل الأوضـاع القانونية كما هي قائمة وقت صـدوره أو كما ستكون في المستقبل " وعرفه رفيرو بأنه " عمل بواســطتـه تقوم الإدارة بشـــكل انفرادي من اجـل إحداث مركز قانوني معين أو تغييره أو إلغائه وذلك لما لها من سلطة عامة لذلك "24

واسـتقر قضـاء مجلس الدولة المصـري على تعريف القرار الإداري " إفصـــاح الإدارة عن إرادتها الملزمة ، مما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصـــد إحداث اثر قانوني معين متى كان ذلك ممكنا

22 صـفاء فتوح جمعة، العقد الاداري الالكتروني، دار الفكر والقانون ، المنصـورة، 2014

23 نبراس محمد جاســم ، اثر الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق\ العامة " دراســة مقارنة " ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ن 2008 ، ص 101

24 مازن ليلو راضي ، القانون الإداري ، المطبوعات الجامعية ن الإسكندرية ، 2008 ، ص 158

وجائزا قانونا ، وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة " 25

من خلال هذه التعريفات نجد أنها وان اختلفت إلا أن جميعها يهدف إلى إحداث آثار قانونية واضحة من خلال إصدار الأوامر وفرض الالتزامات والتدخل من اجل تحقيق المصلحة العامة.

ومما لا شك فيه أن التعريفات السابقة لم تأخذ بعين الاعتبار الكترونية القرار الإداري باعتباره ثمرة التطور الهائل في التقدم التكنولوجي الحالي، ومع تبني الدول المعاصرة لنظام الإدارة الالكترونية، وما يترتب عليها من قرارات إدارية أصبح من الضروري البحث عن مفهوم القرار الإداري الالكتروني.

يعرف القرار الإداري الالكتروني بأنه " تلقي الإدارة العامة الطلب الالكتروني على موقعها الالكتروني و إفصاحها عن رغبتها الملزمة بإصدار القرار و التوقيع عليه الكترونيا وإعلان صاحب الشأن على بريده الالكتروني بماله من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد إحداث اثر قانوني معين يكون جائزا و ممكنا قانونا ، ابتغاء المصلحة العامة "26

وعرف أيضا بأنه " استخدام الجهات المسئولة لأنظمة المعلومات لاعتماد بديل واحد من البدائل المطروحة "27

وقد استقر البعض على تعريف القرار إلا داري الالكتروني بأنه " إفصاح السلطة الإدارية العامة عن إرادتها المنفردة الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين و اللوائح النافذة عبر وسائل الكترونية بقصد ترتيب آثار قانونية متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة"28

والبعض الآخر عرفه بأنه " عبارة عن مستند الكتروني يعبر عن الإرادة الملزمة و المنفردة يعبر عن الإرادة الملزمة و المنفردة للإدارة بقصد ترتيب أثرا قانونيا معينا "29

وهناك من عرفه بأنه " القرار الذي يتخذ بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتاحة عبر الوسائل الالكترونية و التكنولوجيا ، وينفذ من خلال أنظمة الكترونية تسهل تداول المعلومات و التفاعل بين الأطراف المعنية "30

وعرف أيضا بأنه " عبارة عن المستند الالكتروني الذي تعبر فيه الإدارة العامة بإرادتها المنفردة بوسائل الكترونية لإحداث اثر قانوني معين"31

وبهذا الصدد لا يختلف القرار الإداري الالكتروني عن القرار الإداري التقليدي إلا من ناحية وسيلة التعبير عن الإرادة فقط ، كما نجد أن الواقع الالكتروني بوسائله المتعددة يسمح لجهة الإدارة في أن تخاطب عدد غير محدود من الأفراد أو فردا بعينه،

25 سليمان محمد الطماوي ، النظرية العامة للقرارات الإدارية " دراسة مقارنة " ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2006 ، ط 7 ، ص

26 محي الدين علاء مصطفى ، القرار الاداري الالكتروني كأحد تطبيقات الحكومة الالكترونية ، بحث مقدم في مؤتمر المعاملات الالكترونية ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، 19-20/ 5 / 2009

27 مربة العقون ، القرار الإداري الالكتروني كأسلوب حديث للمرافق العامة ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني ، 2018

28 محمد البداوي ، القرار الإداري الالكتروني ، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية ، ع 23 ، 2018

29 محمد سليمان نايف ، النفاذ الالكتروني للقرار الإداري " دراسة تطبيقية مقارنة " ، رسالة دكتوراه ، كلية القانون جامعة عين شمس ، 2015 ، ص 41

30 أسعد كامل منصور ، القرار الإداري الالكتروني ، ورقة علمية مداخلة في مؤتمر الإدارة الالكترونية ، كلية العلوم والآداب ، 2021

31 مفتاح خليفة ، القرار الإداري الالكتروني كوسيلة مستحدثة لمباشرة الإدارة لوظائفها ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ص 24

لذلك قد يكون القرار الإدارة الالكتروني عبارة عن قرار تنظيمي ويعرف حسب هذه الصورة ب" اللائحة الالكترونية " 32، وقد يأتي في صورة القرار الإداري الفردي .

نتيجة لذلك تعتبر سلطة الإدارة بإصدار القرار الإداري الالكتروني امتدادا طبيعيا لسلطتها الأصيلة المتعلقة بإصدار القرار الإداري التقليدي، لذلك فان القرار الإداري الالكتروني يتولد عن ذات السلطة مع اختلاف وسيلة الممارسة.

ثانيا: خصائص القرار الإداري الالكتروني:

تتميز القرارات الإدارية الالكترونية بمجموعة من الخصائص ، لا تختلف عن خصائص القرارات الإدارية التقليدية ، وبالتالي يتم استخلاص خصائص القرارات الإدارية من خلال ما استقر عليه الفقه والقضاء ، ومن أهم خصائص 33القرار الإداري الالكتروني :

يتميز القرار الإداري الالكتروني بأنه عمل قانوني تسعى الإدارة من خلاله إلى إحداث آثار قانونية معينة سواء بإنشاء مراكز قانونية جديدة أو تعديل أو إلغاء مراكز قانونية قائمة، بالتالي يخرج من نطاق القرارات الإدارية الالكترونية الإعمال المادية الالكترونية التي تقوم بها الإدارة، حيث لا يتحقق لها صفة العمل القانوني، ولا ترتب أي آثار قانونية.

يتميز القرار الإداري الالكتروني بأنه يصدر من سلطة إدارية عامة 34، بالتالي لا تعد القرارات الالكترونية الصادرة من أشخاص القانون الخاص قرارات إدارية الكترونية ، حتى وان كانت هذه القرارات تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ، وأيضا كل القرارات التي ينفذها المواطن الذي يعمل لحساب إحدى الدول الأجنبية ، كما يخرج أيضا من نطاق القرارات الإدارية القرارات الصادرة من سلطات أخرى غير إدارية ، كالأعمال القضائية والتشريعية .

يجب أن يكون القرار الإداري الالكتروني نهائيا، ويصد بالنهائية في القرارات الإدارية الالكترونية في قابليتها للتنفيذ في اتجاه الأفراد دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء لاحق عليها، وتتحقق النهائية في القرارات الإدارية الالكترونية بمجرد توافر جميع أركانها واستكمال جميع إجراءاتها الالكترونية، ما لم يشترط القانون التصديق عليها أو اعتمادها من قبل جهة إدارية عليا.

يتميز القرار الإداري الالكتروني أنه يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة، حيث تستقل وتنفرد الإدارة بإعداده الكترونيا، وتوقيعه وإصداره بذات الوسائل دون أن تشترك معها أي إرادة أخرى.

وهذا ما يميز القرارات الإدارية الالكترونية عن العقود الإدارية الالكترونية التي تشترك فيها إرادة الإدارة وإرادة المتعاقد معها، فالعقود الإدارية الالكترونية تقوم على التقاء إرادة الإدارة مع إرادة أخرى بواسطة شبكة الانترنت والاتفاق فيما بينهما بقصد تنظيم المرافق العامة وتسييرها، على أن

32 اللائحة الالكترونية تحتوي على قواعد عامة مجردة تخاطب عدد غير محدد من الأفراد بصفاتهم لا بذواتهم، على عكس القرار الإداري الفردي فهو يخاطب فردا أو أفراد معينين بذواتهم، محمد البداوي، القرار الإداري الالكتروني، مجلة المنارة للدراسات القانونية و الإدارية، المغرب، ع 23 ، 2018

33 ماجد ملفي زايد، الضوابط القانونية للقرارات الإدارية الالكترونية، مجلة البحوث الفقهية و القانونية، كلية الشريعة والقانون دمنهور، ع 41 ، 2023

34 هذا ما أكدته محكمتنا العليا في حكمها الصادر بتاريخ 24-12-2006 الذي جاء فيه " أن مجرد صدور القرار من جهة إدارية لا يعني بحكم اللزوم اعتباره قرارا اداريا يقبل الطعن عليه أمام القضاء الإداري، إنما يلزم أن يكون موضوعه وفحواه إداريا " مفتاح خليفة، القرار الإداري الالكتروني، مرجع سابق، ص 29

يتضمن هذا الاتفاق شروطا غير مألوفة في المعاملات الالكترونية الخاضعة للقانون الخاص.

يتميز القرار الإداري الالكتروني بأنه يؤثر في المركز القانوني للأفراد، أي أنه يحدث أثرا قانونيا، وذلك بإنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني قائم من المراكز القانونية للإفراد، مادام هذا الأثر جائزا وممكنا قانونا، وفي حالة أنه لم يؤثر في المراكز الوظيفية للإفراد فلا يمكن اعتباره قرارا إداريا الكترونيا.

يجب أن يصدر القرار الإداري باستعمال جهة الإدارة العامة وسائل الكترونية موافقة لطبيعته ، فالقرار الإداري الالكتروني يتميز بالطابع الالكتروني في جميع تفاصيله ، فهذه الميزة او الخاصية هي التي تجعله متفقا مع طبيعته الالكترونية ، وعند عدم توفرها فان القرار لا يكون قرارا إداريا الكترونيا .35

ثالثا: أركان القرار الإداري الالكتروني:

لا يوجد اختلاف بين أركان القرار الإداري الالكتروني وأركان القرار الإداري التقليدي إلا ما كان ضمانا لتطبيق مقتضيات الإدارة الالكترونية وما تعرفه من تطور تقني وعلمي في الأساليب المتعلقة بعملية إصدار القرار الإداري.

وتتمثل الأركان في ركن الاختصاص وركن المحل وركن السبب وركن الشكل والإجراءات وركن الغاية.

1) ركن الاختصاص :

الاختصاص " هو صدور القرار الاداري من الجهة المختصة بإصداره كما يقصد به القدرة على ممارسة عمل معين ، وذلك أن القواعد الخاصة بعنصر الاختصاص توجب ضرورة إصدار ذلك من تلك الجهة ، إذ تمنح القواعد لتلك الجهة صلاحية إصدار ذلك القرار بذلك فانه يشترط لصحة القرار الإداري صدوره عن جهة الاختصاص به" .36

و يقصد به أيضا " القدرة أو الصفة القانونية على ممارسة و إصدار قرار إداري معين باسم و لحساب السلطة الإدارية "37

كما عرف ركن الاختصاص بأنه " القدرة أو المكنة أو الصلاحية المخولة لشخص ما أو جهة إدارية على القيام بعمل معين على الوجه القانوني " 38

نجد أن ركن الاختصاص في ظل الإدارة الالكترونية الحديثة تلزم جهة الاختصاص المخولة قانونا بإصدار قراراتها الكترونيا مالم ينص القانون على خلاف ذلك.

أما بالنسبة للاختصاص الزماني والمكاني فان نظام الإدارة الالكترونية تحدد تاريخ بداية الاختصاص الزماني ونهايته، في حين يتلاشى عيب الاختصاص المكاني، نظرا لوجود التنسيق الكامل بين أجهزة الإدارة الالكترونية.

ونجد أن أكبر تطور حدث في القرار الإداري في ركن الاختصاص هي مشاركة الحاسب الآلي

35 اميمة بنت عبالله ، القرار الإداري الالكتروني " حدوده و ضوابطه" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2021 ، ص 26

36 سليمان الطماوي ، النظرية العامة للقرارات الإدارية ، مرجع سابق ، ص 343

37 ماهر مشعل الفيصل ، القرار الإداري الالكتروني كأحد تطبيقات الحكومة الالكترونية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط ، 2020 ، ص20

38 عبد الوهاب محمد رفعت ، مبادئ و أحكام القانون الإداري ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2005

للموظف العام في إصدار القرار الإداري وكذلك في ركن الشكل حيث حل النشر الالكتروني محل النشر بالجريدة الرسمية عن طريق استخدام الوسائل الالكترونية في صناعة القرارات الإدارية.

وفي ركن الاختصاص نجد أن هناك التزام من قبل الإدارة العامة بقواعد الاختصاص في ظل تفعيل نظام الإدارة الالكترونية إلى ما بعد مرحلة إصدار القرار حيث يتعين أن يتم نشر القرار عبر الموقع المملوك لجهة الإدارة المختصة لا غيرها ، كما أن إعلانه يكون من خلال البريد الالكتروني الخاص بها ولن يكون مقبولا أي إجراء بخلاف ذلك تأسيسا على الأحكام و القواعد التقليدية .39

ويجب التنويه أن اختصاص الإدارة بإصدار القرار الإداري الالكتروني يتفرغ عن اختصاصها الأصيل بإصدار قرار إداري تقليدي، وبالتالي أن عيب عدم الاختصاص الذي يرد على القرار الإداري التقليدي من الممكن أن يرد على القرار الإداري الالكتروني سواء كان بسيطا أو جسيما.

مثال ذلك عيب عدم الاختصاص البسيط في القرار الإداري الالكتروني، صدور قرار إداري الكتروني من خلال البوابة الالكترونية لموقع الوزارة بعد استقالة الحكومة

ومن أمثلة عيب عدم الاختصاص الجسيم في القرار الإداري الالكتروني ، قيام مواطن باختراق الموقع الالكتروني التابع إدارة معينة و إصداره قرارا إداريا .40

في نطاق الإدارة العامة الالكترونية لكي يصبح القرار الإداري الالكتروني صحيحا، يجب مراعاة أربعة عناصر فيه المتمثلة في العنصر الشخصي والموضوعي والمكاني والزماني.

والعنصر الشخصي يمكن ضبطه من خلال تحديد الية للموظفين وذوي الشأن عن طريق تكليفهم باختيار اسم المستخدم والرمز السري، حيث لا يستطيع أي شخص الدخول إلى النظام الالكتروني الذي يصدر من خلاله القرار الإداري إلا من قبل ذلك الشخص.

أما العنصر الموضوعي يمكن ضبطه من خلال إصدار نماذج الكترونية يتحدد معها الاختصاص الموضوعي حيث يكون لكل موضوع جهة معينة لها حق إصدار قرار إداري الكتروني بخصوصها.

وبخصوص ما يتعلق بالعنصر الزمني يتم ربط النماذج الالكترونية بمدة زمنية معينة بحيث لا يستطيع أي شخص إصدار قرار إداري الكتروني بعد إنهاء الزمن المحدد .41

2) ركن المحل:

يقصد بمحل القرار الأثر القانوني المترتب عن صدور القرار الاداري بشكل حال ومباشر سواء كان هذا الاثر عاما يخاطب الكافة او خاصا يخاطب فئة معينة .42

اي ان غياب الأثر القانوني يجعل القرار الإداري معدوم ، وفي حال وجوده يجب أن يكون جائزا قانونا وممكنا تطبيقه من الناحية الواقعية.

39 نبراس محمد جاسم ، مرجع سابق ، ض 102- 103
40 ماهر مشعل الفيصل ، مرجع سابق ، ص22
41 حمدي القبيلات ، قانون الإدارة العامة الالكترونية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2019 ، ط2 ، ص 115
42 مجدي مدحت ، القرار الإداري بين النظرية و التطبيق ، مكتبة الجلاء الجديدة ، مصر ، ص 73

ويمكن للقرار الإداري الالكتروني أن يرتب أثارا قانونية ولا يختلف في هذا الأمر عن نظيره التقليدي وذلك من خلال استعمال الإدارة للوسائل والإجراءات الالكترونية المتاحة.

حيث تقوم بعض المرافق بعمل برامج الكترونية خاصة لإصدار القرارات الإدارية ، مثال ذلك البرامج المعدة لإصدار قرارات الترقية ، حيث يتم ترقية الموظف العام بناء على مقياس زمني يعتمد على عدد التقارير الوظيفية التي تدرج لكل موظف على حدة ضمن هذه البرامج بالتالي فان ترتيب الأثر القانوني أصبح آليا بواسطة البرنامج بشكل مباشر وحال ليس نتيجة لإصدار القرار بالطريقة المعروفة في هذا المقام وإنما لتحقق متطلبات الترقية المدخلة في البرنامج و بمعزل عن تدخل العنصر البشري التابع للإدارة .43

3) ركن السبب:

ركن السبب هو الحالة الواقعية أو القانونية التي دفعت الإدارة نحو إصدار قرارها ، أو هو الحالة الواقعية أو القانونية التي تسوغ تدخل رجل الإدارة بسلطته الملزمة ، ولا يبتعد التعريف الفقهي لركن السبب عن نظيره القضائي ، حيث عرف بأنه الحالة الواقعية و القانونية التي توحي للإدارة باستعمال صلاحياته .44

فالعلامة دوجي وصف ركن السبب بأنه " الباعث الملهم " الذي يكشف بدوره على أن القرار في جوهره يقوم على أنه عمل إداري يجمع بين الفكرة والتصميم.

وبالتالي نجد أن نفس السبب الذي دفع الإدارة لإصدار قرارها الإداري التقليدي هو من دفعها لإصدار القرار الإداري الالكتروني وبذلك يجب أن يكون هذا الأخير له سبب صحيح يبرر صدوره من قبل الإدارة على الرغم من أنها غير ملزمة بالإفصاح عن سببها ما لم يلزمها القانون بذلك.

4) ركن الشكل والإجراءات:

هو المظهر الخارجي للقرار الذي تعبر من خلاله الإدارة عن إرادتها أما الإجراءات فهي الخطوات التي تبدأ من مرحلة وحتى صدوره، فالإدارة ليست ملزمة بإتباع شكل أو إجراء محدد عند إصدارها لقرارها ما لم يلزمها القانون ذلك، وبالتالي وجب عليها إتباع ما نص عليه القانون و إلا كان قرارها معيبا بعيب الشكل و الإجراءات. 45

مثال ذلك كأن يشترط المشرع كتابة القرار فإذا صدر من الإدارة قرارا غير مكتوب يعتبر القرار معيبا وقابل للإبطال .46

فالقرار الإداري الالكتروني كنظيره التقليدي تلتزم فيه الإدارة بالقواعد الشكلية و الإجرائية التي نص عليها القانون ،إلا أن الشكليات و الإجراءات في القرار الإداري الالكتروني تختلف من حيث مظهرها الخارجي ، ففي حالة إلزام القانون الإدارة بإصدار قرارها الإداري مكتوبا فان الإدارة ملزمة بالكتابة

43 عصام عبد الفتاح مطر ، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 89

44 السيد محمد ابراهيم ، رقابة القضاء الإداري على الوقائع في دعاوى الإلغاء ، د .ن ، 1998 ، ط1 ، ص 206

45 ماجد راغب الحلو ، القضاء الإداري " مبدأ المشروعية" لجان التوفيق في المنازعات الإدارية ، تنظيم القضاء الإداري ،اختصاص القضاء الإداري ، ولاية القضاء الإداري ، قضاة الإلغاء والتعويض والتأديب ، الطعن في الأحكام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ص 344

46 أمل لطفي حسن ، أثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية " دراسة مقارنة " دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ص49

الالكترونية التي تخرج القرار في صورة المستند الالكتروني بديلا عن المستند الورقي فيعتبر المستند الالكتروني في حكم المستند الورقي فيتم الاعتراف بقيمته القانونية .47

5) ركن الغاية:

الغاية هي الهدف أو الباعث المرجو تحقيقه من خلال القرار الإداري ، و غاية القرار الإداري دائما هي تحقيق المصلحة العامة التي من أجلها منحت الإدارة سلطة إصدار هذا القرار في مواجهة الأفراد للتأثير في مراكزهم القانونية ، ويكون القرار الإداري مشوبا بعيب استعمال السلطة في حالة انحراف رجل الإدارة عن استعمال صلاحيته التقديرية في تحقيق أهداف غير المحددة له قانونا أو في غير تحقيق المصلحة العامة ، فيصبح القرار الإداري معيبا في عيب الغاية أو الباعث ، فإذا تبين أن رجل الإدارة قد مارس صلاحيته لتحقيق غاية لا تتعلق بالصالح العام كان قراره مشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة .48

من خلال ما سبق نجد أن الإدارة تسعى دائما إلى تحقيق المصلحة العامة سواء في مجال القرارات الإدارية التقليدية أو الالكترونية بغض النظر عن الوسائل المستخدمة في إصدار القرارات الإدارية.

رابعا: إصدار القرار الإداري الالكتروني:

يصدر القرار الإداري الالكتروني بعد تلقي الإدارة طلبا الكترونيا فتقوم بالرد عليه الكترونيا من خلال إصدار قرارها في موضوع الطلب المقدم إليها موقعا عليه الكترونيا طبقا للإجراءات المتبعة ، وتتمثل هذه الإجراءات 49في الآتي :

1) تصدر الإدارة قراراتها الإدارية إما بدون طلب من أصحاب الشأن كالقرارات التنظيمية التي تنشئ مراكز قانونية عامة مجردة ، و إما بناء على طلب أصحاب المصلحة الذين تقدموا بطلباتهم إلى الجهة الإدارية الكترونيا ، وتقوم الإدارة بالرد عليهم الكترونيا من خلال موقعها الالكتروني.

ويتم تقديم الطلب الالكتروني50 إلى الإدارة إما عن طريق تعبئة الاستمارة المعدة من الجهة الإدارية الكترونيا على موقعها وإرسالها عبر الوسائل الالكترونية ، سواء مباشرة إلى موقع الجهة الإدارية على الشبكة العنكبوتية أو إرسالها عبر البريد العادي . أو يتم تقديم الطلب الالكتروني بالتبادل الالكتروني الكامل للبيانات، عن طريق تقديم صاحب الشأن طلبه على الموقع الالكتروني للجهة الإدارية، فلا توجد استمارة مطبوعة معدة سلفا، كتقديم طلب استخراج وثيقة رسمية، أو تقديم تظلم من قرار إداري.

ويترتب على تقديم صاحب الشأن طلب الكتروني إلى الإدارة على موقعها الالكتروني أن يستعمل مقدم الطلب النموذج المعد من قبل جهة الإدارة والمتاح على موقع الإدارة الالكتروني، وأن يلتزم صاحب الطلب بتقديم بيانات صحيحة ووافية ومرفقة بالوثائق الرسمية لديه، وأن يلتزم بإرسال

47 ماجد راغب الحلو ، القرار الإداري و الحد الفاصل بين بطلانه و انعدامه ، بحث منشور ، مجلة العدالة ، وزارة العدل بدولة الامارات العربية المتحدة ، ع 65 ، س18 ، ص327

48 مجدي مدحت ، القرار الإدارية بين النظرية و التطبيق ، مرجع سابق ، ص 49

49 مفتاح خليفة ، مرجع سابق ، ص 47

50 ظهرت عدة تعريفات للطلب الالكتروني منها " إجراء يقوم به طالب الخدمة بتقديم بيانات إلى الجهة المعنية بالوسائل الالكترونية بعد ملء الاستمارة الموجودة على الموقع الالكتروني وإرسالها الكترونيا " ، احمد يوسف ، أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل الالكترونية لجهة الإدارة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2017 ، ص 61

كافة المستندات إلى جهة الإدارة الكترونيا كصور ضوئية واضحة ومصادق عليها من الجهات الرسمية إذا كانت بحاجة إلى تصديق، فالإدارة لا تصدر قرارها إلا بعد التأكد من صحة المعلومات الواردة إليها، وفحص كافة المستندات فحصا دقيقا.

ولكي يلتزم مقدم الطلب الالكتروني بما سبق يجب على الإدارة أن توفر موقع الكتروني يسمح له بتقديم طلبه الكترونيا دون أي مواقع وسيطة بينه وبين الإدارة ، كما يجب على الإدارة أن توفر النموذج الخاص بالخدمة التي يريدها متاحة بشكل سلس على موقع الإدارة الالكتروني ، كما يحق لمقدم الطلب أن يقوم بطبع النموذج المتعلق بالخدمة التي يريدها على موقع الإدارة الالكتروني ، والقيام بتعبئة بياناته وإعادة إرسالها إلى جهة الإدارة في الآجل المحدد من قبل الإدارة ، كما يحق لمقدم الطلب استخدام طلبه كدليل إثبات على تقديم الطلب الالكتروني في الوقت المحدد ووفقا لإجراءات التي حددتها جهة الإدارة . 51

يعتبر التوقيع على القرار الإداري من الجهة الإدارية المختصة بمثابة إصدار له ، فالقرار يعتبر موجودا ونافذا في حق الإدارة من تاريخ إصداره ما لم يتعلق على شرط واقف كوجود الاعتماد اللازم لذلك ، والتوقيع الالكتروني يقصد به علامة شخصية يضعها الموقع باسمه ليؤكد صحة مضمون الورقة و صدق ما كتب بها وإقراره بتحمل المسئولية .

وعرفه المشرع المصري بأنه " ما يوضع على محرر الكتروني و يتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها و يكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص صاحب التوقيع ويميزه عن غيره " .52

و عرفه المشرع الليبي التوقيع الالكتروني وفقا لنص المادة 1 من قانون رقم 6 لسنة 2022 بشأن المعاملات الالكترونية بأنه "بيان مكون من حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو أي نظام معالجة ذي شكل الكتروني موثق في جهة معتمدة وممهور بنية توثيق واعتماد معاملات أو مراسلات صاحبه يلحق أو يرتبط برسالته الالكترونية " 53

ويشترط في التوقيع الالكتروني أن ينفرد به الشخص الذي استخدمه ، وأن يدل على هوية صاحب التوقيع ، وأن تكون معلومات إنشاء الموقع وطريقة استعماله تحت السيطرة التامة لصاحب التوقيع ، وأن لا يطرأ على المعاملة الالكترونية أي تغيير منذ وضع التوقيع الالكتروني عليها ، ويعد التوقيع ملغيا إذا لم يستوفي هذه الشروط .54

المطلب الثالث

الأثر القانوني المترتب عن المرفق العام الالكتروني

سنتناول في هذا المطلب الأثر القانوني لوسائل المرفق العام الالكتروني المتمثلة في الأعمال القانونية للمرفق " العقد الإداري والقرار الإداري "

الفرع الأول: الأثر القانوني للعقد الإداري الالكتروني:

قبل أن نتناول الأثر القانوني المترتب عن العقد الإداري لابد أن نتحدث عن أساليب إبرام العقد الإداري الالكتروني وإثباته وبطلانه:

51 مفتاح خليفة ، ص 50

52 أسامة روبي عبدالعزيز ، حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات ، مشار إليه في مفتاح خليفة ، مرجع سابق ، ص 54

53 االمادة رقم 1 من قانون رقم 6 لسنة 2022 بشأن المعاملات الالكترونية الصادر من مجلس النواب بتاريخ 4-10-2022 ونشر في الجريدة الرسمية لسنة 2023 ع 1 س 1

54 المادة 10 من قانون رقم 6 لسنة 2022

أولا : أساليب إبرام العقد الإداري الالكتروني55

العرض الالكتروني: يتم من خلال عرض الإدارة لشروط العقد على المتعاقد الكترونيا، إما من خلال موقع الكتروني مخصص لذلك أو من خلال إرسال الشروط إلى المتعاقد عبر البريد الالكتروني أو الفاكس.

القبول الالكتروني: يتم من خلال قبول المتعاقد بشروط العقد الكترونيا أما من خلال النقر على زر القبول على الموقع الالكتروني أو من خلال إرسال رسالة الكترونية أو فاكس إلى الإدارة تفيد بالقبول.

التوقيع الالكتروني: يتم من خلال توقيع المتعاقد على العقد الكترونيا باستخدام تقنية التوقيع الالكتروني والتي تسمح بتوقيع الوثائق الالكترونية بشكل امن ومعتمد.

ويمكن استخدام هذه الأساليب منفصلة أو مجتمعة معا في إبرام العقد الإداري الالكتروني.

مثال على ذلك أساليب إبرام العقد الإداري الالكتروني في حالة المناقصات الالكترونية يتم عرض شروط المناقصة على الموقع الالكتروني للجهة الإدارية، ويتقدم المتعاقدون بعروضهم الكترونيا ويتم اختيار العرض الفائز الكترونيا.

ففي حالة العقود الإدارية التي تتضمن التزامات مالية كبيرة يتم استخدام التوقيع الالكتروني لتأكيد الموافقة على العقد من قبل الطرفين، اما في حالة العقود الإدارية التي تتضمن التزامات فنية يتم استخدام وسائل الاتصال الالكترونية لتبادل المعلومات والوثائق بين الطرفين.

ثانيا: إثبات العقد الإداري الالكتروني:

أن إثبات العقد الإداري يعتمد على مجموعة من العوامل تتمثل في طبيعة العقد وموضوعه وقوة الأدلة الالكترونية والأصول القانونية التي تنظم العقود الالكترونية.

ويثبت العقد الإداري الالكتروني بنفس الوسائل التي تثبت بها العقود الالكترونية الأخرى التي تنظمها القوانين الخاصة بالتجارة الالكترونية.

ومن أهم الوسائل ا56لتي يمكن استخدامها لإثبات العقد الإداري الالكتروني :

السجلات الالكترونية: وهي الوثائق والسجلات التي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها الكترونيا والتي تتضمن بيانات العقد، مثل بيانات أطراف العقد وشروطه والتوقيعات

الرسائل الالكترونية: وهي جميع الرسائل التي يتم إرسالها أو تلقيها الكترونيا والتي تتضمن بيانات العقد مثل العروض والطلبات والقبولات.

التوقيع الالكتروني: وهو تقنية حديثة تسمح بتوقيع الوثائق الالكترونية بشكل امن ومعتمد ويمكن استخدامها لإثبات توقيع الأطراف على العقد.

وبعد عرض وسائل الإثبات نرى أن العقد الالكتروني حجة في الإثبات أمام القضاء ما لم يثبت بطلانه ويجوز للمتعاقدين الاتفاق على طرق خاصة لإثبات العقد الالكتروني، كما يجوز للقضاء الاستعانة

55 يوسف بوعيسى ، النظام القانوني للعقد الالكتروني ظن مجلة البحوث القانونية والسياسية ، 2018الجزائر ، ص 130

56 أحمد أبو صباح و ابراهيم الصرايرة ، إثبات العقد الإداري الالكتروني ، بحث منشور في مجلة النجاح للأبحاث " العلوم الانسانية " الاردن ، 2020 ، م 34 ، ع 7 ، ص 12

بخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات لإثبات العقد الالكتروني.

ثالثا: بطلان العقد الإداري الالكتروني:

يبطل العقد الإداري الالكتروني في الحالات57 الآتية :

عدم توافر التوقيع الالكتروني أي إذا لم يتم توقيع العقد الإداري الالكتروني باستخدام تقنية التوقيع الالكتروني المعتمدة.

عدم مطابقة العقد الإداري الالكتروني لشكل العقد التقليدي وفقا لأحكام القانون.

وبشكل عام فان بطلان العقد الإداري الالكتروني يؤدي إلى آثار قانونية مشابهة لأثار بطلان العقد الإداري التقليدي التي تتمثل في:

عدم نفاذ العقد، أي لا ينتج العقد الإداري الالكتروني أي أثار قانونية، ولا يرتب أي حقوق أو التزامات على طرفيه

إمكانية التعويض يجوز للمتعاقد المتضرر من بطلان العقد الإداري الالكتروني المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به

ومن أمثلة بطلان العقد الإداري الالكتروني في حالة تعاقد الإدارة العامة مع شخص طبيعي ناقص الأهلية او تم التوقيع عليه تحت الإكراه.

رابعا: النظام القانوني للعقد الإداري الالكتروني:

يحكم العقد الإداري مجموعة من القواعد القانونية التي تتمثل في:

قواعد القانون العام: تسري هذه القواعد على العقد الإداري الالكتروني وهي تنظم العقود الإدارية بشكل عام مثل قانون المناقصات والمزايدات العامة وقانون تنظيم المنافسة، قانون التجارة الالكترونية.

قواعد القانون الخاص: تسري على العقد الإداري الالكتروني بعض قواعد القانون الخاص مثل قواعد التعاقد وقواعد الإثبات وقواعد الالتزامات والعقود.

وبشكل عام فان النظام القانوني للعقد الإداري الالكتروني يجمع بين قواعد القانون العام وقواعد القانون الخاص فالإدارة العامة تتمتع بامتيازات السلطة العامة وتسري عليه أيضا قواعد القانون الخاص

بعض الأحكام الخاصة بالنظام القانوني للعقد الإداري الالكتروني ، الإبرام ، التوقيع ، الإثبات، البطلان .58

الفرع الثاني: الأثر القانوني للقرار الإداري الالكتروني:

عندما يتمتع القرار الإداري بصفة الوجود القانوني فان ذلك يعني أنه أصبح نافذا وساري المفعول في مواجهة اطرافه كما يترتب اثاره القانونية ويصبح ذا حجية، مما يفتح الباب واسعا لفكرة التظلم والطعن قضائيا لهذا القرار.

وللوقوف على الأثر القانوني للقرار الإداري الالكتروني لابد من التطرق إلى نفاذ وحجية القرار الإداري الالكتروني وطرق إثبات نفاذه وتنفيذه.

57 يوسف بوعيسى ، النظام القانوني للعقد الالكتروني ظن مجلة البحوث القانونية والسياسية ، 2018الجزائر ، ص 133

58 يوسف بوعيسى ، النظام القانوني للعقد الالكتروني ظن مجلة البحوث القانونية والسياسية ، 2018الجزائر ، ، ص 137

أولا: نفاذ وحجية القرار الإداري الالكتروني:

يقصد بنفاذ القرار الإداري انه إنتاج القرار الإداري لأثاره القانونية التي صدر بقصد إحداثها أي دخوله حيز التنفيذ.

أي أن نفاذ القرار الإداري يتمثل في دخوله حيز التنفيذ من تاريخ صدوره من السلطة المختصة مستوفيا لشروطه منتجا لأثاره القانونية ، ولا يمكن الاحتجاج بهذا القرار الإداري أمام الأفراد إلا بعد علمهم به بإحدى وسائل العلم التي تتمثل بالنشر والتبليغ و العلم اليقيني .59

ويظهر دور الإدارة الالكترونية في نفاذ القرار الإداري من خلال النشر أو التبليغ الالكتروني في الصحف الالكترونية بدلا من النشر التقليدي في الصحف الرسمية بالنسبة للقرار الإداري التنظيمي، أما بالنسبة للقرار الفردي فيكون نافذا الكترونيا من خلال العلم اليقيني لصاحب الشأن بالقرار الإداري على موقعه الالكتروني.

النشر الالكتروني : و يقصد بالنشر الالكتروني إعلان أو إبلاغ الأفراد كافة ومنهم صاحب الشأن بمحتويات القرار الذي تصدره الإدارة ، حتى يكونوا على بينة منه ،وعرف أيضا بأنه " عملية إجرائية ذات طابع برمجي تهدف لنقل العلم بالقرار الإداري إلى جميع الوسائل التي يتيحها الواقع الالكتروني " 60

فهو يقوم على مجموع من الإجراءات الالكترونية التي يتولى مباشرتها الموظف الفني المكلف من قبل جهة الإدارة ، كأن تعتمد نقل مستند القرار من جهاز الحاسوب و وضعه على شبكة الانترنت بغرض تمكين الجميع من الاطلاع عليه مبنية على تسلسل إجرائي دقيق يتولى الحاسوب تنفيذه في ضوء الأوامر المدخلة من قبل هذا الموظف ، كما هو الحال في النشر الورقي بالطرق التقليدية .61

وامام التقدم الذي يشهده العالم نجد أن الادارة تقوم بالتبليغ بواسطة النشر عبر الوسائل الالكترونية كالإنترنت وغيرها.

فلجوء الإدارة لهذا النشر لا يأتي من فراغ وإنما نتيجة لسعيها الدؤوب نحو مواكبة التطور التكنولوجي الامر الذي ساعد على التواصل بين الادارة وذوي الشأن وكل من يتعامل معها.

والأصل أن يترك للإدارة حرية اختيار وسيلة النشر التي ترى أنها تتلاءم وعلم الكافة ، ولكن إذا حدد القانون وسيلة معينة للنشر ، وجب أن يتم النشر وفقا لهذه الوسيلة ، فإذا اتبعت الإدارة وسيلة غير تلك التي نص عليها القانون كان النشر باطلا .62 وبالتالي فإن ميعاد الطعن لإلغاء القرارات الإدارية يبدأ منذ قيام الإدارة بإرسال قرارها الإداري عبر الموقع الالكتروني لأصحاب الشأن أو بواسطة بريدهم الالكتروني ، فهل يمكن اعتبار تلك الوسائل معتبرة قانونا لتبليغ الأفراد أو أصحاب الشأن بالقرارات الإدارية؟

في البداية ، لم يعترض الفقه الإداري لتناول فكرة القرار الإداري الالكتروني و نفاذه في حق الإدارة

59 زينب عباس محسن ، الإدارة الالكترونية و اثرها في القرار الإداري ،مجلة كلية الحقوق ، 2014 ، المجلد 16 ، ع1 ، ص311

60 نواف العقيل ، ناصر عبدالحليم ، نفاذ القرار الإداري الالكتروني ، مجلة علوم الشريعة والقانون ، الاردن ، المجلد 40 ، الملحق 1، 2013

61 محمد البداوي ، القرار الإداري الالكتروني ، مرجع سابق ، ص

62 محمود حلمي ، سريان القرار الإداري من حيث الزمان ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1962 ، ص 115

و الأفراد ، إلا أن القلة اعترضوا على وسائل الوسائل الالكترونية وأثرها في تبليغ القرار الإداري وتعرضوا لها بالنقد ، حيث ذهب البعض إلى القول " نرى أنه وان كانت وسائل العلم الالكتروني كالفاكس تعد أسرع و أكثر دقة من وسيلة البريد في إيصال العلم إلى ذوي الشأن – إلا أنها لا تؤدي إلى العلم ذاته بل تعد قرينة على العلم فقط ، فقد لا يستلم صاحب الشأن صورة الإعلان بالفاكس و يتسلمه شخص آخر " 63

إلا أننا نجد من الممكن الاعتداد بالنشر الالكتروني كوسيلة لنشر القرار الإداري الالكتروني عبر الوسائل الالكترونية مواكبة للتطور الهائل في مجال الوسائل الالكترونية وصولا للحكومات الالكترونية.

التبليغ الالكتروني : هو قيام الادارة بتبليغ الأفراد وذوي الشأن بالقرارات الادارية مباشرة و ذلك بالوسائل المختلفة التي تراها مناسبة ، ويعتبر الإعلان الوسيلة الأساسية للعلم بالقرارات الإدارية الفردية ، فهي تخاطب فردا معينا أو أفراد معينين بالذات وبالتالي يكون من السهل على الإدارة تبليغ ذوي الشأن عن طريق البريد الالكتروني الخاص بهم .64

وإذا كان التبليغ هو الطريقة التي ينتقل بها القرار الإداري إلى ذوي الشأن، والذي يبدأ به ميعاد الطعن بالإلغاء متى ثبت تحققه، فانه يستدعي وضع ضوابط لهذا النوع من التبليغ، أي التبليغ الالكتروني، لمواكبة التطور فان كان هذا الأمر ميسورا بالنسبة للقرارات التنظيمية، فانه يمكن تحديد هذه الضوابط بالنسبة للقرارات الإدارية الفردية، وذلك من خلال إقرار الأفراد عند تقديمهم طلبات من خلال الانترنت برغبتهم في تلقي الرد الكترونيا على الموقع الذي يختارونه.

فعند التقدم بطلب الكتروني للإدارة للحصول على خدمة معينة أو لإحداث أو تعديل مركز قانوني ، فانه يمكن الاتفاق مع الجهة الإدارية على أن تتم المراسلات بواسطة الانترنت ، في سبيل ذلك يتم التوقيع على تعهد أو إقرار بذلك الاتفاق وأن يتضمن إعلام الجهة الإدارية صاحبة الاختصاص بالموقع الالكتروني الذي يرغب الشخص في تلقي رد الإدارة عليه .65

وبالتالي يتضح الفرق بين النشر والتبليغ فالنشر وسيلة العلم بالقرارات التنظيمية أي أن الإدارة تلجأ للنشر في حالة القرارات الجماعية عن طريق النشر على موقع الإدارة الالكتروني، أما التبليغ فهو وسيلة تلجأ إليها الإدارة في حالة القرارات الفردية فتقوم بتبليغ الأفراد عن طريق البريد الخاص بهم.

العلم اليقيني : بالإضافة إلى وسيلتي النشر والتبليغ أضاف القضاء وسيلة العلم اليقيني ومقتضاه أن إذا علم صاحب الشأن بفحوى القرار علما يقينيا نافيا للجهالة لا ضنيا ولا افتراضيا قام هذا العلم مقام النشر و الإعلان ، وفي إطار القرار الإداري الالكتروني تتم المخاطبة باستخدام التكنولوجيا الحديثة ، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من نظرية العلم اليقيني بصورتها التقليدية ، لان مثل هذه الوسائل لا مجال للاجتهاد فيها من حيث اعتبار المطلوب تبليغه بالقرار قد علم علما يقينيا بهذا القرار

63 مرية العقون ، القرار الإداري الالكتروني كأسلوب حديث للمرافق العامة ، مرجع سابق ، ص 9

64 نواف العقيل ، ناصر عبدالحليم ، نفاذ القرار الإداري الالكتروني ، مرجع سابق ، ص1028

65 المرجع السابق ، ص 1033

فالأصل يرتكز على وصول الرسالة الالكترونية المتضمنة للقرار الإداري لإعلام صاحب الشأن بها عبر البريد الالكتروني والذي له رقم سري لا يعرفه إلا صاحبه .66

وقد ثار خلاف حول مدى حجية وسائل التبليغ الالكتروني ، والتي من بينها انه قد تصل الرسالة الالكترونية المتضمنة للقرار الإداري و قد تكون مبهمة أو غير مفهومة نتيجة لتضمن جهاز الحاسوب أنظمة حماية مشفرة أو تعرض نظام الاتصال للقرصنة أو الفيروسات أو عدم استقبال الرسالة من قبل المستقبل الآلي لعدم وجود حيز كاف للتخزين ، أو تصل الرسالة إلى المستقبل الآلي وتكون غير قابلة للاستخراج لتعرضها للفيروسات والبرامج الضارة ، كل ذلك عوامل تتعلق بمدى نفاذ القرار الإداري وإشكالية التبليغ الالكتروني خصوصا في الدول النامية التي مازالت لم تنشأ أنظمة و برامج حماية الاتصالات الالكترونية في ظل الهجمات الالكترونية المتكررة .

كما تم التساؤل حول معرفة ميعاد رفع دعوى بالإلغاء في القرار الإداري الالكتروني فعلى فرض أن الرسالة الالكترونية المتضمنة للقرار الإداري لم تتعرض للقرصنة او الفيروسات او أي إشكالية من الإشكاليات السابق ذكرها فكيف يتم حساب مدة الستين يوم المخصصة للطعن بالإلغاء في القرار الإداري ، هل يتم اعتبار القرار الإداري مبلغا من تاريخ الإرسال أو من تاريخ فتح الرسالة الالكترونية أو من تاريخ فتح البريد الالكتروني دون فتح الرسالة الالكترونية67

ثانيا: الإثبات الالكتروني لواقعة نفاذ القرار الإداري:

تتميز قواعد الإثبات في القانون الإداري عن غيرها، لأنها غير مقننة، فالإدارة باعتبارها تتمتع بامتيازات السلطة العامة الامر الذي يجعلها في مركز متقدم عن الافراد المتعاقدين معها لذلك فقد أعطى القاضي الإداري سلطة غير مألوفة بالمقارنة مع القاضي العادي تمكنه من العمل على تحقيق التوازن بين طرفي الدعوى الادارية لأجل الوصول إلى الحقيقة ، تطبيقا لذلك نجده لا يتقيد بوسائل الإثبات المنصوص عليها في التشريع المدني، بل له سلطة تقرير الأدلة وابتداعها باعتباره حامي المشروعية وقاضيها.

و عليه يتعين على الإدارة إثبات الوسيلة التي أدت إلى نفاذ قرارها في مواجهة الطاعن ومثل هذا الالتزام يبقى حاضرا في ظل التطور التكنولوجي الذي شهدته واقعة النفاذ للقرار الإداري ، إذ أنه يصبح مطلوبا أيضا إثبات قيامها بنشر قراراها أو إعلانه عبر الوسائل الالكترونية المتاحة ، وان العلم اليقيني بقرارها قد تحقق من خلال ما تكشف عنه بعض الإجراءات الفنية و التقنية .68

أن إثبات النشر الالكتروني للقرار الإداري يقع على عاتق الإدارة فهي ملزمة بإثبات قيامها بنشر القرار الإداري عبر صفحات الانترنت المخصصة لذلك أو من خلال الشاشات المرئية الموجودة بداخل مقارها، على أن يكون ذلك وفقا لما يتناسب مع طبيعة

66 ماهر مشعل ، مرجع سابق ، ص 56

67 نواف العقيل ، ناصر عبد الحليم ، مجلة علوم الشريعة و القانون ، الاردن ، مجلد 40 ، ملحق 1 ، 2013

68 رحيمة الصغير ، العقد الإداري الالكتروني ، دراسة تحليلية مقارنة ، دا ر الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2010 ، ص 121

هذه الوسائل الجديدة ، فالاختلاف يكمن في آلية الإثبات مع بقاء القاعدة العامة على حالها دون تغيير.69

وفي هذا الاتجاه بإمكان الإدارة اطلاع القاضي على نسخة من الجريدة الرسمية الالكترونية أو الجريدة الكترونية أو صفحة الويب التي قامت بنشر القرار من خلالها ، كما يتولى القاضي بنفسه التحقق من وجود التشريعات التي تمنح الإدارة رخصة النشر الالكتروني لقراراتها الصادرة عنها ، كما أنه في حال لجأت الإدارة إلى إيصال العلم بالقرار الإداري بواسطة النشرات المرفقية الالكترونية فيتعين عليها إثبات صدور هذه النشرات وتضمينها للقرارات الصادرة عنها أو على الأقل القرار الإداري محل النزاع وإبراز تاريخ نشرها وتوزيعها .

ولكي يمكن الاعتراف بوجود القرار ومقدرته على أحداث أثره وصلاحيته في الإثبات لابد من خضوع المستند أو السجل المتضمن له لمجموعة من الضوابط:

أن تكون المعلومات الواردة محفوظة في السجل بحيث يمكن الرجوع إليها فيما بعد.

الاحتفاظ بالسجل وفقا للشكل الذي كان عليه عند الإنشاء والإرسال والتسليم.

أن تكون المعلومات كافية بخصوص المنشئ والمستلم وتحدد تاريخ ووقت الإرسال والتسليم

استيفاء كافة الشروط التي تحددها الجهات ذات العلاقة .70

وبالتالي يمكننا القول أن الإثبات الالكتروني يعد عملا فنيا له ابعاد قانونية حيث يهدف إلى تأكيد الادعاء أمام القضاء من خلال الحقائق الموجودة في نطاق الواقع الالكتروني.

أما عن حجية الكتابة الالكترونية في إثبات نفاذ القرار الإداري ، فإنه الإدارة تلتزم بإثبات نفاذ قرارها الذي صدر في شكل المستند الالكتروني عند اعتمادها على الكتابة الالكترونية.71

فالكتابة الالكترونية تبتعد عن الواقع الورقي و تنطلق من دعائم الكترونية وتعبر عن مضمون مفهوم وواضح ، ويمكن عرضها من خلال شاشات الاتصال المختلفة ايا كان الجهاز الذي تتبعه هذه الشاشات ، وعلى هذا الأساس لعبت دورها الكبير في التعبير عن الإرادة و انجاز مجموعة كبيرة من التصرفات القانونية عبر الواقع الالكتروني بجميع وسائله ، وتعتبر من اهم الوسائل الحديثة صفحات الويب عبر شبكة الانترنت ، والبريد الالكتروني ، الهاتف المحمول وبرامج المحادثة المكتوبة والصوتية.72

أما عن الشروط 73الواجب توفرها في الكتابة الالكترونية لكي يعتد بدورها في مسائل الإثبات فهي تتمثل في :

69 سليمان الطماوي ، الوجيز في القضاء الإداري " دراسة مقارنة " ، منشورات جامعة عين شمس ، مصر ، 1982 ، ص 178

70 محمد البداوي ، مرجع سابق ، ص

71 الصالحين محمد ، الكتابة الرقمية طريقا للتعبير عن الإرادة و دليلا للاثبات " دراسة لقوانين المعاملات الالكترونية في ضوء القواعد العامة " ، منشاة المعارف ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 49

72 المرجع السابق ، ص 49

73 محمد سليمان نايف ، مرجع سابق ، ص 742

يشترط في الكتابة الالكترونية أن تكون واضحة اي مقروءة وكاشفة عن مضمونها ولا تشتمل على اللبس أو الغموض سواء كانت حروف أو رموز.

أن تظل باقية ومستمرة على الوسيط المادي فترة زمنية لا بأس بها لكي تستخدم في وسائل الإثبات.

التطابق والاتفاق بين الكتابة الالكترونية والورقية في ثباتها ومقاومتها لأي تعديلات يرد إدخالها عليها.

ضرورة توفير الحماية اللازمة لمنع تعرضها للقرصنة أو التلف أو الفقدان كالذي تتعرض له المستندات الورقية.

وبالتالي نرى أن الكتابة الالكترونية تساهم إلى حد كبير في تعزيز مبدأ الحق في الإثبات بالنظر إلى طبيعتها التي تسمح بتسيير عمل القضاء الإداري في تقصي الأدلة وحسم النزاع وصولا للحقيقة.

أما عن حجية البريد الالكتروني تتمثل تحقيق العلم بالقرار الاداري بغض النظر عن الطريقة التي تم اتباعها لتحقيق العلم بالقرار، فالإدارة لها سلطة تقديرية في اختيار الوسيلة المناسبة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.74

ومتى لجأت الإدارة إلى البريد الالكتروني لنقل العلم بقرارها فان حجية هذا الأمر تخضع لسلطة القاضي وله أن يأخذ به أم لا حسب قناعته في هذا الشأن .

ثالثا: تنفيذ القرار الإداري الالكتروني:

يعتبر القرار الإداري نافذا بصدوره صحيحا من السلطة المختصة، أما تنفيذ القرار الإداري من جهة الإدارة نفسها أو من جهة الأفراد أنفسهم.

أما دور الإدارة الالكترونية في تنفيذ القرار الإداري يظهر من خلال تحويل الإجراءات الإدارية التقليدية إلى إجراءات الالكترونية حيث تقوم أجهزة الحاسوب بالاستجابة لتنفيذ الأوامر كليا او جزئيا بحسب الطلب دون تدخل الموظفين الإداريين، بناء على البيانات والمعلومات المدخلة مسبقا للحاسوب.75

الخاتمة

سبق وأن ذكرنا أن المرفق العام الالكتروني هو وسيلة لتحسين وتطوير المرفق العام التقليدي، من خلال اعتماده على أساليب أكثر شفافية وسرعة ومرونة وبعيدا عن الرتابة لتلبية احتياجات المواطنين. من خلال هذه الدراسة التي تناولت "المرفق العام الالكتروني " نستطيع أن نسجل بعض النتائج التي استخلصناها، وأهم التوصيات التي نرغب في طرحها، على النحو الآتي:

أولا: النتائج:

ان المرفق العام الالكتروني هو مرفق اداري بمعناه المقصود، أي أنه لا يتميز عن المرفق العام التقليدي الا من حيث الوسائل المتبعة لتسيير عمل المرفق.

لا يعد المرفق العام الالكتروني بديلا عن المرفق العام التقليدي، بل يعتبر تطويرا له وفقا للتطور الحاصل فالعالم بسبب التطور التكنولوجي،

74 خالد ممدوح ،حجية البريد الالكتروني في الاثبات " دراسة مقارنة " ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، 2010 ، ص75

75 زينب عباس محسن ، مرجع سابق ، ص312

فالدولة تلجأ اليه للقضاء على السلبيات التي تتعلق بالمرفق العام التقليدي كالمصاريف الزائدة والبطء في تقديم الخدمات، وللوصول الى الادارة الرشيدة.

تأثر النشاط الإداري الصادر عن المرفق العام بالتطور التكنولوجي، مما أدى الى صدور عقود وقرارات إدارية الكترونية.

يحقق العقد الإداري الالكتروني مزايا جديدة عن تلك التي يحققها العقد الإداري التقليدي. الاثبات باستخدام الكتابة الالكترونية والمحررات الالكترونية والتوقيع الالكتروني يعزز الثقة والأمان في المعاملات، طالما كانت هذه الوسائل خاضعة للأحكام والضوابط القانونية.

يشكل القرار الإداري الالكتروني مرحلة مهمة لتعزيز المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة بانتظام واطراد.

ان نفاذ القرار الإداري الالكتروني ودخوله حيز التنفيذ في مواجهة اطرافه، أدى الى ظهور وسائل الكترونية كالإرسال الالكتروني لمستند القرار والاستقبال الالكتروني له للعلم بمضمون القرار.

ان الحديث عن المرفق العام الالكتروني واعماله القانونية المتمثلة في العقد الإداري الالكتروني والقرار الإداري الالكتروني، يوضح قدرة الإدارة العامة الالكترونية الى مواكبة التطورات الحاصلة في العالم عن طريق تقديم النشاط الإداري بكافة الوسائل الالكترونية.

ثانيا: التوصيات:

العمل على استحداث دوائر قضائية في المحاكم الليبية، متخصصة في مجال التعامل الالكتروني.

تطوير العمل الإداري داخل مؤسسات الدولة بما يتناسب مع التطور التكنولوجي، حذوة بالدول المتقدمة.

نشر ثقافة العمل الالكتروني من خلال الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تشجع على التحول الرقمي من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية.

توفير ضمانات فعالة لتفادى المخاطر التي من الممكن أن تعرقل عمل ونشاط المرافق العامة الالكترونية، من خلال إرساء نظام قانوني متكامل يشمل كافة الاحكام المتعلقة بتنظيم المعاملات الإدارية الالكترونية

المراجع:

أولا: الكتب

1. احمد يوسف، أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل الالكترونية لجهة الإدارة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017

2. السيد محمد ابراهيم، رقابة القضاء الإداري على الوقائع في دعاوى الإلغاء، د. ن، 1998، ط1

3. الصالحين محمد، الكتابة الرقمية طريقا للتعبير عن الإرادة ودليلا للإثبات " دراسة لقوانين المعاملات الالكترونية في ضوء القواعد العامة "، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2008

4. أمل لطفي حسن، أثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية " دراسة مقارنة " دار الفكر الجامعي، الإسكندرية

5. اميمة بنت عبدالله، القرار الإداري الالكتروني " حدوده و ضوابطه"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 26

6. بشـــار محمود، الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شـــبكة الانترنت، دار الثقافة للنشـــر والتوزيع، الاردن، 2006

7. حمـدي القـبيلات، قـانون الإدارة العـامـة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2014

8. خـالـد ممـدوح، حجيـة البريـد الالكتروني في الاثبـات " دراســـة مقـارنـة "، دار الفكر الجـامعي الإسكندرية، 2010

9. رحيمة الصـــغير، العقد الإداري الالكتروني، دراســـة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010

10. ســـليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973

11. ســـليمـان الطمـاوي، الوجيز في القضـــاء الإداري " دراســـة مقارنة "، منشـــورات جامعة عين شمس، مصر، 1982

12. ســـليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإداريـة " دراســـة مقـارنـة "، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ط 7

13. صـــالح احمد عبطان، الشـــكلية في العقود الالكترونيـة، كليـة القـانون جـامعـة الموصـــل، 2006،ط1

14. صـــالح المنزلاوي، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية، دار النهضـــة العربية، القاهرة، 2005

15. صـــفـاء فـتـوح جـمـعـة، الـعـقـد الإداري الالكتروني، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2014

16. عبد الوهاب محمد رفعت، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي، بيروت، 2005

17. عصـــام عبـد الـفـتـاح مطر، الحكومـة الالكترونيـة بين النظريـة والتطبيق، دار الجـامعـة الجديدة، الإسكندرية، 2008

18. ماجد الحلو، العقد الإداري الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007

19. ماجد راغب الحلو، القضـــاء الإداري " مبدأ المشـــروعية" لجان التوفيق في المنازعات الإدارية، تنظيم القضاء الإداري، اختصاص القضاء الإداري، ولاية القضـــاء الإداري، قضـــاة الإلغاء والتعويض والتـأديـب، الطعن في الأحكام، منشـــأة المعارف، الإسكندرية

20. مـازن لـيـلـو راضـــي، الـقـانـون الإداري، المطبوعات الجامعية ن الإسكندرية، 2008

21. مجدي مدحت، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر

22. محمـد علي ال يـاســـين، القـانون الإداري، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، 1973

23. محمد فؤاد مهنا، دروس في القانون الإداري المصري، دار الثقافة، الإسكندرية، 1947

24. محمود عـاطف البنـا، العقود الإداريـة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007

25. مفتـاح خليفـة، القرار الإداري الالكتروني كوســـيلة مســـتحدثة لمباشـــرة الإدارة لوظائفها، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية

26. نـاصـــر لبـاد ، الوجيز في القـانون الإداري ، الجزائر ، ط2 ،

ثانيا: الرسائل العلمية

1. عثمان فارس، الحكومة الالكترونية وأثرها على المرافق العامة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2010

2. ماهر مشعل الفيصل، القرار الإداري الالكتروني كأحد تطبيقات الحكومة الالكترونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط، 2020

3. محمد سليمان نايف، النفاذ الالكتروني للقرار الإداري " دراسة تطبيقية مقارنة "، رسالة دكتوراه، كلية القانون جامعة عين شمس، 2015

4. محمود حلمي، سريان القرار الإداري من حيث الزمان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1962

5. نبراس محمد جاسم، أثر الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة " دراسة مقارنة "، رسالة ماجستير، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008

6. نزار حازم، التعاقد عن طريق شبكة المعلومات العالمية الانترنت، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة الموصل، 2002

ثالثا: المجلات العلمية:

1. أحمد أبو صباح و ابراهيم الصرايرة ، إثبات العقد الإداري الالكتروني ، بحث منشور في مجلة النجاح للأبحاث " العلوم الانسانية " الاردن ، 2020 ، م 34 ، ع 7

2. أسعد كامل منصور، القرار الإداري الالكتروني، ورقة علمية مداخلة في مؤتمر الإدارة الالكترونية، كلية العلوم والآداب، 2021

3. بشار خياط، العقد الالكتروني، مجلة جامعة البعث، سوريا، 2017، المجلد 39، ع 67

4. زينب عباس محسن، الإدارة الالكترونية وأثرها في القرار الإداري، مجلة كلية الحقوق، 2014، المجلد 16، ع1

5. علي مختاري، المرفق العام الالكتروني الواقع والمأمول، بحث مقدم في الملتقى الدولي " النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع – تحديات- افاق " ونشر في مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة محمد بومضياف، الجزائر، 2019

6. قيدار عبد القادر، ابرام العقد الإداري الالكتروني وإثباته، مجلة الرافدين، 2008، مجلد 10، ع 37

7. ماجد راغب الحلو، القرار الإداري والحد الفاصل بين بطلانه وانعدامه، بحث منشور، مجلة العدالة، وزارة العدل بدولة الامارات العربية المتحدة، ع 65، س18

8. ماجد ملفي زايد، الضوابط القانونية للقرارات الإدارية الالكترونية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون دمنهور، ع 41، 2023

9. محمد البداوي، القرار الإداري الالكتروني، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، ع 23، 2018

10. محي الدين علاء مصطفى، القرار الاداري الالكتروني كأحد تطبيقات الحكومة الالكترونية، بحث مقدم في مؤتمر المعاملات الالكترونية، جامعة الامارات العربية المتحدة، 19-20/ 5 / 2009

11. مرية العقون، القرار الإداري الالكتروني كأسلوب حديث للمرافق العامة، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، 2018

12. نواف العقيل، ناصر عبد الحليم، نفاذ القرار الإداري الالكتروني، مجلة علوم الشريعة والقانون، الاردن، المجلد 40، الملحق 1، 2013

13. يوسف بوعيسى، النظام القانوني للعقد الالكتروني ظن مجلة البحوث القانونية والسياسية، 2018الجزائر

رابعا: التشريعات القانونية:

1. قانون المعاملات الالكترونية رقم6 لسنة 2023

2. قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية 2001

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

أثر الأسمدة والمبيدات على خصائص التربة في سهل المرج شمال شرق ليبيا

[1] أ.د منصف محمد صالح، [2] د.مروان عبدالكريم المنصوري، [3]أ. كريمه أحمد الجهيمي.

1.قسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة بنغازي.

2.قسم الجغرافيا الاكاديمية الليبية بنغازي.

3.قسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة بنغازي.

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: لا يوجد

الملخص

تناولت هذه الدراسة اثر التسميد غير المدروس والمفرط وكذلك اثر المبيدات على التربة في سهل المرج ومايمكن أن يترتب عليها من ضرر بيئي من شأنه التأثير على خصوبة التربة وكفاءتها الإنتاجية، فالتربة في منطقة الدراسة جيدة الخصوبة الا انها تعاني من قص في بعض العناصر المغذية والتي يستعاض عنها بإضافة الأسمدة الكيماوية ،وكذلك ظهور بعض الآفات الحشرية والامراض النباتي التي تقاوم عن طريق رش أنواع معينة من المبيدات كلان لهل الأثر السيء على التربة مع الوقت. والذي يظهر من خلال هذه الإضافات غير المقننة والتي لايتبع فيها الطارق العلمية الحديثة والتي تنظم طريقة إضافة الأسمدة ورش المبيدات .كما توصلت نتائج هذه الدراسة الى الضرر الذي سببته الأسمدة والمبيدات للتربة في منطقة الدراسة.وخاصة في ترب الصوبات التي كانت أكثر تاثراً من غيرها بسب زيادة التركيز السمي لهذه المبيدات والاسمدة وهذا مرجعه الى ارتفاع معدلات التبخر داخل الصوبة عن خارجها.

Abstract

This study dealt with the effect of unthought and excessive fertilization, as well as the effect of pesticides on the soil in the Al-Marj Plain and the possible environmental damage that could result from it that would affect the fertility of the soil and its productive efficiency. By adding chemical fertilizers, as well as the emergence of some insect pests and plant diseases that are resistant by spraying certain types of pesticides, both of which have a bad effect on the soil over time. Which is shown by this Unregulated additions, in which the modern scientific method does not follow, which regulates the method of adding fertilizers and spraying pesticides. The results of this study also found the damage caused by fertilizers and pesticides to the soil in the study area. Especially in the greenhouse soils, which were more affected than

others due to the increase in the toxic concentration of these pesticides and fertilizers. This is due to the higher rates of evaporation inside the greenhouse than outside it

Keywords:None

مقدمة:

تعاني التربة في كثير من الأحيان انخفاضاً في عناصرها الغذائية وهذا يرجع الى استهلاكها بزراعة المحاصيل ، حيث ان الفلاح همه الأساسي تحسين دخله وذلك بزيادة انتاجه من هذه المحاصيل وبالتالي زيادة استهلاك محتوى التربة المعدني ،فالتربة كما هو معروف عبارة عن جزء صلب واخر هواء والجزء الصلب عبارة محتوى معدني وعضوي وجزء الهواء مسام وفراغات قد تشغل احياناً بالمياه . ولان النشاط السائد في منطقة الدراسة هو النشاط الزراعي بشقيه البعلي والمروي ، الأكر الذ تسبب في استهلاك التربة المباشر وفقدها لعناصرها المغذية المتمثلة المغذيات الكبرى والصغرى على راسها النيتروجين والفوسفور ،لذا يستعاض هذا النقص بإضافة الأسمدة الكيماوية والتي يكون لها الأثر السيء على التربة خاصة اذا تمت اضافتها دون اتباع الطرق العلمية الحديثة ودون تقدير احتياج التربة من هذه الاسمدة المضافة ،وبالتالي تتضرر التربة مع الوقت وتصبح ملوثة. وكذلك الحال مع رش المبيدات والذي تحتاجه البيئة الزراعية للتخلص من الآفات والأمراض التي تصيب النباتات المزروعة، الا ان عمليات الرش قد تمون ضارة للتربة وخاصة اذا استخدمت هذه المبيدات بشكل مفرط وبطرق عشوائية قد تسبب الضرر للتربة اثناء تساقطها وهذا الضرر يكون في اشكال مختلفة وعند ري التربة تتلوث بهذه المبيدات وتترشح داخل قطاع التربة وقد لايظهر اثرها مباشرة ولكنه يزداد ضررها مع الوقت.

مشكلة الدراسة:

من أهم المعوقات التي يواجها أي مزارع فقدان التربة لخصوبتها وكذلك الامراض التي تصيب النبات وخاصة في مراحل نموه الأخيرة(النضج) الأمر الذي يضطره الى محاولة معالجة هذا النقص وهذا التدهور دون مراعاة للأساليب العلمية الحديثة الواجب اتباعها وكذلك الأنواع التي ينصح بها والتراكيز الواجب اضافتها من هذه الأسمدة وهذه المبيدات ،الامر الذي يؤثر على التربة سلباً ويسبب تدهورها.

تساؤلات الدراسة:

1 ما مدى الضرر الذي سببته الأسمدة والمبيدات للتربة قيد الدراسة؟

2. ماهي أهم العناصر المفقودة في التربة قيد الدراسة وماهي أنواع الأسمدة المستخدمة؟

3. ما مدى الضرر الذي تسببه الأسمدة المضافة للتربة في منطقة الدراسة.

4. ماهي أنواع الامراض النباتية السائدة في منطقة الدراسة. و ماهي أنواع المبيدات المستخدمة .

5. هل أنواع المبيدات المستخدمة مسموح بها وماهي كمية الضرر الذي سببته للتربة قيد الدراسة.

6.ماهي الحلول الواجب اتباعها للحد من تفاقم هذه المشكلة؟

الهدف من الدراسة:

1 .معرفة اهم العناصر الغذائية الموجودة في تربة منطقة الدراسة ،وذلك لمعرفة النقص من هذه العناصر.

2. معرفة أهم الأسمدة التي يستخدمها مزارعي المنطقة ومدى كفاءتها .

3.تسليط الضوء على الطرق المتبعة في التسميد وهل هي مطابقة للمعايير العلمية وهذا يعطي فكرة عن وعي المزارع البيئي وادراكه للضرر الذ تسببه هذه الأسمدة للتربة.

4. حصر الأمراض النباتية الموجودة في منطقة الدراسة وكذلك المبيدات المستخدمة لمكافحة هذه الامراض وهل مسموح باستخدامها وتقدير الضرر الذي تسببه للتربة قيد الدراسة.

5. محاولة إيجاد الحلول للحد من تفاقم هذه المشكلة.

منطقة الدراسة:

تقع منطقة الدراسة في الشمال الشرقي لدولة ليبيا وتحديداً على المصطبة الأولى للجبل الأخضر وتتخذ شكل السهل ،وهي من اشهر الأراضي الزراعية في ليبيا وكانت تعرف في التاريخ القديم بخزان روما حيث ان مصدر روما القديم من القمح كان يأتي من بارشي (المرج حالياً) ، وتعرف بعدة أسماء محلية كالنطع لاخضرار السهل في فصل الربيع ،صورة (1) وتعرف ايضاً بالغريق لامتلائها شتاءً بمياه الأمطار.

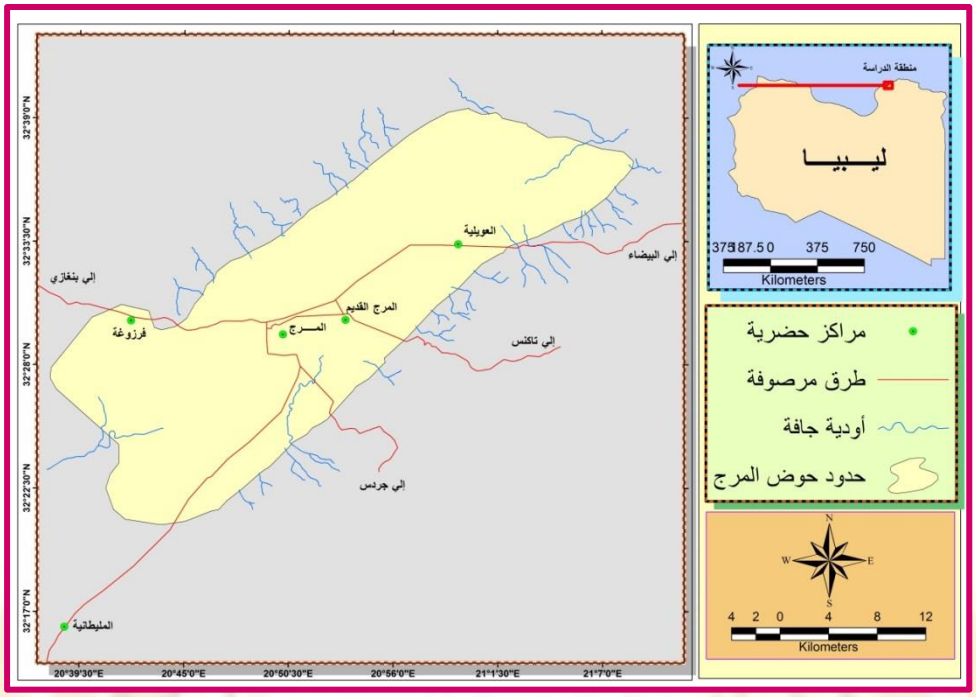
صورة (1) نطع المرج



ويحد منطقة الدراسة من الشمال الحافة الأولى للجبل الأخضر ومن الجنوب الحافة الثانية للجبل الأخضر (مرتفعات الشليوني) ، ومن الشرق منطقة العويلية ،وفلكياً تقع منطقة الدراسة ما بين دائرتي عرض 39 32 و 17 32 شمالاً وخطي طول 39 20 و 07 21 شرقاً ، ومنطقة الدراسة في مجملها عبارة عن حوض شبه مغلق يرتفع عن سطح البحر حوالي 270 الى 340 متر ومساحته حوالي 450 كم مربع تقريباً، ويمره الطريق الساحلي الرئيسي للدولة والذي يربطه بباقي مدنها وقراها، وتقع ضمنه مدينة المرج ، شكل (1).

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

شكل(1) موقع منطقة الدراسة



المصدر:عمل البحاث استناداً الى القوقل ارث ونظم المعلومات الجغرافية

طريقة الدراسة ومنهجيتها:

اعتمد في هذه الدراسة على الجانب الميداني حيث تم اتباع مجموعه من الخطوات بالشكل التالي:

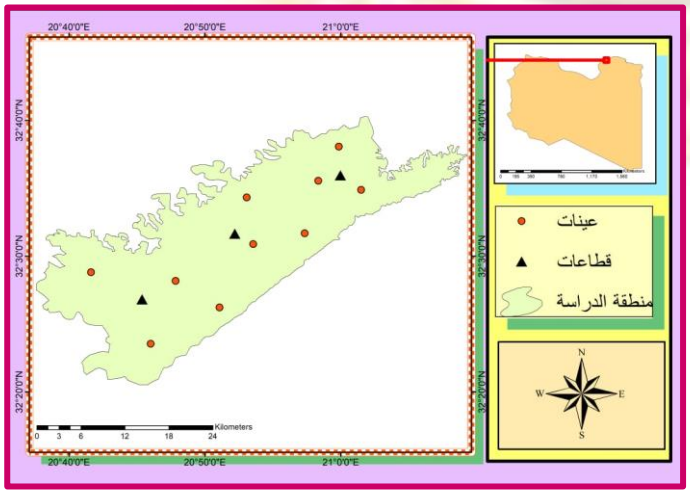
1 اخذ مجموعه من عينات التربة السطحية عشوائياً وذلك لمعرفة خصائص التربة ومعدلات النقص في العناصر المغذية.

2. حفر مجموعه من قطاعات التربة لمعرفة خصائص التربة مع العمق وكان الحفر وفقاً للمواصفات القياسية المعروفة صورة(2) وشكل(2).

صورة (2) قطاع تربة في منطقة الدراسة



شكل(2) أماكن اخذ العينات



3. توثيق اعراض نقص العناصر المغذية فوتوغرافياً والتي تظهر على النباتات المزروعه ، وكذلك التوثيق الفوتوغرافي للإصابات المرضية الناتجة من الفطريات والطحالب وغيرها.

4. نقل عينات التربة للمعمل لإجراء مجموعه من التحاليل ومنها :

أ. قوام التربة بواسطة تجربة التحليل الميكانيكي.

ب. تركيز الاملاح الكلية الذائبة بواسطة التوصيل الكهربي

ج. درجة تفاعل التربة

د. معدلات الخصوبة (المغذيات الكبرى والصغرى) بواسطة مطياف الضوء

هـ. المعادن الثقيلة لمعرفة درجة السمية

5. التحليل الاحصائي للنتائج المتحصل عليها.

أما المنهج المتبع في الدراسة فهو المنهج التحليلي الوصفي .

الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة:

يتميز سهل المرج بالعديد من الخصائص الطبيعية والتي انعكست على تربة السهل فكما هو معروف فان التربة ماهي الإنتاج تأثير مجموعه من العوامل على مادة الأصل وهذه العوامل تعرف بعوامل تكوين التربة وهي كالتالي:

1 مادة الأصل : وهي المواد الناتجة من عملية تجوية الصخور(نسيم ، 2001،ص32) ا، والصخر السائد في منطقة الدراسة يعكس نوع التربة في تلك المنطقة ، ومنطقة الدراسة يسود في تركيبها الجيولوجي الصخور الجيريه التي تتكون من كربونات الكالسيوم صورة (3)،وبالتالي تكون التربة السائدة في منطقة الدراسة تربة رسوبية ذات اصل جيري.

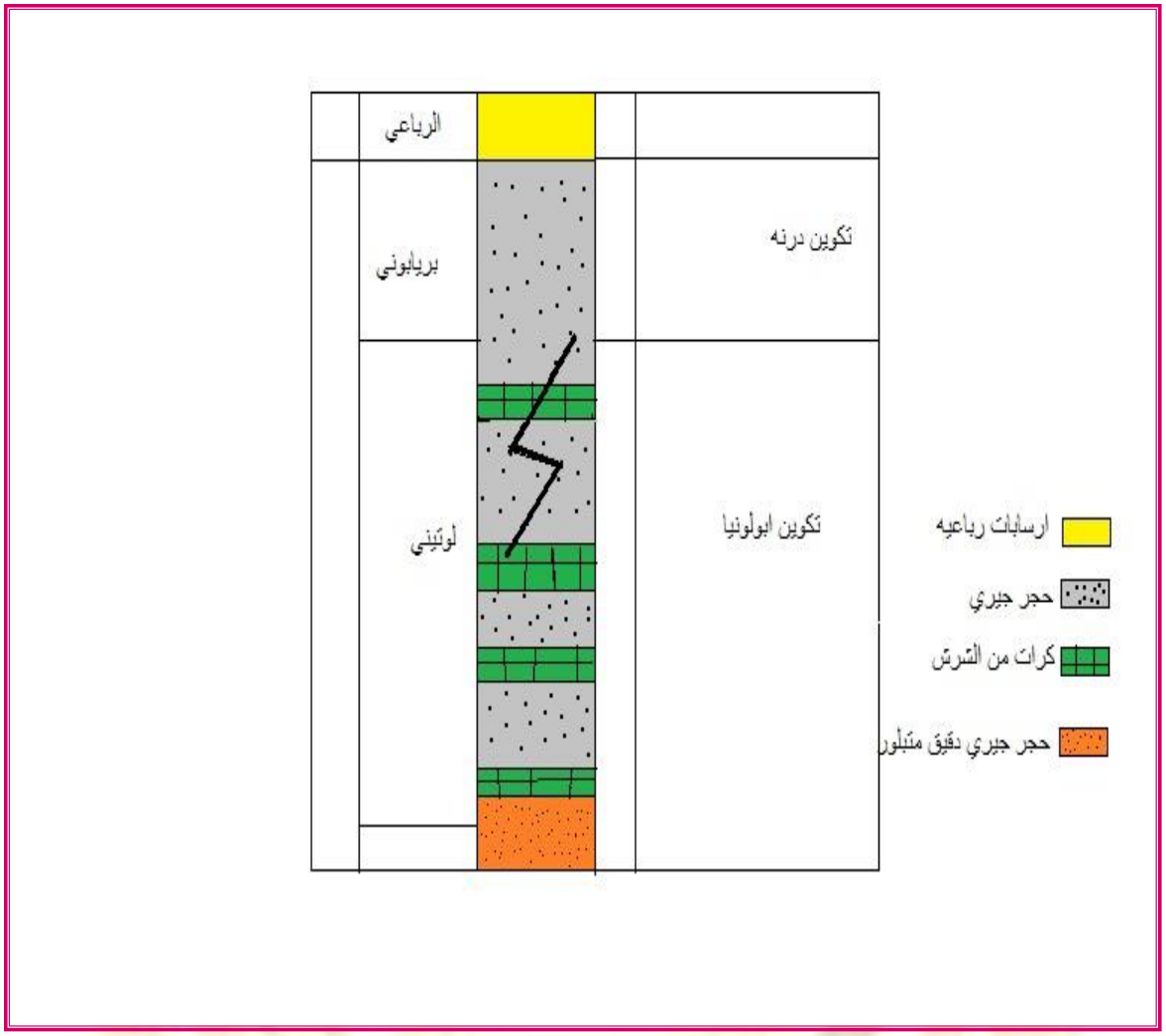
صورة (3) التركيب الصخري لمنطقة الدراسة (الصخور الجيرية)



المصدر :الدراسة الميدانية

ومن خلال التتابع الطبقي لمنطقة الدراسة شكل (3) يظهر وجود تكوينين رئيسين هما الأيوسين(درنه وابوبونيا) وتكوين العصر الحديث (الرباعي) والذي في مجمله عبارة عن تربه رسوبية ذات عمق كبير وسط السهل والذي قد يصل الى 50 متراً ويقل كلما اتجهنا الى اطراف السهل.

شكل(3) التتابع الطبقي في منطقة الدراسة



المصدر عمل الباحثين استناداً الى لوحة المرج الجيولوجية

2. الطبوغرافيا: من عوامل تكوين التربة المهمة حيث تتباين خصائص التربة حسب مستوى السطح حيث تختلف من السطح المستوي الى المتعرج(جويفل واخرون، 2000،ص54) و يتميز السهل باستوائه العام مع وجود تباين خفيف ليس له الأثر الكبير على التربة ونشأتها حيث يستقبل هذا السهل المنبسط الهين ماتحمله الأودية المجاورة اثناء تدفق مياه الأمطار وسيلان هذه الأودية، وبالتالي تفريغ حمولتها في السهل وهذه التفريغ استمر لفترة طويلة حتى ظهر السهل بشكله الحالي ,

والملاحظ تشابه بيئة الترسيب في منطقة الدراسة كما تظهرها صورة (4) بحيث يلاحظ في هذا المقطع الراسي تشابه التربة المنقولة والمرسبه في سهل المرج، بحيث أن اغلب حمولة هذه الأودية عبارة عن غرين وطمي وطين، وانها تزداد سماكة في المنتصف ويقل عمقها كلما ابتعدنا نحو اطراف السهل .

صورة (4) تشابه بيئة الترسيب في منطقة الدراسة



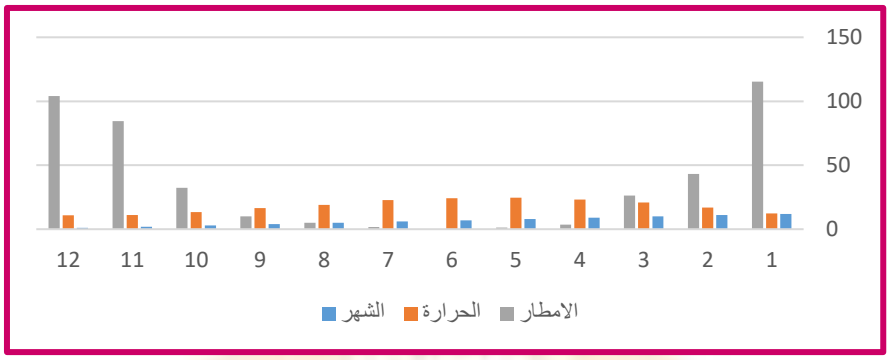
المصدر: الدراسة الميدانية

3. المناخ: ويعرف بالعامل النشط أو الموجب في عوامل تكوين التربة لانه يدخل في اغلب التفاعلات الحيوية التي تحدث في التربة (جويفل واخرون،2000،ص65)، ومناخ منطقة الدراسة يتميز بارتفاع معدلات الهطول شتاءً وجفافه وارتفاع حرارته صيفاً . وهذا المناخ يلائم العديد من المحاصيل الزراعية التي تشتهر بها منطقة الدراسة، وخاصة المحاصيل البعلية التي تعتمد على فصلي الشتاء والربيع للإنبات وموسم الصيف لاكتمال النضج والحصاد كالقمح والشعير.ومنطقة الدراسة تتعرض لعدلات هطول جيدة يبلغ متوسطها السنوي حوالي 400 ملم ويكون اغلبها في فصل الشتاء ،وان أكثر الشهور هطولاً شهر ديسمبر(القطعاني،2021،ص26).أما درجات الحرارة فتتميز بانخفاضها شتاءً في شهر يناير والذي سجل متوسط درجة حرارة 10.8م، وارتفاعها صيفاً في شهر أغسطس والذي سجل متوسط درجة حرارة بلغ 24.6م ،جدول (1) وشكل(4) .

جدول (1) متوسطات الحرارة والأمطار في منطقة الدراسة 1975-2015

الشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
الحرارة	10.8	11.0	13.3	16.4	18.9	22.7	24.2	24.6	23.2	20.8	16.9	**12.4**
الامطار	104	84.5	32.3	10.0	5.0	1.6	0.0	1.2	3.5	26.4	43.2	**115.3**

شكل (4) متوسطات الحرارة والأمطار في منطقة الدراسة



4.العامل الحيوي: وهو العامل الرابع من عوامل تكوين التربة وتلعب الاحياء دوراً هاماً في درجة تطور قطاع التربة (الخطيب،2006،ص49) ، ويظهر تأثيره من خلال حركة جذور النبات داخل التربة ،والتي تعمل على تفريق حبيبات التربة وبالتالي زيادة معدلات التهوية ، وكذلك ماتفرزه هذه الجذور من احماض امينية تساعد في عمليات الاذابة المختلفة كما أن لتساقط الأوراق وموت النبات وجذوره دوراً كبيراً في زيادة محتوى التربة العضوي. وللحيوانات الحافرة كالخلد وفأر الحقل دوراً في تقليب التربة وتهويتها ونقلها من مكان لأخر صورة (5) ،كما لاينسى دور الكائنات الحية الدقيقة كالبكتيريا والطحالب والفطريات في العمليات الحيوية التي تحدث داخل قطاع التربة.

صورة (5) حيوان الخلد وتقليب التربة وتهويتها



المصدر الدراسة الميداني

5.عامل الزمن: عملية تجوية الصخور والمعادن وتطور قطاع التربة ترتبط مع لزمن(الخطيب،2006،ص67)

وعامل الزمن يؤثر في تكوين التربة وتطورها ،كما يؤثر في العمق الذي تصل اليه وكلما كانت العوامل المكونة للتربة متوفرة كلما كانت المدة التي تتم خلالها عمليات تجوية الصخور اسرع ،وتعتمد المدة التي تتكون فيها التربة على طبيعية العوامل المكونة لها, ودرجة تغير تلك العوامل. فالتربة الجيرية أو تربة الرماد البركاني يمكن تكونها خلال عدة سنوات ، وهناك ترب تحتاج الى اكثر من 200 سنة لتكوينها كالترب العضوية(الخطيب،2006، ص67).

خصائص التربة في منطقة الدراسة:

تتنوع خصائص التربة في منطقة الدراسة بشقيها الطبيعي والكيميائي، فالخصائص الطبيعية يمكن معرفتها في الحقل كاللون مثلاً والذي يستخدم فيه دليل (منسل) للألوان والذي بين بأن تربة منطقة الدراسة ذات لون احمر داكن مائل الى البني (ترب التيراروزا) ، ومن ناحية بناء التربة فمن خلال الوصف الحقلي تبين أن البناء هشاً في الأفق السطحي وحتى عمق 20 سم وهذا مرجعه الى عمليات الزراعة المختلفة من حراثة وتقليب للتربة، ثم يبدأ في التكتل بعد هذا العمق ثم يصبح البناء أكثر اندماجاً صورة(6).

صورة(6) أنواع بناء التربة في منطقة الدراسة

هش



كتلي

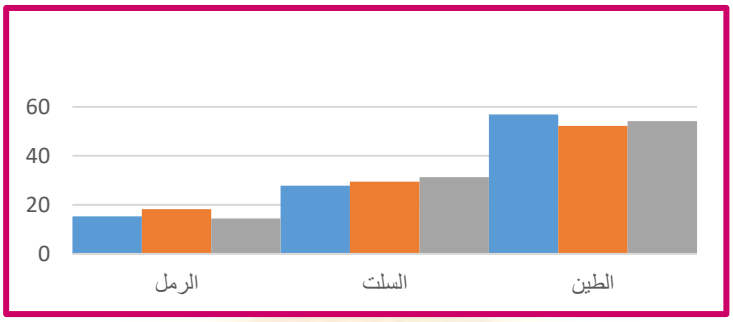


اما من ناحية قوام التربة والذي يعبر عن مدى نعومة أوخشونة حبيبات التربة، ولوحظ من خلال الدراسة الحقلية سيادة القوام الطيني، وهو ماتم اثباته معملياً من خلال تجربة التحليل الميكانيكي لعينات التربة المأخوة من الحقل ،وأن القوام الطيني لايتغير مع العمق ،جدول(2) وشكل(5) والقوام مهم جداً في التربة من ناحية التهوية وتوفر الاكسجين للكائنات الحية السائدة في تربة سهل المرج، وكذلك من ناحية النفاذية وتوزيع المسام المهمة في عمليات الري وغسيل التربة ، فالقوام الطيني يتميز بتماسكه وقلة مسامه مقارنة بالقوام الرملي وبالتالي زيادة معدلات المادة العضوية واحتفاظه بمياه الري اكثر من باقي أنواع القوام.

جدول(2) قوام التربة في منطقة الدراسة

الأفق	العمق	الرمل%	السلت%	الطين%	القوام
A	30- 0	15.3	27.8	56.9	طيني
B	75 – 30	18.3	29.5	52.2	طيني
B1	150 - 75	14.5	31.3	54.2	طيني

شكل(5) القوام في منطقة الدراسة

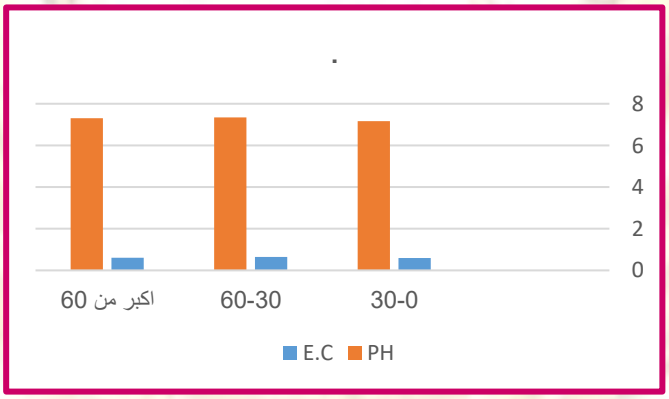


اما من ناحية الخصائص الكيميائية ومن خلال دراسة مجموعه من خصائص التربة الكيميائية كدرجة تفاعل التربة والاملاح الكلية الذائبة ونسبة كربونات الكالسيوم، والتي تبين ارتفاعها مع العمق بسبب عمليات الغسيل المختلفة كما تبين ان درجة التفاعل تميل الى التعادل وأن زيادة درجة التفاعل مع العمق مرجعه الى زيادة تركيز الاملاح وهو ما يمكن ملاحظته من خلال جدول(3) وشكل(6).

جدول (3) في منطقة الدراسة E.C و الPH

العمق (سم)	E.C مليموز/سم	PH
30-0	0.60	7.17
60-30	0.65	7.34
اكبر من 60	0.61	7.31

شكل(6) في منطقة الدراسة E.C و الPH

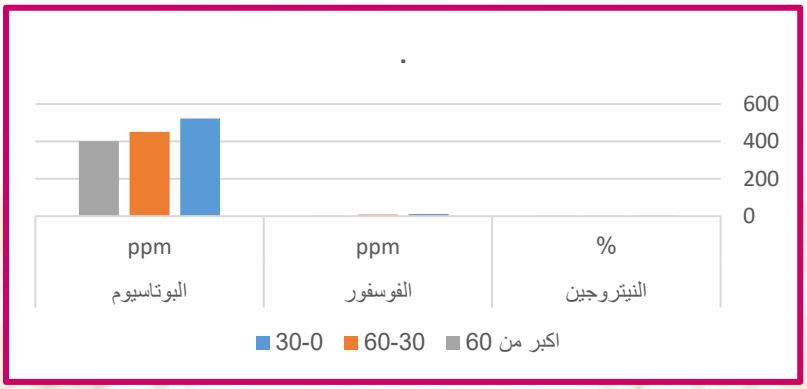


أما من ناحية الخصوبة فتربة السهل جيدة في محتواها المعدني على ، بحيث يلاحظ سيادة معادن على حساب معادن أخرى وهذا مرجعه الى استغلال الأرض بشكل مفرط والذي بدوره انعكس على جودة الأرض وخصوبتها ، فاصبحت تعاني من نقص شديد في محتواها المعدني(العناصر المغذية). ومن أهم العناصر المغذية في التربة مايعرف بالعناصر او المغذيات الكبرى وهي التي يحتاجها النبات بكميات كبيرة كالنيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم والكالسيوم، ومن خلال الدراسة المعملية تبين النقصان الشديد من النيتروجين والفوسفور كما هو مبين من خلال جدول(4) وشكل(7).

جدول (4) تركيز النيتوجين والفوسفور والبوتاسيوم

العمق (سم)	النيتروجين %	الفوسفور ppm	البوتاسيوم ppm
30-0	.82	11	522
60-30	.11	8.6	451
اكبر من 60	0.53	0.5	401

شكل(7) تركيز النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم



ويظهر من خلال الجدول السابق النقص الحاد في عنصري النتيروجين والفوسفور واللذين يعدان من اهم العناصر المعدنية التي يحتاجها النبات ، وتظهر اعراض النقص على النبات بالنسبة للنيتروجين بحيث يتغير لون الأوراق الأخضر الى الأصفر وخاصة الأوراق قديمة النمو صورة (7) والفوسفور تظهر اعراض نقصه على النبات في شكل تحول الأوراق الى الأخضر الداكن واحيانا في خالات النقص الشديدة تصبح الأوراق محمرة اللون صورة(8) ، ولذا يعوض هذا النقص بإضافة الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية صورة (9) وأن عدم اتباع الطرق الصحيحة في التسميد وكذلك التراكيز التي تحتاجها التربة لتعويض هذه النقص فأن الامر بتفاقم ويسبب مشكلة بيئية خطيرة في صورة تراكم للمعادن الثقيلة وزيادة سمية التربة وبالتالي تدهورها مع الزمن.

صورة(7) و (8) اعراض نقص النيتروجين والفوسفور على النبات



صورة (9) سماد اليوريا والسماد الوفسفاتي





وتتأثر التربة بشكل مباشر في ظل هذا الاستخدام المفرط لهذه الأسمدة وعدم اتباع الطرق العلمية الحديثة والأمنه في إضافة الأسمدة ، كالرش المباشر للسماد بدون اذابته في الماء حيث أن الماء من شأنه تخفيف حدة الضرر الذ تسببه هذه الأسمدة،وكذلك عدم حساب المعدلات الصحيحة التي تحتاجها التربة من هذه الأسمدة.

وهذه تعتمد على المساحة المراد تسميدها وعلى معرفة معدلات النقص من العناصر المغذية.

فعلى سبيل المثال الافراط في إضافة سماد اليوريا يزيد من معدل النترات الحرة وهي ذات تأثير سمي اذا زاد معدلها عن المعدل الموصى به، وكذلك زيادة الاحماض الامينية وبالتالي تغير الوسط من التعادل الى الحامضية، وكذلك انخفاض فيتامين سي, كما أن للتسميد المفرط تأثير كبير على محتوي التربة المعدني وتناقص لبعض العناصر المغذية على حساب الأخرى وكذلك تكون مركبات كيميائية معقدة يصعب التعامل معها والتخلص منها. وكماهو مبين من جدول (6) فان اغلب الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية تحوي الكثير من المعادن السامه وكذلك الحال مع الأسمدة العضوية ، وأن الافراط في استخدام هذه الأسمدة يزيد من احتمالية زيادة تركيز هذه المعادن في التربة. فالاسمدة النيتروجينية والعضوية مع الاستخدام المتكرر تساهم في زيادة تركيز بعض المعادن الثقيلة كالزنك والنحاس وغيرها().

ومن المعروف ان النبات يحتاج الى هذه العناصر بكميات قليلة وأن زيادة معدلها في التربة يتسبب في موت النبات ، وأن انتقال مثل هذه العناصر بتراكيز عالية له الأثر السلبي على صحة الانسان.

ومن خلال الدراسة المعملية تبين زيادة تركيز بعض هذه العناصر عن المعدل الطبيعي وذلك مرجعه الى الاستخدام المفرط لهذه الأسمدة.

ويظهر تاثير التسميد وضرره على ترب الصوبات اكثر من باقي أنواع الترب حيث ان الصوبة ترتفع فيها درجة الحرارة وبالتالي يزيد معدل التبخر الامر الذي يزيد من تركيز الاملاح والمعادن السامة خاصة في التربة السطحية وتحت السطحية.

جدول (6) تركيز بعض العناصر الصغرى والسامة في بعض الأسمدة الكيماوية والعضوية مغ/كغم

العنصر	الأسمدة النيتروجينية	الأسمدة الفوسفاتية	الأسمدة العضوية
الزنك	42-1	1450-50	**566-150**
الكادميوم	8.5-0.05	170-0.1	**0.8-0.1**
الكوبلت	12-5.4	12-1	**24-0.3**

المصدر: تلوث الأراضي ،د.احمد الخطيب،ص106.

ومن خلال الدراسة المعملية للتربة تبين زيادة تركيز بعض العناصر السامة في التربة ولون تركيزها لم يتجاوز المعايير الموصى بها الانه اقترب من السمية وهو ماينذر بسمية التربة مع مرور الوقت واضافة الأسمدة الكيميائية للتربة وبالتالي زيادة تركيز هذه العناصر، كما أن زيادة تركيز عنصري الرصاص والكادميوم تؤثر على امتصاص عنصر النيتروجين . .وكذلك زيادة تركيز مثل هذه العناصر يزيد مع معدل تركيزها في ثمار النبات وتصبح خطرة الاستهلاك.

الرش بالمبيدات الكيميائية وضرره على التربة:

تتعرض النباتات المزروعه في منطقة الدراسة الى العديد من الامراض والافات الزراعية ذات الأثر الضار والمؤثرة على جودة المحصول ووفرته، كالأمراض الفطرية والحشرية وتتباين نسب هذه الاضرار حيث يكون للافات الحشرية النصيب الأكبر تليها الآفات الفطرية من حيث الانتشار(ادم،2019،ص82).

ومن الطرق المستخدمة في رش المبيدات استخدام أدوات الرش المباشر دون معرفة الية الرش الصحيحة وطريقة اذابة هذا المبيد قبل رشه، وهل هذا المبيد غير ضار للبيئة المحيطة ،وهل الكميات المستخدمة في الرش ملائمة وغير عالية التركيز.هذا كله لايراعى اثناء عملية رش المبيدات وذلك لغياب الوعي البيئي عند المزارع وكذلك غياب التقنية الحديثة،فقد لوحظ استخدام مبيدات لا تعالج الافة الموجودة ، وان الكميات المضافة كبيرة جدا وبالتالي معدل ضررها كبير على التربة حيث ان تساقط هذه المبيدات على التربة اثناء رشها يزيد من تركيز الكثير من المركبات الضارة والدخيلة على التربة وتتكون مركبات معقدة يصعب التعامل معها مستقبلاً. وخلال فترة سبعينيات القرن الماضي تم استخدام مبيدات محرمه دولياً كمبيد (دي دي تي) وهذا دليل على عدم الرقابة وقلة وعي المواطن حول ضررها،والمبيدات قد تلحق ضرراً كبير بالكائنات المفيدة للتربة كالديدان الحلقية وبكتيريا العقد الجذرية .ومن المشاكل التي ترتب على الرش بالمبيدات صعوبة غسلها في التربة وان زيادة معدلات تراكمها يصعب من عمليات غسيلها داخل قطاع التربة، وبالتالي تراكم ويزيد معدل تركيزها مع الزمن وتصبح اكثر سمية وهلاكاً للتربة.

ومن خلال عينة التربة المأخوذة من احد الصوبات الزراعية في منطقة الدراسة والتي قد تم فيها رش مبيد حشري تبين وجود بقايا من هذا المبيد على سطح التربة والذي بدوره مع الري يتحرك داخل التربة، وبالتالي يزيد من تركيز الاملاح الضارة ويرفع درجة تركيز الاس الهيدروجيني الى اكثر من 8 مما يزيد من سيادة الوسط القلوي. كما تبين من خلال تحليل العينة زيادة تركيز بعض العناصر الثقيلة كما هو

مبين من جدول كالزنك والرصاص والتي سجلت 7 جزء من المليون للزنك و40 جزء من المليون للرصاص وزيادة تركيز مثل هذه العناصر مع الوقت يتسبب في سمية التربة وتحولها من تربة منتجة الى تربة ضارة غير منتجة ، كما أن وجود هذا النوع من العناصر الثقيلة قد يؤثر في قدرة التربة على الامتصاص وبالتالي سيادة عناصر على حساب عناصر أخرى.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم الوصول الى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

1ان منطقة الدراسة من المناطق الخصبة وذات الإنتاجية الجيدة

2.ان معدلات الغسيل في تربة المنطقة جيدة والدليل ترسيب الاملاح الى الأفق تحت السطحي

3.ان هناك استخدام سيء للأسمدة وبشكل مفرط وملفت للنظر وان التربة تأثرت بهذه الإضافة وزاد فيها تركيز بعض المعادن الضارة

4.ان المبيدات المستخدمة ذات تأثير سيء ويتم اضافتها بطريقة عشوائية ودون اتباع الطرق العلمية الحديثة الامر الذي تسبب في وجود ضرر للتربة وخاصة الصوبات

5.غياب الوعي البيئي لدى المواطن حول ضرر هذه الأسمدة والمبيدات

6.عدم اتباع نظام الدورات الزراعية التي من شانها زيادة كفاءة التربة وتخفيف الحمل لها والبقاء على مكوناتها المعدنية والعضوية.

التوصيات:

1.توعية المواطن حول ضرر هذه الأسمدة والمبيدات وذلك عن طريق التثقيف المباشر وتوزيع النشرات العلمية الخاصة بذلك

2.ترشيد المواطن حول ضرورة اتباع الدورة الزراعية وتقسم الأرض الى مربعات بحيث يترك ثلث الأرض بور

3. استبدال الأسمدة الكيماوية بأسمدة عضوية تكون اقل ضررا للتربة وترفع من كفاءتها العضوية

4.مقاومة الآفات والامراض بوسائل أكثر امناً واقل ضرراً.

المراجع:

1 ادم، يونس إبراهيم،2019:تلوث التربة بالمبيدات والاسمدة في مزارع سهل المرج، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا ،كلية الآداب ، جامعة بنغازي.

1 الخطيب،السيد احمد،2006:اساسيات علم الأراضي، كلية الزراعة ،جامعة الإسكندرية.

2._____،2008 :تلوث الأراضي، منشورات كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

2. نسيم ،ماهر جورجي ، 2001: علم الأراضي اساسيات وإدارة ،منشأة المعارف ،الإسكندرية.

3. جويفل، إسماعيل واخرون، 2000: اساسيات علم الأراضي ، دار الفكر العربي ،القاهرة.

4. القطعاني، فرحات عمر، 2021: التربة كمورد طبيعي في سهل المرج، رسالة علمية غير منشورة،اكاديمية الدراسات العليا المنطقة الشرقية.

5. HUANG,S.W. AND J.Y.JIN STAUTS OF NEAVY METALS IN ORGANICTULRE SOILS AFFECTED BY DIFFERENT PATTERENS OF LAND USE ENVIRON MONIT ASSESS 2008 P317

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

المرأة الليبية العاملة، "واقع وتحديات عملها بالقطاع العام في منطقة الجبل الأخضر"

[1] د.موسى رجب عبد الشفيع سعد . [2] د. أمراجع محمد علي الهيلع.

1. عضو هيأة التدريس بجامعة عمر المختار - البيضاء.

2.عضو هيأة التدريس بجامعة عمر المختار – البيضاء.

الملخص

تُعد دراسة المعوقات والتحديات التي تواجه عمل المرأة ومشاركتها في عملية التنمية بشكل فاعل، بؤرة اهتمام كثير من المهتمين بالمؤسسات الحقوقية والهيئات المحلية والإقليمية والعالمية. فعدم تمكين المرأة سمة من سمات المجتمعات النامية، ففي تلك المجتمعات تعاني منذ القدم من الظلم الاجتماعي، وعدم المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل في العمل وعملية التنمية.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل واقع مساهمة المرأة الليبية في سوق العمل في منطقة الجبل الأخضر، ودراسة التحديات والمعوقات التي تواجه مشاركتها في القوى العاملة ، ومن ناحية أخرى دراسة توزيع القوى العاملة النسوية الليبية بين الأنشطة الاقتصادية والمهن المختلفة , والحالة العملية لهذه العمالة في منطقة الدراسة.

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على المزج بين أكثر منها المنهج الوصفي الذي تم الاعتماد عليه في وصف و تتبع تغيرات التي أثرت في عمل المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي زمانياً ومكانياً في منطقة الدراسة، والمنهج التحليلي تم الاعتماد عليه في تحليل البيانات التي تم تجميعها من الإطار النظري والدراسة الميدانية بواسطة استخدام التقنيات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الاجتماعية والسكانية واستخلاص النتائج منها .

بينت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية وقفت عائق كبيراً أمام مشاركة المرأة في القوى العاملة في منطقة الدراسة، بينما لم تؤكد نتائج الدراسة لم تكن التحديات القانونية عائق أمام مساهمة المرأة في سوق العمل.

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: المرأة العاملة - سـوق العمل - التحديات الاقتصـادية و الاجتماعية والديموغرافية- القوى العاملة النسوي

Abstract

Studying the obstacles and challenges facing women's work and their effective participation in the development process is the focus of interest of many concerned human rights institutions and local, regional and international bodies. The lack of empowerment of women is a characteristic of developing

societies. In those societies, they have suffered from social injustice, inequality and equal opportunities between them and men in work and the development process. This study aims to study and analyze the reality of Libyan women's contribution to the labor market in the Jabal Al-Akhdar region, and to study the challenges and obstacles facing their participation in the labor force, and on the other hand to study the distribution of the Libyan women's labor force between economic activities and various professions, and the practical situation of this labor in the study area .

In its methodology, the study relied on a combination of more than one descriptive approach, which was relied upon to describe and track the changes that affected women's work and their participation in economic activity, both temporally and spatially in the study area, and the analytical approach was relied upon in analyzing the data collected from the theoretical framework and the study. Field work by using statistical techniques used in analyzing social and demographic data and drawing conclusions from them.

The results of the study showed that there was a group of social, economic, cultural and professional obstacles that stood as a major obstacle to women's participation in the workforce in the study area, while the results of the study did not confirm that legal challenges were not an obstacle to women's participation in the labor market.

Keywords:None

مقدمة

يعد عمل المرأة ومشاركتها في عملية التنمية بشكل فاعل، بؤرة اهتمام كثير من المهتمين بالمؤسسات الحقوقية والهيئات المحلية والإقليمية والعالمية. فعدم تمكين المرأة سمة من سمات المجتمعات النامية، ففي تلك المجتمعات تعاني منذ القدم من الظلم الاجتماعي، وعدم المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل في العمل وعملية التنمية.

وفي الواقع أن زيادة انخراط المرأة في ميدان العمل يعد مؤشر هام من مؤشرات التنمية البشرية , بمعنى أخر استغلال كافة الموارد البشرية المتاحة، يدفع بعجلة النمو والتقدم الاقتصادي, ففي ليبيا مثلاً الذي يعد موضوع الدراسة كان إلى وقت قريب دور المرأة يقتصر على تربية الأطفال (العمل المنزلي)، والمساهمة في نطاق ضيق في النشاط الزراعي مساعدتا للزوج والعائلة (بدون اجر).

المبحث الأول

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة

شهد المجتمع الليبي بعد اكتشاف النفط عدة تغيرات اجتماعية و اقتصادية وثقافية، خصوصاً التغير الاجتماعي الذي حدث في العادات والتقاليد التي كانت تستهجن عمل المرأة ، نتيجة لهذا التغير ارتفعت نسبة الإناث الليبيات المشاركات في سوق العمل في منطقة الجبل الأخضر من 10% حسب تعداد 1973م إلى أن وصلت 34.3% من إجمالي القوى العاملة الليبية حسب تعداد 2006م, إلا أنه ما يزال مشاركة المرأة في القوى العاملة في منطقة الدراسة

بشكل خاص وعلى مستوى ليبيا بشكل عام، هو الأدنى بين دول شمال إفريقيا, وهذا الانخفاض ناتج عن تفاعل مجموعة معقدة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ساهمت في انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل, الأمر الذي يقودنا إلي التساؤل الآتي:-

ما التحديات والمعوقات التي تواجه مشاركة الإناث في القوى العاملة في منطقة الدراسة ؟.

تساؤلات الدراسة:

الأول: ما واقع مساهمة المرأة الليبية في سوق العمل في منطقة الدراسة؟

الثاني: هل تتوزع القوى العاملة النسوية الليبية بشكل متساوي بين الأنشطة الاقتصادية والمهن المختلفة , و ما الحالة العملية لهذه العمالة في منطقة الدراسة ؟.

الثالث: ما التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة الليبية العاملة في منطقة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تعد دراسة التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة العاملة في ليبيا من الموضوعات التي لم تحظى بقدر كافي من الدراسة في البلاد على حد علم الباحثان، و التطرق لهذا الموضوع يعتبر غاية في الأهمية, لأنه يلقي الضوء على حل المشكلات والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقف عائقاً أمام عمل المرأة العاملة , بما يساهم بشكل فعال لزيادة حصة المرأة في سوق العمل بما يحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الليبي، ومن ثم تزويد صناعي القرار ببعض المقترحات التي لو تم الأخذ بها قد تسهم في التخفيف من مشكلة البطالة المنتشرة بين أوساط الإناث, والحد من استجلاب عمالة الأجنبية , وإحلالها تدريجيا محلها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الآتي :-

تسليط الضوء على واقع مساهمة المرأة الليبية في سوق العمل في منطقة الدراسة.

التعرف على توزع القوى العاملة النسوية الليبية بين الأنشطة الاقتصادية، والمهن المختلفة، وكذلك التعرف على الحالة العملية لهذه العمالة في منطقة الدراسة.

محاولة تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة الليبية العاملة في منطقة الدراسة.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في دراسة وتتبع تغيرات واقع المرأة العاملة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي زمنياً ومكانياً في منطقة الدراسة، من خلال التعدادات السكانية والإحصاءات وتقارير القوى العاملة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل التحديات التي تواجه المرأة العاملة بواسطة استخدام التقنيات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الاجتماعية والسكانية، مع تحليل بيانات استمارة الاستبيان الخاصة بهذه الدراسة.

لصعوبة مقابلة عدد كافي من الإناث اللاتي واجهتهن عقبات وتحديات حالت دون مشاركتهن في سوق العمل في مجتمع الدراسة، ولكونها دراسة نوعية، فقد أخذت عينة قصدية لشاغلي وظيفة الشؤون الإدارية في المؤسسات والمراكز، و الهيئات العامة بمنطقة الدراسة، بهدف دراسة وتحليل هذه

التحديات التي تواجه المرأة العاملة بشكل معمق، وذلك بمعرفة آرائهم وخبرتهم في الأسباب الحقيقة التي وراء انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل فوزعت عليهم استمارة الاستبيان تحوي على 53سؤلاً كما هو واضح في ملحق رقم (1).

أداة الدراسة :

بناءً على معطيات الدراسة تم استخدام العديد من المقاييس الإحصائية والتي منها مالي :

تم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الإحصاءات السكانية ومن الدراسات الميدانية، حيث تم تبويبها وعرضها واستخراج النسب والمتوسطات والانحراف المعياري منها، بالإضافة تم إيجاد العلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة.

تم بناء مقياس ليكرت Lekirt الثلاثي لتقييم وجهات نظر المسئولين اتجاه واقع وتحديات عمل المرأة بالقطاع العام في الجبل الأخضر.

آلية بناء المقياس وضع بما يناسب تقييم وجهات النظر المسئولين، التي تضمنها 53 سؤال وزعت على 5 محاور وهي كتالي :

- التحديات والمعوقات الاجتماعية (تضمنت 10 فقرات).
- التحديات والمعوقات الاقتصادية(تضمنت 9 فقرات).
- التحديات والمعوقات الثقافية(تضمنت 10 فقرات).
- التحديات والمعوقات القانونية(تضمنت 7 فقرات).
- التحديات والمعوقات المهنية (تضمنت 17 فقرات).

تم استخدام متوسط الحسابي المرجح لتقدير أراء المستجوبين لأفراد عينة البحث عن طريق وضع أوزان للمقياس، كما هو واضح في الجدول رقم (1)، بعد ذلك تم تفريغ بيانات الاستبيان عن طريق البرامج الحاسوبية للحزم الإحصائية spss لأجل حساب المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لكل متوسط حسابي.

جدول رقم (1) أوزان مقياس ليكرت الثلاثي التي اعتمد عليها في قياس معطيات الدراسة

سلم المقياس	أوزان المقياس	المستوى	المتوسط المرجح لكل مستوى
أو افق	1.66	أوافق	1.66-1
غير متأكد	2.33 -1.67	غير متأكد	2.33-1.67
لا أو افق	3 -2.34	لا أوافق	3-2.34

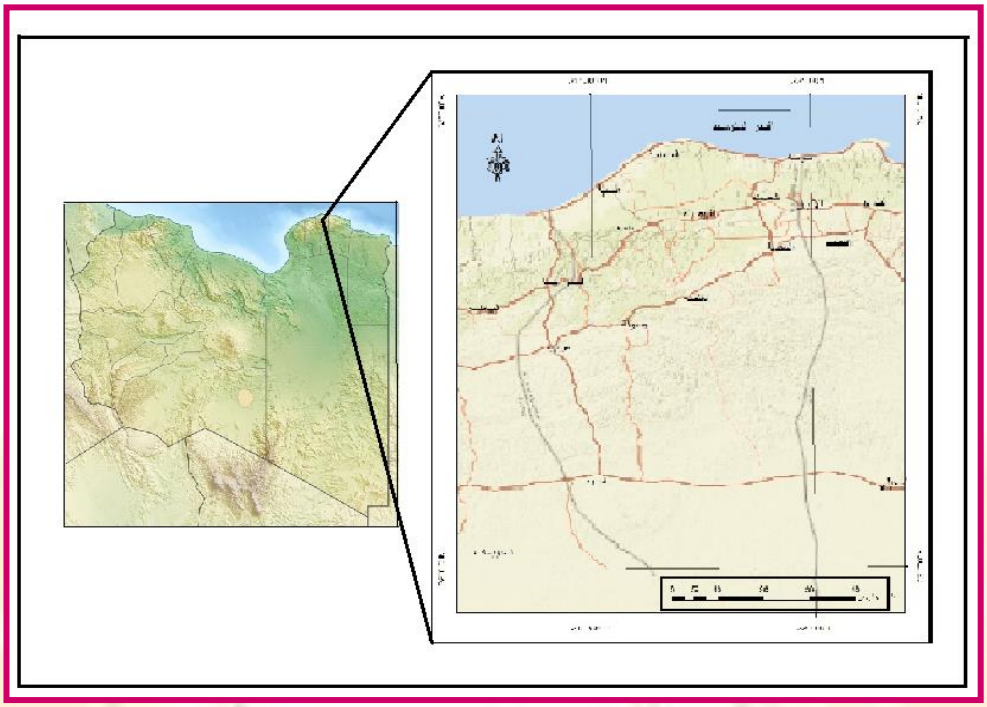
المصدر: صمم من قبل الباحثان بناءً على ما تطلبته معطيات الدراسة.

تحديد منطقة الدراسة: تقع في شمال شرق ليبيا كما هو واضح في الشكل رقم (1) يحدها شمالاً ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وجنوباً الحدود الإدارية لبلديات الواحات وشرقاً الحدود الإدارية لبلديتي الأبرق والقيقب، أما غرباً الحدود الإدارية للفرع البلدي البياضة التابع لبلدية ساحل الجبل . أما فلكيا فان منطقة الدراسة تقع بين دائرتي عرض (15=11¯031 و15=56¯032) شمالاً، وبين خطي طول (44=17¯021 و00=00¯022) شرقاً.

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

كما قسم الباحثان منطقة الدراسة إلى أثني عشر فرعاً، التي كانت فيما سبق منطقة إدارية واحدة وفقاً لبيانات التعداد العام للسكان لسنة 1973م، هي فروع البيضاء- سوسة- شحات - الفائدية- اسلنطة- عمر المختار- قندولة - مراوة - قصر ليبيا- الفجر الجديد - مسه - الحنية.

شكل رقم (1) تحديد موقع منطقة الدراسة



الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات التي ناقشت مواضيع القوى العاملة والتركيب الاقتصادي للسكان من حيث توزيعهم حسب الأنشطة الاقتصادية وحسب المهن والبطالة، ويمكن عرض بعض هذه الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى موضوع الدراسة زمانياً على النحو الآتي:-

-درس الباحث رمضان عريبي خلف الله (1984م) هجرة الأيدي العاملة بين الأقاليم الليبية وتأثيرها على التنمية الإقليمية، وخلصت دراسته إلى أن الأقاليم التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة، هي الأكثر نمواً من الناحية الاقتصادية من الأقاليم التي بها فائض في الأيدي العاملة.

-قام الباحث محمد العماري (1989) بدراسة حول طبيعة القوى العاملة الليبية خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (1954 – 1984) سلط فيها الضوء على طبيعة عمل المرأة بشكل أساسي في قطاع الخدمات؛ خصوصاً في بعض المهن كالتعليم والتمريض والطباعة ، كما خلصت دراسته إلى أن هناك خلل في توزيع القوى العاملة حسب المهن من حيث النوع ، وهذا راجع إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية وانخفاض المستوى التعليمي، أدت إلى انخفاض مشاركة المرأة الليبية في القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الزراعي والصناعي والنقل

والمواصلات التي تحتاج إلى مجهود عضلي لا يناسب قدرتها الجسمانية.

-قدمت الباحثة ماجدة إبراهيم محمد سنة (1994م) دراسة حول التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا، فبينت إن نسبة مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل منخفضة جدا، حيث لم تتجاوز نسبة مشاركتها عن 10.8% من إجمالي العاملين في عام 1984م.

- ثم قامت الباحثة فتحية أحمد منصور سنة(2009م) بدراسة الخصائص الاقتصادية للقوى العاملة في منطقة سبها ، وخلصت نتائج دراستها إلى أن هناك تركز للعمالة في قطاع الخدمات دون القطاعات الأخرى، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع نسبة المعينين في القطاع العام، بالإضافة إلى ضعف النظام التعليمي وخاصة الفني والمهني، وعدم تمكنه من تلبية حاجة سوق العمل من العمالة الفنية والمهرة، الأمر الذي نتج عنه تضخم العمالة بقطاع الخدمات.

-وتناول الباحث محمد امعيزيق السنوسي (2012)، في دراسته حركة القوى العاملة في منطقة المرج خلال الفترة 1954 – 2006م، حركة القوى العاملة في منطقة المرج بين القطاعات الاقتصادية ، وخلص إلى أن هناك انخفاض بشكل عام في نسبة الإناث العاملات في القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) ، ويرجع ذلك لصعوبة هذه المهن التي تتعارض مع طبيعة الجسمانية للمرأة.

-نستنتج من ذلك أن أغلب تلك الدراسات ركزت على أقاليم معينة من ليبيا دون أخرى من بينها منطقة الجبل الأخضر التي لم تحظى بمثل هذه الدراسات، وخاصةً دراسة التحديات والمعوقات التي تواجهه المرأة العاملة في منطقة الجبل الأخضر، وهذا ما يسعى إليه الباحثان لدراستها.

المبحث الثاني

حجم القوى العاملة الإناث ونموها في منطقة الدراسة.

يتناول هذا المبحث التطور النسبي لحجم القوى العاملة للمرأة الليبية في منطقة الدراسة وتوزيعها الجغرافي حسب العمر و المهن و الحالة العمالية وهي كالتالي:

التطور النسبي لحجم القوى العاملة للمرأة الليبية.

لا تزال معدلات البطالة في صفوف الإناث مرتفعة في البلاد بشكل عام و خاصةً في المناطق الريفية بشكل خاص، ومن خلال تحليل البيانات الإحصائية تبين أن نسبة البطالة في منطقة الدراسة تجاوزت 1720 % خلال تعداد 1973م ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت 208% خلال تعداد 2006م، نستنتج من ذلك أن نسبة بطالة الإناث تفوق البطالة الذكور بعدة أضعاف، ويرجع سبب في ذلك لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية التي سيركز عليها في الجزء الثاني من هذه الدراسة بشيء من التفصيل.

الجدول (2) يبين التطور النسبي لحجم القوى العاملة في ليبيا و منطقة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1973 – 2012م.

السنوات	نسبة القوى العاملة منطقة الدراسة			نسبة القوى العاملة في ليبيا		
	الذكور	الإناث	إجمالي النسبة	الذكور	الإناث	إجمالي النسبة
1973	% 90	% 10	% 20.1	%93	%7	%20.2
1984	%79	% 21	%22	%87.1	%12.9	%20.3
1995	% 77	% 23	% 24.4	%81.1	%18.9	%20.9
2006	% 65.7	% 34.3	% 33.2	%71.5	%28.5	%31.6
2012	%61.3	%37.7	%27.8	%68.2	%31.8	%25.9

المصدر:-1- بيانات التعدادات العامة للسكان للسنوات 1973- 1984- 1995 - 2006.

2- مصلحة الإحصاء والتعداد ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012م.

من الجدول رقم (2) يمكن استنتاج الآتي: -

-لا تزال نسبة مشاركة الإناث الليبيات في القوى العاملة منخفضة ، فمستواها قريب من ثلث القوى العاملة الوطنية في سنة 2012م، بمعنى آخر أي أكثر من 62 % من إجمالي الإناث في منطقة الدراسة وليبيا تعد بطالة، لان قدرة الإناث على المساهمة في سوق العمل تقل نتيجة لتخصيصهن جزءً كبيراً من وقتهن للقيام بأعمال غير مدفوعة الأجر . فالمرأة تقضي في المتوسط ضعف الوقت الذي يقضيه الرجل في الأعمال المنزلية وأربعة أضعافه في رعاية الأطفال، ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية، في الميدان الاقتصادي،تقضي المرأة يومياً وقتا يزيد بنحو ساعتين ونصف الساعة عن الوقت الذي يقضيه الرجل في الأعمال غير مدفوعة الأجر(كاترين إيلبورغ وآخرون، 2013).

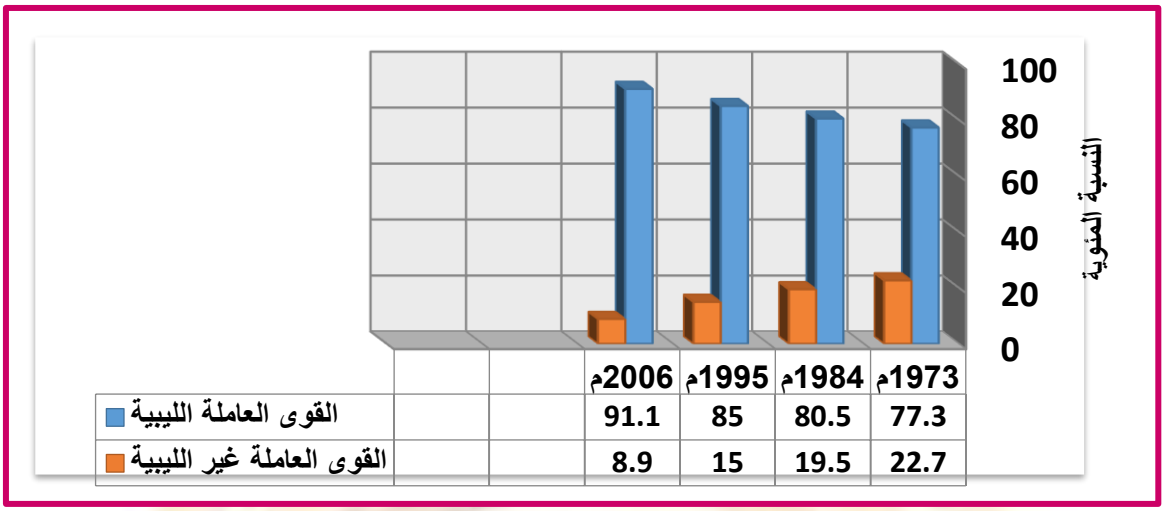
- ازدياد نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل زمانياً، فقد زادت من 10 % من إجمالي القوى العاملة في منطقة الدراسة في تعداد 1973م، ثم إلى 21 % و23 % و34.3 % في تعدادات 1984 و1995 و2006 على التوالي، لتصل إلى 37.7% من إجمالي القوى العاملة في منطقة الدراسة في سنة 2012م. ويرجع هذا الارتفاع في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى التقدم في مجال تعليم الإناث، أي العلاقة عكسية بين المستوى التعليمي ومشاركة الإناث في سوق العمل.

-زادت نسبة الإناث العاملات في منطقة الدارسة من إجمالي الإناث (15 سنة فما فوق) بسبب انخفاض نسبة ربات البيوت غير العاملات من إجمالي الإناث في سن العمل من 72.6% في تعداد 1973م إلى 34.9% في تعداد 2006م.

-تفوق نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل في منطقة الدارسة عن نظيرتها في البلاد طيلة فترة الدراسة.

-تفوق نسبة القوى العاملة في منطقة الدراسة من إجمالي السكان على نظيرتها في البلاد خلال الفترة 1984 – 2012م.

شكل (2) تطور نسبة القوى العاملة الليبية وغير الليبية في منطقة الدراسة للفترة 1973 – 2006م.



المصدر: - بيانات التعدادات العامة للسكان للسنوات 1973- 1984- 1995- 2006م .

وبشكل عام فان نسبة القوى العاملة الأجنبية في منطقة الدراسة في تناقص مستمر، ومن خلال بيانات الشكل رقم (2) فقد كانت تشكل ما نسبته 22.7 % في تعداد 1973م من إجمالي القوى العاملة في منطقة الدراسة، ثم أخذت النسبة في الانخفاض تدريجياً لتصل 19.5 % في تعداد 1984م ثم لتصل إلى 15 % في تعداد 1995م، لتنخفض أخيرا إلى ما يقارب الضعف لتصل إلى 8.9 % في تعداد 2006م، وقد يرجع سبب ذلك اتخاذ الدولة سياسة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة غير الوطنية، ومن ناحية أخرى انخفاض مستويات الأمية عند المرأة الليبية الأمر الذي كان سبباً في ارتفاع نسبة انخراط المرأة في سوق العمل.

التوزيع الجغرافي للإناث العاملات وغير العاملات اقتصادياً في فروع منطقة الدراسة:

من الجدول رقم (3) هناك تباين واضح في نسبة الإناث العاملات اقتصادياً من فرع لأخر قياساً بالنسبة العامة لمنطقة الدراسة البالغة 34% من إجمالي السكان (15 سنة فما فوق) في تعداد 2006م، وبناء على ذلك يمكن تقسيم هذه الفروع إلى مجموعتين كالآتي: -

-مجموعة ترتفع بها نسبة الإناث العاملات اقتصادياً عن النسبة العامة لمنطقة الدراسة التي تزيد نسبتها عن 34 % من إجمالي السكان (15 سنة فما فوق) وتشمل فروع شحات 41.4 % يليها فرع البيضاء 36.8 %، فرع سوسة 36.1 % ثم فرع الفائدية 34.7 %. والسبب يرجع لارتفاع نسبة السكان الحضر في هذه المناطق وانخفاض نسبة ربات البيوت من إجمالي الإناث في سن العمل بالإضافة إلى زيادة العاملين في قطاع الخدمات العامة.

-مجموعة تنخفض بها نسبة الإناث العاملات اقتصادياً عن النسبة العامة لمنطقة الدراسة التي تقل نسبتها عن 31 % من إجمالي السكان (15 سنة فما فوق) وتضم فروع كل من مسة 30.4%، يليها فرع الحنية 26%، ثم فرع اسلنطة 23.5 % ،ثم فرع عمر المختار 23 %، ثم فرع مراوة 17.9%، ثم الفجر الجديد 17.1 %، وبلغت في فرع قصر ليبيا 16.8%، وأخيراً بلغت 15.8 % في فرع قندولة، وذلك

لارتفاع نسبة السكان الريفيين في هذه الفروع ، الأمر الذي كان سبباً في ارتفاع الخصوبة وارتفاع نسبة صغار السن إلى إجمالي السكان وإلى انخفاض مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي، وكذلك سيادة حرفتي الرعي والزراعة في هذه الفروع .

-أن ما نسبتها عن 66 % من إجمالي الإناث (15 سنة فما فوق) تقع في جانب القوى البشرية غير العاملات اقتصادياً، بسبب ارتفاع نسبة رباب البيوت البالغة نسبتها 34.9% من إجمالي الإناث في سن العمل في تعداد 2006م، في منطقة الدراسة ، في حين بلغت هذه النسبة في ليبيا 23% من القوة البشرية، وهذا يعني هدر كبير في الطاقة البشرية لارتفاع نسبة الإناث اللاتي لا يدخلن سوق العمل رغم حصولهن على مستويات عالية من التعليم ، وهو ما ينعكس أيضاً من خلال عدد الباحثات عن عمل حيث تبلغ نسبة الباحثات عن عمل 25% فقط من إجمالي عدد الباحثين عن عمل في البلاد (بوقعيقيص و تنتوش، 2017).

جدول (3) التوزيع النسبي للإناث العاملات وغير العاملات اقتصادياً في فروع منطقة الدراسة خلال تعداد 2006م.

الفرع	الإناث غير العاملات اقتصاديا		الإناث العاملات اقتصاديا		المجموع الكلي		الإناث غير العاملات اقتصاديا		الإناث العاملات اقتصاديا		المجموع الكلي
	العدد	النسبة	العدد	النسبة			العدد	النسبة	العدد	النسبة	
البيضاء	22144	63.2	12890	36.8	35034	قندولة	1726	84.2	325	15.8	2051
سوسة	1436	63.9	811	36.1	2247	مراوة	1345	82.1	294	17.9	1639
شحات	5126	58.6	3624	41.4	8750	قصر ليبيا	1241	83.2	251	16.8	1492
الفاندية	2105	65.3	1117	34.7	3222	الفجر الجديد	741	82.9	153	17.1	894
اسلنطة	1084	76.5	333	23.5	1417	مسه	2859	69.6	1247	30.4	4106
عمر المختار	1674	77	501	23	2175	الحنية	1139	74	401	26	1540
الإجمالي	42620	66	21947	34	64567						

المصدر: - بيانات التعداد السكاني العام لليبيا، سنة 2006م.

3- التوزيع الإناث العاملات حسب العمر.

تبين لنا من خلال دراسة توزيع الإناث العاملات حسب الفئات العمرية أن هناك تبايناً واضحاً في نسب الأثاث العملات بين الفئات العمرية، ويظهر الجدول رقم (4) أعلى نسبة كانت للفئة العمرية (20- 44 سنة) التي استحوذت على 90.8% من إجمالي الإناث العاملات حسب تعداد2006م، فهي الفئات الأكثر مشاركة في سوق العمل، ويرجع ذلك انتهاء أغلب الإناث في هذا العمر من تعليمهن خصوصاً التعليم الجامعي، وانخفاض مستويات الأمية بينهن التي لم تتجاوز 1.6% في نفس السنة التعداد ، ومن ناحية أخرى معظم الإناث في هذه الفئات متزوجات وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة فان أجورهن تخفف من الأعباء الأسرية، في حين انخفض المعدل بشكل واضح في الفئات 45- 65 سنة فما فوق البالغ 8.7 % من إجمالي الإناث العاملات خلال تعداد 2006م، وقد يرجع السبب في كونهن وصلن نهاية العمر الوظيفي خصوصاً الفئات العمرية فوق عمر 60 سنة فهن مقبلات على سن التقاعد.

جدول (4) التوزيع النسبي للإناث العاملات حسب الفئات العمرية في منطقة الدراسة خلال تعداد 2006م.

الفئات العمرية	ذكور		إناث		مجموع السكان	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
19-15	363	0.9	107	0.5	470	0.7
24-20	5198	12.3	2346	10.7	7544	11.8
29.25	9325	22.1	6303	28.7	15628	24.4
34.30	8574	20.4	5378	24.5	13952	22
39.35	6928	16.5	3511	16	10439	16.3
44.40	4580	10.9	2388	10.9	6968	10.9
49.45	2880	6.8	1094	5	3974	6.2
54.50	1605	3.8	440	2	2045	3.2
59.55	1705	4	297	1.4	2002	3.1
64.60	707	1.7	54	0.2	761	1.2
65.فما فوق	236	0.6	29	0.1	265	0.4
المجموع	42101	100	21947	100	64048	100

المصدر: - بيانات التعدادات العامة للسكان لسنة 2006م.

4.توزيع الإناث العاملات حسب الأنشطة الاقتصادية.

بتحليل الجدول رقم (5) الخاص بتوزيع القوى العاملة الإناث حسب أوجه النشاط الاقتصادي ، يتضح منه ما يأتي:

-يستحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من العاملات بين الأنشطة المختلفة، وبنسبة 88.8 % و 89.8 % من مجموع الإناث العاملات في منطقة الدراسة في تعدادي 1973 و 2006م على التوالي، ويرجع ارتفاع هذه النسبة العالية إلى سهولة العمل في هذا القطاع دون آخر ، إضافة إلى أنه القطاع الوحيد الذي يستقبل الخريجين في الفترة الأخيرة خاصة في قطاع التعليم، (موسى،2003) أي القطاع المشغل الرئيسي للإناث، نظراً لملائمته لطبيعة عمل المرأة أكثر من الأنشطة الأخرى (ماجدة،1994)، ويضم هذا النشاط الخدمات بأنواعها التعليمية و الصحية والعمل الاجتماعي و الإدارة العامة والضمان الاجتماعي وخدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى.

-في حين لا تتجاوز نسبة الإناث العاملات في الأنشطة الثمانية الأخرى 5.5 % من مجموع الإناث العاملات في منطقة الدراسة في تعداد 2006م، وهذه الأنشطة تشمل قطاع الزراعة والغابات وصيد البحر وقطاع التعدين واستغلال المحاجر وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الكهرباء والغاز والمياه وقطاع التشييد والبناء وقطاع التجارة وقطاع المؤسسات التمويل وقطاع النقل والتخزين والمواصلات، وهذا يعني عدم وجود وظائف متاحة لهن في هذه القطاعات وبالتالي ينعكس الأمر سلبا على نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (بوقعيقيص و تنتوش، 2017)، ومن ناحية أخرى هذه الأنشطة في الغالب تحتاج إلى مجهود جسماني كبير لا يتناسب مع قدرة الجسمانية للإناث.

-وبدراسة التوزيع الجغرافي لمعدل الإناث العاملات حسب أوجه النشاط الاقتصادي في منطقة الدراسة، الوارد في الجدول (5) يلاحظ سيطرة نشاط الخدمات في كل فروع المنطقة، وبناء على هذا يمكن تقسيم فروع منطقة الدراسة إلى مستويين هما:

-**المستوى الأول:** فروع تزيد فيها نسبة الإناث العاملات بقطاع الخدمات عن 90 % أي أعلى من النسبة العامة لمنطقة الدراسة، ويشمل هذا المستوى فروع كل من عمر المختار و قندولة والفجر الجديد والبيضاء وقصر ليبيا والحنية واسلنطة التي تمثل نسبة كل منهما على التوالي 95.2 % و 94.7% و 93.8% و 70%، و 92.8 % و 92.1 %، و 91.8 %. من إجمالي نسبة الإناث العاملات بقطاع الخدمات بمنطقة الدراسة.

-**المستوى الثاني:** فروع تقل فيها نسبة الإناث العاملات بقطاع الخدمات عن المعدل العام بمنطقة الدراسة ، ويشمل فروع كل من سوسة والفائدية وشحات ومسة ومراوة التي تمثل نسبة كل منهما على التوالي 87.2 %،و 85.2% و 83.7%، و 79.3%، و 78.5% من إجمالي نسبة الإناث العاملات بقطاع الخدمات بمنطقة الدراسة.

مما سبق يتبن أن هناك خلل في توزيع الإناث العاملات حسب الأنشطة الاقتصادية، بحيث يبدو التركيز واضحاً في أربعة أنشطة مرتبة تنازلياً، وهي الخدمات ثم يليها الزراعة والصيد بعد ذلك التجارة والعقارات وأخيراً يأتي نشاط النقل والمواصلات، وذلك على حساب بقية الأنشطة الأخرى، إذ بلغت نسبة الإناث العاملات في الأنشطة الأربعة الأنفة الذكر 93.6 % من إجمالي الإناث العاملات في منطقة الدراسة.

جدول (5) توزيع الإناث العاملات حسب النشاط الاقتصادي في منطقة الدراسة خلال تعداد 2006م.

الفرع	الزراعة والصيد	التعدين واستغلال المحاجر واستخراج النفط	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والعقارات	مؤسسات التمويل	النقل والتخزين والمواصلات	الخدمات	غير مبين	المجموع
البيضاء	1.4	0.1	0.3	0.4	0.2	1.1	0.6	1	92.8	2.1	12318
سوسة	1.2	0	0	1.1	0.1	1	0.1	1.7	87.2	7.6	778
شحات	1.6	0.1	0.8	0.5	0.1	1.5	0.9	1	83.7	9.8	3521
الفائدية	1.2	0.1	1.8	0.6	0.3	0.9	0.1	1.5	85.2	8.3	1082
عمر المختار	2.4	0	0	0.4	0.4	0.4	0.4	0.8	95.2	0	474
قندولة	1.7	0.3	0.3	0	0.3	0	0.7	2	94.7	0	298
مراوة	1.4	0	0	0.7	0.4	3.9	1.4	1.4	78.5	12.3	284
قصر ليبيا	1.3	0	0.4	1.3	0	0	0	4.2	92.8	0	237
الفجر الجديد	3.8	0	0	0	0.8	0.8	0	0.8	93.8	0	130

مسه	1.3	0	0.2	0.9	0	0.2	0.5	1	0.3	79.3	14.9	1180
الحنية	4.3	0	0	0.3	0.3	0	0	1.5	0	0	1.5	92.1	1.5	345
المجموع	1.5	0.1	0.4	0.5	0.2	1.2	0.5	1.1	0.5	1.2	0.2	89.8	4.7	20964

المصدر: - بيانات التعدادات العامة للسكان لسنة 2006م.

5.توزيع الإناث العاملات حسب المهن.

وبدراسة التوزيع المهني للإناث العاملات في منطقة الدراسة للقوى العاملة , تبين من خلال الجدول رقم (6)إن نسبة الإناث العاملات بالمهن العلمية والفنية كانت في المرتبة الأولي بنسبة بلغت 70.7 % من إجمالي الإناث العاملات في تعداد 2006م، وسبب ذلك ارتفاع المستوى التعليمي لدى الإناث هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كثير من الإناث يقبلن على هذه المهن لسهولة القيام بها، ولأنها تتلاءم إلى حد ما مع طبيعة الإناث ، بالإضافة إلى التوسع الكبير في التوظيف هذا القطاع في الفترة الأخيرة، خصوصاً الخدمات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والطباعة، وكذلك الخدمات المصرفية.

تأتي في المرتبة الثانية الإناث العاملات في بالمهن الإدارية بنسبة بلغت 18.5% من إجمالي الإناث العاملات في تعداد 2006م، ويرجع سبب ارتفاع نسبة العاملات في العلمية والفنية والمهن الإدارية، العادات والتقاليد السائدة في المنطقة، وما تتعرض له الإناث من انتقاد واستهجان عند العمل في المهن الأولية والحرفية. بالإضافة إلى صعوبة طبيعة المهن الإنتاجية على الإناث.

جدول (6) توزيع الإناث العاملات حسب المهن في منطقة الدراسة خلال تعداد 2006م.

الفرع	المديرون	المشتغلون بالمهن العلمية والفنية	الإداريون والكتبة الموظفون	العاملون بالخدمات	العاملون بالزراعة	العاملون في الحرف	العاملون في تشغيل	العاملون بالمهن الأولية	العاملون غير المصنفين	المجموع الكلي
البيضاء	0.2	73.7	18.5	1	1.3	0.1	0.1	2.9	2.2	100
سوسة	0.5	60.1	24	1.6	1	0	0.1	5	7.7	100
شحات	0.2	67.3	16.2	1	1.5	0.2	0.3	3.4	9.9	100
الفائدية	0.1	67.5	17.6	0.6	1.2	0.4	0.3	3.9	8.4	100
اسلنطة	0.3	74.8	20.8	0.3	1.2	0	0	1.3	1.3	100
عمرالمختار	0	69.8	22.6	0.2	2.3	0	0.2	4.9	0	100
قندولة	0	67.4	27.2	0.7	1.7	0	0.3	2.7	0	100
مراوة	0	62	17.6	2.4	1.1	0	0	4.6	12.3	100
قصرليبيا	0	77.6	18.1	0	1.3	0	0	2.5	0.5	100
الفجرالجديد	0	66.2	21.5	2.3	3.8	0	0	6.2	0	100
مسة	0	62	16.2	0.8	0.9	0.2	0.4	4.6	14.9	100
الحنية	0	67.2	24.3	0.3	4.1	0	0	2.6	1.5	100
المجموع	0.2	70.7	18.5	1	1.4	0.1	0.2	3.2	4.7	100

المصدر: - بيانات التعداد العام لسنة 2006.

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

6- توزيع الإناث العاملات حسب الحالة العملية .

ومن الجدول رقم (7) تبين ارتفاع نسبة فئة المستخدمات بأجر من إجمالي العاملات البالغة 92.6 % في تعداد 2006م، من إجمالي العاملات في منطقة الدراسة ومرد ذلك هو زيادة العاملات في نشاط الخدمات وذلك راجع إلى أن أغلب التعيينات في المنطقة في الفترة الأخيرة كانت في القطاعات العامة.

وبدراسة التوزيع الجغرافي لمعدلات الإناث العاملات حسب الحالة العملية في منطقة الدراسة في سنة 2006م. تبين من الجدول رقم (7) أن نسبة المستخدمات بأجر تحصلت على نصيب الأسد من إجمالي العاملات في جميع فروع منطقة الدراسة، كما تحصل فرع قندولة على أعلى نسبة مقدارها 98 % من إجمالي العاملات وأدني نسبة كانت في فرع مسة المقدرة بـ 81.6 %،

بينما تراوحت نسبة بقية الفروع بين هاتين النسبتين.

-جاءت نسبة فئة العاملات بمفردهن في المرتبة الثانية من إجمالي العاملات في منطقة الدراسة والبالغة 6.1%، فهي ترتفع في خمسة فروع عن المعدل العام، وهي فرع مسة بنسبة 16.2 % وفرع مراوة بنسبة 14.5% وفرع شحات بنسبة 12% ثم فرع الفائدية بنسبة 9.5% وأخيراً فرع سوسة بنسبة 8.2 %، كما انخفضت في الفروع الباقية عن المعدل العام لمنطقة الدراسة.

جدول (7) توزيع الإناث العاملات حسب الحالة العملية في منطقة الدراسة خلال تعداد 2006م.

الفرع	مستخدم بأجر	يعمل لدى الغير	يعمل لحسابه ومعه آخرون	يعمل بمفرده	المجموع الكلى
البيضاء	95.5	0.8	0.3	3.4	100
سوسة	90.6	0.4	0.8	8.2	100
شحات	86.7	1.1	0.2	12	100
الفائدية	89.5	0.8	0.2	9.5	100
اسلنطة	96.4	1	0.6	2	10
عمر المختار	97	0.8	0.6	1.5	100
قندولة	98	0.7	0	1.3	100
مراوة	82.3	2.1	1.1	14.5	100
قصر ليبيا	97.9	0.4	0	1.7	100
الفجر الجديد	95.4	1.5	0.8	2.3	100
مسه	81.6	1.9	0.3	16.2	100
الحنية	94.2	1.2	1.4	3.2	100
المجموع	92.6	0.9	0.4	6.1	100

المصدر: - بيانات التعداد العام لسنة 2006.

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

المبحث الثالث

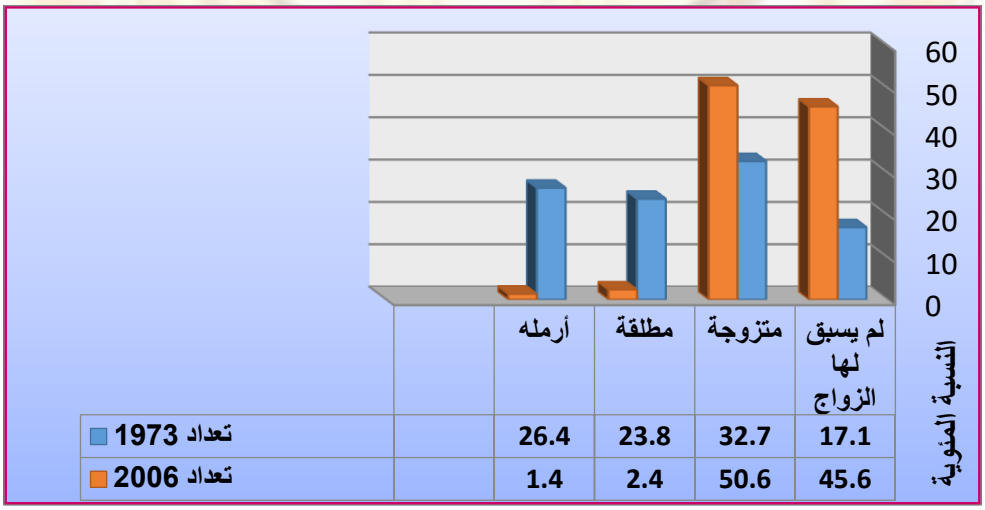
التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة العاملة.

شهدت منطقة الدراسة مشاركة منخفضة للمرأة في سوق العمل رغم ارتفاعها تدريجياً في الفترة الأخيرة،استجابة للعديد من العوامل منها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، ومن أجل فهم هذه الدوافع الكامنة وراء انخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في منطقة الدراسة والتي ستناقش على النحو الآتي:-

أولا: التحديات والمعوقات الاجتماعية.

تعد القوانين و الأعراف الاجتماعية عامل مؤثر في تدني نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، في الماضي كان ينظر لوظيفة المرأة في المجتمع العربي والليبي على أنها ربة بيت تتكفل فقط بتربية الأولاد والقيام على خدمة الزوج والأهل، وان مشاركتها في سوق العمل يرتبط بمنظومة من القيم الاجتماعية لا تزال تحكم على المرأة بإعتبارها تابع، وأن جل مشاركتها في كثير من الأحوال غالبا لا تتعدى دورها المنزلي، على اعتباره قدر فرضته عليها طبيعتها البيولوجية لأنها الجنس الأضعف (ميثاء، 2003)، ففي العقود الأخيرة تغيرت الكثير من المفاهيم الخاطئة بشأن القبول الاجتماعي للمرأة العاملة ، وبدأت الأعراف الاجتماعية تتغير لصالح مشاركة الإناث في سوق العمل، وقد أدت هذه التغيرات في الأعراف الاجتماعية إلى دعم الطلب المتزايد على عمالة المرأة، وأتاح لها التماس فرص العمل خارج المنزل. (كاترين إيلبورغ وآخرون،2013)، والدليل على ذلك البيانات الواردة في الشكل رقم (3) تبين ارتفاع نسبة مشاركة الإناث من فئتي المتزوجات ولم يسبق لهن الزواج في القوى العاملة 17.1% و32.7% في تعداد 1973م إلى 45.6% و50.6% في تعداد 2006م، على التوالي، في المقابل ونتيجة لاستحقاق المطلقات والمترملات لمعاشات شهرية من الضمان الاجتماعي لمساعدتهن على تربية أبنائهن، فقد انخفضت نسبة مشاركتهن في سوق العمل من 23.8% و26.4% إلى 2.4% و1.4% على التوالي في الفترة المذكورة نفسها.

شكل (3) توزيع القوى العاملة لفئة الإناث حسب الحالة الزوجية في ليبيا خلال الفترة 1973- 2006م.



المصدر: - بيانات التعدادات العامة للسكان لعامي 1973- 2006م.

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

يتضح من الجدول رقم (8) أن المؤشرات الإحصائية للمتوسط الحسابي المرجح لأجمالي التحديات والمعوقات الاجتماعية هو (2.36) مع وجود انحراف معياري قدره (0.7) أي وجود ميل في متوسط وجهات أنظر لأفراد العينة على تلك التحديات والمعوقات، أي بمعنى أشارت القيمة التقديرية بالموافق على تلك الآراء التي وقف تحدياً وعائقاً اتجاه عمل المرأة، بناءً على أوزان مقياس لكرت الثلاثي.

جدول رقم (8) وجهات النظر لأفراد العينة

عبارات المحور(التحديات والمعوقات الاجتماعية)	المقياس	أو افق	غير متأكد	لا أو افق	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
يؤثر الزواج المبكر على مشاركة المرأة في سوق العمل	تكرار	21	9	3	2.54	0.66	أوافق
	النسبة	63.6	27.3	9.1			
وفاة الزوج من أسباب التوقف عن العمل	تكرار	29	3	1	2.84	0.80	أوافق
	النسبة	87.8	9.0	3.0			
يعد الطلاق أحد أسباب التوقف عن العمل	تكرار	3	9	21	1.45	0.66	لا أوافق
	النسبة	9.1	27.3	63.6			
ارتفاع الأمية بين الإناث من الأسباب التوقف عن العمل	تكرار	18	15	0	2.54	0.50	أوافق
	النسبة	54.5	45.5	0			
عدم التو افق الزواجي من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	27	3	3	2.72	0.62	أوافق
	النسبة	81.8	9.1	9.1			
يعارض المجتمع الليبي عمل المرأة في الوظائف المختلطة من ناحية شريعة.	تكرار	12	6	15	1.90	0.91	غير متأكد
	النسبة	36.4	18.2	45.5			
نظرة المجتمع الليبي لعمل المرأة قاسية سلبية	تكرار	22	2	9	2.39	0.80	أوافق
	النسبة	66.6	6.1	27.3			
العادات والتقاليد المجتمع تعيق عمل المرأة	تكرار	21	12	0	2.63	0.48	أوافق
	النسبة	63.6	36.4	0			
تعد مشاركة المرأة في سوق العمل تعكس مخرجات العملية التعليمية	تكرار	18	12	3	2.45	0.66	أوافق
	النسبة	54.5	36.4	9.1			
انعدام الأمن وتعرض المرأة العاملة للعنف من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	15	6	12	2.09	0.91	غير متأكد
	النسبة	45.5	18.2	36.4			
نتيجة المحور الأول	تكرار	186	77	67	2.36	0.7	أوافق
	النسبة	56.36	23.34	20.30			

المصدر: الدراسة الميدانية

ثانيا: التحديات والمعوقات الاقتصادية.

أن زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في أي مجتمع، قد يساعد على نمو اقتصاده ويعزز فرص النمو والرخاء والاستقرار فيه، حيث تعد سياسة إحلال العاملة الوطنية محل العاملة الأجنبية في جميع الأنشطة (برامج التليب) كانت من أهم البرامج التي أدت إلى رفع نسبة مشاركة المرأة الليبية في القوة العاملة، كما أن دخل المرأة سوء كانت زوجة أو أبنه يعد دخل إضافي يساعد رب الأسرة في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.

ومن ناحية أخرى فان الركود الاقتصادي في الفترة الأخيرة المتمثل في قلة توفر فرص العمل بشكل عام ، وتفاقم معدلات البطالة ، وهذا بدوره يقلل نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، لتخوف القطاع الخاص لعدم انتظامهن في العمل بسبب الزواج وعطلات الأمومة والولادة، كما أن بعض الأعمال تتطلب الدوام الليلي، إضافة إلى أن التمييز العنصري ضد المرأة في الوظائف يشكل عقبة أمام حصولها على فرص العمل مساوية للرجل.

فارتفاع معدل الأجور والمساواة في الأجور بين الرجل والمرأة، يعد من الحوافز التي تشجع على ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، ففي كل التشريعات الليبية لا يوجد فجوة في الأجور بين الجنسين، على الأقل في القطاع العام.

كما لغياب المواصلات العامة و عدم امتلاك كثير من الإناث للسيارات والخوف من القيادة ، أثرا سلبياً على نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، خصوصاً، في الفترة المسائية وعندما تكون المسافة الفاصلة بين محل الإقامة ومكان العمل بعيدة، الأمر الذي دفع الكثير من النساء لترك العمل كما حدث في محافظة جرش الأردنية ؛ بسبب عدم وجود ميزانية لشراء سيارات خاصة تلبي حاجاتهن الأساسية في التنقل من وإلى أماكن العمل (دعاء وآخرون، 2022).

يتضح من الجدول رقم (9) أن المؤشرات الإحصائية للمتوسط الحسابي المرجح لأجمالي التحديات والمعوقات الاقتصادية هو(2.36) مع وجود انحراف معياري قدره (0.59) أي وجود ميل في متوسط وجهات أنظر لأفراد العينة على تلك التحديات والمعوقات، أي بمعنى أشارت القيمة التقديرية بالموافق على تلك الآراء، التي وقف تحدياً وعائقاً اتجاه عمل المرأة، بناءً على أوزان مقياس لكرت الثلاثي.

جدول رقم (9) وجهات النظر لأفراد العينة حول لتحديات والمعوقات الاقتصادية اتجاه عمل المرأة

عبارات محور التحديات والمعوقات الاقتصادية	المقياس	أو افق	غير متأكد	لا أو افق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
عدم شعور المرأة العاملة بحرية التصرف في مرتبها من أسباب توقف عن العمل	تكرار	6	9	18	1,63	0.78	لا أوافق
	النسبة	18.2	27.3	54.5			
عدم قناعة المرأة العاملة بعدم وجود مردود اقتصادي لعملها من أسباب توقف عن العمل	تكرار	9	9	15	1.81	0.84	غير متأكد
	النسبة	27.3	27.3	45.5			
تخلف القطاع الخاص من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	21	9	3	2.54	0.66	أوافق
	النسبة	63.6	27.3	9.1			
الدخل المنخفض من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	21	5	7	2.42	0.84	أوافق
	النسبة	63.6	15.2	21.2			
عدم تقدير الجهد المبذول في العمل من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	31	0	2	2.87	0.03	أوافق
	النسبة	93.9	0	6.1			
مشاركة المرأة في سوق العمل يقلل الحاجة إلى العمالة الو افدة	تكرار	13	9	11	2.06	0.86	غير متأكد
	النسبة	39.4	27.3	33.3			
	تكرار	18	12	3	2.45	0.66	أوافق

دخول المرأة في سوق العمل يقلل من نسبة البطالة العامة	النسبة	54.5	36.4	9.1			
صعوبة التنقل بين مكان الإقامة ومكان العمل من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	30	3	0	2.90	0.58	أوافق
	النسبة	90.9	9.1	0			
عدم رغبة المرأة في المؤسسات البعيدة عن محل إقامتها من أسباب توقف عن العمل	تكرار	30	2	1	2.87	0.06	أوافق
	النسبة	100	0	0			
محور التحديات والمعوقات الاقتصادية	تكرار	179	58	60	2.39	0.59	أوافق
	النسبة	60.26	19.52	20.22			

المصدر: الدراسة الميدانية

ثالثا: التحديات والمعوقات الثقافية.

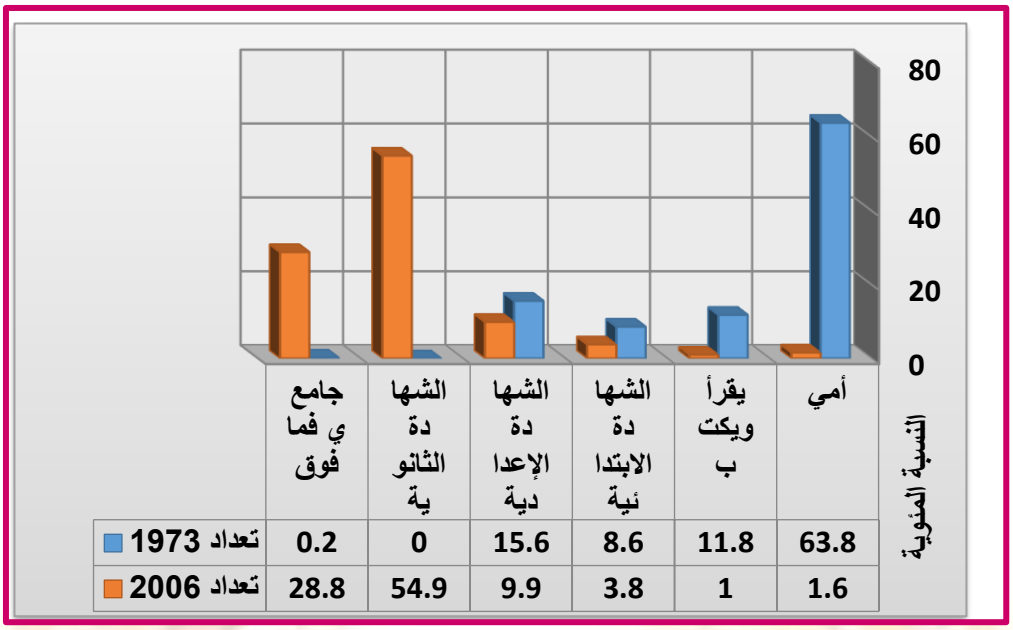
الثقافة البدوية المتأصلة (ثقافة العيب) في المجتمع ترى المرأة مخلوق بشري اقل تطلعات و قدرة من الرجل على أداء الأدوار ، ويجب أن تكون فقط ضمن إطار الوظيفة الاجتماعية والأسرية (أخت – أم – زوجة)، وليس لها أي دور في عملية التنمية ، وهذا يعد إجحافاً يؤثر في حق المرأة التي تمثل نصف المجتمع، على الرغم من نجاحها في إثبات ذواتها في مجال التعليم ، و مشاركتهن في سوق العمل، إلا أن نسبة النساء العاملات في سوق العمل لازالت منخفضة بسبب بعض التحديات الثقافية، كالتمييز النوعي و ترسيخ الصور النمطية السلبية عن قدرات المرأة في العمل، لان المجتمع يطلق أحكام مسبقة على المرأة بسبب صورة تقليدية لا تعكس بالضرورة واقع المرأة (هالة بوقعيقيص ومحمد تنتوش،2017).

تعد طبيعة الموروث الثقافي للمجتمع الليبي مجتمع محافظ يسوده النظام الأبوي الذي يهيمن فيه الرجل على المرأة، و لم يصل بعد إلى اتفاق مطلق وتوافق حول عمل المرأة، ودورها الحديث في المجتمع فالبعض يؤيد عمل المرأة والآخر يعارضه، وفريق ثالث متردد ليس له رأى واضح مهما كان الأمر)مريم ،2022).

وأيضاً تعد وسائل الإعلام من المعوقات الثقافية المؤثر في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل وذلك لعدم إبرازها إعلامياً للتحديات والمعوقات التي تواجه المرأة العاملة، والرفع من قيمتها و تصحيح الموروث الثقافي السائدة في المجتمع عن عمل المرأة الذي لا يزال يشكل تحدياً كبيراً في طريق مشاركتها الفعالة في القوى العاملة.

هناك علاقة قوية بين دخول المرأة سوق العمل ومستواها التعليمي، فالتحصيل العلمي يعد شرط أساسي للتقديم على العديد من الوظائف، كما انه من المتطلبات الأساسية لتصنيف الموظفين الجدد على الدرجة الوظيفية كلاً حسب مؤهله العلمي، ومن خلال بيانات الشكل رقم (4) يتبين أن هناك انخفاض كبير في نسبة الأمية بين صفوف الإناث العاملات من 63.8% حسب تعداد 1973م إلى أن وصلت 1.6% في تعداد 2006م، هذا العامل كان سبباً رئيساً في ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل خلال الفترة الواقعة ما بين تعدادي 1973 و2006م.

شكل (4) توزيع القوى العاملة للإناث حسب المستوى التعليمي في منطقة الدراسة في سنة 2006م.



المصدر: - بيانات التعدادات العامة للسنوات 1973- 2006.

يتضح من الجدول رقم (10) أن المؤشرات الإحصائية للمتوسط الحسابي المرجح لأجمالي التحديات والمعوقات الثقافية هو (2.38) مع وجود انحراف معياري قدره (0.70) أي وجود ميل في متوسط وجهات أنظر لأفراد العينة على تلك التحديات والمعوقات، أي بمعنى أشارت القيمة التقديرية بالموافق على تلك الآراء التي وقف تحدياً وعائقاً اتجاه عمل المرأة، بناءً على أوزان مقياس لكرت الثلاثي.

جدول رقم (10) وجهات النظر لأفراد العينة حول التحديات والمعوقات الثقافية اتجاه عمل المرأة

عبارات محور التحديات والمعوقات الثقافية	المقياس	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
تؤيد خروج المرأة للعمل	تكرار	30	3	0	2.90	0.29	موافق
	النسبة	90.9	9.1	0			
تتساوى نسبة المشاركة في سوق العمل بين الإناث والذكور	تكرار	18	6	9	2.27	0.87	غير متأكد
	النسبة	54.5	18.2	27.3			
عمل المرأة له تأثير سلبي مع الواجبات المنزلية ورعاية الأطفال	تكرار	27	2	4	2.70	0.91	أوافق
	النسبة	81.8	6.0	12.2			
عمل المرأة يزيد من المعانات والمشاكل الأسرية	تكرار	15	6	12	2.09	0.91	غير متأكد
	النسبة	45.5	18.2	36.4			
هناك تحرش الجنسي ضد المرأة في أماكن العمل	تكرار	6	15	12	1.81	0.72	غير متأكد
	النسبة	18.3	45.4	36.3			
يعارض الأهل خروج المرأة في أوقات متاجره وأوقات مبكرة	تكرار	21	4	8	2.39	0.62	أوافق
	النسبة	63.6	12.2	24.2			

عبارات محور التحديات والمعوقات الثقافية	المقياس	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
يمانع الرجال بان تكون رئيستهم في العمل امرأة	تكرار	21	9	3	2.54	0.66	أوافق
	النسبة	63.6	27.3	9.1			
تعد وسائل والإعلام عاملا ايجابيا يؤدي إلى تقوية مشاركة المرأة) قضايا المرأة	تكرار	12	15	6	2.18	0.72	غير متأكد
	النسبة	36.4	45.5	18.2			
تعد نظرة المجتمعية الدونية للمرأة من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	13	9	11	2.06	0.86	غير متأكد
	النسبة	39.4	27.3	33.3			
نتيجة محور التحديات والمعوقات الثقافية	تكرار	190	75	65	2.38	0.70	أوافق
	النسبة	57.5	22.8	19.7			

المصدر: الدراسة الميدانية .

رابعا: التحديات والمعوقات القانونية.

تعد التشريعات والقوانين المعمول بها في مجال التوظيف والعمل أحد العوامل الأساسية التي ترفع أو تحد من مشاركة المرأة في سوق العمل ، كانت بداية مكتسبات القانونية للمرأة في ليبيا من دستور في 1951م، فقد نصت المادة 30 على إلزامية ومجانية التعليم الأولي (التعليم الأساسي) للبنات والأولاد الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، الأمر الذي شجع انخراط المرأة في سوق العمل، فكل التشريعات الليبية كانت ملتزمة بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص العمل بين الذكور والإناث، حيث نص قانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010م و لائحته التنفيذية في كثير من مواده بشكل صريح على أن العمل حق للمرأة الليبية القادرة عليه ، وسمح لها العمل في كافة الأنشطة وفي كل مستويات الوظائف، كما لها الحق في الرفع من كفاءتها عن طريق الحصول على فرص التدريب التي تتطلبها طبيعة العمل والوظيفة التي تزاولها، بل أعطيت المرأة العمالة العديد من المزايا والحوافز التي تحسن مناخ العمل، وكان ذلك في العديد من النواحي وهي كالآتي :-

-أحقية العمل بدوام كامل أو دوام لبعض الوقت في كل الأعمال والوظائف الإدارية والخدمية والإنتاجية، كما ألزم القانون الليبي جهة العمل التنسيق مع المرأة العاملة لبعض الوقت بخصوص توقيت العمل، على ألا يكون ذلك خلال الفترة المسائية إلا في الأحوال والوظائف التي يسمح بها القانون، على أن تحسب لها مدة العمل لبعض الوقت نفس مدة الدوام الكامل.

-رعاية أطفال الأمهات العاملات، حيث ألزم القانون جهات العمل بتوفير أماكن بمقر العمل لرعاية أطفال الأمهات العاملات بدون مقابل، في الجهات الإدارية والخدمية والإنتاجية، حتى تتفرغ الأم لعملها .

-أحقية المرأة العاملة في إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها ثلاثة أشهر على أن يحدد الموعد المتوقع للولادة بموجب تقرير طبي من الجهات المختصة، وإذا أنجبت المرأة العاملة أكثر من طفل يضاف إليها أسبوعان آخران، كما ألزام جهات العمل بعدم فصل أو إنهاء خدمات المرأة العاملة لغيابها عن العمل بسبب الحامل أو الولادة، كما أعطها الحق في ساعات راحة للرضاعة مدفوعة الأجر لمدة سنة

ونصف بعد الولادة ، أي تتوقف عن العمل أثناء الدوام الرسمي لا تقل عن ساعة واحدة يومياً من اجل إرضاع مولودها، كما يحق للمرأة العاملة في إجازة بدون مرتب في جميع الحالات لا تتجاوز السنة للرعاية بالأطفال أو الزوج (هالة بوقعيقيص ومحمد تنتوش،2017).

-وبشكل عام ألزمت التشريعات الليبية جهات العمل توفير ظروف ملائمة لعمل المرأة داخل أماكن العمل، مع إمكانية توفير وسائل نقل ومواصلات بين مكان الإقامة ومقار العمل.

وبناء على تلك اللوائح والتشريعات التي تنظم عمل المرأة ، يتضح من الجدول رقم (11) أن المؤشرات الإحصائية للمتوسط الحسابي المرجح لأجمالي التحديات والمعوقات القانونية هو(1.94) مع وجود انحراف معياري قدره (0.75) أي وجود ميل في متوسط قيم وجهات أنظر لأفراد العينة على تلك التحديات والمعوقات، أي بمعنى أشارت القيمة التقديرية بعدم التأكد من تلك الآراء التي وقف تحدياً وعائقاً اتجاه عمل المرأة، بناءً على أوزان مقياس لكرت الثلاثي.

جدول رقم (11) وجهات النظر لأفراد العينة حول التحديات والمعوقات القانونية اتجاه عمل المرأة

عبارات محور التحديات والمعوقات القانونية	المقياس	أو افق	غير متأكد	لا أو افق	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
المرأة العاملة ليس لها هامش من الحرية للمطالبة بحقوقها	تكرار	15	9	9	2.18	0.84	غير متأكد
	النسبة	45.5	27.3	27.3			
تشارك المرأة العاملة في وضع الخطط المستقبلية بمؤسستكم	تكرار	18	9	6	2.36	0.78	أوافق
	النسبة	54.5	27.3	18.2			
انعدام القوانين المتعلقة بالحوافز المشجعة على عمل المرأة من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	18	9	6	2.36	0.78	أوافق
	النسبة	54.5	27.3	18.2			
عدم إلمام المرأة العاملة بقوانين العمل بقوانين العمل من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	18	9	6	2.36	0.78	أوافق
	النسبة	54.5	27.3	18.2			
التشريعات وقوانين العمل تقع حائلا أمام نمو المرأة العاملة وظيفيا	تكرار	12	0	21	1.72	0.48	غير متأكد
	النسبة	36.4	0	63.6			
التشريعات والقانونية المنظمة لعمل المرأة ومعاملاتها من التحديات التي تعيق عملها	تكرار	9	6	18	1.72	0.97	غير متأكد
	النسبة	27.3	18.2	54.5			
عدم كفاية الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة العاملة (الحضانة الأطفال)من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	24	6	3	2.63	0.65	أوافق
	النسبة	72.7	18.2	9.1			
نتيجة محور التحديات والمعوقات القانونية	تكرار	114	48	69	1.94	0.75	غير متأكد
	النسبة	49.35	20.78	29.87			

المصدر: الدراسة الميدانية

خامسا: التحديات والمعوقات المهنية (الخبرة والتدريب).

تعد القدرات العلمية والفنية والخبرة من أهم المعوقات الشخصية للمرأة التي تحول دون مشاركتها الكاملة في سوق العمل، ففي محافظة البحيرة كثير من الإناث العاملات لا يستطعن الخروج إلى العمل لعدم توفر الخدمات المساعدة ونقص الخبرة والمهارات وفرص التدريب المهني التي تتوافر للذكور والتي يمكن أن تساعدهن في الحصول على وظيفة مناسبة (شيماء، 2015)، كما تقل إنتاجية العمل للمرأة العاملة ويكثر الغياب عند البعض منهن لصعوبة الجمع بين تربية الأطفال والانتظام في العمل (تقرير التنمية البشرية 2002)، وهذا النوع من التحديات يؤثر بدون ادني شك في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. وهذا ما أكدت عليه نتائج الدراسة الميدانية المبينة في الجدول رقم (12) الذي اتضح من خلاله أن المؤشرات الإحصائية للمتوسط الحسابي المرجح لأجمالي التحديات والمعوقات المهنية هو (2.38) مع وجود انحراف معياري قدره (0.77)، أي وجود ميل في متوسط وجهات أنظر لأفراد العينة على تلك التحديات والمعوقات، أي بمعنى أشارت القيمة التقديرية باتفاق آراء المبحوثين على تلك الآراء، التي وقف تحدياً وعائقاً اتجاه عمل المرأة، وذلك بناءً على أوزان مقياس لكرت الثلاثي.

جدول رقم (12) وجهات النظر لأفراد العينة حول التحديات والمعوقات المهنية اتجاه عمل المرأة

عبارات محور التحديات والمعوقات المهنية	المقياس	أو افق	غير متأكد	لا أو افق	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
الحمل والولادة يحول دون تطور المرأة مهنيا	تكرار	12	6	15	1.90	0.91	غير متأكد
	النسبة	36.4	18.2	45.5			
عدم ملائمة المهنة مع الظروف السائدة في المجتمع من أسباب توقف عن العمل	تكرار	18	6	9	2.27	0.87	غير متأكد
	النسبة	54.5	18.2	27.3			
عدم التأقلم مع متطلبات سوق العمل من أسباب توقف عن العمل	تكرار	12	18	3	2.27	0.62	غير متأكد
	النسبة	36.4	54.5	9.1			
محدودية فرص العمل والمهن التي تنافس المرأة عليها من أسباب توقف عن العمل	تكرار	12	15	6	2.18	0.72	غير متأكد
	النسبة	36.4	45.5	18.2			
تعتقد أن المرأة اقل كفاءة من الرجل	تكرار	3	30	0	2.09	0.58	غير متأكد
	النسبة	9.1	90.9	0			
طول ساعات العمل من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	21	3	9	2.36	0.89	أوافق
	النسبة	63.6	9.1	27.3			
تعتقد أن الأجر لا يعادل الجهد المبذول	تكرار	21	12	0	2.64	0.97	أوافق
	النسبة	63.6	36.4	0			
عدم وجود تدرج وظيفي في المؤسسة من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	21	6	6	2.45	0.79	أوافق
	النسبة	63.6	18.2	18.2			
تتبع مؤسستكم أساليب معينه للرفع من مستوى أداء المرأة العاملة	تكرار	12	9	12	2.00	0.86	غير متأكد
	النسبة	36.4	27.3	36.4			
ترى للمؤهل العلمي والخبرة أساس مهم للتعيين والترقية وتولى المناصب القيادية العليا والوسطى	تكرار	21	12	0	2.63	0.97	أوافق
	النسبة	63.6	36.4	0			

تمنح المرأة العاملة فرص تولى الوظائف القيادية في مؤسستكم	تكرار	30	0	3	2.81	0.34	أوافق
	النسبة	90.9	0	9.1			
المنافسة غير العادلة على الوظيفة بين الرجل والمرأة من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	21	9	3	2.54	0.66	أوافق
	النسبة	63.6	27.3	9.1			
ضعف المؤهلات والخبرات من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	21	3	9	2.36	0.89	أوافق
	النسبة	63.6	9.1	27.3			
طول ساعات العمل من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	21	3	9	2.36	0.89	أوافق
	النسبة	63.6	9.1	27.3			
تعيين المرأة في أعمال تحتاج إلى مجهود جسماني كبير من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	27	3	3	2.72	0.62	أوافق
	النسبة	81.8	9.1	9.1			
عدم وجود التدريب الكافي من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	24	6	3	2.63	0.65	أوافق
	النسبة	72.7	18.2	9.1			
نقص المهارات الفنية والإدارية لدى المرأة من التحديات التي تعيق عمل المرأة	تكرار	18	6	9	2.27	0.87	غير متأكد
	النسبة	54.5	18.2	27.3			
نتيجة محور التحديات والمعوقات المهنية	تكرار	315	147	99	2.38	0.77	موافق
	النسبة	56.16	26.20	17.64			
الحمل والولادة يحول دون تطور المرأة مهنيا	تكرار	12	6	15	1.90	0.91	غير متأكد
	النسبة	36.4	18.2	45.5			

المصدر: الدراسة الميدانية

نستنتج من التحليل السابق توافقت آراء المسئولين على هناك العديد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية وقفت عائق أمام عمل المرأة، بينما لم تؤكد آرائهم على المعوقات القانونية أن تكون أحد المعوقات أم عمل المرأة، وهذا ما يطلب السؤال الثالث الإجابة عليه وهو ما التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة الليبية العاملة في منطقة الدراسة.

مدى علاقة المعوقات والتحديدات وتأثيرهما في عمل المرأة بمنطقة الدراسة :

اتضح من خلال تحليل وجهات النظر المسئولين حول التحديات والمعوقات التي وقفت عائق أمام عمل المرأة، والتي منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية باستثناء المعوقات القانونية التي لم تؤكد آرائهم عليها.

حيث تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هناك علاقة أرتباطية قوية موجبة بين كافة التحديات والمعوقات كما في الجدول رقم (13) وهي كالآتي :

-التحديات والمعوقات الاجتماعية : لها علاقة طردية قوية جداً مع كافة المعوقات الأخرى بقيمة ارتباطيه قدرها (0.92)، بمعنى أن كافة المعوقات الأخرى لها علاقة قوية جداً مع العامل الاجتماعي وأصبحت عائق أمام عمل المرأة الليبية بمنطقة الدراسة.

-التحديات والمعوقات الاقتصادية : لها علاقة طردية قوية مع كافة المعوقات الأخرى بقيمة ارتباطيه قدرها (0.87)، أي أن كافة المعوقات الأخرى

لها علاقة قوية بالعامل الاقتصادي أثر في عمل المرأة الليبية بمنطقة الدراسة.

-التحديات والمعوقات الثقافية : لها علاقة طردية قوية مع كافة المعوقات الأخرى بقيمة ارتباطيه قدرها (0.88) بمعنى كافة المعوقات الأخرى لها علاقة قوية بالعامل الثقافي أثر في عمل المرأة الليبية بمنطقة الدراسة.

-التحديات والمعوقات المهنية : لها علاقة طردية قوية مع كافة المعوقات الأخرى بقيمة ارتباطيه قدرها (0.87)، أي أن كافة المعوقات الأخرى لها علاقة قوية بالعامل المهني أثر في عمل المرأة الليبية بمنطقة الدراسة .

يمكن القول إجمالاً توجد علاقة ارتباط قوية موجبة مقدراها (0.88) أثرت قوة هذه العلاقة في طبيعة عمل المرأة الليبية بمنطقة الدراسة ، وهذا تأكيدا على مدى قوة علاقة التحديات والمعوقات وتأثيرهما في عمل المرأة الليبية بمنطقة الدراسة.

جدول رقم (13) يوضح علاقات الارتباط بين التحديات والمعوقات التي تواجهه عمل المرأة الليبية

التحديات والمعوقات	اجتماعية	اقتصادية	ثقافية	مهنية	اتجاه العلاقة	قيمة المتوسط العام قوة العلاقة	قوة العلاقة
اجتماعية	-	0.91	0.94	0.93	موجبة	0.92	قوية جداً
اقتصادية	0.91	-	0.87	0.85	موجبة	0.87	قوية
ثقافية	0.94	0.89	-	0.81	موجبة	0.88	قوية
مهنية	0.95	0.85	0.81	-	موجبة	0.87	قوية
المتوسط العام لقوة العلاقة	0.93	0.88	0.87	0.86	موجبة	0.88	قوية

النتائج:

من خلال استعرضنا للتحديات والمعوقات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و القانونية و المهنية التي تواجه المرأة العاملة في منطقة الدراسة يتضح الآتي :-

-على الرغم من ازدياد نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل زمانياً، فقد زادت من 10 % من إجمالي القوى العاملة في منطقة الدراسة في تعداد 1973م، ثم بدأت في الازدياد من 21 % و23 % و34.3 % في تعدادات 1984 و1995 و2006م، على التوالي، إلى أن وصلت 37.7% من إجمالي القوى العاملة في منطقة الدراسة في سنة 2012م، إلا أن نسبة مشاركتها إلى إجمالي القوى العاملة لا تزال منخفضة مقارنة مع الدول العربية المجاورة.

-لا تزال معدلات البطالة في صفوف الإناث مرتفعة على مستوى البلاد بشكل عام والمناطق الريفية بشكل خاص، حيث مثلت نسبة البطالة في منطقة الدراسة 208 % خلال تعداد 2006م؛ بمعنى أخر فان معدلات البطالة عند الإناث تفوق معدلات الذكور بعدة أضعاف.

-يستحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من الإناث العاملات بنسبة 89.8 % من مجموع الإناث العاملات في منطقة الدراسة خلال تعداد 2006م.

-نالت نسبة الإناث العاملات بالمهن العلمية والفنية المرتبة الأولى مقدارها 70.7 % من إجمالي الإناث العاملات في تعداد 2006م.

-ارتفاع نسبة فئة الإناث العاملات بأجر بمقدار 92.6 % من إجمالي العاملات في منطقة الدراسة خلال تعداد 2006م.

-وبالاستناد إلى نتائج الدراسة الميدانية، التي شملت عينة قصدية من شاغلي وظيفة الشؤون الإدارية في المؤسسات والمراكز و الهيئات العامة بمنطقة الدراسة، فكانت أرائهم تؤكد بان هناك تأثير واضح وكبير للتحديات والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية على معدلات مساهمة المرأة الليبية في سوق العمل في منطقة الدراسة. بينما في المقابل فهم يرون أن التحديات القانونية لم تكن أحد المعوقات أمام مشاركة المرأة في سوق العمل في منطقة الدراسة.

التوصيات:

يوصي الباحثان بإجراء المزيد من البحوث المستقبلية حول هذا الموضوع لأنه من ناحية لم يعطى حقه في الدراسة في ليبيا لحد الآن، ومن ناحية أخرى لأهميته العلمية الكبيرة، كما يوصيان بإقامة العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية حوله.

إنشاء مراكز تدريب متقدمة تتبنى برامج واستراتيجيات تزيد من قدرات القوى العاملة النسائية.

حث وسائل الإعلام والنقابات العمالية بتسليط الضوء على التحديات التي تواجه المرأة العاملة لتمكينها من التغلب عليها، لزيادة مساهمتها في سوق العمل، ومن ناحية أخرى للرفع من المستوى المعيشي للسكان والحد من انتشار الفقر.

تشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب العمالة النسائية، بنفس مزايا الوظيفة العامة، لحل مشكلة بطالة الإناث.

إعادة النظر في سياسة التوظيف من خلال الموائمة بين خطط التعليم خصوصا التعليم العالي وخطط ومتطلبات وشروط سوق العمل.

توفير فرص عمل مناسبة للمرأة عن طريق إيجاد برامج اقتصادية تشجعهن على الانخراط في مشاريع صغيرة، دون الحاجة لترك منزلهن في كثير من الأحيان.

إيجاد خطة وطنية بعيدة المدى للقضاء على البطالة المقنعة في قطاع الخدمات، وذلك بإعادة توزيع القوى العاملة النسوية على الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

المراجع:

1. دعاء أبو زريق، وآخرون، 2022م، التحديات التي تواجه النساء في النقل العام وأثرها على مشاركتهن الاقتصادية في محافظة جرش، معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

2. رمضان عريبي خلف الله، 1984م، حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر و التوزيع، طرابلس.

3. شيماء أحمد محمد صالح، 2015م، ظاهرة المرأة المعيلة والآثار المترتبة عليها دراسة ميدانية بمحافظة البحيرة، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية بكلية التربية ،جامعة دمنهور المجلد السادس، العدد الرابع ، الجزء الأول .

4. فتحية أحمد منصور أحمد،2009م، الخصائص الاقتصادية للقوى العاملة في منطقة سبها دراسة في جغرافية السكان، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة سبها.

5. كاترين إيلبورغ وآخرون ، 2013م ،المرأة والعمل والاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، صندوق النقد الدولي : إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة .

6. ميثاء سالم الشامسي ،2003م ،المرأة العربية: الفرص والتحدّيات،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا).

7. مريم العجيل إرقيعة، 2022م ، المرأة ومساهمتها في القوي العاملة في المجتمع الليبي،مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن كلية الآداب / الخمس جامعة المرقب ،العدد 25.

8. محمد امعيزيق السنوسي، 2012م ، حركة القوى العاملة في منطقة المرج خلال الفترة 1954-2006م: دراسة جغرافية (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة بنغازي.

9. ماجدة إبراهيم عامر محمد، 1994م، التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا : دراسة في جغرافية السكان ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

10. محمد مختار العماري , 1989م، دراسة طبيعة القوى العاملة في ليبيا في الفترة 1954 – 1984 م، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة قاريونس.

11. موسى رجب عبدالشفيع،2003م، سكان شعبية الجبل الاخضر للفترة 1973 – 1995م، دراسة في جغرافية السكان (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة عمر المختار.

12. مصلحة الاحصاء والتعداد, 1977 م, نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1973م, محافظة الجبل الاخضر , طرابلس.

13. مصلحة الاحصاء والتعداد , بدون تاريخ ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1984م, بلدية الجبل الاخضر ، طرابلس.

14. مصلحة الاحصاء والتعداد ، 1998م، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1995م، لمنطقة الجبل الأخضر ، طرابلس.

15. مؤتمر الشعب العام 2010م، قانون رقم 12 لسنة 2010 بشأن إصدار قانون علاقات العمل و لائحته التنفيذية.

16. هالة بوقعيقيص ومحمد تنتوش، 2017م،المرأة في سوق العمل الليبي واقع وتحديات, مركز جسور للدراسات والتنمية بنغازي.

17. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية فى ليبيا 2002م طرابلس ، 2002 م.

18. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،2009م، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 2006م ، شعبية الجبل الأخضر، طرابلس.

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

ملحق رقم (1)

استمارة الاستبيان المرأة الليبية العاملة، واقع وتحديات عملها بالقطاع العام في الجبل الأخضر

أستاذنا الكريم:

إن الهدف من إجابتك على هذه الأسئلة هو مساعدة القائمين على هذا البحث في معرفة مدى واقع وتحديات عمل المرأة الليبية بالقطاع العام .

كما نفيدكم بعدم استعمال هذه البيانات خارج نطاق الأغراض العلمية ، لذا نأمل تعاونكم معنا .

شاكرين لكم ذلك مقدماً.

الجهة التي تعمل فيها ( )

- الجنس : ذكر ( ) أنثى ( ) العمر : ( )

المستوى التعليمي : أمي ( ) يقرأ ويكتب ( ) ابتدائي ( ) إعدادي ( ) متوسط ( ) جامعي فما فوق ( )

ضع إشارة (/) أمام العبارة التي تراها مناسبة

م	العبارات	أو افق	غير متأكد	لا أو افق
1	هل تؤيد خروج المرأة للعمل			
2	هل تعتقد تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل يقلل الحاجة إلي العمالة الوافدة			
3	هل تعتقد أن دخول المرأة في سوق العمل يقلل من نسبة البطالة العامة			
4	هل تتساوى نسبة المشاركة في سوق العمل بين الإناث والذكور			
5	هل ترى عمل المرأة له تأثير سلبي مع الواجبات المنزلية ورعاية الأطفال			
6	هل تعتقد أن عمل المرأة يزيد من المعانات والمشاكل الأسرية			
7	هل هناك تحرش الجنسي ضد المرأة في أماكن العمل			
8	برأيك هل يعارض الأهل خروج المرأة في أوقات متاجره وأوقات مبكرة			
9	هل عدم تفهم العائلة لطبيعية العمل من أسباب التوقف عن العمل			
10	هل يؤثر الزواج (المبكر) علي مشاركة المرأة في سوق العمل			
11	هل وفاة الزوج من أسباب التوقف عن العمل			
12	هل يعد الطلاق أحد أسباب التوقف عن العمل			
13	هل ارتفاع الأمية بين الإناث من أسباب التوقف عن العمل			
14	عدم رغبه المرأة العاملة في العمل في مؤسسات بعيده عن محل إقامتها من أسباب توقف عن العمل			
15	هل يمانع الرجال بان تكون رئيستهم في العمل امرأة			
16	هل يحول الحمل والولادة دون تطور المرأة مهنياً			
17	هل عدم ملائمة المهنة مع الظروف السائدة في المجتمع من أسباب توقف عن العمل			
18	هل عدم التأقلم مع متطلبات سوق العمل من أسباب توقف عن العمل			
19	هل عدم التوافق الزوجي من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
20	هل محدودية فرص العمل والمهن التي تنافس المرأة عليها من أسباب توقف عن العمل			
21	هل عدم شعور المرأة العاملة بحرية التصرف في مرتبها من أسباب توقف عن العمل			
22	هل عدم قناعة المرأة العاملة بعدم وجود مردود اقتصادي لعملها من أسباب توقف عن العمل			
23	هل تعتقد أن المرأة اقل كفاءة من الرجل			
24	هل تخلف القطاع الخاص من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
25	هل الدخل المنخفض من التحديات التي تعيق عمل المرأة			

26	هل يعارض المجتمع الليبي عمل المرأة في الوظائف المختلطة (من ناحية شريعة)			
27	هل نظرة المجتمع الليبي لعمل المرأة قاسية سلبية			
28	هل طول ساعات العمل من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
29	هل تعتقد أن الأجر لا يعادل الجهد المبذول			
30	هل عادات وتقاليد المجتمع تعيق عمل المرأة			
31	هل تري أن وسائل الإعلام عاملا ايجابيا يؤدي إلي تقوية مشاركة المرأة (قضايا المرأة)			
32	هل نظرة ألمجتمعه الدونية للمرأة من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
33	هل عدم وجود تدرج وظيفي في المؤسسة من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
34	هل التشريعات القانونية المنظمة لعمل المرأة ومعاملاتها من التحديات التي تعيق عملها			
35	هل تتبع مؤسستكم أساليب معينه للرفع من مستوي أداء المرأة العاملة			
36	هل ترى للمؤهل العلمي والخبرة أساس مهم للتعيين والترقية وتولي المناصب القيادية العليا والوسطى			
37	هل عدم إلمام المرأة العاملة بقوانين العمل من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
38	هل التشريعات وقوانين العمل تقع حائلا أمام نمو المرأة العاملة وظيفيا			
39	هل تمنح المرأة العاملة فرص تولي الوظائف القيادية في مؤسستكم			
40	هل المنافسة غير العادلة علي الوظيفة بين الرجل والمرأة من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
41	هل تعتقد أن المرأة العاملة ليس لها هامش من الحرية للمطالبة بحقوقها			
42	هل تشارك المرأة العاملة في وضع الخطط المستقبلية بمؤسستكم			
43	انعدام القوانين المتعلقة بالحوافز المشجعة علي عمل المرأة من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
44	هل مشاركة المرأة في سوق العمل تعكس مخرجات العملية التعليمية			
45	هل لانعدام الأمن و تعرض المرأة العاملة للعنف من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
46	هل عدم تقدير الجهد المبذول في العمل من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
47	هل ضعف المؤهلات والخبرات من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
48	هل طول ساعات العمل من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
49	هل تعيين المرأة في أعمال تحتاج إلي مجهود جسماني كبير من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
50	هل عدم وجود التدريب الكافي من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
51	هل تعتقد أن عدم كفاية الخدمات الاجتماعية ألمقدمة للمرأة العاملة (حضانة الأطفال) من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
52	هل نقص المهارات الفنية والإدارية لدى المرأة من التحديات التي تعيق عمل المرأة			
53	هل صعوبة التنقل بين مكان الإقامة ومكان العمل من التحديات التي تعيق عمل المرأة			

ما المجلات المناسبة لعمل المرأة

.....

.....

ما المقترحات التي تضمن المشاركة الفعال للمرأة في سوق العمل

.....

.....

هل تعتقد ان هناك صعوبات أخري تواجه المرأة العاملة لم تذكر في هذه الاستمارة

.....

.....

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

النشاط التجاري بميناء طبرق خلال المدة ما بين 2017-2022م، "دراسة في الجغرافية الاقتصادية"

[1] د. زياد عبدالعزيز أبريك الدمنهوري.

1. أستاذ مساعد - جامعة طبرق.

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: حركة البضائع , نظير الميناء, العوامل المؤثرة .

الملخص

جاءت هذه الدراسة لمعرفة تقييم مستوى حركة السفن والبضائع بالميناء، والوقوف على العوامل المؤثرة على هذه الحركة , بالإضافة إلى تحديد مناطق نفوذ الميناء جغرافياً من خلال دراسة نظيره البحري , وقد تم استُخدام كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي في إعداد هذه الدراسة, حيث قُسمت على مبحثين، تناولت الأهداف المطلوبة من الدراسة, و توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ومن أهمها أنه قد شكلت السفن المفرغة النسبة الأكبر من اجمالي السفن المترددة على الميناء , كما شكلت نسبة البضائع المفرغة من إجمالي البضائع المتداولة بميناء طبرق النسبة الأكبر , بالإضافة إلى قد استحوذت كلاً من البضائع الخاصة و الصب الجاف النسبة الأكبر مشكلين مجتمعين بذلك نسبة قدرها 92.7% من إجمالي البضائع المفرغة بميناء طبرق حسب طريقة تغليفها خلال المدة الممتدة من 2017-2022م , و تعتبر الخردة هي السلعة الوحيدة التي يتم شحنها عبر الميناء, وقد جاءت دول القارة الاسيوية في الصدارة كمجال بحري لواردات الميناء سنة 2022م , بنسبة تجاوزت نصف واردات الميناء (51.7%) مما يثبت بأن ميناء طبرق يمثل أقرب نقطة اتصال بحري مع بقية الدول التي تقع إلى الشرق من ليبيا .

Commercial activity in the port of Tobruk during the period between 2017-2022 AD(A study in economic geography)

Abstract

This study aimed to evaluate the level of movement of ships and goods in the port, and to determine the factors affecting this movement, in addition to determining the areas of influence of the port geographically through a study of its maritime counterpart. The historical method, the descriptive method, and the analytical method were all used in preparing this study, as it was divided into Two sections dealt with the objectives required of the study, and the study reached many results, the most important of which is that unloaded ships constituted the largest percentage of the total ships frequenting the port, and the percentage of unloaded goods out of the total goods traded in the port of Tobruk constituted the largest percentage, in addition to that it accounted for both Of the special goods and dry bulk, the largest percentage constitutes a

combined percentage of 92.7% of the total goods unloaded at the port of Tobruk according to the method of packaging during the period extending from 2017-2022 AD, and scrap is the only commodity shipped through the port, and the countries of the Asian continent came in the Leading the way as a maritime area for the port's imports in 2022, with a rate exceeding half of the port's imports (51.7%), which proves that the port of Tobruk represents the closest maritime contact point with the rest of the countries located to the east of Libya

Keywords: movement of goods, port counterpart, influencing factors .

المقدمة

سبب اختيار الموضوع .

ميل ودراية الباحث بالعديد من الحقائق المتعلقة بميناء طبرق , حيث سبق له الحصول على درجة الماجستير سنة 2018م من جامعة بنغازي عن دور ميناء طبرق في النشاط الاقتصادي لشعبية البطنان دراسة في الجغرافيا الاقتصادية خلال الفترة 1986-2005م , بالإضافة إلى حصول الباحث على درجة الدكتوراه من جامعة المنصورة سنة 2020م عن ميناء طبرق في ليبيا دراسة في جغرافية النقل خلال الفترة 2005-2018م , الأمر الذي أتاح له فرصة التعرف على أغلب الجوانب الجغرافية الطبيعية منها والبشرية كذلك للميناء وظهيرة , ومن هنا جاءت هذه الدراسة استكمالاً زمنياً للدراستين أعلاه .

أهداف الدراسة .

تقييم مستوى حركة السفن والبضائع بالميناء، والوقوف على العوامل المؤثرة على هذه الحركة .

تحديد مناطق نفوذ الميناء جغرافياً من خلال دراسة نظيره البحري .

التعرف على أهم المشكلات والصعوبات التي يعاني منها الميناء وتقديم الاقتراحات والتوصيات لحلها.

منهجية الدراسة .

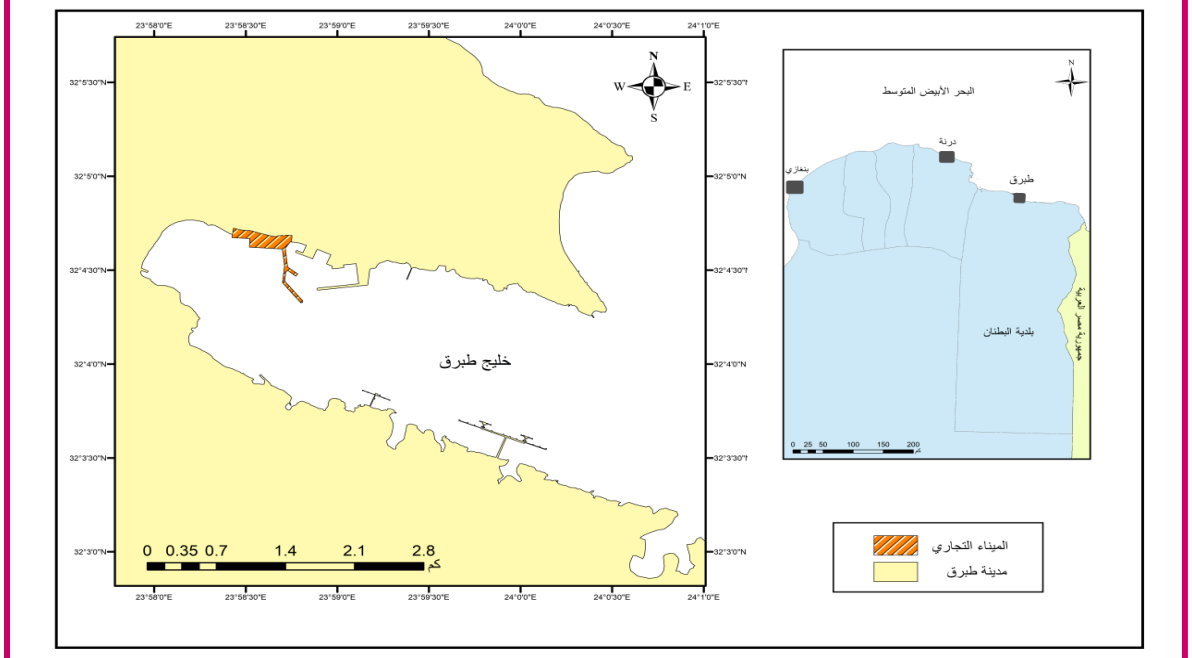
اعتمدت هذه الدراسة في منهجها على عدة مناهج رئيسة وفق تسلسل منطقي يبدأ بالمنهج التاريخي لتتبع الظاهرة قيد الدراسة ثم المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف و دراسة وتحليل أبعاد الظاهرة المدروسة وفقاً لمعطياتها الجغرافية , وتمت الاستعانة كذلك بالأسلوب الكارتوجرافي في محاولة لتبسيط المعطيات والنتائج من جهة واستخراج المشاكل والحلول من جهة أخرى, كما استعانت الدراسة ببرمجيات وتقنيات حديثة تمثلت أهمها في نظم المعلومات الجغرافية (GIS) .

سمات المكان الطبيعية والبشرية .

يقع ميناء طبرق فلكياً ما بين دائرتي عرض"32°.73'.20 شمالاً و "32°.58'.44 شمالاً , وما بين خطي طول "23°.03'.26 شرقاً، و "23°.80'.44 شرقاً , وجغرافياً يقع الميناء في وسط مدينة طبرق التي تبعد حوالي 140 كيلومتر عن حدود جمهورية مصر العربية من جهة الشرق ، فيما تبعد عن مدينة درنة حوالي 175 كيلومتر من جهة الغرب ، ويحدها من

الشـمـال البحر المتوسـط , ومن الجنوب مـدينـة الجغبوب التي تبعد حوالي 300 كيلومتر, وبذلك تعتبر مـدينـة طبرق وميـنـائهـا آخر المدن الليبيـة من الجهـة الشـرقية (أبريك، 2019م، صـفحة 3) شـكل (1) , كما يتميز ميناء طبرق بموقع اسـتراتيجي هام بـالنسـبـة للتجارة البحرية ، ويمثل أقرب نقطة اتصال بحري مع بقيـة الـدول التي تقع إلى الشـرق من ليبيـا (أبريـك، 2019م، صـفحة 33)، وكذلك يبرز موقعه من خلال وقوعه على السـاحل الجنوبي للبحر المتوسـط ، الذي يعتبر من أهم البحـار التي تمر عليهـا حركـة التجـارة العالمية , و يميز كذلك الموقع النسبي لمدينة طبرق.

شكل (1) موقع منطقة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادًا على Google earth pro and ARC GIS 10.4

وميـنـائها هو فوق شـبـة جزيرة صـغيرة ممتدة لمسـافـة 4 كيلومتراً إلى الجهة الشـرقية نحو البحر ، وتكون شـبـة الجزيرة الشـاطئ لشـمالي لميناء طبرق, والذي يمكن تصـنيفه تـحت قائمة الموانئ الخليجية (الطبيعية) , حيث من أبرز خصـائصـه التمتع بحماية طبيعيـة (أبريك، 2019م، صـفحـة 193) من الريـاح الشـمـالية والشـمـالية الغربية طوال العام, أما عن حركـة التيـارات البحريـة والمـد والجزر فهي بسـيطـة نسـبيا ، كما يعد البحر المتوسـط من البحار الشـبـه مغلقـة، وبـالتـالي إلى محـدوديـة تـأثير قوة التيـارات البحرية المارة به ، وما يمتاز به من موضع جيد يسـمح له بأن يقوم بمهامه دون أن تؤثر هذه الظاهرة عليه ، هذا بـالنسـبـة للتيارات البحرية ، أما عن حركة المد والجزر فأثرها ضـئيل على سـاحل ليبيا كله ، إذ أن متوسـط الفرق بينهما لا يزيد عن نصـف متر ، ومن ثم يكون أثرها ضـعيفاً على حركة السـفن داخل ميناء طبرق, أما عن الرياح وبقيـة الظروف المنـاخيـة مثل درجـة الحرارة والأمطار فتـأثيرهـا السـلبي على حركـة

السفن ، أو في عمليات تشغيل الميناء محدودة، وذلك بسبب تمتع مدينة طبرق بمناخ البحر المتوسط المعتدل (أبريك، 2019م، صفحة 194) .

كما أثر عامل البعد أو القرب من ميناء طبرق دوراً مهماً في توزيع سكان المدينة قديماً وحديثاً، حيث نجد أن المناطق القريبة من الميناء ذات كثافة سكانية أعلى نسبياً من تلك المناطق البعيدة عنه وذلك في بدايات نشأة المدينة، وخاصةً إن مبرر وجود مدينة طبرق هو مينائها، كما أن نواتها الأساسية تكونت حول الميناء (أبريك، 2019م، صفحة 194)، وتركز العمران القديم بها، في حين كانت مناطق التوسع الجديدة ضمن نطاق دائري حول الميناء، وخاصةً بعد اكتشاف النفط ، أما على مستوى بلدية البطنان حيث تعد مدينة طبرق هي أكبر تمركز للسكان بالبلدية حتى وقتنا الحاضر، حيث لم تقل نسبتها من أجمالي سكان بلدية البطنان عن 25.1 % وذلك خلال تعداد 1954م، بينما وصلت لأعلى نسبة لها (72.7 %) خلال تعداد عام 1984م، ولعل من أهم اسباب هذا التمركز بطبرق هو وجود الميناء التجاري وكذلك اكتشاف النفط في حقل السرير واختيار مرسى الحريقة لتصريف نفطه وما تبع ذلك من أعمال للشركات فانهال العمال نحو مدينة طبرق من جميع أرجاء البلاد وكذلك الهجرة المتواصلة من المحلات الريفية داخل البلدية لوفرة الخدمات بها مقارنة بالأرياف, أما عن الزراعة بمنطقة الدراسة فهي من النوع البسيط , و لم تصل لمرحلة التصدير الخارجي، حيث لم يتم تسجيل أي شحنة زراعية صادرة عن طريق ميناء طبرق التجاري ، وأما عن الصناعات بمدينة طبرق وضواحيها فيوجد بها ثلاث عشرة نوع من الأنشطة الصناعية، والتي يمكن تصنيفها من ضمن المشروعات الصغيرة جداً أو مشروعات متناهية الصغر ، كان لها أكبر أثر على انعدام حجم تدفق الصادرات عبر ميناء طبرق التجاري ، كما ساهمت شبكة الطرق البرية بين ميناء طبرق ، وظهيرة في انسياب حركة البضائع سواء الصادرة منها ، وكذلك الواردة ، وبالتالي كانت عاملاً مساعداً في نمو وقيام ميناء طبرق (أبريك، 2019م، الصفحات 194-195).

النشاط التجاري بالميناء

يعد شحن وتفريغ البضائع واستقبال الركاب ومغادرتهم , الوظيفة الأساسية التي تقام من أجلها الموانئ, وهي عماد النشاط التجاري لأي ميناء , والذي يتأثر بدوره بمجموعة من الظروف المحلية والدولية , ونظراً لأن معظم التجارة الدولية تمر عبر الموانئ البحرية , فإن حجم التبادل التجاري بموانئ الدولة , يكون مرآة صادقة لمستوى اقتصادها القومي وطبيعته , فكمية كل من الصادرات والواردات ونوعيتها , تعكس بوضوح النشاط الاقتصادي في الدولة , ومدى تقدمة وازدهاره أو تخلفه وتردية (أبومدينة، 2005م، صفحة 185) .

المبحث الأول

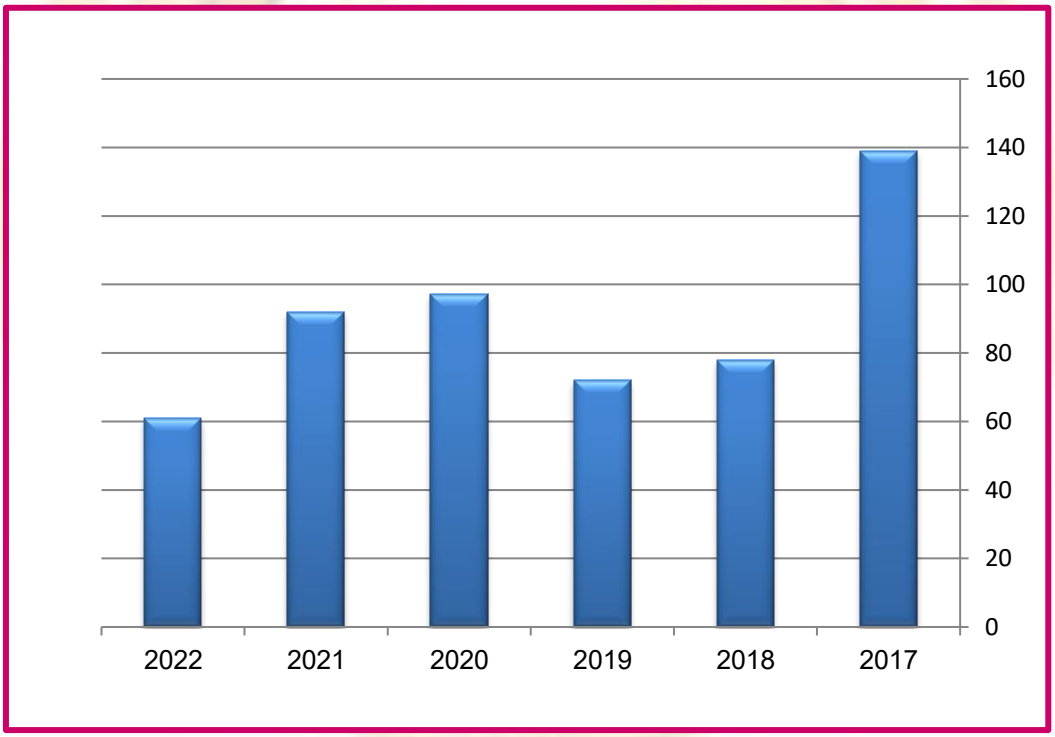
حركة السفن

تطور حركة السفن بالميناء .

إذا تتبعنا تطور حركة السفن بميناء طبرق خلال المدة ما بين2017-2022م , والتي يوضحها الشكل (2) لتبين أن عدد السفن قد بلغ أعلى مستوى له سنة 2017م , حيث بلغ 139 سفينة وذلك راجع إلى الحرب التي كانت دائرة بمدينة بنغازي خلال سنة 2014م , ترتب عليه إغلاق ميناء بنغازي عن العمل

والذي تم على إثره تحويل كافة السفن المترددة علية إلى ميناء طبرق والتي اثرت بدوره بازدياد حركة النشاط التجاري به , حيث امتد هذا الحال إلى غاية شهر اكتوبر لسنة 2017م والتي تم فيها افتتاح ميناء بنغازي واستئناف عمله من جديد , بينما وصل هذا العدد إلى أدنى مستوى له سنة 2022م , حيث بلغ 61 سفينة , بينما أمت للميناء حوالي 539 سفينة طيلة ست سنوات , بمتوسط 89.8 سفينة بالسنة , حيث أمت لميناء طبرق التجاري 139 سفينة سنة 2017م ,انخفضت أعدادها خلال سنتي 2018م , و 2019م على التوالي, حيث بلغت حوالي 78 , و72 سفينة حسب الترتيب , بنسبة انخفاض بلغت -34.9% سنة 2018م , و -7.7% سنة 2019م , ارتفع العدد سنة 2020م , حيث أمت للميناء 97 سفينة , فكانت الزيادة في العدد بنسبة 34.7% عن سنة 2019م , إلا أن أعداد السفن قد أخذت بالانخفاض مرة أخرى خلال سنتي 2021م , و2022م على التوالي, حيث بلغت حوالي 92 , و61 سفينة حسب الترتيب , بنسبة انخفاض بلغت -5.1% سنة 2021م , و -33.7% سنة 2022م .

شكل (2) تطور حركة السفن بميناء طبرق التجاري خلال المدة ما بين 2017-2022م

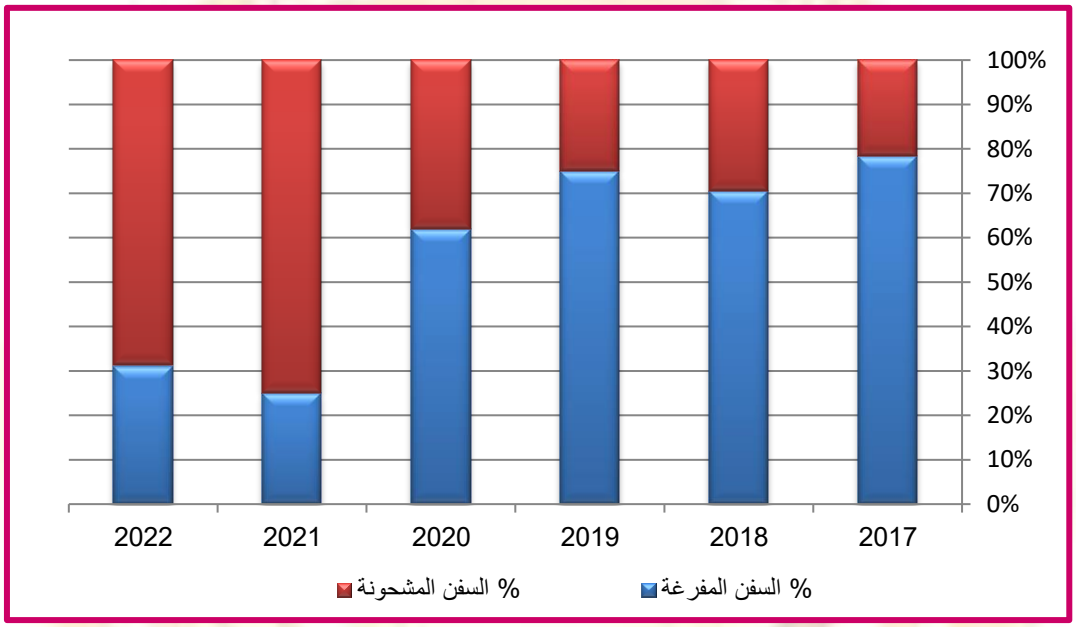


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الشركة الليبية للموانئ، ميناء طبرق التجاري، مكتب المعلومات والتوثيق، سنوات مختلفة، بيانات غير منشورة.

أما عن تصنيف السفن المترددة على ميناء طبرق إلى سفن مفرغة وأخرى مشحونة خلال المدة ما بين 2017-2022م , والمبينة بالشكل (3) , فيتضح أن السفن المفرغة شكلت النسبة الأكبر خلال السنوات 2017م, و2018م, و2019م, و2020م, على التوالي بنسب بلغت 78.4% , و 70.5% , و75% , و61.9% حسب الترتيب , أما عن سنتي 2021م, و 2022م فقد شكلت نسبة السفن المشحونة النسبة الأكبر, حيث

وصلت إلى 75% سنة 2021م , و68.8% سنة 2022م, أما بالنسبة لأعداد السفن المفرغة و المشحونة إلى ومن الميناء , فقد شهد ارتفاع في أعداد السفن المفرغة مقارنة بأعداد السفن المشحونة , حيث بلغ أجمالي أعداد السفن المفرغة التي أتت للميناء طيلة فترة الدراسة (6 سنوات) حوالي 320 سفينة , بنسبة قدرها 59.4% من أجمالي أعداد السفن المترددة على الميناء , في حين بلغ عدد السفن المشحونة 219 سفينة , بنسبة قدرها 40.6% من أجمالي أعداد السفن , كما بلغ المتوسط السنوي لأعداد السفن المترددة على الميناء 89.8 سفينة في المدة ما بين 2017-2022م , في حين بلغ المتوسط السنوي لأعداد السفن المفرغة 53.3 سفينة, بينما بلغ المتوسط السنوي لأعداد السفن المشحونة 36.5 سفينة .

شكل (3) تطور حركة السفن المفرغة والمشحونة بميناء طبرق التجاري خلال ما بين 2017-2022م



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الشركة الليبية للموانئ، ميناء طبرق التجاري، مكتب المعلومات والتوثيق، سنوات مختلفة، بيانات غير منشورة.

الحركة الشهرية .

أما عن الحركة الشهرية للسفن بميناء طبرق خلال عامي 2017-2022م , والمبينة بالجدول (1) فيتضح أن قد بلغت اجمالي أعداد السفن المترددة على ميناء طبرق سنة 2017م , حوالي 139 سفينة , بمتوسط شهري قدرة 11.6 سفينة , في حين بلغت أعداد السفن المترددة على الميناء سنة 2022م نحو 61 سفينة , بمتوسط شهري 5.1 سفينة , وتراوحت أعداد السفن سنة 2017م ما بين 27 سفينة خلال شهر مارس وبعدم تسجيلها أي حركة (0) خلال شهري نوفمبر وديسمبر على التوالي, بينما تراوحت أعدادها خلال سنة 2022م, ما بين 9 سفن خلال

جدول (1) الحركة الشهرية للسفن بميناء طبرق سنتي 2017-2022م

السنة / الشهر	2017		2022	
	العدد	%	العدد	%
يناير	14	10.1	9	14.7
فبراير	16	11.5	3	4.9
مارس	27	19.4	7	11.5
إبريل	13	9.4	7	11.5
مايو	13	9.4	4	6.6
يونيه	11	7.9	5	8.2
يوليه	12	8.6	1	1.6
أغسطس	18	12.9	2	3.3
سبتمبر	14	10.1	5	8.2
أكتوبر	1	0.7	5	8.2
نوفمبر	0	0	6	9.8
ديسمبر	0	0	7	11.5
الإجمالي	139	100	61	100
المتوسط الشهري	11.5		5.1	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الشركة الليبية للموانئ، ميناء طبرق التجاري، مكتب المعلومات والتوثيق، سنوات مختلفة، بيانات غير منشورة.

شهر يناير , و سفينة واحدة خلال شهر يوليه , كما انعدمت وجود أشهر معينة تتركز فيها الحركة وأخرى تقل فيه حركة السفن , مما يدل على عدم تأثير الظروف المناخية سواء كانت في فصل الشتاء ام في فصل الصيف على حركة الملاحة بالميناء , فمثلاً تركزت حركة السفن في سنة 2017م في شهور يناير وفبراير ومارس وأغسطس وسبتمبر , إذ شكلت جميعها أكثر من نصف رحلات السفن المترددة على الميناء (64%) , في حين تركزت حركة السفن في سنة 2022م , في شهور يناير ومارس وابريل ونوفمبر وديسمبر, حيث شكلت مجتمعة حوالي 59% من أجمالي السفن المترددة , وهذا يؤكد محدودية تأثير الظروف المناخية على حركة الملاحة بميناء طبرق .

حركة السفن تبعاً لنوع الحمولة .

من خلال بيانات الجدول (2) الذي يوضح تصنيف حركة السفن بميناء طبرق تبعاً لنوع الحمولة عامي 2017-2022م , يتبين بأن ميناء طبرق يتميز باستقباله لجميع أنواع السفن ما عدا سفن الصب السائل "النفط الخام ومشتقاته" والذي هو من مهام واختصاص كل من مرسيا الحريقة والبريقة اللذان يوجدان بخليج طبرق (أبريك، 2019م، صفحة 117) حيث جاءت سفن الحاويات في الصدارة من حيث إجمالي عدد السفن المترددة على ميناء طبرق سنة

2017م , ب 68 سفينة بنسبة قدرها 48.9% , تليها سفن صب الجاف بنسبة قدرها 25.9% , بواقع 36 سفينة , ثم جاءت سفن البضائع الخاصة وسفن البضائع العامة في المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب، بنسب قدرها 17.3% , و7.9% على الترتيب , أما خلال سنة 2022م فقد أحتلت سفن البضائع العامة المرتبة الأولى بنسبة بلغت 63.9% من إجمالي السفن المترددة على ميناء طبرق بواقع 39 سفينة , تليها جاءت سفن الحاويات في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 16.4% بنحو 10 سفن , ثم تلتها سفن البضائع الخاصة وسفن الصب الجاف في المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب بنسب قدرها 13.1% و 6.6% على الترتيب .

حركة السفن تبعاً لجنسيات السفن .

تتردد على ميناء طبرق سفن من مختلف جنسيات العالم , وليس بالضرورة أن يكون هناك تعامل تجاري بين الميناء والدول التي تحمل السفينة جنسيتها , فهناك الكثير من الدول النامية والفقيرة جداً , وتحتل مراتب متقدمة على المستوى العالمي من حيث الأسطول التجاري الذي يرفع

جدول (2) تصنيف حركة السفن بميناء طبرق تبعاً لنوع الحمولة سنتي 2017-2022م

البيان / العام	بضائع عامة		صب جاف		بضائع خاصة		حاويات		الاجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2017	11	7.9	36	25.9	24	17.3	68	48.9	139	100
2022	39	63.9	4	6.6	8	13.1	10	16.4	61	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الشركة الليبية للموانئ، ميناء طبرق التجاري، مكتب المعلومات والتوثيق، سنتين مختلفتين (2017-2022م) ، بيانات غير منشورة.

أعلامها , فمثلاً احتلت ليبيريا سنة 1991م المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث حمولة الأسطول البحري الذي يرفع علمها , وجاءت بنما في المرتبة الثانية (عبده، 1994م، صفحة 276) وبالنظر للجدول (3) الذي يوضح جنسيات السفن المترددة على ميناء طبرق التجاري موزعة على أقاليم وقارات العالم سنتي 2017-2022م , يتبين أن قد بلغ عدد جنسيات السفن

جدول (3) جنسيات السفن المترددة على ميناء طبرق التجاري موزعة على أقاليم وقارات العالم سنتي 2017-2022م

الإقليم / القارة / السنة	2017			2022		
	عدد الدول	عدد السفن	%من إجمالي السفن	عدد الدول	عدد السفن	%من إجمالي السفن
الدول العربية	4	8	5.7	1	2	3.3
الدول الاوروبية	6	18	12.9	3	3	4.9
الدول الاسيوية (غير العربية)	3	3	2.2	1	1	1.6
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6	65	46.8	5	26	42.6
الدول الافريقية (غير العربية)	5	45	32.4	4	29	47.5
الاجمالي	24	139	100	14	61	100

المصدر: من إعداد ا الباحث عتماداً على بيانات الشركة الليبية للموانئ، ميناء طبرق التجاري، مكتب المعلومات والتوثيق، سنتين مختلفتين (2017-2022م) ، بيانات غير منشورة.

المترددة على ميناء طبرق 24 جنسية سنة 2017م , أنخفض العدد إلى 14 جنسية سنة2022م , وأكثر الجنسيات المترددة على الميناء أتت من الدول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي, حيث بلغت 6 و 5 جنسية سنتي 2017م و 2022م على التوالي , كما ارتفعت نسبة سفن امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من اجمالي السفن المترددة على الميناء , لتكون في المركز الأول سنة 2017م , والثاني سنة 2022م , فقد بلغت نسبتها 46.8% من اجمالي السفن سنة 2017م , انخفضت إلى 42.6% من اجمالي السفن سنة 2022م , كما جاءت سفن الدول الأفريقية في المركز الثاني من حيث أعداد السفن المترددة على الميناء سنة 2017م , وفي المركز الأول سنة 2022م , حيث ساهمت بنسبة 32.4% و 47.5% من إجمالي السفن سنتي 2017م و 2022م على التوالي , وحققت السفن الأوروبية المركز الثالث خلال سنتي 2017م و2022م , بنسبة بلغت 12.9% و 4.9% على التوالي , بينما تحصلت السفن الدول العربية على المركز الرابع من حيث أعداد السفن المترددة على ميناء طبرق التجاري , حيث ساهمت بنسبة 5.7% و 3.3% من إجمالي السفن سنتي 2017م و 2022م على التوالي , ويلاحظ أن السفن الاسيوية (الغير عربية) التي ترددت على ميناء طبرق تمثل نسبة بسيطة جداً من إجمالي السفن , بلغت 2.2% و 1.6% سنتي 2017م و 2022م على التوالي .

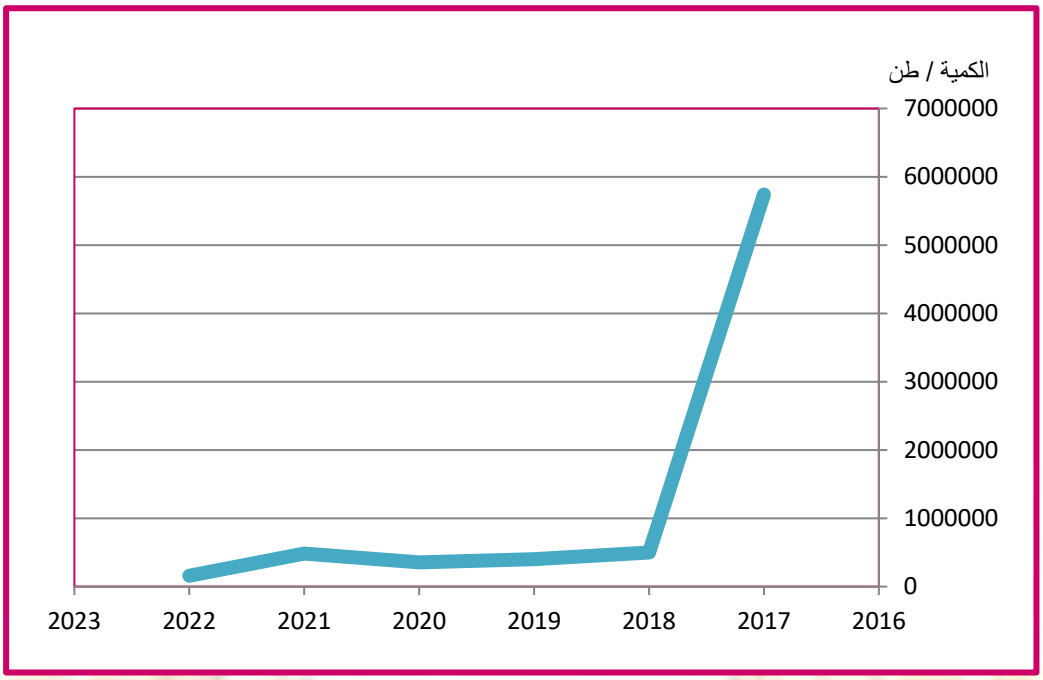
المبحث الثاني

حركة البضائع

كميات البضائع المتداولة بالميناء .

إذا تتبعنا تطور كميات البضائع المتداولة بميناء طبرق خلال المدة ما بين 2017-2022م, والتي يوضحها الشكل (4) لتبين أن كميات البضائع المتداولة بالميناء قد شهدت نمواً متذبذباً بين الزيادة والنقصان، متشابها بذلك إلى حد كبير مع حركة السفن التجارية بالميناء، ومتأثرة بنفس الأسباب سالفة الذكر, فقد وصلت كمية البضائع المتداولة أعلى مستوى لها سنة 2017م، حيث بلغت 57399700 طن، بينما وصلت هذه الكمية لأدنى مستوى لها سنة 2022م، حيث بلغت 158373 طن بمتوسط 1272599.2 طن في السنة، وخلال سنة 2018م انخفضت كميات البضائع المتداولة بميناء طبرق، حيث بلغت 4973391 طن.

شكل (4) تطور كميات البضائع المتداولة بميناء طبرق خلال المدة ما بين 2017-2022م



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الشركة الليبية للموانئ، ميناء طبرق التجاري، مكتب المعلومات والتوثيق، سنوات مختلفة، بيانات غير منشورة.

مسجلة نسبة انخفاض وهي الأعلى طيلة مدة الدراسة حيث بلغت -91.3% عن سنة 2017م , وخلال سنتي 2019م و2020م، اخذت كميات البضائع المتداولة بميناء طبرق بالانخفاض فبلغت 399605 و356040 طن حسب الترتيب , بنسبة انخفاض بلغت -19.7% و-10.9% ، وخلال سنة 2021م، ارتفعت كميات البضائع المتداولة بالميناء ووصلت إلى484216 طن بنسبة ارتفاع وهي الوحيدة المسجلة طيلة مدة الدراسة (6 سنوات) بلغت 36% عن سنة 2020م، وتعتبر سنة 2022م من أسواء السنوات التي سجلت فيها كميات البضائع المتداولة بميناء طبرق انخفاضا بالكميات، حيث بلغت 158373 طن , فكان الانخفاض في الكمية بنسبة -67.3% عن سنة 2021م .

اما عن توزيع البضائع إلى مفرغة ومشحونة والتي يبنها الجدول (4) الذي يوضح تطور كميات البضائع المفرغة والمشحونة بميناء طبرق خلال المدة ما بين 2017-2022م , يتبين بأن نسبة البضائع المفرغة (الواردات) من إجمالي البضائع المتداولة بميناء طبرق التجاري تشكل النسبة الأكبر خلال السنوات 2017م, و2018م, و2019م, و2020م, و2021م على التوالي, بنسب بلغت 99.6% , و 81.6% , و89.7% , و85.2% , و72.1% حسب الترتيب , أما عن سنة 2022م , فهي السنة الوحيدة طيلة فترة الدراسة والتي شكلت فيها نسبة البضائع المفرغة عن المشحونة انخفاض, حيث بلغت 39%, أما بالنسبة لكميات البضائع المفرغة والمشحونة إلى ومن الميناء , فقد شهد ارتفاع في كميات البضائع المفرغة مقارنة بكميات البضائع المشحونة, حيث بلغ أجمالي كميات

البضائع المفرغة التي أتت للميناء طيلة فترة الدراسة (6 سنوات) حوالي 7196914 طن , بنسبة قدرها 94.3% من أجمالي كميات البضائع المتداولة بميناء طبرق , في حين بلغت اجمالي الكميات المشحونة 438681 طن , بنسبة قدرها 5.7% , كما بلغ المتوسط السنوي لكميات البضائع المتداولة بالميناء حوالي 1272599.2 طن في المدة ما بين 2017-2022م , في حين بلغ المتوسط السنوي لكميات البضائع المفرغة 1199485.7 طن, بينما بلغ المتوسط السنوي لكميات البضائع المشحونة 73113.5 طن , مما يعكس لدينا أن ميناء طبرق هو ميناء واردات أكثر منه للصادرات.

جدول (4) تطور كميات البضائع المفرغة والمشحونة بمين خلال المدة ما بين 2017-2022م الكمية بالطن

الكمية / السنة	كميات البضائع المفرغة		كميات البضائع المشحونة		إجمالي الكمية
	الكمية	%	الكمية	%	
2017	5718240	99.6	21730	0.4	5739970
2018	405979	81.6	91412	18.4	497391
2019	358262	89.7	41343	10.3	399605
2020	303444	85.2	52596	14.8	356040
2021	349286	72.1	134930	27.9	484216
2022	61703	39	96670	61	158373

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الشركة الليبية للموانئ، ميناء طبرق التجاري، مكتب المعلومات والتوثيق، سنوات مختلفة، بيانات غير منشورة

تصنيف البضائع المفرغة بميناء طبرق حسب طريقة تغليفها .

أما عن تصنيف البضائع المفرغة بميناء طبرق حسب طريقة تغليفها , والمبينة بالجدول (5) والشكل (5) فيتضح أن قد شكلت نسبة بضائع الخاصة النسبة الأكبر حيث بلغت 66.4% من إجمالي البضائع المفرغة بميناء طبرق حسب طريقة تغليفها خلال المدة الممتدة من 2017-2022م ، بواقع 4794395 طن، أي ما يعادل اكثر من نصف البضائع المفرغة بالميناء، في حين جاءت الصب الجاف بنسبة 26.3% وبواقع 1901101 طن مشكلين مجتمعين بذلك نسبة قدرها 92.7%، تليها الحاويات بنسبة بلغت 5.1% (366275 طن)، وأخيراً البضائع العامة 2.2% (156717 طن) , كما تراوحت نسبة البضائع الخاصة ما بين الصفر سنة 2020م, وبين 83.2% من إجمالي البضائع المفرغة بميناء طبرق حسب طريقة تغليفها سنة2017م , كما تراوحت كمياتها ما بين صفر طن سنة 2020م , و 4775655 طن سنة 2017م ، وتذبذبت باقي السنوات ارتفاعاً وانخفاضاً بين هاتين الكميتين وذلك تبعاً لاحتياجات السوق المحلى، في حين تراوحت نسبة الصب الجاف ما بين 94.3% سنة 2019م , و 10.3% سنة 2017م بكميات تراوحت ما بين 591217 طن سنة 2017م , و 56486 طن سنة 2022م , أما عن الحاويات فقد تراوحت

نسبتها ما بين صفر خلال سنة 2019م، وبين 1.7% سنة 2018م , بكمية بلغت اقصاها 344398 طن سنة 2017م ،وأخيراً تراوحت نسبة البضائع العامة المفرغة ما بين صفر سنة 2021م، وبين 22.3% سنة 2018م, بكمية بلغت أقصاها حوالي 90543 طن سنة 2018م .

تصنيف البضائع المشحونة بميناء طبرق حسب طريقة تغليفها .

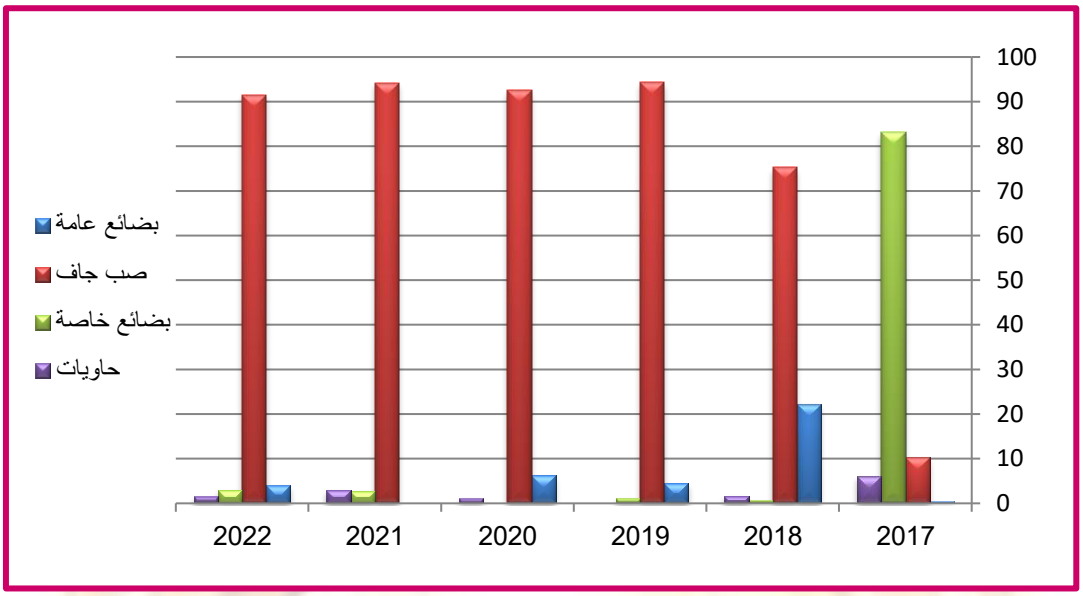
سبق توضيح أن البضائع المشحونة من ميناء طبرق تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي البضائع المتداولة طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2022م والتي شكلت نسبتها حوالي 61% , ومتمثلة بسلعة واحدة وهي الخردة , وإذا تتبعنا تطور كمياتها المشحونة من ميناء طبرق خلال المدة ما بين2018-2022م , والتي يوضحها الشكل (6) , لتبين أن كميات الخردة المشحونة من الميناء قد وصلت أعلى مستوى لها سنة 2021م، حيث بلغت 134930 طن، بينما وصلت هذه الكمية لأدنى مستوى لها سنة 2019م ، حيث بلغت 41343 طن بمتوسط 83390.2 طن في السنة ، وخلال سنة 2019م انخفضت كميات الخردة المشحونة بميناء طبرق، حيث

جدول (5) تصنيف البضائع المفرغة بميناء طبرق حسب طريقة تغليفها خلال المدة ما بين2017-2022م، الكمية بالطن

البيان / السنة	بضائع عامة		صب جاف		بضائع خاصة		حاويات		الاجمالي	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
2017	28700	0.5	591217	10.3	4775655	83.2	344398	6	5739970	100
2018	90543	22.3	305520	75.3	2968	0.7	6948	1.7	405979	100
2019	16219	4.5	337765	94.3	4278	1.2	-	-	358262	100
2020	18795	6.2	281045	92.6	-	-	3604	1.2	303444	100
2021	-	-	329068	94.2	9665	2.8	10397	3	349286	100
2022	2460	4	56486	91.5	1829	3	928	1.5	61703	100
الاجمالي	156717	2.2	1901101	26.3	4794395	66.4	366275	5.1	7218644	100

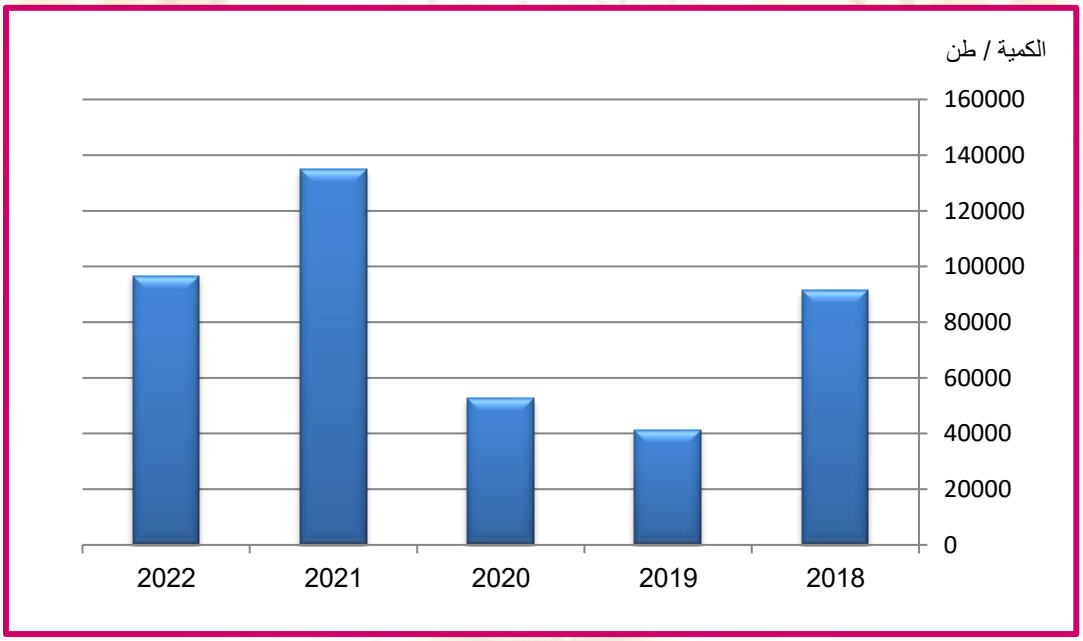
المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الشركة الليبية للموانئ، ميناء طبرق التجاري، مكتب المعلومات والتوثيق، سنوات مختلفة، بيانات غير منشورة

شكل (5) تصنيف البضائع المفرغة بميناء طبرق حسب طريقة تغليفها خلال المدة ما بين2017-2022م



المصدر: جدول 5

شكل (6) تطور كميات الخردة المشحونة من ميناء طبرق خلال المدة ما بين2018-2022م



المصدر: من إعداد ا الباحث عتماداً على بيانات الشركة الليبية للموانئ، ميناء طبرق التجاري، مكتب المعلومات والتوثيق، سنوات مختلفة، بيانات غير منشورة.

بلغت 41343 طن , مسجلة نسبة انخفاض وهي الأعلى طيلة مدة الدراسة (خمس سنوات) حيث بلغت -54.8% عن سنة 2018م , وخلال سنتي 2020م و2021م ، اخذت كميات الخردة المشحونة في ميناء طبرق بالارتفاع حيث بلغت 52596 و 134930 طن حسب الترتيب , بنسبة ارتفاع بلغت 27.2%

و156.5% ، وخلال سنة 2022م، انخفضت كميات الخردة المشحونة بالميناء ووصلت إلى 96670 طن بنسبة انخفاض بلغت -28.3% عن سنة 2021م.

المجال البحري للواردات والصادرات .

إذا تتبعنا المجال البحري لواردات ميناء طبرق التجاري حسب قارات العالم سنة 2022م , والتي يوضحها الجدول (6) لتبين أن قد جاءت دول القارة الاسيوية في الصدارة كمجال بحري لواردات ميناء طبرق التجاري سنة 2022م, بنسبة تجاوزت نصف واردات الميناء (51.7%) , متمثلة بثلاث دول فقط حيث شكلت نسبة واردات دولة روسيا لوحدها قرابة 50.6% من

جدول (6) المجال البحري لواردات ميناء طبرق حسب قارات العالم سنة 2022م،الكمية بالطن

السنة / القارة	2022		
	عدد الدول	الكمية	%من إجمالي الكمية
الدول الاسيوية	3	31900	51.7
الدول الاوروبية	3	27211	44.1
الدول الافريقية	2	2592	4.2
الاجمالي	8	61703	100

المصدر: من إعداد ا الباحث عتماداً على بيانات الشركة الليبية للموانئ، ميناء طبرق التجاري، مكتب المعلومات والتوثيق، سنتين مختلفتين (2017-2022م) ، بيانات غير منشورة.

إجمالي واردات الميناء , ثم جاءت دول القارة الاوروبية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 44.1%, متمثلة بثلاث دول أيضاً كان أهمها دولة اوكرانيا والتي شكلت نسبة وارداتها نحو 41.4% من إجمالي واردات ميناء طبرق , وأخيراً جاءت دول القارة الافريقية في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 4.2% , متمثلة بدولتين فقط هما دولة مصر والجزائر بنسب بلغت 3.3% و 0.9% حسب الترتيب , أما عن المجال البحري للصادرات فهو أقل اتساعاً من المجال البحري للواردات , وذلك لقلة كمية البضائع المشحونة من ناحية ومحدودية الاصناف المشحونة من ناحية أخرى والمتمثلة بصنف واحد وهي الخردة ومشحونة لدولة تركيا فقط طيلة فترة الدراسة , مما يؤكد أنه لا توجد صادرات حقيقية تصدر من الميناء .

النتائج:

بلغ عدد السفن التي أمت ميناء طبرق أعلى مستوى له سنة 2017م , حيث وصلت إلى 139 سفينة , بينما وصل هذا العدد أدنى مستوى له سنة 2022م , حيث بلغ 61 سفينة , بينما أمت للميناء حوالي 539 سفينة طيلة ست سنوات , بمتوسط 89.8 سفينة بالسنة .

شكلت السفن المفرغة النسبة الأكبر خلال السنوات 2017م, و2018م, و2019م, و2020م, على التوالي بنسب بلغت 78.4% , و 70.5% , و75% , و61.9% حسب الترتيب , أما عن سنتي 2021م, و 2022م فقد شكلت نسبة السفن المشحونة النسبة الأكبر حيث وصلت إلى 75% سنة 2021م , و68.8% سنة 2022م .

بإمكان ميناء طبرق استقبال لجميع أنواع السفن ما عدا سفن الصب السائل , ففي سنة 2022م أحتلت سفن البضائع العامة المرتبة الأولى بنسبة بلغت 63.9% من إجمالي السفن المترددة على ميناء طبرق , تليها جاءت سفن الحاويات في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 16.4% , ثم تلتها سفن البضائع الخاصة وسفن الصب الجاف في المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب بنسب قدرها 13.1% و 6.6% على الترتيب .

شهدت كميات البضائع المتداولة بالميناء نمواً متذبذباً بين الزيادة والنقصان، متشابها بذلك إلى حد كبير مع حركة السفن بالميناء، فقد وصلت كمية البضائع المتداولة أعلى مستوى لها سنة 2017م، حيث بلغت 57399700 طن، بينما وصلت هذه الكمية لأدنى مستوى لها سنة 2022م، حيث بلغت 158373 طن بمتوسط 1272599.2 طن في السنة.

شكلت نسبة البضائع المفرغة من إجمالي البضائع المتداولة بميناء طبرق النسبة الأكبر خلال السنوات 2017م, و2018م, و2019م, و2020م, و2021م على التوالي, بنسب بلغت 99.6% , و 81.6% , و89.7% , و85.2% , و72.1% حسب الترتيب , أما عن سنة 2022م , فهي السنة الوحيدة طيلة فترة الدراسة والتي شكلت فيها نسبة البضائع المفرغة عن المشحونة انخفاض, حيث بلغت 39%, مما يعكس لدينا أن ميناء طبرق هو ميناء واردات أكثر منه للصادرات .

استحوذت البضائع الخاصة النسبة الأكبر حيث بلغت 66.4% من إجمالي البضائع المفرغة بميناء طبرق حسب طريقة تغليفها خلال المدة الممتدة من 2017-2022م ، في حين جاءت الصب الجاف بنسبة 26.3% مشكلين مجتمعين بذلك نسبة قدرها 92.7%، تليها الحاويات بنسبة بلغت 5.1% ، وأخيراً البضائع العامة 2.2%.

تعتبر الخردة هي السلعة الوحيدة التي يتم شحنها عبر ميناء طبرق , حيث وصلت هذه الكمية أعلى مستوى لها سنة 2021م، حيث بلغت 134930 طن، بينما وصلت هذه الكمية لأدنى مستوى لها سنة 2019م، حيث بلغت 41343 طن بمتوسط 83390.2 طن في السنة.

جاءت دول القارة الاسيوية في الصدارة كمجال بحري لواردات ميناء طبرق التجاري سنة 2022م , بنسبة تجاوزت نصف واردات الميناء (51.7%) , متمثلة بثلاث دول فقط حيث شكلت نسبة واردات دولة روسيا لوحدها قرابة 50.6% من إجمالي واردات الميناء , ثم جاءت دول القارة الاوروبية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 44.1%, متمثلة بثلاث دول أيضاً كان أهمها دولة اوكرانيا والتي شكلت نسبة وارداتها نحو 41.4% من إجمالي واردات ميناء طبرق, وأخيراً جاءت دول القارة الافريقية في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 4.2 , متمثلة بدولتين فقط هما دولة مصر والجزائر بنسب بلغت 3.3% و 0.9% حسب الترتيب .

يعد المجال البحري للصادرات أقل اتساعاً من المجال البحري للواردات , وذلك لقلة كمية البضائع المشحونة من ناحية ومحدودية الاصناف المشحونة من ناحية أخرى والمتمثلة بصنف واحد وهي الخردة ومشحونة لدولة تركيا فقط طيلة فترة

الدراسة , مما يؤكد أنه لا توجد صادرات حقيقية تصدر من الميناء .

التوصيات:

الاهتمام من قبل صناع القرار بالأنشطة الاقتصادية للظهير وخاصة الصغيرة منها والتي تلعب دوراً مهماً في ازدياد حجم النشاط التجاري للميناء .

تطوير قدرة معدات المناولة بالميناء وتماشيها مع التطورات العالمية والتي تؤثر إيجاباً على انسيابية عمليات المناولة مما يترتب عليها عدم دفع غرامات تأخير من قبل التجار .

خصخصة ميناء طبرق وطرحة على الشركات الوطنية أو الأجنبية حيث شهد العالم خلال السنوات الماضية، اتجاها متزايداً بمشاركة القطاع الخاص في الموانئ البحرية فالنمط التقليدي لتنظيم الميناء بتدخل أساسي من جانب السلطات العامة عفا عليه الزمن وأصبح غير قابل للاستخدام بما يتواءم مع التغيرات السريعة في عمليات النقل البحري.

تطوير قوانين الجمارك والضرائب من قبل صناع القرار الجاذبة للتجار وخاصة لميناء طبرق الأمر الذي يترتب عليه ازدياد في حجم حركة النشاط التجاري بالميناء .

المراجع:

1. الشركة الليبية للموانئ , ميناء طبرق التجاري , مكتب المعلومات والتوثيق, نشرات سنوية غير منشورة 2007-2022م .

2. حسين مسعود أبومدينة , ميناء طرابلس (ليبيا): دراسة في جغرافية النقل, القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية, جامعة الدول العربية, قسم البحوث والدراسات الجغرافية , 2005م , أطروحة دكتوراه منشورة.

3. زياد عبدالعزيز أبريك , ميناء طبرق في ليبيا : دراسة في جغرافية النقل , المنصورة , جامعة المنصورة , كلية الآداب , 2019م, أطروحة دكتوراه غير منشورة.

4. سعيد أحمد عبده , أسس جغرافية النقل , مكتبة الانجلو المصرية, الطبعة الأولى , القاهرة , 1994م.

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

تأثير الإفصاح الاختياري على إدارة الأرباح، "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"

[1] د. بوبكر خالد معيوف، [2] د. زينب عمر العموري، [3] د. محمد عباس حسن.

1. استاذ مشارك - جامعة بنغازي-kbub70@gmail.com
2. استاذ مساعد - جامعة بنغازي-ozin75@gmail.com
3. محاضر- جامعة بنغازي-mhabbass1976@gmail.com

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الاختياري – إدارة الأرباح – المصارف التجارية.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير جودة الإفصاح الاختياري على إدارة الأرباح بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2016 إلى 2020، واستخدمت الدراسة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق كمقياس للمتغير التابع لها كما تم استخدام إطار قياس أوسع للإفصاح الاختياري (نموذج متعدد الأبعاد للإفصاح الاختياري)، ومن خلال تحليل البيانات قد توصلت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح الاختياري يرتبط إرتباطاً سالباً ومعنوياً بإدارة الارباح مما يشير إلى أن المصارف التجارية الليبية التي لديها جودة أقل من الإفصاح الاختياري تسجل مستويات أعلى لإدارة الأرباح.

The impact of the quality of voluntary disclosure on the earnings management An empirical study on Libyan commercial banks

Abstract

The aim of this study is to test the impact of the quality of voluntary disclosure on earnings management by using a sample of Libyan commercial banks during the period from 2016 to 2020. The current study uses accrual-based earnings management as a measure of the dependent variable for this study and uses a broader measurement framework for voluntary disclosure (the multidimensional model of voluntary disclosure). Through data analysis, the study shows that the quality of voluntary disclosure is negatively and significantly related to earnings management, which indicates that Libyan commercial banks that have a lower quality of voluntary disclosure record higher levels of earnings management.

Keywords: voluntary disclosure - earnings management - commercial banks

المقدمة

أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الصناعة المصرفية غير كافية وأن مشاكل عدم تناسق المعلومات مرتفعة للغاية (Grougiou et al., 2014). على سبيل المثال، يعزى حدوث الإفلاس في شركة

Bear Stearns and Lehman Brothers إلى ضعف جودة التقارير المالية، مما أدى إلى تضليل المستخدمين ودفعهم إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة من خلال المرونة المتاحة للمديرين في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والاستفادة من حكمهم ومعرفتهم لاختيار طرق إعداد التقارير والتقديرات والإفصاح الذي يعكس الظروف الاقتصادية و مستويات الأرباح المرغوبة (Jones & Finley, 2011; Guermazi, 2023). قد يكون ذلك بسبب تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين عندما يستخدم المديرون السلطة التقديرية بشأن الأرباح المحاسبية إما للحصول على بعض المنافع الخاصة على حساب أصحاب المصالح المختلفة أو لتضليل المساهمين بشأن الأداء المالي للشركة (Lambert, 2001). ويتيح هذا السلوك الانتهازي لمديري المصارف حرية أكبر في التلاعب بالأرباح مما يؤدي إلى تأثير سلبي على موثوقية وجودة التقارير المالية، وهو ما يؤثر بدوره على قرارات المساهمين وثقتهم في المعلومات المفصح عنها (Chen et al., 2010). في الآونة الأخيرة، تمت مناقشة استراتيجيتين مختلفتين لسلوك إدارة الارباح المستندة على اساس الاستحقاق، والتي تتضمن المرونة في الاختيار من بين مجموعة من الأساليب المحاسبية أو تغيير التقديرات المحاسبية والتي تتضمن توقيت الاعتراف بالأحداث مثل (الإنفاق والمبيعات والاستثمار وقرارات التمويل) في الفترة الأكثر فائدة للإدارة (Zang, 2011). إن الغرض من الإفصاح هو توفير معلومات عالية الجودة في التقرير السنوي تفيد أصحاب المصلحة المختلفين من خلال تمكينهم من تقييم المنظمة واتخاذ القرار الصحيح (Safriliana et al., 2018). بالإضافة إلى ذلك، فإن الإفصاح ذي الصلة وعالي الجودة يخفف من مخاطر تقدير المستثمر، مما يشير إلى أن المعلومات عالية الجودة تعتبر موردا مهم يمكن أن يساعد في اتخاذ قرارات تجارية أكثر استنارة. ويعد الإفصاح في الشركات أداة حيوية لسد فجوة عدم تناسق المعلومات بين المدير وأصحاب المصلحة وبالتالي تقليل ممارسات إدارة الارباح وتعد جودة الإفصاح الاختياري واحدة من أهم أدوات المراقبة التي تتحكم في السلوك الانتهازي للمديرين (Alm El-Din et al., 2022). وجدت الأدبيات المتعلقة بالارتباط بين إدارة الارباح وجودة الإفصاح الاختياري أن ارتفاع جودة الإفصاح الاختياري مفيد في تقليل ممارسات إدارة الارباح ويتحكم في السلوك الانتهازي للمديرين (Tariverdi et al., 2012). بمعنى أن الشركات التي تفصح عن مستوى عالي من المعلومات على نطاق واسع تكون أقل احتمالاً للانخراط في إدارة الارباح، مما يعني وجود علاقة سلبية بين جودة الإفصاح الاختياري وإدارة الارباح. ويوجد وجهتي نظر فيما يتعلق بالارتباط بين جودة الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح (وجهة نظر طويلة المدى والانتهازية الإدارية).

حيث يشير المنظور طويل المدى إلى أن الاهتمام الرئيسي للشركات التي تقدم إفصاحاً طوعياً كبيراً ليس فقط لزيادة الأرباح الحالية وثروات المديرين التنفيذيين ولكن أيضاً لتعزيز وبناء علاقة مستقبلية قوية مع أصحاب المصالح المختلفين. وفي هذا الصدد اقترح كيو وأخرون (Qu et al., 2015) أن الإفصاح الاختياري يزود المساهمين والمستخدمين الخارجيين الآخرين بمعلومات موثوقة وذات صلة، والتي بدورها تسهل عليهم اتخاذ قرارات أكثر دقة. وبما أن تكاليف

عدم التماثل يتحملها مدير الشركة فإن نظرية الإشارة تشير إلى أن المديرين سوف يتصرفون بطريقة مسؤولة عندما يشيرون طوعا إلى معلومات غير الزامية اضافية صادقة. ويتوافق المنظور طويل المدى مع الدراسات السابقة (Tariverdi et al., 2012; Salem et al., 2021)، والتي أشارت إلى أن الإفصاح الاختياري يرتبط ارتباطًا سلبياً لسلوك إدارة الأرباح.

ومن ناحية أخرى، يشير منظور الانتهازية الإدارية إلى أن مديري الشركات قد يفصحون عن المزيد من المعلومات طوعاً من أجل تغطية سلوكهم الانتهازي في إدارة الارباح (Li et al., 2012). يتماشى هذا المنظور مع نظرية الوكالة التي تشير إلى أن تصرفات الفرد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصلحته الذاتية وأن كل فرد سيزيد ثروته من خلال التصرف بطريقة انتهازية، وفي هذا الصدد يستخدم المديرون الإفصاح الاختياري ضعيف الجودة كأداة مهمة لتغطية سلوكهم الانتهازي ولحماية أنفسهم من أي رد فعل محتمل من المساهمين، ويتوافق منظور الانتهازية الإدارية مع العديد من الدراسات التي أشارت إلى أن الإفصاح الاختياري يرتبط بشكل إيجابي بسلوك إدارة الأرباح (Li et al., 2012; Muttakin et al., 2015).

أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين إدارة الارباح وجودة الإفصاح الاختياري استخدمت عدة طرق لقياس جودة الإفصاح الاختياري. أحد هذه الأساليب هو تصنيف جمعية إدارة الاستثمار والأبحاث (AIMR)، وهو متاح فقط لشركات محددة في الولايات المتحدة، وقد استخدمه لوبو وزهاو (Lobo and Zhaul., 2001) كمقياس لجودة الإفصاح الاختياري بينما ركزت أبحاث أخرى على مؤشرات الإفصاح التي تقيس فقط مستوى المعلومات التي تم الافصاح عنها دون الاهتمام بثراء هذه المعلومات (Alturki, 2015; Alotaibi & Hussainey, 2016). بالإضافة إلى ذلك قدمت الأبحاث التطبيقية المتخصصة في جودة قياسات الإفصاح أطراً عامة تنطبق على عدة أنواع من المعلومات (Beattie, McInnes & Fearnley, 2004; Beretta & Bozzolan, 2004). وقد اعتمدت هذه الأطر على البعد الكمي وعدة أبعاد أخرى مثل الانتشار والتوجه المالي والتوجه الزمني والتوجه الكمي والعلامة الاقتصادية وتغطية المعلومات وتشتتها. ومع ذلك، يرى بيريتا وبوزولان (Beretta & Bozzolan, 2008) أن جودة الإفصاح لا ترتبط فقط بمستوى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ولكن أيضاً بما يتم الإفصاح عنه وتنوع المواضيع التي يتم الإفصاح عنها. بالإضافة إلى ذلك يقول بوتسان (Botosan, 2004) أن فكرة جودة الإفصاح الاختياري يجب أن تستند إلى الأطر المفاهيمية التي أنشأها واضعو المعايير (FASB وIASB). ويعكس هذا تفسيراً مقبولاً بشكل عام لجودة الإفصاح، ويؤدي إلى معلومات عالية الجودة مفيدة لصنع القرار (IFRS, 2010).

مشكلة الدراسة

أثبتت الأبحاث السابقة في هذا المجال أن الإفصاح الاختياري يرتبط بإدارة الأرباح، ومع ذلك لا تزال النتائج التطبيقية غير حاسمة فيما يتعلق بما إذا كان الإفصاح الاختياري له تأثير إيجابي أو سلبي على إدارة الأرباح والعكس صحيح. قد يكون أحد الأسباب المحتملة لذلك هو القياس المتحيز للإفصاح الاختياري. ونظرا للنتائج المتضاربة للدراسات السابقة

حول هذه العلاقة وفائدتها للمشاركين في السوق والأكاديميين فإن هناك حاجة لشرح هذه العلاقة (Kim et al., 2012)، وليس من الممكن استنتاج التأثيرات المحتملة للإفصاح الاختياري على إدارة الأرباح دون معرفة ما إذا كان الإفصاح الاختياري ينقل معلومات صحيحة (كما هو الحال في المنظور طويل المدى) أو معلومات خاطئة (كما هو الحال في منظور الانتهازية الإدارية). وبناء على ما سبق فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما طبيعة تأثير جودة الإفصاح الاختياري على إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص طبيعة تأثير جودة الإفصاح الاختياري على إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية باستخدام إطار قياس أوسع للإفصاح الاختياري (نموذج متعدد الأبعاد للإفصاح الاختياري).

الفرضية الرئيسة للدراسة

تشير كل من نظرية الوكالة ونظرية الإشارة إلى أن المديرين يميلون إلى الإبلاغ عن المزيد من المعلومات اختياريا إلى المجموعات المعنية من أجل تقليل المعلومات غير المتماثلة وتعزيز ثقة الملاك حول أداء الشركة الحالي والمستقبلي (Uyar et al., 2013). وعلى نفس المنوال، الشركات التي تفصح على بيانات أكثر جودة بشكل اختياري تميل إلى أن تكون أكثر تحفظًا في حساباتها وأقل ميلًا إلى تنفيذ ممارسات غير أخلاقية (Martínez-Ferrero et al., 2015). ويتوقع هذا البحث أن الشركات التي تتبنى الشفافية والإتجاه إلى جودة الإفصاح الاختياري في تقاريرها المنشور أن تتحفظ في معالجة قوائمها المالية وأقل استخداماً للممارسات إدارة الأرباح. لذلك تتبنى الدراسة الحالية **الفرضية الرئيسية التالية:**

يوجد تأثير سلبي لممارسات الإفصاح الاختياري على إدارة الارباح في المصارف التجارية الليبية.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة الحالية من خلال النقاط التالية:

-على حد علم الباحث لم تقم أي دراسة بدراسة طبيعة تأثير إدارة الارباح وجودة الإفصاح الاختياري في المصارف التجارية الليبية، فإن الدافع وراء الدراسة الحالية هو سد هذه الفجوة في الأدبيات باستخدام بيانات من خلال التقارير السنوية لهذه المصارف. وهذا سيضيف وجهة نظر مختلفة إلى الأدبيات وبالتالي يقدم مساهمة في مجال إدارة الارباح والإفصاح بشكل عام.

-إن الدراسة الحالية تساهم بإضافة علمية مهمة للأدبيات السابقة وذلك من خلال فحص العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الإفصاح الاختياري من خلال وضع إطار شامل يأخذ في الاعتبار كلا من كمية وجودة المعلومات التي تم الإفصاح عنها مع التركيز على تلبية احتياجات العملاء من خلال الأطر المفاهيمية لكل من FASB3 وIASB4 عند قياس جودة الإفصاح الاختياري، وهذا ما لم تقم به الدراسات السابقة.

الإطار النظري للدراسة

تتمثل مسؤولية المدير في اتخاذ قرارات مفيدة نيابة عن المساهمين من أجل زيادة ثروتهم

ولكن في ظل وجود معلومات غير متماثلة، فإن احتمال الانتهازية الإدارية وسلوكهم المتمركز حول المصالح الشخصية سيكون أكبر (Prior et al., 2008). وبالتالي، يميل المديرون إلى ممارسة إدارة الارباح لتعظيم مصالحهم والإضرار بأصحاب المصلحة الآخرين ويُنظر إلى إدارة الارباح في الأدبيات على أنها نوع من تكلفة الوكالة، نظراً لأن مديري المصارف يحاولون تعظيم مصالحهم الشخصية من خلال التلاعب في الارباح وهو ما لا يعطي صورة دقيقة عن ظروف المصرف (Abdelsalam et al., 2016). ومن ناحية أخرى، يُنظر إلى إفصاح الشركات على أنه أداة مراقبة تساعد المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين على الحد من مشكلة عدم تناسق المعلومات (Huang & Zhang, 2011). تظهر أدبيات الإفصاح المحاسبي أن الإفصاح الاختياري يرتبط عكسيا بالمعلومات غير المتماثلة وفي هذا السياق يعتبر الإفصاح الاختياري مساراً مهماً للمصارف التجارية للقيام بمسؤوليتها، مما يؤدي إلى انخفاض المعلومات غير المتماثلة وزيادة ثقة المساهمين (Brown et al., 2004; Brown & Hillegeist, 2007; An, Davey & Eggleton, 2011). ان المنظور طويل المدى يشير إلى أن الاهتمام الرئيسي للشركات التي تقدم إفصاحاً طوعياً كبيراً ليس فقط لزيادة الأرباح الحالية وثروات المديرين التنفيذيين ولكن أيضاً لتعزيز وبناء علاقة مستقبلية قوية مع المساهمين. وفي هذا الصدد اقترح كيو Qu et al., (2015) أن الإفصاح الاختياري يزود المساهمين والمستخدمين الخارجيين الآخرين بمعلومات موثوقة وذات صلة، والتي بدورها تسهل عليهم اتخاذ قرارات أكثر دقة واستنارة. وبما أن تكاليف عدم التماثل يتحملها المدير فإن نظرية الإشارة تشير إلى أن المديرين سوف يتصرفون بطريقة مسؤولة في هذه الحالة. ويتسق المنظور طويل الأجل مع أدبيات إدارة الأرباح والإفصاح الاختياري والتي أشارت إلى أن الإفصاح الاختياري يرتبط سلباً بسلوك إدارة الأرباح (Tariverdi et al., 2012; Uyar et al., 2013; Martínez Ferrero et al., 2015). ومن وجهة نظر أخرى يشير منظور الانتهازية الإدارية إلى أن مديري الشركة قد يفصحون عن المزيد من المعلومات طوعاً من أجل تغطية سلوكهم الانتهازي في إدارة الأرباح (Li et al., 2012). ويتماشى هذا المنظور مع نظرية الشرعية التي تشير إلى أن تصرفات الفرد ترتبط ارتباطا وثيقا بمصلحته الذاتية وكل فرد سيزيد ثروته من خلال التصرف بطريقة انتهازية وفي هذا الصدد يستخدم المديرون الإفصاح الاختياري الضعيف كأداة مهمة لتغطية سلوكهم الانتهازي ولحماية أنفسهم من أي رد فعل محتملة من المساهمين. ويدعم هذه الحجة مجموعة من الدراسات السابقة (Francis et al., 2008; Martínez et al., 2015) التي أشارت إلى أن العلاقة بين إدارة الأرباح والافصاح الاختياري يمكن أن تكون بديلة بمعنى أن الشركات قد تبلغ عن إفصاح تطوعي ضعيف الجودة كآلية للشرعية لتحل محل عدم وجود إفصاح اختياري يعكس أن الإفصاح الاختياري يرتبط بشكل إيجابي بسلوك إدارة الارباح.

كما إن الأدلة التطبيقية في الدراسات السابقة توفر نتائج مختلطة فيما يتعلق بالارتباط بين إدارة الارباح والإفصاح الاختياري. فعلى سبيل المثال بحثت دراسة أجراها لوبو وزهو (Lobo& Zhou

2001) في العلاقة بين جودة الإفصاح وممارسات إدارة الارباح في الشركات الأمريكية على مدى خمس سنوات من عام 1990 إلى عام 1995. وقد تم استخدام تصنيف AIMR لقياس جودة الإفصاح في الشركات الأمريكية واستخدام نموذج جونز المعدل لقياس ممارسات إدارة الارباح. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة قد أهملت استخدام أي من آليات حوكمة الشركات للتحكم في جودة الإفصاح وإدارة الارباح، إلا أن نتائجها كشفت أن جودة إفصاح الشركات لها تأثير سلبي على ممارسات إدارة الارباح، مما يشير إلى أن الشركات الأمريكية التي تفصح عن معلومات عالية الجودة أقل عرضة للانخراط في ممارسات إدارة الارباح. وبطريقة مماثلة غراس جيل وآخرون (Gras-Gil et al., 2016) استكشف العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (كبديل للإفصاح الطوعي) وإدارة الارباح وقدمت النتائج التي توصلوا إليها دليلاً على أن الشركات التي تتمتع بمستويات أعلى من الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أقل احتمالاً أن تكون متحمسة للانخراط في إدارة الارباح. كما تحقق دراسة ناير وأخرون (Nair et al., 2019) في دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشفافية المالية في الهند، حيث يكون الإفصاح الإلزامي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات مطلوباً من الشركات للوفاء بالحدود التي حددها قانون الشركات لعام 2013. ويغطي بحثهم نظام الإفصاح الإلزامي ويأخذ في الاعتبار فئات مختلفة من المستثمرين. تشير النتائج إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يحسن الشفافية المالية خلال نظام الإفصاح الإلزامي. كما نجد أن الملكية من قبل المستثمرين الأفراد تعزز الارتباط بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والشفافية المالية. ومع ذلك، فإنهم فشلو في توثيق أي آثار هامة للملكية من قبل المستثمرين المؤسسيين على الارتباط بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والشفافية المالية وفي نفس الاتجاه بحث لكال وديداج (Lakhal & Dedaj, 2020) تأثير الإفصاح عن البحث والتطوير (R&D) على ممارسات إدارة الأرباح، وتم استخدام مجموعة بيانات أرشيفية طولية للشركات الفرنسية المنتمية إلى مؤشر CAC All-Tradable والتقديرات المتغيرة الآلية. حيث تسلط نتائج البحث الضوء على التأثير المعتدل لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والأزمة المالية في هذه العلاقة. كما يوضح أيضاً أن الإفصاح عن البحث والتطوير يرتبط سلباً بإدارة الأرباح. كما أظهرت النتائج أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يعد مكملاً لدوره الرقابي للسلوك الإداري في الحد من إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية. وتهدف دراسة كراجة (Karajeh, 2020) إلى بحث العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح الاختياري بين الشركات الماليزية المدرجة، علاوة على ذلك فهو يدرس التأثير المعتدل لهيكل الملكية على العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح الاختياري للشركات. وتغطي هذه الدراسة 300 شركة مدرجة في بورصة ماليزيا. وقد استخدمت المعلومات الاستراتيجية والمالية وغير المالية لقياس الإفصاح الاختياري ، وإدارة الأرباح لقياس جودة الأرباح، والمساهمين المؤسسيين والإداريين لقياس هيكل الملكية. وتم استخدام تحليل الانحدار الهرمي للتحقق مما إذا كان هيكل الملكية

يخفف من العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح الاختياري للشركات. وتشير النتائج في هذا العمل إلى أن الشركات ذات جودة الأرباح العالية من المرجح أن تفصح عن معلومات تطوعية لمساعدة أصحاب المصلحة. علاوة على ذلك، تقدم هذه الدراسة دليلاً أصلياً على أن الملكية المؤسسية والملكية الإدارية تلعب دوراً رئيسياً كمتغيرات معتدلة تؤثر على دوافع الإدارة تجاه ممارسات الإفصاح الاختياري وجودة الأرباح.

على العكس من ذلك، بحثت دراسة أجراها صن وآخرون (Sun et al., 2010) في العلاقة بين إدارة الارباح والإفصاح البيئي للشركات في 245 شركة بريطانية خلال الفترة من 1 أبريل 2006 إلى 31 مارس 2007. ومع ذلك، فشلت نتيجة هذه الدراسة في العثور على أي علاقة بين إدارة الأرباح والإفصاح البيئي للشركات، مما يدل على أن مديري الشركات في المملكة المتحدة لم يستخدموا الإفصاح عن المعلومات البيئية من أجل التخفيف من احتمال اتخاذ إجراءات السياسة العامة ضد شركاتهم. وبنفس الطريقة، قام كورنياوان (Kurniawan, 2013) بفحص تأثير إفصاح الشركات وإدارة الارباح على المعلومات غير المتماثلة في 37 شركة إندونيسية مدرجة. وكشفت النتائج التي توصل إليها أنه على الرغم من أن إفصاح الشركات له تأثير سلبي على المعلومات غير المتماثلة، إلا أن إفصاح الشركات ليس له أي علاقة بإدارة الارباح. كما تناول كونسوني وأخرون (Consoni et al., 2017) العلاقة بين الإفصاح الطوعي عن المعلومات الاقتصادية والمالية وإدارة الأرباح. وتستند الحجج الموضحة حول هذا الموضوع إلى افتراض أن سياسات الإفصاح الطوعي المتسقة قد تقلل من إدارة الأرباح. تم إجراء التحليل على عينة عشوائية من 66 شركة برازيلية مدرجة غير مالية في الفترة 2005-2012. لقياس الإفصاح الطوعي يتم استخدام المؤشر الذي اقترحه كونسوني وكولوتو (2016). وكمقياس لإدارة الأرباح يتم تقدير الاستحقاقات التقديرية (DA) بناءً على النموذج الذي وضعه ديشو وسلون وسويني (1995). وتم تحليل العلاقة بين هذه القياسات باستخدام نموذج المعادلات الآنية وطريقة انحدار التأثيرات العشوائية. فكان من المتوقع مسبقاً وجود علاقة سلبية كبيرة؛ ومع ذلك، فإن النتيجة الرئيسية للدراسة تشير إلى أن الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح لا يتم تحديدهما أو ربطهما في وقت واحد. وعلى الرغم من أن النتائج التي تم الحصول عليها تتعارض مع بعض الافتراضات النظرية إلا أن هناك تفسيرات بديلة لهذه النتيجة. فقد لا تكون العديد من الشركات في البرازيل مهتمة بتقديم إفصاح تطوعي عالي الجودة، لأن معظم المساهمين فيها يتمتعون بمزايا خاصة من السيطرة، لذلك تقلل هذه القضية من أهمية الطلب المحتمل في السوق على المعلومات ولا تمنع سلوك إدارة الأرباح. وفي نفس السياق تهدف دراسة سايون ومقنان (Sahyoun & Magnan, 2020) إلى إختبار العلاقة بين الإفصاح الاختياري في تقارير لجان المراجعة وإدارة الأرباح وهي تحقق فيما إذا كان هذا الإفصاح يعكس محاولة لجان التدقيق للانخراط في إدارة الأرباح، بالتطبيق على أهم الشركات القابضة للبنوك الأمريكية في الفترة من 2006 إلى 2015. حيث قامت دراستهم بتطوير شبكة تسجيل لقياس الإفصاح الاختياري في تقارير لجنة التدقيق تعتمد على توصيات من تقارير 10 منظمات صناعية وتبين

النتائج الوصفية أن مستوى الإفصاح الاختياري في تقارير لجان التدقيق لم يرتفع بشكل ملحوظ من عام 2006 إلى عام 2015. وتشير التحليلات متعددة المتغيرات إلى أنه عندما يكون مستوى إدارة الأرباح لدى المصارف مرتفع تقوم لجان التدقيق بزيادة من الإفصاح الاختياري في تقاريرها مما يشير إلى أن لجان المراجعة تستخدم الإفصاح الاختياري كوسيلة لإدارة الانطباعات ذات العلاقة. وبالمثل نجد دراسة علم الدين وآخرون (Alm El-Din et al., 2022) تستكشف العلاقة بين التحميل الزائد للمعلومات وتعقيد إعداد التقارير وعلى وجه الخصوص فإنه يبحث فيما إذا كانت المعلومات الاختيارية الواردة في التقرير السنوي للشركة مرتبطة بسهولة قراءتها. وبالمثل، فهو يدرس كيفية تأثير ممارسات ربحية الشركة وإدارة أرباحها على العلاقة بين الإفصاح الاختياري وسهولة القراءة. لقياس الإفصاح الاختياري يستخدم التقارير السنوية للشركات المصرية غير المالية المدرجة في مؤشر EGX 100 من عام 2010 إلى عام 2018. ويتم قياس مدى سهولة قراءة التقرير السنوي تلقائياً باستخدام مؤشر LIX، ويتم استخدام مؤشر الإفصاح الاختياري المُعد مسبقًا لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية. بينت النتائج أن عدم سهولة قراءة التقارير السنوية هي وظيفة سلبية للإفصاح الاختياري، مما يشير إلى أن الشركات المصرية التي لديها المزيد من الإفصاح الاختياري من المرجح أن يكون لديها تقارير سنوية أكثر تعقيدا. وبالمثل فإن الشركات الأقل ربحية والشركات التي تمارس ممارسات إدارة الأرباح تزيد من المعلومات الاختيارية في تقاريرها السنوية مما يؤدي إلى تأثير سلبي على إمكانية قراءة تقاريرها.

وبناء على ما سبق، يتبين أن أدبيات الإفصاح الاختياري وإدارة الارباح قد ركزت فقط على تأثير مستوياته وحجمه على إدارة الارباح دون الاهتمام بجودة الإفصاح. ومع ذلك، يرى بيريتا وبوزولان (Beretta & Bozzolan, 2008) أن جودة الإفصاح لا ترتبط فقط بمستوى المعلومات وحجمها التي يتم الإفصاح عنها ولكن أيضاً بما يتم الإفصاح عنه وتنوع المواضيع التي يتم الإفصاح عنها. بالإضافة إلى ذلك، قال Botosan (2004) أن فكرة جودة الإفصاح الاختياري يجب أن تستند إلى الأطر المفاهيمية التي أنشأها واضعو المعايير (FASB وIASB). ويعكس هذا تفسيراً مقبولاً بشكل عام لجودة الإفصاح، ويؤدي إلى معلومات عالية الجودة مفيدة لصنع القرار (IFRS, 2010). ومن الجدير بالذكر أن دراسات الإفصاح الاختياري استخدمت عدة طرق لقياس جودته. فعلى سبيل المثال، تم استخدام تصنيف AIMR، المتوفر فقط لشركات محددة في الولايات المتحدة، من قبل Lobo and Zhau (2001) كبديل لجودة الإفصاح الاختياري، بينما ركزت أبحاث أخرى على مؤشرات الإفصاح التي تقيس فقط مستوى المعلومات التي تم الإفصاح عنها دون الالتفات إلى ثراء هذه المعلومات. لذلك لقياس جودة الإفصاح الاختياري تقوم الدراسة الحالية بتطوير إطار شامل يأخذ في الاعتبار كمية وثراء المعلومات المفصح عنها مع الاهتمام بتلبية الأطر المفاهيمية لكل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). وأخيراً ما يمكن ملاحظته هنا أن أياً من الدراسات

المذكورة أعلاه لم تتناول العلاقة بين إدارة الارباح وجودة الإفصاح الاختياري في القطاع المصرفي اليبي. وبالتالي، فإن هذه الدراسة تحاول أن تسد هذه الفجوة في الأدبيات من خلال فحص العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الإفصاح الاختياري في البيئة المصرفية الليبية.

الدراسة الميدانية وتحليل النتائج

تناول هذا الجزء من الدراسة عرض المنهجية المتبعة في الجانب الميداني والأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

أولاً: عينة الدراسة

العينة الأولية لهذه الدراسة هي المصارف التجارية الليبية بالاعتماد على التقارير السنوية لها من عام 2016 إلى عام 2020. وقد تم حذف المصارف التي تفتقد بياناتها من العينة الأولية. وتتكون العينة النهائية من 35 تقرير سنوي تتعلق بـ 7 مصرف خلال فترة الدراسة.

ثانياً: قياس إدارة الأرباح (المتغير التابع).

لقياس إدارة الأرباح تستخدم الدراسة الحالية إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق كمقياس للمتغير التابع لهذه الدراسة (إدارة الارباح). وتستخدم هذه الدراسة نموذج جونز (Jones., 1991) الذي تم تعديله من قبل ياسودا وآخرين (Yasuda et al.,2004) للشركات المالية، كنموذج لقياس إدارة الارباح. تماشياً مع ياسودا وآخرون (Yasuda et al.,2004) وعبد السلام وآخرون (Abdelsalam et al., 2016) يقيس هذا البحث إجمالي الاستحقاقات (TAC) بالفرق بين صافي الدخل (NI) وصافي التدفقات النقدية (NCF).

TAC = NI - NCF

ويشير ياسودا وآخرون (Yasuda et al.,2004) إلى أن المستحقات التقديرية غير الطبيعية والتي يتم تسجيلها من خلال التغيرات في ظروف عمل المصرف (الدخل التشغيلي) ومصروفات الاستهلاك غير الطبيعية للأصول الثابتة، لذلك من أجل تحقيق الجزء التقديري غير الطبيعي من إجمالي الاستحقاقات تتم الإشارة إلى المتبقي(ε) من المعادلة الموضحة أدناه على أنه جزء الاستحقاق التقديري غير الطبيعي (DA) من إجمالي الاستحقاقات، والذي يعتمد على تقدير الإدارة. وللحد من فروقات الحجم يتم تقسيم جميع المتغيرات في هذه المعادلة على إجمالي الأصول في أول المدة (Abdelsalam et al., 2016; Yasuda et al., 2004).

$$(TACit / TAt\text{-}1) = \beta 0\ (1 / TAt\text{-}1) + \beta 1\ (\Delta\ OIit / TAt\text{-}1) + \beta 2\ (BPEit / TAt\text{-}1) + \varepsilon it$$

حيث:

TAC = إجمالي الاستحقاقات المقدرة من الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية.

TA = إجمالي الأصول.

Δ OI = التغير في دخل التشغيل بين t-1 إلى t.

BPE = مباني البنك ومعداته.

$\beta 0$ ، $\beta 1$، $\beta 2$ = المعلمات المقدرة

εit = المتبقي.

ثم استخدام تقديرات المعاملات ($\beta 0$ ، $\beta 1$، $\beta 2$) من المعادلة السابقة لحساب الاستحقاقات العادية (NAit) لكل تقرير سنوي في العينة

$$NA\ it = \beta 0\ (1 / T\ it\ -1) + \beta 1\ (\Delta\ OIit / TAt-1) + \beta 2\ (PPE\ it / A\ it\ -1)\ (2)$$

الاستحقاقات غير العادية (DA) والمستخدمة في هذه الدراسة كمقياس لإدارة الأرباح وتقاس بالفرق بين إجمالي الاستحقاقات (TAC) وصافي الاستحقاقات المحسوبة أعلاه (NA).

ثالثاً: قياس جودة الإفصاح الاختياري

توضح الأدبيات السابقة وجود جدل حول قياس الإفصاح الاختياري (HASSAN, 2010)، ويشير بوتوسان (Botosan, 2004) إلى إنه على الرغم من أن كمية الإفصاح ونوعيته لا يمكن فصلهما وهناك صعوبة لقياسهما إلا أن كمية المعلومات التي يتم الافصاح عنها لا تعني بالضرورة الجودة. وفي هذا الصدد قام بيتي وماكينيس وفيرنلي "BMF" (Beattie et al., 2004) إنشاء إطار جديد لقياس حجم وعرض الإفصاح الاختياري ، واقترح BMF أنه يمكن تحسين هذا الإطار من خلال إضافة العمق بالإضافة إلى العرض من أجل قياس ثراء الإفصاح الاختياري. كما استخدم بيرتا وبوزولان (Beretta & Bozzolan, 2008) هذا الإطار المطور بواسطة BFM لقياس الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (forward looking information disclosure) ومقارنتها بقياس حجم المعلومات المستقبلية (أي مقارنة جودة الإفصاح بكمية الإفصاح) ويؤكد BFM أنه باستخدام القياس متعدد الأبعاد للإفصاح فإن الإطار الجديد يعمل على تحسين قياس الإفصاح ويوفر فهماً أكثر شمولاً لجودة الإفصاح. لذلك، قامت الدراسة الحالية بتقدير جودة الإفصاح الاختياري باستخدام إطار BMF الذي تم تحسينه بواسطة Beretta & Bozzolan، في عام 2008، حيث تقيس الدراسة الحالية كلاً من الأبعاد الكمية والنوعية للإفصاح الاختياري من خلال نفس الإطار الذي استخدمته Beretta & Bozzolan في 2008 ويتكون هذا الإطار من مرحلتين لقياس جودة الإفصاح، حيث تنقسم المرحلة الثانية إلى خطوتين. ويمكن استخدام المرحلة الأولى والخطوة الأولى في المرحلة الثانية والتي تم تطبيقها من قبل Beretta & Bozzolan في عام 2008 لقياس جميع أنواع الإفصاح (Beretta & Bozzolan, 2008) إلا أنه قد تم تصميم الخطوة الثانية من المرحلة الثانية لقياس المعلومات التطلعية (forward looking information disclosure) بشكل خاص ولهذا اتبعت هذه الدراسة نفس المرحلة الأولى والخطوة الأولى من المرحلة الثانية من نموذج Beretta & Bozzolan في عام 2008 كما قام بوبكر (Khaled, 2023; Khaled, 2018) بتطوير الخطوة الثانية من المرحلة الثانية لتكون مناسبة لقياس مدى فائدة الإفصاح الاختياري لهذا تتبع الدراسة الحالية دراسة بوبكر على النحو التالي:

المرحلة الأولى: الدراسة الحالية تستخدم تحليل المحتوى لقياس تكرار العناصر التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية. التقنيات المستخدمة في الدراسات السابقة في وحدة تحليل محتوى الإفصاح هي الكلمات أو النصوص أو الجمل أو الفقرات أو صفحات الإفصاح، وقد اختارت الدراسة الحالية الكلمات كوحدة تسجيل لقياس الإفصاح الاختياري. مبررات استخدام الكلمات كوحدة تسجيل هي كما يلي:

تعتبر الكلمات هي أصغر وحدة تسجيل وأفضل طريقة لقياس حجم الإفصاح الاختياري ولتقييم جودة الإفصاح الاختياري (Campbell, 2004; Zeghal & Ahmad, 1990).

واقترح BMF أنه يمكن استخدام المتبقي (Ɛ) المعيارية لانحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) كمقياس جيد لكمية الإفصاح باستخدام الصناعة والحجم كمتغيرات مستقلة، وفي هذا السياق دعمت العديد من الدراسات تأثير الصناعة والحجم على كمية الإفصاح (Urquiza et al., 2009; Beretta & Bozzolan, 2008). وبذلك يكون البعد الكمي المقاس بطريقة بيرتا وبزولان في 2008 كما يلي:

$$(1)\ D_{it} = \beta 0 + \beta 1\ SIZE_{it} + \beta 2\ Type_{it} + Ɛ_{it}$$

حيث أن،

D it = الإفصاح الاختياري للشركة في السنة t مقاساً بتحليل المحتوى كتكرار للبنود التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية،

SIZEit = حجم الشركات، ويتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركات لقياس حجم الشركة

Typeit = نوع الصناعة.

Ɛit = المتبقي لنفس الشركة في نفس العام.

ونقوم بعد ذلك باستخدام تقديرات المعامل من المعادلة (1) لحساب الإفصاح المقدر (dit) لكل تقرير مالي في العينة:

$$(2)\ d_{it} = \beta 0 + \beta 1\ SIZEit + \beta 2\ Typeit$$

RQ = Dit - dit

حيث RQ هو مؤشر الكمية النسبية، D هو الإفصاح للشركة i في السنة t وd it هو الإفصاح المقدر بالمتبقي لنفس الشركة في نفس العام. يتم توحيد مؤشر RQ باستخدام الحد الأدنى والحد الأقصى لمؤشر الكمية النسبية للعينة.

المرحلة الثانية: Beretta & Bozzolan في 2008 حدد ثراء محتوى الإفصاح (RIC) كدالة للعرض (WID) والعمق (DEP) للإفصاح الاختياري. طبقت هذه الدراسة نفس طريقة Beretta & Bozzolan في 2008 لقياس WID للإفصاح الاختياري باستخدام تركيز الإفصاح الاختياري وتغطية الإفصاح كمقياس لـ WID، بينما تستخدم الدراسة الحالية خصائص المعلومات التي تقترحها مبادرة التقارير العالمية (GRI) والمبادئ التوجيهية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (2010) كمقياس لـ DEP في الخطوة الثانية من هذه المرحلة.

1- لقياس WID، تحدد هذه الدراسة تركيز الإفصاح الاختياري (CON) عبر العناصر كدالة لـ لتركيز الإفصاح على مستوى الفئة الفرعية (Sub CON) وتحديد مدى انتشار الإفصاح باستخدام التغطية (COV). تركيز الإفصاح على مستوى الفئة الفرعية (Sub CON) يمكن قياسه على النحو التالي:

$$CON = \sum_{j=1}^{n} Pj2$$

حيث Pi = نسبة الإفصاح عن العنصر i التي يتم قياسها من خلال تحليل المحتوى كتكرار للعنصر. الحد الأقصى لقيمة CON هو 1 عندما تقع جميع وحدات نص الإفصاح الاختياري في فئة واحدة وتكون القيمة أصغر عندما تكون وحدات الإفصاح الاختياري موزعة بين الفئات. القيمة الأعلى لمؤشر CON هي أضعف جودة للإفصاح. وبالتالي، يتم ضرب

النتائج في -1 لاستخدامها كمقياس ثاني لجودة الإفصاح.

تشير التغطية (COV) إلى أن جودة الإفصاح الاختياري تكون أفضل عندما يكون توزيع المعلومات المبلغ عنها بين العناصر المأخوذة في الاعتبار في القائمة المرجعية مرتفعاً.

$$COV = \frac{1}{st} \sum_{j=1}^{st} INF$$

حيث أن،

INF = 1 إذا أفصحت الشركة i عن معلومات حول العنصر j في التقرير السنوي، وإلا = 0، وst = عدد الفئة الفرعية ويتم الحصول على قيمة WID كمتوسط للأبعاد CON وCOV:

$$WID = \frac{1}{2}(CON + COV)$$

من أجل التمكن من تقييم مدى فائدة الإفصاح الاختياري فإن كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام 2010 ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في عام 2008أ؛ 2008ب؛ يشير بشكل واضح إلى ضرورة إنشاء أداة قياس شاملة تأخذ في الاعتبار جميع خصائص المعلومات، ويوفر مجلس معايير المحاسبة الدولية 2010 إطاراً مفاهيمياً لاختيار خصائص المعلومات التي ينبغي تضمينها في مؤشر الجودة هذا، أي أن الإطار المفاهيمي يشير إلى أن مستوى الإفصاح مفيد من خلال الاعتماد على خصائصه النوعية من أجل المساهمة في تحسين جودة القرارات، ويجب أن يكون الإفصاح ملائماً ويمثل المعلومات بأمانة حتى يكون مفيداً في اتخاذ القرارات (IASB, 2010, A33)، حيث تعد قابلية الفهم والمقارنة التي تعزز السمات النوعية مكملة للسمات الأساسية وتميز بين المعلومات الأكثر فائدة من المعلومات الأقل فائدة، وبناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة منسجمة مع الدراسات السابقة (Alotaibi & Hussainey, 2016; Khaled, 2023)

تعرف العمق بأنه:

Usefulness=

$$\frac{1}{4}(Relevant + Faithfully + Understandability + Comparability)$$

حيث أن،الملاءمة 0 = (Relevance) إذا لم يكن هناك إفصاح تطوعي، 1 إذا تم الإفصاح عن معلومات وصفية مفصح عنها اختيارياً، 2 إذا تم تضمين معلومات وصفية ومالية مفصح عنها اختيارياً، 3 إذا تم الإبلاغ عن إفصاح وصفي يتضمن معلومات مالية ومعلومات مستقبلية (Jonas and Blanchet, 2000; McDaniel et al., 2002).

التمثيل الصادق (Faithfully Representation) = 0 إذا لم يتم الإفصاح عن معلومات اختيارياً، 1 إذا تم ذكر الأحداث الإيجابية فقط (أقل من 5 جمل)، 2 إذا تم التأكيد على أحداث أكثر إيجابية (أكثر من 5 جمل)، 3 إذا تم الكشف عن المزيد من الأحداث الإيجابية والسلبية (Razaee, 2003; Chakroun et al. 2013, Hussainey, & Alotaibi, 2016).

قابلية الفهم 0 = (Understandability)) إذا لم يتم الإفصاح عن معلومات اختيارياً،1 إذا كان العرض ضعيفًا (معلومات غير مالية فقط، بدون أي جدول أو صور أو رسوم بيانية)، 2 إذا تم تقديم معلومات مالية وغير مالية دون أي جدول أو صور أو رسوم بيانية، 3 إذا كان العرض جيدًا أي يحتوي على

نصوص ومعلومات مالية ورسوم بيانية وجداول أو صور (Jonas and Blanchet, 2000).

قابلية المقارنة 0 = (Comparability) إذا لم توجد نسب في التقرير السنوي، 1 إذا وجدت نسب قليلة (أقل من 5)، 2 إذا وجدت بعض النسب (من 5 إلى 10)، 3 إذا وجدت نسب كافية (أكثر من 10) (Hussainey, & Alotaibi, 2016). وبهذا يتم استخدام متوسط WID وDEP لقياس RIC على النحو التالي:

$$RIC = \frac{1}{2}(WID + usfulness)$$

وأخيراً فإن المؤشر العام للجودة هو متوسط RIC وRQ كما يلي: مؤشر جودة الإفصاح

$$(QVD) = (RIC + RQ)$$

رابعاً: نموذج تحليل متغيرات الدراسة

للتعرف على طبيعة تأثير جودة الإفصاح الاختياري على جودة الأرباح، نستخدم النموذج التالي:

$$DAit = \beta0 + \beta1\ QVD\ it + \beta2\ BM\ it + \beta3\ BankZit + \beta4\ Grow\ it + \beta5\ LEV\ it + \beta6\ PROF\ it + \beta7\ LIQ\ it + \varepsilon\ it$$

حيث أن، المتغير التابع

DA: هي القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية المقدرة باستخدام نموذج جونز المعدل بواسطة ياسودا (Yasuda et al., 2004).

المتغيرات المستقلة

QVD: هي جودة الإفصاح الطوعي يتم قياس جودة الإفصاح الطوعي من خلال تطوير إطار متعدد الأبعاد (خالد، 2022).

BM: هو اجتماع مجلس الإدارة ويقاس بعدد الاجتماعات التي يعقدها مجلس إدارة المصرف في كل سنة مالية.

BankZ هو حجم المصرف الذي يتم قياسه بواسطة لوغاريتم إجمالي الأصول في نهاية العام.

Grow: يتم قياس نمو المصرف من خلال قسمة التغير في إجمالي الأصول على إجمالي الأصول أول المدة.

LEV هي الرافعة المالية للمصرف والتي يتم قياسها بإجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.

PROFT: هي الربحية (العائد على الأصول) ويتم قياسها من خلال صافي الدخل إلى إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.

LIQ: هي سيولة المصرف وتقاس بقسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة في نهاية السنة المالية.

خامساً: تحليل النتائج

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يقدم الجدول 1 إحصائيات موجزة لجميع متغيرات الدراسة التي تمت ملاحظتها من عام 2016 إلى 2020 حيث تم استخدام DA الذي تم الحصول عليه من نموذج جونز المعدل بواسطة ياسودا (Yasuda et al., 2004) كمتغير تابع. والمتغير المستقل هو جودة الإفصاح الاختياري (QVD)، في حين تم استخدام متغيرات حوكمة الشركات وخصائص المصرف كمتغيرات رقابية.

يوضح الجدول 1 أن متوسط قيم إدارة الارباح DA هو 0.0155 مع الحد الأدنى والحد الأقصى لقيمتين 0 و 0.0502 على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة الوسيط لـ DA هي 0.026 مع انحراف معياري قدره 0.0507. وتشير هذه النتيجة إلى أن

متوسط القيمة المطلقة لإدارة الأرباح DA في المصارف الليبية يبلغ 1.5%. وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها كوهين وآخرون (Cohen et al.,2014) الذين أفادوا بأن متوسط قيمة إدارة الارباح في المصارف الأمريكية بين الفترات من 1997 إلى 2009 يبلغ حوالي 1.4%. ومع ذلك، تشير هذه النتيجة إلى أن قيمة DA في المصارف الليبية قد تكون أكبر من تلك التي أفاد بها عبد السلام وآخرون (Abdelsalam et al., 2016)، الذين أظهروا أن المصارف في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها متوسط قيمة إدارة الارباح يبلغ 0.002. وتشير النتائج إلى أن المصارف التجارية الليبية تنخرط في إدارة الارباح ويتوافقان مع نظريات الوكالة والإشارة. حيث تقترح نظرية الوكالة أن تصرفات الأفراد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمصلحتهم الذاتية، وأن كل فرد سيزيد ثروته من خلال التصرف بطريقة انتهازية (Leventis et al., 2011). من ناحية أخرى، تقترح نظرية الإشارة أن مديري المصارف قد يشاركون في ممارسات إدارة الارباح لنقل إشارات إلى السوق لإخفاء المعلومات المتعلقة بالقيمة غير المرغوب فيها، لنقل إشارة جيدة عن المركز المالي للمصرف، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي (Ronen and Yaari, 2008). كما يعرض الجدول 1 قيمة المتوسط للإفصاح الاختياري (QVD) في المصارف التجارية الليبية 0.287 وقيمة الوسيط 0.279. وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها نوجراهيني وأزلان أنور (Nugraheni & Azlan Anuar, 2014). بالإضافة إلى ذلك تبين نتائج الدراسة الحالية أن اجتماعات مجلس الإدارة (BM) في عينة الدراسة لها قيم متوسطة تبلغ و3.344، مما يدل على أن المديرين في مجلس إدارة المصارف التجارية يجتمعون بشكل متكرر مقبول وتتوافق هذه النتائج مع قواعد حوكمة الشركات المحددة من قبل مصرف ليبيا المركزي. كما يوضح الجدول رقم 1 إن حجم المصرف (SIZE) والنمو(GROW) والرافعة المالية(LEV) والربحية(ROA) والسيولة(LIQ) في المصارف التجارية الليبية لها قيم متوسطة تبلغ 9.95 و0.181 و0.0225 و 0.112 و2.073 تظهر على التوالي وتم احتسابهم في هذه الدراسة لاستخدامها كمتغيرات رقابية للعلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الإفصاح الاختياري.

الجدول رقم (1) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Mean	Sd	Min	p50	Max
DA	.0155	.106	.000	.003	.050
QVD	.2735	.057	233.	.508	468.
ROA	.1120	.124	.041	.090	.890
SIZE	9.950	.663	7.00	7.39	7.80
GROW	.1810	.325	.088	.189	.320
LEV	.0225	.065	.014	.583	.710
LIQ	2.073	.731	-2.32	1.14	8.75
BM	3.470	.421		4.00	6.00

تحليل نتائج نموذج العلاقة بين متغيرات الدراسة

يتضح من الجدول رقم 2 نتائج مصفوفة الارتباط المستخدمة في هذه الدراسة لفحص ما إذا كان هناك ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة، جريوال وآخرون (Grewal et al., 2004) يرى أن مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة التي تزيد عن 70٪ قد تضر بنتائج تحليل الانحدار. يوضح الجدول 2.معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يتبين أن أعلى معامل ارتباط هو بين ROA (ربحية المصرف) وLIQ (السيولة)، وهو 0.411. وبالتالي فإن معاملات الارتباط لجميع متغيرات الدراسة الأخرى أقل من النسبة المحددة ولا توجد مشكلة تؤثر في نتائج الدراسة بين المتغيرات المستقلة.

الجدول 2: مصفوفة الارتباط

	VDQ	GROW	LEV	ROA	LIQ	SIZ	BM
VDQ	1.0000						
GROW	-0.0078	1.0000					
LEV	-0.136*	0.1034	1.0000				
ROA	-0.0087	0.3493**	0.4156***	1.0000			
LIQ	-0.0326	0.2104**	0.1677*	0.4110*	1.0000		
SIZ	-0.0125	0.2139*	0.2539***	-0.0009	0.1200**	1.0000	
BM	-0.2097	0.3664***	0.3080***	0.3532***	0.1957**	0.0077	1.0000

الدلالة عند مستوى 0.10 - ** الدلالة عند مستوى 0.05 - *** الدلالة عند المستوى 0.01*

ومن أجل اختيار النموذج الأكثر ملاءمة (panel or pooled data model)، تم إجراء اختبار تشاو (Chow test) لنموذج الانحدار المستخدم لفحص العلاقة بين جودة الإفصاح الاختياري إدارة الأرباح. عثمان وتانديلين (Usman and Tandelilin., 2014) يشير إلى أنه إذا كانت قيمة F لاختبار تشاو أقل من 0.05، فإن النموذج المفضل هو panel data model. نظرًا لأن نتائج اختبار Chow لهذه الدراسة بينت أن قيمة F لاختبار تشاو كانت أقل من 0.01 للنموذج الرئيسي المستخدمة في الدراسة، فإن نموذج panel data model أكثر ملاءمة (انظر الملحق 2). يمكن تصنيف panel data model حسب التأثير العشوائي أو التأثير الثابت، ويشير كلارك ولينزر (Clark and Linzer, 2015) إلى أنه إذا كانت p-value أكبر من 0.05، فإن طريقة التأثير العشوائي هي الأكثر ملاءمة لفحص العلاقة. ومن أجل تحديد التأثير الأنسب لاستخدامه في هذه الدراسة تم إجراء اختبار هاوسمان (Hausman test) لنماذج الانحدار المستخدم في الدراسة، وبما أن نتيجة اختبار هاوسمان لنموذج الانحدار المستخدم في هذه الدراسة p-value كانت عند مستوى 0.6290 (انظر الملحق 3)، فإن طريقة التأثير العشوائي (random effect) أكثر ملاءمة في فحص العلاقة بين جودة الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في الانحدار المستخدم في الدراسة - أنظر إلى كيم وأخرون (Kim et al., 2012). علاوة على ذلك، يقترح فيلد (Field, 2013) أنه يجب التحقق من مشاكل طبيعة البيانات (normality problems) من أجل التأكد من نموذج

الانحدار الملائم. تم التحقق من طبيعة بيانات الدراسة باستخدام اختبار الرسم البياني (انظر الملحق 4)، وبعد أن تم التأكد من استخدام الاختبارات المناسبة للدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم 3.

يقدم الجدول 3 نتائج تحليل انحدار التأثيرات العشوائية للنموذج المستخدم في هذه الدراسة إن R2 للنموذج 0.3428 مما يشير إلى أن 34% من التباين في المتغير التابع يعزى للمتغيرات التفسيرية المستقلة للدراسة (Riahi & Mounira, 2011). ويوضح الجدول 3 أن القيمة p لنموذج الانحدار ذات أهمية كبيرة عند مستوى 1٪. تشير هذه النتيجة إلى أن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية صالحة ويمكن مقارنته بالدراسات السابقة الخاصة بإدارة الأرباح وجودة الإفصاح الاختياري (Pyo & Lee, 2013). واستناداً إلى النتائج المبينة في الجدول 3 فإن معامل جودة الإفصاح الاختياري (QVD) يرتبط سلباً ومعنوياً بإدارة الارباح عند مستوى 1%. تؤكد هذه النتيجة أن المصارف التجارية الليبية التي لديها جودة الإفصاح الاختياري أعلى، تسجل مستويات أقل من إدارة الارباح، وهو ما يدعم الفرضية الرئيسية للدراسة ويشير إلى وجود علاقة سلبية بين جودة الإفصاح الاختياري وإدارة الارباح. وتتوافق هذه النتيجة مع سانجايا ويونج (Sanjaya and Young, 2012)، وكورنياوان (Kurniawan, 2013) الذين وجدوا أن الشركات ذات الجودة العالية في الإفصاح الطوعي تكون أقل مشاركة في إدارة الارباح. وبذلك تقبل الدراسة الحالية الفرضية الرئيسية للدراسة. وتتوافق هذه النتائج مع المنظور طويل المدى، مما يشير إلى أن المصارف توفر نسبة عالية من جودة الإفصاح الاختياري من أجل تقليل المعلومات غير المتماثلة وتعزيز ثقة المالكين حول أداء الشركة الحالي والمستقبلي (Uyar et al., 2013). تتوافق النتائج أيضاً مع نظريات الوكالة والإشارة، والتي تشير إلى وجود علاقة سلبية بين جودة الإفصاح الاختياري وإدارة الارباح. تشير كلتا النظريتين إلى أن إدارة الارباح هي شكل من أشكال تكلفة الوكالة لأنها تسبب عدم تناسق المعلومات وتقبل الإفصاح الطوعي باعتباره الحل الأنسب لتقليل عدم تناسق المعلومات (Huang & Zhang, 2011).

ومن حيث متغيرات خصائص المصرف فإن معامل حجم المصرف يكون معنويا عند مستويات 1٪ وترتبط سلباً بـ إدارة الارباح. وتتوافق النتائج مع رأي هاجرمان وزميجيسكي (Hagerman and Zmijeski, 1979) بأن البنوك الأكبر حجما أقل احتمالا للانخراط في إدارة الارباح مقارنة بالبنوك الصغيرة، وذلك بسبب زيادة إجراءات المراقبة من قبل الجهات التنظيمية وتركيزها على أي احتمالات للتلاعب في الارباح. وهذا يأتي في نفس السياق الذي قدمه شو وتشيانج (Shu and Chiang, 2014) وعبد السلام وآخرون (Abdelsalam et al., 2016) الذين أشاروا إلى أن المصارف الكبيرة تستخدم آليات مراقبة أفضل لأنها قد تعمل في بيئة أعمال تخضع لمراجعات شديدة، مما يقلل بالتالي من فرصها في الانخراط في إدارة الارباح مقارنة بالمصارف الصغيرة.

وفيما يتعلق بنمو المصارف (GROW)، فإن معاملات النمو لها ارتباط سلبي ومعنوي عند مستوى 5% مع إدارة الأرباح، وتعني هذه النتيجة أن المصارف

التي تتمتع بفرص نمو عالية من المرجح أن تعلن عن مستوى أقل من إدارة الارباح، لأنها تواجه زيادة في المراقبة، مما يقلل من احتمال انخراطها في إدارة الأرباح. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه بوفا (Bova, 2013)، الذين وجد أن الشركات ذات النمو المرتفع أقل احتمالاً للانخراط في ممارسات إدارة الارباح مقارنة بالشركات منخفضة النمو. وفيما يتعلق بربحية المصارف يوضح الجدول 3 أن معامل الربحية له ارتباط سلبي ومعنوي مع إدارة الارباح عند مستوى 10% في المصارف التجارية الليبية. وتشير هذه النتيجة إلى المصارف ذات الربحية المنخفضة من المرجح أن تنخرط في إدارة الارباح وهذا يتماشى مع نتائج الدراسات السابقة، والتي أفادت بوجود علاقة سلبية وهامة بين الربحية وإدارة الارباح (Waweru & Riro, 2013). ويرتبط معامل السيولة (LIQ) سلبا وبشكل ملحوظ مع إدارة الارباح عند مستوى 1٪، وتشير هذه النتيجة إلى أن المصارف التجارية التي تواجه مشاكل بنسبة سيولة منخفضة من المرجح أن تسجل ارتفاعا في مستوى إدارة الارباح. وتتوافق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة الذين وجدوا أدلة على أن الشركات التي لديها مستويات أعلى من إدارة الارباح هي في الغالب تلك التي لديها نسبة سيولة أقل (Ascioglu et al., 2012). وأخيراً لم تجد الدراسة الحالية علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وكل من حوكمة الشركات متمثلة في عدد جلسات مجلس الإدارة وكذلك الرافعة المالية.

الجدول 3: نتائج نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة.

Variables	Obs	Coef.	Z	P>|z|
VDQ	55	-0.0559	-2.52	0.012***
BM	55	-0.0004	-0.20	0.843
Bank-size	55	-0.0008	-2.50	***10.01
Growth	55	-0.0340	-1.97	0.048**
PROFT	55	-0.0233	-1.47	0.141*
LEVER	55	-0.0086	-0.24	0.813
LIQ	55	-0.0010	-2.86	0.004***

الدلالة عند مستوى 0.10 - ** الدلالة عند مستوى 0.05 - *** الدلالة عند المستوى 0.01*

الخاتمة

تتناول هذه الدراسة تأثير جودة الإفصاح الاختياري على إدارة الأرباح باستخدام عينة من المصارف الليبية. إن العديد من الشركات تحاول التلاعب في بياناتها المالية، الأمر الذي من شأنه أن يقوض مصداقية المعلومات المالية. وبما أن الدراسات السابقة تعتبر إدارة الأرباح مشكلة لتماثل البيانات فقد بحثت العديد منها فيما إذا كانت الشركات تتبنى الافصاح الاختياري تتصرف بشكل مختلف في تقديم بيانات مالية أكثر جودة وتتضمن مستويات أقل من إدارة الارباح. ومع ذلك، فإن الدراسات السابقة تقدم نتائج متناقضة حول العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح، قد يكون ذلك بسبب الاختلاف في قياس الإفصاح الاختياري، لذلك تستخدم هذه الدراسة

مقياس متعدد الأبعاد لقياس جودة وكمية الإفصاح الاختياري. ومن خلال استخدام هذا المقياس ستساهم وتضيف الدراسة الحالية إلى الأدبيات الموجودة من خلال تقديم أدلة جديدة على العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية. حيث تتناول الدراسة الحالية ما إذا كانت المصارف التجارية الليبية والتي تفصح عن مستوى أعلى من جودة الإفصاح الاختياري تتصرف بطريقة مختلفة عند التعامل مع المرونة المتاحة في الطرق والأساليب المتاحة والتي يمكن استغلالها في ظل المبادئ والفروض المحاسبية (Kim et al., 2012). وتشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين جودة الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح، والذي يدعم الفرضية الرئيسية للدراسة والتي مفادها أن جودة الإفصاح الاختياري لها تأثير سلبي على إدارة الأرباح، مما يتوافق مع نظرية الإشارة ونظرية الوكالة والمنظور طويل الاجل حيث تدعم هذه النتائج الافتراض القائل بأن الشركات التي تظهر جودة عالية للإفصاح الاختياري من المرجح أن توفر تقارير مالية تحتوي على مستوى أقل من التلاعب في الارباح. كما توفر هذه الدراسة رؤى للأكاديميين وصانعي السياسات. بالنسبة للأكاديميين قد تمثل أدلة الدراسة حول تأثير جودة الإفصاح الاختياري على إدارة بالأرباح في المصارف التجارية الليبية نقطة انطلاق للدراسات المستقبلية حتى تتمكن الأبحاث المستقبلية من النظر في دور الإفصاح الاختياري في تقليل إدارة الأرباح في المصارف الإسلامية حديثة العهد في ليبيا لحماية المستثمرين. هذا البحث قد يكون له آثار جيدة على فهم الممارسون لوظيفة وأهمية أدوار الإفصاح الاختياري في تقييد إدارة الارباح وتحسين جودة التقارير المالية بشكل عام في المصارف التجارية الليبية.

المراجع

1. بوبكر خالد خالد. (2022). The Impact of Sustainability Disclosure Quality on the Analyst's Forecasts. دراسات في الاقتصاد والتجارة, 41(1+ 2).

2. Abdelsalam, O., & El-Komi, M. (2016). Islamic finance: Introduction and implications for future research and practice. Journal of Economic Behaviour & Organization., 132(Supplement), 1-3.

3. Alm El-Din, M. M., El-Awam, A. M., Ibrahim, F. M., & Hassanein, A. (2022). Voluntary disclosure and complexity of reporting in Egypt: the roles of profitability and earnings management. Journal of Applied Accounting Research, 23(2), 480-508.

4. Alm El-Din, M. M., El-Awam, A. M., Ibrahim, F. M., & Hassanein, A. (2022). Voluntary disclosure and complexity of reporting in Egypt: the roles of profitability and earnings management. Journal of Applied Accounting Research, 23(2), 480-508.

5. Alotaibi, K. O., & Hussainey, K. (2016). Quantity versus quality: The value relevance of CSR disclosure of Saudi companies. Corporate Ownership and Control, 13(2).

6. Alturki, K. H. (2015). Voluntary disclosure by Saudi companies. Research Journal of Finance and Accounting, 5(20), pp.77-94.

7. Beattie, V., McInnes, B., & Fearnley, S. (2004). A methodology for

capital market. Revista Contabilidade & Finanças, 28, 249-263.

15. Gras-Gil, E., Manzano, M. P., & Fernández, J. H. (2016). Investigating the relationship between corporate social responsibility and earnings management: Evidence from Spain. BRQ Business Research Quarterly, 19(4), 289-299.

16. Grougiou, V., Leventis, S., Dedoulis, E., & Owusu-Ansah, S. (2014, September). Corporate social responsibility and earnings management in US banks. In Accounting Forum (Vol. 38, No. 3, pp. 155-169).

17. Guermazi, W. (2023). International financial reporting standards adoption in the European Union and earnings conservatism: A review of empirical research. International Journal of Disclosure and Governance, 20(2), 200-211.

18. Hassan, A., & Syafri Harahap, S. (2010). Exploring corporate social responsibility disclosure: The case of islamic banks. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 3(3), 203-227.

19. Huang, P., & Zhang, Y. (2011). Does enhanced disclosure really reduce agency costs? Evidence from the diversion of corporate resources. The Accounting Review, 87(1), 199-229.

20. IFRS. (2010). Practice statement, MC, A framework for presentation. International financial reporting standard, London: UK.

21. Jones, J. J. (1991). Earnings management during import relief investigations. Journal of Accounting Research, 193-228.

analysing and evaluating narratives in annual reports: A comprehensive descriptive profile and metrics for disclosure quality attributes. Accounting Forum, 28(3) 205-236.

8. Beretta, S. and Bozzolan, S., (2004). A framework for the analysis of firm risk communication. The International Journal of Accounting, 39(3), pp.265-288.

9. Beretta, S., & Bozzolan, S. (2008). Quality versus quantity: The case of forwardlooking disclosure. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 23(3), 333-376.

10. Botosan, C. A. (2004). Discussion of a framework for the analysis of firm risk communication. The International Journal of Accounting, 39(3), 289-295.

11. Brown, S., & Hillegeist, S. A. (2007). How disclosure quality affects the level of information asymmetry. Review of Accounting Studies, 12(2-3), 443-477.

12. Brown, S., Hillegeist, S. A., & Lo, K. (2004). Conference calls and information asymmetry. Journal of Accounting and Economics, 37(3), 343-366.

13. Chen, Y., Chen, C., & Huang, S. (2010). An appraisal of financially distressed companies' earnings management: Evidence from listed companies in china. Pacific Accounting Review, 22(1), 22-41.

14. Consoni, S., Colauto, R. D., & Lima, G. A. S. F. D. (2017). Voluntary disclosure and earnings management: evidence from the Brazilian

capital disclosure. The British Accounting Review, 44(2), 98-110.

30. Lobo, G. J., & Zhou, J. (2001). Disclosure quality and earnings management. AsiaPacific Journal of Accounting & Economics, 8(1), 1-20.

31. Martínez Ferrero, J., Garcia Sanchez, I. M., & Cuadrado Ballesteros, B. (2015). Effect of financial reporting quality on sustainability information disclosure. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 22(1), 45-64.

32. Muttakin, M. B., Khan, A., & Azim, M. I. (2015). Corporate social responsibility disclosures and earnings quality: Are they a reflection of managers' opportunistic behaviour? Managerial Auditing Journal, 30(3), 277-298.

33. Nair, R., Muttakin, M., Khan, A., Subramaniam, N., & Somanath, V. S. (2019). Corporate social responsibility disclosure and financial transparency: Evidence from India. Pacific-Basin Finance Journal, 56, 330-351.

34. Prior, D., Surroca, J., & Tribó, J. A. (2008). Are socially responsible managers really ethical? Exploring the relationship between earnings management and corporate social responsibility. Corporate Governance: An International Review, 16(3), 160-177.

35. Qu, W., Ee, M. S., Liu, L., Wise, V., & Carey, P. (2015). Corporate governance and quality of forward-looking information: Evidence from the Chinese stock market. Asian Review of Accounting, 23(1), 39-67.

36. Safriliana, R., Subroto, B., Subekti, I., & Rahman, A. F. (2018). An

22. Jones, S., & Finley, A. (2011). Have IFRS made a difference to intra-country financial reporting diversity?. The British Accounting Review, 43(1), 22-38.

23. Karajeh, A. I. S. (2020). Voluntary disclosure and earnings quality: evidence from ownership concentration environment. Management Research Review, 43(1), 35-55.

24. Khaled, B. K. M. (2018). The Relationship between CSR Disclosure Quality and Accrual and Real Earnings Management: Large-Scale Evidence from India (Doctoral dissertation, University of Central Lancashire).

25. Kim, Y., Park, M. S., & Wier, B. (2012). Is earnings quality associated with corporate social responsibility? The Accounting Review, 87(3), 761-796.

26. Kurniawan, A. (2013). The effect of earnings management and disclosure on information asymmetry. International Journal of Technology Enhancements and Emerging Engineering Research, 2(8), 98-107.

27. Lakhal, N., & Dedaj, B. (2020). R&D disclosures and earnings management: The moderating effects of IFRS and the global financial crisis. Journal of Financial Reporting and Accounting, 18(1), 111-130.

28. Lambert, R. A. (2001). Contracting theory and accounting. Journal of accounting and economics, 32(1-3), 3-87.

29. Li, J., Mangena, M., & Pike, R. (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual

Corporate environmental disclosure, corporate governance and earnings management. Managerial Auditing Journal, 25(7), 679-700.

41. Tariverdi, Y., Moradzadehfard, M., & Rostami, M. (2012). The effect of earnings management on the quality of financial reporting. African Journal of Business Management, 6(12), 4603-4611.

42. Uyar, A., Kilic, M., & Bayyurt, N. (2013). Association between firm characteristics and corporate voluntary disclosure: Evidence from Turkish listed companies. Intangible Capital, 9(4), 1080-1112.

43. Yasuda, Y., Okuda, S., & Konishi, M. (2004). The relationship between bank risk and earnings management: Evidence from japan. Review of Quantitative Finance and Accounting, 22(3), 233-248.

44. Zang, A. Y. (2011). Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management. The Accounting Review, 87(2), 675703.

overview on contracting theory and agency theory: determinants of voluntary public accounting firms switching. KnE Social Sciences.

37. Sahyoun, N., & Magnan, M. (2020). The association between voluntary disclosure in audit committee reports and banks' earnings management. Managerial Auditing Journal, 35(6), 795-817.

38. Salem, R. I. A., Ezeani, E., Gerged, A. M., Usman, M., & Alqatamin, R. M. (2021). Does the quality of voluntary disclosure constrain earnings management in emerging economies? Evidence from Middle Eastern and North African banks. International Journal of Accounting & Information Management, 29(1), 91-126.

39. Santos-Jaen, J. M., Leon-Gómez, A., & Serrano-Madrid, J. (2021). The effect of corporate social responsibility on earnings management: Bibliometric review. International Journal of Financial Studies, 9(4), 68.

40. Sun, N., Salama, A., Hussainey, K., & Habbash, M. (2010).

ملحق1: اختبار تشاو The relationship between QVD and DA

```
     sigma_u |  39.024393
     sigma_e |   5.7352693
         rho |   .97885757   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(28, 255) = 13.40                     Prob > F = 0.0000

.
end of do-file
```

الملحق 2 : اختبار هوسمان (Hausman test) The relationship between QVD and DA

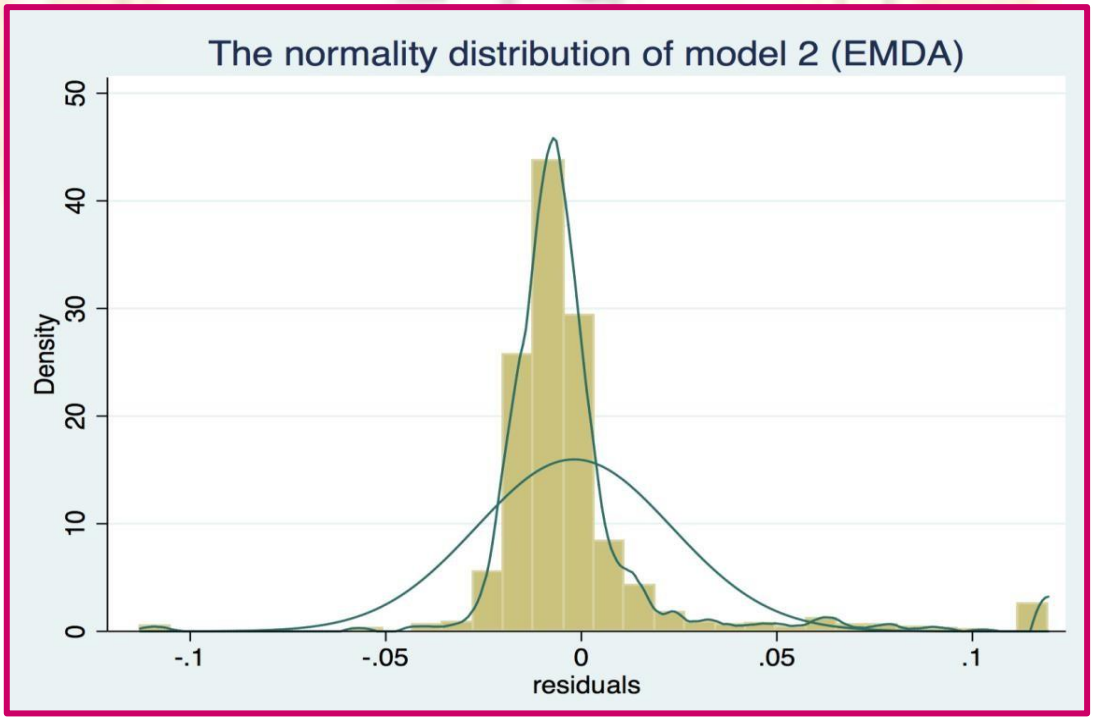
```
. hausman fixed random, sigmamore

                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |     fixed        random       Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------
        VDQ1 |    .0433014     .0505574      -.0072559        .0115896
       BankZ |   -.0041761    -.0029328      -.0012433        .0067632
      Growth |   -.2268112    -.2180128      -.0087984        .0075026
          PT |    .1220056     .0381579       .0838477        .0589094
      PROFT  |   -.0246238    -.0171842      -.0074395         .004305
       LEVER |   -.1485616    -.1186124      -.0299492        .0105254
         LIQ |   -.0041728    -.0036203      -.0005525        .0002005
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
        B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(20) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                           =       17.37
                Prob>chi2 =      0.6290
```

الملحق 3 التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة



Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

العلاقات الليبية البريطانية دراسة في مفاوضات الجلاء 1964-1970م

[1] د.علي عبد السلام عبد الله خليفة.

1. كلية الآداب - جامعة سبها.

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: ليبيا – بريطانيا – المفاوضات – الجلاء.

الملخص

تلقي هذه الورقة الضوء على حدث مهم في تاريخ ليبيا المعاصر, وهو جلاء القوات البريطانية عن ليبيا في 1970م, حيث وقعت ليبيا وبريطانيا معاهدة صداقة وتعاون في عام 1953م مدتها 20 سنة, تعطي ليبيا بموجبها بريطانيا الحق في استخدام الأراضي الليبية قواعد عسكرية مقابل دفع مبلغ 3.750.00 للحكومة الليبية.

تغطي هذه الورقة المراحل التي مرت بها هذه المفاوضات منذ بدايتها في عام 1964م, تحت ضغط الشارع الليبي, وتحريض الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على جلائها حتى حصول الجلاء في عام 1970م.

تتطرق هذه الورقة إلى العوامل التي دفعت حكومة محمود المنتصر, والحكومة البريطانية للدخول في هذه المفاوضات، حيث لعبت عوامل داخلية ليبية منها تزايد المد القومي العربي , وأحداث مقتل وجرح بعض المتظاهرين في 13 و 14 يناير 1964م, كذلك الضغوط المصرية التي كانت ترى في وجود هذه القواعد تهديداً لأمنها القومي، كل هذه العوامل دفعت باتجاه بدء المفاوضات، وتحقيق الجلاء.

Abstract

This paper sheds light on an important event in the contemporary history of Libya, which is the withdrawal of British forces from Libya in 1970 AD. Libya and Britain signed a treaty of friendship and cooperation in 1953 for a period of 20 years. Libya gives Britain the right to use Libyan lands as military bases in exchange for a payment of £3,750.00 million to the Libyan government

This paper covers the stages that these negotiations went through from their beginning in 1964 AD until the evacuation in 1970 AD, under the pressure of the Libyan people, and the incitement of the late President Gamal Abdel Nasser

This paper addresses the factors that prompted the government of Mahmoud al-Muntasir and the British government to enter into these negotiations. Many internal Libyan factors played a major role in pushing towards these negotiations. Perhaps the most important of these factors is the increasing of Arab nationalism, and the killing and wounding of some demonstrators on the 13th and 14th. January 1964, as well as the

Egyptian pressure this saw the existence of these bases as a threat to its national security. All of these factors pushed towards the start of negotiations and achieving evacuation.

Keywords: Libya - Britain - Negotiations – Evacuation.

المقدمة

أُجليت القوات البريطانية عن ليبيا في 28 مارس 1969م, وقد مرت عملية الجلاء هذه بعدت بمراحل بدأت في عام 1964م عندما أعلنت حكومة محمود المنتصر (الحكومة السابعة) في العهد الملكي أمام جلسة البرلمان الليبي في 9 مارس 1964م أنها لن تقوم بتمديد أو تجديد الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية اللتين وقعتا في عام 1953 و 1954م, وكان هذا البيان الذي ألقاه محمود المنتصر أمام البرلمان الليبي رداً على كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في 22 فبراير الذي قال فيه أن الحكومة البريطانية تسعى لتجديد المعاهدة الليبية البريطانية.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من الموضوع الذي يطرحه وهو مفاوضات الجلاء الليبية البريطانية 1964-1970م, كون هذا الموضوع من المواضيع المهمة في تاريخ ليبيا المعاصر.

أسباب اختيار الموضوع:

-عدم وجود دراسات سابقة عن الموضوع.

-معرفة ما جرى في هذه المفاوضات, ومراحلها, ونتائجها.

البعد الزماني والمكاني:

تشكل ليبيا البعد المكاني لهذه الدراسة, أما البعد الزماني فهو الفترة التي استغرقتها مفاوضات الجلاء, ومراحله من 1964م حتى عام 1970م.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على المفاوضات التي جرت بين الجانبين الليبي والبريطاني, ومراحل هذه المفاوضات ونتائجها, وتنبثق عن هذه الإشكالية بعض التساؤلات التالية.

التساؤلات:

-ماهي العوامل التي دفعت باتجاه هذه المفاوضات؟

-ماهي مراحل هذه المفاوضات, وماذا جرى فيها, وما نتائجها؟

لهذه الدراسة فرضية تقوم على أن عوامل داخلية, واخرى إقليمية دفعت باتجاه هذه المفاوضات واسفرت عن الجلاء التام عام 1970م.

أهداف الدارسة:

-معرفة العوامل التي دفعت حكومة محمود المنتصر للتفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن جلاء قواتها عن ليبيا.

-التعرف على المراحل التي مرت بها هذه المفاوضات من خلال الوثائق والدراسة السابقة المتاحة إن وجدت.

-إلقاء الضوء بشيء من التفصيل على حدث مهم في تاريخ ليبيا المعاصر, وهو جلاء القوات البريطانية.

المنهج المتبع في الدراسة:

المنهج السردي التحليلي.

الدراسات السابقة:

لم يتحصل الكاتب على دراسة بعينها عن موضوع جلاء القوات البريطانية عن ليبيا, عدا بعض الإشارات في عدد من الكتب والبحوث منها:

-مصطفى أحمد بن حليم, ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة, منشورات الجمل, المانيا, 2003.

-محمد يوسف المقريف, صفحات من تاريخ ليبيا السياسي دولة الاستقلال, المجلد 4, الحقبة النفطية, 1963-1969, مكتبة وهبة, القاهرة, 2006.

-ابراهيم فتحي عميش, التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا, برنيق للطباعة والترجمة والنشر, 2008.

جميع هذه الدراسات اشارت إلى موضوع الجلاء, ولكنها لم تتطرق إلى مفاوضات الجلاء, وتفاصيلها, ومراحلها.

هيكل الدراسة:

أولا: الظروف الداخلية الليبية قبل بدأ المفاوضات.

ثانياً: ردود الفعل الداخلية الليبية على خطاب الرئيس عبد الناصر (تجديد الإتفاقية).

ثالثاً: بدء المفاوضات (المفاوضات بين الأعوام 1964 – 1969م).

رابعاً: الجلاء التام 1969- 1970م.

الظروف الداخلية الليبية قبل بدأ المفاوضات

دخلت ليبيا في عام 1964م في مفاوضات لتصفية الوجود الأجنبي (الأمريكي, والبريطاني) على الأراضي الليبية, وقد دفعت عدد من العوامل الداخلية والإقليمية الحكومات الليبية لتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية الدخول في مفاوضات من أجل جلاء قواتهم عن ليبيا. فما هي هذه العوامل وكيف دفعت حكومة محمود المنتصر والحكومات التي تلتها للدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية من أجل جلاء قواتها عن ليبيا؟

كان لعقد الستينيات من القرن الماضي خصوصية كبيرة في ليبيا, ففي هذا العقد أخذ الشعور القومي العربي في ليبيا يرتفع, وفي هذا العقد وبالتحديد في أوائل الستينيات عاد من مصر الأفراد المؤسسون لحركة القوميين العرب في ليبيا إلى ليبيا, وفي هذا العقد حصلت أحداث يناير 1964م التي راح ضحيتها عدد من المتظاهرين بعد إطلاق النار عليهم من قبل رجال الأمن[1].

ففي ليبيا كانت تتشكل العديد من الحركات القومية منها حركة القوميين العرب التي تشكلت في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين, وتلقت بعض الدورات التدريبية والتثقيفية في دمشق أواخر العام 1959م, وتشكلت عناصر القيادة للحركة من: "عبد السلام الزقعار, عزالدين الغدامسي, نصر الدين البقار, عمر المنتصر, الدكتور عبد الوهاب الشللي, محمود تنتوش, مفتاح ماضي, سعد مجبر, رباب أدهم", وعندما خطب عبد الناصر وقائلاً أنه على استعداد لمحاربة إسرائيل لو ضمن سلامة الحدود المصرية الغربية, التي بها قواعد عسكرية بريطانية وأمريكية, وهما الدولتان الحليفتان لإسرائيل.

حرك هذا الخطاب الشارع الليبي للخروج في مظاهرات شعبية مطالبة الحكومة الليبية بإلغاء

[1] . ابراهيم فتحي عميش, التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا, برنيق للطباعة والترجمة والنشر, 2008, ص 305-311

المعاهدات, وجلاء القوات الأمريكية والبريطانية عن الأراضي الليبية[2].

في أواخر عام 1963م دعا الرئيس جمال عبد الناصر القيادات العربية لاجتماع طارئ في القاهرة لبحث مواضيع تخص الصراع العربي الإسرائيلي3, وفي الفترة 13-17 يناير 1964م عقدت القمة العربية الطارئة, وكلف الملك إدريس ولي عهده بحضور القمة نيابة عنه وصحب ولي العهد إلى القمة كل من " رئيسي مجلس الشيوخ والنواب", على أثر ذلك خرجت مظاهرات طلابية مؤيدة للقمة العربية, ومنددة بعدم حضور الملك إدريس شخصياً للقمة, ويقول ابراهيم فتحي عميش, وكان أحد المشاركين في المظاهرات الطلابية, "خرجت الجموع الطلابية والعمالية من مقارها وجامعتها ومدارسها تطوف شوارع المدينة (بنغازي) مطالبة الحكومة الليبية بالمشاركة القومية الفعالة في أعمال المؤتمر, ودعم نضال عبد الناصر بإجلاء القوات العسكرية البريطانية والأمريكية التي تهدد أمن مصر وتحمي العدو الإسرائيلي ... ورفضت أن تمثل ليبيا في مؤتمر العرب بالقاهرة بغير الملك إدريس", وتصاعدت المظاهرات وامتدت إلى مدن الغرب الليبي طرابلس والزاوية, وسقط خلال هذه المظاهرات قتلى وجرحى من المتظاهرين4.

توالت الأحداث فكان احتقان الشارع الليبي يزداد, وكانت المجريات الإقليمية تتسارع, وكان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يحرك الشارع العربي بخطاباته, ففي 1964/2/22م جاء خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الشهير الذي تناول فيه موضوع القواعد الأجنبية في ليبيا, والذي سنأتي على ذكره لاحقاً خلال هذه الورقة.

استمرت المظاهرات حتى يوم 1964/1/21م, وطالبت بإقالة محمود على بوقويطين قائد قوات دفاع برقة, وعاد رئيس الوزراء فكيني من مؤتمر القمة في 1964/2/19م, وفي طرابلس خطب قائلاً إن جميع من تسبب في هذه الأحداث من قوات الأمن سيقدم إلى المحاكمة وسيعاقب. وقابل بعدها فكيني الملك, وطلب عزل بوقويطين, وكل من كان مسئولاً عما حدث, ولم يقبل الملك إدريس طلب فكيني, فقدم استقالته5.

يقول بن حليم في مذكراته "استمرت المظاهرات لعدة أيام حتى رجع رئيس الوزراء (فكيني) من قمة القاهرة ... أسرع (فكيني) إلى الملك, وطلب منه إقالة الفريق محمود بو قويطين ... قال الملك أن بوقويطين لم يكن في بنغازي يوم حدوث المظاهرات, ولا يمكنه (أي الملك) إقالة من يحمل أكبر رتبة عسكرية في البلاد دون تحقيق وتمحيص, ولكن فكيني ألح في طلبه, فما كان من الملك إلا أن طلب منه هو أن يقدم استقالته على الفور"6.

أيما يكون ما أورده الساسة الليبيون المعاصرون في مذكراتهم عن أحداث يناير 1964م, وما ساقوه من مبررات لأحداث يناير, يبدو أن عملية

---

[2]. ابراهيم فتحي عميش, المرجع السابق, ص 305, 309.

[3] سالم الكبتي, أيام القومية في ليبيا 4 ليبيا تتكلم مصرى, موقع: ليبيا المستقبل, 2016/7/23, https://www.libya-al-mostakbal.org/95/2727

[4] مصطفى أحمد بن حليم, ليبيا انبعاث أمة وسقط دولة, منشورات الجمل, المانيا, 2003, ص289, ابراهيم فتحي عميش, المرجع السابق, ص311.

[5] محمد يوسف المقريف, صفحات من تاريخ ليبيا السياسي دولة الاستقلال, المجلد 4, الحقبة النفطية, 1963-1969, مكتبة وهبة, القاهرة, 2006, ص632-639, مصطفى أحمد بن حليم, المرجع السابق, ص290,291.

[6] مصطفى أحمد بن حليم, صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي, بريطانيا, 1992, ص138.

معالجة هذه الاحداث وما نتج عنها من قتلى وجرحى, قد أثر كثيراً في صورة النظام الملكي وحكوماته في البلاد, وساعد ووجه كثير من الأحداث اللاحقه, فلا شك أن عدم معاقبة بوقويطين ومن معه من مسئولين عن أحداث يناير 1964م من قبل الملك, وكذلك إقالة حكومة فكيني التي طالبت بمعاقبة بوقويطين بعزله عن منصبه, لم يكن إجراءً موفقاً, فقد ترك ذلك أثر سيئاً في نفوس الحركة الطلابية في البلاد, وكذلك في عموم الشارع الليبي.

يورد بن حليم في كتابه ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة الآتي: "قوبل نبأ استقالة فكيني بوجوم شعبي تام, وأسف شديد في الأوساط التقدمية, وخيبة أمل فيما كانت تتوقعه من إصلاحات شاملة فتزايدت المظاهرات الصاخبة في أجزاء الوطن, وتعالت الهتافات ضد الشرطة وتداخلت فيها هتافات ضد نظام الحكم وضد الملك, بل عمت البلاد موجة عدائية ضد نظام الحكم والشرطة والسلطة والنظام الملكي نفسه, وكادت تؤدي إلى ثورة شعبية عارمة"7.

نعود إلى خطاب الرئيس جمال عبد الناصر, الذي جاء بعد شهر من أحداث يناير في ليبيا, وهاجم فيه الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا.

ففي 1964/2/22م ذكرى قيام الوحدة بين مصر وسوريا تناول الرئيس عبد الناصر, في خطابه الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني في ليبيا, فبدأ بالقول إن القواعد العسكرية البريطانية في قبرص فيها تهديد للعرب, فجعل ذلك مدخلاً للحديث عن القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا بقوله: "إن القواعد الأجنبية في ليبيا تهديد لنا وللعرب جميعاً ... إن بريطانيا تحاول الآن تجديد اتفاقية الاحتفاظ بالقواعد مع ليبيا, وإننا نشعر أن تجديد الاتفاق خطر علينا"8. ونشرت جريدة طرابلس الغرب أجزاء من خطابه نذكر منها: "اعتبر جميع القواعد الاجنبية المحيطة بينا خطر علينا وتهديد لنا, القواعد الاجنبية الموجودة في ليبيا من الحرب العالمية الثانية وكل الشعب العربي ينتظر اليوم الذي تحتفل فيه الأمة العربية بالجلاء الكامل عن ليبيا9.

لم يمر هذا الخطاب دون ردود فعل داخل ليبيا, وكذلك لدى الجانب البريطاني, بل شكل ضغط على الحكومة الليبية بشكل خاص الأمر الذي دفعها في ظل الظروف الداخلية التي ذكرناها إلى الأسراع في طلب الدخول في مفاوضات مع الجانبين الأمريكي, والبريطاني لتحديد جدول زمني لإجلاء قوات البلدين عن ليبيا.

ولعل الرئيس عبد الناصر قد استغل فرصة الاحتقان داخل ليبيا بعد الأحداث التي جرت في يناير 1964م, ليكسب تأييد الشارع الليبي, ويستخدمه للضغط على الحكومة الليبية من أجل العمل على إنهاء الوجود الأجنبي على الأراضي الليبية, خاصة أن ليبيا لم تعد اقتصاديا في حاجة لهذا الوجود, وهو ما ذكره الرئيس عبد الناصر صراحة في خطابه, حين أكد أنه لم يعد لليبيا مبرر أن تحتفظ بهذه القواعد داخل

[7] مصطفى أحمد بن حليم, ليبيا انبعاث أمة وسقط دولة, المرجع السابق, ص291.

[8] مسودة خطاب الرئيس عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة 22 فبراير 1964.

[9] جريدة طرابلس الغرب, خطاب الرئيس جمال, السنة 21, العدد 407, 1964/2/24

أراضيها بعد أكتشاف النفط, وتحسن وضع ليبيا الاقتصادي والمالي.

ولابد هنا أن نشير إلى نقطة مهمة في خطاب الرئيس عبد الناصر, وهي موضوع تجديد المعاهدة التي أشار إليه في خطابه حيث يبدو أن ذلك مبعثه تكليف محمود المنتصر بتشكيل الحكومة الحكومة السابعة, الأمر الذي ادخل الشك لدى الحكومة المصرية بأن المجي بالمنتصر لتشكيل الحكومة في هذا الوقت هو لتجديد الاتفاقية على اعتبار أن محمود المنتصر هو الذي وقع مع الحكومة البريطانية المعاهدة الليبية البريطانية في عام 1953م.

وهذا ما أشار إليه بن حليم بالفعل, حين تحدث عن مقابلة جرت بينه وبين زكريا محي الدين رئيس المخابرات العامة, وزير الداخلية المصري (1953-1961م), يقول بن حليم "بادرني (زكريا محي الدين) بعرض طويل عن هواجس مصر, ومخاوف القيادة المصرية من تطورات الأحداث في ليبيا التي أقالت فكيني القومي العربي, وأعادت محمود المنتصر إلى سدة الحكم ليعدل مسار السياسة الليبية, ويوجهها اتجاها غربياً استعمارياً, وأنه سيجدد المعاهدة البريطانية التي أقامها سنة 1953م مع بريطانيا ... ولكنني (بن حليم) أكدت له أن المنتصر ... لن يجدد المعاهدة البريطانية, لأن تجديدها وقع منذ سنتين ...."10 . جميع هذه العوامل تظافرت لتضغط على حكومة محمود المنتصر للدخول في مفاوضات الجلاء لتهدئة الوضع الداخلي الليبي, ولطمئنة مصر التي لها تأثير كبير على الشارع الليبي, والتي كانت دائما لها مخاوف من الوجود البريطاني والأمريكي على الأراضي الليبية.

ردود الفعل الداخلية الليبية على خطاب الرئيس عبد الناصر (تجديد الاتفاقية).

لم يتأخر رد الحكومة الليبية على خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فيما يخص القواعد الأجنبية في ليبيا (الأمريكية والبريطانية). ففي 1964/2/23م عقد مجلس الوزراء اجتماعاً, وتلا في ختام هذا الاجتماع محمود المنتصر رئيس الوزراء بيانا موجها إلى الشعب الليبي جاء فيه: " أن حكومتكم العاملة من أجلكم لتنتهز هذه الماسبة لتكبر باسمكم وباسمها الشعور العربي المخلص الذي أعرب عنه سيادة الرئيس جمال عبد الناصر تجاه هذا الشعب العربي الأبي في خطابه الأخير الذي ألقاه بمناسبة عيد الوحدة بالقاهرة ... إن القواعد العسكرية اينما كانت لن تقف عائقا أمام أخوة النضال من أجل وحدة العروبة وسلامتها, وإنه وإن كانت بلادنا في فجر استقلالها قد اضطرتها ظروف معينة للارتباط باتفاقيات عسكرية, إلا أن ذلك لم ولن يحول بينها وبين مشاركتها لإخوتها العرب في كفاحهم ضد الاستعمار ... وإن هذه الحكومة لتؤكد تأكيداً قاطعا بأنه ليس لديها أي اتجاه أو تفكير في تجديد أو تمديد الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية"11.

جاء بيان مجلس الوزراء في اليوم التالي لخطاب الرئيس جمال عبد الناصر, وكان سريعاً في رده, ويعود هذا لسببين رئيسين هما: أولاً حساسية موضوع الوجود العسكري البريطاني والأمريكي في ليبيا,

[10] مصطفى أحمد بن حليم, ليبيا انبعاث أمة وسقط دولة, المرجع السابق, ص 295,296.

[11] جريدة طرابلس الغرب, السنة 21, العدد 407, 1964/2/24

وثانياً لتفادي تجدد المظاهرات, وتكرار أحداث يناير 1964م, خصوصاً أن التوتر كان مازال موجوداً فأحداث يناير لم يمض عليها سوى شهر واحد.

في 9 مارس 1964م عقد مجلس النواب جلسته العادية الثانية في دورت الانعقاد الخامسة للهيئة النيابية الثالثة بمدينة البيضاء, وقد حضر رئيس مجلس الوزراء محمود المنتصر الجلسة, وتحدث فيها عن سياسة حكومته الخارجية, وجلاء القوات الأجنبية عن ليبيا, قال المنتصر إن الحكومة: "منذ تسلمها لمقاليد الأمور, وبما لا يدع مجالاً للشك قررت عدم تجديد أو تمديد الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية... إن (حكومتكم عن نية مخلصة وعزم أكيد, وعملا بهذه السياسة قررت الدخول في مفاوضات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقرير مصير قواعدها في بلادنا, وقد طلبت الحكومة بالفعل من الدولتين المعنيتين الشروع في هذه المفاوضات"12.

كان هذا أول بيان صريح يخرج من الحكومة الليبية ويشير بوضوح إلى نية الحكومة الليبية بالتخلص من المعاهدتين الأمريكية والبريطانية منذ توقيعهما في عام 1953م, وعام 1954م, ولا شك في أن تحريض الرئيس جمال عبد الناصر التخلص من هذه القواعد كان له أثر كبير في اتخاذ مثل هكذا قرار. ولا يمكننا هنا أن نغفل الدور الشعبي الذي كان رفضاً لهذه الاتفاقيات منذ البداية, فقد شكلت التيارات الشعبية الرافضة للاتفاقيات ضغطاً كبيرا على الحكومة للإقدام على هذه الخطوة, فبعد خطاب الرئيس عبد الناصر في عيد الوحدة بين مصر وسوريا, تحركت "القوى الوطنية والقومية في المنظمات الشعبية والنقابات والاتحادات الطلابية وكتلة المعارضة داخل البرلمان ... وتصاعدت وسائل وعمليات الضغط الشعبي على الحكومة"13, فكان إعلان الحكومة يوم 23 يناير بأنها لن تجدد المعاهدات, وستبدأ مفاوضات مع الجانب الأمريكي والبريطاني لتحقيق الجلاء.

ولعل من أهم الأسباب التي أجبرت الحكومة على هذه الخطوة, هو أنها لم تعد لها حجة, ومبرر للاستمرار في السماح للقوات الأجنبية بالتواجد على الأراضي الليبية, ذلك أن ليبيا لم تعد بحاجة إلى المعونات والمساعدات الأجنبية التي تجبرها على قبول بقاء هذه القوات بعد اكتشاف النفط والبدء في تصديره بكميات تجارية, فالنفط الليبي قد بدأ في تصديره منذ أواخر عام 1961م وبدايات عام 1962م, وكذلك فإن ليبيا قد أعلنت عن أول خطة تنمية خمسية في تاريخها في عام 1963م, وبالتالي لا مبرر لإبقاء القواعد الأمريكية والبريطانية في البلاد, كل هذه الأسباب مجتمعةً دفعت الحكومة للطلب من الحكومة الأمريكية والبريطانية الدخول في مفاوضات لوضع جدول زمني لسحب قواتها من الأراضي الليبية.

كما إنه بالتحليل العميق للأحداث المتتالية والمتسارعة, لا يمكننا أن نغفل عن التوقيت الذي اختاره الرئيس عبد الناصر للحديث عن موضوع القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا, فخطاب عبد الناصر جاء متزامناً مع ما يشهده الشارع الليبي من

[12] جريدة طرابلس الغرب, مجلس النواب يعقد جلسته العادية الثانية امس في مدينة البيضاء, السنة 21, العدد 420, 1964/3/10.

[13] ابراهيم فتحي عميش, المرجع السابق, ص 312.

توتر عقب أحداث إطلاق النار على المتظاهرين في 13, و 14 يناير 1964م, فهو كان يعرف أن هذا التوقيت سيشكل ضغطاً على حكومة المنتصر, ويدفعها للتعامل بإيجابية مع خطاب عبد الناصر, تفادياً لحدوث مزيد من التوتر بين الشعب والحكومة.

يمكننا أن نضيف أيضاً أن المنتصر وحكومته كانو على يقين من أن عدم التجاوب بإيجابية مع مطالب الرئيس عبد الناصر, والتي هي أيضا مطالب شعبية ليبية, كان من شأنه أن يدفع لمزيد من المظاهرات, ومزيد من العنف الذي قد يؤدي إلى سقوط حكومة المنتصر, كما سقطت حكومة فكيني قبله.

عقب كلمة رئيس الوزراء تكلم رئيس مجلس النواب السيد مفتاح عريقيب مخاطباً المجلس, والحكومة فقال: "جاء في بيان الرئيس الإشارة إلى قضية مهمة تشغل الرأي العام في هذا الوقت الحاضر, وهي التعبير عن عزم الحكومة على عدم تجديد وتمديد الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية. ويهمنا هنا أن نؤكد إننا جميعا ندرك إدراكا تاماً الظروف التي عقدت فيها هذه المعاهدات. ونعتقد أن هذه الظروف قد زالت وأصبحت حالتنا المالية تسمح لنا بالاستغناء عن المساعدات الأجنبية, وأن المطالبة بإلغاء هذه الاتفاقيات وتصفية القواعد العسكرية رغبة شعبية عامة يبرزها حرصنا على تجنيب بلادنا الأخطار ... وتحتمها ارتباطاتنا والتزاماتنا في ميدان القضايا العربية وخدمة المصالح العربية التي نهضنا بها دائما ... إن المجلس الذي استوحى سياسته من مصلحة الشعب يسعده أن يرى الحكومة تسلك السبيل العملي على ضمان أمنه وسلامته من الأخطار وأدائه لدوره الفعال في خدمة قضايا العروبة وقضية السلام"14.

في نفس الجلسة التي عقدت في 9 مارس قدم مجموعة من النواب وهم: السائح فلفل, ومحمد بشير المغيربي, ومحمود صبحي, وأحمد الرماش, والفيتوري زميط, وعبد السلام التوهامي, ومحمد نشنوش, وعلى مصطفى المصراتي, ومحمد أبو صاح الزنتاني, ومحمد فتح الله, وعمران البصير, وأحمد الخرباش مشروع قانونين بشأن إلغاء المعاهدة البريطانية والأمريكية, وقد أحيل المقترح إلى لجنة الدفاع والشئون الخارجية لدراسته15.

اجتمعت بعدها اللجنة ثلاثة اجتماعات أعقبها الموافقة بالإجماع من قبل اللجنة على الاقتراحين اللذين قدمهما النواب بخصوص إلغاء المعاهدة الأمريكية والبريطانية. وقد قرأ بيان اللجنة بالموافقة السكرتير العام للمجلس السيد خليفة التليسي, وجاء فيه إن "مجلس النواب وبحضور الحكومة وباسم الشعب قرر أولا – الموافقة بالإجماع على مبدأ إنهاء معاهدة الصداقة والتحالف بين المملكة الليبية والمملكة المتحدة البريطانية والاتفاقيتين العسكرية والمالية الملحقتين بها والاتفاقية العسكرية المعقودة بين المملكة الليبية والولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية تصفية كاملة وجلاء جميع القوات المسلحة لهاتين الدولتين عن الأراضي الليبية جلاءً تاماً. ثانياً اعطاء الفرصة

[14] جريدة طرابلس الغرب, مجلس النواب يعقد جلسته العادية الثانية امس في مدينة البيضاء, المصدر السابق.

[15] جريدة طرابلس الغرب, السنة 21, العدد 425, 1964/3/17

للحكومة تمكينا لها لاتخاذ الخطوات التنفيذية لإنهاء تلك المعاهدة والاتفاقيات وتحقيق الجلاء, وتصفية القواعد عن طريق المفاوضات مع الدولتين, على أن تتقدم الحكومة إلى مجلس النواب بنتائج هذه المفاوضات .... ثالثاً – في حالة فشل المفاوضات في تحقيق أهدافنا الوطنية المحددة فإن مجلس النواب سيقوم بإقرار القوانين الخاصة بإنهاء المعاهدة والاتفاقيات البريطانية والأمريكية"16.

هكذا أعطى البرلمان الجهة التشريعية في البلد, والذي يضم نواب الشعب, ويعبر عن مطالب الشعب الأذن للحكومة بالدخول في مفاوضات لتحديد مصير القواعد الأجنبية في البلاد, ووضع جدول زمني للإجلاء عن الأراضي الليبية, ولم يبق أمام حكومة المنتصر إلا أن تنفذ وعدها بتحقيق الجلاء الذي وعدت به أمام نواب الشعب في 9 مارس 1964م. بدأ المفاوضات (المفاوضات بين الأعوام 1964 – 1969م).

في 8 مارس 1964م، خاطبت الخارجية الليبية السفارة البريطانية في ليبيا تطلب منها إعلام الحكومة البريطانية رغبة الحكومة الليبية الدخول في مفاوضات حول المعاهدة الليبية البريطانية, ومستقبل الوجود العسكري البريطاني في ليبيا.17 هذا يؤكد صحة ما جاء في خطاب المنتصر أمام البرلمان يوم 9 مارس من أن حكومته أبلغت كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالفعل نيتها الدخول في مفاوضات من أجل تحديد مصير قواعد الدوليتن العسكرية في ليبيا.

في 11 مارس 1964م أبلغ محمود المنتصر السفير البريطاني في ليبيا أنه أي المنتصر يتعرض لضغوط كبيرة من أجل تسريع الدخول في مفاوضات تُفضي في النهاية لتصفية القواعد, وأن الرأي العام الليبي والعربي لن يرضى إلا بالجلاء الكامل للقوات البريطانية, أما بالنسبة لقاعدة العدم بطبرق فإنه يمكن تأجيل تقرير مصيرها لثلاثة سنوات قادمة.18 وفي 14 من نفس الشهر ردت الحكومة البريطانية على رسالة وزارة الخارجية الليبية التي أرسالتها في 8 مارس بشأن البدء في مفاوضات من أجل الجلاء بأن الحكومة البريطانية فهمت أن الحكومة الليبية تقترح تقديم موعد مراجعة المعاهدة عن الموعد المؤجل لعام 1965م، وذكرت أنها موافقة على الاقتراح الليبي, وفي نفس السياق التقى السفير البريطاني في ليبيا وزير الخارجية الليبي حسين مازق (1964-1965م) الذي أبلغ السفير البريطاني عن رغبة ليبيا في بدء المفاوضات من أجل تقرير مصير القوات البريطانية في ليبيا. في 21 مارس ووجهت وزارة الخارجية الليبية مذكرة أخرى إلى السفارة البريطانية في ليبيا طلبت فيها بدء المفاوضات يوم 20 أبريل بمدينة البيضاء على أساس إنهاء المعاهدة الإنجليزية الليبية, والاتفاق على الترتيبات العسكرية, وتصفية القواعد, ووضع جدول زمني لإجلاء القوات البريطانية من الأراضي الليبية19.

16 المصدر نفسه.

17. BNA, FO 371-178879, letter from Foreign Office to Certain of Her Majesty's representatives, bases in Libya, March 11, 1964

18. Ibid.

19. BNA, FO 371-178879, letter from Foreign Office to Certain of Her Majesty's representatives, bases in Libya

استجابت الحكومة البريطانية للطلب الليبي والتقى الجانبين في مدينة البيضاء يوم 20 أبريل, كان الوفد الليبي برئاسة وزير الخارجية وضم كل من وكيل وزارة الخارجية ومدير الإدارة السياسية ورئيس قسم المعاهدات ورئيس قسم الشؤون الاقتصادية بالخارجية الليبية, وترأس الوفد البريطاني سفير بريطانيا بليبيا, وكان بصحبته مستشار السفارة البريطانية بليبيا20. كان هذا أول لقاء حصل بين الجانبين بشأن المفاوضات حول جلاء القوات البريطانية عن ليبيا.

عُقدت الجولة الثانية من المفاوضات البريطانية/الليبية خلال الأيام من 4 إلى 6 يونيو1964م, كما عقدت جلسات مشاورات غير رسمية بين الطرفين (يبدو كان الهدف منها تقريب وجهات النظر). تقول وثيقة بريطانية أنه خلال جلسات المفاوضات الثانية, ضغط الليبيون من أجل إلغاء المعاهدة, وقدم الليبيون عرضا بأن يتم انسحاب القوات البريطانية من طرابلس خلال مدة أقصاها 18 شهراً, بينما عرض البريطانيون عامين ونصف لاستكمال انسحاب تام من طرابلس, كما طالب الوفد الليبي بأن يكون الانسحاب من بنغازي متزامناً مع الانسحاب من طرابلس, وطالبوا بسحب القوة العسكرية البريطانية الموجودة (آن ذاك) في مطار الملك إدريس بطرابلس, كما طالب الليبيون بتحول قاعدة العدم في طبرق إلى قاعدة عسكرية ليبية, وقبل نهاية هذه الجلسة اتفق الطرفان على تأسيس لجنة مشتركة تكون مهمتها وضع الترتيبات لإجلاء القوات البريطانية عن طرابلس وبنغازي21.

يظهر بوضوح مما نقلته هذه الوثيقة البريطانية عن الجلسة الثانية للمفاوضات الليبية البريطانية, أن الوفد الليبي قد عرض تقريباً كل ما يرغب الحصول عليه في هذه المفاوضات, فطالب بإجلاء كل القوات البريطانية من طرابلس وبنغازي وضواحيها, بينما كان الوفد البريطاني يستمع للمطالب الليبية, ولم يقدم عروضه, باستثناء عرضه بأن يكون الانسحاب من طرابلس على مدى عامين ونصف وليس كما طالب الليبيون في 18 شهراً.

توثق وثيقة بريطانية أخرى تفاصيل عن نوع الاتفاق الذي ترغب الحكومة البريطانية التوصل إليه في مفاوضاتها مع الليبيين, فالحكومة البريطانية تريد الحفاظ تقريباً على كل الامتيازات التي تمنحها لها الاتفاقية العسكرية من حقوق التحليق في الأجواء الليبية, ومناطق التدريب, ويرغب البريطانيون في توجيه دفت المفاوضات في اتجاه تخفيض للقوات البريطانية في ليبيا, وإعادة انتشار لهذه القوات, مع العمل على استمرار سريان فعالية المعاهدة, وعدم إلغائها وتقاسم تكاليف نقل القوات البريطانية وتسكينها في مواقع أخرى غير مواقعها الحالية داخل ليبيا[22]

وثيقة أخرى وصفة بأنها سرية, هي عبارة عن اجتماع في مبنى وزارة الدفاع البريطانية حضره مندوبون من وزارة الدفاع هم: Mr. D M Dell, السيد د. م. ديل، وزارة الدفاع, Ministry of Defence

[20] جريدة طرابلس الغرب, السنة 21, العدد 454, 1964/4/21

[21] BNA, FO 371-178880, letter from R S Scrivener to foreign Office, June 12 1964.

[22] BNA, FO 371-178880, Libyan treaty progress report, R S Scrivener, June 17, 1964.

و Colonel J S L O'Neill العقيد جي إس إل أونيل, ومندوبون من وزارة الخارجية هم: Mr R S Scrivener, السيد آر إس سكريفنر، وزارة Foreign Office الخارجية, و Mr. P H Laurence, Foreign Office السيد بي إتش لورانس، وزارة الخارجية, وضعت خلال هذا الاجتماع الخطوط العريضة التي يجب أن تسير عليها المفاوضات مع الجانب الليبي, وهي على النحو التالي: بالنسبة لإمكانية الانسحاب من طرابلس خلال 18 شهراً بنهاية عام 1965م, أكدوا على أنه لا مانع من حيث المبدأ أن يتم الانسحاب من طرابلس في مدة 18 شهراً بحلول نهاية عام 1965م. أما فيما يخص بنغازي فإن أي انسحاب من بنغازي يجب أن يتم على مراحل مع توفير مرافق (مباني) إضافية للجيش في محيط قاعدة العدم في طبرق, التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق الانسحاب الكامل من بنغازي بالتزامن مع الانسحاب من طرابلس, وعليه فإن هذا يحتم وضع عملية إعادة انتشار, بحيث تكون تمركز فوج عسكري في منطقة طبرق (قاعدة العدم), وسرية واحدة أخرى في طبرق مع سرب مدرع واحد بالإضافة إلى وحدات دعم دائمة في قاعدة العدم (تمت الموافقة على هذه الخطة من رؤساء الأركان). هذا الأمر سيصحبه احتياجات للقوات المنسحبة لقاعدة العدم, هي بناء مرافق جديدة (مباني) للجيش في قاعدة العدم تصل تكلفاتها إلى حوالي 1.3 مليون جنيه إسترليني, بالتالي فإن الانسحاب من بنغازي قد يستغرق ما يصل إلى عامين ونصف العام لاستكمال الانسحاب من بنغازي. عليه فإنه يمكن إعطاء مدة 18 شهر للانسحاب من طرابلس, مع عدم اعطاء موعد محدد للانسحاب من بنغازي[23]

مما سبق يتضح أنه في حين أن الليبيين كانوا يدفعون باتجاه جلاء كامل للقوات البريطانية, فإن الحكومة البريطانية لم تكن ترغب في ذلك, وبالتالي وضعت أهدافها وإستراتيجيتها في المفاوضات من أجل إقناع الليبيين بانسحاب جزئي للقوات البريطانية, وإعادة انتشار لقواتها بحيث تنسحب من طرابلس, ثم يتم وضع جدول زمني منفصل للانسحاب من بنغازي باتجاه قاعدتها العسكرية في طبرق, وليس جلاء تاماً.

قبل نهاية يونيو 1964م طالب وزير الخارجية الليبي حسين مازق من الحكومة البريطاني إجابات محددة على ثلاثة أسئلة هي: 1- متى سيتم إلغاء الاتفاقية (الاتفاقية الليبية البريطانية)؟ 2- متى سيتم إخلاء القاعدة (قاعدة العدم)؟ 3- متى سيتم تليبب القاعدة (تحويل قاعدة العدم إلى قاعدة ليبية)؟ ذلك أن حكومته يجب أن تكون لديها أجوبه على هذه الأسئلة أمام دورة انعقاد جلسة البرلمان الليبي التي ستعقد في شهر أغسطس 1964م.[24]

لم يكن لدى الحكومة البريطانية في هذه المرحلة المبكرة من المفاوضات نية أن تعطي مواعيد محددة لإجلاء قواتها –الأمر الذي قد يضعها في التزام يحتم عليها الجلاء- فبلغت الحكومة الليبية بأنه سيكون من غير المرغوب فيه للغاية أن يتم إخبار البرلمان الليبي في أغسطس أن البريطانيين قد وافقوا على مواعيد محددة للانسحاب من طرابلس وبنغازي, ومن الأفضل للحكومة البريطانية أن تحتفظ بتواريخ

[23]. BNA, FO 371-178881, summary record of a meeting held in conference room 9325, ministry of defence, Whitehall main building, S W 1 at 10.30 am on Wednesday. 17th June 1964.

[24] . BNA, FO 371-178881, letter from R J R Owen to R W H du Boulay, June 23, 1964.

انسحابها إلى ما بعد اجتماع البرلمان الليبي في أغسطس ... ويكفي أن يقال للبرلمان الليبي أن الحكومة البريطانية وافقت من حيث المبدأ على الانسحاب من طرابلس وبنغازي، دون أن تحدد مواعيد[25]

في بداية أغسطس 1964م أستطاع السفير البريطاني رودريك ساريل Roderick Sarell (1964-1969م) أن يقنع الحكومة الليبية بعدم التصريح أمام البرلمان الليبي بأي تواريخ محددة للإجلاء البريطاني, وأتفق على أنه يجب القول: 1- أنه تم الاتفاق من حيث المبدأ على الانسحاب من طرابلس. 2- أن برقة ستتبعها. 3- وأنه في مرحلة ثالثة سيتم مراجعة وضع المعاهدة برمتها[26].

بناء على الاتفاق الذي حصل بين الجانبين في يونيو 1964م, تشكلت في أغسطس 1964م لجنة من الجانبين للمتابعة و للتنسيق, ومتابعة نتائج المفاوضات الليبية البريطانية, وقد تشكل الوفد الليبي من: كونيالي من وزارة الاتصالات Kunyali, ministry of communications, الجوهري من مصلحة إدارة أملاك الدولة Jauhari, State Property department, مسلاتي من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية Missalati, ministry of Labour and Social Affairs, العقيد علي عقيل من قوة الأمن العام Col Ali Aghil, Public Security Force, الرائد حسومي من القوات الجوية الملكية الليبية Major Hasumi Royal Libyan Air Force, سليمان عتيقة من وزارة الخارجية Sulaiman Attiga, ministry of Foreign Affairs.

أما الوفد البريطاني فقد تشكل من: الرائد جي إف بي تمبل من المقر الرئيسي بطرابلس ليبيا هون The Hon. I. T. M. Lucas, British embassy. قائد السرب آر سي ستيوارت من القوات الجوية الملكية (البريطانية) (بمطار الملك) إدريس Major G. F. B. Temple, HQ Libya and Tripoli, Squadron Leader R. C. Stewart, Roal Air Force Idris. أ. الطيبي، مترجم A. Tibi, Interpreter.[27]

خلال أول اجتماع لهذه اللجنة أتفق الطرفان على مناقشة الانسحاب من طرابلس, وترك موضوع الانسحاب من بنغازي لوقت لاحق, لذلك فقد تركز النقاش على ترتيبات الانسحاب من طرابلس دون التطرق لبنغازي. وقد أكد الوفد البريطاني أن الانسحاب من طرابلس من حيث المبدأ هو أمر مقبول لدى الحكومة البريطانية, لكن على الجانب الليبي أن يعي أن هذا الانسحاب أو الجلاء من طرابلس لا يمكن أن يحدث بين يوم وليلة, وإنما يحتاج إلى عدد من الترتيبات.

وأكد الجانب البريطاني أن هناك تفاصيل يجب أن تدرس جيداً مثل بعض المشاكل الوظيفية والمالية التي سترافق خروج القوات البريطانية من طرابلس, حيث إنه هناك على سبيل المثال 1651 من العاملين مرتبطين بأعمالهم مع الوجود العسكري البريطاني, وهناك حوالي 8000 زوجة وأطفال (عائلات) آخرين يعتمدون في دخلهم على الوجود البريطاني, هذا الوجود يقدم ما يُقدر بحوالي مليون وثلاثة أرباع

[25] . BNA, FO 371-178881, letter from Foreign Office to Washington, July 1, 1964.
[26] BNA, FO 371-178882, Libya Treaty (secret) R S Scrivener, August 5, 1964
[27] BNA, FO 371-178882, record of first meeting of technical sub-committee, 17.8.1964.

المليون سنوياً لهذه العائلات وهولاء العاملين. كما تساءل الوفد البريطاني عن مصير الكنيسة, والمقبرة البريطانية, وطالبوا بالاستمرار في إستخدم الكنيسة حتى بعد جلاء القوات البريطانية (باعتبار أنها مكان للعبادة). وطالب الوفد الليبي الجانب البريطاني بوضع جدول زمني للانسحاب, وكذلك معرفة مزيد من التفاصيل عن الليبيين العاملين مع الجيش والقوات المسلحة البريطانية، ونوع أعمالهم, فهذا من شأنه أن يساعد الليبيين في العثور على عمل بديل[28]

في الاجتماع الثاني للجنة الفرعية, ركز الطرفان على عملية الجلاء, أو كما تسميها الوثائق البريطانية الانسحاب من طرابلس, فقدم الوفد البريطاني خطة مبدئيه, وأصر على أنها مبدئيه وغير ملزمه للجانب البريطاني للجلاء من طرابس تضمنت أربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: (التي وضعت على افتراض أن الموعد النهائي للانسحاب ديسمبر 1965م)، ستتم في الفترة بين يوليو وأغسطس 1965م، وفيها يتم إخلاء العائلات وإخلاء المساكن والمساكن المستأجرة، وإغلاق المدرسة العسكرية, والمخازن التي من غير المقرر الاحتفاظ بها.

المرحلة الثانية:وهي ذات أهمية خاصة للوفد الليبي, وستتم في أغسطس وسبتمبر 1965م، يقوم فيها الجيش البريطاني بتسليم المبنى الإداري, والمستشفى العسكري البريطاني والمقرات التابعة له, والمساكن المستأجرة من القطاع الخاص التي تم إخلاؤها في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة: ستجري في سبتمبر وأكتوبر، وفيها يقوم الجيش البريطاني بتسليم

المرحلة الرابعة: ستجري في نوفمبر وديسمبر 1965م، وسيتم تسليم الثكنات المتبقية (برين، مياني، كسلا)، وتفكيك وحدات مثل محطة إذاعة القوات العكسرية, ومؤسسة كينيما العسكرية، والانتهاء من تسليم المخازن29.

في 4 سبتمبر 1965م حصل اجتماع بين ممثلين عن وزارة الدفاع البريطانية, ووزارة الخارجية البريطانية في مبنى وزارة الدفاع لدراسة مدى التقدم في المفاوضات مع الليبيين في مفاوضات الجلاء, والخطوات اللاحقه التي يجب اتخاذها, واستعرض لورانس (من وزارة الخارجية) Laurence إن الجزء المهم من المفاوضات قد اكتمل, وإنه تم الاتفاق مع الليبيين على الآتي:

1- الانسحاب من طرابلس بحلول ديسمبر 1965م.

2- الانسحاب من بنغازي سيكون بعد اكتمال الانسحاب من طرابلس – لم يتم تحديد تاريخ-.

3- الانسحاب من منطقة مطار إدريس وتسليم المسؤولية لليبيين.

4- لم يتم الترتيب لشيء بشأن تسليم قاعدة العدم. وقد تم ذكر الليبينة (تحويل القاعدة إلى قاعدة ليبية) ولكن لم يتم التوصل إلى أي قرار.

أضاف لورانس أن وزارة الدفاع يجب أن تخطط للانسحاب من طرابلس بحلول 31 ديسمبر 1965م, ويجب التخطيط لخروج جميع الجنود بحلول ذلك التاريخ، وينبغي –أيضًا- سحب الموظفين المدنيين

[28] . Ibid.

[29] BNA, FO 371-178882, record of second meeting of technical sub committee, 26.8.1964.

البريطانيين بحلول نفس التاريخ، ولوجود بعض الصعوبات، فمن المحتمل أن يظل المدنيون لفترة أطول قليلاً[30]

أما فيما يخص الانسحاب من بنغازي, فقد دعا السيد لورانس وزارة الدفاع إلى الإشارة إلى التاريخ المستهدف المناسب للتخطيط للانسحاب من بنغازي.

قال العقيد نيل (من وزارة الدفاع) Col Neill في هذه المرحلة أن أي تاريخ مستهدف يعتمد على توفير أماكن لإقامة القوات المنسحبه من بنغازي, والتي سيعاد انتشارها في قاعدة العدم, وإنه بناء على التقديرات ربما يحتاج إلى ثمانية عشر شهرًا لتوفير أماكن إقامة جديدة، لذلك فإن أقرب تاريخ من وجهة نظر وزارة الدفاع يمكن فيه لقوات الجيش أن تبدأ الانسحاب من بنغازي هو 1 أكتوبر 1966م. عليه يجب على وزارة الخارجية أن تذكر للسفير البريطاني في ليبيا تاريخ أكتوبر 1966م باعتباره أقرب تاريخ يمكن فيه تجهيز أماكن الإقامة في العدم وبدء الانسحاب من بنغازي[31].

في بداية أكتوبر 1964م وضعت الحكومة البريطانية جدولاً زمنياً لإجلاء القوات البريطانية عن طرابلس على مراحل[32]:

التسلسل	التاريخ	العمل
1	1 فبراير 1965	لا يُسمح لمزيد من العائلات بالذهاب إلى طرابلس.
2	1 يونيو 1965	التخلص من خيمة تدريب 1000 رجل . لا مزيد من التدريبات في طرابلس غير تلك الخاصة بوحدات الحامية.
3	أواخر يوليو 1965	إغلاق المدرسة العسكرية. بدء إجلاء العائلات.
4	1 سبتمبر 1965	جميع العائلات يتم إجلاؤها من طرابلس. كما يغادر السرب H20/14 المقرر أن ينتقل من طرابلس إلى بنغازي.
5	1 سبتمبر 1965	كما يتم إجلاء عائلات منطقة جرين هواردز إلى بنغازي.
6	1 سبتمبر 1965	إغلاق المرافق الإدارية المستخدمة من قبل العائلات.
7	1 سبتمبر 1965	توقف المقر الرئيسي لمنطقة طرابلس عن تحمل المسؤولة من قبل عناصر البعثة العسكرية البريطانية في طرابلس.
8	أوائل أكتوبر 1965	السرب H20/14 يتحرك من طرابلس إلى بنغازي مصطحبا معه كافة الآليات والمعدات.
9	أوائل أكتوبر 1965	
10	أقل من ثلاثة أسابيع	توقف الالتزامات التشغيلية.
11	أواخر أكتوبر / أوائل نوفمبر 1965	مغادرة فوج المشأة الأخضر لطرابلس.
12	1 ديسمبر 1965	استكمال انسحاب الوحدات الإدارية الصغرى.
13	31 ديسمبر 1965	التاريخ المستهدف لاستكمال الانسحاب.

في فبراير 1965م وافقت الحكومة البريطانية على الانسحاب من بنغازي في أواخر عام 1967م باتجاه إعادة نشر القوات البريطانية في قاعدة العدم,

[30] . BNA, FO 371-178882, record of meeting on progress of Anglo/Libyan Treaty discussion held in ministry of (DS6) defence Friday 4th September 1964.

[31] . Ibid.

[32] . BNA, FO 371-178883, secret UK eyes only, withdrawal of British garrison for Tripolitania, 6 Oct, 1964.

ووافقت على تخصيص مبلغ مليون ونصف المليون جنيه إسترليني تكلفة لبناء أماكن للإقامة في العدم[33]

تُظهر أكثر من وثيقة أن الحكومة البريطانية قد أعدت جدولاً زمنياً أخر للإجلاء عن بنغازي, وتقليص عدد قواتها باتجاه إعادة الانتشار في قاعدة العدم بطبرق, غير أن هذا الأمر لم يعرض على الليبيين, وإنما ظل سريا لدى الحكومة البريطانية. تضيف أحدى هذه الوثائق أنه: تم إعداد الخطط الأولية للانسحاب من بنغازي إلى قاعدة العدم في منتصف عام 1967م, حيث سيتم تجهيز السكن هناك ... عليه ينقل سرب الاستطلاع إلى قاعدة العدم، وتأجل الجلاء عن بنغازي إلى عام 1969/1968م, قد يثير بعض الشكوك ... يجب أن لا نترك أنفسنا (البريطانيون) أمام حصول طلب مفاجئ من الليبيين بالجلاء ... لا ننوي (نحن البريطانيين) أخذ زمام المبادرة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن وضع قاعدة العدم ... يجب تأجيل أي تغيير في الترتيبات بشأن الانسحاب باتجاه منطقة العدم إلى ما بعد تحرك سرب الاستطلاع الى القاعدة, ويجب أن يكون ذلك على أبعد تقدير في منتصف عام 1967م34.

لم يتم الجلاء عن طرابلس حسب الاتفاق الذي حصل بين الطرفين, فلم يبدأ الجلاء ببداية عام 1965م, وينتهي بنهاية العام نفسه.

تُشير الوثائق البريطانية في هذا الخصوص إلى سبب واحد, وهو عدم رغبة الملك إدريس مغادرة القوات البريطانية لحمياتها في شقي البلاد الشرقي والغربي. حيث إنه وبعد الاتفاق الذي تم بين الطرفين بأن يبدأ جلاء القوات البريطاني من المنطقة الغربية (طرابلس) ببداية عام 1965م, وينتهي بنهاية نفس العام, يلي ذلك مرحلة أخرى من الجلاء تبدا في المنطقة الشرقية (بنغازي) مع نهاية عام 1967م, فجأة وبقرار غير متوقع قرر الملك إدريس في ديسمبر 1964م أنه لا يرغب في مغادرة القوات البريطانية من طرابلس وبنغازي على الإطلاق, وذلك بسبب مخاوفه من مصر, وحفاظاً على استقرار الوضع الداخلي للبلاد. وفي يناير 1965م قررت الحكومة البريطانية إرجاء الجلاء حتى تتبين رغبة الملك والحكومة الليبية, وفي وقت لاحق وافق الملك والحكومة الليبية على أن يبدأ الجلاء بحلول نهاية عام 1966م.35

بدأت القوات البريطانية في أوائل عام 1966م الجلاء عن مواقعها وحامياتها العسكرية في طرابلس, وتسليمها للقوات الليبية.

ففي 4 فبراير استلمت الحكومة الليبية مستشفى كانيفا الذي كانت تشغله القوات البريطانية كمستشفى عسكري بطرابلس, وتم تغيير اسم المستشفى إلى مستشفى طرابلس, وفي 7 فبراير استلمت الحكومة الليبية ثكنة مدنين الواقعة على طريق مطار الملك ادريس بطرابلس من القوات البريطانية, وفي 27 فبراير استلمت الحكومة الليبية ثكنة برين التي يشغلها الجيش البريطاني كمقر لقيادته بطرابلس, 29 مارس استلمت الحكومة الليبية ثكنة كسالا بمنطقة تاجوراء والتي كان يشغلها الجيش

[33] . BNA, FO 371-184230, future deployment of the British army in Cyrenaica, 28/5/1965.
[34]. BNA, FO 371-178883, secret report, Libya negotiations, 26/11/1964.
[35] .BNA, FO 371-184232, Libya: treaty review, 29 September 1965.

الليبي كمخازن عامة. وقد جرت هذه الانسحابات في حفل رسمي حضره جبريل شلوف رئيس اللجنة الفرعية المشتركة لاستلام المنشآت العسكرية التي يشغلها الجيش البريطاني, وعدد من ضباط الجيش الليبي, كذلك عدد من أعضاء اللجنة المشتركة, وعدد من كبار ضباط الجيش الليبي والبريطاني, وحضر أيضاً السفير البريطاني, وعدد من موظفي السفارة البريطانية36.

الجلاء التام 1969- 1970م

لم يطل الوقت كثيراً بعد التغيير السياسي الذي حصل في ليبيا في الأول من سبتمبر 1969م حتى طالب ما عرف آن ذاك (بمجلس قيادة الثورة) من الحكومة البريطانية الدخول في مفاوضات لإنهاء الوجود العسكري البريطاني في ليبيا, وقد ربط الحكام الجدد مستقبل العلاقات مع المملكة المتحدة البريطانية بقبول بريطانيا إلغاء المعاهدة الليبية البريطانية, والجلاء التام عن الأراضي الليبية.

في 29 أكتوبر 1969م طلبت الحكومة الليبية وبشكل رسمي عبر مذكرة سلمت للسفير البريطاني في ليبيا من الحكومة البريطانية إنهاء العمل بالمعاهدة الليبية البريطانية التي جرى توقيعها في يونيو 1953م, وسحب تام للقوات البريطانية الموجودة على الأراضي الليبية, وقد وافقت الحكومة البريطانية على الطلب الليبي[37]

وفي 8 ديسمبر 1969م عقدت أول جلسة مفاوضات بين الوفد الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي, والوفد البريطاني بقيادة السفير البريطاني في ليبيا Donald Maitland دونالد ميتلاند (1969-1970م), وفي هذه الجلسة طالب العقيد القذافي من الوفد البريطاني عدم تضييع الوقت في البحث في نصوص المعاهدة, فهي مرفوضة لدى الشعب الليبي, وطالب الحكومة البريطانية بسحب قواتها من الأراضي الليبية, وأكد أن مستقبل العلاقات بين البلدين يتوقف على إلغاء المعاهدة, وسحب القوات البريطانية من ليبيا, ورد متيلاند بأن الحكومة البريطانية ترغب في بناء علاقات جديدة مع الجمهورية العربية الليبية في ضوء المتغيرات الجديدة في ليبيا من أجل خدمة مصالح البلدين38.

وفي 13 ديسمبر عقدت جلسة المفاوضات الثانية بين الجانبين, وأبلغ الوفد البريطاني الوفد الليبي أن الحكومة البريطانية قد وافقت على المطالب الليبية بشأن الجلاء, إنهاء العمل بالمعاهدة, وأن الجلاء سيكتمل بحلوم نهاية شهر مارس 1970م. الوفد الليبي رد بأن هذا من شأنه أن يسمح ببناء علاقات جيدة بين الشعبين الليبي والبريطاني39, واتفق في هذا الاجتماع على تشكيل لجنتين لحل المشاكل الفنية, والتقنية, والمالية, التي قد تنشأ أثناء جلاء القوات البريطانية, إلا أن هاتين اللجنتين لم تجتمعا40, ربما لعدم الحاجة لهما.

في 31 مارس 1970م خطب العقيد معمر القذافي من مدينة طبرق معلناً جلاء القوات البريطانية عن الأراضي الليبية بالكامل, وكان من ضمن الحضور

[36] جريدة طرابلس الغرب, 1966/2/4, جريدة طرابلس الغرب, 1966/2/7, جريدة طرابلس الغرب, 1966/2/27, جريدة طرابلس الغرب, 1966/3/30.

[37] BNA, FCO 39-634, record of the first session of the Anglo/Libyan equipment and training talks held at the ministry of defence in Tripoli, 21/Jan/1970.

[38] كلمة العقيد معمر القذافي في جلسة المفاوضات الولى بين الوفد الليبي والوفد البريطاني بطرابلس, 1969/12/8.

[39] BNA, FCO 39-634, Anglo/Libyan relations, 14 January 1970.

[40]. Ibid.

وفد مصري ممثلا للجمهورية العربية المتحدة, وقد ضم الوفد حسين الشافعي عضو مجلس قيادة الثورة المصري41.

وفي 26 أبريل 1970م أصدر (مجلس قيادة الثورة) قانون يجعل يوم جلاء القوات البريطانية عن الأراضي الليبية الموافق 31 مارس 1970م عيدا وطنياً, ومن ضمن العطل الرسمية للدولة42 ,وسميت هذه القاعدة بقاعدة جمال عبد الناصر بدل أسمها القديم قاعدة العدم.

الخاتمة

عملت ظروف داخلية وإقليمية أهمها أحداث يناير 1964م, وعدم حضور الملك إدريس للقمة العربية في القاهرة, وخطاب الرئيس جمال عبد الناصر في 1964/2/22م على دفع الحكومة الليبية وحكومة بريطانيا على البدء في مفاوضات جلاء القوات البريطانية عن الأراضي الليبي.

من الظروف الداخلية الأخرى التي عجلت في دفع الحكومة الليبية نحو فتح باب المفاوضات مع بريطانيا لجلاء قواتها عن ليبيا, وجعلت الحكومة الليبية أمام أمر لا مفر منه للتفاوض على الجلاء الوضع الاقتصادي الذي أخذ في التحسن بعد اكتشاف النفط في ليبيا والبدء في تصديره, فلم يعد هناك مبرر لإبقاء القوات الأجنبية على الأراضي الليبية, خصوصاً أن أهم دافع لتوقيع المعاهدات وتواجد هذه القوات قد زال بعد ما بدء الوضع الاقتصادي في التحسن.

تُظهر الوثائق البريطاني أنها لم يكن لديها نية في الانسحاب الكامل من ليبيا, والدليل على ذلك هو انسحابها الجزئي وليس الكلي, وإعادة انتشار قواتها نحو قاعدة العدم.

كانت رغبة الحكومة الليبية في سحب كامل للقوات البريطانية وجلاء تمام لجميع قواتها العسكرية في ليبيا.

ساعد رفض الملك الانسحاب المفاجئ للقوات البريطانية, وخدم عملية إبطاء الانسحاب, فتأخر بذلك الانسحاب من طرابلس حتى منتصف عام 1966, بدل أن كان مقرراً أن ينتهي في أواخر ديسمبر 1965م.

وضلت القوات البريطانية موجودة في الإقليم الشرقي من ليبيا في قاعدة العدم بطبرق, حتى بداية عام 1970م عندما أجليت عنها في 28 مارس 197

قائمة المصادروالمراجع

أولا: الوثائق

1.قرار مجلس الوزراء لسنة 1970 بتاريخ 1970 / 4 / 26

2.مسودة خطاب الرئيس عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة 22 فبراير 1964

3.BNA,.FCO.39-634,.Anglo/Libyan relations, 14 January 1970.

4.BNA, FCO 39-634, record of the first.session.of.the.Anglo/Libyan.equipment and training talks held at the ministry of defence in Tripoli, 21/Jan/1970

5.BNA, FO 371-178879, letter from Foreign Office to Certain of Her

[41] الجلاء, المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر, مطابع الثورة العربية, طرابلس, د.ت, ص13-27.

[42] قرار مجلس الوزراء لسنة 1970 بتاريخ 26 / 4 / 1970

Majesty's representatives, bases in Libya, March 11, 1964

6.BNA, FO 371-178880, letter from R S Scrivener to foreign Office, June 12 1964

7.BNA, FO 371-178880, Libyan treaty progress report, R S Scrivener, June 17, 1964

8.BNA, FO 371-178881, letter from Foreign Office to Washington, July 1, 1964

9.BNA, FO 371-178881, letter from R J R Owen to R W H du Boulay, June 23, 1964

10.BNA, FO 371-178881, summary record of a meeting held in conference room 9325, ministry of defence, Whitehall main building, S W 1 at 10.30 am on Wednesday. 17th June 1964

11.BNA, FO 371-178882, Libya Treaty (secret) R S Scrivener, August 5, 1964

12.BNA, FO 371-178882, record of first meeting of technical sub-committee, 17.8.1964

13.BNA, FO 371-178882, record of meeting on progress of Anglo/Libyan Treaty discussion held in ministry of (DS6) defence Friday 4th September 1964

14.BNA, FO 371-178882, record of second meeting of technical sub-committee, 26.8.1964

15.BNA, FO 371-178883, secret report, Libya negotiations, 26/11/1964

16.BNA, FO 371-178883, secret UK eyes only, withdrawal of British garrison for Tripolitania, 6 Oct, 1964

17.BNA, FO 371-184230, future deployment of the British army in Cyrenaica, 28/5/1965

18.BNA, FO 371-184232, Libya: treaty review, 29 September 1965

ثانيا: المصادر

مصطفى أحمد بن حليم, صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي, بريطانيا, 1992

ثالثاً: المراجع

1. ابراهيم فتحي عميش, التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا, برنيق للطباعة والترجمة والنشر, 2008
2. الجلاء, المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر, مطابع الثورة العربية, طرابلس, د.ت
3. محمد يوسف المقريف, صفحات من تاريخ ليبيا السياسي دولة الاستقلال, المجلد 4, الحقبة النفطية, 1963-1969, مكتبة وهبة, القاهرة, 2006
4. مصطفى أحمد بن حليم, ليبيا انبعاث أمة وسقط دولة, منشورات الجمل, المانيا, 2003

رابعاً: الجرائد

1. جريدة طرابلس الغرب, مجلس النواب يعقد جلسته العادية الثانية امس في مدينة البيضاء, السنة 21, العدد 420, 1964/3/10
2. جريدة طرابلس الغرب, السنة 21, العدد 407, 1964/2/24
3. جريدة طرابلس الغرب, السنة 21, العدد 425, 1964/3/17
4. جريدة طرابلس الغرب, السنة 21, العدد 454, 1964/4/21
5. جريدة طرابلس الغرب, 1966/2/4

6. جريدة طرابلس الغرب, 1966/2/7
7. جريدة طرابلس الغرب, 1966/2/27
8. جريدة طرابلس الغرب, 1966/3/30.
9. جريدة طرابلس الغرب, خطاب الرئيس جمال, السنة 21, العدد 407, 1964/2/24

خامساً: التسجيلات المرئية

-كلمة العقيد معمر القذافي في جلسة المفاوضات الولى بين الوفد الليبي والوفد البريطاني بطرابلس, 1969/12/8

سادساً: المو اقع الالكترونية

-سالم الكبتي, أيام القومية في ليبيا 4 ليبيا تتكلم مصرى, موقع: ليبيا المستقبل, 2016/7/23, https://www.libya-al-mostakbal.org/95/2727

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

استخدام طلاب الدراسات العليا للباحث العلميGoogle Scholar و انعكاساتهُ على مجالاتهم البحثية: دراسة ميدانية على طلاب كليات ومدرسة الإعلام في الجامعات والأكاديمية الليبية.

[1] د. هشام فتحي بوشعاله. [2] أ. خالد شحاته رزق الله مفتـاح.

1. أستاذ مساعد بكلية الإعلام جامعة طرابلسhhfab2005@yahoo.fr

2. أستاذ مساعد بقسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة طبرقKhaled@tu.edu.ly

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: محرك البحث قوقل سكولر، المصادر الإلكترونية، المجالات البحثية، طلاب الدراسات العليا.

الملخص

يعد هذا البحث محاولة للإجابة عن تساؤل مهم يتمثل في: ما انعكاس استخدام طلاب الدراسات العليا للباحث العلمي Google Scholarعلى مجالاتهم البحثية؟ وهو بذلك يهدف إلى معرفة مستوى درايتهم وكيفية استخدامهم وحجم استفادتهم منه، وأنواع المصادر الإلكترونية الأكثر استخداماً في بحوثهم بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه هذا الاستخدام، وصولاً إلى رصد انعكاسات استخدامهم له على عملياتهم البحثية وتحصيلهم العلمي، وفي أثناء ذلك يقدم البحث إطاراً معرفياً يتناول مفهوم محرك البحث قوقل سكولر وأهمية استخدامه في البحث العلمي، حيث اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتوظيف استمارة الاستبانة الإلكترونية في جمع البيانات من أفراد العينة التي بلغ قوامها (130) مفردة من طلاب الدراسات العليا، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك اهتمام من قبل طلاب الدراسات العليا في الاعتماد على محرك البحث قوقل سكولر وبشكل خاص في انجاز أبحاثهم العلمية، ويمثل هذا المحرك البحثي خياراً مهماً يفضلونه أكثر من غيره لا سيما أنه أسهم في تطوير قدراتهم البحثية والذهنية، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة في استخدام الطلاب لمحرك البحث قوقل سكولر بحسب متغيرات النوع والمجال العلمي والمرحلة الدراسية، كما أن معدل الاستخدام يرتبط بشكل طردي ذو قوة متوسطة بمستوى الأداء البحثي لطلاب الدراسات العليا.

Abstract

This research is an attempt to answer an important question: What is the impact of graduate students' use of Google Scholar on their research fields? Thus, it aims to know their level of knowledge, how they use it, the extent of their benefit from it, and the types of electronic sources most used in their research, in addition to the obstacles facing this use, In order to monitor the repercussions of their use of it on their research processes and academic achievement, and in the process, the research presents a cognitive framework that addresses the concept of the Google Scholar search engine and the importance of its use in scientific research,

as the research relied on the descriptive approach, and the use of an electronic questionnaire form in collecting data from members of the sample that reached It consists of (130) items from graduate students, The research reached a set of results, the most important of which are: There is interest among graduate students in relying on the Google Scholar search engine, especially in completing their scientific research, and this research engine represents an important option that they prefer more than others, especially since it has contributed to developing their research and intellectual abilities, The results showed that there are significant differences in students' use of the Google Scholar search engine according to the variables of type, scientific field, and stage of study, and the rate of use is directly related with moderate strength to the level of research performance for graduate students

Keywords:None

مقدمة الدراسة

يعتبر مجال البحث العلمي بشكل عام من المجالات الصعبة والشاقة فكريا وذهنيا وماديا على الباحثون حيث يحتاجون إلى صبر وجهد مكثفين من أجل الوصول للمعلومات المطلوبة لأي دراسة علمية لتحقيق الأهداف المرجوة منها، مما جعلهم يستخدمون الأساليب الحديثة في عمليات الوصول الى المعلومات من مصادرها الإلكترونية، بأسرع وقت وأقل جهد وتكلفه من خلال استخدامهم الإنترنت للدخول الى الباحث العلميGoogle Scholar الذي أصبح احد أهم المواقع لجميع الباحثين الأكاديميين من أعضاء هيأة التدريس للمساهمة بإنتاجهم العلمي، وطلاب الدراسات العليا المقبلين على استكمال دراستهم في مجالات تخصصهم. وتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة ويتضمن: مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وتساؤلاتها، وفرضياتها، ومصطلحاتها، وحدودها، ودراساتها السابقة، والتعقيب عليها. والفصل الثاني: الإطار المعرفي وتناولنا فيه: نبذة مختصرة عن قوقل سكولر، ومتطلبات الاشتراك فيه، وأهمية استخدامه في المجالات البحثية، وطرق البحث فيه، وأشهر أنواع محركات البحث العلمي. والثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة وضمنا فيه مجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة فيها. والفصل الرابع: الإطار التطبيقي ويحتوي على: خصائص عينة الدراسة، ونتائج استخدام طلاب الدراسات العليا لقوقل سكولر، ونتائج أدائهم البحثي، وأهم نتائجها، وتوصياتها.

الفصل الأول

الإطار العام والدراسات السابقة

مشكلة الدراسة

يستخدم طلاب الدراسات العليا في مرحلتهم الأكاديمية كل الوسائل المتاحة التي تمكنهم من انجاز مهامهم المسندة إليهم من مشرفي رسالتهم، أوأطروحاتهم العلمية، نهيك عن المهام المفروضة عليهم أثناء تقديمها التي يختارون فيها موضوع بعينه، وتحديد مشكلته ودراستها. وبما أن الملاحظة العلمية

تلعب دوراً كبيراً في استكشاف واستنباط المشكلات البحثية فقد لاحظنا أن الأغلبية العظمى منهم يتجهون نحو استخدام محرك البحثGoogle للحصول على مبتغاهم من المعلومات التي تدعم مجالاتهم البحثية إلا أنهم بذلك يبتعدون كل البُعد عن تحقيق غايتهم المنشودة في الحصول عليها، والوصول الى معلوماتها التي تدعم مجالاتهم البحثية المتخصصة.

والسبب في ذلك أن محرك البحثGoogle مفتوح المصادر وغير مخصص لفئات، أو مجالات بعينها، والكثير من مواقعه لا تهتم بالبيانات الببليوغرافية والاستشهادات المرجعية لمصادر معلوماتها الإلكترونية التي في اغلبها غير مجانية، وتتطلب عملية الاشتراك للحصول عليها.

وعكسه تماماً الباحث العلمي Google Scholar منGoogle المخصص للباحثين الأكاديميين من مختلف أنحاء العالم للمشاركة مجاناً عبر بريدهم الإلكتروني الأكاديمي لجامعتهم لنشر أنتاجهم العلمي من رسائل ماجستير، وأطروحات دكتوراه، وكتبهم، وتقاريرهم، ومقالاتهم العلمية، وأوراقهم البحثية، وأعمال مؤتمراتهم المنشورة بمجلات ودوريات علمية محكمة في مختلف أنواع المعرفة العلمية والبشرية، وبكامل بياناتها الببليوغرافية المستخدمة في اقتباساتها المباشرة والغير مباشرة المربوطة إلكترونياً باستشهاداتها المرجعية عبر روابطها في الفضاء الإلكتروني.

فكل تلك البيانات والمعلومات ومصادرها الإلكترونية هي ضالة طلاب الدراسات العليا التي يبحثون عنها، وبيت القصيد لموضوع دراستنا الذي يعنى باستخدام طلاب الدراسات العليا للباحث العلميGoogle Scholar وانعكاساتهُ على مجالاتهم البحثية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تعريف طلاب الدراسات العليا بكليات ومدرسة الإعلام في الجامعات والأكاديمية الليبية على أهمية استخدام Google Scholar من محرك البحث Google في إعداد بحوثهم العلمية، وكيفية استخدامه، وأوجه استفادتهم المعلوماتية منه في مجالاتهم البحثية أثناء فترة دراستهم في مرحلتهم الأكاديمية التي تبدأ بمرحلة دبلوم الدراسات العليا، وتنتهي بكتابة رسائلهم، وأطروحاتهم الجامعية من خلال مصادر الكترونية موثوقة وتعنى بمجالات موضوعاتهم المتخصصة في Google Scholar.

أهداف الدراسة

1. التعرف على مدى معرفة طلاب الدراسات العليا للباحث العلميGoogle Scholar، وكيفية استخدامهم له.
2. معرفة أهمية استخدام عينة الدراسة Google Scholar في دراستهم الأكاديمية، وحجم استفادتهم منه في مجالاتهم البحثية.
3. التعرف على أهم أنواع المصادرالإلكترونية الأكثر استخداماً من طرف العينة في بحثهم عن المعلومات عبرGoogle Scholar.
4. معرفة المعوقات التي تواجه العينة عند استخدامهم Google Scholar ،ومدى انعكاساتها على عملياتهم البحثية وتحصيلهم العلمي بمجالات تخصصهم.

تساؤلات الدراسة

1. ما مدى معرفة عينة الدراسة Google Scholar ،وكيفية استخدامهم له؟.
2. فيما تتمثل أهمية استخدام عينة الدراسة Google Scholar في دراستهم الأكاديمية، وما حجم استفادتهم منه في مجالاتهم البحثية.
3. ما هي أهم أنواع المصادر الإلكترونية الأكثر استخداماً من طرف العينة في بحثهم عن المعلومات عبرGoogle Scholar؟.
4. فيما تتمثل المعوقات التي تواجه العينة عند استخدامهم Google Scholar، ومدى انعكاساتها على عملياتهم البحثية وتحصيلهم العلمي بمجالات تخصصهم؟.

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام طلاب الدراسات العليا لمحرك الباحث العلمي قوقل سكولر بحسب بعض المتغيرات الديموغرافية.

الفرضية الثانية: لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مستوى الأداء البحث لطلاب الدراسات العليا وبين معدل استخدامهم لمحرك الباحث العلمي قوقل سكولر.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل استخدام طلاب الدراسات العليا لمحرك الباحث العلمي قوقل سكولر على مستوى أدائهم البحثي.

مصطلحات الدراسة

الاستخدام: يقصد به في ضوء هذه الدراسة هو قدرة طلاب الدراسات العليا على كيفية توظيف آليات البحث عن المعلومات في مصادرها الإلكترونية عبر قوقل سكولر والاستفادة من عناوينها وموضوعاتها في مجالاتهم البحثية أثناء دراستهم الأكاديمية.

طلاب الدراسات العليا:هم طلاب المرحلة ما بعد الجامعية من كليات الإعلام في الجامعات الليبية، ومدرسته بالأكاديمية الليبية ممن لديهم الرغبة في استكمال دراستهم العليا، ومطالبين بمجالات بحثية ضمن دراستهم الأكاديمية بغية نيل الإجازة العالية أو الدقيقة بمجال تخصصهم.

الباحث العلميGoogle Scholar:هو محرك بحث مختص بالبحث فيما أنتجه الباحثون الأكاديميون من أعمال ومؤلفات وكتب علمية (أنتاجهم العلمي) التي يحتاج الاطلاع عليه الكثير من الباحثين الأكاديميين وطلاب الدراسات العليا في مكان واحد.

الانعكاسات: هي أوجه القصور، أوالنفع من المعلومات التي يتحصل عليها طلاب الدراسات العليا من مصادرها الإلكترونية عبر قوقل سكولر وتأثيرها سلباً، أو إيجاباً على أداء مجالاتهم البحثية المكلفين بإنجازها من هيأتهم التدريسية أثناء فترة دراستهم في المرحلة الأكاديمية.

المجالات البحثية: هي عمليات البحث، والتجميع، والمعالجة، والتحليل، والتفسير للعناوين، والموضوعات التي يتحصل عليها طلاب الدراسات العليا من قوقل سكولر ويستخدمونها معلوماتها في إعداد محاضراتهم، وأوراقهم، وتقاريرهم وبحوثهم العلمية، ومقترحات موضوعاتهم، وكتابة رسائلهم وأطروحاتهم العلمية.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية لهذه الدراسة في استخدام طلاب الدراسات العليا Google Scholar وانعكاساتهُ على مجالاتهم البحثية.

الحدود المكانية: تغطي هذه الدراسة الحدود المكانية في كليات الإعلام بالجامعات الليبية، ومدرسته في الأكاديمية الليبية.

الحدود الزمنية: تنحصر الفترة الزمنية لهذه الدراسة في فترة الدراسات العليا (الدبلومه، وتقديم المقترح، وكتابة الرسالة أو الأطروحة) للعام الأكاديمي 2024/2023.

الدراسات السابقة

دراسة (السيد، 2019، الصفحات 9، 39-46) تهدف هذه الدراسة التعرف على واقع استخدام الباحثين الأكاديميين بجامعة الإسكندرية لموقع الباحث العلمي Google Scholar، وأنماط استخدام مجتمع الدراسة له، والمعوقات التي تواجههم في استخدامه، ومعرفة أكثر كليات الجامعة تواجداً فيه، والأقسام العلمية الأكثر حضوراً عليه وقد أسفرت الدراسة عن عدد من الاستنتاجات من أهمها: أن عدد الباحثين الأكاديميين من الجامعة المسجلين في موقع الباحث العلمي من قوقل 871 باحثاً أكاديمياً، وأن 6 كليات فقط من واقع 22 كلية بالجامعة يساهمون بنسبة 89.09% من إجمالي عدد الباحثين الأكاديميين المسجلين بالموقع، وجاءت أكثر الأقسام العلمية تمثيلاً في الموقع قسم المحاسبة من كلية التجارة بنسبة 10.33% ويليه قسم الكيمياء من كلية العلوم بنسبة 4.93% ثم هندسة الحاسب والنظم من كلية الهندسة بنسبة 3.9%، وجاءت الفئة العمرية من 45-54 أكثر فئة استخدام للموقع بنسبة 25%، وإن أهم أسباب انضمام الأكاديميين بجامعة الإسكندرية لموقع قوقل سكولر هو الحصول على الأبحاث والمصادر العلمية بنسبة 80.04%، وأكثر المنشورات التي يحملونها من الموقع هي المقالات العلمية بنسبة 96.73% تليها أوراق المؤتمرات بنسبة 92.39% والأطروحات بنسبة 78.26% وعروض الكتب بنسبة 61.95% والمقالات الصحفية 51.08%، وإن 66.03% من عينة الدراسة يتقنون إستراتيجية البحث عن المعلومات عبر قوقل سكولر، وإن الخشية من تنزيل وإتاحة النصوص الكاملة لأبحاثهم قبل نشرها أكثر الصعوبات التي تواجه 89.13% من المبحوثين. وتوصي الدراسة: بإضافة أدوات شبكات التواصل الاجتماعي كالمنتديات والبريد الداخلي بين الأعضاء المسجلين في الهيكلية المتبعة لموقع الباحث العلمي من قوقل، والتحقق من البريد الإلكتروني الجامعي الخاص بالمستخدم قبل إتمام عملية التسجيل، ووضع للسيطرة على السلوكيات الغير أخلاقية، وأن يتيح قوقل سكولر الإحصاءات المهمة للمستخدمين والاعتماد على القواعد العالمي للوصف الببليوجرافي للمواد التي تفهرس وتكشف، وتوعية الأكاديميين في الجامعة بأهمية استخدامه والاستفادة من خدماته لرفع مستوى تصنيف جامعتهم، وتدشين برنامج تدريبي في المكتبات الأكاديمية لتحسين مهارات استخدام محركات البحث الأكاديمية لدى الباحثين الأكاديميين بالجامعة، وتشجيعهم على التسجيل في الباحث العلمي (Google Scholar) للاستفادة من كافة خدماته التي يقدمها.

دراسة (منصور، 2019، صفحة 2، 18) هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مستوى استخدام الباحث العلمي Google Scholar لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى وطبقت على عينة عشوائية تتكون من 370 عضو هيئة تدريس وأظهرت نتائجها أن درجة استخدام عينتها للباحث العلمي Google Scholar كانت متوسطة، وعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05(في استخدام الباحث العلمي Google Scholar لدى أفراد عينتها تعزى لأي من المتغيرات الرتبة أو الخبرة أو الجنس. ومن أهم ما توصي به هو توعية هيئة التدريس بجامعة ام القرى من خلال البرامج التدريبية التي تساهم في زيادة مستوى دافعيتهم نحو أهمية استخدام Google Scholar، وإلزامهم بالتسجيل فيه كشرط لترقيتهم وتجديد عقودهم، ووضع مكافآت مادية مجزية للباحثين في الجامعة الأكثر استشهاداً بأبحاثهم على محرك الباحث العلمي Google Scholar.

دراسة(غنيم، 2011، صفحة 1) تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة الإنتاج الفكري المتاح على الخط المباشر الذي يتناول الويب 2.0 وتطبيقاته المختلفة على مدى ثمان سنوات من 2004 إلى 2011 و المكشفة من قبل الباحث العلمي لقوقل Google scholar citation لرصد الإنتاج الفكري في كل من الويب العام و المخفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن نسبة المقالات العلمية المحكمة والمراجعة في مجال الويب2.0 منخفضة إلى حد كبير بنسبة 25.6% كذلك انخفاض نسبة المقالات العلمية و الأكاديمية وغلبة ما يمكن تسميته بالمقالات العامة أو الشعبية وهى المقالات التي لم تدون من قبل أكاديميين أو باحثين متخصصين، مما يوحى أن معظم مؤلفيها هم ممارسين أكثر منهم أكاديميين، هذا بالإضافة إلى أن الدوريات العلمية لثلاثة تطبيقات من أصل ستة تميل إلى تخصص المكتبات، وتركز الغالبية العظمى من المقالات محل الدراسة على قضايا الويب2.0 والمكتبات.

دراسة(Adedeji, Michael, & Adeinka, 2017, pp. 1,9) تهدف هذه الدراسة التعرف على مدى الفائدة الملموسة لبرنامج Google Scholar من قبل طلاب الدراسات العليا بجامعة إيلورين في نيجيريا، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة يمثلها 223 مفردة من طلاب الدراسات العليا في 15 كلية بالجامعة، واختير الاستبيان كأداة رئيسية لجمع بياناتها واعتمدت على المنهج المسحي لتحليل نتائجها، وأظهرت الدراسة: إن أغلي المشاركين وافقوا بشدة على أنهم على دراية بالباحث العلمي Google Scholar وبإمكانهم الوصول إليه للحصول على المقالات والأدبيات العلمية، إلا إنهم غير راضين عن استخدامه لأنه لا ييسر أبحاثهم، ولا يجعل بحثهم عنها أسهل، وتم اعتباره مفيداً لأنه يغطي موضوعات واسعة في مجال اهتماماتهم، ويقدم لهم مقالات ذات صلة تتعلق ببحثهم، وإن من عيوبه إنه يفتقر الى عمليات البحث المتطورة التي يمكن أن تساعدهم على استرداد ما يبحثون عنه بالضبط. وتوصي الدراسة: بضرورة وجود برامج توجيهية لتعزيز استخدام Google Scholar من خلال مكتبة الجامعة.

دراسة (Esadiye, 2018, pp. 1,9) هدفت هذه الدراسة الى تقييم الباحث العلمي Google

Scholar من خلال وجهات نظر الأكاديميين ممن تم اختيارهم كعينة معيارية مكونة من 15 أكاديمي يعملون في إحدى الجامعات التركية بين عامين 2019-2019 خلال فصل الربيع، واستخدمت المقابلة الشخصية كأداة رئيسية لجمع بياناتها، والتحليل الوصفي نتائجها، وأظهرت: أن معظم الأكاديميون ينظرون الى Google Scholar في ضوء إيجابي ويجيدونه مفيداً جداً وإنه عملي عند بحثهم على مجموعة كاملة من المصادر، وإنهم يستخدمونه في الغالب لمتابعة الاستشهادات والبحث في الأدبيات، وفي متابعة الاشخاص ومواكبة التطورات بمجال تخصصهم، ولتوجيه طلابهم الجامعيين نحو أبحاثهم، وإن جميع المبحوثين أشاروا إلى أن قوقل سكولر قد سهل الأمور عليهم في عملية الوصول الى المصادر، ومكنهم من معرفة عدد من استشهدوا بعملهم وعدد مرات الاستشهاد، ويستطيعون من خلاله أن يتعلموا تلقائياً ترتيبهم من حيث الفهرسة عبر مؤشرهم الخاص، وفيما يتعلق بالمشكلات التي أشار المشاركون الى تجربتها في Google Scholar هي عدم القدرة على الوصول الى مسح كل قاعدة بيانات على حدى، وغالباً ما تُعرض أرقام الاستشهادات بشكل غير صحيح، والتداخل في الأسماء الشائعة. وتوصي الدراسة: بإنتاج دراسات من شانها تقديم الباحث العلمي من Google بشكل أفضل لرفع مستوى الوعي بين الأكاديميين، وتزويد الجامعات بالأساسيات اللازمة لتسهيل قدرة الأكاديميين على الوصول الى نطاق واسع من المصادر، وإجراء دراسات مقارنه تجمع قواعد البيانات التي يستخدمها الأكاديميون بالفعل في Google Scholar مع بدائل أخرى، وتضمين طلاب الدراسات العليا كعينة لها، ودراسة كيفية قيام الأكاديميين بإجراء المسح الأكاديمي عبر الإنترنت باستخدام طرق مختلفة أكثر شمولاً لتصاميم البحوث.

دراسة (Devi, 2022, pp. 185,189) هدفت هذه الدراسة التعرف على استخدام Google Scholar كتقنية بحث عبر الإنترنت بين الباحثون من جامعات تيلانجانا وطبقت على عينة عشوائية مكونة من 87 باحثاً، واعتمدت على الاستبيان كأداة لجمع بياناتها، واستخدم منهج جمع البيانات التي تم تقسيمها الى نوعين الأول للبيانات الأولية التي تجمع من الباحثين بمختلف جامعات تيلانجانا، والثاني الثانوية المأخوذة من المواد المطبوعة عبر مواقع الإنترنت. وتوصلت الدراسة: الى أن Google Scholar يوفر طرق للبحث في المنشورات ذات الصلة في مجالات مختلفة مع معلومات إضافية وميزات الاستشهادات والمكتبة وتسهيل التحقق من هوية من يقتبس مقالتك، وإن Google scholar يواجه منافسة شرسة من شبكة العلوم وأكاديميين مايكروسوفت مع التقنيات المتقدمة مثل منظمة العفو الدولية، وأن الأداء المتوقع من قبل مستخدمين scholar يوصي بشدة باستخدامه للبحث في المواد المتعلقة بالبحث وإدارة البيانات، وتتوافر فيه شروط تسهيل كالدعم الفني والمعرفة اللازمة لاستخدامه مع علماء البحث، وإن تأثير الرؤساء والأصدقاء والزملاء الباحثين على استخدام Google Scholar منخفض جداً مما يشير الى المنافسة في السوق ويجب تحسين ميزاته من أجل جذب المزيد من المستخدمين.

دراسة (Barokah & Ida, 2023, pp. 8,11) تهدف هذه الدراسة الى مناقشة استخدام برنامج Google Scholar في كتابة الأوراق البحثية لتعليم اللغة واستخدمت الباحثة البيانات النوعية التي تحصلت عليها عن طريق الاستبيان والمقابلة، وتكونت عينتها من 20 طالباً. واستنتجت الكاتب إنه من بين 20 بيانات للطلاب تم تصنيف استخدام Google Scholar في كابت ورقة بحثية بشكل جيد جدً في تعليم البحث النوعي في فصل تعليم اللغة لدى طلاب الفصل الدراسي الخامس في أحدى الجامعات في سيماهي، وأن 100% من الطلاب يستخدمون Google Scholar وأشاروا الى إنهُ زاد من مرجعيتهم في كتابة الأوراق البحثية خاصة في المقدمة ومراجعة الأدبيات، كما يمكنهم من تجنب الانتحال ويسهل عليهم الاستنشاد بالكتب والمقالات الموجودة في المكتبة والإنترنت.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على اهداف ونتائج الدراسات السابقة يتضح ان اغلب افراد العينة في جميع الدراسات السابقة يتفقون في النقاط التالية:

- يؤكدون على أهمية محرك البحث قوقل سكولر.
- أن محرك البحث قوقل سكولر يعتبر من أهم مصادر المعلومات لهم.
- يعتبر قوقل سكولر أسرع وأسهل و أوفر من حيث الجهد والوقت والتكلفة بالنسبة لأفراد العينة.

استفاد اغلب أفراد العينة في جميع الدراسات السابقة من محرك البحث قوقل سكولر على المستوى العلمي والتقني. وإجمالاً لا شك أن للدراسات السابقة أهمية بالغة في بناء هيكل هذه الدراسة وتقسيماتها، حيث استفاد الباحثان من خلال اطلاعهم على تلك الدراسات في تحديد وصياغة أهداف وتساؤلات هذه الدراسة، وتعرفنا من خلال تلك الدراسات على الإنتاج الفكري، والعلمي لما توصل إليه الآخرين في نفس الموضوع ولكن بعناوين، وعينات لمراحل دراسية وهيئة تدريسية مختلف في دول متنوعة.

الفصل الثاني

الإطار المعرفي للدراسة

نبذة مختصرة عن Google scholar:

يُعد محرك البحث قوقل سكولر من أهم محركات البحث العلمي لكونه خاص بالمؤلفات الأكاديمية، والمجالات العلمية نظراً لما يحتويه من الأبحاث، والرسائل العلمية المعتمدة، والمجلات العلمية المحكمة، والكتب، وملخصات المقالات العلمية، التي تصدر عن ناشرين أكاديميين، ومكتبات وجامعات عالمية وجمعيات وهيئات متخصصة بمجالات البحث العلمي التي يحتاج إليها الباحثون، والأكاديميون، وطلاب الدراسات العليا حيث يساعدهم قوقل سكولر في التعرف على أكثر البحوث العلمية ذات الصلة بمجالاتهم البحثية التي يبحثون عنها، ويمكنهم من عرض نتائج بحثهم مرتبة حسب الأهمية والتاريخ والأثر العلمي الذي تركتهُ في مجال تخصصهم، كما يتيح لهم التوصل لأهم ما تم نشره عنها، والاطلاع عليها بسهولة ويسر.

متطلبات الاشتراك في Google Scholar:

يوضح (منصور، 2019، صفحة 5) أهم متطلبات

الاشتراك في الباحث العلمي Google Scholar فيما يلي:

- إعداد بريد إلكتروني عبر Google ومن ثم تسجيل الدخول على الباحث باستعمال الرابط: http//;scholar.google.com.
- إنشاء الملف الشخصي (profile) للمشترك يتضمن إدخال المعلومات الآتية:
- لاسم (Name) بالكامل كما يظهر على الأبحاث المنشورة.
- الانتساب (Affiliation) ذكر المؤسسة العلمية التي ينتمي إليها المشترك.
- البريد الرسمي (Email For Verification) ذكر البريد الرسمي للتحقق الذي يضم رمز المؤسسة التي ينتمي إليها المشترك.
- مجال الاهتمام (Areas Of interest) مع ذكر الاختصاصات العلمية للباحث.
- البحث عن المقالات (Articles) والمؤلفات للمشترك وإضافتها الى ملفه الشخصي والمتوافر عبر الإنترنت تحت اسمه.

أهمية استخدام Google scholar في المجالات البحثية

للباحث العلمي Google scholarالكثير من الفوائد التي تعود على طلاب العلم في المرحلتين الجامعية والأكاديمية في مجالاتهم البحثية بما تحتويه من باحثين أكاديميين متخصصين في أنواع العلوم البشرية المختلفة، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:-

1. معرفة قوقل سكولر بما يحتاجه الباحثين الأكاديميين من أدوات دراسة تمكنهم من الوصول الى البيانات والمعلومات والتحليلات الإحصائية الخاصة بنوع العلم محل الدراسة خاصتهم، بما يعود بالتغذية والإثراء العلمي للباحث الأكاديمي أثناء تحضير لإعداد الماجستير أو الدكتوراه.
2. فلترة نتائج البحث التي يقدمها قوقل سكولر للباحث الأكاديمي هي صفة متاحة لكل المستخدمين والمشتركين عليه حيث يتم هذا الأمر بصورة طبيعية لا يتدخل بها الباحث.
3. الأدوات البحثية المتنوعة في قوقل سكولر تساعد طلبة الدراسات العليا وتخدمهم لدرجة تمكنهم من الوصول إلى اسم المؤلف أو البحث، أو بعبارة مفتاحيه الى مجموعة كبيرة من كل الأبحاث والرسائل العلمية الواردة بها عبارة البحث هذه.
4. التعددية وتنوع المصادر والدراسات بلغات العالم المختلفة هو أكثر السمات التي جعلت منGoogle scholar وسيلة علمية منتشرة بين الباحثين الأكاديميين وأساتذة الجامعات.
5. التصنيف الدقيق لكل أنواع العلوم والنصوص الأدبية والأرشفة الجيدة للمواد العلمية هو ما تعمل وتركز عليه قوقل سكولر ليسهل على الباحث الجامعي الوصول الى ما يبحث عنه من رسالات علمية وعبارات بحثية.
6. الارتباط بأشهر مكتبات العالم وأكبرها وأكثرها جمعاً للمعارف الإنسانية.

طريقة البحث في قوقل سكولر

أشارة (رشا، 2020، الصفحات 4-6) الى خمس طرق مختصر لعمليات البحث عن المعلومات عبر قوقل سكولر تتمثل في:

أولاً: طريقة البحث بالمؤلف تتم كما يلي: " " operator "author"".

ثانياً: طريقة البحث بالعنوان حيث يتم وضع العنوان ضمن علامتي التنصيص ووضعه في مكان البحث.

ثالثاً: طريقة البحث بتاريخ النشر وتتم باستخدام أيقونة خاصة توجد في صفحة قوقل سكولر في الجهة اليسرى منه، كأن يحدد الطلاب البحث بين تاريخين بالشكل التالي على سبيل المثال: Since 2021 – Since 2020 كما يستطيعون الحصول على احدث الدراسات المرتبطة بموضوع دراستهم من خلال الضغط على Sort by date.

رابعاً: يمكن للطلاب أن يستخدموا الخدمة التي يقدمها قوقل سكولر المرتبطة بالبحث المتقدم التي تمكنهم من استخدام أكثر من طريقة للبحث في صفحة واحدة كاعتماد اسم الكاتب أو المؤلف، مع عنوان الدراسة العلمية أو المقال، وتاريخها، أو ذكر اسم الدورية العلمية، ويمكن للباحث الذي يريد البحث عن عدة دراسات ومقالات في تواريخ معينة أن يستخدم هذه الطريقة من طرق البحث.

خامساً: طريقة البحث في قوقل سكولر على الدراسات والمقالات العلمية ذات العلاقة التي يمكن الوصول إليها من خلال الضغط على خيار Sort by relevance الذي يسمح بحصول الطلاب على الدراسات العلمية المرتبطة بموضوع دراستهم، بغض النظر عن التواريخ التي تتبع لها هذه الدراسات.

أشهرة أنواع محركات البحث العلمي

ليس الباحث العلمي Google scholarمن قوقل هو محرك البحث العلمي الأكاديمي الأوحد في العالم، بل يوجد الكثير من محركات البحث العلمي الأكاديمي المتخصصة بأرشفة وجمع المواد العلمية الخاصة بأنواع العلوم البشرية المختلفة، إلا إنه يعتبر من أشهر محركاتها في البحث العلمي الخاص بالدراسات العلمية وجمعها وتصنيفها على أسس علمية والسبب في كثرة استخدامه، وانتشاره، وسهولة استخدامه، ووفرة المادة العلمية المتاحة للباحثين العلميين من كل العالم، ومن أكثر محركات البحث العلمي شهرةً وانتشاراً بين طلاب الدراسات العليا هي:

1. DeepDyve:وهو موقع على شبكة الانترنت متخصص في الأبحاث العلمية، يوفر هذا الموقع الكثير من خدمات الفحص في المقالات العلمية والرسائل الأكاديمية والمجلات العلمية المحكمة، ويوفر وسيلة للتواصل ممثلة في البريد الإلكتروني يساعد من خلاله ما يتمكن من مساعدته من الباحثين الأكاديميين.
2. Sweet search:وهو مختص بالتدقيق العلمي والاهتمام الأكاديمي بالرسالات ونسبها الى أصحابها، وأكثر ما يميز هذا الموقع بين مواقع محركات البحث العلمي الأكاديمي، لكنه في لا يُضاهيGoogle scholar نظراً لدقته الشديدة في الرسائل العلمية وخاصة المنشورة منها.
3. Academic Info:هذا الموقع مميز جداً لما له من تصنيفات مكتبية كبيرة للدراسات العلمية بهذا الموقع مجتمعةً ويشرف عليها الكثير من مشرفي المكتبات العالمية الكبيرة.
4. Base:هومن أضخم محركات البحث العلمي الأكاديمي في العالم، يستخدم محرك البحث هذا أكثر من لغة عالمية لتمكين الباحثين من التعامل مع قاعدة البيانات وما يحتويه من مواد بحثية ورسائل

علمية ومقالات في العلوم المختلفة، وهو تابع لجامعة ألمانية وذو انتشـــار كبير بين الباحثين الأكاديميين في العالم كله.

5. Archival research catalogue وهو خاص بإدارة الأرشـــيف والوثائق الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية ويعتبر موقعها الرســـمي على الانترنت حيث تقوم تلك المؤسسة بحفظ الوثائق الوطنية الأمريكية والموسـوعات العلمية والمراجع والمخطوطات القديمة وتمكن مستخدميها من الاطلاع على ما تضمه المكتبة من أبحاث علمية ودراسات ومقالات متنوعة العلوم.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسـة من طلاب الدراسـات العليا بكليات الإعلام، ومدرســة الإعلام بالأكاديمية الليبية الذي تمثله عينة عشوائية تتكون من(130) مفردة من الذكور والإناث في المرحلة الأكاديمية ممن لديهم بريد إلكتروني شـخصـي أو جامعي، ويسـتخدمون قوقل ســكولر في بحثهم عن المعلومات لتوظيفها بمجالاتهم البحثـة، ويوضـح الجـدول رقم 1 تفـاصـيـل عينـة الدراسة:

جدول رقم (1) يوضح عدد طلاب الدراسات العليا في كل مرحلة دراسية بحسب مؤسساتهم التعليمية

المؤسسة التعليمية	المرحلة الدراسية					المجموع
	السنة التمهيدية	احتيار الموضوع	إعداد المقترح	جمع البيانات والمعلومات	كتابة الرسالة	
جامعة بنغازي	21	0	7	0	13	41
	51.2%	0.0%	17.1%	0.0%	31.7%	100%
جامعة طرابلس	0	6	6	0	0	12
	0.0%	50%	50%	0.0%	0.0%	100%
الأكاديمية الليبية	23	8	15	6	12	64
	35.9%	12.5%	23.4%	9.4%	18.8%	100%
جامعة عمر المختار	0	0	5	0	3	8
	0.0%	0.0%	62.5%	0.0%	37.5%	100%
جامعة الزاوية	0	0	0	5	0	5
	0.0%	0.0%	0.0%	100%	0.0%	100%
المجموع	44	14	33	11	28	130
	33.8%	10.8%	25.4%	8.5%	21.5%	100%

منهج الدراسة

تم الاعتماد على منهج الدراسـات الوصـفية في دراســة إشــكالية الدراســة حيث تم توظيف هذا المنهج في تبيان الجوانب المتعددة للموضــوع بحســب الأهداف التي تم وضــعها إذ تم اســتخدام أســلوب المســح الذي مكننا من معرفة آراء شــريحة مهمة من مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة

تم اســتخدام أداة الاســتبانة التي نرى أنها تتناســب مع طبيعة البيانات المراد جمعها من طلاب الدراسـات العليا، حيث تم إخضـاعها إلى تحكيم ذوي

الخبرة في مجال التخصص وأخذ ملاحظاتهم بالخصوص وإعداد الاستبانة في صورتها النهائية وتصميمها على تطبيق قوقل فورم وتوزيعها على عينة الدراسة وقد بلغ مستوى ثبات الأداة 90% على اختبار الثبات ألفا كرونباخ ويعد هذا مستوى ثبات معتبر يعول عليه في البحث العلمي.

الأساليب الإحصائية للدراسة

اعتمدت الدراسة في تحليل النتائج على بعض الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والأهمية النسبية، وبعض الاختبارات كاختبار ألفا كرونباخ واختبار T لعينتين مستقلتين واختبار تحليل التباين الأحادي ومعامل ارتباط بيرسون ومعادلة الانحدار الخطي البسيط.

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي للدراسة

أولاً: خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (2) يوضح خصائص عينة الدراسة بحسب بعض المتغيرات الديموغرافية

النوع	التكرار	النسبة
ذكور	73	56.2
إناث	57	43.8
المجموع	130	100
الفئات العمرية	التكرار	النسبة
30 =<	67	51.5
31 – 34	24	18.5
35+	39	30
المجموع	130	100
المجال العلمي	التكرار	النسبة
علوم إنسانية	116	89.2
علوم تطبيقية	14	10.8
المجموع	130	100

بالنظر إلى الجدول يتضح ان هناك تقارب بين الجنسين من حيث العدد وكذلك فيما يتعلق بالعمر فيبين الجدول ان اغلب افرد العينة هم ما بين 30 سنة و34 بنسبة 70% وهي نسبة طبيعية وتتوافق مع طبيعة وعمر طلاب الدراسات العليا في ليبيا، حيث يكمل طلاب المرحلة الجامعية في الغالب ما بين 22 سنة28، وأن هذه الفئة العمرية تعتبر قريبة جدا من استخدامها للإنترنت ولديها فرصة أكبر للاستفادة من محركات البحث عبر الإنترنت.

ثانياً: النتائج المتعلقة باستخدام طلاب الدراسات العليا لمحرك البحث Google Scholar

جدول رقم (3) يوضح مدى استخدام طلاب الدراسات العليا لمحرك البحث Google Scholar

استخدام طلاب الدراسات العليا لمحرك البحث Google Scholar	بشكل كبير		بشكل متوسط		بشكل قليل		الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
	ك	%	ك	%	ك	%		
ما مدى اعتمادك على محرك البحث قوقل سكولر في إعداد مجالاتك البحثية ؟	88	67.7	37	28.5	5	3.8	2.64	88
ما معدل استخدامك لقوقل سكولر في مجالاتك البحثية يوميا؟	82	63.1	33	25.4	15	11.5	2.52	84
امتلك المهارات الكافية لاستخدام قوقل سكولر في إعداد مجالاتي البحثية؟	68	52.3	51	39.2	11	8.5	2.44	81
المجموع							2.53	

يتضح من خلال الجدول أعلاه وبشكل واضح إقبال طلاب الدراسات العليا على محرك البحث قوقل سكولر وهذا أمر طبيعي حيث فرضت تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، والمتطورة ظلالها على جميع مجالات المعرفة العلمية والبشرية مما جعل أكثر من 85% من عينة الدراسة يعتمدون بشكل كبير على قوقل سكولر في إعداد مجالاتهم البحثية، مما جعل قوقل سكولر هو المرجع الأول، المصدر المهم، والأساسي لطلاب الدراسات العليا، ويرجع ذلك سهولة الحصول على المصادر، وسرعة الوصول لمعلوماتها مما يوفر عليهم الوقت والجهد والتكلفة في إتمام مجالاتهم البحثية باعتمادهم على قوقل سكولر بدلا من المراجع والمصادر التقليدية.

جدول رقم (4) يوضح أنواع المصادر التي يوظفها طلاب الدراسات العليا عند استخدامهم Google Scholar

المواقع التي يزورها أفراد العينة	التكرار	النسبة
المجلات العلمية المحكمة	22	27.2
مقالات الدوريات العلمية المحكمة	17	21.0
أعمال المؤتمرات	15	18.5
رسائل الماجستير	11	13.6
أطروحات الدكتوراه	11	13.6
الكتب الإلكترونية	2	2.5
التقارير العلمية	2	2.5
مواقع أشهر المكتبات، والجامعات العالمية	1	1.2
المجموع	81	100

بالنظر للجدول رقم 4 نلاحظ أن أكثر المواقع التي يعتمدها افراد العينة كمصادر للمعلومات هي المجلات العلمية والدوريات المحكمة بنسبة 39% فيما تشترك رسائل الماجستير والدكتوراه وأعمال المؤتمرات بنسبة 37%، في حين لا تشكل الكتب الإلكترونية والتقارير والمكتبات العلمية مواقع او مصادر ذات أهمية حيث لا تتجاوز نسبتها مجتمعه 5% ويرجع السبب في ذلك لكون هذه المواقع تتطلب اشتراكات مالية يصعب على اغلب الطلاب دفعها.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالأداء البحثي لطلاب الدراسات العليا

جدول رقم (5)يوضح مؤشرات الأداء لبحث طلاب الدراسات العليا باستخدام محرك البحث Google Scholar

استخدام طلاب الدراسات العليا لمحرك البحث Google Scholar	بشكل كبير		بشكل متوسط		بشكل قليل		الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
	ك	%	ك	%	ك	%		
استخدم محرك البحث قوقل سكولر فقط عندما أريد الحصول على معلومات محددة تتعلق بمجالاتي البحثية	75	57.7	52	40	3	2.3	2.55	85
يوفرلي قوقل سكولر البيانات والمعلومات التي احتاجها في انجاز مجالاتي البحثية	37	28.5	86	66.2	7	5.4	2.23	74
أفضل استخدام قوقل سكولر في مجالاتي البحثية عن المو اقع عبر الإنترنت	45	34.6	51	39.2	34	26.2	2.08	69
طور استخدامي لقوقل سكولر من قدراتي الفنية في آليات بحثي عن المعلومات بمصادرها الإلكترونية	71	54.6	45	34.6	14	10.8	2.44	81
يوفرلي قوقل سكولر معلومات لم أجدها في مو اقع أخرى عبر الإنترنت	66	50.8	49	37.7	15	11.5	2.39	80
يزيد استخدامي لقوقل سكولر من قدراتي البحثية والذهنية	76	58.5	47	36.2	7	5.4	2.53	84
أحصل من قوقل سكولر على الاقتباسات التي احتاجها في بحثي	60	46.2	42	32.3	28	21.5	2.25	75
تمتاز البيانات والمعلومات التي اقتبسها من قوقل سكولر بالمصداقية	35	26.9	82	63.1	13	10	2.17	72
يقدم لي قوقل سكولر مقالات لها علاقة بموضوعات مجالاتي البحثية	64	49.2	51	39.2	15	11.5	2.38	79
المجموع							2.34	

يوضح الجدول رقم (5) مؤشرات الأداء لبحث طلاب الدراسات العليا لمحرك البحث قوقل سكولر لأن 75% من أفراد العينة يستخدمونه بشكل كبير فقط عندما يحتاجون إلى معلومة محددة تتعلق بمجالاتهم البحثية، في حين 76% منهم العينة يؤكدون إنه قد زاد من قدرتهم البحثية والذهنية، وبنسبة مقاربة 71% من أفراد العينة يؤكدون بان قوقل سكولر طور من آليات البحث لديهم وساهم في سرعة وصولهم للمعلومات من مصادرها الإلكترونية، وبهذا نستنتج أن اغلب أفراد العينة الذين تتجاوز نسبتهم 60% يؤكدون وبشكل كبير على أن قوقل سكولر قد طور من أدواتهم البحثية. ويتفق ما جاء في هذا الجدول مع جميع نتائج الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها.

جدول رقم (6) يوضح المعوقات التي تواجه العينة عند استخدامهم Google Scholar في مجالاتهم البحثية

المعوقات	التكرار	النسبة
لا أجيد طريقة اقتباس المعلومات من مصادرهاعبر رو ابطها الإلكترونية في قوقل سكولر.	18	22.2
لا أجيد آليات البحث عن المعلومات من مصادرها الإلكترونية عبر قوقل سكولر.	6	7.4
صعوبة الوصول لأشهر مو اقع المجلات والمكتبات والجامعات العالمية في قوقل سكولر.	4	4.9
تكرار الدراسات في موقع قوقل سكولر.	3	3.7
إلزام الباحثين بالدخول عبر بريدهم الإلكتروني الشخصي أو الجامعي لقوقل سكولر.	2	2.5
صعوبة التنزيل التي تستغرق وقتً طويلاً.	2	2.5
أغلب الدراسات باللغة الإنجليزية وينقصها الإطار النظري.	2	2.5
قلة رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه.	2	2.5
كل المصادر بصيغة pdf مما يجعل نسخ معلوماتها أمراً صعباً.	1	1.2
كثرة المو اقع التي تخترق محرك البحث قوقل سكولر.	1	1.2
المجموع	41	100

توضح نتائج الجدول رقم (6) أن نسبة 59% من أفراد العينة ليس لديهم أي معوقات في استخدامهم لقوقل سكولر، في حين أكد 41 % منهم بأن لديهم صعوبات مختلفة خلال استخدامهم له قوقل، ومنها عدم قدرتهم على اقتباس المعلومات من مصادرها الإلكترونية بالشكل الصحيح، وتمثلت باقي المعوقات في صعوبة الاشتراك في أشهر مواقع المجلات والمكتبات، تليها صعوبة التنزيل التي تستغرق وقتاً طويلاً، وقلة رسائل الماجستير، وغيرها كما موضح في نتائج الجدول أعلاه.

جدول رقم (7) يوضح دلالة الفروق بين المجموعات في بعض المتغيرات الديموغرافية في استخدام محرك البحث قوقل سكولر

المتغيرات الديموغرافية		معدل استخدام محرك البحث قوقل سكولر					
		القيم	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Independent Samples Test (T)	مستوى الدلالة
النوع	ذكور	73	128	2.41	.56994	-3.186	.002
	إناث	57		2.67	.40267		
المجال العلمي	علوم إنسانية	116	128	2.49	.53745	-2.339 One-Way ANOVA (F)	.021
	علوم تطبيقية	14		2.83	.17296		
المرحلة الدراسية	السنة التمهيدية	44	4	2.52	.65673	1.079	.370
	احتيار الموضوع	14		2.33	.50637		
	إعداد المقترح	33		2.53	.49322		
	جمع البيانات والمعلومات	11		2.76	.15570		
	كتابة الرسالة	28		2.57	.38337		

تشـير بيانـات الجـدول 7 إلى وجود فروق ذات دلالـة إحصـائيـة في معـدل اسـتـخـدام طلاب الدراسـات العليا لمحرك الباحث العلمي قوقل سـكولر بـالنسـبـة لجميع المتغيرات الـديموغرافيـة التي تم إدخـالهـا في الاختبـار، فبحسـب اختبـار T لعينتين مستقلتين تشير قيمة الدلالة لمتغير النوع والتي بلغت 002. أن هـذه الفروق كانـت لصـالح الإنـاث اللاتي تفوقن في اسـتـخـدام محرك البحث مقارنة بـالـذكور حيث بلغ متوسـط هذا الاستخدام 2.67 وهو أعلى من متوسط استخدام الذكور، كما نجد فروق دالة أيضاً بحسب المجال العلمي بقيمة دلالة 021. وهذه الفروق كانـت لصـالح الطلاب الـدراسـين في مجـال العلوم التطبيقية بمتوسط حسابي 2.83.

وفي المقـابـل يشـير اختبـار تحليـل التبـاين الأحـادي إلى عـدم وجود فروق ذات دلالـة إحصـائيـة بحسـب المرحلة الدراسـية وبالرغم من ذلك نلاحظ أن متوسـط اسـتـخـدام الطلاب في مرحلة جمع البيانات والمعلومـات كان أعلى من اسـتـخـدام الطلاب لمحرك البـاحـث العلمي في المراحل الـدراسـيـة الأخرى. إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا الاستخدام 2.76

جدول رقم (8) يوضح معامل ارتباط Pearson بين معدل الاستخدام ومستوى الأداء البحثي

معدل الاستخدام	مستوى الأداء البحثي				
	قيمة ارتباط Pearson	قيمة دلالة الارتباط	قوة الارتباط	اتجاه الارتباط	الدلالة
	.628**	.000	متوسط	موجب	دال
** دالة عند مستوى معنوية = 0.01					

** دالة عند مستوى معنوية = 0.01

يوضـح الجـدول رقـم (8) وجـود ارتبـاط متوسـط بقيمـة 628. بين معـدل اسـتـخـدام طلاب الدراسـات العليا لمحرك الباحث العلمي قوقل سـكولر وبين مسـتـوى أدائهم البحث حيث كان هذا الارتباط موجب بمعنى كلما زاد الاسـتـخـدام زاد مسـتـوى الأداء البحثي للطلاب وقد كان هذا الارتباط دال إحصـائياً بقيمة دلالة قدرها 000.

جدول رقم (9) يوضح حساب حجم التأثير بين المتغيرين باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط

اختبار الانحدار بين متغيري الدراسة	المتغيران	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الارتباط	دلالة الارتباط	دلالة ANOVA	معلمتي الانحدار B
	معدل الاستخدام	2.5308	.52121	.628	.000	.000	.576
	الأداء البحثي	2.3359	.47855				.878
معادلة خط الانحدار البسيط = .878+ .576							

تشـير بيانات الجدول (9) أن الارتباط بين معدل الاسـتـخـدام لمحرك البحث قوقل سـكولر يؤثر على مسـتـوى الأداء البحثي للطلاب، إذ تشـير معادلة الانحـدار الخطي البسـيط إلى أنـه كلمـا زاد معـدل اسـتـخـدام محرك البحث قوقل بمقدار 576. كلما حدث تحسن في الأداء البحثي لطلاب الدراسات العليا بمقدار 88 % تقريباً، ويعد هذا بمثابة تأثير قوي على الأداء البحثي للطلاب المرتبطين بمعـدل اسـتـخـدام مرتفع لمحرك البحث قوقل سكولر.

نتائج الدراسة

يعتمد طلاب الدراسات العليا بشكل كبير على محرك الباحث العلمي قوقل سكولر في إعداد مجالاتهم البحثية بصورة أكبر من غيره من محركات البحث العلمي.

من أكثر المواقع التي يعتمد عليها طلاب الدراسات العليا كمصدر للحصول على المعلومات هي المجلات العلمية والدوريات المحكمة.

يستخدم طلاب الدراسات العليا محرك الباحث العلمي قوقل سكولر عند رغبتهم في الحصول على معلومات محدد تتعلق بموضوعات مجالاتهم البحثية.

يشير طلاب الدراسات العليا إلى أن محرك الباحث العلمي قوقل سكولر قد زاد من قدراتهم البحثية والذهنية وقدراتهم في الحصول على مصادرها الإلكترونية.

من أكثر المعوقات التي تواجه طلاب الدراسات العليا عند استخدامهم لمحرك الباحث العلمي قوقل سكولر هي عدم قدرتهم على توظيف طريقة الاقتباس الإلكتروني لمعلومات البحوث من مصادرها الإلكترونية، بالإضافة إلى صعوبة الاشتراك في مواقع المجلات والمكتبات والجامعات العالمية في قوقل سكولر.

توجد فروق بين أفراد العينة في معدل استخدامهم لمحرك البحث قوقل سكولر بحسب متغيري النوع والمجال العلمي.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب الدراسات العليا في معدل استخدامهم لمحرك البحث قوقل سكولر بحسب مراحلهم الدراسية.

يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين معدل استخدام طلاب الدراسات العليا لمحرك البحث قوقل سكولر وبين مستوى أدائهم البحث، وهذا الارتباط يؤثر في تحسين مستوى الأداء البحثي إلى حد كبير جداً.

توصيات الدراسة

على الجامعات الاهتمام بالمستودعات الرقمية وتطويرها وحث الباحثين وطلاب الدراسات العليا على الاستفادة منها ونشر بحوثهم عليها.

ضرورة أن تعمل الجامعات الليبية على تصميم مواقع إلكترونية للمجلات والدوريات التي تصدر عنها وجعلها متاحة للباحثين والدارسين بها.

إعداد دورات تدريبية لطلاب الدراسات العليا والباحثين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات حول كيفية استخدام محركات البحث والوصول إلى معلوماتها الإلكترونية وكيفية توثيقها في بحوثهم العلمية.

على الجامعات أن تقوم بالاشتراك في المجلات والدوريات العلمية ومراكز الأبحاث المعروفة وجعلها متاحة للطلاب الدارسين بها.

قائمة المراجع

1. Adedeji.Tella،.Michael.Oyewole،.Adeinka.Tella..(2017).."1..An.analysis.of.perceived.usefulness.of.Google.Scholar.by.the.postgraduate.students.of.the.University.of.Ilorin,.Nigeria".(South.African.Journal.of.Information.Management.Vol19,.N01,(23.May.2017-الصفحات :9https://sajim.co.za/index.php/sajim/article/view/793/1061).

2. Arizal.Ikhsan.Barokah،.Ida.Lisdawati ..(2023)THE.USE.OF.GOOGLE.SCHOLAR.IN.WRITING.RESEARCH.PAPER.OF.QUALITATIVE.RESEARCH.IN.LANGUAGE.EDUCATION..Professional.Journal.of.English.Education.Vo6,.No1,.January.2023).-8.الصفحات :12.file:///C:/Users/Seven/Downloads/7621-Article%20Text-40018-1-10-.20230120%20(3).pdf.

3. C.Vimala.Devi..(2022)..3..THE.USE.OF.GOOGLE.SCHOLAR.AS.AN.ONLINE.SEARCH.TECHNOLOGY.AMONG..(UGC.Care.Group.I.Listed.Journal.Vol12,.No2,(December.2022 (-185.الصفحات :189http://junikhyatjournal.in/no_2_Online_2/16_dec.pdf.

4. Esadiye.Pekdemir..(2018).."Google.Schloar.through.The.Eyes.Academics"..-4..Iuternational.Thchnology.and.Education.Journal.-.Vo2,No2,(2018((.-1.الصفحات :10https://itejournal.com/articles/google-scholar-through-the-eyes-of-academics.pdf.

5. أماني حمد منصور. (2019). "واقع استخدام الباحث العلمي Google Scholar لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة ام القرى". - مجلة جامعة ام القرى للعلوم التربوية والنفسية.- مج11، ع1، (سبتمبر 2019).الصفحات.1-20: https://drive.uqu.edu.sa/_/jep/files/10-2/jep-.11-1-2-15.pdf

6. جيهان محمود السيد. (2019). " استخدام الباحثين الأكاديميين بجامعة الإسكندرية لموقع الباحث العلمي من قوقل Google Scholar: دراسة تحليلية. - مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات.- مج 23، ع23، (سبتمبر 2019) ، الصفحات 9-48: https://sjrc.journals.ekb.eg/article_79720_7b .4f9a0b073d2458add73721407601de.pdf

7. رشا عبدالسلام. (2020). تاريخ الاسترداد 28، 2, 2024، من https://fadic.net/google- .-scholar

8. ريهام عاصم غنيم. (2011). " الويب2.0: دراسة تحليلية للإنتاج الفكري المتاح على الخط المباشر". - مجلة بحوث كلية الآداب: جامعة المنوفيه.- مج22،ع85، (أبريل 2011) ، الصفحات 1-34: https://sjam.journals.ekb.eg/article_13637 .9.html

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

درجة ممارسة مهارات الاتصال من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية الاعلام جامعة بنغازي من وجهة نظر طلابهم،" دراسة ميدانية "

[1] د.سالم علي الطالب حمد.

1. محاضر بكلية الاعلام جامعة بنغازي-salem.hamd@uob.edy.ly

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المهارات الاتصالية المستخدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس؛ بكلية الإعلام جامعة بنغازي، من وجهة نظر طلابهم، وهي من الدراسات التي استخدمت المنهج الوصفي ، حيث انها تسعى لوصف واقع موجود دون ادخال أي تعديلات عليه ، وتكون مجتمع الدراسة من طلبة كلية الإعلام جامعة بنغازي الذين بلغ عددهم في فصل الربيع 2022/2021 ، 1014طالبا وطالبة تم اختيار عينة عشوائية بلغت 152 طالب وطالبة وللحصول على إجابات دقيقة تم استخدام استمارة استبانة مقسمة على خمس مهارات اتصالية وتوصلت الدراسة الى نتيجة أساسية وهي استخدام أعضاء هيئة التدريس لمهارات الاتصال بدرجة كبيرة وكانت اكثر المهارات استخداما مهارات الحديث والقراءة واقل استخداما مهارة الاتصال غير اللفظي .

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: درجة ممارسة - مهارة الاتصال: الحديث، القراءة، الكتابة، الانصات، الاتصال غير اللفظي.

Abstract

This study aimed to identify the communication skills used by faculty members at the Faculty of Mass Communication, University of Benghazi, from the point of view of their students. Since it seeks to describe an existing reality without introducing modifications to it, it used the descriptive approach. The study population consisted of students from the Faculty of Mass Communication, University of Benghazi, who registered one semester. Spring 2021/2022, 1,014 male and female students. A sample of 152 male and female students was selected. A questionnaire was used, divided into five communication skills. The study reached a general basic result, which is the use of communication skills to a large degree by faculty members. The most frequently used skills were speaking and reading skills, and the least used. Nonverbal communication skill.

Keywords:None

مقدمة

يعد الاتصال عمل طبيعيا يمارسه الإنسان بشكل يومي بداية من الاتصال بأسرته، ثم الحي الذي يعيش فيه، ثم بعد ذلك مؤسسات المجتمع من: دور عبادة، مؤسسات التعليم، والعمل، وعلى الرغم من الطبيعة الاعتيادية لهذه العملية، إلا أن لها مهارة في

الاستخدام تجعل عملية الاتصال تختلف من فرد لآخر، هذا الاستخدام قد يكون عفويا أو مقصودا، والذي يهمنا هنا هو الاختلاف المقصود أو الذي ينبغي أن يكون مقصودا؛ بمعنى حرص الفرد على الاتصال بالآخرين بشكل صحيح يضمن من خلاله وصول الرسالة الاتصالية بالشكل المرغوب. وعند التحدث عن المعلم نجد أن الأمر يكون أكثر أهمية؛ فالمعلم في أمس الحاجة إلى وضع هدف للعملية الاتصالية التي يقوم بها أثناء تقديم الدروس إلى الطلاب هذا الأمر يستوجب توافر عدد من المهارات الاتصالية عند المعلم للتواصل مع طلابه بشكل أكثر فاعلية

مشكلة الدراسة

يُعد المعلم بشكل عام والأستاذ الجامعي على وجه الخصوص معلما وموجها ومرشدا في وقت واحد بطبيعة تعامله مع فئة هامة في المجتمع ، الفئة التي تتأثر بالاتصال المنطوق وغير المنطوق الفئة الحساسة المدركة لجزء كبير من الحياة بشكل غير مكتمل، من هنا فأن طريقة الاتصال مع هذه الفئة أمر في غاية الأهمية ، فقد يتم وضع الطلاب على الطريق الصحيح وقد يتم إرباكهم من خلال طريقة الاتصال بهم ولنا في حياتنا التعليمية الكثير من التجارب في هذا الشأن ،ومن هنا فأن هذه الدراسة تبحث في : درجة ممارسة مهارات الاتصال من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام جامعة بنغازي من وجهة نظر طلابهم "دراسة ميدانية"

أهداف الدراسة

الهدف العام لهذه الدراسة يتمثل في التعرف على درجة توافر مهارات الاتصال بشكل عام عند أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام جامعة بنغازي من وجهة نظر طلابهم ومن هذا الهدف انبثقت الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على مدى استخدام مهارات الحديث عند أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلابهم
2. التعرف على مدى استخدام مهارات القراءة عند أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلابهم
3. التعرف على مدى استخدام مهارات الكتابة عند أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلابهم
4. التعرف على مدى استخدام مهارات الاتصال غير اللفظي عند أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلابهم
5. التعرف على مدى استخدام مهارات الإنصات عند أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلابهم
6. تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها لدراسات أوسع في جامعة بنغازي الجامعات الليبية الأخرى.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المعلم في العملية التعليمية وفي تشكيل سلوك الطلاب على زمناً بعيد، كما تكمن أهمية الدراسة من خلال اهتمامها بالطالب الذي يعد محور العملية التعليمية لذا فأن أخذ معلومات منه في المهارات الاتصالية المستخدمة من المعلم للاتصال به أمر في غاية الأهمية.

تعد هذه الدراسة هي الأولى من نوعها التي تتناول المهارات الاتصالية في جامعة بنغازي والجامعات الليبية على حد علم الباحث عند البداية في هذه الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من طلاب كلية الإعلام فصل ربيع 2022/2021 والذين بلغ عددهم 1014 طالب وطالبة تم اختيار عينة عشوائية منهم بلغت 152 طالب وطالبة 101 طالبة، 51 طالب وقد تم التركيز على طلاب الفصل الرابع فما فوق وذلك يعود إلى أن طلاب هذه المرحلة هم أكثر قدرة من طلاب الفصول الأول في التعرف على المهارات الاتصالية عند الأستاذ الجامعي

مصطلحات الدراسة

درجة ممارسة: يقصد الباحث من هذا المصطلح مدى قيام المعلم بتطبيق مهارة اتصالية أثناء تقديمه للدروس والتفاعل مع الطلبة داخل القاعة وخارجها

مهارة: "تعرف المهارة بأنها الأداء المتقن القائم على الفهم والاقتصاد في الوقت والجهد معا "(1) (زينه،علواني 2012)

مهارات الاتصال: يقصد بهذا المصطلح في هذه الدراسة مهارة الحديث الشفوي والكتابة والقراءة والاتصال غير اللفظي والإنصات المستخدم من قبل المعلمين أثناء تعاملهم مع طلابهم.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تبدأ هذه الدراسة من بداية فصل الربيع 2021/ 2022 حيث بداية المحاضرات وتنتهي الدراسة مع نهاية استلام استمارات الاستبانة والتي كانت مع نهاية الفصل الدراسي حيث أن الأمر يتوقف على تواجد أعضاء هيئة التدريس وتقديم محاضراتهم بشكل منتظم.

الحدود المكانية: تتمثل في طلاب كلية الإعلام جامعة بنغازي فقط في الفصل الدراسي 2022/2021

منهج الدراسة

بما أن الدراسة تسعى إلى وصف واقع امتلاك أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام لمهارات الاتصال من وجهة نظر طلابهم؛ فأنها استندت إلى المنهج الوصفي كونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات.

أداة الدراسة

بعد الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة تم اعداد استمارة استبانة كأداة لجمع المعلومات، وتم عرض هذه الأداة على عدد من المحكمين لإبداء ملاحظاتهم حولها، وقد قسمت الاستمارة على خمسة أبعاد، يتناول كل بعد مهارة من مهارات الاتصال، وإحصائيا تم استخدام معامل ثبات الفاكرونباخ لقياس الثبات والصدق الذاتي للأداة وكانت النتائج كما يلي:

محاور الدراسة	قيمة الثبات	صدق الأداة
مهارات الاتصال بشكل عام	.971	.985
مهارة الحديث	.901	.949
مهارة الكتابة	.869	.932
مهارة القراءة	.861	.927
مهارة الإنصات	.929	.963
مهارة الاتصال غير اللفظي	892	.944

بالنظر إلى قيمة الثبات الكلي لأداة الدراسة باستخدام معامل ثبات الفا كرو نباخ، نجد أن قيمته بلغت 971. وهذه القيمة تمثل مستوى مرتفع من الثبات يعول علية في تحليل وتعميم النتائج الإضافة إلى أن كل بعد من أبعاد الدراسة المكونة للمتغير الرئيسي تحصل على مستوى ثبات مرتفع وبالتالي فأن المقياس صالح للاستخدام، كما أن قيم الصدق الذاتي للأداة ككل وكل بعد من أبعادها تشير إلى فهم واضح لفقرات وعبارات مقياس الدراسة.

الدراسات السابقة

دراسة مصطفى الجلابنة(2): درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة لمهارات الاتصال الفعال من وجهة نظر طلابهم وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة لمهارات الاتصال الفعال، وعلاقتها ببعض المتغيرات وتم اختيار عينة عشوائية طبقية بلغت 100 طالب، وتم الاعتماد على استمارة استبانة لجمع المعلومات وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ما يلي :

يمارس أعضاء هيئة التدريس مهارة الحديث والقراءة والكتابة بمهارة كبيرة بينما يمارسون مهارة الإنصات بدرجة متوسطة، لا توجد فروق تعزى لمتغير النوع في استخدام مهارات الاتصال، توجد فروق دالة احصائيا تعزى لمتغير الجامعة والسنة الدراسية في استخدام مهارات الاتصال.

دراسة صلاح احمد الناقة، إبراهيم سليمان شيخ العبد (3): مهارات التواصل الصفي ومستوى أدائها لدى معلمي اللغة العربية والعلوم بالمرحلة الأساسية وقد هدفت هذه الدراسة إلى: تحديد مهارات التواصل الصفي اللازمة للمعلمين الكشف عن مدى توافر مهارات التواصل الصفي عند المعلمين التعرف على أثر متغير الاختصاص والخبرة والنوع في مدى توافر تلك المهارات استخدمت الدراسة استمارة استبانة لجمع المعلومات من عينة مكونة من 110 معلما ومعلمة وتوصلت الدراسة إلى أن:

اعلى مهارات التواصل لدى معلمي اللغة العربية كأنت مهارة التواصل الشفهي يلي ذلك مهارة التواصل الكتابي وأخيرا مهارة التواصل غير اللفظي.

دراسة غناء محمود عبدالمولى (4): مهارات الاتصال التربوي الفعال التي يمتلكها مدير المدرسة الثانوية العامة في مدينة دمشق وعلاقتها ببعض المتغيرات وقد هدفت هذه الدراسة إلى:

-التعرف على مدى امتلاك مديري المدارس الثانوية لمهارات الاتصال الفعال من وجهة نظر المدرسين.

-التعرف على أثر متغيرات النوع والخبرة والمؤهل التعليمي والعمر في درجة توافر مهارات الاتصال الفعال.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي استخدمت استمارة الاستبانة لجمع المعلومات من عينة بلغت 526 مدرسا ومدرسة وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ما يلي:

1. توجد مهارات الاتصال الفعال لدى مديري المدارس الثانوية في مدينة دمشق.
2. لا توجد فروق تعزى لمتغير النوع أو المؤهل التعليمي في درجة توافر مهارات الاتصال الفعال.

3. توجد فروق تعزى لمتغير العمر وسنوات الخبرة في توافر مهارات الاتصال الفعال لدى مديري المدارس.

دراسة سالم ديلمي (5): دور مهارات الاتصال غير اللفظي لدى أساتذة التربية البدنية والرياضية في تحقيق انضباط صف فعال لتلاميذ الطور الثانوي من وجهة نظر التلاميذ دراسة ميدانية لثانويات الشلال. وقد هدفت الدراسة إلى معرفة دور الاتصال غير اللفظي " البصري والحركي والإيمائي - الهيئة والمظهر والصوت في تحقيق الانضباط لدى تلاميذ عينة الدراسة واتبعت الدراسة المنهج الوصفي وتم استخدام استمارة استبانة لعينه بلغت 85 تلميذا من الذكور والإناث وتوصلت الدراسة إلى أن الاتصال غير اللفظي البصري والمظهر والحركة والصوت له دور فعال في الانضباط الصفي لدى تلاميذ عينة الدراسة

دراسة مراد زيد (6): الاتصال غير اللفظي للأستاذ الجامعي وعلاقته بدافعية التعلم لدى الطالب الجامعي "دراسة وصفية ارتباطية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، ولاية الوادي وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافر مهارات الاتصال غير اللفظي عند الأستاذ الجامعي والكشف عن مدى مساهمة هذه المهارات في إثارة دافعية التعلم واعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي واستخدمت الدراسة استمارة الاستبانة لجمع معلومات من عينة بلغت 120 طالب وطالبة موزعين على اغلب تخصصات الكلية وتوصلت إلى نتائج منها ما يلي:

1. وجود علاقة دالة إحصائيا بين الاتصال غير اللفظي للأستاذ الجامعي ودافعية التعلم لدى الطلاب
2. وجود علاقة دالة إحصائيا بين ابتسامة الأستاذ الجامعي ودافعية التعلم لدى الطلاب
3. وجود علاقة دالة إحصائيا بين لغة جسد الأستاذ ودافعية التعلم لدى الطلاب
4. لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين مظهر الأستاذ ودافعية التعلم لدى الطلاب

التعقيب على الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها والاستفادة منها بشكل كبير نجد أن جلها استخدمت المنهج الوصفي في نهجها العلمي كما أنها استخدمت استمارة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة البحث من معلمين ومعلمات ومن ثم الوصول إلى نتائج ومناقشتها وهو النهج العلمي الذي اتبعته هذه الدراسة المعنونة "درجة استخدام مهارات الاتصال من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام من وجهة نظر طلابهم "

أما فيما يتعلق بالنتائج فأن هناك تشابها كبيرا بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية فنجد في الدراسات السابقة استخدام مهارة الحديث والقراءة والكتابة أكثر من المهارات الأخرى وهي النتيجة التي وصلت اليها هذه الدراسة وهذه النتيجة قد تعكس التقارب في طرق التدريس المستخدمة في الدول العربية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الحديث القراءة والكتابة ، وهذا لا يعني التملص من أهمية المهارات الأخرى مثل: مهارة الإنصات ،والاتصال غير اللفظي والتي تعتبر لغة ومهارة مصاحبة لمهارات الاتصال

الأخرى وهذا ما ينبغي على الأستاذ الجامعي أدراكه جيد والاهتمام به وتطوير الذات في هذا الجانب.

الإطار النظري

مقدمة:

الاتصال وكما هو متعارف عليه عملية يماسها الإنسان بشكل مستمر كما أسلفنا الذكر، ولكن ما نقصده هنا في بحثنا هذا هو الاتصال الهادف، الذي يسعى من خلاله المرسل إرسال رسالته إلى المتلقي بشكل يحدث تأثيرا إيجابيا، حيث يبدأ المرسل بتحديد هدف من رسالته ثم يسعى جاهدا إلى التعرف إلى أي مدى تم وصول الرسالة إلى المتلقي، بالشكل الذي يرغبه.

في هذا الجانب نورد تعريفات لعلماء الاتصال، حيث يعرف "كارل هوفلاند karl Howfland الاتصال بأنه العملية التي ينقل عمدا بمقتضاها المرسل "القائم بالاتصال منهات " رموز لغوية لكي يعدل سلوك الأفراد الآخرين (مستقبلي الرسالة) أما شانون وويفر فقد عرفا الاتصال بأنه يمثل الأساليب والطرق كافة التي يؤثر بموجبها عقل على عقل آخر باستعمال الرموز بما في ذلك الفنون " 7 (الطراونة ، كامل ،2014)

والاتصال كعملية الغرض منها توصيل الرسالة إلى المتلقي بشكل سليم، تتطلب توافر عدد من المهارات، التي تختلف من شخص لآخر، في درجة الاهتمام بها، واستخدامها ومعرفة تأثيرها، وذلك حسب طبيعة الرسالة الاتصالية، وهذه المهارات كثيرة، ركزنا على عدد منها في هذا البحث، وهي: مهارة الحديث، والقراءة، والكتابة، والاتصال غير اللفظي، والإنصات، وسنقوم بتوضيح مختصر لهذه المهارات.

أولا: مهارة الحديث:

هنا نتطرق إلى الحديث باللغة المنطوقة المسموعة بالأحرف والكلمات المعبرة عن الفكر، وعما يدور في العقل، فالتحدث هو الكلام المنطوق الذي هو مزيج من عمليات التفكير، واللغة التي تصاغ بها الأفكار والمشاعر، في كلمات يحملها الصوت بقصد نقل ما يجول في خاطر المتحدث من هواجس أو خواطر أو أحاسيس أو ما يزخر به عقله من أفكار في طلاقة وسلاسة في الأداء.

فالحديث يحتاج إلى ربط بين الجوانب العقلية والنفسية والتنسيق بين هذه الجوانب، حتى يظهر الكلام المنطوق بطريقة جذابة مشوقة، فالتحدث كما يرى " عبدالباري عملية سيكولوجية وعقلية تتضمن نقل المعتقدات والمشاعر والأحاسيس والخبرات والمعلومات والأفكار والآراء ووجهات النظر، وغيرها، من المتحدث إلى الآخرين، نقل يقع منهم موقع القبول والتفاعل والاستجابة، مع طلاقة وانسياب في النطق وقمة في التعبير وسلامة في الأداء." 8(عبدالعال، محمد مجدي، 2021)

أهمية مهارة الحديث:

يمكننا إيجاز أهمية مهارة الحديث في النقاط الآتية:

1. أنها عملية مخططة وليست عشوائية خاصة عندما يتعلق الامر بنقل المهارات والمعارف إلى الطلاب
2. الحديث يسبق الكتابة ويستخدم أكثر من الكتابة
3. مهارة يتم استخدامها من قبل المتعلم وغير المتعلم

4. لمهارة الحديث أهمية كبيرة في المناقشة والحوار وابدا الراي والاقناع

5. مهارة الحديث تعد انعكاسا لما يمتلكه الإنسان من مهارات القراءة والكتابة (9) (الطراونة، كامل، 2014)

ثانيا: مهارة القراءة:

عند محاولة الوصول إلى تعريف جامع مانع للقراءة، نجد ذلك امر في غاية الصعوبة فعملية القراءة بشكلها العام هي عملية نطق سليم للرسالة المكتوبة، ونعني بذلك الجوانب النحوية، ولكن عندما نتمعن في موضوع القراءة نجدها أكبر بكثير من مسالة النطق اللغوي الصحيح للنص المكتوب فمثلا نجد " ثورندايك Thorndykeيصف القراءة بأنها إجراء تفصيلي يتطلب وزن كل جزء في الجملة وتنظيم الأجزاء في علاقة دقيقة، ويؤكد أن القراءة تتطلب تفكيرا وعقلا نشطاً." 10 (السرطاوي، عمران أحمد، 2016)

أهمية القراءة:

عندما نود الحديث عن أهمية القراء لا نجد أفضل من أن كلمة اقرأ هي أول كلمة نزلت على الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى (اقرأ باسم ربك الذي خلق)(11) (الآية1 ، سورة العلق) فليس ثمة دليل قاطع على أهمية القراءة أكثر من هذه الآية الكريمة ، التي تحث الأنسان على ممارسة القراءة ، لأن القراءة أساس الوصول إلى العلم والمعرفة، كما أن أهمية القراءة تم ذكرها عند أشخاص لهم أهميتهم وتأثيرهم في الحياة بشكل عام ، فقد قال عباس محمود العقاد: " لست أهوى القراءة لكتب ،ولا أهوى القراءة لأزداد عمرا في تقدير الحساب،وإنماء أهوى القراءة لأن عندي حياة واحدة في هذه الدنيا ،وحياة واحدة لا تكفي لتحريك ما في ضميري من بواعث الحركة ، فالقراءة دون غيرها هي التي تعطي اكثر من حياة ." 12 (السرطاوي ، عمران احمد ، 2016)

ويقول الرئيس الأمريكي جيفرسون:" أن الذين يقرأون فقط هم الأحرار، ذلك أن القراءة تطرد الجهل والخرافة وهما ألد أعداء الحرية"13(السرطاوي، عمران أحمد، 2016)

ثالثا: مهارة الكتابة:

تعرف الكتابة بأنها "أداء منظم ومحكم يعبر به الفرد عن أفكاره ومشاعره وأحاسيسه المحبوسة في نفسه، وتكون شاهدا ودليلا على وجهة نظره، فضلا عن سبب حكم الناس عليه ". 14 (زينة، علواني، 2012) في هذا التعريف نجد أربعة أمور وهي: أن العمل الكتابي عمل منظم لنقل رسالة لم تنقل بطريقة شفهية، أي لم يتم التحدث فيها، وهذا النقل المنظم هو الأداة التي نتمكن من خلالها الحكم على الكاتب، وما لديه من كم معرفي عميق في التصوير، ومن خلال ذلك يستطيع المتلقي الحكم على المرسل من خلال كلماته المكتوبة.

أهمية الكتابة:

الكتابة فن استخدام الكلمات والجمل والأحرف ووضعها في موضعها المشوق الجذاب للقارئ، هنا الأمر يتعلق بجوانب عديدة منها: الجوانب الشكلية، وترتيب الكلمات والجمل، وكل ما يؤثر في المتلقي، وهو ما يجعلها قريبة من الرسم لدرجة كبيرة؛ فالفرق بينهما قد يكمن في أن الكتابة شارحة بالكلمات

والاحرف، والرسم شارح رسالته بروح التأمل والقدرة على فك الرموز.

كما أن الكتابة هي سجل الإنسانية الخالد، وتأتي بعد الحديث، وقبل القراءة، فالطالب مثلا لا يستطيع التعبير عما يجول في خاطره إلا بالكتابة أو الرسم والذي يعتبر مرحلة من مراحل الكتابة. وليس هنالك أبلغ من أهمية الكتابة كذلك، ورودها في القرآن الكريم في أكثر من آية، كقوله تعالى (ن والقلم وما يسطرون) (15)(الآية1 ، سورة القلم) وقوله تعالى (وكتاب مسطور)(16)(الآية 2 من سورة الطور)

رابعا: مهارة الإنصات:

يمكن تعريف الإنصات بأنه " الحصول على معلومات من المتحدث ... مع استمرار حالة الهدوء والثبات وعدم إصدار أية احكام بشأن ما ننصت إليه ... وقد يشير أليا إلى التفوه بتعليقات موجزة ومحددة، على ما يقوله المتحدث، بطريقة تدعم أفكاره وأداه". 17 (الطراونة، كامل 2014) من خلال هذا التعريف يتضح أن الإنصات مهارة مهمة جدا لكل من المرسل والمتلقي ،وكما هو متعارف علية في العملية الاتصالية الصحيحة، أن المرسل قد يكون مستقبلا للرسالة أثناء الاتصال، ويحدث ذلك في أن المعلم أثناء حديثه مع الطلاب يتعرف على الطالب المنصت وغير المنصت، ويظهر ذلك في السلوك اللفظي من خلال الأسئلة المحددة القصيرة ،أو غير اللفظي من خلال الإيماءات والإشارات، للدلالة على رغبة الطالب في استمرار إرسال الرسالة من قبل المعلم ، كما أن المعلم يكون منصتا لحديث الطلاب مهتما بكل الرسائل المرسلة منهم لفظية كانت أو غير لفظية .

أهمية الإنصات:

الإنصات له أهمية كبيرة في فهم الموضوعات المطروحة، فالشخص المنصت هو الشخص الراغب في الفهم، كما تكمن أهمية الإنصات كذلك في قدرته على توليد حلول إبداعية للموضوعات المطروحة، يضاف إلى ذلك في أن الإنصات دائما ما يؤدي إلى تكوين علاقات إنسانيه قوية؛ نتيجة الاهتمام المتبادل بين المرسل والمتلقي والتفاعل المستمر بينهما. (18)(الطراونة، كامل، 2014)

خامسا: الاتصال غير اللفظي:

يقصد به التواصل وايصال المعلومات واستقبالها بغير اللغة المنطوقة ويشتمل على القنوات السلوكية أو التعبيرية مثل: تعبيرات الوجه وحركات الجسد وتنوعات الصوت ... ومن هذه التعابير ما أسماه إيكمان (Ekman) الانفعالات العالمية الستة، وهي ملامح تظهر في الوجه ويشترك البشر في توسمها وهي : الدهشة ، الخوف ، الاشمئزاز ، الغضب، السعادة ، الحزن(19) (شهاب الدين ، سلاف، 2019)

أهمية الاتصال غير اللفظي:

يقول فرويدFrewd: إن من له عين ترى وأذن تسمع يتعذر عليه الاقتناع بوجود ذلك الإنسان الذي يمكنه أن يحتفظ لنفسه بأي سر من الأسرار، فإذا سكتت شفتاه عن الكلام، تبدأ أطراف أصابعه بالثرثرة، وتندح المسام في جسده إفشاء للأسرار. (20)(عماد، فاروق محمد صالح ،2009) وتتضح لنا أهمية الاتصال بشكل أكبر من خلال نتائج الدراسات والأبحاث التي تشير إلى أن الاتصال غير اللفظي يؤثر في العملية الاتصالية بنسبة تصل إلى 93% ؛ بينما كأن تأثير الاتصال بالكلمات والاتصال المنطوق بنسبة

7% فقط ،وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بتأثير الاتصال غير اللفظي (21)(صالح ، عماد فاروق محمد، 2009)

عرض نتائج الدراسة وتحليلها:

جدول رقم (2) يوضح نوع المبحوثين في عينة الدراسة

النوع	التكرار	النسبة
ذكور	51	33.6
أناث	101	66.4
المجموع	152	100

توضح نتائج الجدول السابق أن الطالبات أكثر من الطلاب في عينة الدراسة، حيث كانت نسبة الطالبات 66.4%، بينما بلغت نسبة الطلبة 33.6%، وهذه النتيجة لا تتناسب مع العدد الكلي لطلاب الكلية في الفصل الدراسي ربيع 2022/2021، حيث كان عدد الطبة الذكور 709، بينما عدد الطالبات كان 305 طالبة، وهذا مؤشر على أن الطالبات أكثر حفاظاً على حضور المحاضرات.

جدول رقم (3) يوضح التخصص للمبحوثين في عينة الدراسة

التخصص	التكرار	النسبة
صحافة ونشر	23	15.1
إذاعة وتلفزيون	39	25.7
علاقات عامة وإعلان	67	44.1
المسرح والسينما	1	.7
العام	22	14.5
المجموع	152	100

تشير النتائج في الجدول رقم 3 إلى أن طلبة قسم العلاقات العامة كانوا هم الأكثر في عينة الدراسة، حيث بلغت نسبتهم 44.1%، يلي ذلك طلبة الإذاعة، والتلفزيون الذين كانت نسبتهم 25.7%، من عينة الدراسة وبعد ذلك نجد طلبة الصحافة والنشر والذين بلغت نسبتهم 15.1%وبعد ذلك طلبة القسم العام والذين بلغت نسبتهم 14.5 %، وأخيرا نجد طلبة قسم المسرح والسينما والذين بلغت نسبتهم 7. %، وتعتبر هذه النتائج العددية هي ممثلة للواقع حيث أن طلبة قسم العلاقات العامة أهم الأكثر عددا يلي ذلك طلبة الإذاعة والتلفزيون ثم الصحافة ثم المسرح والسينما ولكن تجد أن القسم العام جاء في المرتبة الرابعة وهم الأكثر عدد في الكلية بشكل عام ويرجع هذا إلى أن عينة الدراسة تكونت من طلبة الفصل الرابع فما فوق.

جدول رقم (4) يوضح نوع أستاذ المقرر

أستاذ المقرر	التكرار	النسبة
أستاذ	92	60.5
أستاذة	60	39.5
المجموع	152	100

من خلال نتائج الجدول رقم 4 المتعلق بنوع أستاذ المقرر يتضح لنا أن الأساتذة هم الأكثر عددا الذين تم قياس مهاراتهم من قبل طلابهم حيث بلغت نسبتهم 60.5% بينما كانت نسبة الأستاذات اللاتي تم قياس مهاراتهن الاتصالية 39.5% ومن خلال الرجوع إلى نتائج الجدول رقم 2 المتعلق بنوع عينة الدراسة نجد أن التقييم كان بشكل أكبر من الطالبات والعدد الأكبر لمن تم تقييم مهاراتهم الاتصالية كان للأساتذة الذكور.

جدول رقم (5) يوضح الفصل الدراسي لعينة الدراسة

الفصل الدراسي	التكرار	النسبة
الرابع فما فوق	62	40.8
من الخامس إلى السادس	71	46.7
الثامن فما فوق	19	12.5
المجموع	152	100

نستنتج من الجدول رقم 5 أن النسبة الأكبر لعينة الدراسة كانت من طلاب الفصل الدراسي الخامس والسادس وبنسبة مئوية بلغت 46.7 يلي

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

ذلك طلبة الفصل الرابع فما فوق وبنسبة مئوية بلغت 40.8وأخيرا جاء طلبة الفصل الثامن فما فوق وبنسبة مئوية 12.5 وهذه النتائج مؤشر على أن من شملتهم الدراسة لديهم دراية أكبر بأساتذة المواد ولديهم الخبرة من خلال تواجدهم بشكل أكبر أمام أساتذتهم لإبداء وجهة نظرهم في المهارات الاتصالية الموجودة لدى الأساتذة.

جدول رقم 6 يوضح مهارة الحديث عند الأساتذة من وجهة نظر طلابهم

العبارة	المقياس										وسط مرجح	ترتيب
	موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
يستخدم المعلم مفردات واضحة ومفهومة أثناء تقديم الدرس	85	55.9	38	25	25	16.4	2	1.3	2	1.3	4.33	5
يتحدث المعلم بصوت يسمعه الجميع	99	65.1	32	21.1	17	11.2	3	2	1	.7	4.48	2
نبرة صوت المعلم مريحة ومناسبة	85	55.9	39	25.7	20	13.2	6	3.9	2	1.3	4.31	6
يقوم المعلم بشرح الأمثلة والكلمات العامية إذا تم استخدامها	87	57.2	37	24.3	18	11.8	6	3.9	4	2.6	4.30	7
يتحدث المعلم بطريقة متواضعة بعيدة عن التعالي والتهكم	103	67.8	27	17.8	15	9.9	5	3.3	2	1.3	4.47	3
يقوم المعلم بتوزيع النظر على الطلبة أثناء تقديم الدروس	86	56.6	42	27.6	18	11.8	5	3.3	1	.7	4.36	4
يتحدث المعلم بأسلوب لا يدعو إلى الضجر والملل	70	46.1	34	22.4	29	19.1	14	9.2	5	3.3	3.99	11
لا يخرج المعلم عن الموضوع الرئيسي أثناء تقديم وشرح الدرس	52	34.2	37	24.3	36	23.7	22	14.5	5	3.3	3.72	14
يقوم المعلم بالتعبير بأكثر من صياغة لزيادة الفهم عند الطلبة	84	55.3	39	25.7	18	11.8	8	5.3	3	2.0	4.27	9
ينطق المعلم الأحرف والكلمات بشكل سليم	98	64.5	41	27	11	7.2	2	1.3	0	0	4.55	1
يحافظ المعلم على هدوء الأعصاب أثناء تقديم الدرس	84	55.3	38	25	23	15.1	5	3.3	2	1.3	294.	8
يظهر المعلم الحيوية والحماس أثناء تقديم الدرس	68	44.7	32	21.1	35	23	8	5.3	9	5.9	3.93	12
لا يكثر المعلم الحديث عن ذاته	82	53.9	30	19.7	25	16.4	10	6.6	5	3.3	4.14	10
يهتم المعلم بذكر اسم الطالب أثناء الحديث معه	71	46.7	31	20.4	19	12.5	20	13.2	11	7.2	3.86	13
المتوسط الحسابي للمحور الأول											4.2148	

بالنظر إلى المتوسط الحسابي لنتائج الجدول رقم (6)المتعلق بمهارة الحديث لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلابهم نجد بشكل عام أن هناك توافر لهذه المهارة بدرجة كبيرة بمتوسط حساب 4.21 إلا أن هذه المهارة تختلف من حيث الترتيب فنجد أن مهارة نطق الأحرف والكلمات بشكل سليم كانت الأكثر استخداما بوسط مرجح 4.55يلي ذلك مهارة التحدث بصوت يسمعه جميع الطلبة بوسط

مرجح 4.48 ثم مهارة الحديث بطريقة متواضعة بعيدة عن السخرية والتهكم بوسط مرجح 4.47 في المقابل نجد أن مهارة عدم الخروج عن الموضوع أثناء تقديم الدرس كأنت الأقل استخداما بوسط مرجح 3.72، وهذا دليل أن هنالك ضعف بسيط في هذا الجانب مقارنة مع نتائج المهارات الأخرى التي تقيس مهارة الحديث يلي ذلك مهارة اهتمام المعلم بذكر اسم الطالب أثناء التحدث معه بوسط مرجح 3.86 ، ثم مهارة إظهار الجدية والحماس أثناء تقديم الدرس بوسط مرجح 3.93 وكل هذه المهارات في غاية الأهمية لتقديم الدرس بشكل صحيح فعال .

جدول رقم (7) يوضح مهارة الكتابة عند أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلابهم

العبارة	المقياس										وسط مرجح	ترتيب
	موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
يقوم المعلم بكتابة بخط واضح ومقروء	63	41.4	39	25.7	25	16.4	10	6.6	15	9.9	3.82	6
يقوم المعلم بتقديم مادة مكتوبة خالية من الأخطاء اللغوية	85	55.9	35	23	18	11.8	5	3.3	9	5.9	4.20	1
يقوم المعلم بتنسيق وترتيب المادة المكتوبة	78	51.3	37	24.3	23	15.1	7	4.6	7	4.6	4.13	2
يقوم المعلم بمراعاة مستوى الطالب في المادة المكتوبة	76	50	32	21.1	22	14.5	9	5.9	13	8.6	3.98	3
لا يستخدم المعلم اللغة العامية أثناء الكتابة	60	39.5	44	28.9	17	11.2	17	11.2	14	9.2	3.78	7
يهتم المعلم بقدرة الطلبة على قراءة ما هو مكتوب	70	46.1	32	21.1	20	13.2	19	12.5	11	7.2	3.86	5
يقوم المعلم بكتابة ملحوظات هامة على اعمال الطلبة بشكل مختصر	0	0	25	16.4	25	16.4	16	10.5	11	7.2	3.90	4
يقوم المعلم بكتابة ملحوظات هامة على أعمال الطلبة بشكل مختصر	44	28.9	38	25	41	27	16	10.5	13	8.6	3.55	9
يمتلك المعلم خطا كتابيا جميلا	52	34.2	34	22.4	42	27.6	15	9.9	9	5.9	3.69	8

بشكل عام تشير نتائج الجول رقم (7)المتعلق بمدى استخدام مهارة الكتابة من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية الاعلام من وجهة نظر طلابهم أن هنالك استخداماً كبيراً لهذه المهارة بمتوسط حسابي 3.88 إلا أن هناك تفاوت في ترتيب استخدام هذه المهارة ، حيث نجد أن مهارة تقديم مادة مكتوبة خالية من الأخطاء هي الأكثر استخداما بوسط مرجح 4.20، يلي ذلك مهارة تنسيق وترتيب المادة المكتوبة بوسط مرجح 4.13، ثم مهارة مراعاة مستوى الطالب في المادة المكتوبة بوسط مرجح 3.98 ، في حين نجد أن مهارة قيام المعلم بكتابة ملحوظات هامة على اعمال الطلبة بشكل مختصر كأنت الأقل استخداما بوسط مرجح 3.55، وهذا مؤشر وأن كأن بسيط إلا أنه يؤكد وجود مشكلة في متابعة الأعمال التي يقوم بإعدادها الطلبة يلي ذلك مهارة الكتابة بخط جميل وبوسط مرجح 3.69

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

جدول رقم (8) يوضح مهارة القراءة عند أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلابهم

العبارة	المقياس										وسط مرجح	ترتيب
	موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
يقوم المعلم بقراءة ما هو مكتوب بطريقة صحيحة النطق	95	62.5	41	27	0	0	13	8.6	3	2	4.48	1
يقوم المعلم بالقراءة بسرعة مناسبة	70	46.1	53	34.9	22	14.5	5	3.3	2	1.3	4.21	4
يقوم المعلم بالقراءة بصوت واضح ومسموع لكل الطلبة	92	60.5	30	19.7	16	10.5	10	6.6	4	2.6	4.29	2
يقوم المعلم بقراءة اعمال الطلبة بتركيز وموضوعية	63	41.4	47	30.9	18	11.8	15	9.9	9	5.9	3.92	7
يقوم المعلم بالتأكيد والتركيز على نقاط معينة أثناء القراءة	81	53.3	44	28.9	13	8.6	10	6.6	4	2.6	4.24	3
يقوم المعلم بالانتباه إلى الطلبة أثناء عملية القراءة لمعرفة مدى تركيزهم معه	76	50	39	25.7	17	11.2	12	7.9	8	5.3	4.07	5
يقوم المعلم بالقراءة بأسلوب ممتع	73	48	34	22.4	26	17.1	10	6.6	9	5.9	4.00	6
المتوسط الحسابي للمحور الثالث											4.1729	

عند قراءة نتائج الجدول رقم (8)المتعلق بمدى استخدام مهارة القراءة من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام نجد بشكل عام أن هنالك استخداماً كبيراً لهذه المهارة بمتوسط حسابي 4.17 ولكن استخدام هذه المهارة يختلف من حيث الترتيب من مهارة لأخرة ، فنجد أن اكثر استخدام كأن لمهارة قراءة ما هو مكتوب بطريقة صحيحة بوسط مرجح 4.48، يلي ذلك القراءة بصوت مسموع وواضح لكل الطلبة بوسط مرجح 4.29، في حين نجد أن أقل مهارة استخداما في مهارة القراءة كأن لمهارة قيام المعلم بقراءة اعمال الطلبة بتركيز وموضوعية بوسط مرجح 3.92 وهذا يؤكد وبالاتفاق مع نتيجة مشابهة في مهارة الحديث أن هنالك ضعف في ما يتعلق بالتركيز على أعمال الطلبة

جدول رقم (9) يوضح مهارات الاتصال غير اللفظي لدى أعضاء هيئة التدريس

العبارة	المقياس										الوسط المرجح	الأهمية النسبية
	موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
	68	44.7	39	25.7	22	14.5	16	10.5	7	4.6	3.69	9
يقوم المعلم بهز الراس وتحريكه للإشارة إلى أسلوب إيجابي أو سلبي قام به الطالب	53	34.9	37	24.3	32	21.1	22	14.5	8	5.3	4.21	1
يقوم المعلم بالإشارة باليد لتأكيد أو نفي سلوك قام به الطالب	90	59.2	28	18.4	19	12.5	6	3.9	9	5.9	4.16	3
يظهر الفرح على وجه المعلم لسلوك إيجابي قام به الطالب	84	55.3	34	22.4	18	11.8	7	4.6	9	5.9	4.12	4
يحرص المعلم أن يكون بشوشا مبتسما مع الطلاب داخل القاعة وخارجها	77	50.7	33	21.7	29	19.1	9	5.9	4	2.6	3.01	11
ينظر المعلم إلى الطالب المتحدث ويظهر الاهتمام به	36	23.7	20	13.2	30	19.7	42	27.6	24	15.8	3.86	8
يقوم المعلم بالربت على كتف الطلبة تشجيعا لهم	60	39.5	39	25.7	33	21.7	11	7.2	9	5.9	3.97	6
يتمالك المعلم نفسه عند المو اقف المزعجة	80	52.6	24	15.8	26	17.1	8	5.3	14	9.2	4.02	5
يتحرك المعلم بطريقة مناسبة أثناء تقديم الدروس ومناقشتها	72	47.4	36	23.7	27	17.8	9	5.9	8	5.3	3.32	10
يستخدم المعلم حركة اليد من اجل توصيل الدرس بطريقة أفضل	48	31.6	27	17.8	28	18.4	24	15.8	25	16.4	4.17	2
يهتم المعلم بتنظيم المكان ومسح السبورة قدر الإمكان قبل الشروع في شرح الدرس	79	52	31	20.4	34	22.4	5	3.3	3	2	3.95	7
يقوم المعلم بتوزيع النظر بين الطلاب بشكل مناسب												
المتوسط الحسابي للمحور الرابع											3.8322	

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

يبين الجدول رقم (9) المتعلق بمدى استخدام مهارات الاتصال غير اللفظي من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام من وجهة نظر طلابهم أن هناك استخدام كبير لهذه المهارة بمتوسط حسابي 3.83 إلا أن بنود هذا المقياس توضح أن هنالك تفاوت بين مهارة اتصالية غير لفظية وأخرى ، فنجد أن مهارة إظهار ملامح الفرح والسرور على وجه المعلم لسلوك إيجابي قام به الطالب كأنت الأكثر استخداما بوسط مرجح 4.21، يلي ذلك مهارة توزيع النظر بشكل مناسب بين الطلبة بوسط مرجح 4.17، في حين نجد أن مهارة الربت على كتف الطلبة هي الأقل استخداما بوسط مرجح 3.01وهذه نتيجة تتفق مع طبيعة مجتمع الدراسة الذي كأن في جزء كبير منه للطالبات بنسبة 66.6 %لقياس مهارة الاتصال لأعضاء هيئة التدريس الذين بلغت نسبة الأساتذة منهم 60.5 % وذلك بما يتوافق مع عادات وتقاليد المجتمع العربي.

جدول رقم (10) يوضح مهارة الإصغاء لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلابهم

العبارة	المقياس										وسط مرجح	ترتيب
	موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
يستمع المعلم بتركيز لحديث الطلبة	68	44.7	39	25.7	22	14.5	16	10.5	7	4.6	3.95	7
يقوم المعلم بالإصغاء لمشاكل الطلبة المتعلقة بدراستهم	53	34.9	37	24.3	32	21.1	22	14.5	8	5.3	3.69	9
يقوم المعلم بتدوين بعض الملحوظات أثناء الاستماع لمشاكل الطلبة	90	59.2	28	18.4	19	12.5	6	3.9	9	5.9	4.21	1
يعطي المعلم فرصة كافية للطلبة لتكملة الحديث دون مقاطعة	84	55.3	34	22.4	18	11.8	7	4.6	9	5.9	4.16	3
لا ينشغل المعلم بأشياء على الطولة من الأوراق أو الأدوات أثناء تحدث الطلبة معه	77	50.7	33	21.7	29	19.1	9	5.9	4	2.6	4.12	4
يصغي المعلم لوجهات النظر المختلفة أثناء مناقشة الطلبة	36	23.7	20	13.2	30	19.7	42	27.6	24	15.8	3.01	11
يُشعر المعلم طلابه بأهمية ما يقولونه	60	39.5	39	25.7	33	21.7	11	7.2	9	5.9	3.86	8

يستخدم المعلم بعض الإيماءات وتعبيرات الوجه المختلفة أثناء الاستماع لحديث الطلبة	80	52.6	24	15.8	26	17.1	8	5.3	14	9.2	3.97	6
يهتم المعلم بمشاعر الطلبة عندما يعبرون عن مشاعرهم	72	47.4	36	23.7	27	17.8	9	5.9	8	5.3	4.02	5
يستقبل المعلم أسئلة الطلبة بهدوء و إنصات	48	31.6	27	17.8	28	18.4	24	15.8	25	16.4	3.32	10
المتوسط الحسابي للمحور الرابع											3.8322	

تظهر نتائج الجدول رقم (10)المتعلق بمدى استخدام مهارة الإصغاء من قبل أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلابهم أن هناك استخدام كبير لهذه المهارة بمتوسط حسابي 3.95إلا أن استخدام هذه المهارة يختلف من جانب لأخر في درجة الاستخدام ن فنجد أن مهارة عدم الانشغال بأشياء على الطولة من الأوراق والأدوات أثناء التحدث مع الطلبة الأكثر استخداما بوسط مرجح 4.19 ، يلي ذلك مهارة استقبال أسئلة الطلبة بهدوء وإنصات بوسط مرجح 4.18 ، في المقابل نجد أن مهارة تدوين الملحوظات أثناء الاستماع لمشاكل الطلبة الأقل استخداما بوسط مرجح 3.45 ، يلي ذلك مهارة الاتمام بمشاعر الطلبة عند التعبير عن مشاعرهم بوسط مرجح 3.82 ، هذه النتائج قد تحتاج من المعلم النظر فيما يتعلق بالاهتمام بالجانب النفسي والتقمص وجدانيا لما يعانيه الطالب من مشاكل وهموم قد يكون لها أثر بالغ على مستواه التعليمي والسلوكي.

جدول رقم (11) يوضح الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات		مهارة الحديث	مهارة الكتابة	مهارة القراءة	مهارة غير اللفظي	مهارة الإنصات	مهارات الاتصال
مهارة الحديث	قيمة الارتباط	1	.758**	.804**	.784**	.772**	.910**
	قيمة الدلالة		.000	.000	.000	.000	.000
مهارة الكتابة	قيمة الارتباط	.758**	1	.711**	.706**	.723**	.873**
	قيمة الدلالة	.000		.000	.000	.000	.000
مهارة القراءة	قيمة الارتباط	.804**	.711**	1	.776**	.717**	.890**
	قيمة الدلالة	.000	.000		.000	.000	.000
مهارة الاتصال غير اللفظي	قيمة الارتباط	.784**	.706**	.776**	1	.798**	.910**
	قيمة الدلالة	.000	.000	.000		.000	.000
مهارة الإنصات	قيمة الارتباط	.772**	.723**	.717**	.798**	1	.899**
	قيمة الدلالة	.000	.000	.000	.000		.000
	قيمة الارتباط	.910**	.873**	.890**	.910**	.899**	1

مهارات الاتصال ككل	قيمة الدلالة	.000	.000	.000	.000	.000

بالنظر إلى قيم الارتباط بين المهارات الاتصالية المستخدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام من وجهة نظر طلابهم نجدها موجبة في مجملها ومتقاربة، حيث جاءت مهارة الحديث ومهارة الكتابة في المرتبة الأعلى بدرجة ارتباط 0.80%، تليها مهارة الاتصال غير اللفظي ومهارة الإنصات بدرجة ارتباط بلغت 0.79%، في حين أن مهارة الاتصال غير اللفظي ومهارة الحديث بلغت نسبة ارتباطهما 0.78%، ويتضح من قراءة النتائج بشكل عام؛ أنه كلما زادت مهارة اتصالية زادت معها المهارات الاتصالية الأخرى.

النتائج العامة للدراسة

توضح النتائج العامة للدراسة بأن هناك درجة استخدام كبيرة لمهارات الاتصال من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام من وجهة نظر طلابهم وكانت بالترتيب كما يلي: مهارة الحديث بمتوسط حسابي 4.21 ثم مهارة القراءة بمتوسط حسابي 4.17 ثم مهارة الإنصات بمتوسط حسابي 3.95 ثم مهارة الكتابة بمتوسط حسابي 3.88 وأخيرا مهارة الاتصال غير اللفظي بمتوسط حسابي 3.83.

مهارة نطق الاحرف والكلمات بشكل سليم كأنت المهارة الأكثر استخداما في مهارة الحديث بوسط مرجح 4.55.

مهارة عدم الخروج عن الموضوع كأنت المهارة الأقل استخداما في مهارة الحديث بوسط مرجح 3.72.

مهارة قيام المعلم تقديم مادة مكتوبة خالية من الأخطاء هي المهارة الأكثر استخداما في مهارة الكتابة بوسط مرجح 4.20.

مهارة قيام المعلم بكتابة ملحوظات هامة على أعمال الطلبة هي المهارة الأقل استخداما في مهارة الكتابة بوسط مرجح 3.55.

مهارة قراءة ما هو مكتوب بطريق صحيحة النطق هي المهارة الأكثر استخداما في مهارة القراءة وبوسط مرجح4.48.

مهارة قيام المعلم بقراءة أعمال الطلبة بتركيز وموضوعية هي المهارة الأقل استخداما في مهارة القراءة بوسط مرجح 3.92.

مهارة اظهار الفرح على وجه المعلم لسلوك إيجابي قام به الطالب هي المهارة الأكثر استخداما في مهارة الاتصال غير اللفظي بوسط مرجح 4.21.

مهارة الربت على الكتف لتشجيع الطلبة هي المهارة الأقل استخداما في مهارة الاتصال غير اللفظي بوسط مرجح 3.01.

مهارة عدم الانشغال بأشياء على الطولة من الأوراق والأدوات أثناء تحدث الطلبة مع المعلم هي المهارة الأكثر استخداما في مهارة الإنصات بوسط مرجح 4.19.

مهارة تدوين الملحوظات أثناء الاستماع لمشاكل الطلبة كأنت المهارة الأقل استخداما في مهارة الإنصات بوسط مرجح 3.45.

التوصيات:

-الابتعاد عن الخروج عن الدرس بشكل كبير وأن تطرح الأمثلة وأن يدور النقاش والحديث مع الطلاب في أمور لها علاقة مباشرة مع موضوع المحاضرة

-الاهتمام بأوراق العمل التي يقوم بها الطلبة سواء عند قراءتها أو التعليق عليها بتركيز وموضوعية لأهمية ذلك في زيادة دافعية الطلبة لإنجاز أوراق العمل بأفضل طرق ممكنة.

-تشجيع الطلبة وتقوية العلاقة بينهم من خلال بعض المهارات الاتصالية غير اللفظية.

-زيادة الاهتمام بالاتصال غير اللفظي بشكل عام حيث أنه جاء في المرتبة الأخيرة من حيث المهارات الاتصالية المستخدمة وهذا لا يتفق مع الأهمية الكبيرة لهذا النوع من أنواع الاتصال.

المراجع:

1. علواني زينه (2012) مهارات الكتابة والخط والاملاء في الطور الابتدائي، الصف الرابع نموذجا ن جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم الادب العربي، ص14

2. مصطفى طلال الجلابنة (2011) درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة لمهارات الاتصال الفعال من وجهة نظر الطلبة، أبحاث اليرموك، مج 27، ع 2 سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة فيلادلفيا.

3. صلاح احمد عبد الهادي، إبراهيم سليمان شيخ العيد (2011) مهارات التواصل الصفي ومستوى أدائها لدى معلمي اللغة العربية والعلوم بالمرحلة الأساسية، الجامعة الإسلامية، غزة.

4. غنا محمود عبدالمولى (2013) مهارات التواصل التربوي الفعال التي يملكها مدير المدرس الثانوية العامة في مدينة دمشق وعلاقتها ببعض المتغيرات، قسم التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة دمشق،

5. سالم ديلمي، دور مهارات الاتصال غير اللفظي لدى أساتذة التربية الرياضية والبدنية في تحقيق انضباط صفي فعال لتلاميذ الطور الثانوي من وجهة نظر التلاميذ، دراسة ميدانية لثانويات الشلال

6. مراد زيد، الاتصال غير اللفظي للأستاذ الجامعي وعلاقته بدافعية التعلم لدى الطالب الجامعي "دراسة وصفية ارتباطية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الشهيد حمة لخضر ولاية الوادي، الجزائر

7. وداد غازي، (2014) المنظور القرآني لوظائف الاتصال، ط1، دار أسامة، الأردن، ص14

8. كامل الطراونة (2014) مهارات المذيع المتميز في مهارات الاتصال، ط1، دار اسامه، الأردن، ص61

9. محمد مجدي عبدالعال (2021) أسس تنمية مهارات التحدث لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية ذوي صعوبات التعلم في ضو المدخل التواصلي، مجلة دراسات في المفاهيم وطرق التدريس، جامعة عين شمس، مصر، ع250، ص135

10. كامل الطراونة، (2014) مهارات المذيع المتميز في مهارات الاتصال، ط1، دار اسامه، الأردن، ص 75

11. القرآن الكريم، سورة العلق، الآية 1

12. عمران احمد السرطاوي، فؤاد محمود روش (2016) القراءة، مفهومها -مهاراتها -تدريسها - تقويمها ن ط1، جامعة المدينة العالمية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا ص15

13. عمران احمد السرطاوي، فؤاد محمود روش (2016) القراءة، مفهومها -مهاراتها -تدريسها - تقويمها ن ط1، جامعة المدينة العالمية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ص14

14. علواني زينه (2012) مهارات الكتابة والخط والاملاء في الطور الابتدائي، الصف الرابع نموذجا ن جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي ن كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية ن قسم الادب العربي، ص15

15. القرآن الكريم، سورة القلم، الآية 1

16. القرآن الكريم، سورة الطور، الآية2

17. كامل الطراونة (2014) مهارات الحوار التلفزيوني والاذاعي، ط1، دار أسامة، الأردن، ص88

18. كامل الطراونة (2014) مهارات الحوار التلفزيوني والاذاعي، ط1، دار أسامة، الأردن، ص88- 89

19. سلاف شهاب الدين، (2019) أثر التواصل غير اللفظي في الإبانة والتواصل، نماذج تطبيقية ومقولات كلية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت كلية الآداب، فلسطين، ص17

20. عماد فاروق، محمد صالح (2009) أساليب الاتصال غير اللفظي وزيادة فاعلية الجماعات الصغيرة، دراسة مطبقة على عينة من أعضاء الجماعات الطلابية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، ص13

21. عماد فاروق، محمد صالح (2009) أساليب الاتصال غير اللفظي وزيادة فاعلية الجماعات الصغيرة، دراسة مطبقة على عينة من أعضاء الجماعات الطلابية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، ص4

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

الوجود الإغريقي في شرق ليبيا و أثره السياسي والاقتصادي(361- 322 ق.م)

[1] أ. نعيمة على البحباح، [2] د.مريم سليمان هويدي.

1. محاضر بقسم التاريخ- كلية الآداب- الجامعة الأسمرية الإسلامية.

2. قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية-naemah.17.3@gmail.com

الملخص

المطلع على تاريخ ليبيا القديم يدرك حقيقة مفادها أن ليبيا كانت محط رحال الشعوب القديمة أسسوا مدهم فيها، والإغريق من تلك الشعوب جاءوا كمهاجرين مسالمين بحثاً عن أرض خصبة تعوضهم عن أرضهم الجبلية، وتحسن أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رحب الليبيون بالوافدين وعاشوا معاً، ولضمان ثراء الإغريق استولوا على الأراضي الزراعية واستنزفوا موارد البلاد وثرواتها ليس لصالح سكانها وتطوير اقتصادهم، إنما لصالح تطوير اقتصاد الإغريق، وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على السكان المحليين من الناحية السياسية والاقتصادية.

وتكمن أهمية الدراسة في محاولة لمعرفة ظروف استقرار الإغريق في جزء من ليبيا والمتمثل في الشرق الليبي، وتوضيح مدى الأثر السياسي والاقتصادي الإغريقي على العنصر المحلي.

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: الإغريق، إقليم المدن الخمس، السياسة، الاقتصاد.

The Greek Presence In Eastern Libya And its Political And Economic Impact

[1]Mr. Naema Ali Albahbah, [2]Dr. Maryam Sulyman Huwaidi.

1.Department of History, Faculty of Arts, Asmarya Islamic University, Zliten, Libya.

2. Department of History, Faculty of Arts, Asmarya Islamic University, Zliten, Libya.

Abstract

Those who are familiar with the ancient history of Libya realize the fact that Libya was the place of travel for the ancient peoples, who established their rule in it, and the Greeks from those peoples came as peaceful immigrants in search of fertile land to compensate them for their mountainous land, and to improve their political, economic and social conditions. The Libyans welcomed the arrivals and lived together, and to ensure the wealth of the Greeks They seized agricultural lands and drained the country's resources and wealth, not for the benefit of its population and the development of their economy, but rather for the benefit of developing the economy of the Greeks, and it was natural for this to be reflected on the local population in all political and economic aspects.

The importance of the study lies in an attempt to find out the conditions of the settlement of the Greeks in a part of Libya represented in the Libyan East, and to clarify the extent of the Greek political and economic impact on the local element.

Keywords:None

المقدمة

المطلع على تاريخ ليبيا القديم يدرك حقيقة مفادها أن ليبيا كانت محط رحال الشعوب القديمة أسسوا مدنهم فيها، والإغريق من تلك الشعوب جاءوا كمهاجرين مسالمين في البداية؛ بحثاً عن أرض خصبة تعوضهم عن أرضهم الجبلية، وتحسن أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رحب الليبيون بالوافدين وعاشوا معاً لبضع سنين حيث استقروا أولاً في منطقة أزيريس في ضيافة قبيلة الجيلجامي منذ عام 637 ق.م، وتمكنوا من تأسيس أول مستوطنه لهم عام 631 ق.م، ولضمان ثراء الإغريق استولوا على الأراضي الزراعية، واستنزفوا موارد البلاد وثرواتها ليس لصالح سكانها وتطوير اقتصادهم، إنما لصالح تطوير اقتصاد الإغريق، وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على السكان المحليين من الناحية السياسية والاقتصادية وهذا ما دعي لاختيار هذا الموضوع لدراسته اضافة إلى الأسباب التالية:

- الرغبة الملحة في التّعرف على تاريخ ليبيا القديم.
- لتوفر معلومات سابقة عن الموضوع للباحثة شجعت على البحث فيها ودراستها؛ لإدراك خفاياها بتوجيه وإشراف مختص في التاريخ الإغريقي.

مشكلة الدراسة:

تحددت إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي وهو: أكان للسياسة التي اتبعها الإغريق اتجاه السكان المحليين أثر في مدى تقبلهم أو رفضهم للوافدين؟. وعليه تحددت عدة تساؤلات للإجابة على هذه الإشكالية وهي:

- ما طبيعة وظروف استقرار الإغريق في ليبيا؟
- كيف أستقبل الليبيون الإغريق عند قدومهم؟ وما مقدار استفادة السكان المحليين من الوافدين؟
- هل كانت العلاقة بين السكان المحليين والوافدين ودية بشكل دائم؟ أم أنها كانت متأرجحة بين الود والمسالمة والعدائية، مما ترتب عليها نتائج انعكست على الطرفين؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية أولاً في محاولة لمعرفة ظروف استقرار الإغريق في جزء من ليبيا والمتمثل في الشرق الليبي.

توضيح مدى الأثر السياسي والاقتصادي الإغريقي على العنصر المحلي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- إبراز مدى التأثير والتأثر بين الليبيين والشعوب الوافدة إليهم.
- تسليط الضوء على أهم نقاط تعامل الإغريق مع السكان المحليين.

الدراسات السابقة:

-دراسة بعنوان "أوجه التشابه والاختلاف بين الاستيطان الفينيقي والإغريقي في ليبيا القديمة"، لراضية بن خليفة (2009)، حيث ساهمت هذه الدراسة في تزويد معلومات قيمة، فضلاً عن الإرشاد إلى المراجع ذات الأهمية بالنسبة لموضوع البحث، ومع ذلك فإن هذه الدراسة يلاحظ فيها اسهاب في بعض الجوانب ونقص في الجوانب الأخرى وخاصة التأثيرات.

-دراسة أخري بعنوان: الاوضاع السياسية في مدينة قوريني وأثرها على القبائل الليبية (631-

322ق.م), (رسالة ماجستير غير منشورة), الأكاديمية الليبية طرابلس, 2001م، قدمت هذه الدراسة معلومات وافية حول الوجود الإغريقي في ليبيا، ولكنها لم تتناول التأثيرات بشكل وافي.

منهجية الدراسة:

لقد ارتكزت هذه الدراسة على المنهج التاريخي بأدواته القائم على التحليل والمقارنة متى اقتضى ذلك؛ من أجل تقديم دراسة أكاديمية علمية سليمة من خلال المعطيات التاريخية التي تطرقت إلى الاستيطان الإغريقي في ليبيا.

واقتضى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة جوانب.

الجانب الأول: عوامل خروج الإغريق من بلادهم واستقرارهم في ليبيا.

الجانب الثاني: وصول الإغريق إلى ليبيا وإنشاء مستعمراتهم.

الجانب الثالث: الأثر السياسي والاقتصادي المترتب على الوجود الإغريقي في الشرق الليبي.

الجانب الأول

عوامل خروج الإغريق من بلادهم واستقرارهم في ليبيا.

1. عوامل خروج الإغريق من بلادهم:

امتدت حركة الاستيطان الإغريقي من البحر الأسود شرقاً حتى جنوب إيطاليا غرباً، من تراقيا شمالاً حتى سواحل البحر المتوسط جنوباً ولهذا الاستيطان دوافع عديدة أهمها:

أ- العوامل الخارجية:

جاءت هذه العوامل كنتيجة حتمية لتدهور وسقوط ممالك الشرق القديم، خاصة بعد تدهور السيطرة الفينيقية على مياه شرق البحر المتوسط، والتي كانت تحد من النشاط البحري والتجاري فيه، وانهيار الحضارة الإرامية في بلاد الشام وفينيقية على يد الأشوريين؛ وبسقوط هذه القوة أصبح هناك فراغ سياسي كبير في الشرق الأدنى القديم (الأثرم،2001: 107)،ولم يعد ينافس الإغريق كقوة بحرية سوى قرطاجة تلك المستوطنة التي أنشأتها مدينة صور على ساحل المغرب القديم، كما تقلص نفوذ وادي النيل الخارجي؛ إثر فقدان ممتلكاته في بلاد الشام؛ ولم يعد تلك القوة المرهوب جانبها؛ نتيجة للاضطرابات الداخلية وضعف السلطة المركزية (الناصري،1994: 151)، ولم يكن في آسيا الصغرى سوى دولتا فريجيا وليديا؛ حيث دمرت القبائل الكميرية القادمة من مناطق الإستبس فريجيا (مكاوي ،1979: 107)، وارتبطت دولة ليديا بعلاقات صداقة وتعاون مع الإغريق، ولم يكن الفرس من القوة ما يمكنهم من السيطرة على شرق البحر المتوسط (حسين،1995: 128). وبذلك أصبح البحر المتوسط مفتوحاً أمام الإغريق على مصرعيه بلا منازع.

ب- العوامل الداخلية:

من أهم العوامل الداخلية التي دفعت الإغريق للخروج من بلادهم التالي:

العوامل السياسية:

كان للدافع السياسي تأثير كبير على حياة الإغريق، وتجسد هذا التأثير في إسقاط الإغريق للنظام الملكي مع بداية القرن الثامن قبل الميلاد، وإقامة حكومة أرستقراطية أخذت تسيطر على الأراضي الزراعية، فضلا عن انبعاث الصراع بين الطبقة الأرستقراطية والديمقراطية، و حتى يحافظ الارستقراطيون على مكانتهم ونفوذهم عملوا على

تشجيع، وتنظيم حركة الهجرة السكانية على مختلف شرائحهم، وخاصة المناهضة لحكمهم مما ساعد على بقاء الحكم الأرستقراطي فترة أطول (مكاوي،1979:108).

تطلع طبقة التجار الأرستقراطيين لأن يكون لهم موطأ قدم في المستعمرات الجديدة، مع المحافظة على مميزاتهم التي عهدوها في بلادهم، وبطبيعة الحال العمل التجاري ورعاية مصالح الطبقة الأرستقراطية تحتاج إلى اليد العاملة في نقل البضائع وحملها، وشحن السفن وتفريغها (مكاوي ،1979: 108)، وهكذا أصبح المجال مفتوحاً أمام العاملين من العامة، الأمر الذى شجع الكثير منهم على الهجرة إلى مدن جديدة لتوفر فرص عمل فيها وبأجر أفضل من أرضهم الأم، وهذا الوضع جعل العوام يشعرون بوجودهم وكيانهم وأمنهم، وأنهم قادرون على خوض غمار التجربة السياسية، ولاسيما في أواخر الحكم الأرستقراطي (السائح، 1998: 76).

العوامل الاقتصادية:

يعد الدافع الاقتصادي محور أساسي في حياة الدول والشعوب قديماً وحديثاً لتغيير مسار حياتهم، والإغريق من الشعوب التي كانت تعاني نقصاً في مواردها الاقتصادية لعدة أسباب منها:

1- طبيعة أرضهم الجبلية التي لم تترك سوى سهول ساحلية ضيقة وفقيرة نسبياً؛ لا تصلح لإنتاج كافة المحاصيل الزراعية وخاصة القمح الذي كان يعد الغذاء الأساسي للإغريق؛ لعدم احتفاظ التربة بالمياه، ولحدوث كثافة سكانية عالية على مر السنين، وكان ذلك أحد الأسباب الدافعة لبحث الإغريق على أراضي صالحة للزراعة، وهذه الظاهرة واضحة لاستعمار الإغريق في ليبيا (الأثرم، 2001: 108).

2- رغبة الإغريق في التوسع التجاري وإيجاد أسواق جديدة لبيع منتجاتهم، وحاجتهم للمواد الخام اللازمة لصناعتهم المتطورة مثل الفضة والنحاس والقصدير، وجلود الحيوانات المفترسة، وريش النعام مما دفعهم للانتشار في المناطق الكثيرة من العالم القديم بما فيها ليبيا، بالإضافة إلى إلمام الإغريق بمعلومات جغرافية على الملاحة البحرية، وتطور صناعة السفن شجعهم على الهجرة (حسين، 1995: 128).

العوامل الاجتماعية:

إذا انعدم التمتع بالحقوق المتساوية بين شرائح المجتمع انحرفت العدالة الاجتماعية عن مسارها الطبيعي في أي زمان ومكان، وكان ذلك أرض خصبة لطبيعة المجتمع بصفة عامة، والمجتمع الإغريقي ليس بمعزل عن ذلك، فقد كان مجتمعاً طبقياً شمل عدة طبقات وهي: الطبقة الأرستقراطية التي تتمتع بكافة الحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية، وطبقة الصناع، والتجار المتمتعة بحق تطوير مواردها المهنية، ولا يحق لها المشاركة في الجانب السياسي، وطبقة الفلاحين الكادحين والرقيق المحرومين من أي حقوق في مجتمعهم، وهذا التباين بين الطبقات أدى إلى حدوث صراعات ونزاعات فيما بينها؛ فكان ذلك دافع للمضطهدين الذين سلبت حقوقهم للبحث عن أراضي جديدة تمنحهم القوة والعيشة الكريمة، ولاسيما أن مكانة الإغريقي الاجتماعية كانت تقاس بما يملك من أراضي وأموال، وفي ظل هذه الظروف كانت الهجرة أفضل خيار لأولئك المقهورين للهروب والهجرة إلى مناطق بعيدة

سعياً وراء رزقهم وشراءً لحريتهم (بن خليفة، 2009: 77)، فضلاً عن بعض القوانين والأنظمة التي كانت تكبل الإغريق ودفعتهم للهجرة من أهمها ما يلي:

نظام الإرث (الوراثة): وهو توريث الأبن الأكبر الأرض الزراعية حفاضاً على حجم الملكية الزراعية، وترك الأبناء الأخرين دون ميراث، ما دفع بقية الأبناء البحث عن أملاك تعوضهم ميراثهم المفقود (الناصري، 1994: 153).

نظام الدين: ترتب على السياسة المتبعة من قبل الأسر الأرستقراطية تضيق الخناق على المعدمين من الإغريق، وسوء أوضاعهم المادية فلم يكن أمام هؤلاء سوى الاستدانة من الأغنياء، على أن يتم ردها في وقت محدد يتم الاتفاق عليه؛ ونظراً لعدم تمكن أولئك المضطهدين من سداد ديونهم المتراكمة فقدوا حريتهم وأصبحوا رقيقاً (الأثرم،2001: 107)، ولم تقتصر العبودية على الشخص المدين فقط، وإنما شملت كافة أفراد أسرته فلم يكن أمام هؤلاء من منفذ يخلصهم من نير العبودية، ويحقق لهم حياة كريمة سوى الهجرة (الناصري، 1994: 152).

2- عوامل استقرار الإغريق في ليبيا: لا يمكن لأي هجرة أن تستقر في أرض غير أرضها إلا إذا توفرت عدة شروط تمكنهم من الاستقرار فيها، وإنشاء مستوطناتهم، والإغريقي عند هجرته من بلاده كان يختار البلدان المناسبة لاستقراره والتي يمكن تتبع عوامل استيطانه في ليبيا على النحو التالي:

الفراغ السكاني:

عاشت ليبيا فراغاً سكانياً كبير اً قبيل وصول الإغريق إلى ليبيا، نتيجة الحروب الطويلة التي كانت القبائل الليبية تخوضها ضد ملوك وادي النيل منذ الألف الثاني قبل الميلاد، حتى المنتصف الألف الأول قبل الميلاد، ويتضح ذلك من خلال ما احتفظت به النقوش المصرية على جدران المعابد والمقابر المصرية، خاصة معبد الكرنك الذي رصد أرقام كبيرة لعدد القتلى من الليبيين بما يتراوح بين 12 و 13 ألف قتيل في الحرب الواحدة، وإن كان هذا الرقم مبالغ فيه (الجراري، 1986: 91)، ولكن من المعروف أن الحروب الطويلة تدفع بالسكان إلى الهجرة، والابتعاد عن ساحات القتال، ويبدوا أن القبائل الليبية أثرت الابتعاد عن المناطق الساحلية، ويتضح ذلك من مناطق استقرار بعض القبائل الليبية وفق ما ورد عند هيرودوت منها أن قبيلة الغيلغامي(Al-Gilgami) يسكنون بعيداً عن البحر، وأن الكريتيين يسكنون على الساحل، والأسبوستاي (Aspostae) سكنوا وراء الموقع الذي تأسست فيه قوريني(هيردوت، 2003، ف 169، 170: 117) .

الفراغ السياسي:

عاش الليبيون في بلادهم في ظل النظام القبلي، قبائل متفرقة كل قبيلة تعيش في إقليم خاص بها، يسودها حالة من التفكك والصراع القبلي على المراعي ومصادر المياه، يدير شؤون القبيلة شيخها، ويساعده في ذلك مجلس يضم كبار رجال القبيلة، في ظل هذا النظام السياسي عاشت كل قبيلة مستقلة عن القبيلة الأخرى، وفي ظل هذه الظروف استمرت خلافات القبائل الليبية، ووجد الإغريق أرضاً خصبة للاستقرار في ليبيا، وإقامة مستعمراتهم (الناضوري،1993: 222).

الموقع الاستراتيجي:

تمتعت ليبيا بموقع استراتيجي مميز كان عاملاً مشجعاً لإستيطان الإغريق، فموقعها على الجزء الجنوبي للبحر المتوسط أعطاها أهمية بالنسبة للبحر نفسه، فالمسيطر على شواطئ ليبيا يمكن أن يسيطر بأسطوله على جميع السفن التجارية المارة به، ويحول دون وصول سفن أعدائه إلى الشواطئ الليبية والوصول إلى جنوب ليبيا، حيث يوجد إقليم الجرامنت اللذين اشتهروا بتجارة القوافل مع أواسط افريقيا، فضلاً عن بضائعهم التي كانت مطلباً لشعوب البحر كافة، كما أن المسيطر على المناطق الساحلية يمكنه السيطرة على التجارة البحرية والبرّية معاً، إضافة إلى أن هذا الموقع قد حبا ليبيا بمُناخ معتدل، وشمس مشرقة معظم أيام السنة، وهذا المُناخ يناسب الإغريقي لكونه قريباً من مُناخ طبيعة بلاده الأصلية (بن خليفة، 2009: 83).

الجانب الثاني

وصول الإغريق إلى ليبيا و إنشاء مستعمراتهم

أولاً- وصول الإغريق

أعتاد الإغريق استشارة وحى الإله أبوللون(Apollon)(؟) في مدينة دلفي قبل الإقدام على القيام بأي أمر في حياتهم، ولاسيما فيما يتعلق بأمر تأسيس مستعمرة، أو حدوث اضطراب في أي مدينة إغريقية؛ لذلك توجه قسم من أهل جزيرة تيرا إلى بلاد الإغريق لاستشارة كاهنة أبوللون، وقد تعددت الروايات حول هذا الأمر وأول هذه الروايات تلك التي تحدثت عن توجه قسم من أهل تيرا بقيادة ملكها إلى الموحى لسوء أوضاعهم الاقتصادية، فكانت المشورة هي التوجه إلى ليبيا وإنشاء مستعمرة فيها بقيادة باتوس(Patos)(أرسطو طاليس)، ومغادرته ورفاقه البالغ عددهم 200 راكبٍ على متن سفينتين من ذواتِ الخمسين مجدافاً (جودتشايلد، 1999: 433)، وتتفق الرواية الثانية مع الأولى في أمر تقلد باتوس أمر قيادة المهاجرين بناءً على مشورة الكاهنة، ولكنها اختلفت عنها في كون ملك جزيرة تيرا هو الذى قصد الموحى في أمر لم يفصح عنه، فأمرته الكاهنة بتأسيس مستعمرة في ليبيا، ونظراً لكبر سنه وخشيته على نفسه من تعب السفر رجح باتوس الذى كان يرافقه للقيام بهذه المهمة، ورواية ثالثة تقول: أن باتوس قصد دلفي لاستشارة الكاهنة في علاجه من مرض التأتأة، فأشارت عليه بتأسيس مستوطنة في ليبيا (شامو، 1990، : 108 -110). يلاحظ اختلاف الروايات إلا أن جوهرها واحد وهو قيادة باتوس المهاجرين، وتأسيسه أول مدينة إغريقية في ليبيا.

غادر باتوس ورفاقه جزيرة تيرا(Terra) بعد اتخاذهم دليلاً يدعى كوروبيوس(Corobius) من جزيرة كريت حتى يرشدهم إلى ليبيا، حيث وصل بهم إلى جزيرة بلاثيا القريبة من ليبيا، واستقروا فيها لمدة سنتين فلم يطب لهم المقام، وقفلوا راجعين إلى بلادهم، فلم يسمح لهم بالنزول على شواطئ الجزيرة؛ وفقا للقانون الإغريقي من يغادر بلاده لإنشاء مستعمرة لا يعود إلا بعد تأسيسها، لذا اتجه قسم منهم إلى دلفي من جديد؛ لإخبار الكاهنة أن المكان الذي وجهتهم إليه أرضه جدباء فأكدت لهم الكاهنة أن ليبيا وفيرة الخيرات، وأنهم استقروا في المكان الخطأ، ولذلك عليهم الوصول لليبيا، فأبحروا باتجاه جزيرة كريت حيث تعرفوا على بحار أخبرهم أنه زار ليبيا من قبل، واصطحبوه معهم لا رشادهم، ووصلوا

منطقة أزيريس((Aziris)عام 637 ق.م (غميض،2001: 61)، حيث استقبلهم الليبيون بالحفاوة والترحاب وسمحوا لهم بالاستقرار فى أراضيهم وحدث انسجام وتفاعل بين العنصرين، ولا أدل على ذلك من مجاملة النساء الإغريقيات للنساء الليبيات بالامتناع عن أكل لحم البقر لقدسيته، وتقديس الإله المحلي أوزير (Osiris)بالصيام، وقيام علاقات مصاهرة بين الطرفين كزواج أحد الإغريق من ابنة رئيس قبيلة الجيليجاماى الذى اشترك مع غيره من الفرسان الليبيين فى السباق للفوز بالارتباط بابنة الزعيم، ولكن يبدو أن طابع الود بين الطرفين قد توتر قليلاً بعد مضى ست سنوات من الوئام ؛ إذ سعى المستوطنون الإغريق إلى إنشاء معبد لمعبودهم أبوللو ن وحيث أن إزيريس هى مركز عبادة الاله أوزير فضلاً عن اختلاف طقوس العبادتين، هو ما دفع قبيلة الجيليجاماى الليبية لتنظيم أمر انتقال الإغريق من إزيريس إلى منطقة أخرى، وهو الموضع الذى عرف باسم قوريني ليوسسؤا فيها أول مستعمرة إغريقية عام 631 ق (بازامه، 1973: 83). ولذلك يمكن القول أن سبب توتر العلاقات بين الإغريق والليبيين كان أساسه ديني.

ثانياً- إنشاء المستعمرات الإغريقية

1- مدينة قوريني (شحات الحالية):

عندما قاد الليبيون الإغريق إلى المكان الذي أسسوا فيه مدينتهم قالوا لهم " أن السماء هنا مثقوبة" أى أنها تمطر بشكل مستمر، وبالتالي تمتع الموقع بوفرة المياه وخصوبة التربة (شامو، 1990: 145)، الأمر الذي شجع الإغريق على الاستقرار ، وتأسيس أول مستوطنة لهم بقيادة باتوس الأول مؤسس الأسرة الباتية، وقد دام حكم هذه الأسرة طيلة ثمانية أجيال كان أربعة منهم يدعون باتوس وأربعة يدعون أركيسيلاوس ، وانتهى حكم هذه الأسرة سنة 440 ق.م (غميض، 2001: 62)، والجدير بالذكر هو ما أن اعتلى العرش باتوس الثانى (Battus II)عام 583 ق.م، حتى قاومته القبائل الليبية؛ لاستقطاعه الأراضي الزراعية من ملاكها الليبيين ومنحها إلى الإغريق، ما دعا زعيم الليبيين أدكران لطلب مساعدة الملك المصرى ابريس الذى نفذ جيشاً لنصرتهم عام 570 ق.م، والتقى بقوات الإغريق عند منطقة ثيستس القريبة من قوريني انتصر فيها الإغريق (الأثرم، 1988: 36-45).

2- مدينة باركى (المرج):

تعد مدينة باركى أكبر منافسة لمدينة قوريني ولا يعرف تحديدا متى أنشئت سوى ما ذكره المؤرخ الإغريقي هيرودوتس بأنه في عهد رابع ملوك قوريني أركسيلاوس الثانى570 (Arcesilaus II)) ق.م – 550 ق.م(نشب خلاف بينه وبين أخوته، حدا بهم إلى ترك المدينة، وإنشاء مدينة أخرى لهم هى باركى (هيردوت، 2003، ف 160: 111).

3- تاوخيرا (توكره الحالية):

يذكر أن مؤسسي مدينة تاوخيرا كانوا من قوريني، وأنه إزاء تزايد عدد الوافدين الإغريق أنشئت عدة محلات قريبة من الشاطئ كانت تلك التي أنشت تاوخيرا على موقعها، ويرجح أن مدينة باركى قد بسطت نفوذها على تلك المحلات ووسعتها (نصحي، 1970: 82).

4- بطلوليمايس (طلميثة):

عندما تطور نشـاط مدينة باركى التجارى أملت الحاجة عليها بناء ميناء لتصـدير حاصـلات إقليمها، وبمرور الزمن أصبح الميناء يكتظ بالمهاجرين الإغريق الذى أخذ يتسع شيئا فشيئاً إلى أن أصبحت مدينة كبيرة عرفت باسم بطوليميس نسبة إلى مؤسس الاسـرة البطلمية بطليموس الأول-367 (Ptolemy I) 283) ق.م ((زوبي، 2008: 105).

5- يوسبيريدس (بنغازي):

أسـسـت مدينة يوسـبيريدس في الربع الأخير من القرن السـادس قبل الميلاد، وتشـير الكشـوفات الأثرية أنها أنشـئت أولاً عند الطرف الشـمالي لسـبخة السـلماني الحالية، حيث كانت آنذاك مسـتنقعاً متصـلاً بالبحر يتيح للسـفن الشـراعية الإبحار فيه (خشيم، 1975: 75).

6- أبولونيا (سوسه):

أنشـأ أغريق قوريني ميناء لهم فى موقع قريب من مدينتهم؛ حتى يكون حلقة وصـل بين قوريني ودول البحر المتوسـط؛ ولتتم من خلاله عمليات التصـدير والاستيراد (البرغوثي، 1971: 262).

وقد عرفت هذه المدن في التاريخ باسـم المدن الخمس أو بنتابوليس (Pentapolis)،عاصمتها قوريني، فـالكلمـة اليونـانيـة بنتـا: تعني خمسـة وبوليس: تعني مدينة، وهو تقسـيم إداري يعني إقليم المدن الخمس، ويعتقد أن هذه التسـمية ظهرت في العهد الروماني أي بعـد مـا أصـبحـت هـذه المـدن مقـاطعـات رومـانيـة(البحباح، 2014: 180) .

الجانب الثالث

الأثر السياسي والاقتصادي المترتب على الوجود الإغريقي في الشرق الليبي

أولاً- الأثـر السيـاسي:

كـانـت ليبيـا خلال تلـك الفترة من التـاريخ مسـرحاً دولياً لصـراع رهيب، حيث كانت جميع أطراف الصـراع الدولي في تلك الفترة من اغريق وغيرهم - مثل فينيقيين وفُرس ورومانيين- يتنـازعون فيمـا بينهم من أجل التوسـع وفرض السـيطرة عليها، وذلك لأن ليبيا تمثل مجالاً حيوياً لجُل الأطراف المتنازعة، فهي موئل الأغنـام والمراعي الفسـيحـة، والميـاه الوفيرة والتربـة الخصبة التي تفيض بالغلال، لا سيما الذهب الأخضر (السـلفيوم) الذي يمثل مورداً هاماً للإغريق، وحين وفد الاغريق إلى ليبيا من مناطقهم التي تشـهد قلاقل واضـطرابات سـياسـية، فإنهم عملوا على نقل تلك الاضـطرابات والقلاقل إليها، يتضـح ذلك من خلال الصـراع القرطاجي الاغريقي على الأرض الليبية حيث رغب كل طرف منها في التوسـع على حسـاب الأخر، حيـث وصـل الاغريق إلى معظم شـواطئ البحر المتوسـط، وأسـسـوا مسـتعمراتهم على شـواطئه، ولم يقتصـر الأمر على تأسـيس المسـتعمرات فقط، وإنما نـافسـوهم على التجـارة البحريـة والبريـة، إلى جـانـب ممارسـتهم لأعمال القرصـنـة في حوض المتوسـط، ومضـايقـة السـفن التجارية وعرقلتها؛ مما أدي الى صـراع بين الإغريق والفـينيـقيين (بن خليفـة، 2009،187،186).

وفي ظل السـيادة الإغريقية اتسـم النظام السـيـاسـي في المسـتوطنـات الإغريقيـة بمرحلـة الاستقلالية أدبان فترة حكم الأسرة الباتية، ومؤسسها

باتوس الأول الذي نصب نفسه ملكاً على قوريني ، وتمتع بكافة السلطات الزمنية، واتبع سياسة حسن الجوار مع الليبيين، وخلال فترة الحكم الجمهوري زادت القلاقل والفوضى والصراعات بين الإغريق أنفسهم، وبين الإغريق والليبيين، ونظراً لحرمان المواطن الليبي من أي حقوق سياسية في المستوطنات الإغريقية، وتعرض موارده الاقتصادية للسلب والنهب من قبل الإغريق؛ خرج في ثورات مناهضة للحكم الإغريقي، مما أثر على القبائل الليبية، وأصبحت تعاني من عدم الاستقرار بسبب الحروب التي كانت تهددهم من حين إلى آخر (غميض، 2001: 85).

وبتتبع التسلسل الزمني في ليبيا يلاحظ أن العلاقات الودية بين الطرفين أخذت في التوتر في فترة حكم ثاني ملوك الأسرة الباتية أركيسيلاوس الأول583–599) (Arcesilaus I)ق.م(، وباعتلاء باتوس الثاني(570–583)(BattusIIق.م(عرش قوريني ازداد حدة العداء بين الطرفين (عبدالعليم، 1966: 56- 57)؛ نتيجة لوصول مهاجرين جدد من بلاد الإغريق إلى ليبيا، وانتزاع أراضي الليبيين، وتسليمها للمهاجرين الإغريق، مما أثار حفيظة هذه القبائل وشعورها بالظلم، خاصةً أن الأرض كانت تشكل شيئاً مهماً لدى القبائل الليبية من حيث الحياة الاقتصادية والاجتماعية (هيرودوت، 2003، ف 159: 110 - 111)، وبهذا لم يكن أمام القبائل الليبية سوى التصدي لهذا الزحف الإغريقي على أراضيهم، تارة يقودها بنفسه كالحملة التي نظمها الناسامونيس عام 414 ق.م ضد مدينة يوسبيريدس، وكاد المهاجمون يدكون أبواب المدينة المحاصرة لولا وصول أسطول من مدينة أسبرطة الإغريقية قدفته الرياح إلى الساحل الليبي فهب لنجدة المدينة المحاصرة (الأثرم، 2001:37)، أو بمساعدات خارجية كخروجه على الملك باتوس الثاني الذي سلب من الليبيين أراضيهم وسلمها للوافدين الجدد من الإغريق، حيث استنجد ملكهم أدكران بملك مصر أبريس الذى أرسل جيش لنصرتهم عام 570 ق.م, والتقى بقوات الإغريق عند منطقة ثيستيس القريبة من قورينى في اراسا كان النصر فيها حليف الإغريق، وترتب على الخلاف الذى حدث بين أركيلاوس الأول وأخوته؛ تحريض المنشقين عن السلطة الحاكمة لليبيين ضد شقيقهم الأمر الذى دفع بإركيلاوس بتوجيه قوة لمطاردة الليبيين الذين أجبروا على الهروب من أراضيهم حيث التقوا مع الجيش الإغريقي من الكريتين وتمكنوا من قتل حوالى سبعة آلاف من رجال المشاة ثقيلي العدة (هيرودوت، 2003، ف 160: 111).

ثانياً- الأثر الاقتصادي:

تنوعت الأنشطة الاقتصادية في إقليم المدن الخمس وتنوعت تأثيراتها السلبية والإيجابية، والتي يمكن تتبعها على النحو التالي:

1- على الصعيد الزراعي:

كان من نصيب الإقليم الشرقي لليبيا أن يصبح خلال الفترة الاغريقية من أغنى مناطق العالم أنداك، وذلك راجع إلى عدة عوامل من أهمها: وجود المُناخ الملائم، والأرض الخصبة، والموقع الجغرافي الممتاز، ويتأكد ذلك من كاهنة أبوللو ن في دلفي للمجموعة التي اختيرت من ثيرا لتأسيس مستوطنة في ليبيا بقولها: "ياباتوس لقد جئت من أجل الصوت، ولكن الرب فيفوس أبوللون يرسلك إلى ليبيا موئل الأغنام لتؤسس مستعمرة (بن خليفة، 2009: 179)،

وفي هذا إشارة واضحة لخصوبة تربة مناطق استقرار الإغريق، ولذا أهتموا بالنشاط الزراعي واعتبروه من الأنشطة الاقتصادية الأكثر اتساقاً مع طبيعة المنطقة، لحرمانهم من الزراعة في موطنهم نظراً؛ للطبيعة الجبلية التي تميزت بها، ولهذا وجهوا جُل عنايتهم لزراعة الأرض، ولم تذهب مجهوداتهم سدىً إذ كانت المنطقة سخية معهم نظراً لخصبها الدائم حيث يشير سترابون إلى أن قوريني إنما نمت وازدهرت بفضل جودة أراضيها وخصبها (الجراري، 1986 11-27)، ومما يدل على اهتمامهم وعنايتهم بالزراعة ما أظهروه من اجتهاد بالغ في جمع المياه سواء تلك المنسابة من الجبل، أو تلك الموجودة في جوف الأرض، ونقلهم لها عبر المناطق الجرداء، ولحماية محاصيلهم الزراعية سنو القوانين التي تقضي بإجبار الليبيين الخروج في حملات؛ للقضاء على الجراد وبيضه (بن خليفة، 2009: 131- 180).

وقد احتكر الإغريق زراعة القمح، وما زاد عن حاجتهم كانوا يصدرونه إلى بلادهم، لاسيما في عام 450- 323 ق.م حيث قامت تلك المستوطنات بإنقاذ جميع أمة الاغريق من المجاعة دون أن تتأثر حاجات السكان الإغريق الذين يتزايدون باستمرار، حيث زودت قورينا خلال تلك الفترة 43 مدينة إغريقية بالإضافة للقمح فإن زراعة الزيتون تعد ذات أهمية بالغة عند الإغريقي هي الأخرى، نظراً لاستعمالاته المتعددة في الطهو والعلاجات الطبية، حيث كان الزيت القورينى من أفضل الأنواع وأجودها (البحباح،2014: 182).

2- على الصعيد التجاري:

شهدت موانى المستعمرات الإغريقية حركة تجارة واسعة ونشطة فكانت صادراتها تنقل إلى مناطق شتى من حوض البحر المتوسط؛ لأنها بضائع ذات قيمة عالية، تمثلت في الحبوب، وزيت الزيتون، والسلفيوم المتعدد الاستعمالات، وكانت قيمة السلفيوم عالية جداً لدرجة أنه كان يساوي وزن الكمية منه فضة، وقد احتكر الإغريق هذا النبات وحرموا الليبيين منه، ولا أدل على أهميته من ظهوره على النقود الإغريقية في منظر يمثل الملك أركسيلاوس الثالث(Arcesilaus III)(529 - 515 ق.م) جالس يراقب وزن السلفيوم (البحباح، 2014: 183).

حيث أصبحت البضائع الأوربية سواء كانت الإغريقية أو ما جاورها في متناول الليبيين الذين كانوا يتولون نقلها إلى المناطق الداخلية عبر القبيلة الليبية الجرامنت مما حقق استفادة كبيرة لليبيين، كما أعطت دعماً للوجود الإغريقي بالبلاد (الجراري،1986: 9)، وتمثلت تلك الواردات في سلع الكتان والزجاج من مصر والأواني الفخارية، والرخام المستخدم في صنع التماثيل، وتزين المباني العامة، والأسلحة (الأثرم، 1988: 106- 109).

وكان للتجارة دور كبير في إنعاش الاقتصاد في بلاد الإغريق، حيث حملت إلى بلاد الإغريق كل ما يحتاجونه من أدوات معدنية، لاسيما السيوف والفؤوس، والأواني الفخارية، والزجاجية، والرخام، بالإضافة إلى صادرات المستعمرات الإغريقية المتمثلة في العطور حيث اشتهرت قوريني بالورد وبرائحته التي لم تكون تضاهيها رائحة أي ورد في مكانٍ أخر آن ذاك، حيث كان يصدر بكميات كبيرة لمختلف مناطق العالم

القديم نظراً؛ لاستعمالاته المتعددة عند القدامى، وكذلك الزعفران الطبي الذي كان من السلع ذات الأهمية الكبرى في تجارة المدن الخمس، والأخشاب لاسيما خشب الأرز النبيل، حيث كان يوجد منه في قوريني وأخواتها، وكان خشبه يصنع منه المنتوجات الخشبية الثمينة، إضافة إلى العسل وشمعه الذى كانوا يجنون منه أرباحاً كثيرةً(بن خليفة،2009: 185)، وكذلك عمل الاغريق بالتعاون مع القبائل الليبية على تنشيط حركة التجارة الداخلية فيما بينهم، كما عملوا على تسيير القوافل التجارية إلى عمق الصحراء، وتنظيم حركتها، بإنشاء مراكز أو محطات خدمية في الواحات، والتعهد بحمايتها بمساعدة القبائل الليبية كالمكاي والجرامنت، وبفضل انتعاش التجارة، واستخدام النقود، حرص الاغريق على سك عملة خاصة لكل مستعمرة إغريقية تنوعت من برونزية إلى فضية إلى ذهبية، وكان لكل مستعمرة نقش مميز على تلك العملة، لاسيما نبات السلفيوم، ورؤوس الآلهة(البحباح، 2014: 183) .

3- على الصعيد الصناعي:

نظراً لوفرة المواد الخام في إقليم المدن الخمس، وزيادة المردود الاقتصادي للمستعمرة الإغريقية أهتم الإغريق بعدة صناعات كان أهمها: صناعة زيت الزيتون في معاصر أعدها لذلك؛ لوفرة أشجار الزيتون في الإقليم، وصناعة النبيذ من العنب، والأواني الفخارية، وصناعة السفن الصغيرة لاستخدامها في نطاق المياه الإقليمية للمدن الخمس، كالصيد والتجارة، ولم يكن للمواطن الليبي أي مردود اقتصادي إلا بما يخدم مصلحة الإغريقي (بن خليفة، 2009: 132-134)، وهكذا عاش الليبي حالة من الحرمان الاقتصادي في ظل الوجود الإغريقي محروماً من أرضه، ومن إنتاجها، ومن تطوير صناعته.

مما سبق نستنتج أهم النتائج

من خلال دراسة موضوع الوجود الاغريقي في ليبيا، توصل هذا البحث إلى جملة من النتائج منها:

تمتع إقليم المدن الخمس بطبيعة جغرافية مميزة جعلته محط أنظار المستعمرين الإغريق.

تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية للإغريق في موطنهم الأم كان المحرك الرئيسي لحركة الاستعمار الإغريقي في ليبيا.

المعاملة الحسنة التي يسودها الود ساهمت في توطيد العلاقات بين الإغريق والليبيين، والحصول على المساعدة المحلية لتأسيس أول المستعمرات الإغريقية.

يمكن القول أن سبب توتر العلاقات بين الإغريق والليبيين كانت بوادره دينية، وتعززت بعوامل اقتصادية تمثلت في انتزاع الإغريق من الليبيين أراضيهم الزراعية مما كان له أثر كبير في توتر العلاقات بين الطرفين.

ازدهر النشاط الاقتصادي في المستعمرات الإغريقية وبلاد الإغريق؛ نتيجة لاحتكار المستعمر للمواد الخام، والمنتجات الزراعية، والمعدنية والمواد الخام , وتوظيفها كل ذلك لصالحها، وصالح موطنهم.

قائمة مصادر ومراجع الدراسة:

أولاً- المصادر:

-هيرودوت (2003): الكتاب الرابع من تاريخ هيرودوتوس، الكتاب السكيتى الكتاب الليبي، ت. الذويب، محمد المبروك، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

ثانياً- المراجع العربية والمعربة:

أولاً: المراجع العربية:

الأثرم، رجب عبد الحميد(1988): تاريخ برقة السياسي والاقتصادي من القرن 7 ق.م وحتى بداية العصر الروماني، منشورات جامعة قاريونس- ببنغازي، ليبيا.

1. " "(2001): تاريخ الإغريق وعلاقتهم بالوطن العربي، ط.2، منشورات جامعة قاريونس. بنغازي، ليبيا.

2. الناصري،أحمد السيد(1994): الإغريق تاريخهم وحضارتهم، ط.2، منشورات دار النهضة العربية، القاهرة.

3. بازامه، محمد مصطفي (1973): قورينا وبرقة، د.ن, د.م.

4. بن خليفة، راضية أبو عجيلة(2009): أوجه التشابه والاختلاف بين الاستيطان الفينيقي والإغريقي في ليبيا القديمة، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس ، ليبيا.

5. حسين، عاصم أحمد (1995): دراسات في تاريخ وحضارة البطالمة، ط2، د.ن، القاهرة.

6. زوبي، صلاح أشتيوي (2008): علاقة إقليم كيرينايكى بمصر فى العصر البطلمى (322 - 96 ق.م)، منشورات جامعة قاريونس- بنغازى، ليبيا.

7. السائح، إبراهيم (1998): تاريخ اليونان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

8. الناضوري(1993): المغرب الكبير- التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث، د.ن، د.م .

9. عبدالعليم، مصطفي كمال(1966): دراسات في تاريخ ليبيا القديم، المطبعة الأهلية، بنغازي.

10. مكاوي، فوزي (1979): تاريخ العالم الإغريقي وحضارته، دار الرشاد الحديثة.

11. نصحي، ابراهيم (1970): إنشاء قورينى وشقيقاتها، منشورات الجامعة الليبية، بيروت.

12. تانياً- المراجع المعربة:

13. بطرس ثريغه، يوحنا (2006): تاريخ قوريني، ت. الجربى، سليمان، إصدار مجلس الثقافة العامة, سرت، ليبيا.

14. جودتشايلد، ر.ج (1999): دراسات ليبية، ت. الميار،عبد الحفيظ. اليازورى،أحمد. منشورات مركز الجهاد الليبين، طرابلس، ليبيا.

15. شامو، فرنسوا (1990): الإغريق في برقة الأسطورة والتاريخ، ت. الوافي، محمد عبد الكريم، منشورات جامعة قاريونس- بنغازى، ليبيا.

ثالثا: الدوريات

1.البحباح، نعيمة علي (2014): " الإغريق في ليبيا "، مجلة الحضارة المصرية،ع9 .
Http://Journal-Egptian-Civilization.Blogspot.Com/2014/05/Blog

2.الجراري، محمد (1986): الغاية من تأسيس قورينا, مجلة البحوث التاريخية، ص 7- 22.

رابعاً- الرسائل العلمية

-غميض، على (2001): " الاوضاع السياسية في مدينة قورينى وأثرها على القبائل الليبية (631-322 ق.م)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

العصبية القبلية ودورها في ظهور المتنبئين وقيام حركات الردة من عام 10 هـ / 630م - 12 هـ / 632م

[1] د.سعد علي محمد أحميدة .

1. قسم الأثار الإسلامية – كلية السياحة والأثار – جامعة عمر المختار .

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: العصبية القبلية- الدولة الاسلامية – حروب الردة- القبائل العربية

الملخص

يدور هذا البحث حول دراسة موضوع العصبية القبلية ودورها في ظهور المتنبئين وقيام حركات الردة التي اجتاحت اماكن متفرقة من الدولة الإسلامية الناشئة قبيل وفاة النبي ، فقد ادعي عددا من زعماء القبائل النبوة وارتدوا بقبائلهم التي حركتها العصبية القبلية واتبعت مدعي النبوة مما حذا بالخليفة أبي بكر الصديق والذي تولي الخلافة بعد وفاة النبي أن يعمل علي محاربة قبائل الردة لكي تعود بتبعيتها من جديد لدولة المدينة .

Guarantees to improve rights and freedoms-Study comparison

[1] Dr. Mustafa Abdel Fattah Al-A0ribi.
1. Department of Islamic Studies- University of Benghazi.

Abstract

The This research revolves around the study of the subject of tribal nervousness and its role in the emergence of prophets and the rise of apostasy movements that swept separate places of the emerging Islamic state shortly before the death of the Prophet. The caliphate, after the death of the Prophet, should work to fight the tribes of apostasy, so that they may return to their subordination once again to the state of Medina.

Keywords:None

المقدمة

كان العرب قبل الإسلام في تناحر دائم، وحروب طاحنة لأتفه الأسباب، تحكمهم العصبية القبلية، والنعرات الجاهلية، كما كان بين الأوس والخزرج، إلى أن جاء الإسلام، فأطفأ تلك النار، فألف بينهم على أساس الدين والإيمان ، قال تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون) (آل عمران:103).

فالعصبية: هي مناصرة من يهمك أمره في حق أو باطل، وقد نهى الإسلام عن التعصب لأي رابطة غير رابطة الدين والعقيدة، واعتبر الحمية والتعصب لغير رابطة الدين دعوة جاهلية، كما في قوله صلى الله عليه وسلم : (قد أذهب الله عنكم عبِّيَّةَ الجاهلية وفخرها بالآباء مؤمن تقي وفاجر شقي والناس بنو آدم وآدم من تراب) الترمذي ، وقوله أيضا:

(من قُتِل تحت راية عِمِّيَّةٍ يدعو عصبية أو ينصر عصبية فقتلة جاهلية) رواه مسلم عبية : أي الكِبر. فالإسلام قَّرر حقيقة واحدة يتعامل الناس بها، هي رابطة الدين والأخوة، وأن التفاضل بينهم يكون بالتقوى، لا بالعرق، ولا بالجنس، قال تعالى : (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) (الحجرات:10)، فهذه الآية وأمثالها في القرآن تدل على أن النداء برابطة أخرى غير الإسلام، كالعصبية المعروفة بالقومية، وغيرها من الروابط لا يجوز.

ولقَدْ آخَى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار أُخوةً، قامَتْ ولأوَّل مَرَّةٍ في تاريخ العرب مقام أُخوَّة الدمِ والنسبِ، فقام الحبُّ والإيثارُ مقام العصبيَّة القبليَّة والحَمِيَّة الجاهِليَّة، فذابت كل العصبيَّاتُ وسقطت فوارِق اللون والدم والوطن، ولمْ يبق إلا حميَّة الإسلامِ، قال تعالى: (لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم إنه عزيز حكيم) (الأنفال:63).

وللعصبية القبلية، والنُّعرات الجاهلية، مظاهر كثيرة من أبرزها :

-الفخر بالأحساب والأنساب.

- الفخر بالانتماء إلى الأرض والعرق .

- الفخر بالانتماء إلى الأحزاب والقبائل

.التقسيم الطبقي للمجتمع.

.تعيير الآخرين في خَلْقهم وأشكالهم.

-نصرة أفراد القبيلة في الحق والباطل، كقول قائلهم : وما أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد.

وكما أن للعصبية مظاهر، فكذلك لها آثار سيئة، على الفرد والمجتمع، من أهمها:

- الوقوع في الحقد، والغل، والكراهية، والتباغض، والقطيعة بسبب التعصب للقبيلة، أو الجنس، أو النسب أو اللغة أو غير ذلك .

- إيقاع الوهن والتفكك في جسد الأمة الإسلامية.

- طمع الأمم في أمة الإسلام، لأنها أصبحت أمة ضعيفة الجسد بسبب هذا التمزق والتشرذم .

وتكمن أهمية الدراسة في إبراز مظاهر العصبية القبيلية التي كانت من أهم مظاهر تلك الفترة، وما لها من تأثير على المجتمع الاسلامي آنذاك في ظل الهيمنة القبيلية على زمام الأمور.

وجاء هدف الدراسة من أجل تسليط الضوء على ظاهرة اجتماعية كانت لها اعتبارات مؤثرة ومن خلال ذلك يحاول البحث إظهار كل ما يخص تلك الظاهر وما لها وما عليه. ومن هذا المنطلق تحاول اشكالية الدراسة من خلال عدة تساؤلات الاجابة عليها ومنها:

وما هي دوافع العصبية القبلية، وهل وجدت أرض خصبة لكي تنتشر بسرعة؟ وكيف كان ينظر اليها المجتمع الاسلامي؟ وما هو موقف القبائل العربية من العصبية القبائلية وهل أثرت فيها؟

المبحث الأول

دور العصبية في قيام حركة الردة

ظهرت العصبية القبلية (1) من جديد في أواخر حياة الرسول ﷺ ، وقد ظهرت هذه المرة في شكل جديد من خلال ردة عدد من القبائل عن الإسلام في أواخر حياة النبي ﷺ. (2) . حيث تعتبر حركة الردة (3) من أهم الحركات السياسية والدينية

التي عانت منها الدولة الإسلامية ، وهي ردة بعض القبائل عن تعليمات دولة الإسلام في المدينة ، فكانت الردة موجة اجتاحت معظم أنحاء الجزيرة العربية فقد شمل الارتداد عن الدين الحنيف قبائل الجزيرة العربية عامة ، ولم ينجُ من هذه الموجة إلا أهالي مكة والمدينة ، وقبيلة ثقيف في الطائف ، فلم تظهر الردة في أول الأمر في حياة الخليفة أبي بكر ﷺ بل حدثت في أواخر حياة النبي ﷺ، وهو لا يزال حياً وبين أصحابه في المدينة (4)

فكانت ردة هذه القبائل في مضمونها ردة سياسة, حركتها نزوات قبلية لكي تكون ردة دينية(5)، فبدأت هذه الردة التي حركتها العصبية في البداية بظهور حركة المتنبئين قبل وفاته -ﷺ-, ففي اليمن ظهر (الأسود العنسي) (6), وفي قبلية حنيفة باليمامة ظهر(مسيلمة الكذاب) (7)، وكانت نبؤه هؤلاء فتحًا جديدًا في عالم القبائل التي أخذت تتسابق في إظهار المتنبئين منها فيما بعد.(8). وبهذا انفرط العقد الذي قضى رسول الله-ﷺ- في تجميعه سنوات عديدة، وكانت العصبية القبلية هي أقوى البواعث على انقسامه، حيث أزرت العصبية القبلية هؤلاء المرتدين وقادتهم المهووسين بالزعامة (9) فهؤلاء المتنبئين هالهم وصرع لهم ما حققه الرسول -ﷺ- من نصر في الجزيرة العربية، فأردوا إن يجربوا حظهم في هذا الشأن, ومن هنا قاموا بدعوة قبائلهم لمؤازرتهم, ولما كانت العصبية القبلية لا تزال تحكم النفوس, فقد أقبلت هذه القبائل من كل فج عميق حتى تقف وراء أنبيائها(10). وظهر أثر الإسلام في الردة من أن المتنبئين لم يجدوا غير النبوة حتى يحققوا بها مآربهم، فكانت الثورة على قريش، ورغبة القبائل في حكم نفسها والعصبية القبلية من البواعث القوية على الردة، فكانت الردة ردة سياسية أكثر منها دينية. وظهرت قوة العصبية عند المرتدين أنّ أصبح لكل قبيلة أنبياءها الخاصين بها، سواءً كانوا من مضر أو اليمن, وإذا سارت بعض هذه القبائل حول متنبئ بعيد عن نسبها، فأمر ذلك يعود إلى المصالح الذاتية التي كانت تتحكم بهذه القبائل، أو عصبية للأحلاف، كما حدث من توجه طئ إلى نبي من قبيلة أسد. (11).

وعليه : فالردة نشأت عن خوف القبائل الوثنية من توسع سلطات المدينة ، وعن معارضة قبائل مسلمة لفكرة الخضوع للمدينة ، وعن رغبة البعض الآخر في إنهاء هيمنة المدينة المتمثلة في معاهدات عقدتها مع الرسول -ﷺ- انتهت بوفاته ، وعن العصبية القبلية بصورة عامة وعن المحافظة الدينية بصفة خاصة (12). وهناك دوافع للردة غير التي ذكرها الدوري : فنجد إن ردة بعض القبائل عن الإسلام ، ذلك لأنها تري في دفع الزكاة عملاً مهيناً لها ، فحركتها العصبية القبلية ، حيث اعتبرت دفعها للزكاة بمثابة ضريبة خضوع أو إتاوة(13)

لذا كان لقيام حركة الردة عدة دوافع وأسباب ، حيث انتشر الإسلام ولكن لم يكن هنالك الوقت الكافي لانتشاره بحيث يعم في كافة الجزيرة العربية ، فعندما وفدت وفود القبائل العربية معلنة إسلامها أمام النبي -ﷺ- فيبدوا أنه لم تكن القبائل كلها بل أشخاصاً يمثلونها ، وليست القبيلة بأسرها ، بل قد يكون بعض زعمائها ، وفي أغلب الأحيان يكون الوفد ومن يرأسه فقط ، ومهما يكن من أمر فإن دوافع دخولهم إلي الإسلام كانت مختلفة ، فمنهم من دخل الإسلام مصدقاً به قلباً وعقلاً ، ومنهم من دخله

طمعاً في امتيازاته التي كان يمنحها لأصحابه أو خوفاً من قوة الإسلام (14) وكان لموت الرسول-ﷺ- إيذانًا بانطلاق القبائل إلى وضعها السابق، فكانت بواعث روح القبلية العنيفة التي لا تؤمن بالقيادة الجماعية سببًا في خروجها على سلطان المدينة(15).

فالقبائل المرتدة : رأت في تولي أبي بكر الخلافة بعد وفاة النبي -ﷺ- واستمرار زعامة قريش ضربًا من الاستعباد تأباه الأنفة العربية، كما يضاف إلى ذلك أنّ القبائل العربية وحسب عرفها قد خضعت لشخص الرسول-ﷺ- ولن تخضع لأبي بكر, وما الوعود التي قطعتها هذه القبائل للرسول-ﷺ-, وإلا وعودًا شخصية، انتهت بوفاة الرسول-ﷺ- ولم يعد هناك ما يربطها مع خليفته أبي بكر من شيء. (16)

أما الخليفة فقد اعتبر خروج هذه القبائل عليه، هو خروج عن الدين والإسلام ويقضي إعادتهم إلى حظيرة الإسلام مهما كان التضحيات، وقد كان هذا الحزم من قبل الخليفة هو السبب المباشر في إعادتهم إلى حظيرة الإسلام كما سنرى فيما بعد. كما أحست قريش أن الردة موجهة إليها وإلى سلطانها بالدرجة الأولى، وقد جاء ذلك على لسان عمر لبعض الصحابة: "إنكم قلتم ما أخوفنا على قريش من العرب, إلا يقروا بهذا الأمر" فقالوا: "صدقت" فقال: "فلا تخافوهم, أنا والله منكم على العرب في أثاركم فأتقو الله فيهم"(17). لقد أظهرت القبائل حسدها لقريش منذ غزوة حنين, فقد أيقنت هذه القبائل أنّ الزعامة قد أصبحت بيد قريش لا محالة, وعبّر عن ذلك أبو ثواب زيد بن صحار أحد بني سعد بقوله :

فَأَصْبَحْنَا تَسَوَّقُنَا قُرَيْشٌ**سِيَاقَ الْعِيرِ يَحْدُوهَا النَّبِيطُ

وأعلنت القبائل حسدها وعصبيتها ضد قريش صراحة وكما أشرنا بعد وفاة رسول الله-ﷺ-, وجاء ذلك بصورة واضحة على لسان الشاعر الحطيئة:

أطعنا رسول الله ما كان بيننا ** فيا لعباد الله مال أبي بكر
أيورثها بكرا إذا مات بعده ** وتلك لعمري قاصمة الظهر(18)

وزاد من غضب هذه القبائل أولئك العمال الذين كانوا في خدمة دولة المدينة، فاعتبرتهم القبائل مصدرًا من مصادر الإزعاج وحدًا من سلطتها التي كانت تتمتع من بها قبل عندما كانت بكامل حريتها واستقلالها(19).

المبحث الثني

القبائل المرتدة

أشرنا أن حركة الردة بين القبائل كانت ردة عامة أو خاصة, وقد عمت هذه الحركة معظم أنحاء الجزيرة العربية ، ولم ينجوا إلا مكة والمدينة والطائف، أما مكة : فقام بها (سهيل بن عمرو) وحذر الناس منها, وفي الطائف : فقال (عثمان بن أبي العاص) : "يا معشر ثقيف لا تكونوا أخر العرب إسلاما وأولهم ردة" (20)، لقد ارتدت جميع القبائل ولم يبق على الإسلام إلا المدينة ومكة والطائف. (21) وجاء الصحابة إلى أبي بكر وقالوا له: إنّ العرب قد انتفضت عليك وأنك لا تصنع بتفريق الناس عنك شيئا, فأجابهم: "والذي نفس أبي بكر بيده لو ظنت إن السباع أكلتني بهذه القرية لنفذ هذا البعث الذي أمر رسول الله بإنفاذه"، قاصداً (بذلك إرسال أسامة بن زيد إلى الشام). (22) فقد كان حزم أبي بكر في مكانه وأثبت أنه بعيد النظر في ذلك, فكان بعث أسامه بمثابة حرب نفسية أكثر منها حرب فعلية, فقد أوحت

للقبائل المرتدة أن المدينة لا زالت تتمتع بقوة لها شأنها, وأنها مستعدة للقتال على جميع الجبهات. (23) أما في قتال المرتدين: فقد كان حزم أبي بكر في قتالهم أشد أعنف مما كان لبعثه أسامه, فعندما جاءه بعضهم يقرون بالصلاة ويمنعون الزكاة قال عمر: " يا خليفة رسول الله تألف الناس وأرفق بهم" ، فقال له ابوبكر: جبار في الجاهلية خوار في الإسلام بماذا أتألفهم بشعر مفتعل أم بقول مفترى هيهات هيهات, مضى النبي وانقطع الوحي, والله لأجاهدهم واستمسك بالسيف في يدي إن منعوني عقالًا كانوا ويدونه لرسول الله(24). فكما كان بعيد النظر في قتال المرتدين, كان أبي بكر بعيد النظر في عدم الترخيص لهذه القبائل بشيء من مبادئ الإسلام(25).

وهنا استعدّ أبوبكر للقتال, وكان أكثر ما يشغله ردة القبائل الحجازية (العدنانية) التي كانت حول المدينة، وهي قبائل أسد وغطفان ومرة وعبس وهوزان وسليم وبني عامر بن صعصعة وتميم وغيرها. وقبل بداية القتال جاءت وفود بعض القبائل تطلب الترخيص لها بعدم دفع الزكاة، إلا أنّ أبا بكر قد رفض ذلك، كما رأينا وجاء بعد ذلك بعض أقطاب تميم يطلبون خراج البحرين على عارض ذلك ولم ينل رجال تميم ما جاءوا من أجله(26). وانتشرت حركة الردة بين عموم القبائل العدنانية المحيطة بمكة والمدينة ، واليمانية القاطنة في بلاد اليمن والبحرين .

أولاً: ردة القبائل العدنانية :

1- ردة قبيلة بنو أسد: ارتدت قبيلة بنو أسد وحالفتها عددًا من القبائل القيسية، بالإضافة إلى قبيلة طيء، والتي كانت من اليمانية , وقد أزرت هذه القبائل قبيلة أسدا في ردتها لحلفًا كان قائمًا بينهما في الجاهلية، والتفت هذه القبائل حول نبي من قبيلة أسد وهو (طليحة بن خويلد الأسدي) (27) ، وكان اجتماع هذه القبائل عليه نابع من الدرجة الأولى من اعتبارات شخصية، ويظهر ذلك من مواقف هذه القبائل، فطئ وقفت عند حدودها ولم تتجاوزها عند بداية النزاع.(28)

أما غطفان فكانت العصبية القبلية هي التي أدت إلى ردتها, فقائدها عيينة بن حصن(29) : كان يقول: نبي من الحلفين (أسد وغطفان) أحب إليه من نبي من قريش، ومحمد مات، أما طليحة فهو لا يزال على قيد الحياة(30)، فكان كل من آزر بني أسد هو عصبية للحلف الذي كان يربطهما في الجاهلية، فسارع عيينة عند ظهور طليحة إلى تجديد هذا الحلف مع بني أسد, وهذا الحلف كان يضم أسداً وطيئاً وغطفان, وقبل البعثة النبوية اجتمعت غطفان على طيء وأزاحوا بعض بطونها عن مساكنها، ولما اجتمعت طيء على ذي الخمارين عوف الجذامى, أرسل إلى البطون التي هاجرت من مساكنها, وأعادهم إليها، فاشتد ذلك على غطفان, فما أن مات رسول الله -ﷺ- حتى قام عيينة وقال: "ما أعرف حدود غطفان منذ انقطع ما بيننا وبين أسد وأني لمجدد الحلف الذي كان بيننا في القديم ومتابع طلحة"(31). ومع أن عيينة قد ارتد عصبية لأسد, إلا أنه لم يكن مخلصًا لحلفائه فقد جاء إلى أبي بكر ومعه بعض رجالات غطفان يطلبون جعلًا ويكفون من وراءهم(32). كما ظهر عدم إخلاصه عندما ترك بني أسد في الميدان وحدهم، وقال لقومه هذا كذاب فولى من عسكره(33)، وما كان هذا الأحمق المطاع أن يخفى حقيقة أطماعه حتى أمام أبي بكر فقال له عندما أراد ضرب عنقه: يا خليفة رسول

الله أن الجميل أجمل، وقد كان رسـول الله -ﷺ- أعرف بي منك ولم يخف عليه شيء من أمري, ولقد خرج من الدنيا وإني المقيم على النفاق غير أني تائب إلى الله وإليك في يومي هذا, فاعف عني عفا الله عنك(34). أما طيء فلم تشترك إلا في بدء حركة الردة, واستطاع عدي بن حاتم(35) أن ينتزعها من حلفائها، إلا أن عصبية طيء قد ظهرت يوم بزاخة, عندما رفضت أن تقاتل بني أسد ورغبت في قتال قيس, وحاول عدي أن يقنعهم بقتال أسد إلا أنهم أصروا على ذلك, بل إن خيلهم كانت تلقي خيل أسد وفزارة فلا يقتتلون، وهنا قال لهم خالد بن الوليد: اصمدوا إلى أي القبيلتين أحببتم فقاتلو قيسًا(36).وتمكن خالد من القضاء علي ردة قبيلة أسد وأحلافها في يوم بزاخة (37) لقد قامت ردة أسد على العصبية، فكانوا يوم (بزاخة) ينادون إننا لا نعطي الدنية في ديننا أبدًا، ونحن أحق بالخلافة من أبي قحافة(38)، لقد آمنت أسد بطليحة عصبيةً وحسدًا، مع علمهم أنه كان كاذبًا لقد كان هذا المتنبي لا يصدق نفسه، بل يعتبر أنّ ما قام هو ضرب من السحر (39).

ولما كانت العصبية هي السبب في التقاء أسد وحلفائها حول طليحة، فقد كانت العصبية نفسها سببًا في القضاء عليه، فقد كانت مصالح القبائل رغم الحلف الذي يجمعها متباينة، ثم إن القيادة الموحدة اختفت عند هذه القبائل، فكانت القبائل تقاتل متساندة لكل منها قائد وراية، وهذا ما سهل على جيش المدينة أن يحطم هذه التحالف القبلي بسرعة فائقة، وحتى يكسر خالد من شوكة القبائل ويزيدها إذلالًا، رفض أن يقبل أحدًا من أسد - وغطفان - وهوزان - وسليم - وطيء، إلا بعد أن يأتوا بالذين مثلوا بالمسلمين فاضطرت القبائل أن تأتي بهم وهي صاغرة، فأحرق خالد بعضهم ورمى البعض الآخر بالحجارة، أما الفريق الثالث فرمى بعضهم من أعالي الجبال، والبعض الآخر في أعماق الآبار(40).

2- ردة قبيلة عامر بن صعصعة : ارتدت قبيلة عامر عن الإسلام، وكان سبب ردتها احتجاجًا منها على أخذ الزكاة ودفعها لقريش، فقد جاء ذلك على لسان " قرة بن هبيرة " لعمرو بن العاص: إن العرب لا تطيب لكم نفسًا بالإتاوة، فإن أنتم أعفيتموها من أخذ أموالها فستسمع لكم وتطيع، وإن أبيتم فلا أرى أن تجتمع عليكم(41). ولما رأت عامر أنّ الدائرة قد دارت على طليحة الأسدي في بزاخه جاءت إلى على وقالت: ندخل فيما خرجنا منه, فبايعهم على علي ما بايع عليه أهل بزاخه (42).

3- ردة قبيلة سليم : ارتدت قبيلة سليم عن الإسلام، فقد جاءت إلى أبي بكر في البداية تطلب منه أن يمدها بالسلاح لمحاربة المرتدين، فأمر أبو بكر لها بذلك, إلا أنها قلبت سيوفها بعد حصولها على الدعم من الخليفة أبي بكر على أهل المدينة، فبعث إليهم أبو بكر خالد بن الوليد فجعلهم في حظائر وأضرم عليهم النيران(43).

4- ردة قبيلة تميم : ظهرت الردة في قبيلة تميم في بطن بني يربوع وانقسمت ردتهم إلي قسمين ، فالأولي تمثلت في ردة (مالك بن نويرة) (44) والذي استخدم العصبية كشعار منادياً في قومه الامتناع عن دفع الصدقة، والثانية : تمثلت في ردة (سجاح اليربوعية) (45) وكان هدفها من الردة ادعاء النبوة وغزو المدينة المنورة.

فتمثل القسم الأول: من الردة في تميم في مالك بن نويرة الذي امسك عن دفع الصدقة ، وفرقها في قومه بني يربوع وقال في ذلك ابياتاً من الشعر :

فقلت : خذوا أموالكم غير خائف ....ولا ناظر فيما يجيء من الغد

فإن قام بالدين المحـــوق قائمـــاً.....أطعنا وقلنا الدين دين محمداً (46)

فأرسل الخليفة ابو بكر الصديق بخالد بن الوليد إلي بني يربوع لإتباعهم لمالك بن نويرة في الردة ، والتقي بهم في موضع يقال له البطاح ، فعرض مالك بن نويرة علي خالد بن الوليد إقامة الصلاة دون دفع الزكاة ، فلم يقبل منه ذلك ، مما تسبب في مقتله في سنة 11هـ/ 632م (47) وأسر زوجته وقومه بني يربوع(48)

وهنا نشير أن العصبية القبلية في بني يربوع كان لها دور كبير في ردة مالك بن نويرة عن دفع الزكاة والصدقة ، متحججاً بأن العهد الذي عقده مالك مع النبي -ﷺ- بدفع الصدقة والزكاة انتهي بوفاته -ﷺ-، وعمل علي تفريقها في قومه بني يربوع ، ولم يؤدها للخليفة أبي بكر .

أما القسم الثاني من ردة قبيلة تميم فتمثل أيضاً في بطن بني يربوع : من خلال الحركة التي قادتها سجاح اليربوعية ، وارتبطت هذه الحركة بردة مسيلمة الكذاب (49) فكانت سجاح مقيمة في قبيلة تغلب المسيحية عند أخوالها بني تغلب ، ثم أعلنت نبوءتها بعد وفاة النبي -ﷺ- (50)

ووجدت سجاح مساندة ودعم من أشراف قبيلة ربيعة علي غرار الهذيل بن عمران التغلبي – وعقة بن هلال النميري وسليل بن قيس الشيباني (51) كما وجدت دعماً من بعض أشراف قبيلتها بني تميم مثل مالك بن نويرة سيد بني يربوع ، ووكيع ابن مالك سيد بني مالك بن حنظلة ، حيث كانا موادعين لها (52) كما أنضم إليها شبث بن ربعي التميمي وجعلته مؤذناً لها(53) وكان سبب ادعائها للنبوة هو استغلالها لوفاة النبي وارتداد الكثير من القبائل بعد وفاته، فقد وجد الكثير من الزعماء بالنبوة كفكرة يمكن الاستفادة منها في اكتساب المزيد من الولاء والطاعة ، لذلك خرجت سجاح من بلاد تغلب بأنصارها لعلها بذلك تتحصل علي مكانة مرموقة بين قومها بني تميم ، خاصة ممن ارتد منهم ، وامتنع عن دفع الزكاة (54) فاستغلت سجاح هذه الظروف وأعلنت النبوة وقررت مهاجمة المدينة ومحاربة الخليفة أبي بكر والذي أصر من جانبه علي جمع الصدقة والزكاة لكونها ركن من أركان الإسلام وكذلك محاربة المرتدين(55) ومع إخفاقها في جمع تميم حولها، فقررت مهاجمة مسيلمة أولاً ثم غزو المدينة ثانيًا(56) وما إن اقتربت من اليمامة, حتى خشى مسيلمة أمرها وخاف أن يقع بين فكي كماشة جيش المسلمين بقيادة "شراحبيل بن حسنة"، وجيش "سجاح"، فرأى أنّ أسهل الأمرين إليه هو مهادنة شريكته في الكذب سجاح, فبعث إلى سجاح يعدها بنصف الأرض التي تبرع بها سابقا لقريش(57)، فوافقت سجاح بعد محادثات طويلة, والتقت وجهات نظرهم حول الزعامة، فطلب مسيلمة الزواج منها حتى يأكل قومه وقومها العرب، فوافقت سجاح بعد محادثات مطوله، وظهر الامتعاض على وجوه سادة تميم وربيعة من تصرف سجاح، فقال عطارد بن حاجب:

أمســت نبيتنا انثي نطيف بها **وأصــبحت أنبيـاء النـاس ذكرانا(58)

ويمكن تفسـير وحدة سـجاح ومسـيلمة بأن معظم القبائل التي كانت تؤازر سـجاح هي من ربيعة ولم يتبعها من تميم إلا عددًا قليلاً، وبما أنّ مسـيلمة من حنيفة وحنيفة من ربيعة، فقد رغبت قبائل ربيعة في الالتفاف حول نبيها مسيلمة الكذاب، وبعد أن فرغ خالد من أمر طليحة الأسـدي اتجه إلى تميم فقتل مالك بن نويرة في رهط من قومه، وحجة خالد في ذلك أنه لم يسمع لهم آذانًا، وأنّ قومه لا قوة بسلاحهم(59). أما سجاح فما أن سمعت بظهور خالد في الجزيرة حتى تفرقت جموعها وبقيت سـجاح مع بعض أتباعها في تغلب حتى نقلهم معاوية الكوفة(60).

5 - ردة قبيلـة حنيفـة: تعتبر ردة قبيلـة حنيفـة من أعنف حركات الردة باليمامة ، بمدينة هجر بقيادة مسـيلمة الحنفي (61) وحنيفـة هي بطن من بطون قبائل ربيعة النزارية، ظهر فيها مسـيلمة الكذاب وبدأ نبوءته قبل وفاة الرسـول-ﷺ-، إلا أنها تعاظمت بعد وفاته. (62) ولعبة العصـبية القبلية دورا بارزا في تأييد أشرف بني حنيفة لمسيلمة الكذاب في ردته ، والتي كان الهدف منها إقامة دولة مسـتقلة عن دولة المدينة منذ عهد النبي في سنة 10 هـ / 630 م (63) فقد كانت قبيلة حنيفـة تعرف كـذب مسـيلمة، إلا أنها سـارت وراء عصـبيتها بعيـدًا، وقـالـت لقريش: "منـا نبي ومنـك نبي"(64). كما ضمت حركته الكثير من العبيد والموالي (65) وذكر الطبري : أن مسيلمة كتب للنبي-ﷺ- فقال: " من مسـيلمة رسـول الله إلي محمد رسـول الله سـلام عليكم ، فـإني قـد أشـركت في الأمر معـك ، وإن لنـا نصـف الأرض ولقريش نصـف ، ولكن قريشـاً قوماً يعتدون " وذكر أيضـاً أن النبي رفض كلام مسـيلمة وكان رده عليه بأن قال له " بأن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده " . وهنا نشير أن مسيلمة بصنيعه هذا كان متمسـكاً باسـتقلالية اليمامة " لقوله لنا نصـف الأرض" (66) ووجد مسيلمة دعماً في نبوءته من الكثير من أشـراف بني حنيفة علي غرار " الرجال بن عنفوة " فتذكر المصادر أنه أسلم وهاجر وقرأ القرآن وفقه في الـدين ، ثم بعثـه النبي ...لأهـل اليمـامـة فكـان أعظم فتنة علي بني حنيفة فقد شـهد لهم بأنه سـمع النبي محمد يقول : " أنه أشـرك معه مسـيلمة فصـدقوه واسـتجابوا لـه " (67) واجتمع من حولـه أربعين ألفاً (68)واسـتخدم مسـيلمة العصـبية القبلية والتي استخدمها كشعار لقتال المسلمين ، حيث كان ينادي في حنيفة ويقول : " اليوم يوم الغيرة إن هزمتم سترون النسـاء سـبيات وينكحن غير حظيات فقاتلوا عن أنسـابكم " (69) وللقضـاء علي حركته أرسـل ابوبكر الصـديق خالـد بن الوليـد، فعمل خالـد علي جذب بعض أشـراف بني حنيفـة ومن الـذين حـافظوا علي إسلامهم ، ومنهم " ثمامة بن أثال " الذي التحق بجيش خـالـد بن الوليـد (70) فتمكن خـالـد بن الوليـد من القضـاء علي حركة مسـيلمة وقتله في وقعة عقرباء ، والتي استشهد بها الكثير من الصحابة والتابعين (71)

6 - ردة قبيلة عبد القيس: ارتدت قبيلة عبد القيس عن الإسـلام بعد وفاة الرسـول-ﷺ- واحتجت قائلةً: لو كان محمد نبيًا لما مات، و كأنها قد نسـيت الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلا رَسُـولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُـلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِـلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْۚ﴾(72). وعبثًـا حـاول "الجارود بن المعلى" إقناعهم أنّ ما جرى على الأنبياء من قبلـه جرى عليـه, إلا أنهم أصـروا على عنـادهم

وردتهم(73)، ولحق بعبد القيس في ردتها بعض بطون قبائل ربيعة ومنها "بكر بن وائل" وأمروا عليهم "المنذر بن النعمان"؛ لأنه أحق بالأمر من ابن قحافة(74)، وأرسل إليهم أبوبكر "العلاء بن الحضرمي" (75) الذي استغل لحظات انشغالهم بشرب الخمر فبيتهم، فاعمل فيهم السيف قتلاً وتشريدًا (76).

ثانياً- ردة القبائل اليمنية :

1. ردة قبيلة مذحج: انطلقت الردة في قبيلة مذحج في أواخر حياة النبي -ﷺ- بقيادة (الأسود العنسي) الذي اعتمد علي ادعاء النبوة لإعطاء حركته الشرعية (77) وللقضاء علي هذه الحركة عمل النبي علي مكاتبة أشراف القبائل وتعبئتهم ضد هذه الردة ، ومن أبرز تلك العناصر القبلية التي حاربت الأسود العنسي باليمن ، من قبيلة مذحج أرسل فروة بن مسيك المرادي (78، ومن حمير ذو الكلاع (79) ومن همدان ذو ظليم (80)، كما أرسل فرسان من بطون قبيلة تميم منهم عاصم المنقري والزبرقان بن بدر(81) والذين تمكنوا جميعاً من التعاون للقضاء علي حركة الأسود وتفريق أصحابه (82) لم تتوقف ردة أهل اليمن باغتيال الأسود العنسي, بل قامت ردة ثانية عند عدة قبائل يمانية ومنها .

2. ردة قبائل الأزد : جاء في أسباب ردتهم أنّ النبي-ﷺ- أخّر الإفاضة من عرفة من أجل أسامة بن زيد, فلما قدم قال أهل اليمن حبسنا من أجل هذه الغلام الأفطس الأسود، فلما مات رسول الله-ﷺ- ادعى النبوءة فيهم (ذو التاج) لقيط بن مالك الأزدي (83) ، غير أنّ ردتهم لم يكن لها ذا شأن، فقد تمكن جيش المدينة من قتل لقيط وسبي أتباعه(84).

3. ردة قبيلة مهرة: ارتدت قبيلة مهرة عن الإسلام، ولكن انقسم المرتدون فيها إلى فرقتين فرقة يقودها شخص يدعى "شخريت من بني شخراة "، وأخرى يقودها شخص يعرف "بالمصبح المحاربي "، وكان التنافس على الرئاسة على اشده فسهل هذا على عكرمة بن أبي جهل ان يقضي على حركتهم فعندما قدم على مهرة دفع الحسد "المصبح" فوقف إلى جانب عكرمة، فبقى شخريت وحيدًا فقتله عكرمة و سبى أتباعه(85).

4. ردة قبيلة كنده: بدأت ردة كنده عندما أخذ عامل الصدقات زياد بن لبيد (86) قلوصًا من أهل حضرموت ووسمها لأبل الصدقة، فتدخل حارثة بن سراقة (87) ، وقال لزياد: أطلقها وأنت كريم، وإلا أطلقتها وأنت لئيم، فغضب زياد من ذلك ورفض إطلاقها، وتدخل زعيم كنده "الاشعث بن قيس" (88) لدى زياد حتى يطلقها فرفض وساطته. (89). وجاء حارث إلى صاحب القلوص، وقال له: خذ ناقتك، فإن كلمك أحدهم فاحطم أنفه بالسيف، ونحن إنما أطعنا رسول الله-ﷺ- إذا كان حيًا ولو قام رجل من أهل بيته لا طعناه، وأما ابن قحافة فلا والله ماله في رقابنا طاعة ولا بيعة. (90).

وهنا انتقضت بعض بطون كندة على زياد، وتمكن زياد من قتل مائتي وسبي خمسين رجلاً منهم، ولما مرّ زياد بالأسرى على الأشعث أخذت النساء تنادي يا أشعث يا أشعث خالاتك، فحمى الأشعث وخرج من قومه وقال: لا كرامة لزياد أن يقتل قومي وبني عمي ويسبي النساء والذراري ويحوي الأموال واقعد عنه، فنادى الأشعث في كندة وسار يريد زيادًا ومعه ألف رجل من فرسان قومه، ولما وصلت أنباء ردة كندة إلى

المدينة بعث أبوبكر إليهم أن لا ينقضوا العهد، وأن لا يرجعوا عن الإسلام، كما عرض عليهم أن يعزل زياد بن لبيد وتولية من تحبه كندة(91). إلا أن الأشعث رفض ذلك وقال : إن أبا بكر يلزمنا لكفر بمخالفتنا ولا يلزم صاحبه الكفر بقتل قومي وبني عمي، ولم يكتف لذلك، بل بارك الأشعث قاتل رسول أبي بكر إليه(92). وقال رجل من أصحابه وقال: صدقت يا أشعث، والله ما نحن إلا كعبيد لقريش مرة يوجهون إلينا عمالهم، فيأخذون من أموالنا ما يريدون، ومرة يولون علينا مثل زياد: فيأخذون أموالنا ويهددونا بالقتل والله لا طمعت قريش في أموالنا أبدًا(93).

ومما تقدم يتضح أنّ أسباب ردة كندة لم تكن من تصرفات زياد فحسب, بل إنهم تصوروا عن عصبية قبلية أن أمر دفعهم للزكاة كأنها ضريبة تأخذها قريش من القبائل لنفسها، إضافة لذلك أن الأشعث وهو ابن قيس بن معدي كرب صاحب مرباع حضرموت، وخير ملك ظهر فيها وصيته ملأ الجزيرة كلها، فكيف يخضع لأبي بكر، ومن هنا قال: إني أعلم أن العرب لا تقر لنا جود ونحن لها أحرى، وأصلح من غيرنا لأنا ملوك قبل أن يكون على وجه الأرض قرشي ولا أبطحي(94). وبعد أن خرج زياد من حضرموت كتب أبوبكر إلى عكرمة بن أبي جهل (95) يخبره بحال المسلمين المحاصرين في "تريم"، وطلب منه أن يتجهز في من يجيبه من أهل مكة ومن أحياء العرب ويتوجه إلى كنده وغيرهم من قبائل اليمن(96).

وما أن وصلت طلائع عكرمة حتى أحس الأشعث بالخطر، فأرسل إلى عكرمة يقول له: أنا لم نرتد عن الإسلام، ولكن لا طاعة علينا لأحد حتى نأتي المدينة، وننظر أمر الناس إلى ما صار إليه، فإن كان رسول الله-ﷺ- أوصى لأحد وشهد بذلك شهود أطعناه، وإن لم يوصي وكان أمر الناس إلى أنفسهم وكان لهم الرضى وكان لنا مثل ذلك، ولعلنا نكون من أول من يرضى بأبي بكر إذا طلب ذلك منا، فما نعرفه إلا مقدمًا عند الرسول ومن رضي به أهل بيت الرسول والمهاجرين والأنصار، فحقيقة أن نرضي به(97)، ولم يكن كتاب الأشعث هذه إلا محاولة لكسب الوقت، لجمع بطون كنده من أجل مواجهة عكرمة بن أبي جهل، كما أنه يناقض نفسه بنفسه، فهو تارة يريد التحقق هل أوصى النبي-ﷺ- لأحد بالخلافة...! ثم يذكر أنه سيقبل بمن قبله من المهاجرون والأنصار، وقبل فترة لا يرضى ببيعة أبي بكر. (98). وتقدم عكرمة إلى كندة وتمكن من حصارها، وهنا تحركت العصبية عند بطون كندة التي لم تشترك في القتال، وقالوا: إنّ بني عمنا قد حصروا وهذا عار علينا فجزوا نواصيهم وتعاقدوا على الموت(99)، غير أنّ شدة الحصار على الأشعث جعلته يطلب الأمان، فاستغلّ عكرمة طلبه حتى يوهن من عزيمة كندة التي كانت خارج الحصن، فنادى عليهم على ماذا تقاتلون وصاحبكم قد طلب الأمان، فانصرف القوم وهم يسبون الأشعث ويلعنونه(100).

وأرسل الأشعث إلى المدينة مكرمًا ولم يقتل من كنده أحد(101)، ولما مثّل الأشعث أمام أبي بكر، قال: قد رأس قومك وخذلني قومي، وقد كنا نقول في ملكنا إذا كان الرأي عند من لا يقبل والسلاح عند من لا يقاتل به والمال عند من لا ينفعه ضاعت الأمور، وطلب من أبي بكر أن يعفو عنه، وأن يطلق سراح كل أسير باليمن من معد، كما طلب أيضًا مصاهرته من أخته أم فروة، فقبل أبوبكر وقال: أيها الناس إنّ

الناس حديث عن الجاهلية، وإنّ دينكم هذا لم يبدل، وقد رأيت تأليف هذا الرجل وحياته من غير قتله، أما عمر فقد كان من رأيه أن يقتله حتى تستقيم الأمور في اليمن(102)، وقد ندم أبوبكر في آخر حياته على عدم قتله، وقال: إنه يخيل إلى أنه لا يرى شرًا إلا سعى فيه(103).

ثالثاً- نتائج الردة :

كان انتصار أبي بكر على المرتدين هو انتصار للتيار الإسلامي على التيار القبلي، وبالتالي تسليم القبائل العربية للزعامة القرشية. فبعد أن فرغ ابوبكر من ردة الجزيرة العربية، أراد توجيه الجيوش إلى خارج الجزيرة العربية، فكانت الفتوحات الإسلامية، إلا أنه لم يستخدم المرتدين عقابًا لهم عن ردتهم. (104)

فقد جاء انتصار أبي بكر على المرتدين بنتيجة إيجابية وخلق مجتمع جديد، أصبحت قبائله مفتوحة على بعضها بعد أن كانت القبيلة تحيطها بسور منيع لا يجوز اختراقه إلا بحلف أو جوار, أما اليوم فقد جاءت الجيوش إلى اليمن والبحرين وعمان، حيث توجهت إلى مساكن هذه الأخلاط، وأدى إلى دمج بعض أجناد هذه الجيوش مع السكان الأصليين، لاسيما بعد أن سمح أبوبكر بالإقامة لمن يرغب في ذلك ووافق عملية الاختلاط هذه حدوث مصاهرات بين القبائل (105). وهكذا أسدل الستار عن هذه الفتن القبلية (حركة الردة) التي صورها سيد أمير بأنها كنهر طفحت مياهه وطفحت على سهوله في بادئ الأمر، فهاج وماج وخرب ودمر، ولكن ما طال الزمن حتى هبط منسوبه وعاد إلى مستواه، فخصبت الأرض وأينع الزرع.(106).

الخاتمة

ومن هنا يتضح للباحث : أنّ حركة الردة كانت صدام بين التيار الإسلامي الذي مثلته المدنية المنورة وبين التيار القبلي للقبائل المرتدة والمتعدد الجوانب والأهداف والذي صورته القبائل العربية المختلفة.

وهنا نشير أن العصبية القبلية في بني يربوع كان لها دور كبير في ردة مالك بن نويرة عن دفع الزكاة والصدقة ، متحججاً بأن العهد الذي عقده مالك مع النبي -ﷺ- بدفع الصدقة والزكاة انتهي بوفاته -ﷺ-، وعمل علي تفريقها في قومه بني يربوع ، ولم يؤدها للخليفة أبي بكر .

ومما تقدم يتضح أنّ أسباب ردة كندة لم تكن من تصرفات زياد فحسب, بل إنهم تصوروا عن عصبية قبلية أن أمر دفعهم للزكاة كأنها ضريبة تأخذها قريش من القبائل لنفسها، إضافة لذلك أن الأشعث وهو ابن قيس بن معدي كرب صاحب مرباع حضرموت، وخير ملك ظهر فيها وصيته ملأ الجزيرة كلها، فكيف يخضع لأبي بكر، ومن هنا قال: إني أعلم أن العرب لا تقر لنا جود ونحن لها أحرى، وأصلح من غيرنا لأنا ملوك قبل أن يكون على وجه الأرض قرشي ولا أبطحي.

وفي الختام فكلُّ دعوى بغير الإسلام والإيمان، فهي دعوى جاهلية، وكل رابطة تقوم على غير أساس الدين والإيمان، سواء كانت باسم الآباء، أو الأجداد، أو الجنس، أو الأرض أو النسب على ضوئها يكون الولاء والبرآء، والتعاون والتنافر، فهي دعوى جاهلية يمقتها الإسلام، ويصفها بالمنتنة.

الهوامش:

1 -العصبية : " تعني أن يدعي الرجل إلي نصرة عصبيته من أهله وقومه ضد خصومهم ظالمين كانوا أو مظلومين ، أو تجمع القوم للإعانة والمساعدة والنصرة سواء علي الحق أو الباطل " ابن منظور ، لسان العرب ج2، دار صادر ، بيروت ، ط6، 2008، ص 96.

2-الطبري ، الرسل والملوك ، ج3، تحقيق ابو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، 1964، ص 146.

3- الردة : وهي الردة عن الإسلام والرجوع عنه ، فقيل ارتد عن دينه أي كفر بعد إسلامه، ابن منظور ، لسان العرب ، ج6، ص 133.

4- ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج2، دار ابن حزم ، بيروت ، 2009، ص ص 1309، 1310، محمد أمين الميداني ، القعقاع بن عمرو فارس بني تميم ، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1978، ص 20، حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والديني ، ج1، دار الجليل ، بيروت ، ط15، 2001، ص 289.

5- الماوردي، الأحكام السلطانية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي ، ط1، منشورات دار ابن قتيبة ، الكويت ، 1989، ص ص57-58.

6- الأسود العنسي : واسمه عيهلة بن كعب العنسي من قبيلة مذحج ، وهو رأس أول ردة في قبائل اليمن ، وكان قد تنبا في حياة النبي ، فكان يدعي أنه يأتيه ملكان وهما (سحيق وشريق) بالوحي ، وغلب علي صنعاء ونجران ، وقتله فيروز الديلمي في منزله ، وجاء الخبر بقتله إلي الرسول من السماء فأخبر الصابة ، ثم وصل المخبر بقتله إلي المدينة بعد وفاة الرسول ، وكان أول فتح علي أبي بكر الصديق ، انظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ط2، ج3، تحقيق احسان عباس ، دار صادر بيروت ، 1960، ص 66، ابن هشام ، السيرة النبوية ، ج5، تحقيق مصطفي السقا وإبراهيم الإبياري، دار المعرفة ، بيروت ، 1963، ص 300، وذكر الزركلي : أنه قتل سنة 11 هـ / 632م ، الأعلام ، ج5، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1992، ص 111.

7- مسيلمة الكذاب : وهو مسيلمة بن ثمامة بن كثير بن حبيب بن الحارث بن عبد الحارث بن عدي بن حنيفة ، ادعي النبوة في آخر حياة النبي فسماه الكذاب ، ابن الكلبي جمهرة النسب ، تحقيق ناجي حسن ، ط1، عالم الكتب ، بيروت ، 1993. ص 543، ابن حزم ، جمهرة أنساب العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط6، دار المعارف ، القاهرة ، 1999، ص ص 310. وذكر الزركلي : أنه تزوج من سجاح التميمية ، ثم قتله المسلمون سنة 12 هـ / 633م ، الأعلام ، ج7، ص 226.

8-الطبري ، الرسل والملوك ، ج3، ، ص 146.

9-ابن الأثير, الكامل في التاريخ ، ج2، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ط5، 1985، ص235.

10-الطبري ، الرسل ، ج3، ص 239، ابن الأثير, الكامل، ج2، ص235، ابن كثير، البداية والنهاية ، ج2، ص 1311، محمد الجوادي التونسي ، الأشراف من ظهور الإسلام إلي نهاية القرن الأول للهجرة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة تونس ، 1990، ص 193، محمد الميداني ، القعقاع بن عمرو ، ص 20.

11-الطبري ، الرسل ، ج3، ص 239، ابن الأثير, الكامل، ج2، ص235، ابن كثير، البداية والنهاية ، ج2، ص 1311، محمد الجوادي ، الأشراف ، ص 193، محمد الميداني ، القعقاع بن عمرو ، ص 20.

12-عبد العزيز الدوري ، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1961، ص 42، محمود العبيدي ، بني شيبان ، رسالة ماجستير ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، بغداد ، 1984، ص 166، صالح أحمد العلي ، امتداد العرب في صدر الإسلام ، منشورات مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1981، ص 13.

13-أحمد أمين ، العرب والإسلام من البعثة النبوية حتي نهاية الدولة الأموية ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، 1984، ص 55.

14-ابن حبيب ، المحبر، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، 1985 ، ص50، عبد العزيز الدوري ، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام ، ص 37.

15-ابن هشام ، السيرة ، ج1، ص 574.

16-الواقدي ، الردة ، ط1، تحقيق يحي الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990، ص 49، الطبري ، الرسل ، ج3، ص ص 270، 283.

17-ابن الأثير، الكامل، ج4، ص91.

18- الطبري، الرسل ، ج3، ص266؛ الأصفهاني ، الأغاني، ج2، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار الثقافة ، بيروت ، ط3، 1964، ص157.

19-كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة : منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1953، ص8.

20-مصعب الزبيري, نسب قريش، دار المعارف ، ط3، القاهرة ، 1982، ص418.

21- ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج2، ص ص 1309، 1310، محمد الميداني ، القعقاع بن عمرو ص 20، حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والديني ، ج1، ص 289.

22- ابن خياط، تاريخه، ج1، تحقيق سهيل زكار ، ط1، دار الفكر ، بيروت ، 1993، ص65، الطبري ، الرسل ، ج3، ص 266.

23- الطبري ، الرسل ، ج3، ص 266.

24- الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، منشورات دار الكتاب العربي ، ج1، 1987، ص192؛ السيوطي, تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين القائمين بأمر الأمة ، دار الطباعة المنيرية ، القاهرة ، 1970، ص ص72-73.

25- الجاحظ، العثمانية، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، منشورات دار الجليل ، القاهرة ، 1991، ص83.

26-الطبري، الرسل ، ج3، ص244.

27- طليحة بن خويلد الأسدي : ادعي النبوة في حياة النبي ، ثم عاد الي الاسلام ، وله رهط باق ، وأن النبي دعا أن يحرم نسله من الشهادة فلم يستشهد من أحد ، ابن حزم ، الجمهرة ، ص 196، وذكر الكلبي : ان طليحة هذا ارتد عن الإسلام بقبيلته بني أسد وهزم في يوم بزاخة أثناء خلافة أبي بكر ، جمهرة النسب ، ص 170.

28-الطبري، الرسل ، ج3، ص244، ابن خياط ، تاريخه ، ج1، ص 68.

29- عيينة بن حصين : وهو حذيفة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري ، من سادة قبيلة قيس عيلان ، سمي بعيينة لضربة أصابته في عينه ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ،ج2، 173، ويكني أبا مالك ، ابن عبد البر ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ج2، ط1،

تحقيق عبد الغني محمد علي ، المطبعة العصرية ، بيروت ، .2010، ص 280، أسلم قبل الفتح وشهد الفتح مسلماً وهو من المؤلفة قلوبهم ، وكان من الأعراب الجفاة ، ارتد عن الإسلام بعد وفاة النبي واتبع طليحة الأسدي ، ولكنه أسر فاطلق سراحه ابي بكر بعد أن تاب وأسلم ، ابن الأثير ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ج4، ط1، تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرون ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1966، ص 318.

30- ابن الأثير، الكامل، ج2، ص231، ابن خياط ، تاريخه، ج1، ص 68.

31- الطبري، الرسل ، ج3، ص287.

32-الديار بكري، الخميس في أحوال أنفس النفيس ، ج2، دار صادر ، بيروت ، 1973، ص ص224–225، ابن خياط ، تاريخه ، ج1، ص 68.

33- البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق صلاح الدين المنجد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1956، ص105.

34- ابن اعثم، الفتوح، ج1، تحقيق محمد عبد المعيد خان ، ط1، دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، 1986، ص17.

35- عدي بن حاتم الطائي : وهو أحد رجال بطن بني ثعل من قبيلة طي ، يكني أبا طريف ، نزل الكوفة وابتنى بها داراً في موضع قبيلة طي ، رافق الإمام علي بن بي طالب رضي الله عنه ، وشهد معه الجمل وصفين ، وذهبت عينه في واقعة الجمل ، توفي بالكوفة زمن المختار سنة 65هـ ، ابن سعد ، الطبقات الكبري ، ج6، .دار صادر ، بيروت 1960.ص 13.

36- الطبري, الرسل، ج3، ص253، الكلاعي، تاريخ الردة ، تحقيق خورشيد أحمد فاروق ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، 1968، ص ص 42: 48.

37- ابن كثير، البداية والنهاية، ج5، ص342، ابن خياط، تاريخه ، ج1، ص ص 67، 68.

38- ابن اعثم، الفتوح، ج1، ص10.

39- ابن أعثم ، المصدر نفسه، ج1، ص10.

40- الطبري، الرسل، ج2، ص ص 262-264.

41- الطبري, الرسل ، ج3، ص259، ابن الأثير ، الكامل ، ج2، ص 133.

42- الطبري، الرسل ، ج3، ص ص261-262.

43- ابن خياط, تاريخ، ج1، ص68.

44- مالك بن نويرة : وهو من بني ثعلبة بن يربوع احدي بطون قبيلة تميم ، وكان في الجاهلية من ارداف الملوك ، قتل علي الردة في موضع يقال له البطاح علي يد خالد بن الوليد سنة 12هـ ورثاه اخيه متمم بعظيم المراثي حزنا علي قتله بعد الردة ، ابن الكلبي ، جمهرة النسب ، ص 219.

45- سجاح اليربوعية : وهي ابنت أوس بن حريز من بني العنبر بن يربوع احدي بطون قبيلة تميم ، وتكني أم صادر ، متنبئة وعرافة ، وأصبحت أحدي شيوخ القبائل المتنبئين ، الذين ظهروا في بلاد العرب قبيل الردة وادعت النبوة ، وامها من بني تغلب النصرانية فتنصرت معهم وكانت تلقي برسائلها من الشعر المنثور ، ظهرت بردتها بعد وفاة الرسول في السنة 11هـ وأنضم إليها رهط من بطون قبيلة ربيعة كما اتبعها رجال من بني يربوع التقت بمسيلمة الكذاب وتزوج منها ، وبعد قتل مسيلمة عادت الي الإسلام وعاشت في قبيلتها بني يربوع حتي توفيت البصرة في عام 55هـ ،

الطبري ، الرسل ، ج3، ص 274، ابن حزم ، الجمهرة ، ص 266، الزركلي ، الاعلام ، ج3، ص 78.

46- أبو عبيدة ، النقائض بين جرير والفرزدق ، ج1، تصحيح محمد أسماعيل الصاوي ، منشورات المكتبة الحسينية ، القاهرة ، 1960، ص 247، المرزباني ، معجم الشعراء ، تحقيق ف. كرنكو، دار الجليل بيروت ، 1991، ص 232، ابن حجر ، الإصابة في تميز الصحابة ، تحقيق خيري سعيد ، ج5، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، 1980، ص 568، الاصفهاني ، الأغاني ، ج15، ص 298، جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج3، دار العلم للملايين ، بيروت، 1980، ص 274ج9، ص 887، عبد الله محمود حسين، قبيلة تميم عبر العصور ط1، دار النمير ، دمشق ، 2000، ص 280.

47- الواقدي ، الردة ، ص 106 وما بعدها ، ابن الأثير، الكامل ، ج2، ص 358، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج2، تحقيق محمد ابن عيادي ، ط1، مكتبة الصفا ، القاهرة ، 2003، ص 23، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج2، ص 1317.

48 الطبري ، الرسل ، ج3، ص 277، الأصفهاني ، الأغاني ، ج15، ص 290 وما بعدها ، عبد القادر فياض حرفوش ، قبيلة تميم في الجاهلية والإسلام ، دار البشائر ، ط1، سوريا ، 2002، ص 418.

49 الواقدي ، الردة ، ص 111 ، الطبري ، الرسل ، ج3، ص ص 270، 271، الأصفهاني ، الأغاني ، ج21، ص 39، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج2، ص 1317.

50 الطبري ، الرسل ، ج3، ص ص 269، 271،ابن حجر ، الإصابة ، ج8، ص 219، الأصفهاني ، الأغاني ، ج14، ص 89، ج15، ص 290.

51 الطبري ، الرسل ، ج3، ص 269، محمد الجوادي ، الأشراف ، ص 217.

52- الواقدي ، الردة ، ص 111 وما بعدها ، الطبري ، الرسل ، ج3، ص ص 269، 270، الأصفهاني ، الأغاني ، ج15، ص 290.

53- سعد علي محمد ، قبيلة تميم ودورها في الدولة العربية الإسلامية من العصر النبوي وحتي نهاية العصر الأموي 1- 132هـ / 621- 750م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنوفية ، 2015، ص 78.

54- سعد علي محمد ، قبيلة تميم ، ص 78.

55- الطبري ، الرسل ، ج3، ص 269، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج2، ص 1316، الأصفهاني ، الأغاني ، ج21، ص 38 وما بعدها .

56- الاصفهاني ،الأغاني, ج18، ص385.

57 الطبري, الرسل ، ج3، ص272.

58- الطبري, الرسل ، ج3، ص272.

59- ابن خياط, تاريخ، ج1، ص ص69-70.

60- الطبري, الرسل ، ج3، ص275.

61- سعد علي محمد ، قبيلة تميم ، ص 75.

62- ابن حزم ، جمهرة انساب العرب ، ص 309، ابن الكلبي ، جمهرة النسب، ص 538.

63- ابن سعد ، الطبقات ، ص 316، ابن حجر ، الإصابة ، ج1، ص 529.

64 ابن خياط, تاريخ،ج1، ص73.

65- سعد علي محمد ، قبيلة تميم ، ص 75 .

66- الطبري ، الرسل ، ج3، ص 146، ابن هشام السيرة ، ج5، ص 302، ابن اعثم ، الفتوح ، ج1، ص 23، محمد الجوادي ، الأشراف ، ص 211.

67- الواقدي ، الردة ، ص 108، الطبري ، الرسل ، ج3، ص 282، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج2، ص 1318.

68- الذهبي, تاريخ الإسلام, ج1، ص352.

69- ابن اعثم الفتوح ، ج1، ص 83، الذهبي, تاريخ الإسلام، ج1، ص352.

70- الواقدي ، الردة ، ص 116، الطبري ، الرسل ، ج3، ص 282، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج2، ص 1318.

71- ابن حجر ، الإصابة ، ج5، ص 568، جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب ، ج3، ص 274، ج9، ص 887.

72- سورة آل عمران، الآية: 144.

73- الطبري، الرسل ، ج3، ص203.

74- ابن اعثم, الفتوح، ج1، ص45.

75- العلاء بن الحضرمي : وهو العلاء بن عبد الله بن عبدة بن ضماد بن مالك حليف بني عبد شمس من بني أمية ولاه النبي صل الله عليه وسلم علي البحرين ولم يعزله أبي بكر كما اقره عمر إلي أن مات سنة 21هـ وله أخ يسمي ميمون صاحب بئر ميمون بمكة ، ابن حزم ، الجمهرة ، ص 461.

76- الطبري, الرسل ، ج3، ص303.

77- الطبري, الرسل ، ج3، ص 147، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج2، ص 1308.

78- فروة بن مسيك : من بني مراد بن مالك بن أدد وهم بطن من بطون مذحج ، وفد علي النبي واستعمله علي صدقات مراد ومذحج وزبيد ، فكان من خيرة الصحابة الذين حملوا علي عاتقهم محاربة أهل الردة ، ابن حزم ، جمهرة أنساب العرب ،ص 406، ابن حجر الإصابة ، ج5، ص 253، وذكر الزركلي : أنه توفي سنة 30هـ/ 650م ، الأعلام ، ج5، ص 143.

79- ذو الكلاع : وهو سميفع بن ناكور بن عمرو بن يعفر بن يزيد ، وسمي ذو الكلاع الأكبر ، وأبلي دوراً عظيماً في حروب الردة ، ابن حزم ، جمهرة أنساب العرب ، 434.

80- ذو ظليم : وهو حوشب بن عمرو بن شرحبيل من بني عوف بطن من بطون حمير بن سبأ بن قحطان ، كان من العناصر القيادية المهمة التي شاركت في حروب أهل الردة ، ابن حزم ، جمهرة أنساب العرب ، ص 432.

81- عاصم بن قيس المنقري : وهو من بني المقاعس بطن من بطون بني سعد من قبيلة تميم يكني أبا الجويرية ووالده قيس بن عاصم الصحابي الشهير بسيد أهل الوبر وهو أحد سادات بني تميم في البصرة ، ابن حزم ، الجمهرة ، ص 216، الزبرقان بن بدر : وأسمه الحصين بن عياش بن بدر وهو من بني بهدلة بن سعد أحدي بطون قبيلة تميم ، قدم مع وفد قومه تميم عام الوفود وأسلم مع قومه وعين علي صدقات بني يربوع ، سمي بالزبرقان لجماله ،انظر ابن حزم ، الجمهرة ، ص 218، ابن الأثير ، أسد الغابة ، ج2، ص ص 247، 249، وقيل أنه مات في خلافة معاوية سنة 45 هـ ، الزركلي ، الأعلام ، ج3، ص 41.

82- الطبري, الرسل ، ج3، ص 187، ابن حجر ، الإصابة ، ج3، ص 25، محمد الجوادي ، الأشراف ص 203.

83- ذو التاج : لقيط بن مالك الأزدي والذي ارتد بقومه في بلدة عُمان وادعي النبوة ، وكان يسمي في الجاهلية الجلندي ، الطبري ، الرسل ، ج3، ص 314.

84- ابن سعد, الطبقات، ج4، ص163؛ البلاذري, فتوح البلدان، ص93؛ البخاري، التاريخ الكبير، ج1, دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1960، ص20.

85- الطبري, الرسل، ج3، ص217.

86- زياد بن لبيد : وهو من بني ثعلبة أحد بطون قبيلة الخزرج ، يكني أبا عبد الله وأمه عمرة بنت عبيد بن مطرف من بني عوف احد بطون الأوس ، له عقب في المدينة والعراق ، صحابي جليل شهد العقبة مع سبعين رجلا من الانصار ، وساهم في كسر اصنام قومه عندما اسلم ، سافر إلي مكة واقام مع النبي حتي هاجر معه إلي المدينة فكان يقال له زياد من مهاجري الانصار ، وشهد مع النبي كل الوقائع ، عينه الرسول صلعم عاملا للصدقات في حضر موت ، ساهم في محاربة أهل الردة فكلف بمحاربة ردة الأشعث بن قيس وانصاره وأسره وبعث به إلي الخليفة أبي بكر ، ابن سعد ، الطبقات ج3، ص 131.

87- حارثة بن سراقة : وهو أحد رجال بني النجار أحدي قبائل الأنصار بالمدينة المنورة ، وأمه هي الربيع بنت النضر من بني النجار ، وهي عمة أنس بن مالك خادم رسول الله أسلم مبكرا وكان من خيرة الصحابة ، وأخي الرسول بينه وبين والسائب بن عثمان، ابن سعد ، الطبقات ، ج3، ص 68.

(88) الأشعث بن قيس : اسمه معد بن يكرب وكنيته أبو محمد الكندي ، وفد علي النبي من اليمن في سبعين رجلا من كندة وسمي الأشعث لأنه أشعث الرأس ، له صحبة وروي عن النبي ، وقد ارتد في خلافة أبي بكر ثم رجع إلي الاسلام وشهد اليرموك وأصيب في عينه كما شهد التحكيم بين علي ومعاوية وسكن الكوفة ومات بها في سنة 40 هـ ، وقد ارتد في خلافة أبي بكر ثم رجع إلي الاسلام ، ابن سعد ، الطبقات ، ج6، ص ص 22، 23، محمد عزب ، القبائل العربية في بلاد الشام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1998.ص 162.

89- ابن اعثم، الفتوح ،ج1، ص ص 65-66 .

90- ابن اعثم، الفتوح ، ج1، ص ص 65-66 .

91- ابن اعثم، 1، ص ص 65-66 .

92- ابن أعثم، ج1، ص68.

93- ابن اعثم ، المصدر نفسه، ص ص65-66.

94- ابن اعثم ، المصدر السابق ، ص ص59-60.

95- عكرمة بن أبي جهل : وأسم أبيه هو عمرو بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، أسلم عكرمة يوم فتح مكة واستعمله الرسول علي صدقات هوزان ، توفي رسول الله وهو واليا علي تباله موضع قبيلة هوزان خرج عكرمة إلي الشام مجاهداً في خلافة أبي بكر الصديق فقتل شهيدا في واقعة اجنادين ، وليس له عقب ، ابن سعد ، الطبقات ، ج7، ص 126.

96- ابن اعثم ، المصدر السابق ، ص73.

97- محمد عبد القادر خريسات ،العصبية القبلية في صدر الإسلام، ط1، عمان الأردن، 2010 ، ص 207.

98- ابن اعثم, الفتوح، ج1، ص63.

99- الطبري, الرسل ، ج3، ص336.

100- ابن اعثم, الفتوح، ج1، ص ص82-83.

101- ابن اعثم ، المصدر نفسه، ج1، ص 85.

102- خريسات ، العصبية القبلية ، ص 208.

103- البلاذري, فتوح البلدان، ص112 .

104- الواقدي ، فتوح الشام ، ج1، تحقيق عبد الخالق محمد عبد الخالق ، المكتبة التوفيقية ،

القاهرة ، 2008، ص 6، محمود شيت خطاب ، قادة فتح العراق والجزيرة ،دار الفكر ، القاهرة ، 1973 ص 215.

105- الطبري, الرسل ، ج3، ص312.

106- سيد أمير علي ، مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي ، ترجمة : رياض رأفت ، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1938.، ص 49

قائمة المصادروالمراجع :

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المصادروالمراجع :

-ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج2، دار الكاتب العربي ، بيروت ط5، 1985.

-ابن الأثير ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ط1، تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرون ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1966.

-ابن اعثم الكوفي، الفتوح، ج1، تحقيق محمد عبد المعيد خان ، دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، 1986.

- ابن حبيب، المحبر ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، 1985.

-ابن حزم ، جمهرة أنساب العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط6، دار المعارف ، القاهرة ، 1999.

-ابن حجر ، الإصابة في تمييز الصحابة ، تحقيق خيري سعيد ، ج5، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، 1980.

- ابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ط2، ج3، تحقيق احسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، 1960.

-ابن خياط ، تاريخه ، ج1، تحقيق سهيل زكار ، ط1، دار الفكر ، بيروت ، 1993.

-ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، دار صادر، بيروت، 1960.

-ابن عبد البر ، الاستيعاب في معرفة الاصحاب ، ط1، تحقيق عبد الغني محمد علي ، المطبعة العصرية ، بيروت ، .2010.

- ابن الكلبي ، جمهرة النسب ، تحقيق ناجي حسن ، ط1، عالم الكتب ، بيروت ، 1993.

-ابن كثير، البداية والنهاية، ج2، دار ابن حزم، بيروت، 2009.

-ابن منظور، لسان العرب، ج6، دار صادر، بيروت، ط6، 2008.

-ابن هشام، السيرة النبوية، ج5، تحقيق: مصطفي السقا وآخرون، دار المعرفة ، بيروت ، 1963.

-أبو عبيدة ، النقائض بين جرير والفرزدق ، ج1، تصحيح محمد أسماعيل الصاوي ، منشورات المكتبة الحسينية ، القاهرة ، 1960.

-البخاري، التاريخ الكبير، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1960.

-البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق: صلاح الدين المنجد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1956.

-الأصفهاني، الأغاني ، ج2، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، ط3، بيروت، 1964.

-الجاحظ ، العثمانية ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، منشورات دار الجليل ، القاهرة ، 1991.

-الذهبي ، تاريخ والإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، ج1، منشورات دار الكتاب العربي ، 1987.

-الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج2، تحقيق محمد ابن عيادي ، ط1، مكتبة الصفا ، القاهرة ، 2003.

- الديار بكري، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، ج2، دار صادر ، بيروت ، 1973.

الزركلي ، الأعلام ، ج5، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1992.

-السيوطي ، تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين القائمين بأمر الأمة ، دار الطباعة المنيرية ، القاهرة ، 1970.

-الطبري تاريخ الرسل والملوك ، ج3، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1964.

-الكلاعي ، تاريخ الردة ، تحقيق خورشيد أحمد فاروق ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، 1968.

-الماوردي، الأحكام السلطانية ، تحقيق : أحمد مبارك البغدادي ، منشورات دار ابن قتيبة ، ط1، الكويت ، 1989.

-المرزباني ، معجم الشعراء ، تحقيق ف. كرنكو ، دار الجليل ، بيروت ، 1991.

-مصعب الزبيري ، نسب قريش ، دار المعارف ، ط3، القاهرة ، 1982.

-الواقدي ، الردة ، ط1، تحقيق يحي الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990.

-الواقدي ، فتوح الشام ، ج1، تحقيق عبد الخالق محمد عبد الخالق ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، 2008.

ثالثاً: الكتب:

-أحمد أمين ، العرب والإسلام من البعثة النبوية حتي نهاية الدولة الأموية ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، 1984.

-حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والديني ، ج1، دار الجليل ، بيروت ، ط15، 2001.

-جواد على، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج3، دار العلم للملايين، بيروت، 1980.

-سعد على محمد، قبيلة تميم ودورها في الدولة العربية الإسلامية من العصر النبوي وحتى نهاية العصر الأموي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنوفية، مصر، 2015.

-سيد أمير علي ، مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي ، ترجمة : رياض رافت ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1938.

-صالح أحمد العلي ، امتداد العرب في صدر الإسلام ، منشورات مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1981.

-عبد الله محمود حسين ، قبيلة تميم عبر العصور ، ط1، دار النمير ، دمشق ، 2000.

عبد العزيز الدوري ، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1961.

-عبد القادر فياض حرفوش ، قبيلة تميم في الجاهلية والإسلام ، ط1، دار البشائر ، سوريا ، 2002.

-كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1953.

-محمد أمين الميداني ، القعقاع ابن عمرو فارس بني تميم ، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1978.

-محمد الجوادي التونسي ، الأشراف من ظهور الإسلام إلي نهاية القرن الأول للهجرة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة تونس ، 1990.

-محمد عزب دسوقي ، القبائل العربية في بلاد الشام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1998.

-محمد عبد القادر خريسات ،العصبية القبلية في صدر الإسلام، ط1، عمان الأردن، 2010.

محمود العبيدي ، بني شـيبان ، رسـالة ماجسـتير ،منشـورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، بغداد ، 1984.

-محمود شـيت خطاب ، قادة فتح العراق والجزيرة ، دار الفكر ، القاهرة ، 1973.

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي لشركات التأمين الليبية، "دراسة قياسية على شركات التأمين الليبية: 2017-2022"

[1] د. عبدالمنعم حسن إجبارة، [2]د. محمد محمود صالح الدراجي

1. أستاذ مشارك قسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد جامعة بنغازي- Agbara.abdelmeneim@gmail.com

2. طالب ماجستير قسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد جامعة بنغازي-mohamedaldaraji743@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على اهم العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي لشركات التأمين الليبية، وتأثير كل عامل من العوامل المحددة على قدرة الشركات التأمين في الحصول على التمويل من المصادر المختلفة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وكذلك تم الاعتماد على المنهج الكمي من أجل اختبار فرضيات الدراسة باستخدام نموذج قياسي لتحديد العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي لشركات التأمين، بالاستعانة (Microsoft Excel 2010) والبرامج الاحصائية (Eviews. 12 / SPSS.28)، وتم استخدام القوائم المالية (2017-2022) لشركات التأمين لجمع البيانات، حيث اعتمدت الدراسة أربعة متغيرات مستقلة وهي (الربحية، النمو، الحجم، هيكل الأصول)، وعلى متغير تابع الهيكل التمويلي للشركة متمثل في (حقوق الملكية / الديون)، ومن اهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن نسبة الملكية في شركات التأمين الليبية تساوي في المتوسط 57% تقريبا"، ونسبة الديون تساوي في المتوسط 42% تقريبا"، أن التغير في الهيكل التمويلي متمثل في (حقوق الملكية / الديون) يفسره التغير في محددات الهيكل التمويلي باستثناء الربحية، حيث تشير النتائج أن النموذج المقترح للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في هذه الدراسة ملائم لتنبؤ بالهيكل التمويلي (حقوق الملكية / الديون)، أن من بين المتغيرات المستقلة يعتبر الحجم لوغاريتم الأصول أكثر تأثيرًا من المتغيرات الأخرى على الهيكل التمويلي (حقوق الملكية / الديون)، وان هناك أثر إيجابي ذات دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (النمو، الحجم، هيكل الأصول) على الملكية، وأثر سلبي ليس ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الربحية) على الملكية، وان هناك أثر سلبي ذات دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (النمو، الحجم، هيكل الأصول) على الديون، وأثر إيجابي ليس ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الربحية) على الديون.

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: الهيكل التمويلي، العوامل المؤثرة، شركات التأمين، ليبيا.

Abstract

The study aimed to identify the most important factors affecting the financing structure of Libyan insurance companies, and the impact of each of the specific factors on the ability of insurance companies to obtain financing from various sources.

The study relied on the descriptive and analytical approach, and also relied on the quantitative approach in order to test hypotheses, the study used a standard model to determine the factors affecting the financing structure of insurance companies, using Microsoft Excel 2010 and statistical programs (Eviews. 12 / SPSS.28), and the financial statements (2017-2022) of insurance companies were used to collect data. The study adopted four independent variables, these are (profitability, growth, size, asset structure), and a variable dependent (the company's financing structure) represented by (equity/debt) .

The most important findings of the study are that, the percentage of ownership in Libyan insurance companies is on average approximately 57%, The debt ratio is approximately 42% on average, and the change in the financing structure represented by (equity/debts) is explained by the change in the determinants of the financing structure with the exception of profitability, also the results indicate that the proposed model for the relationship between the independent variables and the dependent variable in this study is suitable for predicting the financing structure (equity/debts), among the independent variables, the logarithm size of assets has more influence than other variables on the financing structure (equity/debt), and that there is a statistically significant positive impact of the independent variables (growth, size, asset structure) on Ownership, and a negative effect that is not statistically significant for the independent variable (profitability) on ownership, and that there is a negative effect that is statistically significant for the independent variables (growth, size, asset structure) on debts, and a positive effect that is not statistically significant for the independent variable (profitability) on debts.

Keywords: financing structure, influencing factors, insurance companies, Libya

مقدمة الدراسة:

تهدف الإدارة المالية إلى تحقيق الأرباح وتعظيم القيمة السوقية للملاك، ولكي تستطيع تحقيق هذه الأهداف فإنها يجب أن تسعى إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبأقل تكلفة، حيث يرتبط جانب من التكاليف بمصادر التمويل المختلفة، من هنا على الإدارة المالية تشكل المزيج التمويلي الأمثل (ديون وحقوق ملكية)، والذي يتداخل ويتفاعل مع عدت عوامل ومتغيرات داخلية وخارجية تحدد شكل الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية، ومع تغير هذه العوامل والمتغيرات يتغير معها الهيكل المالي؛ حيث يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات التي تتخذها إدارة المؤسسات الاقتصادية، وهذا النوع من القرارات يتوقف بشكل كبير على طبيعة ونوعية المعلومات من داخل الشركة وخارجها والمتوفرة لدى المدراء الماليين ومدى كفاءتهم في استخدام هذه المعلومات لتحديد

الهيكل المالي الأمثل، حيث تغيرت الكثير من المفاهيم بعد نشر مقالة مود يجلياني وملير عام 1958م، والتي ترتب عليها العديد من النظريات التي تهدف إلى تحديد هيكل رأس المال الأمثل (إسماعيل, 2016).

حيث تتعلق العوامل الداخلية أساسًا بعلاقة المفاضلة بين الخطر والعائد، أما العوامل الخارجية فتشمل حساسية الجهات المقرضة لارتفاع مديونية الشركة، وطبيعة الصناعة التي تعمل بها تلك الشركة من حيث المنافسة، والنمو، واستقرار المبيعات والأرباح، وقيمة الموجودات، إن هذه العوامل تحدد الطاقة الاستيعابية للدين، أي نسبة المديونية المثلي وتطور تكلفة رأس المال لمستويات الدين المختلفة (العون واخرون، 2008)، كما يبين الهيكل المالي مدى توازن المؤسسة وقوتها من الناحية المالية ويعتبر اختيار الهيكل المالي الأمثل من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسة وذلك للموازنة بين مختلف المصادر التمويلية المتاحة لها (آسية وعمار, 2022).

تعتبر القطاعات الصناعية والمالية والخدمية في اغلب الدول هي البنية الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، وبالتالي تطور ونمو الاقتصاد الوطني مرتبط بشكل كبير بالفعالية الاقتصادية للمؤسسات والشركات ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة، وتعظيم قيمة الشركة من خلال دراسة معمقة وتقنيات متطورة تزيد من خلالها مستوى كفاءتها في اختيار هيكلها التمويلي المناسب، وذلك من خلال تحديد المزيج المناسب من الأموال الخاصة والديون بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، والموازنة بين العائد والمخاطرة الناجمين عن الهيكل المستهدف.

يعد القرار التمويلي من القرارات المهمة في السياسة المالية التي تسعى من خلالها المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق أهدافها والتي تتمحور بشكل أساسي حول هدف تعظيم العوائد وتخفيض التكاليف والمخاطر، فعدم تجانس مصادر التمويل تتيح للمؤسسات فرصة المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة بهدف اختيار انسبها، أي تكون المخاطر الناجمة عن استخدام مصدر التمويل منخفضة ومتوازنة مع العائد الذي يحققه، بمعنى الوصول إلى (الهيكل المالي الأمثل) الذي يحقق أقل تكلفة تمويل وأعلى قيمة للمؤسسة (المعايطة، 2020).

الدراسات السابقة:

دراسة الدراجي والفخاخري (2014) بعنوان " الهيكل المالي في الشركات الصناعية المساهمة الليبية حالة تطبيقية على الشركات الصناعية الواقعة بمدينة بنغازي للفترة 2005 – 2009" هدفت الدراسة إلى التعرف على اهم العوامل المحددة للهيكل المالي للشركات الصناعية المساهمة الليبية، وتأثير كل عامل من العوامل المحددة على قدرة الشركات الصناعية في الحصول على التمويل وتحديد الطاقة الاستيعابية للديون في هذه الشركات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وتم استخدام القوائم المالية للشركات لجمع البيانات، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، حيث اعتمدت الدراسة خمسة متغيرات مستقلة وهي (هيكل الأصول، الربحية، النمو، الحجم، ومخاطر الأعمال)، وعلى متغير تابع واحد وهو الهيكل المالي للشركة، ومن اهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن نسبة الرفع المالي في الشركات الصناعية المساهمة

الليبية الواقعة في مدينة بنغازي تساوي في المتوسط 32%، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع مثيلاتها في دول أخرى، وان هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائيا بين نسبة إجمالي الديون وكل من هيكل الأصول وحجم الشركة، كذلك وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الديون والنمو، وأن هيكل الأصول وحجم الشركة والنمو تعتبر من أهم محددات الهيكل المالي للشركات الصناعية المساهمة في مدينة بنغازي.

دراسة حمد، والفخاخري (2015) بعنوان " محددات الهيكل التمويلي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية على بنوك تجارية بريطانية"، هدفت الدراسة إلى فهم سلوك البنوك التجارية تجاه هياكلها المالية، باستخدام بيانات 20 بنك تجارى مسجلة في سوق لندن London Stock Exchange للأوراق المالية خلال الفترة من 2004 – 2013، استخدمت الدراسة المتغيرات المستقلة (الحجم، الربحية، تركيبة الأصول، النمو) لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع المتمثل في (هيكل التمويلي) مقاسا" بحجم الديون، استخدمت الدراسة بيانات Panel Data وطبقت نموذج الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة إلى أن كل المتغيرات المستقلة يمكن الاعتماد عليها في تفسير سلوك البنوك التجارية البريطانية تجاه الاعتماد على أمول الغير في بيئة الأعمال البريطانية، حيث بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين (الحجم، وتركيبة أصول) ذات دلالة إحصائية مع حجم الديون في هيكل البنك التمويلي، أما ربحية البنك وفرص نمو البنك فقد كانت علاقتهما عكسية وذات دلالة إحصائية مع حجم الديون في هيكل البنك التمويلي. من جهة أخرى أظهرت الدراسة أن نظريتي الموازنة أو المقابلة Static trade-off والالتقاط التدريجي Pecking order يمكن الاعتماد عليهما في تفسير سلوك البنوك.

دراسة حمادي، شيخي (2020)، بعنوان "العوامل المؤثرة على الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية حالة القطاع الخاص الصناعي للفترة 2016-2018"، هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في الهيكل المالي للمؤسسة الصناعية الجزائرية في القطاع الخاص، اعتمدت الدراسة ستة محددات كمتغيرات مستقلة تمثلت في: (حجم، الضريبة، الأصول الملموسة، تركيبة الأصول، الربحية، المخاطرة،)، لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع المتمثل في (هيكل رأس المال)، مقاسا بمستوى المديونية، استخدمت الدراسة بيانات Panel Data، وتكونت العينة المدروسة من 94 مؤسسة خلال الفترة 2016-2018، استخدمت الدراسة برنامج Stata 11.0 وهذا من أجل استخراج نتائج الانحدار، وقد بينت النتائج أن أفضل نموذج لتفسير الظاهرة هو نموذج الآثار الثابتة، وأن المتغير المستقل الأصول الملموسة هو الأكثر تأثيرا" في المتغير التابع مستوى المديونية، ونظرية الترتيب السلمي هي النظرية المالية التي فسرت لنا النتائج المتحصل عليها.

دراسة خلف، وأخرون (2020) بعنوان "أثر محددات الهيكل المالي في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة في سورية" ، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات الهيكل التمويلي في هيكل رأس المال مصرف بيمو السعودي الفرنسي، اعتمدت الدراسة سبعة محددات كمتغيرات مستقلة تمثلت في: (الربحية، السيولة، حجم المصرف، معدل النمو، الأصول الملموسة، المخاطرة، الضريبة)، لمعرفة تأثيرها

على المتغير التابع المتمثل في (هيكل رأس المال)، وذلك بالاعتماد على التقارير المالية الربع سنوية للمصرف للفترة الممتدة من (2009-2018)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، تم تحليلها بالأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS. 25)، وقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: باستخدام أسلوب الانحدار البسيط أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (الربحية، النمو، الأصول الملموسة، المخاطر) في هيكل رأس المال، في حين أن السيولة والضريبة لم يكن لهما أي تأثير يذكر، وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد أظهرت النتائج وجود أثر لكل المتغيرات المستقلة معا في هيكل رأس المال (الربحية، الحجم، الأصول الملموسة، المخاطرة، الضريبة)، وتم استثناء (النمو والسيولة) اللذان لم يكن لهما تأثير ذو دلالة.

دراسة قطوفي، وصيف (2022) بعنوان "تحليل محددات هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة الجزائر"، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء حول آثار محددات هيكل رأس المال على الرافعة المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، تم اختيار ستة متغيرات (الربحية، السيولة، النمو، الحجم، الأصول الملموسة، العمر)، وبالنظر إلى طبيعة البيانات التي توفرها الشركات للفترة الممتدة بين 2011 -2020 تم أخذ عينة تتكون من خمس شركات، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لدراسة الأهمية الاحصائية للمتغيرات، كما تم استخدام تحليل الارتباط والاحصاءات الوصفية في الدراسة، استخدمت الدراسة برنامج Stata 16.0 وهذا من أجل استخراج نتائج الانحدار، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مهمة مشتركة بين متغيرات المفسرة لهيكل رأس المال والرافعة المالية لشركات المدرجة في بورصة الجزائر، ومع ذلك فإن العلاقة الفردية تختلف قليلا، حيث بينت النتائج أنه لا توجد علاقة بين العائد على حقوق الملكية مع الرافعة المالية، ووجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والرافعة المالية، وأن عمر الشركة له علاقة سلبية بالرفع المالية اما المتغيرات الأخرى فهي متفاوتة فيما بينها من حيث التأثير.

دراسة محمد، وأخرون (2023) بعنوان "محددات هيكل رأس المال وتأثيرها على السلوك التمويلي للمشروعات الصغرى في ليبيا"، هدفت الدراسة إلى التعرف محددات هيكل رأس المال وأثرها على السلوك التمويلي للمشروعات الصغرى في ليبيا، اعتمدت الدراسة اربعة محددات كمتغيرات مستقلة تمثلت في: (حجم المشروع، الأصول الثابتة، الربحية، النمو)، لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع المتمثل في (هيكل رأس المال) مقاسا" بأجمالي الديون في جزئيها الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من 31 مشروعا، استخدمت البيانات المالية لها للفترات (2015-2017)، تم تحليلها بالأساليب الإحصائية المناسبة، أظهرت الدراسة مجموعة من نتائج أهمها: وجود تأثير للمحددات المدروسة كمتغيرات مستقلة على هيكل رأس المال كمتغير تابع، حيث كان هناك تأثير إيجابي لحجم المشروع على إجمالي الديون والديون القصيرة الأجل، وتأثير إيجابي للأصول الثابتة على الديون الطويلة

الأجل وسلبي على الديون القصيرة الأجل، وتأثير سلبي للربحية على الديون قصيرة الأجل، وتأثير إيجابي للنمو على إجمالي الديون والديون القصيرة والطويلة الأجل، وتم تفسير النتائج المتحصل عليها عن طريق نظرية الالتقاط التدريجي للسلوك التمويلي للمشروعات محل الدراسة بشكل مقبول.

دراسة ضاهر، وأتيك (2023) بعنوان "العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية"، هدفت الدراسة إلى اختبار أثر العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية، وذلك باستخدام بيانات سنوية لهذه الشركات والبالغ عددها 12 شركة، خلال الفترة (2009-2020)، استخدمت الدراسة المتغيرات المستقلة (ملموسية الأصول، السيولة، الربحية، الحجم، فرص النمو، الخطر، الضرائب)، وتم تحديد المتغير التابع مقاسا بالنسب) إجمالي الديون/إجمالي الأصول(،)إجمالي الديون/حقوق الملكية(، وتم إدخال الأزمة السورية كمتغير وهمي، استخدمت الدراسة بيانات Panel Data وطبقت نموذج الانحدار المتعدد باستخدام التأثيرات العشوائية بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews. 10 ، وتمّ تضمين معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، وعمر الشركة كمتغيرات ضابطة، خلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي معنوي لكل من) ملموسية الأصول، الربحية، السيولة، ومعدل النمو الاقتصادي (في الهيكل التمويلي الممثل في)إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول(، ووجود أثر سلبي معنوي لكل من)ملموسية الأصول، معدل الضرائب، الربحية، السيولة(، في الهيكل التمويلي الممثل في)إجمالي الديون إلى حقوق الملكية(، أثر معنوي إيجابي لمعدل التضخم في الهيكل التمويلي الممثل في)إجمالي الديون/حقوق الملكية(، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في الهيكل التمويلي الممثل في (إجمالي الديون/إجمالي الأصول).

دراسة محمد (2023) بعنوان "تحليل الدور المعدل والوسيط للرافعة المالية على الآثار التفاعلية لمحددات هيكل رأس المال على الأداء المالي، بالتطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقات المباشرة والغير مباشرة، حيث تمثلت العلاقات المباشرة في دراسة العلاقة بين محددات هيكل رأس المال المتمثلة في: (هيكل الأصول، النمو، الحجم، مخاطر الاعمال، الوفر الضريبي بخلاف الفوائد، السيولة) ومستوي الرافعة المالية، وكذلك دراسة العلاقة بين تلك المحددات والأداء المالي للشركة، وأيضا اختبار العلاقة بين مستوي الرافعة المالية والأداء المالي للشركة، اما العلاقات غير المباشرة فتمثلت في دراسة إثر توسط مستوي الرافعة المالية على العلاقة بين محددات هيكل رأس المال والأداء المالي للشركة من جهة ومدي تأثير الرافعة المالية (الدور المعدل) على تلك العلاقة من جهة اخري، وذلك في ضوء نظريات هيكل رأس المال، حيث استخدمت بيانات عينة من الشركات المصرية الغير مالية المدرجة في سوق المال المصري خلال الفترة من 2015 - 2019، وبلغ عددها 71 شركة، وفي سبيل تحقيق ذلك تم تطوير خمسة فروض اعتمد في اختبارها على استخدام اسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية، وقد توصلت إلى وجود تأثير معنوي لجميع المحددات ما عدا فرص النمو، حيث

بينت النتائج وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لكل من (هيكل الأصول، الحجم، مخاطر الأعمال، السيولة) على الرافعة المالية والأداء المالي، بينما بينت النتائج أن (الوفر الضريبي) له أثر سلبي ذو دلالة معنوية على الرافعة المالية والأداء المالي، بينما كان للرافعة تأثير سلبي ذو دلالة معنوية على الأداء المالي.

مشكلة الدراسة:

يواجه المدراء الماليون في الشركات المالية عموما وشركات التأمين على نحو خاص عددا من الاحتمالات لاختيار المزيج التمويلي الأمثل لأنشطة الشركة، حيث ان عملية صنع القرار الخاص باختيار الهيكل المالي المناسب لتمويل نشاطات الشركة لا يتم بشكل عشوائي فهو من أصعب القرارات التي تواجه المدراء الماليون، وبالتالي فان عملية اختيار المزيج التمويلي الأمثل تحكمه مجموعة من القواعد والنظريات التي حاولت تحديد وتفسير اهم العوامل المؤثرة في اختيار الشركات لهيكلها المالي، ومن هنا فان هذه الدراسة جاءت لتلقي الضوء على كيفية تصميم الهيكل المالي في شركات التأمين الليبية.

وعليه فان مشكلة الدراسة تدور حول السؤال الرئيسي التالي:

ماهي العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي لشركات التأمين الليبية؟

وفي إطار الإجابة على السؤال الرئيسي تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو أثر الربحية في الهيكل التمويلي (حقوق الملكية) لشركات التأمين الليبية؟
2. ما هو أثر النمو في الهيكل التمويلي (حقوق الملكية) لشركات التأمين الليبية؟
3. ما هو أثر الحجم في الهيكل التمويلي (حقوق الملكية) لشركات التأمين الليبية؟
4. ما هو أثر هيكل الأصول الثابتة في الهيكل التمويلي (حقوق الملكية) لشركات التأمين الليبية؟
5. ما هو أثر الربحية في الهيكل التمويلي (الديون) لشركات التأمين الليبية؟
6. ما هو أثر النمو في الهيكل التمويلي (الديون) لشركات التأمين الليبية؟
7. ما هو أثر الحجم في الهيكل التمويلي (الديون) لشركات التأمين الليبية؟
8. ما هو أثر هيكل الأصول الثابتة في الهيكل التمويلي (الديون) لشركات التأمين الليبية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من جانبين، الأول الجانب العلمي كونها تدرس موضوع مهم متمثل في تحليل وقياس الهيكل التمويلي في المؤسسات الاقتصادية، حيث أن هذه الموضوع حاز على اهتمام كبير في الدول المتقدمة إلا أنه ما زال لم يلقى اهتمام جيد في الدول النامية، خصوصا أن المؤسسات الاقتصادية في هذه الدول تواجه صعوبات كبيرة في سبيل الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة في ظل عدم فاعلية أو أحيانا غياب الدور الفاعل للأسواق المالية في الدول النامية، بالإضافة إلى أن معظم الدراسات التي اجريت في البيئة الليبية بخصوص الهيكل التمويلي تضمنت القطاع الصناعي والتجاري والمصرفي ولم يتم التطرق إلى صناعة التأمين، حيث يأمل أن تساهم هذه الدراسة في تدعيم الدراسات المحدودة في ليبيا حول محددات الهيكل التمويلي

وتفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الاقتصادية وفقا للنظريات المالية.

أما من الجانب العملي فتكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية البيئة البحثية موضوع الدارسة (شركات التأمين) والدور الذي تقوم به في تجميع المدخرات وتوجيهها إلى أوجه الاستثمار المختلفة للدفع بدوران العجلة الاقتصادية في البلاد لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، حيث تعتبر هذه الدراسة محاولة لتنبيه شركات التأمين بالعوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي وتفسير السلوك التمويل لهذه الشركات حتى يتسنى لها الوصل إلى الهيكل التمويلي الأمثل وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية:

1 – قياس وتحليل الهيكل التمويلي لشركات التأمين الليبية.

2 - تحديد العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي لشركات التأمين الليبية.

3 - الخروج ببعض التوصيات التي قد تساعد متخذ القرار في شركات التأمين في اختيار الهيكل التمويلي الأمثل.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة في مشكلة الدراسة، تم صياغة الفرضيات الرئيسية والفرعية التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

"يوجد أثر لمحددات الهيكل التمويلي (الربحية، النمو، الحجم، هيكل الأصول الثابتة) في الهيكل التمويلي (حقوق الملكية) في شركات التأمين محل الدراسة ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة معنوية(α=0.05)".

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى: " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لربحية الشركة على حقوق الملكية ".

الفرضية الفرعية الثانية: " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمو الشركة على حقوق الملكية ".

الفرضية الفرعية الثالثة: " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على حقوق الملكية ".

الفرضية الفرعية الرابعة: " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لهيكل الأصول الثابتة للشركة على حقوق الملكية ".

الفرضية الرئيسية الثانية:

"يوجد أثر لمحددات الهيكل التمويلي (الربحية، النمو، الحجم، هيكل الأصول الثابتة) في الهيكل التمويلي (اجمالي الديون) في شركات التأمين محل الدراسة ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة معنوية (α=0.05)".

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى: " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لربحية الشركة على اجمالي الديون ".

الفرضية الفرعية الثانية: " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمو الشركة على اجمالي الديون ".

الفرضية الفرعية الثالثة: " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على اجمالي الديون ".

الفرضية الفرعية الرابعة: " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لهيكل الأصول الثابتة للشركة على اجمالي الديون ".

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل تبيان الجوانب المتعلقة بمحددات الهيكل التمويلي للشركات والنظريات المفسرة للسلوك التمويلي، حيث تم مراجعة الدراسات السابقة حول الموضوع عن طريق الاطلاع على الكتب والمجلات والدوريات العلمية التي تناولت هذا الموضوع، ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي باستخدام نموذج قياسي لتحديد العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي لشركات التأمين، وتم استخدام البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية لشركات التأمين (2017-2022) وتحليلها باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية، للوصول إلى النتائج، بالاستعانة بالأدوات التالية:(Microsoft Excel 2010، والبرامج الاحصائية Eviews. 12 / SPSS.28).

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من شركات التأمين في ليبيا، إما عينة الدراسة تكونت من خمس شركات تأمين في ليبيا وهي شركة المتحدة للتأمين، وشركة التكافل للتأمين، وشركة القافلة للتأمين، وشركة تيبستي للتأمين، وشركة الليبية الضمانية للتأمين، نظرا لما تمثله من أهمية في صناعة التأمين الليبية، يمكن أن توصلنا للعوامل المؤثرة على الهيكل المالي لشركات التأمين الليبية، وتم استخدام البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية (2017-2022) لشركات التأمين عينة الدراسة، من أجل اختبار فرضيات للوصول إلى النتائج وتحقيق أهداف الدراسة.

النموذج الرياضي للدراسة:

يمكن صياغة نموذج رياضي على شكل معادلة وفقا لفرضيات الدراسة وذلك لقياس تأثير المتغيرات المستقلة (الربحية، النمو، الحجم، هيكل الأصول الثابتة) على المتغير التابع (الهيكل التمويلي: حقوق الملكية، الديون) من خلال تقدير معاملات انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والنموذج الرياضي يكون كالتالي:

$$yi = \beta 0 + \beta 1\, x1 + \beta 2\, x2 + \beta 3\, x3 + \beta 4\, x4 + \varepsilon$$

حيث ان:

yi: (i=1,2) يمثل المتغير التابع للدراسة

B0: ثابت وهو يمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر.

X1: المتغير المستقل يمثل ربحية الشركة معبر عنه بالعائد على أصول الشركة.

X2: المتغير المستقل يمثل النمو المتوقع للشركة معبر عنه بالتغير في حجم أصول الشركة

X3: المتغير المستقل يمثل حجم الشركة معبر عنها باللوغاريتم الطبيعي اجمالي أصول الشركة.

X4: المتغير المستقل يمثل نسبة الأصول الثابتة معبر عنها من خلال قسمة صافي الأصول الثابتة على اجمالي الاصول.

βi: (i=1,2,3,4) معاملات الانحدار الخطي،

ε: الخطأ العشوائي.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الهيكل التمويلي:

إن وظيفة التمويل تتمثل في البحث عن مصادر التمويل المتاحة واختيار المناسب منها للوصل إلى نسبة المزج المثلى لهيكل التمويل المرتبطة بتحقيق على أقل تكلفة ممكنه، "يقصد بالهيكل المالي تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، ومن ثم فإنه يتضمن كافة العناصر التي تتكون منها جانب الخصوم، سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل" (هندي، 2014: 543)، وهي بالمناسبة مهمة بالغة التعقيد في الواقع العملي خاصة في ظل المنافسة الكاملة، لذلك يتطلب القيام بهذه المهمة الشاقة وجود إدارة مالية على درجة عالية من الكفاءة، لا سيما وإنه سوف تترتب على القرارات التي تتخذها نتائج من شأنها أن تنعكس سلبا أو إيجابيا على المستوى الربحية والسيولة سعيا" لتحقيق الهدف الرئيسي، وبالتالي أما النجاح وتحقيق الأرباح والنمو وتعظيم ثروة الملاك أو التعثر و الفشل وتصفية المشروعات، ولذلك ولتحقيق هذه المهمة بنجاح لابد الأخذ في الاعتبار النقاط التالية:

-تحديد المستوى الملائم من المديونية.

-تحديد نسبة المزيج المثلى من مصادر التمويل.

-تحديد مدى موائمة هيكل التمويل مع هيكل الاستثمار.

محددات الهيكل المالي:

1-الربحية:

الربحية هي هدف أساسي لجميع المؤسسات لبقائها واستمرارها، وهدف يسعى للوصول إليه المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، فهي تعكس كفاءة الإدارة في استخدامها للموارد الموجودة لديها (حمزاوي، وساقة، 2019)، ولقد اختلفت النظريات المفسرة للسلوك التمويلي في تفسير طبيعة العلاقة بين الربحية والهيكل المالي للمؤسسة، حيث انقسمت إلى وجهتي نظر: الأولى تقترح وجود أثر إيجابي للربحية على نسبة الديون، ويدعم هذا المقترح كلا" من: نظرية المبادلة، "تشير نظرية المبادلة الي ان المؤسسات تقوم بالمفاضلة بين المنافع حيث تمول جزئيا بالدين وجزئيا بالأسهم ويتم المفاضلة بينهما بناء" على تحليل التكلفة والفائدة(فوني،2022: 24)، والتي تفترض أن الشركة التي تحقق ربحية عالية تكون مخاطر الإفلاس لديها قليلة، حيث يكون لديها القدرة على الاقتراض والاستفادة من خاصية الوفر الضريبي الذي توفره مصاريف الفوائد، وبذلك كلما زادت ربحية الشركة زادت معها المديونية؛ نظرية الوكالة، أن نتيجة التعارض المصالح بين الإدارة والمالكين من جانب وأصحاب المصالح في الشركة من جانب أخر، فمن المتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المالية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بغض النظر إذا كانت هذه السياسة تتوافق أو تتعارض مع مصلحة أصحاب المصالح الآخرين هاشم (2015) تفترض هذه النظرية بسبب وجود مشكلة التدفق النقدي الحر يتم استخدام الديون، وبذلك ومع وجود نسبة مديونية مرتفعة يتبعها تسديد للأقساط وفوائد الديون سيتم استخدام التدفق النقدي لحر للوفاء بالالتزامات: في حين أن وجهة النظر الثانية تقترح وجود أثر سلبي للربحية على نسبة الديون، ويدعم هذا الاقتراح كلا" من: نظرية

التسلسل الهرمي، "عندما يكون هناك عدم تشابه في المعلومات بين الأطراف الداخلية للشركة وبين المشاركين في السوق المالي، فان ذلك يجبر المديرين على تفضيل تمويل فرصهم الاستثمارية الجديدة عن طريق الأرباح المحتجزة، ومن ثم الديون ولا يتم استخدام الأسهم إلا كخيار أخير" (بوفرنة، 2019: 186)، ترى هذه النظرية أن الشركة التي لديها معدلات ربحية مرتفعة ليست بحاجة إلى الاقتراض فهي ستعتمد عل الأرباح المحتجزة في تمويل استثماراتها؛ تفترض هذه النظرية أن الشركة تلجأ أولا" إلى موادها الداخلية في تمويل استثماراتها متمثلة في الأرباح المحتجزة ثم إلى الاقتراض وفي الأخير إلى إصدار الأسهم؛ نظرية عدم تماثل المعلومات الذي قدمها (Myers, 1984)، التي تقول أن عدم تماثل المعلومات بين الادارة والسوق هو أساس هذه النظرية، فإذا أخفت الادارة بعض المعلومات عن السوق واستغلت هذه المعلومات لنفسها، فسوف يحدث عدم توازن في القيمة التقييمية للاسهم المصدرة مما يؤدي الي تخفيض قيمة المؤسسة في السوق(شيخة،2022: 22)، حيث يقترح أن الشركة التي لديها معدل ربحية عالية لا تحتاج إلى تمويل استثماراتها عن طرق الاقتراض وانما تستخدم أرباحها المحتجزة (عمار، 2016: السيد، 2016: بوفرنة، 2019: خلف، نقار، وشيخ السوق،2020: ضاهر وأتيك، 2023).

2 - النمو:

يعتمد تحقيق معدلات نمو عالية لدي الشركات على تحقيق إيرادات كبيرة وتكاليف قليلة، حيث سينعكس ذلك في تحقيق أرباح مرتفعة، وبعدها يتوقف الأمر على الإدارة، ما المقدار الذي سيتم توزيعه على المساهمين وما المقدار الذي سيتم احتجازه وإعادة استثماره، هذا المقدار الذي تقرر أعادة استثماره سيزيد من قيمة الأصول الاستثمارية التي تعتبر أحد المقاييس المستخدمة في احتساب معدل النمو، فكلما ارتفعت نسبة احتجاز الأرباح ارتفاع معدل نمو الشركة، حيث يقاس نمو الشركة بالنسبة للشركات المدرجة في السوق المالي بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة، أما بالنسبة للشركات غير المدرجة في السوق المالي فلا توجد لها قيمة سوقية، وبالتالي يمكن قياس النمو عن طريق قياس النسبة المئوية للتغير في المبيعات او قياس النسبة المئوية للتغير في إجمالي الأصول، وفيما يتعلق بعلاقة نمو الشركة بنسب استخدام الديون يوجد هناك وجهتي نظر: الأولى تتفق مع نظرية الإشارة التي قدمها Ross 1977 التي تقول بان الشركات التي تنمو يكون ذلك مؤشر على المتانة المالية للشركة، وبالتالي مؤشر على مقدرتها على سداد الديون وفوائدها، هذا الأمر يشجع يدعم طلب الشركات ذات معدل النمو المرتفع على الحصول على القروض، وبذلك تقترح هذه النظرية وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو ونسبة الديون، أما وجهة النظر الثانية والتي تتفق مع نظرية الوكالة حيث تقول إن الشركات التي لها معدلات نمو عالية وتنفذ مشروعات كثيرة تكثر بها مشاكل الوكالة وخاصة مشاكل الوكالة بين المديرين والدائنين لان الدائنون قد ينظرون بعين الريبة والشك لبعض هذه المشروعات التي ستنفذها الشركة، وبالتالي سيمتنعون عن إعطاء المزيد من الديون، كذلك ترى نظرية المبادلة أن معدلات النمو العالية تعني وجود فرص استثمارية مستقبلية التي

يزيد من مخاطر الشركة، مما يدفع بالمقرضين إلى العسوف أن إقراض الشركات ذات الفرص الاستثمارية المستقبلية ذات المخاطر المرتفعة، نظرية التسلسل الهرمي أيضا تقترح أن المقرضين لن يرغبوا في اقراض الشركات ذات معدلات النمو العالية بسبب تكلفة الافلاس وارتفاع المخاطر، وبذلك تدعم هذه النظريات وجود علاقة سلبية بين معدل النمو ونسبة الديون (عمار، 2016: المعايطة،2019: بوفرنة، 2019: خلف، نقار، وشيخ السوق، 2020).

3 - حجم الشركة:

إن حجم الشركة يعتبر محددا هاما لسلوكها وهيكلها التمويلي ويقاس حجم الشركة بعدة مقاييس أهمها اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول او المبيعات، حيث ترى نظرية المبادلة ان كبر حجم الشركة يشير إلى استبعاد احتمال إفلاسها وفقا لقاعدة التي تقول (إن الشركات الكبيرة لا يسمح لها بالإفلاس)، الأمر الذي يعني إن الحكومات والدول لن تسمح لشركاتها الكبرى والتي توظف عدد كبير من الموظفين بالإفلاس حتى تتجنب هذه الحكومات مخاطر الاضطرابات والقلاقل الاجتماعية والسياسية الناتجة عن إفلاس هذه الشركات، وتضطر إلى دعمها واقراضها للمحافظة على بقاءها، وكذلك بالاعتماد على ما تملكه الشركات ذات الحجم الكبير من أصول تستطيع هذه الشركات زيادة حجم ديونها، وكذلك إن الشركات الأكبر حجما تتعرض لمخاطر اقل؛ نظرا للتنويع في الإنتاج والثبات في التدفق النقدي والسمعة التي تتمتع بها تلك الشركات، لذا فإن الشركات الأكبر حجما تكون فرصتها للحصول على الأموال بالمديونية أكبر من الشركات الصغيرة، وهذا يشير إلى العلاقة الموجبة بين حجم الشركة والتمويل بالدين، إما نظرية الوكالة فتقول ان الشركات الكبيرة تنطوي على مشاكل وكالة ملكية أكثر من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لكثرة عدد المساهمين وانفصال الملكية عن الإدارة بشكل واضح، وبالتالي لحل مشكلة الوكالة بين المساهمين والمديرين سيتم تنفيذ كل المشروعات التي لها صافي قيمة حالية موجبة لاستهلاك كل النقدية الموجودة لدى المديرين والبحث عن تمويل أكثر، وبالتالي سوف يزداد حجم الشركة من ناحية وزيادة استخدامها للديون من ناحية أخرى، فبذلك فإن العلاقة بين حجم الشركة ونسبة الديون هي علاقة موجبة، في حين ترى نظرية التسلسل الهرمي أنه كلما زاد حجم الشركة كلما زادت مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين، وبذلك تفضل الشركات الاعتماد على مصادر التمويل الذاتية بدل الاعتماد على الديون، ولكن بالنسبة للشركات الصغير التي لدية حساسية أقل اتجاه عدم تماثل المعلومات فأنها تعتمد على الاقتراض بشكل أكبر مقارنة" بالشركات كبيرة الحجم، وبذلك تقترح هذه النظرية وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة ونسبة الديون (إسماعيل،2016: عمار، 2016: بوفرنة، 2019: خلف، نقار، وشيخ السوق، 2020: ضاهر وأتيك، 2023).

4 - هيكل الاصول:

إن الشركات التي تحتوي على نسبة عالية من الاصول الثابتة ضمن إجالي أصولها، ينظر إليها المقرض كضمان تقدمه لحصولها واسترجاع أمواله المقترضه، حيث تشكل الأصول الملموسة في الشركة ضمانا للمقرض في حال تعثر الشركة وعدم قدرتها

على السداد، وبذلك تكون هذه الشركات أكثر قدرة على الحصول على الديون في لتمويل مشروعاتها، وتقاس نسبة الأصول الثابتة بنسبة الأصول الثابتة الى إجمالي الأصول، حيث كل ماكانت النسبة اعلى كلما كان ذلك افضل من ناحية الضمان الذي يبحث عنه الدائنون، وهناك أيضا وجهات نظر لتفسير العلاقة بين نسبة الأصول الثابتة بالشركة ونسبة استخدامها للديون تشير وجهة النظر الأولى الى وجود العلاقة موجبة بين نسبة الأصول الثابتة ونسبة الديون، حيث ترى نظرية المبادلة أن الشركة لن تجبر على الإفلاس من قبل الدائنين مادام هؤلاء الدائنين قادرين على الحصول على الأصول التي قدمت لهم كضمانات لقروضهم، وبالتالي فان الشركة لن تدفع الى الإفلاس طالما هناك أصول مرهونة يمكن الاستلاء عليها من قبل الدائنين دون التأثير على استمرارية الشركة، كما تدعم هذه العلاقة الموجبة نظرية التسلسل الهرمي، أما نظرية الوكالة والتي تفترض حدوث مشاكل بين المديرين والدائنين عندما يشعر الدائنين بتنفيذ الشركة لمشاريع خطرة ذات عوائد عالية نزولا عند رغبة المساهمين دون مراعاة لمصالح الدائنين فقد تلجأ الشركة إلى طمأنة الدائنين وضمان حقوقهم وتخفيض حدة التوتر معهم عن طريق تقديم أصول ثابتة كضمانات لهم، وبالتالي كلما امتلكت الشركة أصولا ثابتة كلما كانت لها قدرة على الحصول على المزيد من الديون، في حين ان العلاقة بين نسبة الأصول الثابتة والديون ستكون سالبة عندما توجد مشكلة وكالة بين المديرين والمساهمين الذين سوف يسعون الى استهلاك كل النقدية المتوفرة في مشاريع ذات صافي قيمة حالية موجبة لمنع المديرين من استخدام النقدية الزائدة في الحصول على علاوات وبدلات سفر ومكافآت. (عمار، 2016: بوفرنة، 2019: ضاهر وأتيك، 2023)

الدراسة القياسية:

نموذج الدراسة المستخدم:

النموذج المستخدم في هذه الدراسة يعتمد على الانحدار الخطي المتعدد، ويعتبر هذا النموذج من الأساليب الإحصائية المتقدمة، والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث، حيث تم وضع بعض التعديلات في كيفية قياس بعض المتغيرات التفسيرية (المستقلة) والمتغير التابع وذلك بسبب القيود التي تفرضها نوعية البيانات المتحصل عليها، لقياس أثر المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع باستخدام المقاييس المبينة في الجدول رقم (1):

الجدول (1) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

م	المتغيرات	المقياس	الرمز	نوع المتغير	البيانات
1	الهيكل التمويلي (حقوق الملكية)	حقوق الملكية /الأصول	y1	تابع	القوائم المالية والتقرير السنوية للشركات عينة الدراسة
2	الهيكل التمويلي (الديون)	الديون / الأصول	y2	تابع	
3	الربحية	معدل العائد على الأصول	x1	مستقل	
4	النمو	التغير في حجم الأصول	x2	مستقل	
5	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول	x3	مستقل	
6	هيكل الأصول الثابت	صافي الأصول الثابتة/ اجمالي الأصول	x4	مستقل	

ومن ثم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد للوصول إلى مدى الارتباط والأهمية بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك باستخدام مصفوفة الارتباط أو مصفوفة التغاير:

$$yi = \beta 0 + \beta 1\, x1 + \beta 2\, x2 + \beta 3\, x3 + \beta 4\, x4 + \varepsilon$$

حيث ان:

yi: (i=1,2) يمثل المتغيرات التابع للدراسة

B0: ثابت وهو يمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر.

X1: المتغير المستقل يمثل ربحية الشركة، معبر عنه بالعائد على أصول الشركة.

X2: المتغير المستقل يمثل النمو المتوقع للشركة، معبر عنه بالتغير في حجم أصول الشركة.

X3: المتغير المستقل يمثل حجم الشركة ،معبر عنها باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة.

X4: المتغير المستقل يمثل نسبة الأصول الثابتة، معبر عنها من خلال قسمة صافي الأصول الثابتة على اجمالي الاصول.

βi: (i=1,2,3,4) معاملات الانحدار الخطي،

ε: الخطأ العشوائي.

اعتدالية توزيع البيانات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro-Walk's) لكل متغير من متغيرات الدراسة على حدة، وذلك لتبيان ما إذا كانت البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي.

جدول (2) اختبار اعتدالية توزيع البيانات

م.	المتغيرات الدراسة	قيمة الاختبار (شابيرو- ويلكس)	العدد	الدلالة الإحصائية
1	الهيكل التمويلي (حقوق الملكية)	0.925	36	0.069
2	الهيكل التمويلي (الديون)	0.900	36	0.068
3	الربحية	0.829	36	0.062
4	معدل النمو في الأصول	0.405	36	0.061
5	الحجم لوغاريتم لأصول	0.958	36	0.279
6	هيكل أصول الثابت	0.734	36	0.054

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبعد إجراء الاختبار تبين أن البيانات موزعة طبيعيا كما هي موضحة في جدول رقم (2)، يتضح أن الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات أكبر من مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، لذلك نقبل الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وعليه فانه يمكن اختبار الفرضيات باستخدام التطبيقات المعلمية.

اختبار الازدواج الخطي (Multicollinearity):

تحدث مشكلة الازدواج الخطي عندما يكون أحد المتغيرات المستقلة عبارة عن مركب من المتغيرات الأخرى أو عندما تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا مع بعضها البعض، وفي ظل هذه الحالة تبدأ المتغيرات بإلغاء بعضها البعض مما يؤدي إلى انخفاض في القوة التنبؤية للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، لذلك عند إجراء التحليل الانحدار المتعدد لا ينبغي وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات

المستقلة، وعليه سيتم استخدام اختبارين شائعين للكشف عن الازدواج الخطي في هذه الدراسة، وهما تحليل مصفوفة الارتباط، وتحليل التضخم والتباين.

1 - الكشف عن الازدواج الخطي باستخدام تحليل مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات المستقلة: حيث يشير معامل الارتباط ±0.50 وما فوق إلى وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، وبالنظر الى جدول رقم (3) نجد ان نتائج مصفوفة الارتباطات تشير إلى أن جميع الارتباطات غير دال عند مستوى دلالة α =0.05، وبذلك فليس هناك ازدواج خطي لمتغيرات المستقلة.

جدول (3) مصفوفة الارتباطات لمتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	الربحية	معدل النمو في الاصول	الحجم لوغاريتم لأصول	هيكل أصول الثابت
الربحية	1			
معدل النمو في الاصول	0.335	1		
الحجم لوغاريتم لأصول	0.345	0.072	1	
هيكل أصول الثابتة	0.138	-0.147	-0.004	1

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

2 - الكشف عن الازدواج الخطي باستخدام اختبار عامل التضخم والتفاوت (Variance Inflation Factor)، حيث يتبين أن قيم VIF)) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من 10 وقيم (Tolerance) أكبر من 0.05 لجميع المتغيرات المستقلة، مما يدل على عدم وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

جدول (4) اختبار عامل التضخم والتفاوت لمتغيرات المستقلة على المتغير التابع y2 & y1

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	الهيكل التمويلي (حقوق الملكية)(y1)		الهيكل التمويلي (الديون) (y2)	
	VIF	Tolerance	VIF	Tolerance
الربحية (x1)	1.195	0.837	1.185	0.833
معدل النمو في الاصول (x2)	1.176	0.850	1.170	0.840
الحجم لوغاريتم لأصول (x3)	1.026	0.975	1.022	0.954
هيكل أصول الثابتة (x4)	1.065	0.939	1.060	0.905

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبذلك وكما هو موضح في جدول رقم (3) حيث تشير جميع نتائج مصفوفة الارتباطات على عدم وجود ازدواج خطي لمتغيرات المستقلة، وكذلك كما هو موضح في جدول رقم (4) حيث تشير جميع النتائج طريقة التضخم والتفاوت على عدم وجود الازدواج الخطي لمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة معدل حقوق الملكية والديون، وعليه ولعدم وجود ازدواج خطي للمتغيرات المستقلة يمكن استعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) في إيجاد معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

اختبار عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity):

تم استخدام بعض الطرق الإحصائية التي من شأنها تخفيض وتخفيف بعض المشاكل المتعلقة باختبارات الانحدار المتعدد مثل مشكلة عدم تجانس التباين Heteroscedasticity، هذه الاجراءات الاحصائية تضمنت استخدام اختبار (Test (White's 1980، وللتحقق من أن هناك مجموعة من الشركات لا تختلف في قياس متغيراتها عن بقية الشركات الأخرى، سيتم إجراء اختبار عدم تجانس التباين عن طريقة صيغة الفرضية التالية:

H0: لا يوجد اختلاف في التباينات (بين شركات التأمين)

H1: يوجد اختلاف في التباينات (بين شركات التأمين)

الجدول (5) اختبار Heteroscedasticity لعدم تجانس التباين

المتغير	القيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية	القرار الإحصائي
الهيكل التمويلي (حقوق الملكية) (y1)	1.734	0.091	قبول H0
الهيكل التمويلي (الديون) (y2)	1.561	0.108	قبول H0

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (5) تبين أن القيمة الاحتمالية (P-value) أكبر من مستوي المعنوية 5% بالنسبة لكلا من النموذجين على التوالي (0.091،0.108)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية (H0) المتمثلة في "لا يوجد اختلاف بين التباينات بين شركات التأمين" (تساوي تجانس التباينات)، ورفض الفرضية البديلة (H1) المتمثلة في " يوجد اختلاف بين التباينات بين شركات التأمين" مما يدل على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity)، وهذا يعني استخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OLS)، في أجراء اختبارات الانحدار المتعدد.

تحليل بيانات الدراسة:

تختص هذه الدراسة بتحليل البيانات (القوائم المالية والتقرير السنوية) التي تم تجميعها من شركات التأمين قيد الدراسة، كما تم التحقق من صحة الفرضيات التي وضعت، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الجانب الوصفي:

في هذا الجانب يتم وصفي متغيرات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية لأكثر شيوعاً كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والقيمة الدنيا والعليا، وذلك لإعطاء صورة واضحة حول هذه المتغيرات، حيث يوضح الجدل رقم (6) نتائج هذه الإحصائيات لكل متغير على حدة كما يلي:

الجدول (6) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الدراسة

المقاييس الإحصائية	y1 الملكية	y2 الديون	x1 الربحية	x2 النمو	x3 الحجم	x4 هيكل الأصول الثابتة
Meanالمتوسط	0.5731	0.4252	0.0208	0.3909	17.5971	0.0587
Median الوسيط	0.6214	0.3786	0.0158	0.0974	17.5580	0.0279
Maxالقيمة العليا	0.8274	0.8632	0.1305	5.4982	19.3131	0.2705

Min لقيمة الدنيا	0.1368	0.1726	-0.1094	-0.1329	16.0704	0.0009
Std.الانحراف المعياري	0.1999	0.2110	0.0508	1.0148	0.9234	0.0770
Skewness الالتواء	-0.5615	0.5398	0.0920	4.4824	0.2613	1.6552
Kurtosisالتفلطح	2.1759	1.9988	4.0992	22.9390	2.0189	4.4627
Jarque-Bera	2.9100	3.2518	1.8632	597.4134	1.8536	19.6470
Probability	0.2334	0.1967	0.3939	0.0000	0.3958	0.0001
Sum	20.6315	15.3067	0.7499	11.7282	633.4971	2.1120
Sum Sq. Dev.	1.3993	1.5582	0.0902	29.8673	29.8448	0.2074
عدد المشاهدات	36	36	36	36	36	36

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بالاطلاع على البيانات الواردة في الجدول رقم (6) يتبين التالي:

بالنسبة للهيكل التمويلي (حقوق الملكية) (y1): بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر (0.8274) وأقل قيمة (0.1368)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (0.5731) بانحراف معياري (0.1999)، يتبين من ذلك أن حصة الامتلاك في شركات التأمين تمثل الجزء الأكبر في الهيكل المالي (57%) تقريبا، مع وجود قيمة جيدة للرفع المالي، كما تشير البيانات إلى وجود تفاوت بسيط في نسبة الملكية لدى شركات التأمين حسب الحد الأعلى والحد الأدنى وقيمة الانحراف المعياري المنخفض.

أما بخصوص الهيكل التمويلي (الديون) (y2): بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر (0.8632) وأقل قيمة (0.1726))، في حين بلغ المتوسط الحسابي (0.4252) بانحراف معياري (0.2110)، يتبين من ذلك أن شركات التأمين تعتمد على التمويل بالديون بنسبة مرتفعة (42%) تقريبا، كما تشير البيانات أنه يوجد تفاوت بسيط في نسبة الديون لدى شركات التأمين حسب الحد الأعلى والحد الأدنى وقيمة الانحراف المعياري المنخفض.

أما بالنسبة للربحية (x1): فقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر (0.1305) وأقل قيمة -0.1094))، في حين بلغ المتوسط الحسابي (0.0208) بانحراف معياري (0.0508)، يتبين من ذلك أن شركات التأمين تحقق في أرباح متدنية حوالي (2%) تقريبا، كما تشير البيانات أنه لا يوجد تفاوت في نسبة الربحية لدى شركات التأمين حسب الحد الأعلى والحد الأدنى وقيمة الانحراف المعياري المنخفضة.

أما فيما يتعلق بمعدل النمو في الاصول (x2): تقدر أعلى قيمة لهذا المؤشر (5.4982) وأقل قيمة 0.1329) -)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (0.3909) بانحراف معياري (1.0148)، يتبين من ذلك أن شركات التأمين تحقق في معدل نمو مرتفعة حوالي (40%) تقريبا، كما تشير البيانات أنه يوجد تفاوت بسيط في معدل النمو لدى شركات التأمين، حسب الحد الأعلى والحد الأدنى وقيمة الانحراف المعياري المرتفعة قليلا، حيث يتضح مع تحقيق شركات التأمين لمعدلات ربحية متدنية إلا أنه يبدو أن أداء بعض الشركات ساعد في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ربما عن طريق زيادة الملكية أو عن طريق الاقتراض.

أما بالنسبة لحجم لوغاريتم لأصول (x3): حيث بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر (19.3131) وأقل

قيمة (16.0704)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (17.5971) بانحراف معياري (0.9234)، كما تشير البيانات إلى وجود تفاوت بسيط في أحجام شركات التأمين حسب الحد الأعلى والحد الأدنى وقيمة الانحراف المعياري.

أما فيما يتعلق هيكل أصول الثابتة (x4): تقدر أعلى قيمة لهذا المؤشر (0.2705) وأقل قيمة (0.0009)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (0.0587) بانحراف معياري (0.0770)، يتبين من ذلك أن شركات التأمين لديها نسبة أصول ثابتة متدنية جدا" حوالي (5%) تقريبا، كما تشير البيانات إلى عدم وجود تفاوت في نسبة الأصول الثابتة لدى شركات التأمين حسب الحد الأعلى والحد الأدنى وقيمة الانحراف المعياري المنخفضة.

ثانياً: الانحدار المتعدد (Multiple Regression):

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد أثر محددات الهيكل التمويلي على حقوق الملكية (ROE)

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	الخطأ المعياري للمعاملات Coefficients Std. Error	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار معنوية المعاملات النموذج		اختبار معنوية النموذج (ANOVA)	
				إحصائي الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية لاختبار T	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية لاختبار f
الثابت(Constant)	-2.758	0.425	-	-6.493	**0.000		
x1	-0.675	0.511	-0.150	-1.321	0.198		
x2	0.047	0.022	0.246	2.185	*0.038	16.930	**0.000
x3	0.816	0.024	0.186	7.754	**0.000		
x4	0.590	0.278	0.227	2.121	*0.044		
R= 0.855 R2= 0.730 Adjusted (R2)= 0.687 Std. Error of Estimate= 1.094							

* عند مستوى (0.05)، ** عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من الجدول رقم (7) أعلاه لتحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل ارتباط (R) مساوية (855.0) وهي قيمة قوية، وأن معامل تحديد (R2) ومعامل التحديد المعدل Adjusted (R2) يساوي (0.730) و(0.687) على التوالي، ما يعني أن (73.0٪) من التغير في الهيكل التمويلي (حقوق الملكية) يفسره التغير في محددات الهيكل التمويلي، واستبعاد الربحية (x1)، وتشير النتائج أن النموذج المقترح في هذا الجانب يتم التحقق من صحة الفرضية الرئيسية (الاول والثانية) وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الاول:

"يوجد أثر لمحددات الهيكل التمويلي على الهيكل التمويلي (حقوق الملكية) في شركات التأمين محل الدراسة ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة معنوية (α=0.05)".

ولتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع المتغيرات، وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، حيث يبين الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع متغيرات المستقلة على المتغير التابع (حقوق الملكية):

للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في هذه الدراسة ملائم لتنبؤ بالهيكل التمويلي (حقوق الملكية).

بناءً على ملائمة النموذج للمتغيرات المستقلة في النموذج لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع ((y1 تبين أن متغير الحجم لوغاريتم الأصول ((x3 له تأثير عالٍ جدا على المتغير التابع الهيكل التمويلي (حقوق الملكية)، وبناء على القيمة الاحتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي الدلالة (01.0)، ما يعني أن من بين المتغيرات المستقلة يعتبر الحجم لوغاريتم الأصول أكثر تأثيرًا من المتغيرات الأخرى على الهيكل التمويلي (حقوق الملكية)، يليه في التأثير عند مستوي دلالة (0.05) متغير معدل النمو في الاصول ((x2، ثم يليه في التأثير عند مستوي دلالة (0.05) متغير هيكل الأصول الثابت (x4)، كما يلاحظ من الجدول رقم (7) أيضاً أن اختبار معنوية النموذج (ANOVA) معنوي بقيمة احتمالية (0.000) مما يؤكد تفسير النموذج من الناحية الإحصائية.

الفرضية الفرعية الاولى: " يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة على حقوق الملكية ".

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (7) أعلاه الى ان هناك إثر سلبي لربحية شركات التأمين على حقوق الملكية في الهيكل التمويلي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β1) لمتغير الربحية على نسبة حقوق الملكية (-0.150)، الأمر الذي يدل على وجود تأثير لمتغير الربحية على نسبة حقوق الملكية، أي أن كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) في ربحية شركات التأمين يؤدي إلى انخفاض نسبة حقوق الملكية بقدار (15%)، ولكن هذا الأثر ليس ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمة (P-Value=0.198) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05)، وبما ان الأثر ليس له دلالة إحصائية، وبذلك ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية وهي "ليس هناك إثر ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة على حقوق الملكية ".

الفرضية الفرعية الثانية: " يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لنمو الشركة على حقوق الملكية".

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (7) الى ان هناك آثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة النمو في شركات التأمين على حقوق الملكية في الهيكل التمويلي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β2) لمتغير النمو على نسبة حقوق الملكية (0.246)، الأمر الذي يدل على وجود تأثير لمتغير النمو على نسبة حقوق الملكية، أي أن كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) في نمو شركات التأمين يؤدي إلى زيادة نسبة حقوق الملكية بقدار (24%)، وهذا الأثر له دلالة إحصائية حيث كانت قيمة(P-Value=0.038) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبما ان الأثر ذو دلالة إحصائية، بذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لنمو الشركة على حقوق الملكية ".

الفرضية الفرعية الثالثة: " يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على حقوق الملكية "

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (7) الى ان هناك آثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير حجم شركات التأمين مقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول على حقوق الملكية في الهيكل التمويلي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β3) لمتغير الحجم على نسبة حقوق الملكية (0.186)، الأمر الذي يدل على

وجود تأثير لمتغير الحجم على نسبة حقوق الملكية، أي أن كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) في حجم شركات التأمين يؤدي إلى زيادة نسبة حقوق الملكية بقدار (18%)، وهذا الأثر له دلالة إحصائية حيث كانت قيمة(P-(Value=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبما ان الأثر ذو دلالة إحصائية، بذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على حقوق الملكية ".

الفرضية الفرعية الرابعة: " يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الأصول الثابتة للشركة على حقوق الملكية ".

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (7) الى ان هناك آثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير هيكل الأصول الثابتة لشركات التأمين على حقوق الملكية في الهيكل التمويلي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β4) لمتغير هيكل الأصول الثابتة على نسبة حقوق الملكية (0.227)، الأمر الذي يدل على وجود تأثير لمتغير هيكل الأصول الثابتة على نسبة حقوق الملكية، أي أن كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) في هيكل الأصول الثابتة لشركات التأمين يؤدي إلى زيادة نسبة حقوق الملكية بقدار (22%)، وهذا الأثر له دلالة إحصائية حيث كانت قيمة(P-Value=0.044) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبما ان الأثر ذو دلالة إحصائية، بذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الأصول الثابتة للشركة على حقوق الملكية ".

الفرضية الرئيسية الثانية:

"يوجد أثر لمحددات الهيكل التمويلي على الهيكل التمويلي (الديون) في شركات التأمين محل الدراسة ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)".

ولتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع المتغيرات، وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، حيث يبين الجدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع متغيرات المستقلة على المتغير التابع (الديون):

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد أثر محددات الهيكل التمويلي على الديون(LAR)

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات الغيرقياسية (β)	الخطأ المعياري للمعاملات Coefficients Std. Error	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار معنوية المعاملات النموذج		اختبار معنوية النموذج (ANOVA)	
				إحصائي الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية لاختبار T	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية لاختبار f
(Constant)الثابت	3.912	0.465	-	8.419	0.000		
x1	0.604	0.559	0.125	1.080	0.290		
x2	-0.050	0.024	-0.240	-2.090	*0.047	16.050	**0.000
x3	-0.793	0.026	-0.194	-7.390	**0.000		
x4	-0.814	0.304	-0.292	-2.675	*0.013		
R= 0.848 R2=0.720 Adjusted (R2)= 0.675 Std. Error of Estimate= 0.119							

* عند مستوي (0.05)، ** عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من الجدول رقم (8) لتحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل ارتباط (R) مساوية (848.0) وهي قيمة قوية، وأن معامل تحديد (R2) ومعامل التحديد المعدل Adjusted (R2) يساوي (720.0) و(675.0) على التوالي، ما يعني أن (72.0٪) من التغير في الهيكل التمويلي (الديون) يفسره التغير في محددات الهيكل التمويلي، واستبعاد الربحية (x1). وتشير النتائج أن النموذج المقترح للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في هذه الدراسة ملائم لتنبؤ بالهيكل التمويلي (الديون).

بناءً على ملائمة النموذج للمتغيرات المستقلة في النموذج لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع ((y2 تبين أن متغير الحجم لوغاريتم الأصول ((x3 له تأثير عالٍ جدا على المتغير التابع الهيكل التمويلي (الديون)، وبناء على القيمة الاحتمالية (0.000) وهى أقل من مستوي الدلالة (01.0)، ما يعني أن من بين المتغيرات المستقلة يعتبر الحجم لوغاريتم الأصول أكثر تأثيرًا من المتغيرات الأخرى على الهيكل التمويلي (الديون)، يليه في التأثير عند مستوي دلالة (0.05) متغير هيكل أصول الثابتة (x4)، ثم يليه في التأثير عند مستوي دلالة (0.05) متغير معدل النمو في الاصول ((x2، كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن اختبار معنوية النموذج (ANOVA) معنوي بقيمة احتمالية (0.000) مما يؤكد تفسير النموذج من الناحية الإحصائية.

الفرضية الفرعية الاولى: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة على نسبة المديونية ".

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (8) أعلاه الى ان هناك إثر إيجابي لربحية شركات التأمين على نسبة الديون في الهيكل التمويلي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β1) لمتغير الربحية على نسبة الديون 0.125))، الأمر الذي يدل على وجود تأثير لمتغير الربحية على نسبة الديون، أي أن كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) في ربحية شركات التأمين يؤدي إلى زيادة نسبة الديون بقدار (12%)، ولكن هذا الأثر ليس ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمة (P-Value=0.290) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05)، وبما ان الأثر ليس له دلالة إحصائية، وبذلك ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية وهي "ليس هناك إثر ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة على نسبة الديون ".

الفرضية الفرعية الثانية: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو على نسبة المديونية "

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (8) الى ان هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة النمو في شركات التأمين على نسبة الديون في الهيكل التمويلي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β2) لمتغير النمو على نسبة الديون (0.240-)، الأمر الذي يدل على وجود تأثير لمتغير النمو على نسبة الديون، أي أن كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) في نمو شركات التأمين يؤدي إلى انخفاض نسبة الديون بقدار (24%)، وهذا الأثر له دلالة إحصائية حيث كانت قيمة(P-Value=0.047) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبما ان الأثر ذو دلالة إحصائية، بذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة

وهي "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لنمو الشركة على نسبة الديون ".

الفرضية الفرعية الثالثة: " يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لمتغير حجم الشركة على نسبة المديونية".

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (8) الى ان هناك آثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمتغير حجم شركات التأمين مقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول على نسبة الديون في الهيكل التمويلي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β3) لمتغير الحجم على نسبة الديون (0.194-)، الأمر الذي يدل على وجود تأثير لمتغير الحجم على نسبة الديون، أي أن كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) في حجم شركات التأمين يؤدي إلى انخفاض نسبة الديون بقدار (19%)، وهذا الأثر له دلالة إحصائية حيث كانت قيمة(P-Value=0.000) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبما ان الأثر ذو دلالة إحصائية، بذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على نسبة الديون ".

الفرضية الفرعية الرابعة: " يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لمتغير هيكل الأصول الثابتة للشركة على نسبة المديونية ".

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (8) الى ان هناك آثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمتغير هيكل الأصول الثابتة لشركات التأمين على نسبة الديون في الهيكل التمويلي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β4) لمتغير هيكل الأصول الثابتة على نسبة حقوق الملكية (0.292-)، الأمر الذي يدل على وجود تأثير لمتغير هيكل الأصول الثابتة على نسبة الديون، أي أن كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) في هيكل الأصول الثابتة لشركات التأمين يؤدي إلى انخفاض نسبة الديون بقدار (29%)، وهذا الأثر له دلالة إحصائية حيث كانت قيمة(P-Value=0.013) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبما ان الأثر ذو دلالة إحصائية، بذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الأصول الثابتة للشركة على نسبة الديون ".

نتائج الدراسة:

لقد توصلت الاختبارات الوصفية والقياسية للدراسة للنتائج التالي:

1 - أن حصة الامتلاك في شركات التأمين تمثل الجزء الأكبر في الهيكل المالي (57%) تقريبا، مع وجود قيمة جيدة للرفع المالي، كما تشير النتائج إلى وجود تفاوت بسيط في نسبة الملكية لدى شركات التأمين حسب الحد الأعلى والحد الأدنى وقيمة الانحراف المعياري المنخفض.

2 - أن شركات التأمين تعتمد على التمويل بالديون بنسبة مرتفعة (42%) تقريبا، كما تشير النتائج أنه يوجد تفاوت بسيط في نسبة الديون لدى شركات التأمين حسب الحد الأعلى والحد الأدنى وقيمة الانحراف المعياري المنخفض.

3 - أن شركات التأمين تحقق في أرباح متدنية حوالي (2%) تقريبا، كما تشير النتائج أنه لا يوجد تفاوت في نسبة الربحية لدى شركات التأمين حسب الحد الأعلى والحد الأدنى وقيمة الانحراف المعياري المنخفضة.

4 - أن شركات التأمين تحقق في معدل نمو مرتفعة حوالي (40%) تقريبا، كما تشير النتائج أنه يوجد

تفاوت بسيط في معدل النمو لدى شركات التأمين، حسب الحد الأعلى والحد الأدنى وقيمة الانحراف المعياري المرتفعة قليلا، حيث يتضح مع تحقيق شركات التأمين لمعدلات ربحية متدنية إلا أنه يبدو أن أداء بعض الشركات ساعد في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ربما عن طريق زيادة الملكية أو عن طريق الاقتراض.

5 - وجود تفاوت بسيط في أحجام شركات التأمين حسب الحد الأعلى والحد الأدنى وقيمة الانحراف المعياري.

6 - أن شركات التأمين لديها نسبة أصول ثابتة متدنية جدا" حوالي (5%) تقريبا، كما تشير النتائج إلى عدم وجود تفاوت في نسبة الأصول الثابتة لدى شركات التأمين حسب الحد الأعلى والحد الأدنى وقيمة الانحراف المعياري المنخفضة.

7 – أن التغير في الهيكل التمويلي متمثل في (حقوق الملكية / الديون) يفسره التغير في محددات الهيكل التمويلي باستثناء الربحية، حيث تشير النتائج أن النموذج المقترح للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في هذه الدراسة ملائم لتنبؤ بالهيكل التمويلي (حقوق الملكية / الديون).

8 – وجود إثر سلبي ليس ذو دلالة إحصائية لربحية شركات التأمين على حقوق الملكية في الهيكل التمويلي، وبذلك ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية وهي "ليس هناك إثر ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة على حقوق الملكية "، كما أظهرت نتائج الدراسة ان هناك إثر إيجابي ليس ذو إحصائية لربحية شركات التأمين على نسبة الديون في الهيكل التمويلي، وبذلك ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية وهي "ليس هناك إثر ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة على نسبة الديون "، وبذلك نجد أن هذه النتيجة تنسجم مع النظريات المفسرة للهيكل التمويلي (نظرية المبادلة ونظرية الوكالة).

9 - وجود آثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة النمو في شركات التأمين على حقوق الملكية في الهيكل التمويلي، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنمو الشركات التأمين على حقوق الملكية "، كما أظهرت نتائج الدراسة ان هناك آثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة النمو في شركات التأمين على نسبة الديون في الهيكل التمويلي، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنمو الشركات التأمين على نسبة الديون "، وبذلك نجد أن هذه النتيجة تنسجم مع النظريات المفسرة للهيكل التمويلي (نظرية المبادلة ونظرية الوكالة ونظرية التسلسل الهرمي).

10 - وجود آثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير حجم شركات التأمين مقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول على حقوق الملكية في الهيكل التمويلي، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على حقوق الملكية "، كما أظهرت نتائج الدراسة ان هناك آثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمتغير حجم شركات التأمين مقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول على نسبة الديون في الهيكل التمويلي، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على

نسبة الديون " وبذلك نجد أن هذه النتيجة تنسجم مع نظرية التسلسل الهرمي المفسرة للسلوك التمويلي.

11 – وجود آثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير هيكل الأصول الثابتة لشركات التأمين على حقوق الملكية في الهيكل التمويلي، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الأصول الثابتة للشركة على حقوق الملكية "، كما أظهرت نتائج الدراسة ان هناك آثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمتغير هيكل الأصول الثابتة لشركات التأمين على نسبة الديون في الهيكل التمويلي، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الأصول الثابتة للشركة على نسبة الديون " وبذلك نجد أن هذه النتيجة تنسجم مع نظرية الوكالة المفسرة للسلوك التمويلي.

12 - باستثناء الربحية يمكن القول بأنه، يوجد أثر لمحددات الهيكل التمويلي على الهيكل التمويلي (حقوق الملكية / الديون) في شركات التأمين محل الدراسة ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05).

التوصيات:

1 - التحري في اختيار مصادر التمويل التي تساهم في تعظيم ربحية الملاك.

2 - إجراء المزيد من الدراسات على قطاع التأمين مع زيادة السلسلة الزمنية والتغيرات التي لم يتم تغطيتها في هذه الدارسة.

3 - استغلال الطاقة الإقتراضية المتاحة لدى شركات التأمين التي تساعد على تحقيق الوفورات الضريبية التي تساهم في تعظيم ثروة الملاك.

4 - زيادة شركات التأمين لأصولها الثابتة للمساهمة في تحسين الأداء المالي وارتفاع الربحية عبر زيادة الخدمات وتنويع الاستثمارات.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- إسماعيل، أشرف عادل محمود (2016)، "محددات الهيكل المالي وأثرها على هيكل رأس المال للشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، جامعة الازهر- غزة.

- آسية، يسرى عقاب، وعمار درويش (2022)، "محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة قياسية لعينة من المؤسسات." مجلة التنويع الاقتصادي المجلد 3 (العدد 1)،139-154.

- بوفرنة، فاخر مفتاح (2019)، "مناهج البحث في دراسات الهيكل التمويلي، مجلة جامعة بنغازي العلمية، مجلد (32)، العدد (1)، بنغازي ليبيا.

- حمادي، سعيدة وشيخي، بلال (2020)، "العوامل المؤثرة على الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية حالة القطاع الخاص الصناعي للفترة 2016-2018"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (7) العدد (1).

- حمد، محمد فرج والفخاخري، الصالحين قاطش (2015)، " محددات الهيكل التمويلي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية على بنوك تجارية بريطانية"، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، العدد الأول.

- حمزاوي، ساقة" (2019) محددات الهيكلية الاقتصادية في المنظمة الاقتصادية- دراسة حالة

مؤسسة سونلغاز فرع المدية 2011-2017"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة يحي فارس بالمدية.

- خلف، أسمهان ونقار، عثمان وشيخ السوق، ريما حيدر (2020)، "أثر محددات الهيكل المالي في هيكل رأس المال المصارف التجارية الخاصة في سورية: دراسة حالة مصرف بيمو السعودي الفرنسي"، مجلة جامعة حماة، المجلد الثالث، العدد الثامن.

- الدراجي، حسن أحمد والصالحين، رافع الفخاخري (2014)، "الهيكل المالي في الشركات الصناعية المساهمة الليبية: دراسة حالة تطبيقية على الشركات الصناعية الواقعة بمدينة بنغازي للفترة (2005-2009)"، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد 1 (العدد الاول)،198-213.

- السيد، محمد صابر حمودة (2016)، "أثر العوامل المحددة لهيكل رأس المال وانعكاسها على قيمة المنشأة – دراسة تطبيقية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المقيدة في بورصة النيل المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

- شيخة، محمد غياث (2022) التمويل (المبادئ-السياسات- التوجهات الحديثة)، دار رسلان للنشر، دمشق، سوريا.

- ضاهر، حنان ومايا، اتيك (2023)، "العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية"، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (45) العدد 2.

- عمار، قصي علي (2016)، "العوامل المحددة لقرار الهيكل المالي في الشركات المساهمة العامة: دراسة ميدانية على الشركات الخاضعة لأشراف هيئة الأوراق المالية السورية للفترة (2007-2011)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (38) العدد (3).

- العون، سالم مفتاح والبقوم، علي هلال وشلاش، سليمان (2008)، "العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (1997-2001)" مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد (14) العدد (1).

- الفوني، أمل ناجي عبد الله (2022)، "أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية "دراسة تحليلية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي ليبيا.

- قطوفي، ياسين وصيف، فائزة خيرالدين (2022)، "تحليل محددات هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة الجزائر"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد (6) العدد (1).

- محمد، خالد عبد القادر (2023)، "تحليل الدور المعدل والوسيط للرافعة المالية على الآثار التفاعلية لمحددات هيكل رأس المال على الأداء المالي، بالتطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (24) العدد الثاني.

- محمد، ميادة عبد الله والكزة، عبد السلام أحمد، والفضلي، خالد زيدان (2023)، " محددات هيكل رأس المال وتأثيرها على السلوك التمويلي للمشروعات الصغرى في ليبيا: دراسة تطبيقية" مجلة جامعة بنغازي للعلوم الإنسانية، مجلد 36، (1)، 60- 69.

- المعايطة، وسام عبد الحميد (2020)، "محددات الهيكل المالي: دراسة تطبيقية على شركات التأمين

الأردنيَّة المُدرجة في بورصة عمّان للفترة (2010-2016م)" مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد (26) العدد (1).

- هاشم، صبيحة قاسم (2015)، "نظريات الهيكل التمويل الحديثة: تطبيق عملي لنظرية الالتقاط ودورة حياة الشركة / بحث تحليلي لعينة من الشركات الأجنبية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (21) العدد (83).

- هندي، منير إبراهيم (2014)، "الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر"، الطبعة التاسعة، الناشر المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

-Modigliani Franco and Miller Merton (1958), "THE COST OF CAPITAL, CORPORATION FINANCE AND THE THEORY OF INVESTMIENT", The American Economic Review Vol. XLVIII on .(3)

-Myers Stewart (1984), " The Capital Structure Puzzle", THE JOURNAL OF FINANCE * VOL. XXXIX, NO. 3

-Ross Stephen (1977)," The determination of financial structure: the incentive-signalling approach", The Bell Journal of Economics, Vol. 8, No. 1, pp. 23-40.

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

فلسفة الحضارة عند شبنغلر، "الطبيعة و المنهج"

[1] د. السعيدي امبارك عبدالكريم كارة.

1. استاذ مشارك بقسم الفلسفة- كلية الآداب- جامعة بنغازي-Saeidy.abdolkarm@uob.edu.ly

الملخص

طبيعة الحضارة كما يصفها شبنغلر روحية باطنية. و يرى فيها صورة تعبير الروح عن ذاتها، و كشف عما تحمله بدخلها من رؤية للوجود الحضاري. فالحضارة تجسيدٌ لفكرة عن وجودها بما فيه من قيم و تصورات لكافة أشكال الحياة، فهي تعبير للذات الحضارية عن هويتها. و كونها تعبير من الروح كان من الضروري تتبع صيرورتها بدلاً من قراءة نتيجة فعلها من خلال الربط السببي الظاهري . لذلك استبدال مفهوم السببية العقلي بالصيرورة ذات الطبيعة الباطنية التي تعبر عن فعل النفس. و هذا يعني استخدام المنهج الذي يتماشى مع الطبيعة الروحية للحضارة. فالمناهج و القوانين تشتق من طبيعة الأشياء. و يتبع البحث المنهج التحليلي النقدي المقارن.

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: الحضـــارة، المنهج و الحقيقة، تحليلي، نقدي

The Philosophy of Civilization in Spengler Nature and Curricula

Dr. Saeidy Ambark Abdolkarm

Abstract

The nature of civIlization, as Spengler describes it, is a esoteric spirituality. And he sees in it an image of the soul's expression of itself, and reveals the vision it carries with its income. Civilization is the embodiment of an idea of its existence, with its values and perceptions of all forms of life. Civilization is an expression of the civilized self of its identity. And being an expression of the soul, It was necessary to track its process instead of reading the result of Its action through the apparent causal link. Therefore, replacing the concept of mental causation with an esoteric nature that expresses the act of the soul. This means the use of the approach that Is in line with the spiritual nature of civilization. Curricula and laws derive from the nature of things. The research follows the comparative critical analytical approach.

Keywords: civilization, methodology and truth, analytical, critical.

المقدمة:

يتناول البحث مفهوم الحضـــارة و طبيعتها كما يصفها شبنغلر و علاقة تشخيصه لهذه الطبيعة بالمنهج الذي أتخذه سبيلاً لتقصي ماهية الحضارة و طبيعة صيرورتها للوصول لصياغة نظريته الخاصة بفلسفة الحضارة. فوفقاً لرؤيته و التي تبدو مغايرة لما هو سائد في عصره، اتبع منهج غير مألوف، لما فيه من مفاهيم و تصورات روحية و نظرة للوجود الحضاري

على إنه جزءٌ من وحدة كونية، مرتبط في تفاعله الحضاري بطبيعتها و صيرورتها. وحدةٌ تحمل في طياتها جدليّة بين الشيء و نقيضه، توتر و سياق، الرعب والأمل. إنها صيرورة لا تعرف الارتداد نحو الماضي، و لا السكون الذي يعني نهاية الحضارة.

الإشكالية:

العلاقة بين طبيعة الحضارة و المنهج، ومدى قدرت منهجية على استخلاص نظرية فلسفية قادرة استيعاب و تقييم الفعل الحضاري.

التساؤلات :

-ما هي طبيعة الحضارة و ما الجديد في تصور شبنغلر لهذه الطبيعة؟.

-ما هي الضرورة التي استخدام مصطلحات جديدة في دراسة الحضارة؟.

-إلى أي مدى يمكن وصف الانتقادات التي وجِهت له بأنها صائبة ؟.

-هل تمت علاقة بين الانتقادات التي وجِهت له و بين الظروف التاريخية التي صاغ فيها نظريته ؟.

الفروض:

إن تمت استبعاد مفهوم السببية و إحلال مفهوم الصيرورة فعل غير مسبوق في دراسة الحضارة، لذلك كان سبب الكثير من الانتقادات له.

وجود تأثير لفلسفة بريجنسون التي تنظر للكون بما فيه على إنه دو طبيعة حية.

أن بعض الانتقادات التي وجِهت له ناتجة عن سوء فهم لما طرحه، إضافة إلى ذلك جرأته التي وموضوعيته التي لم تلقى قبول لدى معاصريه.

فصول البحث :

مفهوم الحضارة

المنهج و طبيعة الحضارة عند شبنغلر

الموضوعية – الصيرورة و طبيعتها الروحية.

المنهج و أثره في بلوغ الحقيقة

يهدف البحث إلى تحديد طبيعة المنهج لدى شبنغلر ومدى قدرته على تقديم تصور يمكن اللجوء إليه في دراسة الحضارة.

المنهج المتبع: تحليلية، نقدي، مقارن.

مفهوم الحضارة :

يعرف شبنغلر الحضارة بقوله : ((هي فكرة الوجود (INXISTENC) ، وهي بمثابة الجسد لهذه الفكرة ، جسد كل ما هو منظور ومحسوس ومدرك من تعابيرها ، كالأعمال ، والآراء ، والدين ، والدولة ، و العلوم، والشعوب ، والمدن ، والاقتصاد، و الأحوال الاجتماعية ، و المنطق و العادات و التقاليد، و الطبائع و خطوط الوجه، و الأزياء)) . (شبنغلر ج [1] [1964] ص [126]) .

فالحضارة هي فعل الانتقال من الممكن الكامن في النفس إلى حالة الصير أي أن تصبح عالماً متحقق، ففكرت الوجود هي ذلك الممكن الذي يملئ النفس و تسعى إلى الفيض به من ذاتها ليكون شكلاً يجسد طبيعتها و هويتها المتفردة التي تكشف بها عن ذاتها الحضارية. لذلك يقول شبنغلر: (و قد شئنا بالطريقة ذاتها، أن نمير بالنفس كممكن و بالعالم كواقع، و بهذا نستطيع أن نفرق بين الحضارة الممكنة و الحضارة الواقعية)).(شبنغلر- ج[1] [1964] ص [126]).

إنها حالة انتقال من الشعور الفطري الكامن في النفس إلى حالة الوجود الحضاري المكتسب من التفاعل و النشاط الذي فرضته ضرورات الوجود الكوني.

الحضـــارة فعل الإنســـان خلال صـــيرورة الحياة، و تظهر حقيقة هذا الفعل في أشـــكال عديدة روحية و مادية . و فكرة الوجود هي فيض مما تحمله النفس البشرية بداخلها من غايات تسعى لتحقيقها ، و تدفعها من حالتها الســـكونية إلى الحركة بصـــيرورة تكشـــف من خلالها عن مكنونها الروحي ، و هي بذلك ترســـم صـــورة هويتها الحضـــارية على الأرض التي اســـتوطنت فيها ، و قبل ذلك في نُفوس المنتمين إليها ومفعمة بذات الفكرة التي تمثل رؤيةً و غايةً مشـــتركة ورعباً يســـتفز قواها الروحية لتنتقل من ســـكونيتها إلى صـــيرورة ما تلبث أن تلتقط أنفاســـها فيها حتى ينتابها رعبٌ أخر يدفعها نحو صـــير أخر . فهي بعملها هذا تُخرج من ذاتها التي لا شـكل لها أشـكالاً تُعَدُّ رموزا تُعبر عن رمزٍ أولي كامن فيها . (راجع شـــبنغلر ج 1 1964 ص217) .

هذا الرمز الأولي المهم لحظة ولادة الحضـارة يكتســب صـفة الوجود الحضـاري المتحقق مع يقظة النفس و ادراكها بأن لها حضارة تمثل هويتها الخاصة بها تتميز بها عن غيرها من الحضـــارات. و هي بذلك ترســـم اتجـاهـاً و امتـداداً يمثلان تعبيراً حي لهويتهـا ورمزها الأولي الذي يتحدد من خلاله مصيرها. ((وهكذا فإن فكرة المصير تتجلى في كل خط من خطوط الحياة. و بواســـطة هذه الفكرة فقط نصـــبح أبناء حضـــارة معينة خاصة، حضارة يربط بين أبنائها شعور مشترك بالعالم، و شـــكل مشـــترك للعالم مشـــتق من هذا الشعور. و توحد هوية عميقة يقظة النفس و خروجها إلى الوجود الصريح، و تعميدها باسم الحضارة، و بين إدراكها المفاجئ للمســـافة و الزمان و ولادة عالمها الخارجي على يد رمز الامتداد، و هذا الرمز يكون و يبقى فيما بعد الرمز الأولي لتلك الحياة، و هو الذي يكشف عن طرازها المعين)). (شبنغلر – ج 1 1964 ص 323).

كشـــف الروح عنه و عما تحمل من غايات يكون عبر مراحل من خلال نشـــاطها . فمن خلال سـياق حركتها تسـطر رموزها التي تكشـف عن ذاتها و رمزِها الأولي بشكل متدرج خلال صيرورتها و هي تواجه المصـير الذي تخشـاه بجزعٍ يدفعها لاسـتباق سـطوت الزمن عليها ، فهـذا الرمز يُملي على النفس اســـلوب التعبير عن حيـاتهـا . فهو لصـــيق بكـافـة إبـداعـاتهـا الفكرية و الحسية المتمثلة في الدولة و الدين و الحِرفْ و الزي و المعمار .... إلخ من أشكال التعبير عن الهوية الحضـارية في صـورة إنجازات يمثل كل منها الكشـف عن رمزٍ خاص مُتحقق مُســـتَمد من الرمز الأولي الذي يتملك الذات و تســعى وضــعه موضــع التحقق العيني شـكلاً و مضـمونا . فالرمز الأولي لا يحقق ذاته بذاته ، الا أنه نشِطٌ يظهر في حس الإنسان من خلال الأشكال التي يُنتجها خلال صـــيرورته الحضـــارية ، فكلما كان شـــعور المجتمع بـالرمز الأولي على درجـة عـاليـة من الشـــفـافيـة و التجانس كانت أكثر و أقوى إبداعاً في صور حضارتها . (راجع شبنغلر ج 1 1964 ص 324 – 325)

تعريف شـــبنغلر للحضـــارة يحمل مضـــامين عديدة سيتم تناولها بالتحليل من خلال سياق البحث . لكن قبل هذا لابد من الخوض في قضـــية المنهج و على وجـه الخصـــوص الموضـــوعيـة و كيف أدت إلى وصـــفه بالتشـــاؤمي ؟ و كذلك مدى صـــحة وصـــف نظريتـه بـالبيـولوجيـة ؟ و مـدى اســـهـام اللغـة والمصـــطلحات الفلســـفية (التي في أغلبها تكاد تكون جديدة في فلســـفة الحضـــارة) المســـتخدمة في جعل

فلسفته يكتسيها شيء من صعوبة الفهم ؟. فالحضارة تعبير للذات الحضـــارية الممثلة في الكيان الثقافي عن ذاته .

هذه الحضـــارة تنهل من ما يمكن تســـميته بمنجم تملكه ، و هو بمثابة المخزون الذي تســـتمد إبداعاتها منه . و لذلك يتسأل عن مصير الحضارة إذا أُســـتُنزِفَ هـذا المنجم الـذي يمثـل قـدرات الروح الإبداعية ؟ . (راجع شبنغلر - ج[1] [1964] ص [104]). و إذا كانت قدرات كامنة في الذات فما طبيعتها ؟ هل هي غريزية فطرية ؟ و إذا كانت كذلك فما هو دور الإنسان في صيرورة الحضارة ؟ هل يكمن دور الإنسان في حسن اســتخدام ذلك المنجم الذي وهب له ، أم إنه ســير في اتجاه قُدِّر له أن يســير فيه فحســب ؟ . و هل تمّت علاقة لهذا التصـــور بالنزعة الايمانية ، أم إن الأمر قائم على دراســـة للطبيعة البشـــرية و معرفة حدود قدرتها ؟ . ((فالإمكانات التي في حوزتنا لامتلاك (عالم خارجي) يعكس و يثبت وجودنا الخاص هي إمكانات لا يحصـــرها العدد ، و هي بالغة في عدم تجانســـها ، و تغايرها)) . (شـبنغلر ج [1] [1964] ص [125]) . و هذا يبعث على التســـاؤل عن دور الإرادة و الخبرة المكتســـبة من التجربة في تحديد خياراتها لمواجهة مصـيرها المدفوعة إليه قسراً خارجيا ؟ .

و هنا يجدر الإشارة إلى أن حتمية هذا الدفع القســري تمثل نقطة اتفاق بين شـبنغلر و توينبي رغم الاختلاف بينهما حول حتمية انهيار الحضارة . فكلاهما يســتوحي هذه الفكرة من صـراع فاوســت المدفوع إليه قسراً بفعل منفيستوفليس ، والحية في سفر التكوين، و العشاق الأرباب في أساطير العذارى . (راجع توينبي– ج [1] [1960] ص [106]) . و بما أنهما متفقين حول الحتمية كبداية للحضـــارة تحت مُســـمى الرعب و الحنين عند شـبنغلر ، أو الحاجة (الروحية و المادية) عند توينبي، فما وجه الاختلاف بينهما ؟ .

إذا عـدنـا إلى المقـارنـة بين تعريف شـــبنغلر للحضـــارة الســـالف الذكر و تعريف توينبي لها ، ربما نتلمس شـــيء من الحقيقـة. حيـث يُعرِفْ توينبي الحضارة بالإشارة إليها على إنها ((سلسلة معلومة من الاستجابات الناجحة لتحديات مُتعاقبة ؛ تُفَصل أنها مظهر للارتقاء ، على شـــرطية أن يتجه الفعل - كلما تتـابعـت الســـلســـلـة إلى التحول من ميـدان البيئـة الخارجية مادية كانت أم بشـرية - إلى الميدان الداخلي للشخصية النامية ، و نقصد بها الحضارة " . (توينبي -ج [1] - [1960] ص [347]) . نلحظ من ذلك إن تم توافق على الفعل الحضـــاري الناجح يتجه نحو الباطن بما يعزز رقي الإنســـان و يســـهم في تحقيق أقصـى ما يمكن الوصـــول إليـه من الكمـال الـذي تفتقـده الـذات الإنســـانية . إلا إن انتقاد توينبي لما اســـماه بالمفهوم البيولوجي للحضـــارة عند شـــبنغلر يحدد موضـع الخلاف بينهما . مع الأخذ بعين الاعتبار إن شـبنغلر في حديثه عن دورة الحضـــارة حدد ماهية الوجود الحي بقولـه : ((لكن وجودهـا الحي ، و أعني بـه ســـيـاق الحقبـات العظمى التي تعرِّف و تعرض مراحل الاكتمال ، هو صـراع شـجي بغية صـيانة فكرتها من قوى الفوضـى التي تهمهم خارجها و تدمدم داخلها دونما وعي)) (شبنغلر- ج [1] [1964] ص [217]) .

هذا الصـراع الشـجي يُعبر عن طاقات روحية وجدانية لا مادية تصـــارع من أجل حماية الذات من خطر الصـــراع الـداخلي بين الأفراد المنتمين إليهـا . فـالشـــعوب رموز أوليـة تنطق بلســـان روح تلـك

الحضـــارات ، فالحضـــارة تحمي ذاتها بالحفاظ على رموزها كونها أداة تجسيد شكلها في هذا الوجود ، هذا من جهة . (راجع شبنغلر- ج 1 1964 ص 28) . و من جهة أخرى تخشى على نفسها من تطاول الحضارات الأخرى عليها، مما يشـكل حالة من القلق و الجزع الدائمين على المصـير . إضـافة لذلك إن شـبنغلر يشـير إلى إن البعد الحقيقي لفهم الوجود هو بعد ميتافيزيقي حيث يقول : ((فإن كل شيء نعيه و ندركه بواسطة الشكل مهما كان نوعه ، أكان النفس و العالم ، الحياة والواقع ، التاريخ و الطبيعة ، أو الحاضـر و الأبدية ، القانون و الشـعور ، المصـير و الله ، الماضـي والمستقبل، أو الحاضر و الأبدية ، اقول أن لكل شيء معنى اعمق بعداً ، و مغزى نهائياً ، أما الوسـيلة الوحيدة و الوحيدة فقط التي نسـتطيع أن نجعل بواسـطتها اللا مُدرك فهي تتمثل في الميتافيزيقا التي تعتبر أن كل شـيء مهما كان شـكله أو نوعه ، فحوى كرمز)) (شـبنغلر – ج 1 1964 ص 306) . إن ما ورد في النصيّن السابقين يشير إلى مضمونٍ ميتافيزيقي بعيد كل البعد عن الحسـية و البيولوجية ، بل يؤكد على المُعايشـة الروحية و الوجدانية الصـوفية التي تقوم على فهم باطني لصـيرورة الحضـارة لا على ظاهرها او اسـتنادا إلى العلاقات السـببية الظاهرية التي تعطي جزءً من الحقيقة و قد يكون مشـوهاً . هذا ما يدعو للتسـاؤل عما إذا كان الاختلاف جوهري أم إنه خلاف بين فيلسـوف (شـبنغلر) و مؤرخ (توينبي) ؟ . هذه التسـاؤلات و غيرها قد تسـاهم الإجابة عنها في إماطة اللثام عن كثير من الغموض الذي شـاب فلسـفة شبنغلر مما أدى إلى سوء فهم و ستهجان سيما فيما يتعلق بتشخيصه لحالة الحضارة الغربية .

المنهج و طبيعة الحضارة عند شبنغلر

الموضوعية :

إن من المعروف أن من الأبجديات التي ينبغي يتحلى بها أي باحث هي الموضوعية و التجرد من النزعة الذاتية ، و إن كان ذلك تكتسيه الصعوبة إلى حد كبير بسـبب طبيعة النفس البشـرية و رغباتها في الإطراء الذي يرفع من مكانتها . إلا إن البعد عن ذلك ضرورة و أمانة علمية ليسـت بالمسـتعصـية ، بل يمكن بلوغها بتوخي الحذر و التحقق من صحة المعلومات و إقرارها كما هي على حالها ، بغض النظر لتوجهاتنا أو قبول الناس لها من عدمه.

لقـد رأى شـبنغلر في دراسـة البـاحثين للحضـارة الغربية في تلك الفترة صـورة يشـوبها الكثير من التضخيم للحقائق إن لم تكن مغلوطة . بالإضافة إلى سـطحية المناهج المسـتخدمة فيها . فحقيقة الحضارة تستدعي منهجية قادرة على النفاد إلى باطنها و إلى ما تحمله النفس البشـرية بداخلها من آمال ومخاوف و هموم و أفراح ... إلخ من أحوال تكتنف صيرورتها . يتضح ذلك من قوله ((أن كل شيء أصبح صـيراً هو رمز وتعبير لنفس ما ، و هو لا يلقي بالقناع عن وجهه إلا أمام الشـخص الوثيق المعرفة بالأشـخاص ، وهو يشـمئز من كبح القانون ، و ما يُطالب به فإنما هو جواب التحسـس بمغزاه (.....) إن الاتجاه و التحديد و التنظيم و التعريف بواسـطة العلة و المعلوم هي أمور يسـتطيع المرء القيام بها فيما إذا رغب في ذلك ؛ فهذه الأشياء كلها تمثل عملاً . بينما إن تلك تحتل إبداعاً فللشكل و القانون ؛ و التصوير والإدراك، و للرمز و المعادلة أعضاء مختلفة و تعارض هذه الأعضـاء هو كتعارض الموت و الحياة ، و تعارض

الإنتاج والتدمير . إن العقل و المنهاج والإدراك ، كل هذه تُقْتَلَّ حينما تُعْرفْ ، فالشيء المعروف يصبح ذاتاً متخشبة متحجرة قابلة للقياس و التجزئة ، أما الرؤيا الوجدانية فإنها من جهة أخرى ، تحيي و تنعش وتمتص التفاصيل و تصوغها في وحدة حية محسوسة باطنياً)) (شبنغلر – ج 1 1964 ص 208 - 209) .

فمما سبق يتضح أنه يؤكد على وجود مبدأ التعارض بين جميع ما هو موجود في هذا الوجود . وهذه تُعد نقطة التقاء منهجية مع هيجل، إذ التعارض عامل جوهري في عملية الصيرورة. إلا شبنغلر ينتقد هيجل لاستبعاده حضارة المشرق من دراسته لتاريخ حضارة البحر الأبيض المتوسط و يعتبره منافي للموضوعية و سلوكاً ساذجا. و لذلك يقول شبنغلر: ((من المستحيل علينا أن نطمس الحقيقة القائلة بأن ما يدعى بتاريخ العالم إنما هو تاريخ محدود فهو اولاً تاريخ الإقليم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم فهو تبديل مبتور للمنظر إلى الهجرات (و هذه الهجرات هي حدث هام بالنسبة إلينا و لذلك بالغنا في أهميتها، إنها حدث ذو أهمية نقية خالصة في غرابتها وليست حتى عربية). اقول بأنه قد تجاهل أولئك الشعوب الذين لا يتناسبون و منهاجه للتاريخ)). (شبنغلر – ج 1 1964 ص 70).

و بالتالي لابد لنا إذا أردنا أن نفهم الأشياء على حقيقتها ، أن يكون المنهج المتبع قادر على استيعاب هذه التعارضات وآلية تفاعلها، لندرك ما ينتج عنها خلال صيرورة الحضارات . فما دونته الأنفس البشرية من أشكال التعبير الروحية و المادية هو تعبير عن ذات مشحونة بتناقضات تشكل حراك ثقافي داخلي بين قدرات و طموحات ، و جزع و زمن لا يمهل، و رغبة في الحياة و موت يشيح بوجهه ، و إضافة إلى ذلك هوية ذاتية تخشي عليها نظيراتها من الحضارات المحيطة بها. لذلك سعى لتقديم دراسته بصورة مغايرة لتلك التي كانت سائدة ، و يرى إنها عقيمة لا تطال من الحضارة إلا الشكل الفاقد للمعنى الحقيقي، كونها تعتمد على مبدأ السببية ، و بوصفها مبدأً فإن المبدأ محدد و لا يقوى على أن يكون منهجاً لتوصيف المصير ذو طبيعة باطنية و روحية بعيده عن المادية و غير قابلة للتعريف و التحديد ، بل قابلة للشعور و الإدراك الباطني أي معايشتها معايشة الفنان لإبداعه وجدانيّا، لأنه يتناول في بحثه فعلٍ لروحٍ غير محددة و لا مرئية مادياً لكنها تدرك وجدانياً (راجع شبنغلر ج -1 1964 ص 238) . فالمعايشة تنقل صورة الوقع بصورة شعورية أكثر مصداقية من التحليل السببي الذي يتناول الحضارة من خلال العلاقة الظهرية الناقلة للشعور الباطني.

في مفهوم قريب من مفهوم شبنغلر، يستعرض العروي رأي فانسينا في كتابة التاريخ، فيقول: ((ما هو سبب التضايق الواضح من المناهج المعتمدة على الحرف و الرقم ؟.يقول فانسينا إن الفائدة الكبرى التي يجنيها مؤرخ أفريقيا من الرواية الشفوية هي ادراك الأحداث من الداخل، و يؤكد المتحمسون لتسجيل التاريخ الشفوي للمجتمعات الغربية المتقدمة، أن قصص الحياة كما يرويها أصحابها تمزج حقائق موضوعية بأخرى شعورية ذاتية، تجارب واقعية ملموسة بأخرى خيالية. قد نكتب تاريخ الحرب العالمية الثانية بالأرقام و الخرائط، باقول الجنرالات، فتخرج باردة جامدة، ثم لنسمع احد المشاة يصف المعارك التي شارك فيها، فنشعر و كأننا

نعيش مباشرة أطوار تلك الحرب. ما يستهوي الباحث في الرواية الشفوية هو الجانب النفساني، إن لم نقل الجواني)). (العروي ، ع -2005 ص 107 - 108).

إن ما أبدعته الروح هو ذلك المجهول الذي اقتحمته لما كان يشكل لها من خوف على وجودها ، و بإدراكها حقيقته جعلت منه أداة لإبداع جديد في وجه خوف آخر ، إن هذا الإبداع كونه فيض روحي و تعبير عن تحرر الروح من سطوت خطرٍ يهددها ، فإنه يقاس بالشعور الباطني لقيمته و مغزاه ، و هذا الإبداع يفقد حيويته و قيمته الوجدانية متى صار معرفة عقلية سببية . و لذلك فإن المعرفة السببية كونها معرفة ظاهرية يمكن أن تنتقل بين الحضارات ، أما الباطني و الروحي من الحضارة يتعذر نقله لصعوبة فهمه . فالنفس بنهجها الحياتي في هذا الوجود الحضاري تستعصي على المنهج السببي ، فهي رهينة الصيرورة الأكثر عمقا و تجاوزاً لحدود السببية .

هذه النفس يصفها شبنغلر بقوله : ((أن أي شخص يفهم أي شيء مما يعنيه القول بأن النفس هي فكرة الوجود يستطيع أيضا أن يتكهن بعلاقة قريبة تربط بينها و بين المغزى الأكيد للمصير ، و يتوجب عليه أن يعتبر الحياة نفسها (و هي الاسم الذي نطلقه على الشكل الذي يتحقق بواسطة الممكن و ينجز) كما هي متجهة اتجاهاً لا يرد و لا ينقض ، و أنها مشحونة في كل خط من خطوطها بالقضاء و القدر . أن الإنسان البدائي يحس بهذه الحقيقة احساسا مظلما قلقا ، بينما لها من الثبات لدى الإنسان الأرقى ما يكفيها لتصبح رؤياه للعالم ، مع أن هذه الرؤيا يُبَلَّغ بها فقط بواسطة الدين و الفن و لا يمكن التبليغ بها ابداً بواسطة الاستدلالات و البراهين)) . (شبنغلر ج 1 1964 ص 232) . إنها لغة الشعور الحي الذي يجسد حالة الروح عبر ما تجسده في هذا الوجود الحضاري من أفعال روحية و مادية . فالشعور متسامي فوق الحس و لا يقبل أن يكون ادراكه إلا بواسطة الوجدان فهو يقين وجداني ، و ليس يقين حسي مثل المعرفة السببية . فهذا يدعم النظر بموضوعية للحضارة بعيداً عن السببية التي يمكن أن تتحول إلى نزعة تبريرية أو تمجيديه زائفة لحضارة ما ، إذ إن بإمكان شخص ما متمكن صياغ سلسلة سببية المتواترة من جملة أفكار أو أحداث متناثرة هنا و هناك و تمكن من معرفتها او دفعته الحاجة التبريرية للبحث عنها .

فالموضوعية من أهم القضايا المنهجية التي ينبغي توصيفها بدقة لما لها من أثرٍ على تحديد مدى صدق الحقائق التي يدلي بها الباحث ، خشيت أن تضعنا أمام حقائق مغلوطة احياناً ، لذلك ينبغي تجنب بعض الأخطاء التي يقع فيها بعض الباحثين ، من بينها : التضخم في بعض الحقائق ، و هذا ناتج عن المغالاة في تمجيد الذات ، و هو في هذا يتفق مع بيكون في أوهام الكهف. (راجع شبنغلر ج 1 1964 ص 78 – 79 . بيكون 2017 ص 20) .

ومن الأخطاء التي يرى فيها سبب في قصور الفهم لطبيعة الحضارة و صيرورتها ، السطحية في تناول المواضيع التي تكون مجالًا للبحث مما يؤدي إلى صعوبة التحقق من جود الاختلاف من عدمه بين المراحل التي تمر بها الحضارات . فالنظرة السطحية هي التي جعلت من الحضارة الغربية تبدو كأنها حالة منفصلة عن الحضارة الكلاسيكية الرومانية بمدنيتها المادية ، لكنّها في الحقيقة ما هي إلا امتداد للحضارة الرومانية بمدنيتها الموغلة في المادية و توسّعها الخارجي

، لذلك ينبغي النفاد إلى باطن الحضارة و التماس الحقيقة منه ، لأن الحقائق المتعلقة بالحضارة ذات طبيعة روحانية نفسية لا يدركها البحث السطحي . لذلك يحذر من السطحية بقوله : ((المشابهة السطحية هي مكيدة عظمى)) (شبنغلر - ج 1 1964 ص 78) . و هو في هذا يتفق مع ابن خلدون في الرأي بأن التاريخ في ظاهره احداث متتالية و في باطنه عبر . و إن العِبر هي المغزى الحقيقي المُعبر عن حقيقية الحضارة و تاريخها كونه يعبر عن حقيقة الفعل الحضاري و دوافعه التي تتجاوز حدود القياس العقلي لما تحمله من طبيعة تتجاوز الافق المادي . (راجع ابن خلدون - 1988 ص 3 - 4) .

إضافة إلى ذلك إن شبنغلر في دراسته للحضارة يعتمد على نظرة كونية تنظر إلى سائر المخلوقات في هذا الوجود على إنها كائنات حية و إن اختلاف نسبة الحيوية فيها التي تظهر من خلال نشاطها و فاعليته في الصيرورة ، و هذه الطبيعة فرضت منهجها ، كما اوحت بغموضها أسئلة تستدعي استجوابها بغية الوصول إلى ادراك يحدد موقع الإنسان في هذا الوجود ، و الكيفية المثلى التي تتيح للفعل الحضاري تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفيض الإبداعي . فالقضايا الفلسفية ذات الطبيعة الباطنية الروحية تستعصي على المنهج الحسي ، فلكلٍ طبيعته و هذه الطبيعة تفرض منهجها ، من خلال السؤال الذي راود الباحث ، و تبقى الإجابة عليه دون درجة الكمال ، و يعود ذلك إلى طبيعة الذات المتسائلة المحدودة القدرة .

يقول " شبنغلر " ((أن أي سؤال فلسفي فعلاً رغبة مقنعة في الحصول على تصريح واضح حازم عما هو مضمر في السؤال نفسه ، أن الأسئلة الكبرى لأي مرحلة من المراحل هي مائعة وراء كل مفهوم وأنه لذلك لا نستطيع أن نبلغ الأسرار النهائية إلا فقط بواسطة الوصول إلى مجموعة من الحلول المحدودة تاريخياً و وزنها بميزان متحرر من كل عامل شخصي تحرراً مطلقاً . أن من يدرس الجنس البشري لا يعالج أية وجهة نظر بوصفها على الصواب أو خطأ مطلقين . ولا يكفي أمام مشاكل خطيرة ، كالزمان ، أو الزواج أن يتوجه الإنسان إلى الخبرة الشخصية أو إلى الصوت الباطني أو العقل أو راء الأجداد أو المعاصرين . فهؤلاء قد يقولون ما هو صحيح بالنسبة إلى المستجوب نفسه أو بالنسبة إلى زمانه ، و لكن ليس هذا كل ما في الأمر . فالظاهرات في الحضارة تتحدث بلغة مختلفة ، و بالنسبة إلى الرجال الآخرين هناك حقائق مختلفة ، وعلى المفكر أن يقر بصحة جميعها أو أن لا صحة لأية واحدة منها)) (شبنغلر - 1964 ص 74 – 75) .

إضافة لذلك فإن سؤالنا عن العالم في مجال الحضارة ينبغي أن يكون محصوراً فيما الذي يعنيه العالم لنا ، و ليس في ما هو العالم ؟ . فما يعنيه العالم لنا يحدد تصوراتنا التي تحدد نهجنا الحضاري و جدوه إزاء المصير الذي نخشاه أو نطمح إلى بلوغه . فالأشياء التي يتشكل منها العالم لها مفهوم و معنى في أنفسنا و هذا المعنى يؤاثر في مجرى حياتنا . (راجع شبنغلر – ج 1 1964 ص 307 ، 31) .

هذا الرأي يضمر نزعة غائية ، فليس تمّت ابدع حضاري لأجل ذاته سوآءا كان دينياً أو فنيا أو عاداتاً أو زياً يمثل هوية حضارية ، بل مرتبط بما يحققه من رقي حضاري يعود بالنفع على النفس بتحقيق جزءٍ من كمالها الذي تسعى لتحقيقه ،

فالروح لم تبدي نشاطها بما يكتنفها في سعيها لتحقيقه من جزع و مخاطر إلا من أجل أهداف وغايات تنقض مضجعها، حتى الموضوعية التي ينشدها شبنغلر و كانت سبباً في وصفه بالتشاؤمي و غايتها معرفة الحقيقة كما هي علَّها تُسهم في إمداد النفس بما يعينها في صيرورتها . فإن تكون موضوعيا يعني أن ترمي عواطفك جانبا و تلقي بالحقيقة كما هي في حد ذاتها بتجرد دون خشى تدمر الآخر منها .

هذا ما فعله شبنغلر حين رأى في المدنية الغربية (بماديتها و حروبها) ما تحمل بين ظهريها أو في ثناياها من رموز انهيار الحضارة ، فتلك الرموز المتحققة بلغت درجة الاكتمال في تأدية دورها ، مما يجعل الحضارة تكرر انماطها السلوكية في الحياة مع احساسها بالسأم من ذلك التكرار الذي لا يلبي تطلعاتها ، و ترى فيه عائق يحول بينها و بين الوصول إلى حنينها الذي يشدها إليه و هي تصارع الزمن بوصفه حاضراً بثقله يقلق الشعور المتلقي للأحداث ، و يُربك النفس الباحثة عن ابداعٍ جديد يكون خطوة مضافه تجاه حنينها .

هذا الانهيار ام إنه عن خروج النفس عن نسق تلك الرموز ، و أما إنها استنزاف ما تملكه من قدرات و رموز و ليس لديها ما يكفل القدرة على الاستمرار كوجود حضاري فعَّال في خضم صيرورة لا تألف الراحة و السكون ، فالسكوت يعني الموت .وبمعنى أخر انعدام الحياة بما فيها من حيوية و عطاء نشط متجدد يُعبر عن القدرة على مقارعة الجزع الذي يقض مضاجع الروح . و هذا ما يفضى إلى نتيجةٍ حتمية اقلق بوح شبنغلر بها الكثير من المهتمين بهذا المجال ؛ مفادها إن لكل حضارة اجلٍ محتوم شأنها في ذلك شأن الإنسان الذي نقلها من الوجود بالقوة (فكرة) إلى الوجود الفعلي المتحقق (الحضارة) ، بل أيضا ككل موجود في هذا الوجود لا يحمل صفة الخلود ، فتلك صفة لا يملكها إلا الوجود الإلهي . هذه الرؤية الفلسفية الكونية للوجود بأسره بما في ذلك صيرورة الحضارات تحمل مفهوم الآية القرآنية الكريمة ((وَلَا تَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)) (سورة القصص - آية [88]) .

هذه النظرة الكلية الفلسفية التي يمكن استخلاصها من كتاب شبنغلر الذي لم تكن طريقة كتابته قائمة على تقسيم اعتادت عليه اغلب مؤلفات فلسفة الحضارة ، بالفصل بين المنهج و العوامل و طبيعة صيرورة الحضارة . ناهيك عن وقع النتيجة وصل إليها ألا و هي حتمية انهيار الحضارة . هذه الخلاصة لم ترق لمنتقديه فما كان منهم إلا نعتوه بالتشاؤمي . ف ((أراء شبنغلر هذه لاقت معارضة شديدة من الفيلسوف الإنجليزي أرنولد توينبي ، الذي لا يقر بنظرة شبنغلر التشاؤمية اتجاه مصير الحضارة الغربية ، ويرى توينبي أن هذه الحضارة عصية على الشيخوخة والموت . لهذا فإنها بمقوماتها وماهيتها وبنيانها المرصوص ، لا تشبه الحضارات التي سادت ثم بادت ، من ثم لا ينطبق عليها المراحل التاريخية للحضارات الأخرى خاصة مرحلة الكهولة . والشيخوخة ثم الموت)) . (الطراونة، ف – 2016 ص[147]).

فتجرد شبنغلر من الغلو في تمجيد حضارة بعينها ، و عزله لذاته كباحث خصوصاً في تشخيصه لحالة الحضارة الغربية ، و صعوبة لغته الفلسفية ،

ومنهجية الغير مألوفة في دراسة الحضارة ، ومصطلحاته المغايرة لما هو سائد كانت سبباً في ذلك . أما عن القول السابق سيكون الرد عليه في سياق البحث .

ربما يكون في رأي وايتهيد القائل بأن الحقيقة تتطلب شيء من الفن في الإقناع يهب لها المشروعية (مشروعية القبول) شيء من الصواب ، لكنه يقر بأن الحقيقة هي تطابق بين الجوهر وبين المظهر . و رغم ذلك انحاز إلى الحضارة الغربية حين رأى أن بإمكان الحضارة الغربية النهوض من كبوتها ، فهو بذلك يناقض نظريته الدورية . (راجع وايتهيد 1960 ص 373، 392) .

إذا كانت الحقيقة تتطلب توفر الإقناع لتحظى بالقبول ، فإن ذلك مدعاة للتساؤل : إلى أي مدى يمكن أن يكون الاجماع حجة دامغة على صوابية ما وُصِفَ بالحقيقة و انعدام الخداع فيها ؟ . فالقيم قد تلعب دورها في روج ما يوصف بالحقيقة و قبولها . إلا إن ذلك لا يغني عن الحق شيء . فمن الأقوال السائدة – على سبيل المثال لا الحصر - الجميل لا يدوم . و هذا لا يعني أن عداه قد اكتسب خاصية الخلود ، فكل شيء إلى زوال . بيد إن الشعور المرافق للافتقاد هو من رسم تلك الصورة في الأذهان لتصبح قيمة في حد ذاتها ، ومن ثم وصفت بالحقيقة . لقد وصف شبنغلر بالتشاؤمي لأن الحقيقة لم تُحَاكِ والشعور البشري الغربي على وجه الخصوص ، الذي رأى في المدنية المفعمة بقوة الازدهار العلمي والعسكري التوسعي الاستعمارية تقدماً . و هذا ما رأى فيه شبنغلر انهيار للحضارة الغربية لفقدانها الروحانية التي تهب النفس القدرة على اخراج الشيء من اللا شيء بدل من تقوقعها في الشيء الذي هو جزءً من فيضها ، ناهيك عن سيادة الأنا الفردية على الأنا الحضارية .

فحيوّية الإنسان الحضاري تتجه نحو الباطن ، بينما حيوية الإنسان المدني تتجه نحو الخارج بالتوسع المادي و الجغرافي . (راجع شبنغلر -ج 1 1964 ص 97) . فالتوسع الخارجي حالة من حالات البحث عن حل لحضارة استنزفت مخزونها الروحي فلجأت إلى الخارج بحثاً عن أرض بكر أملاً في النجاة لكنه أملٌ كاذب و هذا ما ينطبق على الحضارة الغربية.

فهذه الموضوعية صفة حقيقية لشبنغلر غطى عليها شعور الاغلبية بأنه نذير شؤم كغراب يحلق في أفق حضارتهم . فالحقيقة كانت صادمة لشعورهم بعظمة القوة و الرغبة العارمة في التمدد الخارجي غافلين أو متغافلين ، اخذتهم العزة بالأثم عن تلك الحقيقة التي حذر منها شبنغلر . و هم بذلك قد يمتلكون الشكل لكنهم يفقدون روح الحضارة المتمثل في النفس الفاقدة للأبداع الروحي . ناهيك عن المآسي التي تجلبها الحروب و التمزق الاجتماعي الذي يرافق الأنانية الفردية . هذه الفكرة تطرق لها توينبي في حديثه عن ضرورة التوازن بين الجانب الروحي و الجانب المادي ، و أشار أيضا إلى إن المدنية بوسعها الجغرافي و حروبها تؤدي إلى انهيار الحضارة . بيد إن لغة توينبي كانت أقل صرامة و أكثر دبلوماسية بإعطائه الأمل بعودة الحضارة إلى نهضتها إذا و إذا فقط نظرت إلى ذاتها كاشفةٍ موطن الخلل فيها دون محاولة تكرار ماضٍ لا يتوافق و حاضرها أو تقليد حضارة أخرى . (راجع توينبي - ج 1 1960 ص 404).

فانتفاء الطابع الإنساني الذي هو مبعث توحدهم في الحياة الاجتماعية لمواجهة الوقوع المرعب الباعث على القلق و السعي لتلبية الحاجات الروحية و المادية الآنية معناه الموضوعي أن الصيرورة في هذه المرحلة أوصلت البعض الى حالة الاعتقاد بأنهم امتلكوا من القوة ما يغنيهم عن هذا الرباط الإنساني الذي يروا فيه قيد يحد من حريتهم مما يفتح المجال لانهيار القيم الحضارية التي جمعتهم ، و قد يصل بهم الحال إلى الصراع الداخلي بسبب تمزق الأنا الحضارية و حالة متباينة الآراء و التوجهات الحضارية . فالانا التي وصفها شبنغلر بالجزيرة الصغيرة الكامنة داخل الذات الفردية قد تضخمت إلى حد طغيانها على الذات الحضارية بإنسانيتها و امومتها التي حققت الوئام و الانسجام و أبعدت شبح الخوف . فالاختلال في درجة الترابط بين الأفراد في الحضارة الواحدة يؤثر على استمرارها الوجودي و هو خداع للذات الحضارية . و هو مآ عبر عنه شبنغلر بقوله: ((إن درجة الرابطة المشتركة بين عالم إنسان ما و عالم إنسان أخر، هي التي تعين الحد الأقصى الذي يصبح الفهم إذا تجاوزه خداع الذات .)) (شبنغلر – ج 1 1964 ص 309) .

هذه الأنا التي تمثل حب الذات جزءٌ من الطبيعة البشرية، لكنها بحكم الحاجة للمؤازرة تخضع مضطرة لقبول الخضوع لفكرة جامعة متمثلة المجتمع الحضاري ، لكنها قد تطال برأسها بين آن وأخر . مثال على ذلك ؛ عندما أرد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم إقامة الحدَّ على سارق فتشفع الحاضرون له لكونه من أشراف المجتمع . فردَّ قائلا ((و الله لو آن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)).

في التفسير العام تعبير عن العدل و عن ضرورة الأمتثال للحكم الإلهي . و هذا تعليل لا شِيَّةْ فيه كحكم . بيد إن التدقيق في بواعث التشفُّع تشير إلى أن تلك الأنا قد أطلت برأسها ، و لم يُعِدْها إلى سكونيتها إلا ذلك الحديث كونه يمثل أمر الإلهي لا ينبغي مخالفته . قد يرى البعض أن هذا التحليل غير كافي لتأكيد على ذلك . لذلك نضيف إليه تحليل لوبون للحضارة العربية الإسلامية ، حيث إن الأنا العرقية ظلت هامدة و ليست خامدة تتحين لحظة ضعف بني أمية و لم يتنها عن فعلها إلا ردعهم لها إلى أن ضعِفوا فحانت ساعة الانقضاض عليها. (راجع لوبون ، غ 2013 ص 635) .

الصيرورة و طبيعتها الروحية:

الصيرورة هي حركة تُسابق الزمن ، و تقتحم الفراغ لتملأه أفعال حضارية قد تكون متجهة لما يُنميَّ الذات و يغديها بما يزدها قوة على الاستمرار في مواصلة الإبداع ، و قد يأخذها نحو الهاوية بتوجهها نحو الخارج الذي يوهمها بأن الكمال يتحقق خارجها ، كما فعل الشيطان حين اوهمها أن هناك شيء ما ينقصها لتحقيق خلوها . فاللجوء إلى التمدد الخارجي يفقدها انسانيتها التي هي ركيزة ترابطها . و هي ذات الحقيقة التي عبر عنها وايتهيد حيث يرى أن الإقناع دليل على تقدم الحضارة و القوة دليل انهيارها . فالأقناع دليل الانسجام و الوئام الذي يعني السلام والاستقرار الذاتي الذي يهب النفس فسحة للتأمل والابداع . في حين أن القوة تعني الضعف و العجز عن بلوغ الغايات المرجوة حضاريا . بيد أن وايتهيد كان أكثر دبلوماسية في طرح لفكرته . فالقوة تشير البدائية العودة إلى المرحلة الأولى ، في حين إن الإقناع يشير إلى

المرحلة الثانية ، الاستقرار ، و في المرحلة الثالثة تعود القوة و الحرب . (راجع وايتهيد ، 1960 ص 346 – 347) .

ذلك لأن النفس ببصيرتها العاجزة - و التي كانت ملجأها في الأزمات - صارت إلى أحوال تمثل انسدادا في صيرورة الحضارة التي باتت عاجزة مستنفدة مخزونها الإبداعي . فبقدر إدراك النفس لرمزها الأولي و حُسن تحسسها له يكون لديها القدرة على الاستمرار في الوجود كحضارة لم ينفد مخزونها الإبداعي و لم يحين أوان فناؤها الذي هو مصير كحضارة بوصفها فعل إنساني محدود كمحدودية القدرة الإنسانية . (راجع شبنغلر- ج 1 1964 ص 324) . هذا من ناحية ، و من ناحية أخر ، في منهجية شبنغلر رؤية بحثية جديدة ، رافقتها لغة و إصلاحات غير مألوفة ربما ساهمت في إساءة استيعاب فلسفته بشكل عميق . و هذا ما تستدعي الإجابة عن كيف حدث هذا الالتباس في الفهم و من ثم التصور والتعبير أو الوصف لفلسفة شبنغلر ؟.

" حدثني حتى أرك " تلك مقولة سقراط الشهيرة و هو يحاور الناس لمعرفة باطنهم الكامن خلف أشكالهم التي تدركها الحواس عندما تمثل اجسادهم أمامها . و هذا القول يجسد حقيقية مفادها إن الشكل (الجسد) لا يمثل حقيقية بقدر ما هو مظهر و لسان حال لنفسٍ تستتر خلفه و تدير شؤونه . لكنها في الوقت ذاته لا يمكنها التعبير والتعريف بذاتها بدونه . إنها جدليَّة الوجود بين الروح بوصفها كيانٌ ثقافيٌ يمتلك خاصية الفعل ، و شكلٌ يمثل مرآة يعكس حقيقية تلك الروح و مدى احساسها برمزها الأولي . إنها وحدة تتطلب منا تجاوز حدود الشكل (الحضارة) و النفاد إلى النفس و كيانها الثقافي للإلمام بحقيقة الشكل ، بواعثاً ، و ارادةً ، وفعلاً و صيرورة و مصيرا . فحقيقة الحضارة تكمن في كونها فكرة الوجود ، و أن الدولة و الدين و الفن ... إلخ جميعها أشكال لكشف الذات الحضارية عن طموحاتها و قدرتها و هويتها . و كأنها تقول هذا أنا فعلٌ تبدى في شكلٍ عُرِفَ بأنه الحضارة .

إن كون الحضارة تعبيرا عن الذات ، إذا جاز لنا الاستعانة بقول سقراط ، أو جسدا جسدته النفس بفعلها و هي تصارع ظروف الحياة ، كما يصفها شبنغلر، فهي صفة ، و الصفة تتبع الموصوف (النفس) . عليه فإن الحياة خاصية للروح الفاعلة . وهما وجهان لوجود واحد ، إنها وحدة الوجود كما يراها اسبنوزا (راجع متى، ك ص 110) . و تشير إلى معنى التطابق الرياضي .

فعندما تحدث شبنغلر عن التاريخ و الطبيعة يُقر بحقيقة إن ما طرحه جديد و غير مألوف و هذا ما يبرر صعوبة فهمه من جهة ، و من جهة أخرى أكد على الطبيعة الروحية للحضارة ، حيث قال: ((أن كلمتي التاريخ و الطبيعة قد أُعطيتا في هذا الكتاب مفهوماً محدداً غير مألوف في دقته من قبل وهاتان الكلمتان التاريخ و الطبيعة تتضمنان الحالات الممكنة لإدراك كلية المعرفة. و فهمها الصيرورة والصير، الحياة و الأشياء التي عِيشت كصورة للعالم، صورة واحدة متجانسة حسنة الترتيب تفيض روحانية، صورة استمد خطوطها و ألوانها من الانطباع الجماعي ، غير القابل للتوزيع او التقسيم)) (شبنغلر - ج 1 1964 ص 125) . هذا القول يشير إلى أن الحضارة ذات طبيعة روحيّة ،فهي فيض روحي ناتج عن يقظة نفس روحانيّة عظيمة، و((كل ما هو روحي هو في كل

حضـــارة ديني، أوعي هـذا الأمر أم لم يعـه. فكونـه موجوداً و صائراً و متطوراً و متحمساً لنفسه فهذا هو دينه (أي هو روحي) فليس مباحاً للروحانية كي تصبح لا دين لها)). (شبنغلر- ج 1 1964 ص 696).

و بما أن الحضـــارة روحانيّة الطابع و غير قـابلـة للتقســيم ، فـإن منهجيتهـا بعيـدة عن المنهج السببي الحسي، فالصيرورة لا تخضع للقياس و الفهم. فالمعرفة قوة على المصـير و اللا نهائي و المجهول الذي تبغضـه و تسـعى إلى تحديده ، حتى الفلسـفة ما هي إلا حب لتحـديـد مـا هو حيٌ حرّ بغيـة امتلاكـه ، إنهـا قوة على المصـير برباط العقل الذي يجعله فاقداً لطبيعته الحرة الحيّة بما فيها من إرادة و دوافع و اتجاه ، فهي لا تألف الحد شـأنها في ذلك شـأن الإنسـان يعشـق الحرية و يبغض القانون الذي يمتثل له بحكم القوة ، أياً كانت مبررات قبوله قهراً أو ضـرورة بحكم الحاجة . بينما الأشـياء الحيّة تألف الصـير تجاه حنينها و لا تؤمن الا بحكم القضـاء و القدر الذي لا تقوى على دفعه . فالمصير غير قابل للحد و التجزئة بل هو صير حيٌ متصل للحضارة من والدتها إلى لحدها الذي يمثل حتفها و قـدرها المحتوم ، كل مـا هو مـاضـي رمز لا يمكن اسـتعادته حسـب رؤية غوته الفاوسـتية . (راجع شبنغلر – ج 1 1964 ص 242 -245) .

لتوضيح هذه الفكرة لابد من العودة لتصور أفلاطون لعلاقة الجسد و الروح في قصة الكهف حيث الروح سجينة البدن (الكهف) و الظلال التي يرسـمها ضـوء النار المشـتعلة خلف الإنسـان المكبل . هذه القصـة يسـتوحي شـبنغلر منها التمييز بين الإدراك ألحسي المرئي المقيد المحتاج إلى الضوء لتبصر العين وسـط عتمة الحياة ، و بين إدراك النفس المتحررة من سجن العين باتصالها المباشر بالضوء . هذا الارتقاء والسـمو للنفس فوق ما هو منظور هو سـر التوتر والرعب الذي يدفع الروح نحو الابداع و هي ماضية في صيرورتها . ((إن الفهم المفصل عن الحس يُدعى فكراً، و الفكر قد ادخل انشـقاقا دائماً على الوعي الإنسـاني اليقظ . فهو الذي سـعّر الفهم و الاحسـاس بوصـفه ذاك قوة نفس أرقى و هذا قوة نفس أدنى و هو الذي خلق تعارضاً خطيرا بين عالم الضوء للعين الموصوف بأنه بدعة و اختلاق و بين الوهم و العالم المتخيل.

و الإنسان طالما هو يفكر بأن هذا هو العالم الحقيقي، العالم نفسـه. لقد كانت الأنا (ego) في مستهل البداية كينونة يقظة على هذه الشاكلة. و الآن فإنها أصـبحت روحاً ، أعني بذلك فهما مجرداً ، يعرف نفسه على هذا الشكل)). (شبنغلر- ج 1 1964 ص 742)

و هـذا يبيّن الاختلاف بين الإدراك ألحسـي الحيواني الـذي هو جزءً تشـترك فيـه الطبيعـة الإنسـانية مع الحيوانات كما يشـترك مع الجماد فيما هو ثابت و يمثل سـياقاً ، لكنّا ارتقاء الإنسـان كان بوصـفه كائناً روحياً مفكراً و أكثر حرية و فاعلية فهو يمثل توتراً و تعارضاً مرعباً يدفع الروح للإبداع لتتحرر من سجنها و رعبها الذي تبغضه كونه يحد من حريتها ، فهي تأبى الخضوع للحد الذي يمثله الحس و السببية، أنه السجن الذي تسعى للتحرر منه. و يأبى البعض إلا إنه ينسـبها إليه بالقول أنها نظرية بيولوجية . و عليه فـإن التكوين الروحي الـذي هو مصـدر الفيض الحضاري يجعل من دورة الحضارة ذات طبيعة روحية

يمكن اعتبار هذا نفي لصـفة البيولوجية التي وسـم البعض نظرية شـبنغلر ، و منهم على سـبيل المثال احمد محمود صبحي في كتابه في فلسفة التاريخ،

الذي يبدو أنه متأثر برأي توينبي الذي سنتناوله لاحقا، فرغم أن صبحي يُورد في البداية قول غوته - الذي له أثر في فلسفة شبنغلر – ((إن عصر تسود فيه الآلية و تسيطر عليه الاتجاهات اللا دينية لهو عصر تدهور و اضمحلال)) إلا انه يعنون حديثه عنه بالنظرية البيولوجية (صبحي - 1989 ص 243) . و هذا تسطيح ناتج عن سوء فهم يعود إلى صعوبة لغّوية ومنهجيّة في طرح شبنغلر ، ناهيك عن سطوت لغة السببية العقلية و الحسية المسيطرة على الفهم والتصور و التعبير لدى الكثير من الدرسين .

إن شبنغلر في وصفه لطبيعة صيرورة الحضارة جعلها مشابهة للطبيعة البشرية بجانبيها الروحي و الحسي البيولوجي، فلا يمكن للروح الاستغناء الحس و الواقع المادي الذي تفرضه طبيعة الوجود الحضاري، لكنها تعتبره جزءً الأدوات المتاحة للتعبير عما تحمله بدخلها. و بذلك فإن الفعل الحضاري روحي الطبيعة و لا ينبغي تغليب الغايات المادية على الروحية لأن في ذلك انهيار للحضارة كما هو الحال في الحضارة الغربية. و بتغليب الفعل الروحي على المادي يتفق مع أفلاطون الذي يرى أن الوجود المادي (الجسد) ضرورة للوجود الدنيوي و يمثل الخيال والزيف بينما الوجود الحقيقي للروح في العالم الآخر عالم الخلود الحقيقي. فالجسد بطبيعته الغريزية مفسد للقيم الروحية، و المدنية بِبُنيتها المدية تهدم الروح الاجتماعية للحضارة.

المنهج و أثره في بلوغ الحقيقة :

يعتبر المنهج الذي يتبعه شبنغلر لا يمت بصلة لما هو سائد لدى الكثير من معاصريه . فهو يعتمد منهجا باطني يتجاوز حدود المحسوس من الظاهرة إلى ما خلفها من دوافع و إرادة و شعور لا تطاله الحواس أو مختبرات العلوم الطبيعية والقوانين السببية . لذلك يقول ((إن الفرق بينهما هو كل الفرق القائم بين شعور الحياة ، و بين مناهج المعرفة)) (شبنغلر ج - 1 1964 ص 234) . فالقراءة السببية للظواهر تعنى بما ظاهري و محدد ، و الروح شعور حي حر لذلك تقبل الحد . و بمعنى أكثر وضوح لابد من الولوج إلى ما هو خلف السببية التي لا تطال إلا الظاهر من الأحداث ، بل أن السببية هي أيضا تعتبر فعلٌ من افعال الصيرورة ، إذ السببية معرفة توصل إليها الإنسان من خلال فعله في مجرى حركة الصيرورة فأصبحت صيرا ، أي أنها فعلٌ بعدي ، فعلّ ماضٍ مُعرَّفْ محدد المعالم متناهٍ ، مجافٍ لطبيعة الصيرورة اللامتناهية . (راجع شبنغلر – ج 1 1964 ص 335) . فكيف للجزء المتناهي أن يحتوي و يفسر الكل اللامتناهي ؟ . لذلك استخدم منهج و مصطلحات مغايرة لما هو سائد . منها (الصيرورة) عوضا عن السببية.

مثالا على ذلك : فاللا متوقع الذي يحكم سطح التاريخ يمكن اعتباره الصدفة التي يعجز العقل احتواؤها و سبر أغوارها وفقا لمنطق السببية كأداة من أدوات المعرفة العقلية . فهل تمت تصادف في الكون ؟ . أم إنه تعبير عاجز مرتبط بالأدوات والمنهجية التي يستخدمها الباحث في استجواب الوقائع التي يكتنفها الغموض ؟ . هذا ما يفسر وصف فيشر للتاريخ بقوله: ((لا أرى سوى حادث يعقب حادثاً ، و طارئاً يتلو طارئاً ، كما تتعاقب أمواج البحر، الواحدة في أثر الاخرى . و لم أنته إلى حقيقية جلية الخطر ، فريدة الشأن ، لا تتطلب تعميماً ، و لم

استخلص سوى قاعدة مأمونة يسترشد بها المؤرخ ويهتد بنورها ، و هي أنه ينبغي عليه أن يدرك في تطور الأحداث و تغير تصاريف الزمان لعب الطواري غير المرتقبة ، و المقادير غير المنظورة)). (فيشر – ب ت – ط ٨ – ص ف) . ربما لأنه لم يحسن اختيار المنهج ولم يعزل نفسه عن الأحداث ، و يلجأ إلى النزعة الفاوستية مثل ما فعل شبنغلر الذي ينتقد الدراسين للتاريخ برؤية سببية بقوله :((أنه يحق لنا أن نقول إنه لم يقم حتى الآن احدا بمعالجة التاريخ معالجة فاوستية ..... بقدر كافٍ من الانعزال))(شبنغلر - ج ١ ١٩٦٤ ص ١٩٤)

فرغم إقراره بهيمنة القضاء و القدر بسبب محدودية قدرت الروح و الفعل الإنساني ، إلا إنه أكد على ضرورة امتلاك البصيرة القادرة على النفاد إلى المستقبل و تحسسه و البصيرة قدرة ليست متاحة لجميع البشر . حيث يقول : ((التاريخ الحقيقي مثقل بالقضاء و القدر و لكنه متحرر من القوانين ، فالمرء قد يتكهن بالمستقبل ..... و لكن لا يستطيع احد أن يحسبه)) (شبنغلر – ج ١ ١٩٦٤ ص ٢٣٣ - ٢٣٤) .

يضاف إلى ذلك النظرة الكلية للأحداث في صيرورتها والتحرر من هيمنتها التي تفرضها السببية علينا من خلال العقل. حيث يقول : ((فالسببية....هي مصير في الصير ، مصير جُعِلَ جمادياً ، و صِيغَ في أشكال عقلية أن المصير نفسه يقف ما وراء و خارج كل الطبيعة المدركة المفهومة)) (شبنغلر – ج ١ ١٩٦٤ ص ٢٣٥) .

فمثلما أن الوجود الكوني متفاوت القدرات ، كذلك الطبيعة البشرية متفاوتة المستوى من حيث القدرة فطرياً ، بين مرتبط بالمصير كالفلّاح و الجندي و رجل الدولة و الشخصيات التي تحمل بداخلها تعارض و توتر فاعل و يهدف لأن يقاتل و يغامر ، بين من بطبيعته يميل إلى السببية و العلّية و هو رجل عقل مثل القديس و المثالي و الأيديلوجية و هذا يعود إلى قوى عقله . فالأول أكثر رسوخاً في الأرض و وقع قدمه أكثر قوة على الأرض و كثر كمالٍ . (راجع شبنغلر - ج ١ ١٩٦٤ ص ٧٥٢ – ٧٥٣) .

فالنفس المرتبطة بالصيرورة المصير الأكثر قدرة على إدراك اللا متوقع من السببية . هذا اللا متوقع يقع في مجال ادراك النفس البشرية بجزعها وخوفها على مصيرها ، و بإلمام و شعور باطني . فالإنسان البدائي لم يمتلك المعرفة بقدر امتلاكه لذلك الشعور الباطني و البصير المنقدة له من الأهوال المحيطة به . و هذا هو بعينه السلوك الذي يلجأ إليه الإنسان المعاصر حين يعجز العقل عن الإتيان بإبداعات توصف بأنها أصيلة أو خارقة لاسيما في حالات الانسداد الحضاري . (راجع شبنغلر – ج ١ ١٩٦٤ ص ٢٣٤) . هذه الفكرة قريبة من فكرة القدرات الذهنية (البصير) أو الالتمعات التي تخرق الروتين لتنقل الحضارة نقلة جديدة تكسر الروتين الذي تحول إلى سأمٍ يمكن أن يفتك بالحضارة ، تمهيد لمغامرة، كما يصفها وايتهيد ١٩٦٠ ص ٣٧٢ - ٣٧٤) .

هذه المعضلة في الفهم لدى بعض الباحثين تعود إلى اللغة و علاقتها بالمنهجية الباطنية الوجدانية الصوفية الايمانية التي تتلقفها النفس المرهفة ذات الشفافية العالية القادرة على النفاد ببصيرتها لباطن الأحداث و هي مجرى صيرورتها (راجع شبنغلر- ج ١ ١٩٦٤ ص ٢٣١ – ٢٣١) . كما أنه عندما تقف اللغة عاجزة عن حملِ وصفٍ دقيق لمضامينها تلجأ إلى المقاربة التصويرية لتلك المضامين . فاللغة المعرفية أداة

محدودة القدرة ، و إحدى إبداعات الروح الحضارية في تعبيرها عن ذاتها المفعم بمعاناتها و جزعها من مصيرها و هي ماضية اتجاهه في صيرورتها . فقصور اللغة يشبه قصور الابن عن فهم رمزية الامومة كما تفهمها الام بألمها و خوفها و غبطتها . فاللغة من بنات الحضارة التي تميز بها هوية المنتمين إليها عن سواهم و رمز من رموزها الخاصة . و اللغة تعابير وجدانية قبل أن تكون معرفة مقيدة برباط سببي استخرجه النحويين من سياقاتها اللغوية . مثلاً على ذلك ، كان العرب حين يستعصي عليهم فهم معنى كلمة وردت في القرآن يلجؤون إلى البادية لفهم معناها ، و لم يظهر علماء النحو إلا بعد ردحٍ من الزمن من تمكن اللغة في الوجدان البشري ، ليظهر فيما بعد مبدأ السببية العقلية ليضع للغة قواعدها ، ليكون صير عُقِلَ برباط العقل . ((إن كل لغة أرقى تملك كلمات كهذه : خط ، قسمة ، اقتران ، شدة ، دعوة دينية (Vocation) (حرفة دينية) ، و تغلف هذه الكلمات ، و كأنها في ستار و قناع و لا تسطيع أي فرضية أو علم أن يلامس ما نشعر به نترك لأنفسنا أن نغوص إلى معنى هذه الكلمات و جرسها ، فهي رموز و ليست بدائل أو قرائن ، ففيها مركز ثقل صورة العالم التي اسميتها بالعالم كتاريخ ، حيث يقابلها من جهة أخرى العالم كطبيعة . أن فكرة المصير تستلزم خبرة حياتية لا خبرة علمية ، و تتطلب قوة النظر لا قوة الحساب ،و تفرض العمق لا العقل)) . (شبنغلر- ج 1 1964 ص 232) .

فاللغة حين فاضت بها الروح الحضارية كان تعبير عن خلجاتها بعفويتها مُخرِجَةٌ شكلاً حضارياً لم يكن موجود إلا في وجدانها ، حياً حياة شعور النفس بكينونتها عضوٍ متفاعل مع واقعه خلال صيرورة تتطلب استجابة فاعلة تعبر قدرتها على تجاوز رعبها وقدرتها على الاستمرار في الحياة كوجود حضاري . ويسري هذا التصور على كافة الأشكال التي وردت في تعريفه للحضارة .

مما سبق يمكن فهم انتقاد توينبي لشبنغلر و وصفه له بالبيولوجي. (راجع توينبي – ج 1 1960 ص 416 – 417).

ف توينبي في دراسته للتاريخ ينطلق من مبدأ السببية العقلية التي أشبه بفعل النحويين عند دراستهم للغة. في دراسة لا تتجاوز حدود الشكل المحسوس و تصنيفه ليسهل فهمه و التعامل به ، بينما شبنغلر ينصب اهتمامه على دراسة الطبيعة الأولية كامنة في الذات للكشف عن مغزاها الحقيقي بثقل أو خفة وقعها على النفس و ما تتركه من أثرٍ فيها ، و ليست مجرد أشكال جامدة لا حياة وجدانية فيها . فالإنسان ما تناله قصيدة منه من أثراً شعورياً وجدانياً أكبر و أعمق مما يُحدثه تشريح نحوي مهما بلغت مهارته النحوية في تشريح للقصيدة بين فعل وفاعل ... إلخ . فهو يصف التصاق الوعي بالفعل الحضاري و من ضمنه اللغة بانها مرتبطة بنضوج الحضارة فيقول: ((بينما يكون هذا الوعي في ذات الوقت يُنضج ذاته و يعد نفسه للتعبير النقي الوضح النير عن وجوده الذي امنته لنفسها ، رجولة و صداقة ، عبوساً و ضبطاً و شدة ، و كلما ازداد احساسها بقوة ثقة بنفسه و قناعة ، تزداد ملامح هذه الحضارة نقاء و صفاء)) (شبنغلر - ج 1 1964 ص 219) . فاهتمام شبنغلر منصب على ولادة الشيء ، أي وجوده ، و ماذا يعني هذا الوجود على اصالته في صيرورة الحضارة وفي النفس التي أخرجته من ذاتها قبل أن يتلقفه البحاث

لدراسته دراسة سببية كما يفعل توينبي . إنه أشبه بوصف المتنبئ لحاله و حال من يقضون الليل في تحليل قصائده بعد القائها و هو نائم . كذلك الوقت أو الزمن بلغة الحساب الفلكي ليس فيه حياة الشعورية التي تعبر عن حجم حالة المعاناة أو الفرح التي تنتاب الإنسان في صيرورة الحضارة ، فقد يمر الزمن سريعا و تارة بطيء و أخر لا وطأ له أو قيمة في النفس . هذه أحوال لا تدركها الأبصار و الحواس عامة بل تدركها البصيرة القادرة على النفاد إلى باطن الحضارة بحيويتها الروحية الطابع البعيدة عن البيولوجية الحسية المرتبطة بالفهم السببي . و هنا يصدق وصف الخلاف بينهما بأنه خلاف بين فيلسوف و مؤرخ .

إن توصيف صعوبة لغة شبنغلر شبيه لوصف وايتهيد لطبيعة الهوية الحضارية ؛ بأنها مفهوم غامض يمكن وصفها بالوعاء المتجدد ، أو الأم التي تحتضن صيرورة تجاربنا و مهد كل تغيرات حياتنا . (راجع وايتهيد - 1960 ص 258) . هذه الحياة بصيرورتها الحضارية المعبرة عن الطبيعة البشرية بما فيها من حب و كراهية ، و خوف و أمن ، و أمل و خيبة ، وحزن و فرح ، و نكسر و انتصار ... إلخ من الأحوال المعبرة عن جدل و صراع ما يلبث أن يستكين حينا حتى يتفجر من جديد ، رعب يستفز قوى النفس لخوض معركة أخرى من معارك الحياة .

ف ((أن كل شيء حي يمتلك (حياة) تجاه، حافز، إرادة، و نوع حركة هو وثيق الصلة و الحنين)). (شبنغلر - ج 1 1964 ص 240) . هذا الحنين بطابعه الوجداني الباطني شعوراً تجاه كمال مفقود تحسس النفس السبيل إليه و يشدها نحوه وسط فراغٍ مُفْجِع و زمن يعد عليها أنفاسها و هي تسابقه لتحقق ما تصبو بلوغه خلال سياق صيرورتها التي لا تألف السكون الذي يعني موتها أو تدير صراع داخلي وفوضى تقضي على تربط أعضائها . فالحياة هنا جدلية روحية ، بين الفرغ و الزمن ، الوجود و العدم ، و الموت و الحياة . فالحياة ليست بيولوجية حسية ولكن تتبدى مظاهرها في الشكل (الحضارة) . فالإرادة – على سبيل المثال – ليست حسية و لكن تتبدى شكلاً في الشكل الناتج عنها في إبداعات حسية كالمعمار تارة ، و تارة نفسية روحية تترجم لغة و دين و عادات سلوكية . و يسري هذا الأمر على باقي المفردات الوارد ذكرها في النص السابق .

إن تعريف شبنغلر للحضارة يجمع بين فكرة الوجود (الكيانات الثقافية) بوصفها مُبدِعة ، والشكل (الحضارة) بوصفها مظهر لتعبير الروح في مواجهة مصيرها ، حنينها الذي يشدها إليه بغية بلوغ كمالٍ مفقود يدفعها رعبها منه بحتمية نحو صير متجدد ، و ملكة الاتجاه و الزمن تشد الصير إلى الموت. (راجع شبنغلر - ج 1 1964 ص 124) . إنها جدلية بين الشيء و ضده . فالحنين يكمن خلف الرعب يشد النفس إلى ذلك النهائي المستعصي بلوغه ، الرعب هو الزمان بتعارضه مع الفرغ كاتجاهه مع الامتداد . والحنين لا يخضع للعقل ، بينما الرعب خاضعٌ لسلطان العقل ، و لا يستكين إلى أن يحقق الشكل الذي تبتغيه النفس للوصول إلى حنينها . و هو ما يظهر في شكل فن او طقوس دينية أو زوج ، أو دولة إلخ من أشكال انماط الحياة الاجتماعية. فالرعب والعقل هما وسيلتان لتحقيق رغبة الروح الساعية تجاه حنينها .(راجع شبنغلر ج 1 1964 ص 170 ، 171) .

فوصف هذه الحياة يستعصي على المفاهيم المألوفة في البحث العلمي - بمعرفته العقلية – الولوج إلى مضامينها و وصفها وصفاً تشخيصياً جامعاً لكل مضامينها الباطنية المعبرة عن تدفق شعوري مستتر لا تدرك الأبصار منه إلا الشكل الظاهر بعد أن أصبح شكلاً مما لا شكل له (جسدا) . فذلك الذي لا شكل له المستعصي على الوصف الصائب بما هو سائد من أدوات معرفية ، هو الكيان الحي الثقافي و الروح المبدعة للحضارة . الشكل الذي صار صيرا بعد أن كان لا وجود له إلا في عالم الروح ، لذلك يكتسب طبيعة الروح التي فاض منها بغموضها ، أي رمزاً له دورته على شكلتها . الشكل الذي لا يمكن فهمه على حقيقته ما لم نفهم ذلك الذي لا شكل له بلغته و نهجه. و بعبارة أكثر دقة ، طبيعته التي تحدد قوانينه و منهج دراسته . فالقوتين تُشْتَقْ من طبيعة الأشياء . (راجع لتوسير ، 1981 ص 27) . فالقانون كما يقول اسبنوزا : ((يكون معتمداً على ضرورة طبيعية عندما يصدر من طبيعة الشيء ذاته . أو من تعريفه ، و يكون معتمد على القرار الإنساني – و يسمى عندئذ بالأحرى قاعدة تشريعية – عندما يفرضه البشر على أنفسهم و على الآخرين ليجعلوا الحياة أكثر أمناً و أكثر يسراً و لأسباب أخرى)) . (اسبنوزا ، 1981 ، ص 191) .

إن تصور شبنغلر نابع من الغوص في أعماق الأشياء لتحديد طبيعتها لأن فعلها لن يخرج عن تلك الطبيعة الكامنة في الشيء ، و هذا ما أكسب تصوره طبيعة حية بلغة فلسفية باطنية أوحت للبعض ذلك التصور البيولوجي المادي، بينما كان يرمي من فلسفته إلى صورة كونية يشكل الإنسان بتاريخه الحضاري جزءً منها . فهناك فارق بين من يستوجب الوجود و ما انتج ، و بين من يكتفى باستجواب مخرجات الوجود ، زد على إنه استجواب ظاهري قائم على ما الدلة به العلاقات الظهرية و ليس تعبير عن كينونة الشيء .

الخاتمة:

الحضارة بطبيعتها الروحية الباطنية هي تعبير للذات الحضارية عن هويتها الوجودية، و عن آمالِها في الوصول لأقصى قدر ممكن الإبداع الحضاري لأتباث وجودها في مواجهة الجزع الذي يسكنها و يندرها بخطر الفناء. و هذا الإبداع هو سعي لتحقيق أكبر قدر من الكمال الذي تفتقده الروح الحضارية، و لذلك فهي في صيرورة متتالية لا الارتداد نحو الماضي أو الراحة إلى تفقد قدرتها الإبداعية مما يحتم عليها الوقوع في براثن الفناء، مثلما دفعها الخوف على المصير لسير في صيرورة لابد لها من نهاية. هذا التصور للحضارة دفع شبنغلر لرفض المناهج السببية العقلية، كونها لا تستطيع النفاد إلى باطن النفس الحضارية لمعرفة دوافعها و طبيعة صيرورتها. فالنظرة السطحية هي التي جعلت من الحضارة الغربية تبدو كأنها حالة منفصلة عن الحضارة الكلاسيكية الرومانية بمدنيتها المادية ، لكنّها في الحقيقة ما هي إلا امتداد للحضارة الرومانية بمدنيتها الموغلة في المادية و توسّعها الخارجي ، لذلك ينبغي النفاد إلى باطن الحضارة و التماس الحقيقة منه ، لأن الحقائق المتعلقة بالحضارة ذات طبيعة روحانية نفسية لا يدركها البحث السطحي . إضافة لذلك فإن السببية ليست سوى صير وقع و أصبح شكلاً ميتاً ومحدوداً، في حين إن الصيرورة فعل إبداعي و تعبير حي ينبغي معايشته لفهم حقيقته. فالحضارة تحمل طبيعة الإنسان الذي فاضت نفسه بها. و لا يمكن

فهمها إذا لم يكن المنهج يتناسب مع الطبيعة البشرية بشقها الروحي و المادي. فالحضارة فكرة الوجود التي سعت الذات الحضارية لتجسيدها و جعلها شكلاً مما شكل له. فتجسد قيماً ثقافيةً و دولة و فنون و عادات وتقاليد و زي و معمار ،عبر صيرورة انعكست حتى على خطوط الوجه. جعلت كل وجهٌ يحمل بسماته هويةٍ حضاريةٍ بعينها.

المصادر و المرجع:

1. شبنغلر ، اسولد – ترجمة احمد الشيباني – 1964 – تدهور الحضارة الغربية – ط 1 -بيروت – مكتبة الحياة .

2. ابن خلدون – 1988 – مقدمة ابن خلدون – بيروت – دار إحياء الثرات

3. اسبنوزا –1981، رسالة في اللاهوت و السياسية – ترجمة حسن حنفي – بيروت- دار الطليعة. ط2

4. أفلاطون – 1969 - الجمهورية – ترجمة حنا خباز -بيروت - دار القلم

5. بدوي ، ع ، شبنغلر - 1982 – بيروت - دار القلم .

6. بيكون ، فرانسيس ـ ترجمة ـ عادل مصطفى 2017 – الاورجانون الجديد (إشارات صادقة في تفسير الطبيعة) القاهرة. مؤسسة هنداوي .

7. توينبي، أ – 1948 – الحضارة في الميزان - ترجمة أمين محمود الشريف – القاهرة - دار إحياء الكتب العربية.

8. صبحي ، احمد محمود – 1989 – في فلسفة التاريخ – ط 2 – بنغازي – جامعة قاريونس.

9. العروي، ع - 2005 - مفهوم التاريخ – ط 4 - الدار البيضاء- المركز الثقافي العربي.

10. غارودي ، روجيه – ترجمة – خليل أحمد خليل – 2002 – الأصوليات المعاصرة أسبابها و مظاهرها – باريس – دار عام ألفين .

11. فيشر، هـ ،أ ، ل – ترجمة احمد نجيب هاشم – ب ت – ط 8 – تاريخ أوربا في العصر الحديث- دار المعارف – القاهرة .

12. كوك، ريتشارد . سميث، كريس -2009 – ترجمة محمد محمود التوبة – انتحار الغرب – ط 1 – أبوظبي- هيئة أبوظبي للثقافة و التراث .

13. لتوسير ، لوي – 1981 - مونتسكيو السياسية و التاريخ- ت، نادر زكريا- بيروت- دار التنوير .

14. لوبون ، غ – 2013 - حضارة العرب – ترجمة – عادل زعيتر- طا – مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة – مصر.

15. وايتهيد ، الفرد نورث – أنيس زكي حسن - 1960- مغامرة الأفكار – ط 1 – بيروت – مكتبة الحياة.

16. المواقع الإلكترونية:

17. عصام عبود -موسوعة كشاف

18. h/www.kachaf.com/encyclopedia.php

https://www.kachaf.com/encyclopedia.ph

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

نظرية مطابقة الحقيقة وعلاقتها بعلم الوجود - وليام جيمس أنموذجاً

[1] د. المبروك سليمان القداد.

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية: نظرية مطابقة الحقيقة – علم الوجود - وليام جيمس.

الملخص

تطرقت هذه الورقة إلى توضيح نظرية مطابقة الحقيقة وعلاقتها بعلم الوجود عند وليام جيمس، ومحاولة تقديم رؤية شـــاملة في تحليل وتفسير هذه النظرية والتي تعد من أشهر النظريات في الفلسفة المعاصرة. فالعالم جيمس لم يرفض الحقيقة المطلقة ولكنه لم يســلم بها. بل قال أن الحقيقة تتمثل في طريق تلتقي فيها الخبرات المتكاملة، و وجد جيمس نوع من التوافق بين العقلانيين والمثاليين، فهي تشــير إلى مطابقة ما في العقل لما في الواقع حســب التجريبيين، وإلى مطابقة العقل لذاته حســب العقلانيين، فـالحقيقـة هي تلـك التي تنقلنـا من تجربـة راهنـة إلى تجربـة أخرى جديدة فهي ليسـت الصـورة المطابقة لشـيء، وإنما فكرة تقودنا إلى إدراك ذلك الشــيء، ويقول أيضــاً أن القضــية لا تكون صــادقة إلا إذا أوصـلتنا إلى نتائج مرضـية أي مرهونة بما يترتب عليها من أرضـاه لحاجات الفرد، وبالتالي فإن الحقيقة ليســت متوافقة مع الواقع، وإنما هي كذلك إذا ثبتت بالتجربة إنها صــالحة ومفيدة. وهذا يعني أنه كلما كانت الفكرة مطابقة للواقع كلما كانت حقيقية مما يعني أن معيار كل حقيقة هو الواقع التجريبي.

Abstract

This paper touched upon the clarification of the theory of truth correspondence and its relationship to the science of existing according to William James. And an attempt to provide a comprehensive vision in analyzing and shortening this theory, which is one of the most famous theories in contemporary philosophy. The scientist James did not reject absolute truth, but he did not acknowledge it. Rather, he said that truth is represented by a path in which integrated experiences meet, and James found a Kind of agreement between rationalists and idealists. It refers to the conformity of what is in the mind to what is in reality according to the empiricists, and to the conformity of the mind to itself according to the rationalists. Truth is that which moves us from a current experience to another new experience. It is not the identical image of a thing, but rather an idea that Leads us to realize that thing. He also says that the issue It is not true unless it Leads us to satisfactory results, that is, it depends on what results from it satisfying the needs of the individual. Therefore, the truth is not compatible with reality, but rather it is so if it is proven by experience that it is valid and

useful. This means that the more an idea matches reality, the more real it is, which means that the criterion for every truth is experimental reality

Keywords: truth correspondence theory, ontology, William James.

تمهيد:

حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن مفهوم الحقيقة موضوع جدير بالدراسة بالمعنى العام، ولكن الأفكار التي جاءت بها الفلسفة المثالية آنذاك هي التي أثارت الاهتمام بمشكلة "الحقيقة"، وبينما كان الفلاسفة السابقون في تلك الفترة يعتقدون بأن الحقيقة مطابقة للواقع، وهذا ما أصبح شائعاً فيما بعد، إلا أن معنى الحقيقة يختلف عن تلك النظرة، فأصبح هناك تأكيد من بعض الفلاسفة على عدم وجود مشكلة منفصلة للحقيقة، وتأكيد من البعض الآخر على أن حقيقتها حقيقة بدهية، مما ساعد على ظهور بعض النظريات التي تفسر الحقيقة والتي أصبحت شائعة في العصر الحديث، ومن بينها نظرية التطابق والتي يتم التركيز عليها في هذا البحث.

إشكالية البحث:

سعت هذه الورقة إلى التعرف على نظرية المطابقة للحقيقة عند وليام جيمس، حيث أنصب هذا البحث على تسليط الضوء على نظرية المطابقة للواقع الحقيقي وكذلك علاقتها بعلم الوجود، من خلال الإجابة على التساؤل الذي عرضه وليام جيمس " ماهي الإضافات التي يمكن أن تنضاف إلى الواقع الإنساني، إن تم الاعتقاد بأن الحقيقة هي تطابق الفكر مع الواقع؟ وبأي معنى يمكن للواقع الإنساني أن يشهد تغيرات تجعله يرنو إلى إقامة إنسانية متطورة تواكب الواقع المتغير وغير الثابت بالضرورة؟ والشي الذي يجعل مفهوم الحقيقة يمثل إشكالية مهمة هو صعوبة الحسم في مدلولها باعتبارها غاية كل المعارف.

حيث تناولنا في هذا البحث نظرية مطابقة الحقيقة عند وليم جيمس، فقد تم تسليط الضوء على ثلاثة مباحث

كان الأول يبحث في السيرة الذاتية والفكرية لوليام جيمس، والمبحث الثاني سلط الضوء على نظريات الحقيقة وقواعدها ومعيارها وقيمة الحقيقة كمنفعة، أما المبحث الثالث تناولنا فيه علم الوجود وعلاقته بنظرية التطابق، أما المبحث الرابع والأخير تناولنا فيه جملة من الانتقادات التي وجهت لنظرية الحقيقة وحاولنا أن نناقش هذه الانتقادات، وخاتمة عرضنا فيها أهم ما جاء في هذا البحث. ومن خلال هذا المنطلق نحاول أن نحلل فكرة ارتباط الحقيقة بالواقع أو بالمنطق عند جيمس من خلال هذا البحث.

تساؤلات البحث:

تطرح الدراسة التساؤلات التالية:

-ماهي الأفكار النظرية عند وليام جيمس؟

-ما حقيقة نظرية التطابق ومعيارها وماهي قيمتها كمنفعة؟

-ماهي علاقة نظرية المطابقة بعلم الوجود؟

-ما أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية المطابقة للحقيقة؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بناء على ما تقدم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالآتي:

-التعرف على الأفكار النظرية لوليام جيمس.

-التعرف على حقيقة نظرية التطابق ومعيارها وقيمتها كمنفعة.

- معرفة العلاقة التي تربط نظرية مطابقة الحقيقة بعلم الوجود.

-التعرف على أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية المطابقة.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية هذه الورقة في كونها تناقش نظرياً ونقدياً نظرية المطابقة للحقيقة، وهي أحد النظريات الحديثة المعاصرة التي تبين دور الحقيقة في تفسير السلوك الإنساني، كما أنه قد تكون إضافة علمية جديدة للتراث العلمي في مكتبة الأبحاث العربية، ونقطة انطلاق مميزة للباحثين في مجال التخصص.

الأهمية العملية:

تظهر الأهمية العملية في أن الدراسة تخدم المنهج النظري النقدي، في الطرح لنقد نظرية المطابقة للحقيقة، وقد تكون نموذجاً عملي ليوضح للمختصين والطلاب بعض من جوانب النقد التي تسهم في توليد أفكار بحثية جديدة لدى الباحثين.

أما عن مبررات اختياري لموضوع الدراسة تنحصر في النقاط التالية:

-رغبتي المعرفية في تطوير قدراتي العلمية في تحليل نظرية المطابقة للحقيقة.

-الرغبة في إثراء المكتبة بهذا النوع من الدراسات لتعميق الفهم في تفسير السلوك الإنساني وفق هذه النظرية.

الخلفية النظرية لموضوع البحث:

المبحث الأول

وليام جيمس سيرته الذاتية واسهاماته الفكرية

وليام جيمس فيلسوف أمريكي ولد في إحدى عشر كانون الثاني 1842م في نيويورك وتوفى في 1910،[1] وهو الأخ البكر للروائي هنري جيمس القصصي الشهير والناقد صاحب التأثير في النقد الإنجليزي بعامة[2].

وكان والده في دراسته الوسطى من حياته طالباً للاهوت في معهد برنستون الديني، بيد أن هذه الفترة تركت في نفسه اشمئزازاً شديداً من رجال الدين عبر عنه طوال حياته، ثم أنه عاش متجولاً في أنحاء أوروبا[3]. كما أنه "ينتمي إلى ذلك الرعيل الأول من الحكماء الذين تكتنفهم هالة من الغموض، والذين كانت تزخر بهم أمريكا في مستهل نشأتها[4]

ومن الجدير بالذكر إن أسرة جيمس تنحدر من الأسر الإيرلندية المهاجرة، أصابت حظاً من الثراء، وأمضى طفولته مثل أخيه في سفر متواصل عبر أوروبا مع ذويه[5].

وكان لهذا كله أثره في نشأته وتكوينه. فقد ورث عن أبيه اهتمامه العميق بالقيم الأخلاقية والروحية[6]. ومن هنا نلاحظ أثر ذلك في فلسفته التي كان للدين والإيمان حظاً أوفر من أقرانه البراجماتيين،

[1] . جورج طرابيشي. معجم الفلاسفة، بيروت: دار الطليعة، ط3، 2006م، ص 266.

[2] . عبدالرحمن بدوي. موسوعة الفلسفة، ذوي القربي،1427هـ، ط1، ص 447.

[3] . عبدالرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، المرجع السابق، ص 447.

[4] . محمد فتحي الشنيطي، مقدمة ترجمة لكتاب وليام جيمس: بعض مشكلات الفلسفة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ص7.

[5] . جورج طرابيشي. معجم الفلاسفة، مرجع سبق ذكره، ص 266.

[6] . جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، المرجع السابق، ص 267.

كذلك انعكس عليه كثرة سفر أبيه فكثيراً ما عانى جيمس الاضطراب في تعليمه وثقافته، ومع ذلك فقد اجتمعت له ثقافة واسعة محيطة بفضل مجهوده وشغفه بالبحث، وقد التقت في شخصيته خصال الفنان وصفات العالم المتدين، وانصهرت جميعها في بوتقة فكره فتمخضت عنها فيلسوف عميق النظرة جديد الفكرة[7].

وفي سنة 1872 بدأ جيمس في هارفورد مهنته التدريسية التي واصلها إلى آخر حياته، حيث كان مدرساً للفيسيولوجيا[8].

وظل يحاضر طلابه أربعة أعوام، بيد أن شغفه كان متجهاً إلى التعمق في أسرار النفس، وكشف حجبها والوقوف على طاقاتها وإمكانياتها، فلذلك سرعان ما انصرف إلى علم النفس، ولكنه أقبل عليه من طريق جديد هو طريق العلم التجريبي، وعلى يدي وليم جيمس لم يعد علم النفس علماً فلسفياً أو علم الفلسفة العقلية بالغداء علماً تجريبياً[9].

وعلى ضوء ذلك صدرت رائعة وليم جيمس يعني كتابه (أصول علم النفس)، وهو كتاب ضخم صدر سنة 1891 في مجلدين كبيرين، وكان هذا الكتاب فتحاً جديداً في ميدان الدراسات النفسانية[10]،حيث توصل جيمس إلى أن أهم قانون في علم النفس هو قانون المنفعة فإن أفعالنا التلقائية مرتبة بالطبع لخيرنا[11].

ويعد جيمس أول من أنشأ معمل تجريبي لعلم النفس في أمريكا، إلا أنه أحس العمل في المعمل لا يلائم طبيعته ولا يلائم مزاجه، وقد أدرك جيمس كأن علم النفس يبدو موضوعاً ضامراً نحيلاً أمام مشكلة الفلسفة والدين. من هنا اتجه إلى البحث في طبيعة الله ووجوده وخلود النفس وحرية الإرادة وقيم الحياة[12].كما كان له مؤلفات كثيرة وهي[13]:

"كمبادئ أصول علم النفس 1890، وكتاب علم النفس 1892، وإرادة الاعتقاد 1897، ووجوه التجربة الدينية أو أنواع من التجربة الدينية 1902، والبرجماتية 1907، وعالم متعدد 1909، ومعنى الحقيقة 1909، وبعد وفاته بعام نشر له كتاب بعض مسائل الفلسفة أو بعض مشكلات الفلسفة 1911، ونشر أيضاً بعد وفاته سنة 1912 مقالات في المذهب التجريبي المتطرف[14].

المبحث الثاني

ظريات الحقيقة



7 . محمد فتحي الشنيطي، مقدمة ترجمة لكتاب وليام جيمس: بعض مشكلات الفلسفة، مرجع سبق ذكره، ص7.

8 . جورج طرابيشي. معجم الفلاسفة، مرجع سبق ذكره، ص 267.

9 . محمد فتحي الشنيطي، مقدمة ترجمة لكتاب وليام جيمس: بعض مشكلات الفلسفة، مرجع سبق ذكره، ص8.

10 . محمد فتحي الشنيطي، مقدمة ترجمة لكتاب وليام جيمس: بعض مشكلات الفلسفة، المرجع السابق، ص8.

11 . يوسف كرم. تاريخ الفلسفة الحديثة، القاهرة: دار أفاق للنشر والتوزيع، ط1، 2016م، ص 375-376.

12 . محمد فتحي الشنيطي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

13 . أميل برهييه، تاريخ الفلسفة، تر:جورج طرابيشي، بيروت: دار الطليعة، ط1، 1987م، ص 162.

14 . أحمد أمين، زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط4، 1959م، ج2، ص 123.

يرى بعض الفلاسفة مفهوم الحقيقة على أنه بسيط وأساسي وغير قابل للتفسير بأي شكل، حيث ينظر البعض إلى الحقيقة على أنها تناسب بين افتراض وواقع مستقل، فيما يسمى أحياناً نظرية التوافق للحقيقة، ولاتزال النظريات والآراء المتنوعة عن الحقيقة موضع نقاش بين العلماء والفلاسفة واللاهوتيين، وهناك مواقف متباينة حول أسئلة مثل ما الذي يشكل الحقيقة، وما هي الأشياء التي تحمل الحقيقة، وكيفية تعريف وتحديد وتمييز الحقيقة، وما هي الأدوار التي يؤديها الإيمان والمعرفة التجريبية في ذلك؟ وما إذا كانت الحقيقة يمكن أن تكون ذاتية أو موضوعية بمعنى الحقيقة النسبية مقابل الحقيقة المطلقة. وتتفق هذه النظريات في افتراض أن للحقيقة طبيعة مشتركة، أنها شيء واحد والشيء نفسه بالنسبة للموضوعات التي تنطبق عليها، وبناء على ذلك تم وضع هذه النظريات من أجل السيطرة على هذه الطبيعة، ولهذا افترضت شروطاً ضرورية تشير إلى معنى ما هو حقيقي، وربما تعبر عن علاقة التطابق الضرورية بين الحقيقة ومجالات المعرفة الخاصة، وقد توصل أصحاب هذه النظريات إلى هذه الفكرة من خلال اتجاهات نظرية مختلفة تماماً، في الاتجاه الذي يبدأ منه أصحاب نظرية التطابق، هو دور الحقيقة في تفسير السلوك بمعنى تفسير ما يحدث من خلال مطابقته للواقع، ويبدأ أصحاب نظرية الترابط من جعل الحقيقة ممكنة للمعرفة، أما الاتجاه الذي يبدأ منه أصحاب النظرية البرجماتية فهو تفسير الحقيقة من خلال فائدة الاعتماد الحقيقي، وهكذا يمكن فحص هذه النظريات في معالجتها لمشكلة الحقيقة، من خلال أن كل نظرية تبدأ من فكرة بديهة فريدة حول طبيعة الحقيقة كما تتصورها، فنظرية التطابق تبدأ بفكرة أن القضية تكون حقيقية عندما توجد واقعة تتطابق معها، بمعنى أنها تعبر عن حالة الواقع الآن، أما الفكرة البديهة فيما يتعلق بنظرية الترابط هي أن الحقيقة هي ارتباط نسقي أكثر من أن تكون اتصال منطقي، فالقضية تكون حقيقية إذا كانت تشكل كل مترابطاً نسقياً، يستلزم كل عنصر فيه نصر الآخر، ومن ثم حقيقة في ضوء هذه النظرية هي الخاصية المميزة للمطلق، وأخيراً فإن الفكرة البديهة بالنسبة للنظرية البرجماتية هي الحقيقة التي تتصل أساساً بالاعتقاد النافع والمفيد في الواقع، إن الحقيقة التي يجب أن نهتم بالبحث عنها هي تلك التي تنطبق على أي شيء، قد يتصف بطريقة أو بأخرى بأنه حقيقي أو غير حقيقي، سواء كان ذلك في العالم أو الإنسان أو حتى معرفتنا بالمطلق، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المعرفة والحقيقة تترابطان في علاقة مهتمة، فمعرفتنا بالأشياء هي نوع من العلاقة بين أنفسنا والأشياء المعروفة.

نظرية التطابق:

وهي عندما نقول معلومة وهي موجودة في الواقع يعني هذه حقيقة مثلاً الموبايل موجود على الطاولة وهو فعلاً موجود يبقى حقيقة.

نظرية الترابط:

وهي هل الذي نقوله فعلاً مرتبط بقوانين العلم المثبتة أو لا. مثلاً عندما نقول نترك الموبايل يطير في الهواء. هذا طبعاً يتعارض مع قانون الجاذبية ويتعارض مع أحد قوانين المنطق اذاً ليس حقيقة.

النظرية البرجماتية:

تقول لو المعلومة قابلة للتطبيق وتطلع منها نتائج إذاً هي حقيقة، ولو غير قابلة للتطبيق ولا تطلع منها نتائج إذا ليست حقيقة.

وبالتالي سيتم التركيز على نظرية التطابق:

تعتبر نظرية المطابقة نموذج تقليدي يعود أصله إلى بعض الفلاسفة الإغريق مثل أفلاطون وأرسطو، فهي من أبرز النظريات الفلسفية والمنطقية التي تحاول استخلاص معنى الصحة والخطأ في التصورات والأحكام، وقبل أن نشرع في عرض هذه النظرية لابد لنا من توضيح مصطلحين، فقد استقر لدى أغلب المترجمين العرب على ترجمتها كالتالي صدق وكذب حيث قالوا إن الحكم سين صادق والحكم صاد كاذب، وكان فلسفة العرب القدماء يستعملون هاتين الكلمتين أيضاً، وهذا قراءة استعمال مربك لأن الصدق والكذب مقولتان من مقولات الاعتقاد فقول صادق يعبر عنه بالتطابق، كيف ويكون كاذباً إذا عبر عنه بشكل مخالف، فإذا كنا نعتقد إن السماء تمطر وقلنا أنها تمطر فقولنا صادق، وإذا قلنا أنها لا تمطر رغم اعتقادنا أنها تمطر فقولنا كاذب، أما إذا كانت السماء حقاً تمطر فقولنا صادق.

ومثال أخر أن القول يكون صائب إذا تطابق مع الواقع وليس مع الاعتقاد، ويكون خاطئ إذا لم يطابق الواقع. فعندما نقول الكرسي أحمر فإن قولنا يصح إذا كان الكرسي في الواقع أحمر، وإذا لم يكن أحمر فقولنا خاطئ، وبالتالي نرى أن صحة عبارة ما أو خطأها تثبت فقط عن طريق علاقتها بالعالم، وما إذا كانت تصف العالم على سبيل المثال تتوافق معه، ومن هنا نرى أن هذه النظرية تركز على تطابق المعتقدات والأقوال الحقيقية مع الحالة الفعلية للأشياء، كما تحاول فرض علاقة بين الأفكار والأقوال من جهة وبين الأفكار والأشياء والوقائع من جهة أخرى، وبالتالي معظم أنصار نظريات المطابقة تاريخياً من أتباع الفلسفة الواقعية الميتافيزيقية، أي أنهم يؤمنون بوجود عالم خارج عقول البشر أجمعين، على النقيض من أتباع المثالية ممن يؤمنون بأن كل موجود هو عبارة عن كيان ميتافيزيقي جوهري مستقل عن الفرد المرتبط به، ويتناقض ذلك أيضاً مع معتقد اتباع المذهب التصوري الذي يؤمنون أن كل موجود هو عبارة عن فكرة في رأس شخص ما، في نهاية المطاف على أي حال ليس من الضروري جداً أن تقترن نظرية المطابقة بالواقعية الميتافيزيقية، على سبيل المثال من الممكن الإيمان بفكرة أن حقائق العالم تحدد العبارات الحقيقية، وأن العالم وحقائقه ليس إلا مجموعة من الأفكار الموجودة في عقل شخص.

قواعد فهم الحقيقة عند وليام جيمس:

1- القناعة والرضا: إن مصداقية الفكرة أول قضية تتحدد بمدى تحقيقه للرضا وهي رهن بما يترتب عليها من ارضاء حاجات الإنسان البسيطة والمعقدة.

2- الفائدة والنفع: تكون الفكرة ذات فائدة عندما تمكننا من التنبؤ، أو عندما تزودنا بالشعور بالمعقولية والراحة والطمأنينة للإنسان، وعندما تؤكد صحة الأفكار التي نؤمن بها فضلاً عن اختيار الأفكار المثمرة لتجاربنا.

3- التحقق: إن تطابق القضايا في البحث العلمي يحتاج إلى مبدأ التحقق في تعزيز صحة تلك القضايا، وصحتها تكمن في النتائج العملية التي تنبثق عنها.

4-الاختيار: إن الاعتقاد يقودنا إلى الأدوات والمناهج المنتجة بالاختيار، الذي يأتي نتيجة للخبرات السابقة

للإنسان، وأن نجاحها يعتمد على ما تقدمه من فوائد كبيرة على المدى البعيد.

معيار الحقيقة:

نستدل على أمثلة من الواقع تدل على أن التجربة هي معيار للحقيقة:

مثال1: العقل أشبه بصفحة بيضاء: وللتأكد على أهمية معيار التجربة الحسية والدور الهائل الفعال في بناء الحقيقة. يمكن القول إلا ما من فكرة في العقل إلا وقد سبق وجودها في الحس أولاً، لهذا فالحقيقة هي انعكاس واستنساخ للواقع التجريبي، وبالتالي فالعالم المحسوس يسبق العالم بالمعقول، لأن العقل يولد صفحة بيضاء تملأ بالتعليمات والمكتسبات. إذن فالمعرفة تكون بعدية وليست قبلية، كما اعتقد العقلانيون أن يكون معيار التحقق معيار وحيد للحقيقة، فالمعادن تتمدد بالحرارة مثلاً هي حقيقة مطابقة للواقع والتجربة ليس لمبادئ العقل.

مثال 2: تبخر وتجمد الماء: وللتأكيد على أهمية معيار التجربة والواقع ودورهما الفعال في بناء الحقيقة العلمية، يمكن القول أن الماء يتبخر عند ارتفاع درجة الحرارة ويتجمد عند انخفاضها، لذلك لابد أن نعود إلى الواقع التجريبي والتحقق من ذلك تجريبياً، وليس بالاعتماد على العقل و البداهة والبرهان الصوري.

مثال 3: مطابقة الفكر للواقع: وللتأكيد على إمكانية تأسيس الحقيقة على مبدأ المطابقة مع الواقع الخارجي، نؤكد بمثال من خلال قضايا الفيزياء المادية، هذا النوع من القضايا لا يتم إثبات صدقها عبر العقل والبداهة وإنما عبر الواقع، فقولنا إن الشمس لن تشرق غداً مثلاً لن يتم التحقق منها عبر اعتماد البرهان وإنما يتم ذلك عبر الواقع المادي، وذلك بفحص الجو وفق الزمن الذي تحيل عليه القضية.

قيمة الحقيقة قيمة نفعية عند وليام جيمس:

النقاش حول نشأة الكون: وللتأكد على القيمة النفعية للحقيقة. يمكن تقديم مثال النقاش الدائر بين المفكرين في مجموعة من المجالات بخصوص نشأة الكون. حيث كثرت التفسيرات فنجد تفسيرات ميتافيزيقية وآخري لاهوتية وآخري علمية، لكن رغم اختلاف تلك التفسيرات ورغم تعدد الحقائق إلا أنها كلها لها قيمة شرطية أن تحقق لنا نفعاً سواء على المستوى العلمي أو النظري، وكذلك بالنسبة للحقيقة الرياضية 1+ 1= 2 فالذي يمنحها قيمة، هو كونها تقدم للإنسان تقدماً عملياً ونظرياً وخاصة في مجال الحساب، ولولا تلك الفائدة وذلك النفع لفقدت قيمتها وتم وضعها خارج إطار الحقائق.

حجة منطقية: وللتأكيد على القيمة الأخلاقية للحقيقة يمكن القول إن الأفكار الصادقة هي تلك التي تزيد من سلطاننا على الأشياء، فنحن نخترع الحقائق لنستفيد من الوجود، كما نخترع الأجهزة الصناعية للاستفادة من قوى وثروات الطبيعة.

الدين: وللتأكيد على القيمة النفعية للحقيقة، من خلال المنطلق البرغماتي لا نرى منطلقاته ومصدره من أين جاء هل مصدره ما هو إنساني أم أنه خرافي أسطوري، وإنما حقيقته تقاس بمدى تأثره في نفوس الأفراد ومدى النتائج المرجوة منه كمعتقد يخلق السلم والتفاؤل في نفوس المتدينين.

الخريطة: فالخريطة لا نقول عنها خريطة ليس بكونها ملونة ومرسومة بطريقة جمالية، وإنما قيمتها وحقيقتها ترتبط بمدى النتائج المترتبة عنها من خلال نجاحها في إرشاد السائح إلى مكان الجبل، والفندق، والنهر، والمحطة.

إرادة الاعتقاد عند وليام جيمس:

إرادة الاعتقاد كما عرفها جيمس هي إرادة التسليم بمعتقدات قد لا يبررها العقل، ولكن تبررها المنافع العملية التي تنتج عنها، فهي لا تتضمن إيماناً اعتباطي لا يميز بين الصحيح والفاسد من المعتقدات، بل تتضمن اختياراً حقيقياً ينشأ عن نتيجة لها خطرها، صاغ وليام جيمس تلك العبارة أول مرة سنة 1896.

حيث يرى أن الإنسان لا بد أن تكون له تجربة دينية، فهو بحاجة للسند الذي يقف لجواره، ويشعر ويشيع الراحة والسلام الداخلي في نفسه، يحتاج لإله يدعم الخير ويحارب الشر، ويرفض جيمس نظرة الأدريين لأنها ضعف وعجز عن اتخاذ القرار، ويرفض قولهم إننا لا يمكن أن نؤمن بشيء ما لم يكن عليه دليل حسي قاطع، أو بنية منطقية كافية تتفق عليها العقول، فيجيبهم جيمس بأنه من حق الإنسان أن يؤمن بوجود الله وبالأخلاق لأن هذه الفروض حية ومفيدة، ولم يحصر جيمس مذهبه هذا في الاعتقاد بوجود الله، بل ألحق بها مسألة الخلود والحياة ما بعد الموت. فالاعتقاد هو الاستعداد والتأهب للعمل، فهو يرى أن الاعتقاد بداية كل موقف فلسفي وغير فلسفي وليس الاقتناع والعقل، وأن طريق العقل إما أن ينتهي إلى الشكوى إما إلى الفلسفة الواحدة أو المطلقة وكلاهما لا يلائم الحياة الدنيا، وبما أن الدين عند جيمس يعتمد على الإيمان بعالم غير منظور، وأن العقل عاجز عن البرهنة على وجودهم، ولكن عجز العقل لا يبرر رفض هذا الوجود، لأن ما يحقق وجود هذا العالم الخفي هو الوجدان والغريزة وليس العقل، ويقول جيمس: " هل العقل من خلق المادة أو المادة من خلق العقل؟ هل العالم الذي ندركه حسياً في المكان والزمان هو عالم الحقيقة النهائية أو هو مجرد ستار يخفي وراءه حقيقة أعمق؟[15]

المبحث الثالث

مفهوم علم الوجود أو (الأنطولوجيا)

إن مفهوم الأنطولوجيا ظهر في الفلسفة بمعنى علم الوجود، ولكن منذ التسعينات أصبحت الأنطولوجيا من أهم مجالات البحث العلمي في المعلوماتية الحديثة، تعد الأنطولوجيا جانباً من جوانب مدرسة "سامخيا" للفلسفة منذ الألفية الأولى قبل الميلاد، ومن المفاهيم المعروفة لهذه المدرسة مفهوم الغنى، وهو علم يهتم بالأشياء غير المادية، وله علاقة وثيقة بمصطلحات دراسة الواقع، لقد أصبحت الأنطولوجيا مع ظهور الإنترنت والويب أهمية كبرى في مجال هندسة المعرفة، حيث أنها تساعد مستعمليها على إثراء النظام بمعاني ومفاهيم المصطلحات، ولقد أثبتت الأنطولوجيا مردوديتها في ميادين عدة مثل الذكاء الاصطناعي و الطب وهندسة البرمجيات، ولقد أصبح البحث مكتف في مجال

[15] . وليام جيمس، الفيزياء والفلسفة، ترجمة جعفر رجب، دار المعارف، القاهرة، ص 19.

الأنطولوجيات منذ التسعينات بمراكز البحوث الإعلامية نظراً لأهميتها في مجال تصميم الأنظمة، كما تقوم الأنطولوجيا بتنظيم المعرفة في مجال معين، وذلك بتوضيح المفاهيم المتواجدة في مجال محدد وتوضيح كيفية تصنيف هذه المفاهيم. وتبين نظرية الوجود أن الوجود الإنساني وما يتصل به من نفس وروح وجسد وجود الأشياء من نبات وحيوان وجماد، وما يتصل بهذه الأشياء وجود الكون ككل وما يشتمل عليه من موجودات، وجود الله ذاته وصفاته وأفعاله، لقد أكد سقراط على أن الفضيلة هي أقيم ما يملكه الإنسان، والحياة المثالية هي تلك الحياة التي تنقضي في البحث عن الخير وتكمن الحقيقة وراء ظلال الوجود، فقد لاحظ أن الرطوبة هي أصل الحياة وكل ما تغيرت خواصها تغيرت الموجودات في الماء، يملك الرطوبة الجريان التجمد التبخر فهو أصل الوجود، لذلك قال الماء أصل الكون فهو الجوهر الأساسي، فمنه تولدت الأشياء ومنه انبثقت، ويعتبر (سورين كير كغور) هو أول فيلسوف وجودي ركز على أن الحقيقة الوجودية تنبع من داخل الفرد من عاطفته العميقة، لذلك ركز على وعي الفرد الذاتي، وليس كوعي خالص، والوعي الذاتي ليس وعياً محدداً، وإنما عبارة عن بصيرة ثاقبة صقلتها رحلة الحياة بالمآسي والآلام والشرور.

ومن هنا نرى أن هذا العلم يبحث في كشف طبيعة الوجود غير المادي، في القضايا الميتافيزيقية المترتبة على التصورات أو المفاهيم والقوانين العلمية، مثل المادة والطاقة والزمان والمكان والكم والكيف والعلة والقانون والوجود الذهني وغيرها، إضافة إلى أصناف الوجود في محاولة لتحديد وإيجاد أي كيان أو كينونة، وأي أنماط لهذه الكينونات الموجودة في الحياة.

الدراسات السابقة:

تناول العديد من الكتاب وعلماء الاجتماع نظرية تطابق الحقيقة من مختلف الجوانب، إلا أن تناول تلك النظرية من الناحية النقدية يتسم بالندرة، حيث إن الدراسة الحالية تعد أحد الدراسات النظرية التحليلية النقدية، التي تهدف إلى التعرف على ربط نظرية التطابق بالواقع، لذلك هناك عدد قليل من الدراسات التي تهتم بهذا الجانب، إلا إن الباحثة تمكنت من الحصول على دراسات أجراها:

1-دراسة عطا الله بعنوان: (نائية المصدرية والغائية للواقع في نظرية المعرفة دراسة مقارنة،15، 2022)[16] هدف فيها إلى معرفة العلاقة بين المعرفة بأنواعها المختلفة والواقع بجوانبه المتعددة، واستخدم الباحث المنهجين المقارن والنقدي لتحقيق أهداف دراسته، وكشف عن عدد من النتائج أهمها إن هناك علاقة بين الفكر والواقع في ميدان المعرفة الإنسانية عند الغربيين والإسلاميين، وتميز الفكر الإسلامي بالحضور القوي للواقع في نظرية المعرفة دون الفكر الغربي، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بتحليل نظرية التطابق مع الواقع وفهم الحقيقة.

2-دراسة داود بعنوان (البراجماتية فلسفة المستقبل عند "وليم جيمس"، 2021، 210- 183)[17]. تهدف

[16] . مختار محمود عطا الله، "نائية المصدرية والغائية للواقع في نظرية المعرفة دراسة مقارنة"، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2022، ص 15.

[17] . داود. "البراجماتية فلسفة المستقبل عند "وليم جيمس"، المجلد 27، العدد 2، 2021، مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، ص 210- 183.

الدراسة إلى البحث عن إشكالية العقلانية في فلسفة جيمس في سياق العلاقة بين العقل والحقيقة والمطلق والعالم، وتوصلت الدراسة إلى أنه بفضل البرجماتية يصبح العالم حقيقة مرنة غير مكتملة يمكن وصفها بالتعدد والتغير والحركة المستمرة، وبالتالي فإن فكر جيمس يفسح المجال أمام الفكر الجديد، ويجعله يغامر ويبدع في مجال المعرفة الإنسانية.

3-دراسة محمد فرحة، بعنوان (الأنطولوجيا: النشأة والتطور والنضج، 2010)[18].يهدف البحث الراهن إلى إثبات أن الأنطولوجيا كانت منذ نشأتها حتى وقتنا الراهن مبحثاً في الوجود، ولم تكن أبداً ميتافيزيقا وجودية. حيث توصل هذا البحث إلى أن الشكل المعاصر للأنطولوجيا هو الوجود من حيث واقعيته أي من حيث موضوعيته، فأصبح بالإمكان أن تبقى الأنطولوجيا المعاصرة بحثاً في الوجود الإنساني.

4-دراسة (William James,1999): William Jamas and the Evolution of Consciousness.[19] على الرغم من الهبوط إلى عالم الخرافات إلا أنه قد أصبح التحقق في الوعي ومناقشته مرة أخرى أمراً يمكن الدفاع عنه علمياً، ومع ذلك لا تزال محاولات وصف الوعي الحيواني تتعرض للانتقاد بسبب، افتقارها إلى معايير مستقلة تحدد وجود أو عدم وجود الظاهرة، منذ أكثر من مائة عام أدرك وليام جيمس إن السمات العقلية تخضع لنفس العمليات التطورية التي تخضع لها الخصائص الجسدية، وبالتالي يجب تمثيلها بمستويات مختلفة من التعقيد في جميع أنحاء المملكة الحيوانية، ثم توضيح مقترحات جيمس فيما يتعلق بالوعي الحيواني، تليها مناقشة لثلاثة فئات من الوعي الحيواني المستمدة من البحث التجريبي، ثم تم تقديم هذه الفصول للدفاع عن مقترحات جيمس، والموقف القائل بأنه يمكن دعم نظرية الوعي الحيواني علمياً، يقال أنه من خلال استخدام تعبيرات سلوكية معينة لمؤشر الوعي من خلال توفير اختبارات تجريبية يمكن من خلالها استنباط هذه التعبيرات السلوكية.

5-دراسة (William James) Instead of Erklaren and Verstehan; William James on Human Understandin[20].لم يعتقد جيمس أن هناك سببا كافياً لافتراض وجود تمييز جذري بين الوصف والتفسير، يتوافق هذا الاستنتاج المبدئي مع تفضيل المزاج لرؤية العلاقات وجهات النظر التي تبدو متباينة، وربما يشير هذا إلى طريقة جيدة للتفكير في الاختلاف والتشابه.

6-دراسة (William James) theory The fullness of William James sentiments,2001[21]. تعرضت نظرية العواطف التي طورها وليام جيمس لأربعة انتقادات أولاً يعتقد أن العاطفة الجسدية ليس لها وظيفة، وأنها لا تلعب أي دور في الإدراك والسلوك، ثانياً يعني تجاهل جيمس دور الخبرة في العاطفة، ثالثاً بالغة جيمس في تقدير لدور العمليات الجسدية في العاطفة، رابعاً لقد تبت تجريبياً نظرة جيمس عن

18 . محمد فرحة. "الأنطولوجيا: النشأة والتطور والنضج"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (32)، العدد 4، 2010.

19 . -William James,1999 :William Jamas and the Evolution of Consciousness.

20 . -)William James (Instead of Erklaren and Verstehan; William James on Human Understandin.

21 . William James (theory the fullness of William James sentiments,2001.

العاطفة خاطئة، النقطة الخامسة وهي ليست انتقاداً صريحاً بقدر ما هي افتراض، ترى أن جيمس تيسر لديه ما يقدمه الى علم النفس الاجتماعي للعواطف.

المبحث الرابع

الانتقادات الموجهة إلى نظرية مطابقة الحقيقة

1-تزعم أحد الحملات المعارضة أن نظرية المطابقة تنجح في جاذبيتها للعالم الحقيقي فقط، عندما يكون بإمكاننا الوصول إلى العالم الحقيقي.

2- يؤمن أتباع الواقعية الساذجة أننا ندرك حقيقة الأشياء فور رؤيتها، يمكن لهذا النوع من الأشخاص تبني نظرية مطابقة الحقيقة بالإخلاص.

3-يؤمن المثاليون المتزمتون أنها أشياء حقيقية تستهدف نظرية المطابقة الكيانات الخيالية غير المحددة، وهذا سبب كونها نظرية غير مترابطة.

4-هناك من رأى أن فلسفة وليام جيمس هي فلسفة نفعية تجارية تقوم على الخلط بين المنفعة والحقيقة.

خاتمة:

نظرية المطابقة للحقيقة هي مفهوم فلسفي مقبول على نطاق واسع ينص على أن الحقيقة يتم تحديدها من خلال ما إذا كان البيان يعكس الواقع بدقة، تستند هذه النظرية إلى فكرة أن الحقيقة هي مسألة تطابق بين بيان وحقائق العالم، مثلاً تعد العبارة صحيحة إذا كانت تعكس الواقع بدقة، هذا يعني بأن البيان يكون صحيحاً إذا كان يصف بدقة حقائق العالم، على سبيل المثال إذا كانت العبارة تقول إن السماء زرقاء، فهذا صحيح إذا كانت السماء زرقاء بالفعل، إذا لم تكن السماء زرقاء فإن العبارة خاطئة.

المراجع:

1. طرابيشي، جورج، معجم الفلاسفة، بيروت، دار الطليعة، ط3، 2006.

2. بدوي، عبدالرحمن، موسوعة الفلسفة، ذوي القربي، ط1، 1427هـ.

3. الشنيطي، محمد فتحي، مقدمة ترجمة لكتاب وليام جيمس: بعض مشكلات الفلسفة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د. ط، د.ت.

4. جيمس، وليام، الفيزياء والفلسفة، ترجمة جعفر رجب، دار المعارف، القاهرة.

5. كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة الحديثة، القاهرة، دار آفاق للنشر والتوزيع، ط1، 2016م.

6. برهييه، أميل، تاريخ الفلسفة، تر:جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1987م، مجلد الفلسفة الحديثة.

7. أمين، أحمد، ومحمود، زكي نجيب، قصة الفلسفة الحديثة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط4، 1959م، ج2.

8. مختار محمود عطا الله، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

9. داود، البراجماتية فلسفة المستقبل عند "وليم جيمس، (المجلد 27، العدد 2، 2021، مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية.

10. محمد فرحة. الأنطولوجيا: النشأة والتطور والنضج، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (32)، العدد 4، 2010.

11. William james Theory of Emotions: Filling in the picture, The Executive Management Committee Blackwell publishers l,td.

12. (William James,1999): William Jamas and the Evolution of Consciousness. April 1999. Journal of Theoretical and philosophical Psychology 19(1)

13. William James, Instead of Erklaren and Verstehan; William James on Human Understandin, University of Richmond. RICHMOND. School Arts Sciences. Psychology Faculty Publications. 2007.

14. William James, theory The fullness of William James sentiments, Article in the Journal of Social Behavior Theory, December, Australian Catholic, 2001.

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

L'oral dans la classe du FLE à l'université

[1]Dr. Miftah Bufarwa

1. département de français université Omar Al Omar Mukhtar.

Résume

Le français comme langue étrangère en Libye est classée deuxième après l'anglais depuis des décennies et toujours considérée comme une langue importante dans ce pays et dans le monde. Cependant, apprendre une langue étrangère n'est pas une tâche facile pour l'apprenant et l'enseignant, surtout si cette langue est éloignée de la langue maternelle des apprenants sur le plan formel et verbal, ainsi qu'au niveau de la grammaire. La langue française en Libye, bien qu'elle ait été enseignée au niveau secondaire jusqu'en 1986, ne l'est aujourd'hui qu'au niveau universitaire, ce qui nécessite une motivation très forte de la part l'étudiant qui choisit le français dont il na que des représentations ou quelques mots.

Dans cette recherche, nous tentons d'étudier la problématique de l'expression oral chez les étudiants de 4me année de français en essayant de comprendre les causes de ces difficultés. Comment un étudiant, après quatre années d'étude de la langue, peut-il ne pas être capable de s'exprimer de manière appropriée ou de maintenir une simple conversation?

A travers un questionnaire et à un entretien personnel avec des étudiants sur ce problème, nous avons pu confirmer la difficulté de parler français à l'intérieur et à l'extérieur de la classe. Après avoir collecté et analysé les données, il est apparu clairement que ces difficultés sont dus à de multiples raisons, parmi lesquelles celles qui sont dues à l'apprenant lui-même, comme la timidité et la peur de faire des erreurs, et celles qui sont dues à l'institution, comme le manque et la disponibilité du support audio et de laboratoires, ou le manque de temps pour l'oral. Enfin, la culture éducative de la société qui favorise l'aspect théorique et lui accorde une grande place à l écrit.

Article INFO

Keywords: None

الملخص

تحتل اللغة الفرنسية كلغة اجنبية في ليبيا المرتبة الثانية بعد اللغة الانجليزية وذلك منذ عقود وهي لغة مهمة علي مستوى العالم.لكن تعلم اللغة الاجنبية مهمة ليست بالسهلة بالنسبة للمتعلم والأستاذ خصوصا اذا كان هذه اللغة بعيدة عن اللغة الام

للمتعلمين من الناحية الشكلية واللفظية وكذلك من حيث القواعد والنحو. اللغة الفرنسية في ليبيا رغم انها كاتب تدرس في المرحلة الثانوية حتى العام 1986 إلا انها الان لا تدرس إلا في المرحلة الجامعية وهذا بتطلب الرغبة الشديدة لدي الطالب الذي يختار اللغة الفرنسية وهو لا يعلم عنهاإلا بعض الصور النمطية وبعض الكلمات.

في هذا البحث نلقي نحاول دراسة مشكلة التعبير الشفهي باللغة الفرنسية لدي طلبة السنة الرابعة بقسم اللغة بالفرنسية ومحاولة فهم اسباب الصعوبات لدي الطالب. كيف لا يتمكن لطالب بعد اربع سنوات من دراسة اللغة من التعبير بالشكل المناسب او ان يحاور . من خلال استبيان و مقابلة شخصية مع بعض الطلبة حول هذه الاشكالية تأكد لنا وجود مشاكل لدي الطالبة في التحدث باللغة الفرنسية داخل القاعة وخارجها.

بعد تجميع و تحليل للبيانات تبين بان هذه المشاكل والصعوبات في الكلام ترجع الي اسباب متعددة منها ما هو راجع الي المتعلم نفسه كالخجل والخوف من الوقوع في الخطاء منها ما هو راجع للمؤسسة مثل عدم وتوفر الاجهزة والمعامل الصوتية او عدم كفاية الوعاء الزمني للمحادثة.اخيرا هناك ثقافة المجتمع التى تحفز الجانب النظري وتعطيه اهمية اكبر بكثير من الجانب العملي (الشفي) وغيرها.

الكلمات المفتاحية: لا يوج

Introduction

La maîtrise de la compétence orale est très importante dans l'enseignement et apprentissage d'une langue étrangère, nous pensons qu'elle est plus indispensable à l'apprenant de la langue française dans notre département .

Dans beaucoup de sociétés, pour évaluer la compétence linguistique chez une personne on a tendance à dire que "cette personne parle bien ou elle ne parle pas bien" mais on n'évoque que très rarement sa compétence écrite. En effet, savoir parler, dans le département du FLE, est une compétence fondamentale à tous les apprenants. Pour beaucoup de nos étudiants ; la facilité de parler et d'exprimer en français devient un rêve. Ce rêve exige un engagement personnel, une grande volonté de la part de l'apprenant, d'affronter toutes les difficultés liées à l'acquisition de la compétence communicative en langue étrangère

Cette étude essaie d'examiner, chez un public adulte, le rôle et la place de l'oral dans le département de français à l'université Omar Almukhtar

Notre problématique est posée à partir de différentes observations dans la classe de 4ième année de français. IL a été constaté, selon notre expérience, que la plupart des apprenants n'arrivent pas à apprendre la parole pour communiquer ou se présenter. Cette situation nous mène à poser quelques questions : Après quatre années d'étude de FLE, pour quelle raisons les apprenants n'arrivent pas à se servir du français pour communiquer ? Autrement

dit, quelle sont les difficultés rencontrées chez les apprenants de la 4ième année au niveau de la production orale?

Question de recherche

L'objectif de cette étude n'est pas celui de minimiser le statut de l'écrit, mais de montrer que la production orale est également une compétence indispensable pour l'apprenant, et aussi pour tenter d'élucider la problématique de l'expression orale en français des apprenants et de montrer les difficultés d'apprentissage rencontrées.

Nous avons choisi de travailler avec des étudiants de 4ième année parce que nous pourrions mieux cerner les difficultés de l'oral rencontrées chez eux après un parcourt de trois années d'apprentissage de FLE.

Pour tous les apprenants d'une langue étrangère, savoir parler cette langue, en classe ou en dehors de celle-ci, est une compétence fondamentale et parfois constitue l'objectif même de l'apprentissage. Pour quoi on n'évoque que rarement l'écrit lorsqu'il s'agit d'une langue étrangère? Comment peut-on se juger faible à l'oral et compétent quand il s'agit de l'écrit.

La définition des concepts et théories de l'oral, il se compose en général de deux chapitres " la première parle de l'orale en générale et la deuxième est relative à l'enseignement de l'orale en classe de FLE "Cette recherche est basée sur des observations personnelles ainsi que sur des enquêtes faites au sein de département de français .

Est-ce que l'apprenant libyen ne s'intéresse pas ou peu ou il ne cherche pas à bien parler le français? Si la réponse est non, Pour quoi? Dans une recherche sur les stratégies sociales et d'apprentissage faite en 2004, il a été constaté que le plus grand souci chez un public d'adultes apprenant le français en France c'est la communication orale (Mohamed, 2004).

En 2003 cette question a été posée aux apprenants libyens apprenant le français en France. En effet, ce sont des étudiants boursiers de gouvernement libyen afin de poursuivre des études en France dans des domaines variés telle que la sociologie et l'informatique. Malgré qu'ils font beaucoup d'efforts pour travailler le français et en suivant des cours intensifs dans des centres linguistiques spécialisés telle que CAVILAM, CLA, CUEF néanmoins ils ne se sentent pas à l'aise quand ils parlent français .

D'ici on peut comprendre pour quoi avoir une compétence orale est très important pour un apprenant d'une langue étrangère en particulier au département de

français. Mais qu'en est-il pour des apprenant libyens en contexte exolingue (Dabene L, 1990)

Nous avons fait le même constat chez nos étudiants au département de français au cours de notre travail d'enseignant du FLE. Notre enquête a visé la perception de l'orale chez des étudiants de 4ième année depuis leur premier cours de français jusqu'à la fin de leur étude. Comment voient-ils les cours de l'oral à l'université? Comment jugent-ils leur compétence orale après un parcourt de quatre années de français? Sont-ils satisfaits de leur niveau en oral? Quels étaient les difficultés chez eux ?

Nous avons demandé aux gens dans la rue les meilleures manières pour apprendre une langue étrangère? La première réponse est toujours "il faut écouter et parler la langue."

On peut évaluer la compétence linguistique dune personne ayant déjà appris une langue étrangère par sa capacité à parler cette langue, l'accent qu'elle a en parlant la langue étrangère .

Lorsque on demande à une personne si elle a une autre langue ou on lui demandant combien de langues connait-elle ou a-t-elle une autre langue que sa langue maternelle? La réponse qui vient spontanément ; je parle une ou plus de langue(s). Malgré l'utilisation des verbes connaitre et/ou avoir en posant ce type de question, dans la réponse on préfère l'usage de verbe parler. On n'utilise que rarement d'autres expressions pour évoquer la compétence linguistique chez un individu on pourrait par exemple dire :

Jacques connait plusieurs langues.

Jacques a une telle langue .

Nous pensons que dans la société libyenne, comme dans beaucoup d'autres sociétés, l'oral n'est pas enseigné en tant que tel à l'école comme c'est toujours le cas pour l'écrit. Il semble encore à l'heure actuelle, comme le souligne Langlois, que l'oral scolaire ne recouvre qu'une seule dimension : un outil éducatif. L'oral n'est toujours pas perçu comme un savoir à maitriser pour lui-même mais comme « un préalable au service de la culture scolaire » (Langlois, 2012) .

Si cette situation est vraie pour la langue maternelle, elle ne l'est pas en ce qui concerne la langue étrangère. ne n'entend pas dire, par exemple : qu'une telle personne parle ou connait bien sa langue maternelle .

Dans nos classes de FLE les étudiants, dès le début de leur apprentissage, sont plus soucieux de parler que d'écrire en français mais comment parler? Est ce parler comme un professeur

ou comme un locuteur natif? c'est l'une des questions que nous nous posons dans cette recherche.

Il s'avère que la question de l'imitation du locuteur natif est une bonne stratégie pour apprendre mais aussi pour parler la LE. En revanche parler comme un natif reste un objectif inatteignable si ce n'est pas impossible comme le voit Rilly dans cette expression de " le fantôme de l'opéra " (Rilly, 2003).

Il faut parler un bon français mais quel français?. Est-ce qu'il existe un bon et un mauvais français? Dans ce cas, qu'est-ce qu'un bon français?

Nous pensons que la réponse à cette question est souvent résumé à la langue du locuteur natif ou à l'enseignant car ce sont eux l'exemple pour l'apprenant .

D un autre coté, il faut peut-être aller se demander si l'enseignement de l'oral se déroule de la bonne manière dans nos classe. Pourquoi et comment enseigner l'oral ? Nous nous demandons s'il ya, chez l'enseignant mais aussi chez l'apprenant, des techniques pédagogiques qui pourraient favoriser l'enseignement/apprentissage du français oral.

Méthodologie de recherche

Les objectifs de la recherche

A travers un questionnaire et des entretiens avec des étudiants de la quatrième année, nous cherchons à mettre en évidence la place et l'importance accordées ou non a l'oral dans nos classes. Ensuite nous nous intéressons aux difficultés que rencontrent les étudiants libyens pour parler français .

Le questionnaire

Les objectifs de l'enquête étaient dans un premier temps, de vérifier par un questionnaire s'il existe des difficultés chez les apprenants du FLE à l'université au niveau de l'oral, il s'agit, parmi ceux-ci, de déterminer le nombre de ceux qui ont des problèmes a l'oral . Dans un deuxième temps, nous voulons comprendre les raisons de ces difficultés représentations, manque de moyens , absence d'enseignant etc..

Le questionnaire a été distribue à 30 étudiants dont 23 de sexe féminin et 7 étudiants de sexe masculin. Ce questionnaire a pour but de préciser les problèmes de l'oral chez les étudiants de 4eme année c'est pour quoi nous avons veiller à ce que les questions soient claires et sans ambigüité. Notre questionnaire se compose de 33 questions reparties en trois parties comme suite:

La première partie cherche des renseignements sur la personne enquêtée le sexe, l'âge, expérience en FLE ..etc;

La deuxième partie est composée de sept questions toutes relatives à la pratique de la langue française en classe et en général;

La troisième partie comporte six questions sur les difficultés des étudiants dans l'usage de l'expression orale en français;

La quatrième partie se compose de neuf questions qui concerne l'enseignement de la langue française en particulier de l'oral à l'université.

Enfin il y a des questions qui portent sur la langue française.

L'entretien Pour obtenir plus d'informations suffisantes et assez réalistes mais aussi claires, nous avons procédé par un entretien semi-dirigé. L'enquête s'est déroulée au département de français a la faculté des langues pendant la deuxième moitie de l'année 2017-2018. Lors de la première partie de la recherche, 30 étudiants de la 4eme année ont complété un questionnaire après une courte explication des questions. Contactés à la fin d'un de leurs cours, 10 étudiants volontaires ont participé à un entretien . Les entretiens, d'une durée moyenne d'une dizaine de minutes, ont eu lieu en tête-à-tête dans le département après les cours. Il nous a fallut adopter un langage clair adapté aux sujets de l'entretien (Nils et Rimé. 2003). La langue des entretiens était l'arabe dialectal, avec parfois des moments d'alternance de code en français selon la compétence individuelle de quelques étudiants. Ces entretiens n'ont pas été enregistrés mais transcrits en vue d'une analyse des contenus des propos et de leur formulation ; les aspects interactionnels entre le chercheur et les étudiants ne seront pas abordés ici faute de place .

L'entretien s'est déroulé en deux temps, à commencer par des questions destinées à confirmer ou non les informations des questionnaires et préciser :

•la pratique de la langue ;

•l'utilité d'autre langue dans l'apprentissage du français ;

•les souhaits des étudiants quant à une utilisation langue à l'oral.

Dans la deuxième partie il leur a été demandé de dire ce qu'ils pensent poser le plus de problème pour parler français .

Résultats

Dans cette partie nous présentons les résultats du questionnaire et de l'entretien. Les premières questions servent à recueillir des informations d'ordre personnel comme l'âge et le sexe

pour comprendre sil y aurait des différances dans les réponses sur l'oral après. Il est apparu que les filles constituent la majorité de la classe de 4eme. Sur les 30 étudiants enquêtés il ya 23 filles et 7 garçons. La moyenne d'âge d'après les réponses est de 22, il semble qu'ils ont presque le même âge .

En réponse à la question avez-vous appris le français avant d'entrer à l'université? Nous constatons l'absence d'étudiants ayant appris le français auparavant. Nous voulions l'impact de la présence ou non d'autre(s) langue(s) chez nos sujets. La grande majorité a déclaré l'anglais comme unique et seule langue étrangère appris pendant au moins six ans avant l'université. Pour connaitre la raison qui incite un libyen à choisir le français il fallait poser une question sur la raison de ce choix. Il s'avère que les réponses sont variées mais c'est l'amour de la langue française qui vient en premier. D'autres réponses telle que la recherche dune nouvelle expérience en choisissant le français ou avoir des amis en France.

La langue française est une langue facile pour 53% des répondants, certains parmi ceux-ci pensent que l'anglais L2 les a aidés à comprendre certaines règles de grammaire et donc à apprendre le français et le rendre moins difficile. D'autres pensent qu'il faut commencer l'apprentissage plutôt et aller par étape comme c'est le cas de l'anglais.

Quelques étudiants,17%, trouvent encore que le français n'est une langue facile à cause de la prononciation. Traduction semble aussi poser problème pour 10% de ceux qui pensent que le français est difficile. L'absence du français dans l'usage quotidien des libyens le rend inconnu ce que veut dire ,peut-être difficile pour 3%.

La question principale de cette étude était de savoir si les étudiants, après quatre année de français à l'université, sont capables de parler cette langue ou non. En effet, la réponse ne nous a pas surpris car à travers les réponses à cette question on peut remarquer que 67% des enquêtés ne parlent pas français tandis que 37% n'ont pas de difficulté à communiquer en français.

%57de nos sujets ont répondu par oui à la question pensez-vous que vous commettez des erreurs en parlant français? Si oui quel type? Il semble que les étudiants s'autoévaluent leur niveau en reconnaissant l'existence d'erreurs à l'oral (Gremmo M-J., 2000). Il apparait selon les déclarations que les étudiants savent le ou les type(s) d'erreurs qu'ils font en parlant dans la classe. Ces erreurs sont d'ordre

phonétique (la prononciation, le rythme, la liaison, grammatical, culturel. Apres quatre années au département de français nos étudiants ont pu remarqué que l'importance a été accordée plus à l'écrit, qu' à l'oral. Ces difficultés sont parfois d'ordre psychologique par exemple, la peur d'être ridicule, la timidité.

Par manque de personnes francophone dans la région la majorité des apprenants ne pratique pas le français en dehors de la salle de classe, 77% contre 7% n'essayent même pas de parler cette langue alors que 13% utilisent le français hors de la classe. Mais avec ces étudiants pourraient-ils parler langue en dehors de la classe vue que cette langue est casai inexistante? Il semble que la seule place ou on peut pratiquer la langue reste la classe 63% et 23% la parlent en dehors de la classe sans pour autant donner de préciser ou ils pratiquent le français. Les 10% parlent français à la maison.

Nous avons voulu savoir si l'apprenant a ou non des stratégies "l'apprenant est un locuteur pourvu de stratégies qui lui permettre d'alimenter ses connaissances et de résoudre ses difficultés de communication en langue étrangère" (Véronique D, 2000, p 408) pour apprendre à parler comme par exemple à travers cette question écoutez-vous le français? Nous avons remarqué que 63% parmi eux écoutent un peu le français contre 20% qui l'écoutent beaucoup tandis que 16% n'écoutent pas la langue .

Apres ces réponses nous nous intéressé par les 16% qui ont déclaré écouter le français pour savoir comment font ils et qu'est ce qu'ils écoutent en français? Ils s'avère que les chansons françaises occupent la première place avec 40% de réponses contre 27% qui n'écoutent que le professeur d'autres 17% écoutent les chansons et les professeurs de français, viennent ensuite la TV 13% et en fin la radio avec seulement 3% .

Nous avons chercher à connaitre les opinions des étudiants sur l'utilité des cours d'oral à l'université en commençant par leur demander s'ils suivent ou non des cours en dehors du département de français. D'après les déclarations 50% des étudiants emblent vouloir améliorer leur français en suivant des cours privées hors de la classe.

En fin, 80%d'entre eux reconnaissent l'importance et l'utilité des cours de l'oral. Les 7% pensent qu'un seul cours par semaine n'est pas suffisant ce qui rend l'apprentissage l'oral inutile .

Selon les réponses de la majorité des enquêtes, 80%, les activités que font

les étudiants pendant le cours d'oral sont soit des dialogues soit une lecture, même lorsqu'il s'agit de l'examen on peut trouver des questions relatives plutôt à l'écrit qu'à l'oral.

De coté des enseignants, la première question qu'il faudrait poser est de savoir qui sont les professeurs qui sont chargés de l'oral cest- à-dire natif ou non natif. Nous avons constaté l'absence total d'enseignant de français natif .

En ce qui concerne la ou/et les langue(s) utilisée(s) dans la classe selon les réponses 83% déclarent que les professeurs utilisent à la fois la langue maternelle l'arabe et la langue cible le français. 13% des enseignants posent beaucoup de questions pour faire parler les étudiants 13 %, alors que 63% demandent de faire des compte-rendu tandis que 13 % disent que les enseignants font plus d'exercices de prononciation afin de pratiquer l'oral dans la classe.

En rapport la langue maternelle la grande majorité 87% trouvent que la langue maternelle les aide dans l'apprentissage de la cible surtout en traduction, tandis que 10% voient le contraire.

L'entretien Comme nous l'avons précisé en haut, l'entretien s'avérait utile pour les informations supplémentaires qu'il a apporté à cette étude .

D'abord il semble qu'il y avait des difficultés à communiquer en français et de compréhension oral chez les dix interviewés. Il est claire, selon leurs propos, quatre ont du mal à comprendre le français alors que quatre autres n'arrivent pas à parler cette langue.

Nous avons posé une question sur les causes de ces difficultés en oral chez eux. Une première réponse l'interviewé fait un lien entre le vocabulaire français comme ayant des mots longs et difficile à mémoriser donc à prononcer. Trois d'entre eux pensent que l'étudiant lui-même est parfois le seul responsable lorsqu'il ne fait rien pour améliorer son niveau en oral. Cinq autre rend la cause de ce problème à la fois la langue te aux apprenants eux-mêmes .

Une majorité pense que la peur de faire des erreurs les empêche d'avancer au niveau de l'oral et le faible niveau avec le manque vocabulaires suffisants.

Nous sommes allé les provoquer pour parler du programme à l'université ainsi que des enseignants. Est-ce que vous pensez que la durée des cours consacres à l'oral est suffisante? Six étudiants jugent le temps de l'oral est très court et insuffisant pour l'expression et la compréhension

oral. Les quatre autres n'ont pas de commentaire sur la durée des cours de l'oral .Le rôle de l'enseignant est également très primordial dans ce contexte, c'est la raison pour laquelle nous avons posé cette question pendant l'entretien.

Est-ce que vous pensez que le manque des professeurs compétents ou natif portrait être l'une des raisons de cette faiblesse ?

En effet, tous les étudiants sont d'accord pour confirmer que l'absence des professeurs compétents est une cause de ce faible niveau au département de français. L'absence aussi des enseignants natifs a été évoquée par tous les répondants en disant qu'il sera très bénéfique pour nous si nous avions des professeurs natifs .

A travers l'entretien nous savons que plus de la moitié d'étudiants suivent des cours dans centres privés afin d'améliorer leurs niveaux en langue. Il semble que ces cours sont utiles en ce qui concerne l'écrit, par contre, qui ne les aident pas à parler français .

Les dix interviewés semblent font tous des stratégies d'apprentissage, comme regarder la TV, écouter la radio et des chansons françaises dans le but d'apprendre l'oral .

Bilan et discussion Lors du questionnaire ainsi que pendant l'entretien, certains étudiants de 4eme année de français n'excluent pas l'existence de problèmes en expression et compréhension oral et de communication dans la classe et en dehors de celle-ci.

Ces difficultés, selon les témoignes recueillis, semblent être variées et elles seraient d'origine différentes telles que :Institutionnel Une majorité d'étudiants affirment que les deux laboratoires dont dispose la faculté de langues sont hors service depuis des années. De plus, il ya un manque visible de moyens pédagogiques pour écouter et/ou apprendre à parler prononcer et correctement; (manque de méthode et des supports oral). Certains apprenants voient que le temps consacré à l'oral pendant ces années n'est pas suffisant pour être en mesure de parler cette langue. En effet, nous avons pu remarquer que les étudiants n'ont que deux heures hebdomadaire d'oral, parfois réduites en une heure et demi .

En plus, l'absence d'enseignants natifs prive également les étudiants dune bonne occasion d'entendre une bonne et authentique prononciation et accents des vrais natifs qui pourraient leur servir de model au moins pour la correction.

Personnel Il est très claire, d'après les témoignages, que l'amour de la langue française était, pour la majorité, le moteur dans leur choix d'entrer dans le département de français néanmoins, nous avons aussi constatée, chez une minorité des étudiants, une faible motivation pour l'oral et pour apprendre le français. Certains d'entre eux ont évoqué l'utilisation très modeste des stratégies de communication et d'apprentissage, comme regarder la Tv, écouter la radio et/ou parler avec des paires; camarades, enseignants ou autres personnes parlants français dans la société.

Psychologiques Dès le début de l'apprentissage l'étudiant d une langue étrangère en général et du français en particulier ne pense qu'à la prononciation authentique c'est-à-dire parler comme le natif. La peur de ne pas parler comme le natif constitue un facteur affectif qui peut freiner l'apprentissage de cette langue. L'étudiant libyen n'ayant pas l'habitude d'apprendre d'autres ou d'entendre que l'anglais ne cherche que la perfection dans tous les aspect linguistiques, phonétique te communicatives donc ce que Rily P a appelé le « fantôme de l'opéra » : il fréquente la didactique des langues étrangères, omniprésent, mais rarement vu » (Grefsoc 2003 : 542).

D'autres facteurs psychologiques sont également présents chez les répondants comme

La peur de faire des erreurs, la timidité la peur d'être ridicule en parlant français.

pourraient constituer encore plus de frein à l'apprentissage de la langue cible en particulier à l'oral .

Culturel La culture éducative des apprenants semble avoir un rôle non négligeable dans tout apprentissage. En effet, il s'avère également que la culture d'origine de nos apprenants qui est davantage littéraire leur pose problème dans l'activité de réflexion sur la nouvelle langue en particulier pour ceux qui ne connaissent pas l'anglais (Bailly et al, 2009). Il est assez difficile pour l'apprenant libyen qui est de culture différente de celle d'un français ou d'un européen de maîtrisent bien la variation stylistique de la langue cible parce que sa culture d'origine est davantage littéraire (Hansen-Strain 1989). La culture éducative littéraire de la majorité de nos sujets les rend plus au mois récepteurs et passifs dans la classe en particulier dans l'interaction orale. Ils sont habitués à l'apprentissage par cœur et ils sont souvent dépendants des enseignants et/ou des livres .

Conclusion

Nous sommes parti de l'idée que l'un des objectifs d'apprendre le FLE est de rendre les apprenants cabbales de développer une compétence orale au fur et à mesure qu'ils avancent dans l'apprentissage. Cependant la majorité d'apprenants prouvent encore des difficultés à produire oralement et ils sont incapables de communiquer en français.

A travers les réponses de notre public, il a été constaté que presque tous les enquêtés valorisent bien l'oral. Toutefois nous avons pu recenser quelques problèmes liés à l'oral dans la classe du FLE et qui sont d'ordre institutionnel, personnel, psychologique ou culturel .

Cette étude ne prétend pas trouver des solutions à tous les problèmes, mais elle pourrait donner aux étudiants, aux enseignants ainsi qu'aux responsables des pistes afin d'améliorer l'enseignement et l'apprentissage de la langue française en particulier de l'oral.

Notre enquête a permis de constater, même s'il reste à la confirmer par d'autres études, la compétence orale est quasi inexistante chez les libyens à cause de la culture éducative préalable à l'apprentissage du FLE à l'université. Cette culture éducative ne permet pas aux apprenants de faire des exposés oraux dans les écoles et dans certains cas dans les établissements supérieurs.

La timidité, la peur de faire des erreurs ainsi que la peur d'être ridicule sont également des obstacles pour la production et la compréhension orale. En effet, les interviews ont montré également que les étudiants que nous avons interrogés ont une difficulté de production orale même en langue maternelle.

Il faut habituer les étudiants à debater et à prendre le parole en faisant des dialogues et créant des situations ou ils doivent se communiquer.

Les deux heures de cours hebdomadaires consacrées à la compréhension et à la production orale ne sont pas suffisantes pour permettre aux apprenants d'acquérir une telle compétence. Il faudrait au mois quatre heures par semaine de cours deux consacrées à la compréhension et deux à la production au lieu de deux seulement heurs pour les deux compétences orales .

Apprendre une langue étrangère suppose de la part de l'apprenant une attitude positive et active vis- à –vis de cette langue. En ce qui concerne les stratégies d'apprentissage et/ou de communication, il faudrait peut-être amener les apprenants à les connaitre

ensuite à les utiliser afin d'améliorer leur compétence orale .

Bibliographie

1. Bailly et al, 2009, L'anglais langue d'appui pour l'apprentissage du français langue étrangère. In Forlot G., L'anglais et le plurilinguisme : pour une didactique des contacts et des passerelles linguistiques, PP 35-57, L'Harmattan.

2. Dabène L, 1990, «Diversité des situations d'enseignement/apprentissage d'une langue étrangère», dans Dabène L et al, situations et rituels dans la classe de langue étrangère, Crédif-Hatier, «LAL»,pp 6-21 .

3. Cuq J-P et Gruca I 2018, cours de didactique du français langue étrangère et seconde, 4ieme edition .

4. Grefsoc., 2003, L'étranger compétent. Un nouvel objectif pour la didactique des langues. In Groux D., et Holec H., (Dir.). Une identité plurielle. Mélanges offerts à Louis Porcher. Paris : L'Harmattan, PP 535-550.

5. Gremmo M-J., 2000, Autodirection et innovation : raisons d'être d'un réseau européen. Mélanges Pédagogiques, n° 25, CRAPEL, Nancy2, PP 13-27.

6. Langlois R, 2012, Les précurseurs de l'oralité scolaire en Europe. De l'oral à la parole vivante. Mont-Saint-Aignan : Presses universitaires de Rouen et du Havre, 257 p.

7. Mohamed M, 2004, Les stratégies sociales dans l'apprentissage du FLE chez des apprenants libyens en France, ,Mémoire de DEA, université Nancy 2.

8. Nils Fet Rimé B,. 2003, L'interview, dans Moscovici, Bushini, Les méthodes des sciences humaines, Paris, Presses universitaires de France, pp 165-186..

9. Riley P, 2003, « Le linguisme » – multi – poly – pluri ? Point de repère terminologique et sociolinguistique », Vers une compétence plurilingue. Le Français dans le monde: recherches et applications, PP 8-17

10. Hansen-Strain, L., 1989, « Orality / literacy and group differences in second language acquisition » dans LANGUAGE LEARNING 39/4, 469-496.

11. Véronique D, 2000, « Recherches sur l'apprentissage des langues étrangères: friches et chantiers en didactique des langues étrangères», Didactique des langues étrangères et recherches sur l'acquisition, ela, N 120.

Journal the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch
VOLUME: 1 ISSUE:11 June 2024
مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
الإكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
المجلد الأول / العدد الحادي عشر يونيو 2024

La déchéance de l'identité d'Aicha Dans "Aicha la rebelle "de Halima Ben Haddou

[1]Dr. Souad Ameur.

Résume

Halima Ben Haddou est l'une des écrivaines marocaines qui ont su capter l'intention du lecteur, son histoire « Aicha la rebelle » est en rapport avec le mythe marocain et avec l'histoire du Maroc ainsi qu'avec celle de l'histoire de l'Islam. Le nom du personnage principal du roman est fortement présent dans le patrimoine culturel marocain, et elle l'a transformé en "une histoire d'amour éternelle aux multiples récits" La femme a une place grandiose dans l'Histoire marocaine ainsi que celui de l'Histoire musulmane

Halima Ben Haddou fait partie des pionnières de la littérature marocaine féminine d'expression française. Aisha la rebelle a connu un vif succès au moment de sa publication, en 1982 et devient par la suite un best-seller. L'aspect du roman est engagé puisqu'il aborde des thèmes tel le colonialisme et les questions identitaires. Finalement, nous nous intéressons à savoir de quelle manière le roman développe l'idée d'un certain féminisme spécifique et d'une écriture féminine touchant l'univers féminin oriental.

Article INFO

Keywords: Mots clés : Aicha, Mythe, folklore, Maroc, Femme, rebellion.

Abstract

The novel "***Aïcha the Rebel***" by Halima Ben Haddou is a work that captures the reader's attention by exploring Moroccan myth, history, and Islam. By transforming the main character into an emblematic figure of eternal love, the author adds a new dimension to Moroccan cultural heritage. As a pioneer of Moroccan women's literature in French, Halima Ben Haddou has managed to generate significant interest with "Aïcha the Rebel," which became a bestseller

upon its publication in 1982. The novel tackles engaged themes such as colonialism and identity issues, giving it social and historical relevance.

Regarding specific feminism and feminine writing in the oriental context, the novel delves into the realities of the oriental female universe through the character of Aïcha, shedding light on her struggles, aspirations, and resilience in the face of sociocultural challenges. Thus, "Aïcha the Rebel" contributes to giving

a voice to Moroccan women and their experiences while broadening the perspective on feminism within the context of oriental society and culture.

Keywords: Aicha, Myth, folklore, Maroc, women, rebellion.

Introduction

Aicha Ben Haddou est une écrivaine marocaine atteinte d'une paraplégie est due à une lésion de la moelle épinière ce qui entraine la motricité de ses membres supérieurs, Son handicap l'empêche d'aller en classe dès l'âge de 11ans, elle trouvé refuge dans la lecture ce qui créa d'elle une écrivaine talentueuse

L'œuvre parle l'histoire d'Aïcha, une jeune femme qui vit au Maroc, au début du XXe siècle, au moment où le nord du pays est colonisé par l'Espagne.

Mon propos et d'interpeller ce corpus sous un angle spatial et socioculturel ; Mon objectif est de tenter d'apporter un éclairage et améliorer par la suite la vision de ce texte et sa compréhension. Ce roman de Halima Ben Haddou se trace dans le domaine de la littérature marocaine de la langue française cette dernière a connu de profondes mutations grâce aux auteurs comme Ben Haddou. Le roman qui est particulièrement un genre importé de l'occident, a su s'imposer. Ces thèmes mettent en face un certain nombre de questions et problématiques complexes auquel je tenterai d'apporter des éléments de réponses.

Ce qui est important à savoir c'est que l'auteur Aicha la rebelle est une femme paralysée depuis l'âge de 11ans, elle a su trouvé dans son incapacité, la force de dire et de faire ce qu'elle ne pouvait pas réaliser étant donné son handicap. Elle a passé sans se lasser une année entière à taper avec un doigt son manuscrit sur une machine à écrire. Mon choix du genre romanesque est en fait dû au travail psychosociologique auquel se prête le roman et l'espace qu'l donne à l'imaginaire individuel ce qui nous laisse devant un champ riche à explorer. L'idée primordiale est d'explorer les phénomènes culturels, psychologique et sociologiques qui se regroupent dans ce texte romanesque. On s'intéressera aussi aux croyances, valeurs, attitudes, opinions et images qui envahissent ce récit.

Mon choix est porté sur cette écrivaines marocaines de langue française car elle a voulu par son récit exorciser sa mémoire, les mythes d'infériorité enracinés en elle par l'idéologie coloniale et masculine rétabli sa véritable identité et a affirmé celle du Maroc. On assiste aussi à l'omniprésence de certains thèmes comme, l'univers familiale, la résistance,

le deuil, la solitude, la mère, l'étranger, l'amour et plus particulièrement l'identité perdu dans un monde en détresse ; c'est ce qui a donné un succès auprès des lecteurs nationaux et étrangers. C'est à travers son récit qu'elle s'interroge sur elle-même, sur son destin et sur celui d'un peuple puisque la littérature appréhende l'homme, son vécu quotidien et son destin historique. La famille, de la religion ; des institution et l'histoire ont un impact important sur la personne et par la suite conditionne son langage et sa pensée. Aïcha est tantôt en quête d'amour et tantôt en quête de liberté. À travers ce personnage, Ben Haddou nous fait entendre à la fois le discours d'un peuple à la recherche de son indépendance et les rêves d'amour d'une héroïne solitaire Le mythe comme construction imaginaire enveloppe le texte, Halima met en scène un personnage qui porte un nom symbolique et qui représente à la fois force, symbole et une représentation idéaliste de la communauté musulmane et marocaine. `L'écrivaine a su intégrer un élément culturel riche en significations exerçant un rôle fondamental dans la transmission de connaissances et des valeurs au sein d'une société.

Aicha Kandicha et Aicha Bahriya hantent la mémoire collective marocaine : « Deux figures féminines qui traversent l'histoire culturelle du Maghreb ont marqué leur époque par leur personnalité extraordinaire et leurs actes fabuleux au point d'en devenir des mythes par les symboles qu'elles transmettent : la Kahina et Aïcha Kandicha. L'évocation seule de ces deux noms provoque l'attirance vis-à-vis de l'une et le recul vis-à-vis de l'autre. Ces deux femmes se ressemblent sur bien des points, mais les mémoires collectives ont plutôt retenu, de l'une, le caractère glorieux et, de l'autre, la terreur qu'elle a provoquée. »[1]

La déchéance de l'identité d'Aisha dans l'histoire du roman est frappante, c'est une personne qui perd ses droits, ses privilèges et sa reconnaissance sociale. Tel est le cas du Maroc sous le colonialisme espagnol, ceci a entrainé la déchéance de la nationalité, la perte de droit ce qui soulevant d'autres questions comme celui de l'identité d'une personne, d'un peuple et d'un pays tout entier.

Ceci implique nécessairement une forme de dégradation, de perte de privilèges ou de droits, et peut avoir des

[1] - Deux mythes féminins du Maghreb : la Kahina et Aïcha Kandicha Samira Douider
https://doi.org/10.4000/recherchestravaux.547

implications significatives sur la vie et les activités du peuple marocain.

Principalement la littérature maghrébine utilise cette figure lorsqu'il s'agit de traiter la question de la femme, ici Halima utilise le personnage d'Aischa afin de symboliser la résistance féminine. Ben Haddou est une écrivaine engagée et milite pour la libération des femmes. Aicha pour elle, est un moyen de transmettre un message. Halima réécrit l'histoire d'Aisha dans un roman en raison d'interpeller l'Histoire et la mémoire. Elle rend par cela hommage au courage de toutes celles qui ont combattu, le plus souvent anonymement, des figures féminines qui ont marqué le monde arabo-musulman. Cette héroïne est la Marocaine par excellence, symbole de la résistance face au monde arabo-musulman, elle est utilisée par l'écrivaine pour défendre la cause de la femme et de celui d'un peuple. Le nom « Aïcha » revêt une signification particulière « Aïcha » veut dire « vivante ». « Aspire à la vie », Le personnage d'Aïcha rappelle aussi l'épouse du prophète qui est une figure importante dans l'Histoire et dans la vie politique de l'époque.

« À la mort de Mahomet, Aïcha est une jeune veuve sans enfants, alors âgée de dix-huit ans. Elle se tient à l'écart de la scène politique jusqu'au califat d'Uthman, troisième successeur du Prophète et chef de la communauté musulmane de 644 à 656. Aïcha fomente le mouvement d'opposition qui conduira à l'assassinat du calife, en 656. Elle prend ensuite les armes contre son successeur, Ali. Elle est vaincue au cours de la bataille du Chameau, ainsi nommée à cause de la monture d'Aïcha, qui en était l'enjeu. Aïcha est faite prisonnière, puis ramenée à Médine, où il lui sera permis de finir paisiblement sa vie »[2]

Le roman décrit la société marocaine, il peut donc être le considéré comme un roman réaliste s'engageant politiquement et socialement tout en dénonçant tous les abus et en traitant des principaux thèmes qui traversent le roman réaliste marocain, tels que la situation féminine, la violence, le racisme, le colonialisme, la supériorité de l'Autre et la quête de l'identité, etc.

1-Le Mythe dans l'œuvre

Une étude marocaine faite par Wael Bourchashen en Juillet 2023[3] suit les

[2] - Encyclopædia Universalis, « AÏCHA (614 678)».http://www.universalis.fr/encyclopedie/aicha/. Consulté le 5 avril 2024

[3] - https://www.linkedin.com/company/hespress/

traces d'Aïcha Qandisha loin des contes, le chercheur déclare que les générations successives "n'ont pas cessé de raconter l'histoire du passé, les jours n'ont fait que renforcer leur présence dans les cercles populaires, malgré ce qui a été dit sur leur manque de fondement historique. Les passionnées et les chercheuses y ont trouvé un refuge chaleureux, en particulier un baume pour apaiser leur douleur, et elles ont pris l'habitude de visiter la tombe de l'héroïne et de faire le tour de son sanctuaire dans l'espoir que leur souhait se réalise comme il s'est réalisé pour elles lors de la rencontre avec Abi Chaib", sans que le début du tour ne soit documenté dans ce contexte. »

Et L'étude du chercheur Ahmed Al-Warith publiée dans le numéro 62 de la revue scientifique bahrainienne **Culture Populaire**, à son tour précise que « Cette histoire, bien que semblant être le fruit de l'imagination d'un créateur familier avec la tradition, est largement transmise à travers les générations, trouvant une place importante dans les réunions populaires, en particulier parmi les femmes en quête de réconfort dans leur chagrin d'amour. La tombe d'Aïcha Al-Bahria est devenue un lieu de pèlerinage, où les femmes espèrent réaliser leurs désirs, tout comme elle a pu rencontrer Abi Shuayb.

Aïcha Kandicha est un personnage légendaire, une figure semi-légendaire qui a marqué le patrimoine marocain. L'origine de cette légende vient de la ville d'El Jadida, Une femme de XVIème siècle qui a dépassé sa peur, sa société à l'encontre de l'envahisseur. « Le portugais » Son seul arme était son charme, sa beauté attrayante lui servait pour attirer les proies les soldats pour les tuer, une prédatrice qui abat sa proie sans remords. Après avoir tué toute sa famille ainsi que son fiancé pour la punir, la jeune femme devient plus féroce et n'a plus de pitié pour aucun, elle erra dans la forêt n'ayant en tête que la vengeance, tout un héritage dans la mémoire collective d'un peuple, Elle représente tout ce qui est tabous dans cette société, corps, sexe et femme. Elle est associée au monde de la nuit et de la sexualité.

Ce personnage mythique s'est greffé et tatoué dans la mémoire de toute une population, ce nom faisait peur aux enfants aussi bien qu'aux adultes. Elle nourrit leur mémoire même si ses actes cités dans l'Histoire sont horribles.

Une Femme combattante et révolutionnaire, ayant des idées et ses opinons envers la situation dégradante de son pays, c'est le type de femme bien

choisie par l'auteur de cette œuvre, elle met le lecteur dans l'imagerie révolutionnaire, où la femme n'est plus réduite à des rôles d'égéries. L'écrivaine se penche sur la femme en lutte pour retracer les attributs non-virils du combat révolutionnaire, dans le cadre des luttes anticoloniales et des luttes pour l'émancipation. C'est le sujet qu'intéresse Ben Haddou, elle présente une histoire qui s'écrit sur la langue durée, avec des échos de nos jours. Une héroïne légendaire, telle la sublime Aïsha Kandisha, au Maroc : cette fée un tantinet sorcière aurait lutté contre les colonisateurs portugais. À la recherche des soldats égarés, elle ère aujourd'hui encore à la rencontre des hommes perdus dans les lieux désertés… Il y d'autres combattantes, comme par exemple Kahina, cette fois nous nous trouvons dans l'univers berbère : elle a lutté contre l'arrivée des Arabes au VIIe siècle. Il y a tant et tant d'héroïnes, mais aux figures légendaires ont succédé d'autres femmes révoltées : elles aussi ont pris la parole ou qui ont pris les armes, contre d'autres dominations et toujours contre l'oppression. Qu'elles soient égéries ou anonymes, elles écrivent l'histoire, car leur parole est un cri, souvent laissé dans le silence, mais que les historiens et les historiennes entendent !

Le combat contre les injustices coloniales tel était le destin d'Aicha, elle avait confiance en elle, en reconnaissant ses qualités, mais aussi ses défauts. Une femme forte sait prendre des décisions difficiles. Elle dit ce qu'elle pense, mais elle sait aussi écouter les autres et avoir de la compassion. Ce passage si émouvant entre Aicha et Mario en est la preuve :

[Mario] toussota et poursuivit : […]

« Ce qui me tracasse et me rend malade, ce sont ces sauvages qui se révoltent.

- C'est normal, cousin Mario !... Vous oubliez qu'ils sont chez eux !...

- Ne dites pas de sottises. Aussi longtemps que nous resterons là, aucun d'entre

eux ne gouvernera ce bled. Nous sommes les maîtres ici et nous le resterons toujours. C'est d'ailleurs notre rêve... »

Elle enchaîna avec vivacité :

« Oubliez ce rêve ! Il ne se réalisera jamais, malgré le sang versé. Ce n'est qu'un

Cauchemar… Regardez la réalité en face ! Ceux que vous appelez "ces sauvages" n'arrêteront jamais leur révolte. Maintenant qu'ils ont commencé la guerre, ils se battront jusqu'au dernier s'il le faut ! Réfléchissez bien, Mario ! Même si vous gagnez

Par la violence, vous serez néanmoins les perdants […].

-Eh bien ! Voilà ! Puisque vous vous intéressez à la politique, vous devriez savoir qu'à toutes les époques, sous tous les régimes et partout, il y a toujours eu trois sortes d'êtres : les dirigeants, les esclaves et les hommes libres…

-Et qu'est-ce que vous êtes, vous ? demanda-t-elle.

-Les dirigeants !

-Pas pour longtemps ! […]

- Êtes-vous espagnole ou rifaine ? … (AR, 211-212)

1-L'historicité de l'œuvre

Le récit de Halima reste attaché au lecteur par son intérieur qui fait surface à chaque paragraphe. Ce roman imaginaire est aussi un univers psychologique ; on se retrouve devant des personnages, des scènes et une intrigue qui le définissent ainsi. Le texte est sous forme d'une narration imaginaire où s'étende des souvenirs enfouillés regroupant à la fois du conscient et de l'inconscient.[4] (AR, 105)

La structure de l'œuvre en dit plus que ce que l'auteur à l'intention de dire. L'histoire se déroule entre deux villes tout à fait différentes Ceuta et le Rif marocain ; deux endroits tellement différents par leur nature que par le sentiment que leur porte Aicha : « Sous le ciel et dans ce décor enchanteur, Aicha aurait dû se sentir heureuse. Pourtant, elle n'aimait pas Ceuta.Trop de haine sourde emplissait encore son cœur.....Que ce gout de ce lait est donc différent de celui de nos vaches ! » (AR, 199)

Le récit revient vers un souvenir infantile où s'élabore un présent vécu et s'étend vers un avenir qui est un désir enfoui sous forme d'un rêve tant désiré par Aicha qui est celui d'être aimé « Que c'est bon de se sentir respectée et estimée ! Pour la première fois, j'ai envie de devenir centenaire ».[5] La romancière parle d'une réalité personnages cherchent à changer et par la suite capable de la transformer : sociale, que les « Cette maudite guerre a même transformé la senteur du matin. » Le roman porte ainsi sur une réalité sociale d'une époque où le Maroc était sous l'occupation française : Les vivants avaient regagné leurs demeures pour cicatriser leurs blessures et pour gouter enfin la paix de l'âme et laissé leur empreinte. Leurs noms resteraient honorés dans leurs pays. » c'est une mise en scène romanesque du bonheur, du malheur, de l'espoir, du regret, du mal de vivre, le moi

s'y affirme avec ses sentiments variés et ses émotions.

Le regard de l'auteur est tel un photographe, grâce à lui cette société existe avec tout ce qu'elle porte de transformations sociales et par la suite elle nous transmet l'histoire de l'humanité

L'acte d'écrire est donc à la fois une tentative de communiquer avec l'autre et une manière de s'extérioriser et de dénoncer une vie conflictuelle conditionné pour pouvoir s'échapper vers une situation nouvelle meilleure. Pour cela la narratrice fait jouer ses personnages des rôles et les fait vivre des situations qu'elle aurait tant aimées joué elle-même avec sa condition d'une femme incapable de bouger. Pour la mise en scène en évidence de ce souhait le non-dit peut s'avérer plus important que ce qui est clairement dit.

Halima a retracé sa propre expérience sous une forme littéraire. C'est un roman qui parle de manière désinhibée de son handicap, elle se sert de sa propre vie comme matériau pour raconter une histoire de fiction, inventer des univers, restituer des visions entre celées de ce monde.

1- La sociologie et roman

Bisanswa note que l'Histoire politique et sociale est sans cesse reprise dans les Romans africains[6]. Le rapport entre ce roman et la société est profond, la société a subi et subit des transformations à travers l'histoire de l'humanité, ses transformations modifient le statut des éléments et des évènements. Aicha se retrouve singulière, complexe, libre d'être tel qu'elle est, mais contrainte de vivre une vie dont elle avait le choix : « Que vous m'adoptiez et que vous mettiez les papiers en règle, comme quoi je suis votre unique fille légitime »[7] (AR, 69)

Après la mort de son père, suivi de celui de sa mère, elle s'est trouvée seule face à lui qui le considérait comme un bourreau à cause du mal qui a causé à ses parents ; l'Espagnol, l'homme qui l'a adopté :« Jusqu'alors, elle n'avait jamais su ce que c'était que se sentir bien. Maintenant, cette vie, qu'elle voulait sereine, lui procurait une sorte d'ivresse, telle qu'elle en arrivait presque à oublier son existence. De vivre sans lutte, et sans effort, lui élevait toute conscience d'elle-même qui puisse être pénible »[8] (AR,71)

Senior Antonio lui délègue tous ses biens pour qu'elle se sente en sécurité,

[6] ustin K. Bisanswa, Roman africain contemporain. Fictions sur la fiction de la modernité et du réalisme, Paris, Honoré Champion Éditeur, coll. « Unichamp-Essentiel 21 », 2009, p. 195

seulement ce sentiment : « le désirait rester accrocher à la vie, malgré tout, pour assouvir son besoin de vengeance. Elle voulait venger ses parents qui ont souffert, il les a toujours mal traité, elle n'avait jamais pu imaginer que ce même homme le privera un jour du seul homme qui a aimé ; Ahmed ; voulant la protéger de ce bourreau qui la battait, ils se sont entretués, tous les deux sont morts. De nouveau la pauvre Aicha s'est trouvée toute seule ; Ahmed lui q fait connaitre la vie ; elle l'a aimé tellement, grâce à lui, elle a trouvé le gout de vivre, et elle s'est montrée moins sauvage alors que l'autre son père adoptif ne fait qu'accroitre sa colère. « Avec l'un la paix d'un univers clos dans l'amour, ouvert sur l'éternité et sourd aux clameurs du monde extérieur, avec l'autre, c'était au contraire, un mutisme lourd de tout le poids de la haine et du chagrin »[9]

Aicha à son tour s'est retrouvée handicape dans une communauté qui l'a condamné et l'a jugé comme espionne : « Elle aurait voulu ajouter : une femme isolée, loin du monde, au comble de la solitude, privée de tout contact humain et où l'on a l'impression que rien n'existe à l'intérieur, hors de soi-même. Mais elle se retint et se dirigea vers la porte. »[10] (AR, 159)

Aicha a été déterminée et elle a pu y participé d'une manière ou d'une autre ; elle s'est résignée et a accepté son sort : « Hélas ! puisque ce destin m'y condamne, que puis-je y faire ? [11]Ainsi l'œuvre autobiographique est considérée comme partie intégrante de la vie de l'écrivaine.

« La production littéraire d'ensemble ne peut être séparée de leur statut social et idéologique »[12]

Il est évident qu'en présence d'un auteur qui relate certains épisodes de sa vie, on est conduit à la mise en cause de cet auteur. Halima a bien souffert de la paralysée et bien manifestement elle a voulu prouver être capable d'écrire d'où ce passage au roman, elle voulait laisser aux générations une trace d'elle sans se lamenter de son handicap.

Pour Freud, il existe toujours ce lien entre une création littéraire et un désir refoulé. Le monde de l'écriture donne à l'écrivain l'occasion de fuir son présent ennuyeux, c'est ce qu'on réalise avec Halima puisque son œuvre représente une réaction à un

[12]- Catherine Baches-Clement, La stratégie du langage, Psychanalyse et littérature ; revue publiée par le département de français de l'université Paris VII. Vincennes n3 octobre 1971.P11.

passé : « L'imagination créatrice est incapable d'inventer quoi que ce soit, elle se contente de réunir des éléments séparés les uns des autres »[13]

Celui-ci ne l'empêche pas de mener une vie normale c'est-à-dire une vie avec ses propres sentiments ; dit-elle, elle voulait montrer qu'Aicha la rebelle, c'était elle. Son récit est principalement un récit de vie ; plus qu'un roman de fiction :« Aicha c'est l'héroïne mais la rebelle c'est moi » disait l'auteur.

De parents rifains, elle imaginait le combat d'hier, mêlant le réel et l'imaginaire. Elle aurait voulu dire celle d'Aicha luttant pour son pays : « Une joie inespérée s'était emparée d'elle. Elle avait envie de rire et de pleurer à la fois. Sauver un être humain, c'était pour elle un rêve insensé un souhait irréalisable »[14] (AR, 21) Physiquement handicap, elle s'était imposée ainsi dans la société de conformisme dans la misère morale ; elle a essayé de dresser sa volonté de vivre. Ce roman jailli de joie et d'espoir. Le lecteur le ressent lorsque le personnage principal du roman dit : « Affronter la réalité, quelle qu'elle soit, douce ou amère, et pas la fuir, telle est la plus grande et la meilleure leçon que la vie puisse donner »[15] (AR, 24)

L'auteur a associé Aicha la rebelle à Aisha Kandisha , un personnage légendaire qui a marqué l'histoire culturelle du Maroc. Elle est considérée par le peuple marocain comme étant un « Djin », qui se transforma par la suite en un mythe et en un symbole dans leur culture une figure incontournable de l'histoire de Maroc, Comment cette jeune femme, qui a vécu au, est devenue un mythe national en raison de la personnalité extraordinaire et des actes fabuleux qu'elle a accomplis. Elle devient ainsi un symbole important dans la culture maghrébine.

Au collège, les élèves avaient souvent peur de Kandisha et de sa réputation de femme maudite. Cependant, contrairement à ce que beaucoup de gens pensent, elle n'est pas un personnage maléfique. Elle est plutôt une figure féminine qui a laissé sa marque dans l'histoire culturelle du Maghreb. Cela, grâce à sa personnalité extraordinaire et à ses actes fabuleux. C'est dans ce contexte qu'apparait Aicha, une jeune femme qui s'est promis de chasser les portugais et les espagnols hors du Maroc, Selon Wikipédia Aisha, combat l'envahisseur portugais au Maroc au XVI[e] siècle en séduisant des soldats qui sont tués par des

[13] - Freud; Introduction à la psychanalyse; 1916

complices. En représailles, les Portugais tuent son fiancé, ainsi que sa famille, et elle est Devenue par la suite folle, elle s'enfuit et erre depuis dans les forêts.

La détermination, son courage, sa piété de cette dernière fait d'elle une légende **Aicha Kandicha** occupe une place importante dans le **récit national marocain**, au même titre que chérif Abou Abdallah al-Qaim, fondateur de la dynastie des Saadiens, et ses fils Ahmed al-Araj et Mohammed ech-Cheikh, qui ont forcé le retrait des forces portugaises de Ceuta et de Tanger en 1550. Elle était sans aucun doute la **femme la plus célèbre de l'Histoire du Maroc** comme l'est Aicha dans le récit de Halima Ben Haddou

2- L'image des parents

Le narrateur d'Aicha la rebelle perçoit sa mère d'une image contrastée où se mêle affection et admiration mais aussi où se trouve blâme vis-à-vis de sa mère: Le rôle de la mère en tant que personnage dans la vie de Aicha est très important, même après sa un impact considérable sur souvenir laisse son mort, comportements, la vie de Aicha était tout un échec, la décision de venger sa mère a totalement dévasté sa vie et l'a enterré dans une solitude impitoyable, seule, incapable d'approcher les gens du village et de partager avec eux ni joie ni tristesse. Durant toute sa vie sa mère s'est occupé du travail de la ferme, du chalet, des repas et des provisions sans se plaindre.

Aicha se sentait toujours la sécurité tant que sa mère était à côté d'elle, mais l'attitude de ses parents lui donnait toujours une sentiment de rejet comme s'ils agissaient par devoir elle se sentait étrangère parmi les siens : « Elle n'avait jamais vu, ni même entrevue un signe de joie, de gaieté ou de bonne humeur sur le visage se ses parents»[16] (AR, 24).Elle reprochait tristement de ne pas lui accorder un moment de conversation, elle ne s'est jamais confiée à elle la curiosité la tue; elle avait soif de comprendre et un désir ardent de savoir ce que cache sa mère elle voulait savoir le secret de la tristesse de ses parents; elle souffrait secrètement. Mais Aicha était toujours une femme combattante selon elle : « Affronter la réalité, quelle soit ; douce ou amère, et non la fuir, telle est la plus grande et la meilleure leçon que la vie puisse donner. »[17] (AR, 25) Aicha manquait d'affection de chaleur humaine et de compréhension, croyant ainsi la protéger, l'enfant s'est trouvée dans un vide et s'est réfugiée dans

un conte qu'elle a imaginé, où elle a été capable d'inventer d'autres personnages pour ainsi fuir sa solitude. L'indigène comme la nommait les espagnols tenait bien à être musulmane et insiste à le faire rappeler à tous ceux qui voulait insinuer le contraire. Aicha savait comment se maitriser lors une conversation pour ainsi garder son calme et discuter bien sa cause elle a toujours donné libre cours à son franc-parler :

« Indigène, bonne, servante. Ne sommes-nous pas, toutes et tous des esclaves dans ce bas monde ? Sommes-nous autre chose que de faibles créatures, œuvres d'un seul créateur ? Quelle différence entre le dirigent et le dirigé ? quand ils prennent leur bain ?»[18] (AR, 102)

Sur le plan de la religiosité, la mère telle qu'elle apparait dans le texte se tenant à son rituel et conseillant sans se lasser Aicha à être une bonne musulmane : « Ecoute bien mes conseils et ne les oublie jamais...N'oublie jamais que tues musulmane et que, quoi qu'il arrive, où que tu sois, la plus grande partie de toi-même doit appartenir à ta religion. »[19] (AR, 28)Sa mère ne s'adressait à elle que pour lui apprendre ce qu'avait dit le Prophète.

Aicha aimait son père, c'est lui qui lui a appris dès son enfance à monter à cheval, à lire, il a exigé de la mère qu'elle soit toujours propre et présentable. Il lui a toujours porté des habits luxueux et couteux. Le père d'Aicha soignait les chevaux à l'écurie, il a été mort tué d'un coup de sabot; son père travaillait durement; tellement le père et la mère s'aiment qu'ils se sont évadées de leurs maisons pour ainsi vivre ensemble; Son père qui était d'une famille respectable et riche avait accepté de travailler chez un Espagnol qui ne savait qu'ordonner ;une voix dure et impitoyable, ce dernier terrorisait ses parents qui l'obéissaient aveuglement et travaillaient aveuglement de peur que les gens du village sachent qu'ils ne sont pas mariés et que leur fille est née hors mariage. D'ailleurs c'est une vérité que le lecteur et Aicha n'ont découvert qu'à la fin du roman :

3-Le voyage à Ceuta synechtoque

Ceuta, ou Sebta en arabe est une ville située sur la côte nord de l'Afrique, frontalière avec le Maroc, sa voisine est la ville Melilia . Elle est située sur le continent africain, elle est considérée comme un passage terrestre qui relie l'Union européenne à l'Afrique. De nos

jours Ceuta est sous souveraineté espagnole mais depuis 1956, elle est revendiquée par le Maroc Aicha portait un grand amour pour cette ville, elle tenait à la visiter, c'était un rêve auquel elle tenait toujours « Depuis toujours, Aïcha souhaitait voyager. Sans savoir où d'ailleurs. Mais depuis que Señor Antonio lui avait proposé d'aller à Ceuta, ce nom seul la fascinait. Pour une fois, l'un de ses Rêves se réalisait ! » (AR, 85)

Ce qu'on doit signaler tout d'abord, c'est que ce déplacement a été imposé par son père adoptif. A sa demande ; Aicha s'est rendue à Ceuta pour pouvoir finir les papiers concernant l'adoption. Lors de ce voyage, on réalise, comme lecteur, un changement géographique, les nouveaux, des lieux qui causent la nostalgie chez Aisha. L'émotion de revoir le Rif marocain et son pays natal la guète : « Je suis malade de nostalgie »[20] (AR,94) Son attitude à l'égard de Ceuta est l'opposé de son village, une ville bruyante, sophistiquée. Aïcha ne cesse de comparer ces deux lieux tout à fait opposés par exemple, ne cesse de comparer la ville à la campagne et se plaint du manque de « nature » en ville. Elle ajoute aussi que les villes « sont des prisons où l'on a enfermé les vices. Aussitôt qu'elles vous tiennent, elles ne vous lâchent plus! » (AR, 96) Ainsi, si Aïcha est stupéfaite et éblouie par la ville à première vue, son avis change une fois qu'elle s'y habitue et son regard se retourne vers son village d'origine. est d'emblée négative, cependant, on se retrouve devant une emblématique un peu bizarre, c'est qu'au Rif Aicha est mal aimée, presque détestée et rejetée par tout le village et pourtant elle répète toujours « Le monde où je vis me suffit »[21] (AR, 95)

Aicha la rebelle se veut une œuvre de dénonciation et de révolte ; c'est une révolte multiforme ; contre l'espagnole le père adoptif qui lui a relégué tous ses biens et qui à chaque moment lui fait des avances odieuses ; et contre le colonial, qui a abusé des terres du Maroc et a exterminés sa jeunesse : Quoi de plus audacieux et de plus osé que de s'attaquer à l'ennemi en plein contrôle. Halima ne s'attaque pas au colon qui ressemble à l'espagnol son père adoptif qui représente un être assoiffé au pouvoir aveuglé par le contrôle et l'égoïsme, le colonisé pour eux est un indigène qui ne mérite pas de vivre ; l'animalité du colonial va jusqu'à brulé tous les biens après l'indépendance, en

leur livrant une terre brulée ne servant pas à grand-chose Ce ne sont pour eux que des pauvres gens écrasés qui n'ont pas le droit de se réclamer ne leur réservant que le mépris et le silence. Plusieurs scènes de cruauté et de violence se disperse dans le roman non seulement au niveau des évènements de l'histoire du colonialisme que chacun de nous connait sa politique concernant ce points qui le fait de qui est celui de l'épuisement des biens du pays colonisés mais aussi au niveau du comportement humain vis-à-vis de l'autre et comment cet espagnol, le seigneur réagit avec sa propre fille en lui rappelons toujours qu'elle lui appartient toute entière et au moment même où il a senti qu'elle est bel et bien tombée amoureuse de son compatriote, il s'est décidé et sans hésiter pour un instant à la tuer mais la volonté des évènements ont fait que les deux hommes présents dans sa vie meurent en s'entretuant.

La déchéance de l'identité d'Aisha la rebelle`

La guerre est le thème principal du roman, vient après le récit sentimental. Les préoccupations sociales et politiques d'une société marquent ce récit. Ben Haddou part d'une littérature réaliste et engagée pour dénoncer une réalité ; la cause et le combat des Marocains qui inspirent la liberté et l'indépendance et veulent être entendus, et veulent exprimer leurs revendications, et surtout, lutter pour une vie meilleure. L'écrivaine dénonce à travers les scènes de ce roman la colonisation espagnole au Maroc. Ce roman, tout comme d'autres qui s'opposent à la colonisation, nous livre le combat d'un peuple à un moment précis de l'Histoire : la guerre du Rif.

Cette histoire émouvante avec une fin qui fait mal au cœur nous transporte loin ; voulant nous transmette un message à voir que tout est néant et que rien n'a de sens. Grâce aux actions et aux réflexions d'Aïcha qui s'insurge contre le pays colonisateur, Ben Haddou traite l'histoire d'une femme dotée de plusieurs identités, pleine d'émotion. Une femme qui a tant enduré, a subi la maltraitante, vivant la solitude et s'est trouvée déchirée entre deux identités ; une qui chéri tant et l'autre qui ne fait que haïr. Aicha est bien elle qui avait fait ce choix, mais disait toujours «…. Un choix pris dans la vengeance ne serait-ce un bon choix ». Son acharnement à venger ses parents était une erreur et elle en est consciente, elle l'a payé cher. Sans le vouloir et sans qu'elle ne se rendre compte, elle retourne sa vengeance envers elle-même, poussée par les gens du village qui la détestait, et qui

la prenait pour une espionne à cause de sa relation mal saine avec l'espagnole. Elle s'est donc trouvée seule face à un monde cruel. Une histoire émouvante qui pris fin avec la mort de l'héroïne qui se voit toujours privée de son identité : « Je voudrai tout savoir comment je serai enterrée comme musulmane ou comme chrétienne, je redoute qu'on mette une croix sur ma tombe. » [22](AR, 200) Cependant la réponse vient de Halima Ben Haddou qui vient à la fin du récit pour mettre fin à tout ce vacarme qui tourne autour de l'identité religieuse de cette héroïne mal reconnue : « il vous revient, et à vous seule de juger vous-même si vous êtes ou non croyante. Qu'ensuite ils mettent une croix ou une pierre sur votre tombe. Ça n'a pas d'importance. »[23] (AR, 204

Conclusion

L'écriture chez Halima Ben Haddou porte en elle une force, vue le caractère de l'héroïne, on constate que l'écrivaine donne une voie à la femme et lui prête un rôle dans la société.

Une histoire de résistance contre le pays colonisateur dont la femme joue à côté de l'homme un rôle fondamentale. De véritables icônes qui ont invertie toutes leurs énergies pour transporter les malades, les soigner et les accompagner du mieux possible. Des femmes qui ont pris l'arme pour combattre l'ennemie. Des rebelles voulant à tout prix conserver la mémoire de leurs ancêtres.

Aïcha la rebelle est un roman engagé. Ben Haddou valorise dans son roman la résistance, glorifie héros et héroïnes, ils étaient prêts à se sacrifier pour défendre leur pays ainsi que leur religion. L'implication de la femme dans la résistance était grandiose.

Les femmes marocaines ont fait figure de mythe, des femmes victimes de la violence armée, une masse multiforme que l'on nomme les civils et qui sont les premières à souffrir, se sont engagées et ont fait le choix de participer considérablement dans cette lutte au lieu de se résigner et d'être soumises encore une fois.

Le roman remet le tout en surface, pour immortaliser la participation et le rôle que la femme à jouer afin qu'elle soit greffer dans la mémoire des générations à venir. Une écriture féminine par excellence, l'écrivaine a lutté contre le stéréotype de l'appartenance sexuée de la femme, son écriture s'inscrit dans un contexte où un autre espace s'ouvre aux femmes du Maroc. Elle a réussi à créé un espace social où la femme peut acquérir une place et s'affirmer en tant que citoyennes. Un espace de liberté, malgré les conflits et la guerre.

Son écriture se particularise par une spécificité, une sensibilité et une thématique, Elle a innové une manière aux femmes de raconter et de se raconter. Halima Ben Haddou a transgressé les frontières et a tissé des rêves pour ces femmes du Maroc pour les rapprocher au lecteur et pour confirmer que ces êtres vulnérables sont capables d'apporter un changement appréciable à leurs pays et par la suite construire leurs territoires d'appartenance et d'espérance.

Bibliographie

Corpus

-BEN HADDOU, Halima, Aïcha la rebelle, Paris, les Editions Jeune Afrique, 1982.

-ANGENOT, Marc, Le roman populaire : recherches en paralittérature, Montréal, Les Pressesde l'Université du Québec, 1975 .

-ANANI JOPPA, Francis, L'engagement des écrivains africains noirs de langue française, Québec, Éditions Naaman, 1982

-CAZENAVE, Odile, Femmes rebelles, naissance d'un nouveau roman africain au féminin, Paris, Le Harmattan, coll. « Critiques littéraires », 1996

-GONTARD, Marc, Le récit féminin au Maroc, Rennes, Presses universitaires de Rennes,2005, coll. « Plurial, 2005 .

Sitographie

-KRENTZ, Jayne Ann (dir.), Dangerous men and adventurous women, Philadelphia, Pennsylvania Press, 1992, 186 p. https://archive.org/details/DangerMan [Consulté le 7novembre 2016

Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies

Peer-reviewed Scientific Electronic Periodical Journal



Volume 1 Issue 11
June 2024

LDN 430/2018
ISSN(ONLine) 2788-6573

https://lab.edu.ly
a.journal@aob.edu.ly
+218925647471
Algeria Street / ALsabry - Benghazi

VOLUME 1
ISSUE 11